

جَدُّ الْمُتَنَارِ
عَلَى
رَدِّ الْمُتَنَارِ

[illegible]

الشَّاءَ الْإِمَامَ الْحَمْدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

تأليف: د. محمد عبد الحليم عبد الله
مراجعة: د. محمد عبد الحليم عبد الله

تعارف : شمس الدین علی

مكتبة المدينة

المجلس الأعلى للدراسات والبحوث

جدّ الممتار

على

ردّ المختار

الجزء الأوّل

(كتاب الطهارة)

لشيخ الإسلام والمسلمين، سيدي أعلى حضرة، إمام أهل السنّة،
ولي النعمة، عظيم البركة، حامي السنّة، ماحي البدعة، مجدد الدين
والملة، الشاه الإمام أحمد رضا خان الماتريدي، الحنفي،

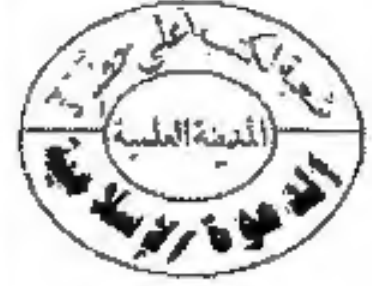
القادري، الهندي قدّس سرّه العزيز

المتوفى (١٣٤٠هـ / ١٩٢١م)

تقديم: مجلس "المدينة العلمية" (الدعوة الإسلامية)

مكتبة المدينة

كراتشي، باكستان.



الموضوع: الفقه الحنفي

العنوان: "جملۃ المختار علی ردۃ المختار"

التأليف: الإمام أحمد رضا خان القادري سرحدہ اللہ تعالیٰ

الإشراف الطبعی: مكتبة المدينة كراتشي

التنفيذ: المدينة العلمية (الدعوة الإسلامية)

شارك في التحقيق والترتيب:

محمد أسلم رضا العطاري المدني، محمد بونس علي العطاري المدني،

محمد إسماعيل العطاري المدني، عبد الرزاق العطاري المدني، محمد كاشف

العطاري المدني، عبد الرشيد العطاري المدني، محمد نعيم العطاري المدني.

عدد الصفحات: ۵۷۷ صفحة

عدد النسخ: ۱۰۱۰ نسخة

جميع الحقوق محفوظة للناسر، يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل

طرق الطبع والنشر والنقل والترجمة، والنسخ والتسجيل للميكانيكي

أو الإلكتروني أو الحاسوبي إلا بإذن خطي من:

مكتبة المدينة - كراتشي - باكستان

هاتف: ۴۹۲۱۳۸۹-۲۳۱۴۰۴۵-فاكس: ۲۲۰۱۴۷۹

الطبعة الأولى

۱۴۲۶ھ - ۲۰۰۶م

يطلب من: مكتبة المدينة بكراتشي. الثان مكتبة المدينة للنشر والطباعة

مكتبة المدينة: لاهور، دربار ماركت، شارع كنج بخش، لاهور. هاتف: ۷۳۱۱۶۷۹

مكتبة المدينة: سرحد آباد (فصل آباد): سوق أمين پور. هاتف: ۲۶۳۲۶۲۵

مكتبة المدينة: حيدر آباد: فيضان مدينة آقدي تاون. هاتف: ۶۴۲۲۱۱

مكتبة المدينة: پشاور: فيضان مدينة كليرك رقم ۱۱، النور إستريت، صدر. هاتف: ۵۲۷۹۸۴۴

مكتبة المدينة: راولپنڈی: أصغر منار رود قريب من عيد كاه. هاتف: ۴۴۱۱۶۶۵

مكتبة المدينة: ملتان: قريب بيل والي مسجد بومر گيت. هاتف: ۴۵۱۱۱۹۲

مكتبة المدينة: كوتہ: قريب ريلوي اسٹیشن، ڈی ایس آفس.

مكتبة المدينة: آزاد کشمير: جوك شہان، ممبر پور.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة الناشر

الحمد لله الذي نزل الفرقان بالبرهان، و أبدع الأكوان، وشرف فيها الإنسان، وعلمه الحكمة وروائع البيان بلسان سيدنا وحبيبنا خير الأنام، كما قال الرحمن المتان له العزة والإكرام - تكبر وتعظم - في القرآن الكريم و الفرقان العظيم:

﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢].

وعاياه أزكى الصلوات وأسنى التحيات مع تسليمات كبيرة وتعظيمات شيرة في كل آن ومكان، وعلى آله الأطهار وأصحابه الأبرار ومن تبعهم إلى يوم الدين بإحسان.

أما بعد!

فمن دواعي الفرح والسرور أن إدارة "المدينة العلمية" بـ "كراتشي"، "باكستان" تقوم بطبع كتب علماء أهل السنة والجماعة لا سيما كتسبب ششيخ الإسلام والمسلمين إمام أهل السنة، أعلى حضرة، عظيم البركة، عظيم المرتبة، مجدد الدين والملة، حامي السنة، ماحي البدعة، عالم الشريعة، شيخ الطريقة، العلامة، مولانا، الحاج، الحافظ، القاري الشاه الإمام أحمد رضا خان - عليه رحمة الله المتان -.

وقد طبع بها عدة الكتب والمجلدات، والآن نقدم إلى السيادة القراء
التصنيف اللطيف "جدد الممتار" على "رد المختار" لشيخ الإسلام والمسلمين،
أعلى حضرة إمام أهل السنة الإمام أحمد رضا خان - عليه رحمة الرحمن -
(ت ١٣٤٠هـ / ١٩٢١م).

كما تعرف: تأليف الحواشي ليس بقليل في عصرنا هذا، وما كان قليلاً
في عصر الشيخ أحمد رضا خان - عليه رحمة الرحمن - لكن نظير حواشي
الإمام أحمد رضا خان - عليه رحمة الرحمن - يندر بل يفقد في العصرين، ومع
ذلك ما كان طرازه في تأليف الحواشي أن يفرغ لها. وينهمك فيها، ويترك أعماله
الأخرى بل كان إذا طالع كتاباً علّق عليه عن ظهر القلب من دون مراجعته
إلى الكتب؛ ولذا لا يكاد يوجد كتاب في مكتبته الزاخرة إلا وقد علّق عليه وزينه
بحواشيه الجليلة وتحقيقاته البديعة، هذا طريق عامة حواشيه إن أمكن تخصيص
بعضها أو بعض مواضعها منه.

وهذا الكتاب من مآثره التاريخية العظيمة، ومن دُرر الفقه الغالية بفختر
بها الفقه الإسلامي، وحق له الافتخار بهذا؛ فإنه لم يظهر كتاب إلى الآن على
"رد المختار" مثل هذا الكتاب، ولا شك أن هذا كتاب حليل ومُعجب عظيم
يوضح "رد المختار" الشهير بـ "حاشية ابن عابدين" توضيحاً جميلاً، ويكشف
عن عباراته العويصة، ويحلّ مواضعه المغلقة، ويتدفق بالبحوث الوجيزة النسادرة
والتحقيقات العجيبة الأنيفة، أحياناً يقدم بحثاً معجبة وأخرى ينقد "رد المختار"
نقدًا عادلاً، ويعرض المسائل الخلافية فيوفق بينها، كأنه لم يكن خلافاً، ويسأني

مواضع تردّد فيها الترجيح والتصحيح، فيرجع بعضها بالنصوص الصريحة والدلائل القويّة، كأنّه لم يكن لغير ذلك حقّ ترجيح وتصحيح، ويلمع من خلال البحوث توقّد ذهن المصنّف وبريق فكره وتبحّر علمه وسعة اطلاعه على المسائل الفقهيّة، كأنّها نصب عينيه، وتبيّن قوّة التمييز والترجيح واستخراج الصحيح من بين الأقول المختلفة وإيضاح المسألة بالدلائل القويّة الجليّة.

ولهذا إذا جرى قلّمه السبّاق في ميدان الكتابة والتحقيق لم يكد يقف على شيء حتى أتى بحالّه وما عليه، وقد صرّح المسألة، وميّز الصواب والخطأ، وأبطل الباطل، وأحقّ الحقّ، ودفع الشبهات، ورفع الإيرادات، بعبارات رشيقة وإشارات دقيقة، وألفاظ قليلة، ومعان كثيرة.

نسأل الله -تبارك وتعالى- أن ينفع به المسلمين جميعاً ويوفّقنا لما فيه خير الإسلام وصلاح المسلمين، وصلى الله تعالى على حبيبهِ وصفيهِ سيّدنا الكريم ومولانا العظيم محمّد الصادق الأمين، وعلى آله الطيّبين الطاهرين، وأصحابه الصالحين المعزّزين.

آمين، آمين برحمتك يا أرحم الراحمين.

المدينة العلمية

من مؤسس جمعية "الدعوة الإسلامية" محبٌ أعلى حضرة، شيخ الطريقة، أمير أهل السنة، العلامة مولانا أبو بلال محمد إلياس العطّار القادري^(١) الرضوي الضيائي، -دام ظلّه العالی-:

(١) قامع البدعة حامي السنة، شيخ الطريقة، أمير أهل السنة أبو بلال العلامة مولانا محمد إلياس عطّار القادري الرضوي -دامت بركاتهم العالیة- ولد في مدينة "كراتشي" في ٢٦ رمضان المبارك عام ١٣٦٩هـ الموافق ١٩٥٠م. عالم، عامل، تقى، ورع، حياته للباركة مظهر لحشية الله -عزّ وجلّ- وعشق الحبيب المصطفى -صلّى الله تعالى عليه وآله وسلّم-، مع كونه عابداً وزاهداً فإنه داعية للعالم الإسلامي وأمين ومؤسس لجمعية "الدعوة الإسلامية" غير السياسية العالمية لتبليغ القرآن والسنة، محاولاته المخلصة المؤثرة، من تصانيفه وتأليفاته: المذكرات المدنية (أسئلة حول أهم المسائل الدينية اليومية) والمحاضرات المليقة بالسن النبوية، ورسائله الإصلاحية في الأردوة كثيرة، ومن بعض رسائله يترجم إلى اللغة العربية، منها: "عظام الملوك"، "هموم الميت"، "ضياء الصلاة والسلام"، وأسلوب تربيته أدّى إلى حصول انقلاب في حياة الملايين من المسلمين، خاصة الشباب، وأعطى هذا المقصد المدني بآته:

"عليّ محاولة إصلاح نفسي وإصلاح نفوس العالم" إن شاء الله عز وجلّ

ولتحقيق هذا المقصد انتشر الدعاة المستفيضون منه إلى أنحاء العالم المزيّنون بتاج العمام الخضر والعطّرون بـ "الإتعامات المدنية" (السن النبوية) في "القوافل المدنية" (قوافل تسافر للدعوة إلى الله -عزّ وجلّ-) للدعوة إلى الكتاب والسنة. فالشيخ مع كونه كثير الكرامة فهو نظير نفسه في أداء الأحكام الإلهية واتباع السنة، إنه صورة للشرعة والطريقة العملية والعلمية حيث يظهره يذكرنا بعبد السلف الصالح، وتشرف بالإزادة من شيخ العرب والعجم ضياء الدين المسني -رحمه الله-، والخليعة الأرواح في العالم للمعني الأعظم لباكستان مولانا وقار السدين القادري -رحمه الله-، والبعثي وفقه "أحمد" شريف الحق الأحمدي -رحمه الله- أيضاً جعله -

الحمد لله الذي أنزل القرآن، وعلم البيان، والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا ومولانا محمد المصطفى أحمد المجتبي وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الصديقين الصالحين. برحمتك يا أرحم الراحمين! وبعد:

فإن سيدي ومولائي، إمام أهل السنة والجماعة، عظيم البركة، عظيم المرتبة، مجدد الدين والملة، حامي السنة، ماحي البدعة، عالم الشريعة، شيخ الطريقة، باعث الخير والبركة، العلامة مولانا الحاج الحافظ القاري الإمام أحمد رضا خان عليه رحمة الرحمن - كان بطلاً جليلاً، زرعاً طيباً، وعالمًا نبيلًا، وفقيرًا ذكيًا، لا مثيل له متكلمًا، ولا معادل له راسخًا في سائر العلوم، ولا شك فيه كان يتفوق في العلوم الجديدة والقديمة بالمهارة التامة، وتصانيفه قد نيفت على عدد الألف كلها تدل على عقله الكبير، وتدبره المنير، وتبحره في علم الفقه والحديث والتفسير.

وكتب الإمام التي نالت رفعتها في العالم كثيرة، منها: "كنز الإيمان في ترجمة القرآن" وهو ترجمة لمعاني القرآن الكريم إلى الأردوية، وتعد هذه الترجمة أجمل وأكمل عمل في حقله وهي مفخرة لهذا العالم ودليل على سعة اطلاعه وتبحره باللغتين: العربية والأردوية. و"حقائق الغفران" المعروفة بـ "حقائق بخشش" تقوم هذه المنظومة على مديح النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - وذكر معجزاته وصفاته وأفعاله، ولذا فإنها تسجل أحداثًا وأعمالًا مستمدة من القرآن الكريم أو من أحاديث النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - وسيرته بما

= خليفة له، وأخذ الخلافة أيضًا من عدة من المشايخ من الطرق الأخرى كالقادرية والجنسية والسهروردية والنقشبندية مع إجازات في الحديث النبوي الشريف، لكنه يعطي الطريقة القادرية فقط. نسأل الله عز وجل أن يرسل لنا بجاه هؤلاء الأولياء. آمين.

جاء في الكتب الموثقة عن حياة سيد المرسلين وأخباره، وهكذا له ديوان في العربية يسمى بـ "بساتين الغفران". و"العطايا النبوية في الفتاوى الرضوية" وهذا الكتاب يحتوي على ثلثة وثلاثين مجلداً كبيراً ويشتمل على للسائل للسئلة والتحققات النادرة، والأبحاث العجيبة، حينما سأل السائل في أي لغة فأجاب وفقاً لها مثلاً بالأردوية والعربية والفارسية والإنكليزية، فلها عندنا يطالعها العلماء الكرام والفقهاء العظام يتعجبون ويتحيرون من عبقرية الإمام في كل حين ومكان.

وكتب الإمام أحمد رضا خان عليه رحمة الرحمن مشعلة الطريق للمسلمين إلى يوم الدين. الحمد لله - عز وجل - جمعية الدعوة العالمية الحركية غير الساسية "الدعوة الإسلامية" لتبليغ القرآن والسنة تصمم لدعوة الخير وإحياء السنة وإشاعة علم الشرائع في العالم، ولأداء هذه الأمور بحسن فعل ونهج متكامل أقيمت المجالس، منها: مجلس "المدينة العلمية"، وبحمد الله - تبارك وتعالى - أركان هذا المجلس أي: العلماء الكرام والمفتيون العظام - كثرهم الله تعالى - عزموا عزمًا مصممًا لإشاعة الأمر العلمي الخالص والتحقيقي.

وأنشأوا لتحصيل هذه الأمور ستة شعب، فهي:

- (١) شعبة لكتب أعلى الحضرة، إمام أهل سنة، مجدد الدين والملة، حامي السنة، مساحي البدعة، عالم الشريعة، إمام أحمد رضا خان عليه رحمة الرحمن.
- (٢) شعبة للكتب الإصلاحية.
- (٣) شعبة لتراجم الكتب (من الكتب العربية إلى الأردوية وعكسها، ووفق السنة 'باكستان' أيضاً، مثلاً: من الأردوية إلى الفارسية والسندية).

(٤) شعبة للكتب الدراسية.

(٥) شعبة لفتيش الكتب.

(٦) شعبة للتخريج.

ومن أول ترجيحات مجلس "المدينة العلمية"، أن يقدم التصانيف الجليلة الثمينة لأعلى حضرة، إمام أهل السنة، عظيم البركة، عظيم المرتبة، مجدد الدين والملة، حامي السنة، ماحي البدعة، عالم الشريعة، شيخ الطريقة، العلامة، مولانا، الحاج، الحافظ، القاري، الشاه الإمام أحمد رضا خان عليه رحمة الرحمن - بأساليب السهلة وفقاً لعصرنا الجديد.

وليعاون كل أحد من الإخوة والأخوات في هذه الأمور المدنية بساطته، وليطالع بنفسه الكتب التي مطبوعة من المجلس ويرغب الأخر أيضاً.

أعطا الله - عز وجل - المجالس الأخرى لا سيما "المدينة العلمية" ارتفاعاً مستمراً وجعل أمورنا في الدين مرتباً بحلّة الإخلاص ووسيلة الخير الدارين. وأعطانا الله عز وجل - الشهادة تحت القبة الخضراء (من المسجد النبوي على صاحبها الصلاة والسلام)، والمثفن في روضة البقيع، والمسكن في جنة المردوس.

آمين بحاج النبي الأمين صلى الله تعالى عليه وآله وسلم.



(تعريب المدينة العلمية)

عملنا في هذا الكتاب

١- قد عرضنا الكتاب أمامكم على نحوٍ ليسهل فراءته لطلبة العلم و العلماء و يمكن فهمه بغير الزلة والخطأ، و هكذا عرضنا الآيات القرآنية، والآحاديت النبوية ليسهل قراءتهما دون لجة وغلطة.

٢- وخرّجنا آيات القرآن الكريم والآحاديت المباركة من الكتب الأحاديث الشريفة وأيضاً نصوص الفقهية من الكتب الفقهية وأصولها بمصادرها الأصلية لتسهيل المراجعة إلى الكتب الأصلية.

فهذا أوضحنا الآيات القرآنية بالأقواس المزهرة ﴿ 》

والآحاديت الشريفة بقوسين الكبيرين (()) .

٣ و أيضاً قد كتبنا تحاريج عبارات "رد المختار" بطرزٍ جديدٍ وسهلٍ مزيدٍ هكذا:

"رد المختار"، كتاب الطهارة، أركان الوضوء، مطلب في معنى الاشتقاق وتفسيره إلى ثلاثة أقسام، ٣٢١/١، تحت قول "الدر": عند انضمامها.

كما رأيت في آخر التحريج، قد زدنا: (تحت قول "الدر"): ليسهل المراجعة للقارئ إلى حاشية ابن عابدين الشامي = "رد المختار" على "الدر المختار".

وانترسنا علينا أن نسهّل الكتاب لإخواننا الكرام سهلاً جداً، ونرتب الكتاب ترتيباً جديداً بطراز جميل.

٤- ومن أمورنا في هذا الكتاب أمرٌ مهمٌ، فهو مقابلة النص على النسخة القديمة الصحيحة بتحقيق وتصحيح من أعضاء الجمع الإسلامي بـ "مباركفور" من الطبعة العزيزية، شاه علي بنده، "حيدر آباد"، "الهند".

٥- ومن تخصصات هذا الكتاب: قد أخذنا إفاضات الإمام وتحقيقاته على عبارات "رد المختار" من كتابه الفتاوى المعروف: "العطايا النبوية في الفتاوى الرضوية" وبعد ذلك ألحقنا وأضفنا في هذا الكتاب (("جد المختار" على "رد المختار")) بوفق البحث والمقام.

والتزمنا لهذا الأمر أن نبين تحقيقات الإمام وإفاضاته بعد ذكر هسده
العبارة:

" [قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله في "الفتاوى الرضوية":] "؛ لتمييز تحقيقات الإمام وإفاضاته من أصل متن "جد المختار".

٦- أيما قال الإمام أحمد رضا رحمه الله تعالى - "كما مرّ ص...".
أو "كما سيأتي ص..." وأمثالهما، فهناك أوضحنا إشارة الإمام ومراده بهذا الطراز: "انظر المقولة: [٥٧] قوله: لأنّ المندوب".

٧- وقد ذكرنا تراجم الأعلام الكرام بإيضاح مصنفاتهم وتواريخ وفاتهم وغير ذلك كثيراً من أوصافهم؛ لكي لا يشكل علينا معرفة ذواتهم ولا يخفى علينا تبخّر علوهم.

٨- وقد وضعنا أيضاً تراجم الكتب تماماً مع ذكر أسماء المؤلفين والمصنفين والمترجمين والمحشّنين.

٩- وبينّا ترجمة الإمام أعني حضرة الإمام أحمد رضا خان - عليه رحمة الرحمن - تفصيلاً ليعرف قارئ الكتب كثير جهد الإمام في تحصيل العلوم

والفنون، وعبقريته بين العلماء المعاصرين والسابقين، وهكذا ذكرنا ترجمة العلامة ابن عابدين الشامي - قلّس سرّه السامي -.

١٠ - وقد وضعنا الفهارس بهذا الترتيب:

أولاً: فهرس الآيات القرآنية المباركة.

ثانياً: فهرس الأحاديث الشريفة.

ثالثاً: فهرس الأعلام المترجمة.

رابعاً: الكتب المترجمة.

خامساً: فهرس الموضوعات.

سادساً: فهرس المصادر.

حسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير ولا حول ولا قوة إلا

بالله العظيم. وصلى الله تعالى على حبيبنا، وشفيعنا، وقرّة عيوننا، سيدنا ومولانا

محمد النبي المختار، وعلى آله الأقطار الأنوار، وأصحابه الأكابر الأبرار.

آمين، يا ربّ العلمين!

من أعضاء: شعبة لكتب أعلى حضرة، إمام أهل سنة، مجدد الدين والملة، حلمي

السنة، ماحي البدعة، عالم الشريعة، إمام أحمد رضا خان - عليه رحمة الرحمن -.

"المدينة العلمية" (الدعوة الإسلامية)

حياة الإمام العلامة ابن عابدين الشامي

المتوفى ١١٩٨ = ١٢٥٢ هـ

١٧٨٤ - ١٨٣٦ م

العلامة الشامي وإن كان عظيم القدر، جليل الذكر لا تحصى مناقبه ولا تستقصى فصائله لكن حبب إلينا أن لا نحرم التبرك بذكره الحسين وعلمه الأمين فإنه عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة، فهذه نبذة من أحواله الشريفة مما أفاد بها ابنه الشيخ السيد علاء الدين أفندي في مقدمة كتابه "قرة عيون الأخيار تكملة رد المختار" فإنه استوفى ذكره وأطال فمن شاء التفصيل، فليراجع إليه.

نسبه الشريف:

هو العلامة المتقن، حائمة الفقهاء والمحدثين، حجة الله في الأرضين، وارث عموم سيد المرسلين، الشيخ السيد محمد أمين عابدين ابن السيد الشريف عمر عابدين ابن السيد الشريف عبد العزيز عابدين، وينتهي نسبه الشريف إلى الإمام جعفر الصادق بن محمد بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب - كرم الله تعالى وجهه ورضي عنهم -.

مولده ومنشأه:

فإنه رحمه الله تعالى - ولد في سنة ثمان وتسعين بعد ائمة والألف في دمشق، "الشام" ونشأ في حجر والده، وحفظ "القرآن العظيم" عن ظهر قلب وهو صغير جداً، وجلس في محل تجارة والده ليألف التجارة ويتعلم البيع والشراء، فجلس مرة يقرأ "القرآن العظيم" فمرّ رجل لا يعرفه فسمعه وهو يقرأ فزجر وأذكر

قرأته، وقال له: لا يجوز لك أن تقرأ هذه القراءة؛ أولاً: لأن هذا المحل محل التجارة والناس لا يستمعون قراءتك فيرتكبون الإثم بسببك وأنت أيضاً آثم، وثانياً: قرأتك ملحونة فقام من ساعته وسأل عن أقرء أهل العصر فدلّه واحد على شيخ القراء في عصره وهو الشيخ سعيد الحموي الحلبي فذهب لحجته وطيب منه أن يعلمه أحكام القراءة بالتجويد، وكان وقتئذٍ لم يبلغ الحلم فحفظ "المبدئية"، و"الحررسة" و"الشاطية" وقرأها عليه قراءة إتقان وإمعان حتى أتقن في القراءات بطرقها وأوجهها، ثم اشتغل عليه بقراءة النحو والصرف وفقه الإمام الشافعي وحفظ من "الزبد" وبعض المتون من النحو والصرف والفقه وغير ذلك، ثم حضر على شيخه علامة زمانه وفقه عصره وأوانه السيد محمد شاكر السالي العمري ابن المقدم سعد الشهير والده بالعقاد الحنفي، وقرأ عليه علم المعقول والحديث والتفسير، ثم ألزمه بالتحويل لمذهب سيدنا أبي حنيفة النعمان الإمام الأعظم -عليه الرحمة والبرصون-، وقرأ عليه كتب الفقه وأصوله حتى برع وصار علامة زمانه في حياة شيخه المذكور وتلمذ على العلامة الشيخ إبراهيم الحلبي.

مصنفاته الجليلة:

- (١) "نسمات الأسفار على إفاضة الأنوار شرح المنار" للعلائي،
- "حاشية كبرى" (٢) "حاشية صغرى على شرح المنار" للعلائي (٣) "العقود
- اللائي في الأسانيد العوالي" (٤) "شرح الكافي في العروض والقوافي" (٥) "رفع
- الاشتباه عن عبارة الأنسباء" (٦) "فتح ربّ الأرباب على لبّ الأبواب شرح
- ببده الأعراب" (٧) "ردّ المختار على الدرّ المختار" (٨) "العقود الدرّية في تنقيح

- الفناوى الحامدية" (٩) 'رفع الأنظار عما أورده الجلي على السر المختار'
 (١٠) "حاشية" (١) على البيضاوي' (١١) "حاشية على المطول" (١٢) 'حاشية
 على شرح الملتقى' (١٣) 'حاشية على النهر' (١٤) "منحة الخالق على البحر
 الرائق" (١٥) "مجموع الفوائد انشورية وانشورية" (١٦) "ذيل تاريخ المرادي"، ذكر
 فيه تاريخ علماء العصر وأفاضلهم (١٧) "سهل الواردين من بحر الفيض على
 دحر المتأهلين"، في مسائل الحيض (١٨) 'منظومة رسم المفتي' (١٩) "شرح
 منظومة رسم المفتي" (٢٠) "الرحيق المختوم شرح قلائد المنظوم" (٢١) "تنبيه
 الولاة والحكام" (٢٢) "شر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف"
 (٢٣) "رسالة في النفقات" (٢٤) "الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة"
 (٢٥) "إحانة العرف في أحكام القباء والحجاء والأبدال والغوث"
 (٢٦) "العلم الظاهر في نفع النسب الطاهر" (٢٧) "ذيل العلم الظاهر... إلخ"
 (٢٨) "تنبيه الغافل والوسنان في أحكام هلال رمضان" (٢٩) "الإبانة في
 الحضانة" (٣٠) "شفاء العليل وبل العليل في الوصية بالتحتمات والتهاليل"
 (٣١) "رفع الانتفاض ودفع الاعتراض" (٣٢) "تحرير العبارة فيمن هو أولى
 بالإجارة" (٣٣) "إعلام الأعلام في الإقرار العام" (٣٤) جملة رسائل في
 الأوقاف (٣٥) "تنبيه الرقود" (٣٦) "سل الحسام الهندي" (٣٧) "غاية
 المطيب" (٣٨) "الفوائد المحصنة" (٣٩) "تحرير التحرير" (٤٠) "تنبيه ذوي
 الأفهام" (٤١) "تحرير النقول" (٤٢) "غاية البيان" (٤٣) "الدرر المضيئة"

(١) التزم فيها أن لا يذكر شيئاً ذكره المفسرون قبله. ('الأعلام' للزركلي، ٢٦٨/٦).

(٤٤) "رفع التردد" (٤٥) "ذيل رفع التردد" (٤٦) "الأقوال الواضحة الجلية"
(٤٧) "إنحاف الذكي النبيه" (٤٨) "ماهل السرور" (٤٩) "تحممة الناسك في
أدعية الناسك" (٥٠) "مجموعة أسئلة عويصة" (٥١) "المقامات" في مدح شيعه
(٥٢) "نظم الكنز" (٥٣) "قصّة المولد الشريف النبوي".

لما تعاليفه على هوامش الكتب وحواشيه و كتابته على أسئلة المستفتين والأوراق
التي سودها بالمباحث الرائقة والدقائق الفائقة، فلا يكاد أن تحصى ولا يمكن أن تستقصى.

أحواله الطيبة:

كان شعله رحمه الله تعالى من الدنيا التعلم والتعليم والإقبال على مسولاه
والسعي في اكتساب رضاه مقسماً زمنه على أنواع الطاعات والعبادات والإفادات
من صيام وقيام وتدريس وتأليف وإفتاء على الدوام.

أخذ طريق السادة القادرية^(١) عن شيخه المذكور (السيد محمد طريسق
شاكر السالمي العمري) ذي الفضل والمزية، وكان حسن الأخلاق والسمات ما
تكلم في طريق الحاج بكلمة أغاظ بها أحداً من رفقاءه وخدمه أو أحداً من الناس،
اللهم إلا أن رأى منكراً فيغيره من ساعته على مقتضى الشريعة للطهارة العادلة،
وكانت ترد إليه الأسئلة من غالب البلاد وانتفع به خلق كثير من حاضر وباد.

وكان رحمه الله تعالى - جعل وقت التأليف والتحرير في الليل فلا ينام
منه إلا ما قل، وجعل النهار للدروس وإفادة التلامذة والمستفتين، وكان في
رمضان يختم كل ليلة ختماً كاملاً مع تدبر معانيه وكثيراً ما يستغرق ليلة بالبكاء

(١) والمعروف أنه نقشبدي، والله تعالى أعلم.

والقراءة ولا يدع وقتاً من الأوقات إلا وهو على طهارة ويثابر الوضوء على الوضوء، وكان حريصاً على إفادة الناس وجبر عواظهم مكرماً للعلماء والأشراف وطلبة العلم وبواسيهم بماله وكان كثير التصديق على ذوي الهيات من الفقراء الذين ﴿لَا يَشْقُلُونَ النَّاسَ إِلَّا خَافَ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، وكان مهيباً مطاعاً نافذ الكلمة عند الحكام وأعيان الناس يأكل من مال تجارته بمباشرة شريكه مدة حياته، وكان ورعاً تقياً زاهداً في الدنيا حتى أنه عرض عليه خمسون كيساً من الدراهم لأجل فتوى على قول مرحوح فرقها ولم يقبل.

وكان - رحمه الله تعالى - طويل القامة، أبيض اللون ذا هيئة ووقار، جميل الصورة حسن السريرة، يتألاً وجهه نوراً، وكان مجلسه مشتملاً على الآداب وحسن المنطق، حتى من اجتمع به لا يسأه لطلاوة كلامه وليسين جانبته وتتمام تواضعه على الوجه المشروع، وكل من جالسه يقول في نفسه: أنا أعز عند من ولده، لا تحلو أوقاته من الكتابة والإفادة والمراجعة للمسائل الشرعية، وكان مغرمًا بتصحيح الكتب والكتابة عليها فلا يدع شيئاً من قيل أو اعتراض أو تنبيه أو جواب إلا ويكتبه على الهامش، وقل أن تقع واقعة مهمة أو مشكلة مدطمة إلا ويستفتي فيها مع كثرة العلماء الكبار والمفتين في كل مدينة، وكانت أعراب السوادي في بلده إذا وصلت إليهم فتواه لا يختلفون فيها مع جهلهم بالشريعة المطهرة، وما كتب لأحد شيئاً إلا وانتفع به لصدق نيته وحسن سريره.

وكانت عنده كتب من سائر العلوم، وكان كثير منها يحطّ يده ولم يدع كتاباً منها إلا وعليه كتابه، وكان السبب في جمع هذه الكتب العلمية النظير

ليقدح الجهل في البلدان بالشرر | وليسكن العلم في كتب وفي سطر

وقد أخذ الشيخ - رحمه الله تعالى - عن مشايخ كثيرة منهم الشيخ الأمير الكبير المصري وأجازته إجازة عامة كتبها له بخطه الشريف وختم بختمه المئيف مؤرّخة في غرة رمضان المعظم قلره من شهر عام ثمانية وعشرين بعد الألف والمئتين من الهجرة النبوية، وكذا من مشايخ يطول ذكرهم من شاميين ومصريين وحجازيين وعراقيين وروميين.

وكان له عم من أهل الصلاح ومطنة الولاية من أهل الكشف اسمه الشيخ صالح اسم على مسمي، إته بشر أمه قبل ولادته وهو الذي سمّاه محمد أمين حين كان في بطن أمه ويضعه في جال صغره في حجره ويقول له: أعطيتك عطية الأسياد في رأسك.

وكان - رحمه الله تعالى - صاحب خيرات عامة منها: تعمير المساجد واقتاد الأرامل والفقراء، وكانت تسعى إليه الوزراء والأمراء والموالي والعلماء والمشايع والكبراء والفقراء وعظمت بركته وعمّ نفعه، وكتر أخذ الناس عنه، وعالب من أخذ عنه، وقرأ عليه أكابر الناس وأشرفهم وأجلاؤهم من الموالي والعلماء الكبار والمفتين والمترسين وأصحاب التأليف والمشاهير، أسماء بعض من قرأ عليه وأخذ عنه، ونخرج عليه من المشاهير والكبار (١) شقيقه العلامة الفاضل الفقيه الصوفي السيد عبد الغني (٢) ولد أخيه الشيخ أحمد أفندي أمين الفتوى بـ "دمشق" صاحب التأليف الشهيرة (٣) صاحب الفضيلة الشيخ جاي زاده السيد محمد أفندي قاضي "المدينة المنورة". (٤) العلامة الزاهد لعباد الورع التقى السقيّ فقيه النفس الشيخ يحيى السردست أحد أفاضل الصوفية.

(٥) العلامة الشيخ فقيه العصر عبد الغني الميمني شارح "القدوري" و"عقيدة
الطحاوي". (٦) ولد المرقوم العلامة الشيخ محمد أفندي البيطار أمين الفتوى
بـ "دمشق" "الشام" (٧) الشيخ العالم أحمد أفندي الإسلامبولي محشي "الدر"
(٨) الشيخ العلامة صاحب التصانيف المفيدة في المعقول والمفول يوسف بدر
الدين المغربي (٩) العلامة الفاضل الشيخ عبد القادر الخلاصي شارح "الدر المختار"
و"الألفية" لابن مالك وغيرهما (١٠) الشيخ الفاضل علي أفندي المرادي مفتي
"دمشق" "الشام" (١١) العالم الفاضل عبد الحلیم ملا قاضي "الشام" وقاضي
عسكر أنطاولي (١٢) الشيخ الملا عبد الرزاق البغدادي أحد مشاهير علماء "بغداد".
(١٣) الشيخ الفاضل محمد أفندي الأفاسي مفتي "حمص"، وغيرهم ممن يطول
ذكرهم هنا.

توفي - رحمه الله تعالى - ضحوة يوم الأربعاء الحادي والعشرين من
الربيع الثاني سنة اثنين وخمسين ومئتين بعد الألف (١٢٥٢هـ) وكانت مدة
حياته قريبة من أربع وخمسين سنة ودفن بمقبرة "دمشق" في باب الصغير في القربة
انفوقانية لا زالت سحائب الرحمة تملأ ثراه في البكرة والعشيرة، وكان موته
بعشرين يوماً قد اتخذ لنفسه القبر الذي دفن فيه وكان دفن فيه بوصية منه
لمجاورته لقبري العلامتين الشيخ العلائي شارح "التنوير" والشيخ صالح الجيني
إمام الحديث ومدرسه تحت قبة النسر، وهذا مما يدل على حبه للشارح العلائي
لا سيما.

وكانت له - رحمه الله تعالى - جنازة حافلة ما عهد نظيرها، حتى أن
جنازته رفعت على رؤوس الأصابع من تراحم الناس وخوفاً من وقوعها وإضرار

الناس بعضهم بعضاً حتى صار حاكم البلدة وعساكره يفرقون الناس عنها وصار الناس عموماً يكون نساءً ورجالاً، كباراً وصغاراً، وصلى عليه في جامع سنان باشا، وغص بهم المسجد حتى صلوا في الطريق وصلى عليه إماماً بالناس الشيخ سعيد الحلبي، وصلى عليه غائبة في أكثر البلاد، ولم يترك أولاداً ذكوراً غير صاحب "قرة عيون الأنهار" العلامة الشيخ السيد محمد علاء الدين أفندي، جزاه الله تعالى عنا وعن سائر المسلمين خيراً، ونفعنا وللمسلمين بمصنفاته الكثيرة إلى يوم يحزى الناس فيه جرأاً أوفى، وصلى الله تعالى على النبي الكريم وعلى آله وأتباعه أجمعين، آمين!

محمد عبد الجين النعماني

مدير المكتبة العزيزية "بنارس" ("الهند")

(عضو الجمع الإسلامي)

سار كפור "أعظم جرء". "الهند"

سنة ابن عابدين إلى أبي حنيفة فرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
أرويه أيضاً عن شيخنا السيد شاكر بقراءتي عليه لبعضه، وهو يروي الفقه
النعماني عن محشي هذا الكتاب العلامة الشيخ مصطفى الرحمتي الأنصاري ومثلاً
علي التركماني، عن فقيه الشام ومحدثها الشيخ صالح الجبيني، عن والده العلامة
الشيخ إبراهيم جامع "الفتاوى الحيرية"، عن شيخ الفُتيا العلامة حير الدين الرملي،
عن شمس الدين محمد الحانوتي، عن العلامة أحمد بن يونس الشهير بابن الشلبي
بكسر فسكون وتقديم اللام على الباء الموحدة.

ويرويه شيخنا السيد شاكر عن محشي هذا الكتاب العلامة التحرير الشبيح
إبراهيم الحلبي المداري، وعن فقيه العصر الشيخ إبراهيم الغزي السابحاني أمين
الفتوى بـ "دمشق"، "الشام"، كلامها عن العلامة الشيخ سليمان المنصوري، عن
الشيخ عبد الحي الشرنبلالي، عن فقيه النفس الشيخ حسن الشرنبلالي ذي التأليف
الشهيرة، عن الشيخ محمد المحي، عن ابن الشلبي.

وأروي بالإجازة عن الأخوين المعمرين الشيخ عبد القادر والشيخ إبراهيم
حفيدي سيدي عبد الغي النابلسي شارح "الحبية" وغيرهما، عن جدهما
المذكور، عن والده الشيخ إسماعيل شارح "الدُرر والغُرر"، عن الشيخ أحمد
الشوَبري، عن مشايخ الإسلام الشيخ عمر بن نُجيم صاحب "النهر" والشَّمس
احانوتي صاحب "الفتاوى المشهورة، والنور علي المقدسي شارح "نظم
الكنز"، عن ابن الشلبي.

وأروي بالإجارة أيضاً عن المحقق هبة الله البعلبي شارح "الأشباه والنظائر"، عن الشيخ صالح الجبيني، عن الشيخ محمد بن علي المكتبي^(١)، عن الشيخ عبد العفار مفتي "القدس"، عن الشيخ محمد بن عبد الله الغري صاحب "التوير" و"المح"، عن العلامة الشيخ زين بن نجيم صاحب "البحر"، عن العلامة ابن الشلبي صاحب "الفتاوى" المشهورة وشارح "الكنسز"، عن السري عبد البر بن الشحنة شارح "الوهانية"، عن المحقق حيث أطلق الشيخ كمال الدين بن الهمام صاحب "فتح القدير"، عن السراج عمر الشهير بقارئ "الهداية" صاحب "الفتاوى" المشهورة، عن علاء الدين السيرامي، عن السيد جلال الدين شارح "الهداية"، عن عبد العزيز البخاري صاحب "الكشف والتحقيق"، عن الأستاذ حافظ الدين النسفي صاحب "الكنز"، عن شمس الأئمة الكردي، عن برهان الدين علي المرغيناني صاحب "الهداية"، عن فخر الإسلام الزقوي، عن أبي بكر محمد بن الفضل البخاري، عن أبي عبد الله السيديوني^(٢)، عن أبي حفص عبد الله بن أحمد بن أبي حفص الصغير، عن والده أبي حفص الكبير، عن الإمام محمد بن الحسن الشيباني، عن إمام الأئمة وسراج الأئمة أبي حنيفة العمان بن ثابت الكوفي،

(١) في "الأصل" و"ب" و"م": "المكتبي"، وما أبتناه من "أ" هو المذكور في ترجمته،

وانظر "خلاصة الأثر"، ٧٣/٤.

(٢) في السج كلها: "السيديوني"، وهو تحريف، والصواب ما أبتناه، بضم السين المهملة وفتحها وفتح الباء الموحدة وسكون الدال المعجمة وضم الليم وفي آخرها نون، نسبة إلى قرية من قرى "بخارى". وانظر "اللباب في تهذيب الأنساب"، ٩٩/٢، و"الخواهر المصية في طبقات الخففة"، ٢٨٩/١.

جد المتار علي رد المختار ————— حياة ابن عابدين الشامي ————— الجزء الأول

عن حماد بن سليمان، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه، عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم^(١).

(١) حاشية ابن عابدين "رد المختار على الدر المختار"، المقدمة، مطلب: سند ابن عابدين إلى أبي حنيفة مرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، ٩-٧/١.

حياة

صاحب "جدد الممتار"

لشيخ الإسلام والمسلمين، سيدي أعلى حضرة، إمام أهل السنة،
ولي النعمة، عظيم البركة، حامي السنة، ماحي البدعة، مجدد الدين
والملة، الشاه

الإمام أحمد رضا خان

الماتريدي، الحنفي، القادري، الهندي

قدس سرّه العزيز

المتوفى (١٣٤٠هـ/١٩٢١م)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله سبحانه وتعالى في شأن حبيبہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم:
﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا
عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]

الصلاة الرضویة على سیدنا خیر البریة

صَلَّى اللّٰهُ عَلَى النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ وَآلِهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
صَلَاةً وَسَلَامًا عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللّٰهِ^(١)

(١) قد استخرج الإمام أحمد رضا هذه صيغة الصلاة على سیدنا رسول الله -صلى الله تعالى عليه وسلم- في سفرته الثانية إلى "المدينة المنورة الطيبة المشرفة" وحضر بين يدي سیدنا الحبيب الأعظم صلوات الله على الأكرم وتسليماته على المعظم. فصلّى عليه بمدة الصبغة المباركة طول الليل، ثم كرّر الحضور عنده -صلى الله تعالى عليه وسلم- الليلة الثانية مثل الأولى، فرأى سیدنا الحبيب المصطفى -عليه أفضل الصلاة وأكمل التحية- بدون حجاب شبّاكه المبارك في اليقظة، فسُميت هذه الصبغة المباركة "الصلاة الرضویة على خیر البریة".

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلاة والسلام عليك يا رسول الله

الإمام أحمد رضا خان

هو إمام المتكلمين^(١) وقامع المبتدعين، اللب من حوزة الدين، حجة الله للمؤمنين، وفخر الإسلام والمسلمين، والعالم المتبحر، قدوة الأنام، تاج المحققين، وشمس الساطعة، وقمرهم البارغ، العلامة الإمام أحمد رضا ابن الشيخ المفتي نقي عي^(٢) بريلوي الأصل، حنفي المذهب، قادري الطريقة، المحدث، المفسر لأصولي، عبقري الفقه الإسلامي، صاحب التصانيف الوافرة في كل علم وفن.

(١) قد نقلنا هذه الترجمة من "الإجازات"، و"الدولة المكية"، ومقدمة 'الفضل الموهبي' للإمام أحمد رضا، و من "حياة أعلى حصرة"، وهو أول الكتاب في ترجمة الإمام أحمد رضا لتلميذه الشيخ العلامة ظفر الدين البهاري مؤلف 'الصحيح البهاري'. ("الجامع الرضوي").

(٢) الشيخ الفقيه نقي علي بن رضا علي بن كاظم علي بن أعظم شاه بن سعادة يار الأفغاني البريلوي، أحد الفقهاء الحنفية، ولد غرة رجب سنة ست وأربعين ومئتين وألف، وأخذ عن أبيه، ثم أخذ الطريقة القادرية عن السيد آل الرسول المازهروي، وأسد الحديث عنه سنة أربعين وتسعين، وأسد الحديث عن الشيخ أحمد بن زيني دحلان الشافعي.

وله مصنفات منها: "الكلام الأوضح في تفسير ألم نشرح" و"وسيلة النجاة" في السير، و"جواهر البيان في أسرار الأركان"، و"أصول الرشاد في تصحيح مباني الفساد"، و"إدافة الآثام لمنعي عمل النولد والقيام"، و"تزكية الإيقان برّد تقوية الإيمان" وغيرها، (ت ١٢٩٧هـ)

(ترجمة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر"، الرقم: ٩٦٧، ٥٥٨/٧، ملقط).

أسرة الإمام

أسرة الإمام أحمد رضا - رحمه الله تعالى - كانت أصلاً من "قندهار"، "الأفغانستان"، فهاجر بعض أجداده إلى بلاد "الهند" في عصر المغول، ونال منصباً من الحكومة، وبعضهم رعب عن وظيفة الحكومة إلى الرياضة والمجاهدة والذكر وكثرة العبادة، فأصبح عمله ستة أولاده، وتحوّلت الأسرة من منحى الأمراء إلى منهج الرهاد والمقراء الصوفيّة.

وكان جدّه من كبار العلماء والصالحين، يقوم بالإفتاء والإرشاد والتصنيف والتدريس فتتمدّ عليه كثير من أهل "الهند" وأثروا عليه كثيراً. وأبوه الشيخ المفتي نقي علي حان القادري أيضاً كان عالماً شهيراً، وصاحب الفتاوى والتصانيف الجليلة، وسها: "الكلام الأوضح في تفسير سورة ألم نشرح" في نحو خمسمئة صفحة.

مولد الإمام ونشأته

ولد الإمام أحمد رضا الحفي القادري بمدينة "بريلي" في "الهند" العاشر من شوال سنة ١٢٧٢هـ الموافق ١٤ من حزيران سنة ١٨٥٦م.

نشأ في أسرة دينيّة وبيّة صالحة وربّاه جدّه الكريم إمام العلماء والصالحين الشيخ المفتي رضا علي حان^(١) -قلّس سرّه الرحمن- (المتوفى ١٢٨٦هـ) ووالده

(١) الشيخ المفتي رضا علي بن كاظم علي بن أعظم شاه بن سعادت يار الأفغاني الريسوي، كان من طائفة بريح وهم قوم أفغانيون، دخل "الهند" أحد أسلافه، فسكن بلدة "بريلي"، وولد لها رضا علي، (ت ١٢٨٢هـ). ("نزهة خواطر"، الرقم ٣٢٢، ٧/٢٠٠-٢٠١، ملقطاً).

جد المختار على رد المختار ————— حياة صاحب جد المختار ————— الجزء الأول
الشفيق رئيس المتكلمين، المفتي نقي علي خان القادري - رحمه الله تعالى القوي -
(المتوفى ١٢٩٧هـ).

تسمية الإمام

سمي الإمام باسم محمد واسمه التاريخي وفق الجمل "المختار" (١٢٧٢هـ)،
وقد استخرج الإمام نفسه سنة ولادته من هذه الآية: ﴿أَوَلَيْكَ كِتَابٌ فِي قُلُوبِهِمْ
الْإِيمَانُ وَأُثْبِتَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٢٢].
وسماه جدّه الكريم الشيخ المفتي رضا علي خان - رحمه الله الرحمن -
بـ "أحمد رضا"، فاشتهر بهذا الاسم في مشارق الأرض ومغاربها، ثم بعد ذلك
أضاف الإمام نفسه إلى اسمه كلمة "عبد المصطفى" بمعنى الخادم والمملوك، وهذا
يدل على غروه القوي إلى السيد البري صلوات الله عليه وعلى آله وصحبه
أجمعين وبارك وسلم.

تعليم الإمام وقوة ذاكرته

أخذ الإمام العلوم الدينية العقلية والعقلية من والده الإمام المفتي نقي علي
خان القادري - رحمه الله الباري -، وأخذ بعض العلوم من المشايخ الآخرين حتى
أكملها في السنة الرابعة عشرة من شعبان المعظم سنة ١٢٨٦هـ، وهو كان ابن
أربع عشرة سنة، وأصبح عالماً مفسراً فقيهاً متكماً إماماً كبيراً عظيماً في جميع
العلوم والفنون، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

قد أجمع عدد كبير من العلماء على كونه عبقرياً وتبدلو محاييل عبقريته هذه منذ صاه فكان يستحضر كل ما يدرسه أستاذه على الفور، فيقع الأستاذ في الحيرة والاستعجاب.

حفظ الإمام القرآن الكريم في غضون شهر واحد وهذا مما يدل على قوة ذاكرته، أخذ بعص العلوم والفنون عن أساتذته وبعضها مؤهلاته الروحية، وما اقتصر على ذلك بل خلف المصنفات في كل علم وفن.

صنف أول كتاب "شرح هداية النحو" باللغة العربية في العاشر من عمره، ثم كتاباً آخر في الثالث عشر من حياته، ثم ما زال يكتب ويصنف حتى زاد عدد مصنفاته على الألف. ونفس اليوم الذي أكمل فيه الدراسة اشتغل بكتابة الإفتاء عن مسألة الرصاعة ثم عرضه على والده الذي كان مفتي "الهند" ففرح جداً لصحة الجواب وفوض إليه أمور الإفتاء كلها فاستمر الإمام بالإفتاء إلى خمسين سنة تقريباً.

تبحر الإمام في العلوم والفنون ونبوغه فيها

لم يكن الإمام عالماً في العلوم الدينية المروجة فقط، بل كان متبحراً في كثير من العلوم الدينية والفنون الأخرى، أكثر من خمس وخمسين علماً، كما علّمها الإمام نفسه في النسخة الثابتة من "الإجازات المتينة" وهي:

١. القرآن العظيم ٢. السير

٣. والتفسير ٤. والتواريخ

٥. وأصوله ٦. واللغة

٧. والحديث الشريف ٨. والأدب

- | | |
|--------------------|----------------------------------|
| ٩. وأصوله | ١٠. والعقائد |
| ١١. والفقه | ١٢. والكلام المحدث للرد والتفريع |
| ١٣. وأصوله | ١٤. والنحو |
| ١٥. والجدل المذهب | ١٦. والمناظرة |
| ١٧. والقراءات | ١٨. والفلسفة المندسة |
| ١٩. والتحويد | ٢٠. والتكسير |
| ٢١. والتصوف | ٢٢. والهيئة |
| ٢٣. والسلوك | ٢٤. والحساب |
| ٢٥. والأخلاق | ٢٦. والهندسة |
| ٢٧. وأسماء الرجال | ٢٨. والهيئة الجديدة المرتعات |
| ٢٩. والصرف | ٣٠. ونبد من علم الجفر |
| ٣١. والمعاني | ٣٢. والزائحة |
| ٣٣. والبيان | ٣٤. وعلم الفرائض |
| ٣٥. والبديع | ٣٦. والمثلث المسطح |
| ٣٧. والمنطق | ٣٨. والنظم العربي |
| ٣٩. والنظم الفارسي | ٤٠. والنظم الهندي |
| ٤١. والإرثماطيقى | ٤٢. والجبر والمقالة |
| ٤٣. والنثر العربي | ٤٤. والحساب الستيني |
| ٤٥. والنثر الفارسي | ٤٦. واللوغارثمات |
| ٤٧. والنثر الهندي | ٤٨. وعلم التوقيت |

٤٩. وتلاوة القرآن . ٥٠. والمناظر والمرايا

٥١. وخط النسخ . ٥٢. وعلم الأكر

٥٣. وخط النستعليق . ٥٤. والزيجات

٥٥. والمثلث الكروي^(١)

واستخرج بعض المحققين في عصرنا هذا عدد عوممه من تصانيفه مئة علم. والدلالة على تبحره في هذه العلوم والفنون تأليفه الشاهدة قد بلغ عددها إلى الألف تقريباً باللغات العديدة من العربية والفارسية وأكثرها بالأردوية؛ لأن أكثرها في جواب سؤال سائل، فلما كانت لغة أهل "الهند" اللغة الأردوية كان الجواب في نفس لغة السؤال؛ إذ هي كانت عادة الإمام. ومن يزيد المزيد فليرجع إلى "اللاحي المنشرة في آثار محدّد الرابعة عشرة" للدكتور المؤرّخ عماد عبد السلام رؤوف البغدادي.

مذهب الإمام

كان الإمام أحمد رضا قادري من الصوفيّة أهل السنّة والجماعة حنفيّ المذهب من حيث الفقه الإسلامي، وكان ماهراً حاذقاً ناظراً في جميع المذاهب الإسلامية وأدقّ الدليل عليه رسالته "الجود الخلوّ في أركان الرضوء" (١٣٢٤هـ) التي نقلناها إلى العربيّة، وكان الإمام قادريّ الطريقة. وللإمام سند متصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع العلوم الإسلامية المذكورة في "الإحازات المتينة لعلماء بكّة والمدينة" (١٣٢٤هـ)^(٢).

(١) "الإحازات المتينة لعلماء بكّة والمدينة"، ص ٥٣-٥٨، ملخصاً.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠-٢٢، ٥٣.

البيعة والخلافة

أتى الإمام مع أبيه الكريم سنة ١٢٩٥ هـ قرية "مارهرة"^(١) في حضرة السيد مجمع الطريقين ومرجع الفريقين من العلماء والعرفاء الأطاهر، ملحق الأصاغر بالأكابر، سيدنا الشيخ الشاه آل الرسول الأحمدي^(٢) - رضي الله تعالى عنه بالرضي السرمدي -، والإمام بايع على يده الشريعة بالطريقة القادرية، ونال منه الإجازة والخلافة في سلاسل الأولياء كلها وإجازة الحديث وجميع الفنون أيضاً، وكان الشيخ آل الرسول من كبار تلامذة الشيخ عبد العزيز الدهلوي.

فلما رجع الإمام مع أبيه إلى بلدته "بريلي" استغرب حفيد شيخه وصاحب نسجته ثوارث علمه وسيادته وسعاده الشيخ المتاه أبو الحسين البوري^(٣) - نورنا الله بنوره المعنوي

(١) هي قرية من قرى "الهد"، قريب من "علني جره" تحت محافظة "إيشا" بإقليم "أتر برديش".

(٢) هو الشيخ العالم الكبير آل الرسول بن آل البركات المارهوري أحد الأفاضل المشهورين، ولد ونشأ بـ "مارهرة"، أسند الحديث عن الشاه عبد العزيز من الشاه ولي الله الدهلوي، ولازم عمه السيد آل أحمد، وأخذ عنه الطريقة القادرية، وأسند الحديث عنه، (ت ١٢٩٧ هـ) بـ "مارهرة" فدفن في مقبرة أسلافه.

(٣) "ترجمة الخواطر"، الرقم: ٧، ٦/٧، ملقطاً.

(٣) العالم الصالح أبو الحسين بن ظهور حسن بن آل الرسول بن آل البركات بن حمزة المارهوري، المشهور بأحمد النوري، كان من العلماء الصوفية، ولد ونشأ بـ "مارهرة"، وأخذ الحديث والطريقة عن جده السيد آل الرسول، وأخذ المسلسل بالأولية -

والصوري-، فسأل الشيخ آل الرسول الأحمد سرصى الله تعالى عنه- عن هذه المعاملة بينه وبين الشيخ "أحمد رضا"، وعن هذا الكرم مع الإمام (إذ كان أسلوب الشيخ آل الرسول في المباينة والإجازة شديد الاحتياط، واليوم صارت المعاملة عجيبة مع الإمام) فقال الشيخ آل الرسول: "كنت متفكراً منذ زمن بالله لو سألتني ربي؟ ألك لماذا أتيت يا آل الرسول! فبماذا أجيب...؟ واليوم أطمأن قلبي بحمد الله تعالى؛ لأنه لو سألتني ربي، فأعرض تلميذي ومريدي "أحمد رضا"، أما المعاملة مع بقية الناس فالتسلسل أتونا بوسخ القلوب والباطن فصفى قلوبهم أولاً ونابغهم ثانياً، وهما "أحمد رضا" وأبوه حينما أتيا كانا صافيا القلب، وإنما كانا يحتاجان إلى الربط والاتصال فقط، فربطناهما واتصلا بطريقتنا القادرية وأجرناهما في جميع العلوم حتى يستفيد منهما الخلق -إن شاء الله تعالى-، نفعنا الله تعالى جميعاً ببركاتهم العالية.

مشايخ الإمام

وها أنا أذكر أسماء مشايخ الإمام أحمد رضا الدين أسند إليهم في الحديث والفقه وجميع العلوم والفنون.

١- جدّه الأعمد إمام العلماء والصالحين المفتي الشيخ رضا علي خان الأفغاني.

= عن الشيخ أحمد الحسن لمراد آبادي عن الشيخ أحمد بن محمد الدمياطي عن الشيخ المعمر محمد بن عبد العزيز عن الشيخ المعمر أبي الخير عن عموس الرشدي عن شيخ الإسلام زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري، وهو سيد علي جدّه.

وله مصنفات كثيرة في الفروع والأصول، منها: "النور والبهاء في أسانيد الحديث وسلاسل الأولياء" (ت ١٣٢٤هـ). ("نزهة الخواطر"، الرقم: ١١، ١٧/٨، ملقطاً).

- ٢- شيخ الإمام في الطريقة، الشيخ السيّد الشاه آل الرسول الأحدي المارّهروي.
- ٣- والده الكريم رئيس المتكلمين الشيخ المفتي نقي علي عان القادري.
- ٤- حفيد شيخه الشيخ السيّد الشاه أبو الحسين النوري.
- ٥- الإمام الشيخ السيّد أحمد بن زيني دحلان الشافعي المكي^(١).
- ٦- مفتي الحنفية بـ "مكة المحمية" الشيخ عبد الرحمن سراج للمكي^(٢).
- ٧- الشيخ حسين بن صالح جمل الليل المكي^(٣).

(١) هو أحمد بن زيني دحلان فقيه مكي مؤرخ، ولد ١٢٣٢هـ بـ "مكة"، وتولّى فيها الإفتاء والتدريس، وفي أيامه أنشئت أول مطبعة بـ "مكة"، فطبع فيها بعض كتبه ومات ١٣٠٤هـ في "المدينة المنورة". من تصانيفه: "الفتوحات الإسلامية" بجلدان، و"الجلدات المرضية في تاريخ الدول الإسلامية" و"خلاصة الكلام في أمراء البلد الحرام" و"السيرة النبوية" و"رسالة في الرد على الوهابية".

(٢) ("الأعلام" للزركلي، أحمد بن زيني، ١٢٩/١، ١٣٠، ملقطاً).
(٣) الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله سراج الحنفي المكي المفتي المعروف بالسراج، فقيه ورئيس العلماء بما (ت ١٣١٤هـ)، من تصانيفه: "ضوء السراج على جواب المحتاج" في الفتوى، و"مجموعة في الفقه" تشتمل على غرائب المسائل.

(٤) "هدية لعارفين" لإسماعيل باشا، ٥٥٨/٥، ملقطاً.
(٥) السيّد حسين جمل الليل بن صالح بن سالم، الشافعي المكي الخطيب، الإمام بلسجده الحرام، ولد بـ "مكة المشرفة"، ونشأ بها، وأخذ العلم عن أفاضل أهلها، وليث فيه إلى أن توفي ١٣٠٥هـ بـ "مكة"، ودفن في المعلاة عليه رحمة المولى.

(٦) المختصر من نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر للشيخ عبد الله بن أحمد أبو الخير مرداد، ص ١٧٧، ملقطاً.

٨- الشيخ العلامة عبد العلي الرامفوري^(١).

٩- الشيخ الأستاذ مرزا غلام قادر بيك.

رضي الله تعالى عنهم أجمعين وعنا هم أمين بجاه سيد المرسلين عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة والتسليم.

تلامذة الإمام وخلفائه

قد رتب ملك العلماء الشيخ ظفر الدين البهاري^(٢) - صاحب "الجامع

الرضوي".....

(١) الشيخ الفاضل عبد العلي بن عبد الرحمن بن محمد سعيد الأنصاري الرامفوري أحد العلماء الخصة، ولد بـ "رامفور" سنة ثلاث ومئتين وألف، ونشأ بها وسافر للعلم إلى بلدة "بريلي" وقرأ أكثر الكتب الدراسية على الشيخ محمد الدين الحسيني الشاهجهانفوري، ثم رجع إلى "رامفور"، (ت ١٢٧٨هـ). ("نزهة الخواطر"، الرقم: ٤٩٣، ٣١١/٧، ملقطاً).

(٢) ملك العلماء محمد ظفر الدين القادري بن الملك المنشي محمد عبد الرزاق بن كرامة علي، ولد ١٤ محرم الحرام ١٣٠٣هـ في موضع رسول فور ميجره، "بته"، "عظيم آباد" بأحد أقاليم الهند "السهار"، درس العلوم إلى متوسطات عند الشيخ مولانا بدر السدين أشرف، وبعده عند شيخ المحدثين السيد مولانا وصي أحمد المحمّد السورتي - فتن سره - إلى ١٣١٧هـ، وأخذ الطريقة القادرية عن أعلى الحضرة إمام أهل البته، مجدد السدين والملة مولانا الإمام أحمد رضا خان القادري البركاتي البريلوي، وقرأ عليه "صحيح البخاري" و"مسلم" من أولها إلى آخرها، (ت ١٣٨٢هـ) بـ "بته".

له مصنفات كثيرة منها: "زهر الدين الجيد"، "الحسام المسلول على منكر علم الرسول"، "جواهر البيان في ترجمة الخيرات الحسان"، "الإكسير في علم التفسير"، "حياة أعلى حضرة"، -

... ("صحيح البهاري"^(١)) تلميذ الإمام أحمد رضا و خليفته - فهرس تلاميذه الإمام .
وذلك لم يقتصر على الطلاب فحسب، بل العلماء أيضاً الذين استفادوا من الإمام،
كما الشيخ أحمد الدهان المكي^(٢) استفاد في علم الحفر، والشيخ عبد الرحمن
الأفندي الشامي، وأبى الشيخ السيد حسين بن السيد محمد القادر الطرابلسي الملقب ببلدة
الإمام "بريلي" وأقام بها أربعة عشر شهراً فتلقى علم الحفر وعلم الأوقاف وعلم
التكبير، وصنف له الإمام رسالة "أطائب الإكسير في علم التكبير" باللغة العربية.
والآن نذكر بعض أسماء الذين استفادوا من الإمام من العرب ثم العجم.

= ٠ و "الجامع الرضوي" المعروف بـ "صحيح البهاري" في سعة مجلدات. (مجلد سنوية "معارف الرضا"،
١٤١٠ هـ بإشراف الإدارة (تحقيقات الإمام أحمد رضا بـ "كراتشي"، ص ٢٢٧-٢٣٣،
ملقطاً).

(١) "الجامع الرضوي" (صحيح البهاري): للشيخ ظفر الدين البهاري، وقد سمي هذه المجموعة
بـ "صحيح البهاري"، جمع فيه الأحاديث الموافقة للمذهب الحنفي.
("من عقائد أهل السنة" للشيخ عبد الحكيم شرف القادري، ص ٢٨).
(٢) أحمد بن أسعد بن تاج الدين الدهان المكي الحنفي، ولد بـ "مكة" في ذي الحجة سنة
١٢٢٢ هـ، وبقي سنة ١٢٩٤ هـ. درس العلوم عند الولي العلامة السيد أحمد المرزوقي
مفتي المالكية بـ "مكة المكرمة"، والعلامة إسماعيل أسدي الحنفي محافظ كتب الحرم
المكي، الجار في الحلب والعلوم من الإمام أحمد رضا. وله من التأليف مؤلف لطيف في
النجويد سماه "المواهب المكية بفضيلة العطية" ورسالة "مبسوط الكافي في العروض
والقوافي".

("المختصر من كتاب نشر السور والرهز"، ص ٨٩، ملقطاً).

من علماء العرب

- ١- محدث العرب الشيخ السيّد محمد عبد الحيّ ابن الشيخ الكبير السيّد عسجد الكبير الكتّاني الحسيني الإدريسي الفاسي.
- ٢- مفتي الحنفية بـ "مكة المحمّية" الشيخ صالح كمال المكي^(١).
- ٣- محافظ كتب الحرم العلامة الحليل السيّد إسماعيل بن خليل المكي^(٢).

(١) صالح بن صديق بن عبد الرحمن كمال الحنفي، المدرّس بالمسجد الحرام، ولد بـ "مكة المشرفة" في شهر ربيع الأول سنة ثلاث وستين ومئتين وألف، وهما شياً وحفظ القرآن العظيم وحروده، وصلى به انراويح في المسجد الحرام، وحفظ بعضاً من للتون، ثم شرع في طلب العلم فحدّ واجتهد وداب، فقرأ في ابتداء الطلب على والده، ثم لازم العلامة الشيخ عبد القادر خويّر الحنفي فتفقه عليه، وقرأ عليه عدة كتب في الفقه، منها: الدر المختار بحواشي المحقق ابن عابدين عليه، قرأ على السيّد أحمد دحلان في التفسير والحديث والعريّة وغيرها، وأجاره بسائر مروياته، وقرأ على السيّد عمر الشامي البقاعي في النحو والمعاني والبيان والعروض وغيرها وانتفع به، ولما تفوق في العلم وبرع تصنّر لتدريس والإفادة والفتيا، فدرّس بالمسجد الحرام، توفي عام ١٣٣٢هـ بـ "مكة المكرمة".

(٢) سير وتراجم بعض عثمانيّنا في القرن الرابع عشر للهجرة "لعمري عبد الجبار المكي، و"المختصر من كتاب نشر انور والزهر"، ص ٢١٩، ملقطاً.

(٢) السيّد إسماعيل بن خليل -محافظ مكتبة الحرم المكي-، كان من أجلة علماء الحرم الشريف، وخليفة الإمام أحمد رضا خان -عليه رحمة الرحمن-، وقد سافر في سنة ١٣٢٨هـ إلى الهند لزيارة الشيخ المحدث الإمام أحمد رضا.

(ملفوظ المرب من الشيخ المفتي الأعظم بـ "الهند"، الجزء الثاني، ص ١٣٩).

- ٤- الشيخ عبد القادر الكردي المكي.
- ٥- الشيخ السيد عبد الله دحلان ابن أخي الإمام الشهير سيّدنا أحمد بن زيني دحلان المكي.
- ٦- الشيخ السيد محمد بن عثمان دحلان المكي.
- ٧- الشيخ أسعد الدهان المكي^(١).
- ٨- الشيخ أحمد الدهان المكي.
- ٩- الشيخ عبد الرحمن الأفندي الشامي.
- ١٠- الشيخ السيد حسين ابن السيد عبد القادر الطرابلسي المدني.

(١) أي: أسعد بن العلامة أحمد بن أسعد بن أحمد ابن الفهامة ناج الدين بن أحمد ابن الفقيه إبراهيم بن عثمان ابن عبد النبي بن عثمان بن عبد النبي دقان، الحنفي المكي، ولقد بسـ 'مكة المشرفة' ونشأ بها، وحفظ القرآن المجيد مع كمال التحويد، وجد واشتهر في طلب العلوم، فقرأ على جملة من المشايخ العظام علماء "البلد الحرام"، منهم العلامة الجليل الشيخ رحمة الله الهدي، والعلامة عبد الحميد الداغستاني الشرواني، وحضرة نور البشاورى الحنفي، وقرأ على إسماعيل نواب في المنطق والتصوف وغيرها، وأخذ عنه خلق كثير، وانتفع به جمع غفير، ووظفه أمير "مكة المشرفة" الشريف حسين بن علي مساعد القائم مقامية في فصل القضايا الشرعية، وجعله شيخاً على أهل المدرسة السلیمانيّة، وصيّره عضواً بمجلس التعزيرات الشرعية، وعرض عليه مرة نيابة القضاء بالحكمة الشرعية فاعتذر ولم يقبلها، وأقامه رئيساً على هيئة مجلس تمقيقات أمور المطوفين بسـ "البلد الأمين"، (ت ١٣٣٨هـ).

(المختصر من كتاب بشر النور والزهر"، ص ١٢٩، ملتقطاً).

- ١١- الشيخ السيّد أبو الحسين محمد المرزوقي^(١).
- ١٢- الشيخ السيّد بكر رفيع المكي.
- ١٣- الشيخ السيّد الحليل مأمون البرّي المدني.
- ١٤- الشيخ السيّد محمد سعيد المدني، شيخ الدلائل ابن الشيخ العلامة الشهير السيّد محمد المغربي.
- ١٥- الشيخ عمر حمدان المحرسي المدني.
- ١٦- الشيخ محمد عابد ابن العلامة الشيخ حسين المكي^(٢).
- ١٧- الشيخ علي بن العلامة الشيخ حسين المكي^(٣).

(١) هو العلامة السيد محمد أبو حسين المرزوقي المكي - رحمه الله تعالى - (١٢٨٤هـ - ١٣٦٥هـ) كان مدرّساً وشهيراً بلقب "أبو حنيفة الصغير"، وقرّظ أيضاً على "الدولة المكيّة" للإمام أحمد رضا خان البريلوي - عليه الرحمة -، وكان من حلقائه.

(٢) "تشنيف الإسماع" للشيخ محمود سعيد ممدوح، ص ٥٠٧/٥٠٨.

(٣) محمد عابد بن حسين بن إبراهيم لأزهري المالكي، ولي الإفتاء بـ "مكة"، ودرّس بالمسجد الحرام، وكان حياً سنة ١٣٢٣هـ في زمن أمير "مكة" الشريف علي بن الشريف عبد الله، وله مؤلف: "هداية الناسك إلى توضيح المناسك".

(٤) "أعلام المكيين"، ١/٢٢٠.

(٥) علي بن حسين بن إبراهيم المالكي، ولد بـ "مكة المكرمة" في سنة ١٢٨٧هـ. ونشأ بها، توفي والده وهو في الخامسة من عمره فكفله أخوه الشيخ محمد بن حسين مفتي المالكية، فرّباه وأحسن تربيته، ولازم أخاه الشيخ عابد مفتي المالكية وأخذ عنه شتى العلوم، وأخذ الفقه الشافعي عن السيّد بكري شطاء، وكان حريصاً على الاستعادة من أوقاته وفضائلها في -

- ١٨- الشيخ محمد جمال ابن الشيخ محمد أمير ابن الشيخ حسين المكي^(١).
١٩- الشيخ عبد الله مرداد^(٢) ابن العلامة الشيخ أحمد أبي.....

مطالعة الكتب، وتنقي التفسير عن الشيخ عبد الحق الإله آبادي، وتعين في عهد الحكومة العثمانية عضو مجلس التفسير، ورئاسة مجلس التعريفات، وفي العهد الفاشي أسندت إليه وكالة المعارف وعضوية مجلس الشيوخ، وفي العهد السعودي عين عضواً برئاسة القضاء، توفي بـ"مكة المكرمة" سنة ١٣٢٨هـ له التصانيف، منها: "انتصار الاعتصام بمحمد بكل مناهج من مذاهب الأئمة الأعلام"، "المواظع البرهانية في بيان إفك علام أحمد وأتباعه القاديانية". وغير ذلك من الكتب، وتلميذه الشيخ محمد ياسين القاداني ألف كتاباً في أسائده سماه "المسلوك الجلي في أسائيد فضيلة الشيخ محمد علي".

(١) "شيف الإسماع"، ص٣٩٣-٢٩٧، و"سير وتراجم .. إلخ"، ص٢٦٠-٢٦٥.
(٢) جمال بن محمد الأمير ابن المكي المالكية بـ"مكة المحمية" العلامة الشيخ حسين المالكي، العالم السه الفاضل السحوي النقيب الكامل، ولد بـ"مكة المشرفة" في سنة ١٢٨٥هـ، نشأ بها وأخذ من جماعة من أفاضل أهلها، فجد في الطلب ولازم عمه الشيخ عابد مصفي المالكية وأخذ عنه المعقول والمنقول، ولازم العلامة الشيخ عبد الوهاب البصري ثم المكي الشافعي وقرأ عليه في العقول، ولما برع درّس بالمسجد الحرام وأفاده وصنف، وتوظف عضواً بدائرة مجلس المعارف، ثم عين أيضاً رئيساً لمحكمة التعزيرات الشرعية من طرف أمير "مكة" الشريف حسين بن علي، وقد أحاره الإمام أحمد رصا في مرويته، توفي ١٣٤٩هـ بـ"مكة المكرمة".

(٣) "نشر النور والزهر" ص١٦٣، و"سير وتراجم .. إلخ"، ص٩٠.

(٤) عبد الله بن أحمد أبي الخير بن عبد الله بن محمد بن أبي الخير مرداد، كان شيخ الخطباء بالمسجد الحرام، وولي القضاء بـ"مكة" في عهد الشريف حسين بن علي.

..... الخیر مرداد^(١) . . .

- ٢٠- الشيخ حسن العجمي المكي ابن القاضي الشيخ عبد الرحمن من أولاد العلم الشهير العلامة الكبير الشيخ حسين بن علي العجمي المكي.
- ٢١- الشيخ السيد سالم بن عيدير و من البار العلوي الحضرمي.
- ٢٢- الشيخ السيد علوي بن حسين الكاف الحضرمي.
- ٢٣- السيد أبو بكر بن سالم البار العلوي الحضرمي.
- ٢٤- الشيخ محمد يوسف الأفغاني مدرّس المدرسة الصولتية، (ابن أسسها الشيخ رحمة الله الكيزانوي الهندي).
- ٢٥- الشيخ السيد محمد عمران ابن السيد الجليل أبي بكر الرشيد المكي.

= (ت ١٣٤٣هـ)، له "نور البور والزهر في تراجم أفاضل أهل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر"، ("الأعلام"، ٧٠/٤، ملنقطاً).

(١) أحمد بن عبد الله بن محمد بن محمد أبي الخير مرداد الحنفي، شيخ الأئمة والخطباء بالمسجد الحرام، ولد بـ "مكة المكرمة" سنة ١٢٥٩هـ ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم بحوذاً، وأخذ عن الشيخ محمد سعيد بشارة الخالدي، والشيخ محمد صالح الرضوي، والشيخ رحمة الله الهندي -مؤسس المدرسة الصولتية-، وأجاروه في سنة ١٢٩٣هـ. كانت داره مرجعاً للناس، وعُرف -رحمه الله- بالزهد والتقوى والتواضع، كان إماماً وخطيباً ومدرّساً بالمسجد الحرام، وكان الشيخ عبد الرحمن السراج ينييه في الافتاء عندما سافر إلى "الطائف"، كما أن قضاء الحكمة كانوا يعرضون عليه ما أشكل عليهم فيقنعهم بحكم الله، توفي -رحمه الله- بـ "مكة المكرمة" سنة ١٣٣٥هـ.

("أعلام المكيين"، ٨٥٢/٢).

العلماء من بلاد العجم

- ١ - حجة الإسلام محمد حامد رضا خان ابن الإمام أحمد رضا خان الحنفي القادري، الأكبر^(١).
- ٢ - المفتي الأعظم في الهند الشيخ مصطفى رضا خان ابن الإمام الأصغر^(٢).
- ٣ - الشيخ حسن رضا خان شقيق الإمام أحمد رضا، المتوسّط^(٣).

(١) حجة الإسلام محمد حامد رضا ابن الشيخ الإمام أحمد رضا الأكبر قنّس سرهما للعزيز، ولد عرة ربيع الأول ١٢٩٢ هـ مدينة "بريلي"، وأخذ جميع العلوم والفنون عن والده الكريم، وأسند الفقه الحنفي عن الشيخ العلامة خليل الخربوطي، وأخذ الطريقة القادرية عن نور العارفين الشيخ أبي الحسين أحمد النوري - نور الله مرقده -.

وله مصنفات منها: "الصارم الرباني على أسرار القادياني"، و"سدّ القرار"، و"سلامة الله لأهل السنة من سيل العناد والفتنة"، وحاشية على "ملاّ جلال"، وغيرها، (ت ١٣٦٢ هـ) عديته "بريلي". (مقدمة 'الفتاوى الحامدية'، للمترجم، ص ٤٨ - ٧٩، ملقطاً).

(٢) مرجع العلماء والفقهاء، الشيخ المفتي الأعظم في الهند العلامة محمد مصطفى رضا خان - نور الله مرقده -، ولد ٢٢ ذي الحجة ١٣١٠ هـ يوم الجمعة بـ "بريلي"، وأخذ الطريقة القادرية عن الشيخ السيد أبي الحسين النوري - قنّس سره -، وأخذ جميع العلوم والفنون عن والده الكريم الإمام أحمد رضا البريلوي - قنّس سره -، وعن شقيقه الأكبر حجة الإسلام الشيخ العلامة محمد حامد رضا خان - عليه الرحمة والرضوان -، وغيرها، (ت ١٤٠٢ هـ) بـ "بريلي"، وله مصنفات منها: 'المكرمة النبوية في الفتاوى المصطفوية'، وغيرها.

(3) 'الفتاوى المصطفوية'، تعارف المصنف، ص ٢ - ٣٠، ملقطاً بالترتيب.

(٣) أستاذ الزمن الشيخ مولانا حسن رضا خان شقيق الماضل البريلوي، أخذ العلوم الابتدائية عن والده الكريم مولانا نقي علي خان، وأخيه الشيخ الإمام البريلوي، =

- ٤ - الشيخ محمد رضا بحان شقيق الإمام، الأصغر.
- ٥ - قاضي القضاة في الهند الشيخ محمد أحمد علي الأعظمي^(١).
- ٦ - الشيخ المحدث أحمد أشرف الكجوجوي بالهند.
- ٧ - المحدث الأعظم في الهند الشيخ السيد محمد الكجوجوي بالهند.
- ٨ - مبلغ الإسلام الشاه عبد العليم الصديقي الميرتي^(٢).

ثم أخذ الكمال في الشعر عن فصيح الملك داغ النملوي في محاضرة "رامفور"، (ت ١٣٢٦هـ)، وله مصنفات منها: ديوان في مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم "ذوق نعت"، "الدين الحسن"، "أشعاب الشهادة"، ("ذوق نعت"، للمترجم، مقدمة، ص ٣-٥، ملقطاً بالتعريب).

(١) صدر الشريعة، بدر الطريقة، قاضي القضاة في "الهند"، الشيخ الإمام الفقيه الحكيم المفتي أحمد علي الأعظمي القادري الرضوي - رحمه الله تعالى -، ولد بقرية "كهوسي"، بمحاضرة "أعظم جره"، "الهند" سنة ١٣٠٠هـ، وكان له مهارة تامة في العلوم الإسلامية، لكن له اليد الطولى في الفقه الإسلامي على وجه الخصوص، وهو كان من حلفاء المحدث الإمام أحمد رضا، وبتبحره في الفقه الإسلامي لقبه الإمام أحمد رضا بـ "صدر الشريعة" (ت ١٣٦٧هـ)، وله تأليف كثيرة منها: "ربيع الشريعة" المسمى بالأردوية "بهار شريعت" لا مثل له في الكتب الحنفية ولا نظير له؛ لأنه كتاب جمع فيه المسائل الكثيرة من معتمدات الفقه الحنفي، و"الفتاوى الأبحدية"، و"حاشية" شرح معاني الآثار، والتحقيق الكامل في حكم قنوت الوائز، "قامع الواهبات من جامع الجزئيات".

(سيرة صدر الشريعة"، ص ١٧-١٤٠، ملقطاً بالتعريب).

(٢) مبلغ الإسلام الشاه عبد العليم الصديقي الميرتي ابن محمد عبد الحكيم، ولد في ١٥ رمضان ١٣١٠هـ بـ "ميرت" (بو بي) "الهند"، كان من تلاميذ الإمام أحمد رضا بحان - عليه رحمة الرحمن - وخلفائه، وكان مبلغ الإسلام وقد بذل الجهد في نشر الإسلام فأسلم خمسون =

- ٩- رحمة الله عليه وأئمة الدين شيخ برهان حق جيلفوري.
- ١٠- ملك العلماء الشيخ ظفر الدين، من البهار (صاحب 'صحيح البهاري')
- ١١- الشيخ نواب سلطان أحمد خان من بريلي.
- ١٢- الشيخ السيد أحمد من بريلي.
- ١٣- الشيخ الحافظ يقين الدين من بريلي.
- ١٤- الشيخ الحافظ السيد عبد الكريم من بريلي.
- ١٥- الشيخ السيد صور حسين من بريلي.
- ١٦- الشيخ السيد نور أحمد من بنغلاديش.
- ١٧- الشيخ واعظ الدين.
- ١٨- الشيخ السيد عبد الرشيد العظيم آبادي.
- ١٩- الشيخ السيد الشاه غلام محمد البهاري.
- ٢٠- الشيخ السيد حكيم عزيز غوث من بريلي.
- ٢١- الشيخ نواب مرزا من بريلي.
- ٢٢- الشيخ السيد سلطان الواعظ عبد الأحد بيلي بيتي.

وغيرهم من العلماء ذوي المكانة العالية والدعاة البارزين، ويزيد عدد
تلمذائه في الطريقة على مئة خليفة انتشروا في "الهند" و"الباكستان" وفي مشارق

= أنفاً من الكفار على يديه، (ت ١٣٧٤هـ)، ومن تصانيفه: "ربيع الشباب" (بهار الشباب)،
و"مكانة حارح برنادشا"، و"أصول الإسلام". (تذكرة أكابر أهل السنة للشيخ عبد
الحكيم شرف القادري، ص ٢٣٦-٢٤٢، ملغطاً بالتعريب).

الأرض ومغارها، ورحمهم الله تعالى أجمعين ودامت بركاتهم وحياتهم.

أهم مشاغله

قال الإمام نفسه في "الإجازات المتينة لعلماء بكة والمدينة" في النسخة الثانية:
"أما فؤدي التي أتى أنا بها ولها ورزقت بحمتها شعفاً دوها، فأجد ثلاثة؛
ولنعمت الثلاثة، أول الكل وأولى الكل وأعلى الكل وأعلى الكل، حماية جانب
سيد المرسلين صلوات الله تعالى وسلامه عليه وعليهم أجمعين - من إطالة لسان
كل وهابي مهين، بكلام مهين، وهذا هو حسبي إن تقبل ربي، هذا هو ظني برحمة
ربي، وقد قال: ((أنا عند ظن عبدي بي))^(١)، ثم نكاية بغيئة المبتدعين ممن يدعي
الدين، وما هو إلا من المفسدين، ثم الإفتاء بقدر الطاقة على المذهب الحنفي المتين
المبين، فهذه مولاي وعليها معولي، وما أبرد على صدري أن أكون لها وتكون لي،
وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم الوالي"^(٢).

عقريّة الإمام في الفقه الإسلامي

لا ريب فيما أن الإمام أحمد رضا القادري كان عقريّ الفقه
الإسلامي، وأضاف فيه لا يقدرها إلا من طالع كتبه الجنيّة، فإنه قد قدّم للفقه
الإسلامي بحوثه الثمينة الرائعة وتصانيفه العظيمة الفحيمة.

(١) "صحيح البخاري"، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا

كَلِمَةَ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]، ر: ٧٥٠٥، ٥٧٤/٤.

(٢) "الإجازات المتينة لعلماء بكة والمدينة"، النسخة الثانية، ص ٥٧.

وقد ألف الإمام ثلاثمائة كتاب تقريباً في الفقه، كلها تدلّ على عبقريته ولياقته، وغرارة علمه، وتكثر معرفته، وسعة اطلاعه، ووفور عثوره على الفقه الإسلامي فمنها: "العطابا النبوية في الفتاوى الرضوية" هذه الفتاوى العظيمة تحتوي على ثلاثة وثلاثين مجلداً كبيراً تقريباً، ولا شك أنها موسوعة الفقه الإسلامي ودائرة العلوم المعارف. عندما بطائعها العلماء يتعجبون ويتحيرون من بصيرة الإمام الفقيه، ودقة نظره وبحته العجيب وتحقيقه المدهش، وقد شفع كثير من علماء العالم بلياقته وعبقريته في الفقه الإسلامي، كما قال محافظ كتب الحرم الشيخ إسماعيل خليل المكي بعد قراءة بعض أوراق "الفتاوى الرضوية":
'والله أقول! والحق أقول: إنه لو رآها أبو حنيفة السمان - رحمه الله تعالى - لأقرت عينه، ولجعل مؤلفها من جملة الأصحاب' (١).

ومنها: "جدة المختار" على "رد المختار" بخمس مجلدات، هذا الكتاب من مآثره التاريخية العظيمة، ومن درر الفقه الغالية يفتخر بها الفقه الإسلامي، وحق له الافتخار بهذا؛ فإنه لم يظهر كتاب إلى الآن على "رد المختار" مثل هذا الكتاب، ولا شك أن هذا كتاب جليل ومعجب عظيم يوضح "رد المختار" الشهير بـ "حاشية ابن عابدين" توصيحاً جميلاً، ويكشف عن عباراته العويصة، ويحلّ مواضعه المخلقة، ويتدفق بالسحوت الوجيرة النادرة والتحقيقات العجيبة الأنيقة، أحياناً يقدم بحوثاً معجزة وأخرى ينقد "رد المختار" نقداً عادلاً، ويعرض المسائل الخلافية فيوفق بينها، كأنه لم يكن حلاف، ويأتي مواضع تردّد فيها

(١) المرجع السابق، ص ٣٢.

الترجيح والتصحيح، غير حجاج بعضها بالصصوص الصريحة والدلائل القوية، كأنه لم يكن لغير ذلك حقّ ترجيح وتصحيح، ويلمع من خلال البحوث توقّد ذهّن المصنّف وبريق فكره وتبحّر علمه وسعة اطلاعه على المسائل الفقهيّة، كأنها نصب عينيه، وتبيّن قوّة التمييز انتر جيح واستخراج الصحيح من بين الأقسول المختلفة وإيضاح المسألة بالدلائل القويّة الجليّة، فلهذا كلّما جرى قلمه السيال في ميدان البحث والتحقيق لم يكّد يقف على شيء حتّى أتى بما له وما عليه.

زيارة الحرمين الشريفين

حجّ الإمام أوّل مرّة عام ١٢٩٠ هـ مع والده الكريم، فمّا رآه في المطاف إمام الشافعيّة في المسجد الحرام للشيخ حسين بن صالح حمل الليل فابتدر بإبداء شعوره قائلاً: "والله! إني لأرى نور الله من هذا الجبين". فطلب منه أن ينقل رسالته في أمور الحجّ "الجوهرة المضيئة" إلى اللغة الأردويّة، فقلها الإمام أحمد رضا، وعلّق عليها.

وفي هذه الزيارة تلقّى الإمام من الشيخ أحمد بن زيني دحلان المكي، والشيخ عبد الرحمن سراج المكي مفتي الحنفية.

وأيضاً حجّ ثانية عام ١٣٢٣ هـ، فأعظمه علماء الحرمين الشريفين وأكرمه واستحازوا منه في الحديث والفقه والعلوم والفنون.

واستفتاه بعضهم حول مسائل ذات أهميّة فأجاب عنها، ومنها مسألة عم المعينات للبيّ المصطفى -صلى الله تعالى عليه وسلّم- ومسألة ورق النقد،

فألّف الإمام في هاتين المسألتين رسالتين:

أولهما: "الدولة المكيّة بالمادّة الغيبية".

وثانيهما: "كفل الفقيه الفاهم في أحكام قرطاس الدراهم"، ألفهما الإمام بدون المراجعة إلى الكتب بـ "مكة المكرمة".

تصانيف الإمام

وتصانيف الإمام أحمد رضا كنها عظيمة الجلوى، كثيرة المنافع، جمّة الموائد، غزيرة المعارف، غاية القيم، ممتلئة بالبحوث المفيدة، ذافرة التحقيقات العجيبة، متدفقة المواد النادرة، حاوية المسائل الجديدة، الدالة على علمه العظيم وعقه الكبير ومقتلنزهاته الهائلة ومواهبه الكبرى، ولم يحتر الإمام موضوعاً إلاّ أنماه إلى حدّ لم يدع مجالاً لمزيد التحرير، كما سيأتي من الشيخ عبد الله بن محمّد صدقة بن زيني دحلان الجيلاني المكي.

وأحببنا أن نذكر بعض كتب الإمام التي ألفها بالعريّة أصلاً:

١- "أحلى الإعلام أن الفتوى مطلقاً على قول الإمام"

٢- "الإجازات المتينة لعلماء بكة والمدينة".

٣- "شمائم العنبر في أدب البذاء أمام المنبر".

٤- "كفل الفقيه الفاهم في أحكام قرطاس الدراهم".

٥- "الكشف شافياً حكم فونوجرافياً".

٦- "أزهار الأنوار من صبا صلاة الأسرار" (الصلاة الغوثية)

٧- "صبقل الرين عن أحكام مجاورة الحرمين".

٨- "هادي الأضحية بالشاة الهندية".

٩- "الصفافية الموحية لحكم جلود الأضحية".

١٠- "الدولة المكيّة بامادة الغيبية".

١١- "الفيوضات الملكيّة لمحبة الدولة المكيّة".

١٢- "إنباء الحي أن كلامه المصون تبيان لكل شيء".

١٣- "محسّام الحرمين على منحصر الكفر والمين".

١٤- "فتاوى الحرمين برجف ندوة المين".

١٥- "المستند المعتمد على المعتقد المتقد".

١٦- "جدد المختار على رد المختار" (خمس مجلدات).

١٧- "الظفر لقول زفر".

١٨- "الزلال الأنقى من بحر سبقة الأتقى".

والآن نذكر لسادتنا القراء اكرام أسماء الكتب المنقولة إلى العربية، وإن

لم تجد فيها النثر المني للإمام ولكن تستفيد كثيراً من أفكاره وإعلامه المهم.

١- "تمهيد الإيمان بآيات القرآن".

٢- "الفضل الموهبي في معنى إذا صحّ الحديث فهو مذهبي".

٣- "الزمزمة القمرية في الذبّ عن الخمرية" (القصيدة الخمرية "سيدنا الشيخ

عبد القادر الجيلاني رضي الله تعالى عنه).

٤- "إقامة القيامة على طاعن الصيام لثني التهمة".

٥- "الريدة الزكية لتحريم سجود التحية".

٦- "إعلام الأعلام بأن هندوستان دار الإسلام".

٧- "المين ختم النبيين".

٨- "صلوات الصفا في نور المصطفى".

٩- "طرد الأفاعي عن حمى هاد رفع الرفاعي".

١٠- "الوظيفة الكريمة". (في الأوراد)

١١- "حقّة المرجان لهمّ حكم الدخان".

١٢- "قهر الديان على مرتد بقاديان".

١٣- "محمّد خاتم النبيّن".

١٤- "السوء والعقاب على المسيح الكذاب".

١٥- "الجراز الدياني على المرتد القادياني".

١٦- "إزاحة العيب بسيف الغيب".

١٧- "أعالي الإفادة في تعزية "الهند" وبيان الشهادة".

١٨- "كاسر السفية الواهم في إبدال قرطاس الدراهم".

بعض تعليقات الإمام على الكتب الآتية

١- "فواتح الرحموت" شرح "مسلم الثبوت".

٢- "شرح الأشباه والنظائر" للحموي.

٣- "ميزان الشريعة الكمرى".

٤- "كتاب الخراج".

٥- "معين الحكّام".

٦- "هداية".

٧- "فتح القدير".

٨- "لدائع والصنائع".

- ٩- "الحوهرة النيرة".
- ١٠- "مراقبي الملاح".
- ١١- "البحر الرائق".
- ١٢- "الطحطاوي" على "الدر المختار".
- ١٣- "الفتاوى الهندية".
- ١٤- "خلاصة الفتاوى".
- ١٥- "الفتاوى السراجية".
- ١٦- "جواهر الأخلاطي".
- ١٧- "مجمع الأهر".
- ١٨- "جامع المصولين".
- ١٩- "جامع الرموز".
- ٢٠- "تبيين الحقائق".
- ٢١- "رسائل الأركان".
- ٢٢- "غنية المتملي".
- ٢٣- "كتاب الأنوار".
- ٢٤- "رسائل العلامة ابن عابدين الشامي".
- ٢٥- "فتح المعين".
- ٢٦- "الإعلام بقواطع الإسلام".
- ٢٧- "شفاء السقام".
- ٢٨- "الفتاوى الخانية".

- ٢٩- "الفتاوى الخيرية".
- ٣٠- "العقود الدرية".
- ٣١- "الفتاوى الحديثية".
- ٣٢- "الفتاوى الزينية".
- ٣٣- "الفتاوى الغيائية".
- ٣٤- "جامع الصغير".
- ٣٥- "الفتاوى العزيزية" (بالفارسية) ..

بعض رسائل الإمام باللغة الأردوية

- ١- "النهي الأكيد، عن الصلاة وراء عدي التقليد".
 - ٢- "النيرة الوضیة شرح الجوهرة المضيئة".
 - ٣- "الطُرة الرضیة علی النيرة الوضیة".
 - ٤- "السنية الأنيقة في فتاوى أفريقة".
 - ٥- "أحكام شريعت (ثلاثة أجزاء)".
 - ٦- "عرفان شريعت".
 - ٧- "سرور العيد".
 - ٨- "تجلی المشکاة لإنارة أسئلة الزکاة".
 - ٩- "وصاف الرجیح في بسملة التراویح".
- هذه المصنفات كلها تشهد بأنه عبقرى الفقه الإسلامى بل هو إمام فيه،
ولنذكر بعض مميزات مؤلفاته وفتاواه:

بالإيجاز

- ١- البلوغ إلى نهاية البحث والتحقيق.
- ٢- تظافر الدلائل والبراهين وتعضدها.
- ٣- تنقيح المسائل الكثيرة الغير المقسحة من الحديثة والقديمة.
- ٤- الإكثار من المراجع والمصادر، حتى يزداد عدد المصادر على التتين في مسألة واحدة.
- ٥- التوفيق بين الدلائل ودفع التعارض بين الأقوال المتعارضة.
- ٦- وضع رسوم الإفتاء (وقد صنف فيها عدة رسائل).
- ٧- ندرة الاستنباط والاستخراج من الجزئيات والكتليات.
- ٨- التنبيه على مسامحات الفقهاء الكبار، ويعلم ذلك بمراجعة فتاواه و"جسد المختار" و"كفل الفقيه" وغيرها.
- ٩- استنباط الأحكام من الكتاب والسنة وتقديم دلائلها.
- ١٠- استخراج المسائل الحديثة من الأصوليين وعبارات الفقهاء.
- ١١- تقوية المذهب الحنفي بأسلوب جديد.
- ١٢- التعريف بمناهية الأشياء وحقائقها ليصح الحكم شرعي توضيحاً كياً.
- ١٣- الإكثار من صور الجزئيات إلى حد لم يبلغها فقيه.

أولاد الإمام

كان للإمام ولدان أحدهما الأكبر: حجة الإسلام الشيخ المفتي حامد رضا خان القادري المتوفى عام ١٣٦٢هـ، وثانيها الأصغر: المفتي الأعظم في الهند الشيخ مصطفى رضا خان القادري المتوفى عام ١٤٠٢هـ، كان لهما منزلة عالية

في العلوم والفنون والإفتاء والسلوك والإرشاد، -رحمهما الله تعالى وإيانا
هما-.

الدكتوراه في شخصية الإمام

حصل كثير من الباحثين على الدكتوراه على البحوث عن شخصية الإمام
أحمد رضا في جامعات العالم، وكثير منهم الآن في مراحل تكميل البحوث، وهنا
أنا أذكر بعض التفصيل عنهم:

- | | |
|-----------------|---|
| ١. عنوان البحث: | فقيه الإسلام |
| اسم الباحث: | الدكتور حسن رضا خان |
| اسم الجامعة: | جامعة بتنة بـ "الهند" |
| عام البحث: | ١٩٢٩ م. |
| ٢. عنوان البحث: | Devotional Islam & Politics in
British India Ahmad Raza Khan
berielvi and His Movement.
1870 - 1920. |

- | | |
|-----------------|------------------------------------|
| اسم الباحث: | الدكتور أوشاسانيال |
| اسم الجامعة: | جامعة كولمبيا، "نيويورك" |
| عام البحث: | ١٩٩٠ م. |
| ٣. عنوان البحث: | الإمام أحمد رضا خان، حياته وخدماته |
| اسم الباحث: | الدكتور طيب علي رضا |
| اسم الجامعة: | جامعة هندو، "بارس" بـ "الهند" |
| عام البحث: | ١٩٩٣ م. |

٤. عنوان البحث: "كنز الإيمان" وتراجم القرآن بالأردوية

المعروفة، التقابل فيما بينهما.

الدكتور مجيد الله القادري

جامعة الكراتشي، بـ "الباكستان"

١٩٩٣م

اسم الباحث:

اسم الجامعة:

عام البحث:

٥. عنوان البحث: الإمام أحمد رضا خان البريلوي، أحواله

وأفكاره وخدماته الإصلاحية

الدكتور الحافظ عبد الباري الصديقي

جامعة السند "جامشورو"، بـ "الباكستان"

١٩٩٣م

اسم الباحث:

اسم الجامعة:

عام البحث:

٦. عنوان البحث: مدح الرسول بالأردوية والفاضل البريلوي

الدكتور عبد النعيم العزيزي

جامعة روهيل كند، بـ "بريلي"، "الهند"

١٩٩٤م

اسم الباحث:

اسم الجامعة:

عام البحث:

٧. عنوان البحث: الشعر في مدح الرسول - صلي الله تعالى

عليه وسلم - مولانا أحمد رضا خان

الدكتور سراج أحمد البيستوي

جامعة كانفور، بـ "الهند"

١٩٩٧م

اسم الباحث:

اسم الجامعة:

عام البحث:

٨. عنوان البحث: الخدمات الفقهية لمولانا أحمد رضا خان

- اسم الباحث: الدكتور أنور خان
اسم الجامعة: جامعة السند بـ "جامشورو"، "الباكستان"
عام البحث: ١٩٩٨ م
٩. عنوان البحث: تصور حب المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم عند الإمام أحمد رضا.
اسم الباحث: الدكتور غلام مصطفى نجم قادري
اسم الجامعة: جامعة ميسور بـ "الهند"
عام البحث: ٢٠٠٣ م
١٠. عنوان البحث: أحوال الإمام أحمد رضا وخدماته الأدبية
اسم الباحث: الدكتورة آنسة آربي المظهري
اسم الجامعة: جامعة السند، بـ "الباكستان"
عام البحث: ١٩٨١ م
١١. عنوان البحث: لعة الإمام أحمد رضا بالعربية وخدماته الأدبية
اسم الباحث: الدكتور محمود حسين البريلوي
اسم الجامعة: جامعة المسلم بـ "علي جره"، "الهند"
عام البحث: ١٩٩٠ م
١٢. عنوان البحث: الإمام أحمد رضا خان البريلوي، الحفي وخدماته العلمية والأدبية
اسم الباحث: الدكتور الحافظ محمد أكرم

جد المتار على رد المختار ————— حياة صاحب جد المتار ————— الجزء الأول

اسم الجامعة: الجامعة الإسلامية بمأولفور، "الباكستان"

عام البحث: ١٩٩٠م

١٣. عنوان البحث: الإمام أحمد رضا خان وأثره في الفقه

الحنفي

اسم الباحث: الدكتور مشتاق أحمد الشاه الأزهرى

اسم الجامعة: جامعة الأزهر الشريف

عام البحث: ١٩٩٧م

١٤. عنوان البحث: الشيخ أحمد رضا خان البريلوي الهندي،

شاعراً عربياً.

اسم الباحث: الدكتور ممتاز أحمد السديدي

اسم الجامعة: جامعة الأزهر الشريف

عام البحث: ١٩٩٩م

١٥. عنوان البحث: النشر الفتي عند الشيخ أحمد رضا خان

اسم الباحث: الدكتور السيد عتيق الرحمن الشاه

اسم الجامعة: الجامعة الإسلامية العالمية، "إسلام آباد"

عام البحث: ٢٠٠٣م

وعبر ذلك كثير من الباحثين الذين يكتبون عن الإمام ولكن لا نستطيع

أن نذكر أسمائهم في مقالتنا هذه المختصرة.

المراكز البآوآة فف شأصفة الإمام

الأأ لله على إأسانه أنه فوأأ فف فومنا هأأ كأفر من المراكز البآوآة فف شأصفة الإمام، فمن فرفأ البأأ عه فلأرأع إلفها وفسأفأ منها آذاً ولنأأر أسماء بعض المراكز البآوآة:

١- المأفة العلمفة (الأأوة الإسلامفة):

فمصان مأفة، السوق الأصرف القأصم، "أرأشف"، "أفاأسان".

إمفل: ilmia@dawateislami.net

٢- الإدارة لأأففاء الإمام أأأ رضا:

٢٥ فابان مسشن، رضا (ربكل) آوك، صأر "أرأشف".

الآاف: ٧٧٢٥١٥٠-٩٢٢١

الماكس: ٧٧٣٢٣٦٩-٩٢٢١

إمفل: marifraza@hotmail.com

٣- مؤأسمة رضا:

الأامعة الأنظامفة الرضوفة، بـ "لأهور"، "الباكسان".

الآاف: ٧٦٥٧٣١٤ / ٧٦٦٥٧٧٢-٩٢٤٢

٤- الأأمع الإسلامف:

الأامعة الأشرففة، مبارأفور، "أعظم آره"، (فوف) "الهنأ".

إمفل: aljamiatulashrafia@redifmail.com

٥- الرضا أكاديمي:

كامبيكر إستريت "مومبائي"، "الهد".

٦- مركز أهل السنة بركات الرضا:

شارع إمام أحمد رضا، فور بَنَدَر "محرات"، "الهد".

اعتراف علماء العالم بتفقه الإمام وتجديده

قد طرحت علمه وفصله في كثير من أقطار آسيا والعرب وأفريقية، وتأثر به عدد كبير من علماء العالم تأثراً غير قليل وأعجبوا به إعجاباً كبيراً وأشادوا بتفقه وإمامته وتجديده، فتقدم بعض انفعالاتهم وكلماتهم المنوّهة بهذا الإمام العظيم.

١- يقول الدكتور إقبال الشاعر الشهير:

"لم يظهر فقيه طباع ذكي مثله (أي: الإمام أحمد رضا البريلوي) في عهد 'الهد' الأخير، وليس رأيي هذا إلا بعد ما طالعت فتاواه، وتشهد فتاواه بذكائه وفطنته وجودة طبيعته وكمال تفقهه وتبحره العلمي في العلوم الدينية شهادة عادية، وعند ما يقيم مولانا أحمد رضا الفاضل البريلوي رأياً يقوم عليه بالقوة، ولا شك أنه لا يظهر رأيه إلا بعد تفكيره العميق وخوضه الطويل؛ لأجل ذلك لا يحتاج إلى الرجوع والتدليل في فتاواه وقضائه الشرعي، ولم يرجع الإمام عن أي مسألة وفتوى طول حياته، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم.

٢- ويكتب الطبيب عبد الحي الأمين العام سابقاً لندوة العلماء لکنئو (والد

أبي الحسن علي الدوي الأمين العام لندوة العلماء) في "نزهة الخواطر":

"يلتر نظيره في عصره في الاطلاع على الفقه الحنفي وجزئيات يشهد بذلك مجموع فتاواه وكتابه "كحل الفقيه الفاهم في أحكام قرطاس السدارهم" اندي ألفه في "مكة" سنة ثلاث وعشرين وثلاث مئة وألف^(١).

وقد كان الإمام الفاضل البريلوي تشرف بزيارة الحرمين الشريفين مرتين، مرة: أوان شبابه مع والده الجليل مولانا بقي علي - رحمه الله تعالى سنة ١٢٩٥هـ الموافقة ١٨٧٨م، وأخرى عام ١٣٢٣هـ الموافقة ١٩٠٥م.

وقد بقي الإمام في سفره حماوة بالغة وترحيات حارة ونال تقديراً وتوقيراً من علماء الحرمين الكريمين لا يقدره أحد إلا من يطالع كتبه "الدولة المكيّة" (١٣٢٣هـ / ١٩٠٦م) وغيرها من الكتب. وقد صنف الإمام خلال إقامته بالحرمين الكريمين كتاباً قيمة هامة ثمينة بمجديّة كما يحرر عبد الحي المذكور:

"وسافر (الإمام) أحمد رضا البريلوي (إلى الحرمين الشريفين عدة مرات)، وذاكر علماء الحجاز في بعض المسائل الفقهية والكلامية، وألف بعض الرسائل أثناء إقامته بالحرمين، وأجاب عن بعض المسائل التي عرضت على علماء الحرمين، وأعجبوا بغزارة علمه وسعة اطلاعه على المتون الفقهية والمسائل الحلاقية وسرعة تحريره وذكائه"^(٢).

٣- وتأثر الشيخ محمد صالح

خطيب المسجد الحرام لا ريب فيه أن الإمام كان ماهراً في سرعة تحريره وتصانيفه ولهذا قال الشيخ:

(١) "نزهة الخواطر"، رقم الترجمة: ٣٢، ٥٢/٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٠/٤٩، ملقطاً.

"رأس المؤلفين في زمانه، وإمام المصنفين بحكم أقرنه .

٤- ويصور حضرة الشيخ مولانا محمد كريم الله المهاجر

صورة الإكرام والتوقير الذي ناله من علماء "المدينة المنورة":

"إني مقيم بسـ"المدينة الأمانة" منذ سنين وبأتيها من "الهند" ألوف من العالمين فيهم علماء وصلحاء وأتقياء رأيتهم يدورون في سكك البلد لا يلتفت إليهم من أهلها أحد، وأرى العلماء الكبار العظماء إليك مهرعين، وبإحلال مصرعين، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم"^(١).

وكان أرسل بعض أوراق "الفتاوى لرضوية" إلى السيد إسماعيل بن خليل محافظ كتب

الحرم فحرر انطباعاته في رسالة رقت في ١٦ من شهر ذي الحجة ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م:

"تفضل علينا سيّدنا بعبدة أوراق من فتاواه من أنموذجة نرجوا الله - عز وجل شأنه - أن يسهل ويقارب بكم الأوقات لإتمامها في أقرب حين، فإنها حرية بأن يعنيها جعلها الله تعالى لكم ذخراً ليوم المعاد-، والله أقول، وإحق أقول: إنه لو رآها أبو حنيفة النعمان لأقرت عينه وجعل مؤلفها من جملة الأصحاب"^(٢).

٥- ورقم السيد إسماعيل خليل محافظ كتب الحرم المكي

"شبحنا العلامة المحدث شيخ الأساتذة على الإطلاق المولوي الشيخ أحمد رضا... إلخ"^(٣).

(١) "الإجازات المثينة لعلماء بكة والمدينة"، ص ٣٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٢.

(٣) "الدولة النكية"، تقرير الشيخ السيد إسماعيل خليل، ص ١٣٨.

٦- ومطر الشيخ محمد سعيد بابصيل^(١) مفتي الشافعية

وشيوخ العلماء بـ "مكة المحمية" بعد ما قرظ كتاب الإمام أحمد رصا:

"هذا ما تيسر لي من نظرة هذا الإمام الكامل"^(٢).

٧- وحرر الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن سراج

مفتي الحنفية بـ "مكة المحمية"

"أما بعد، فله الحمد -جلّ وعلا- قد أوجد العلماء في الأعصار

والأمصار، وجدّد بهم الدين، وأودع في قلوبهم من الأسرار والأنوار،

ما أورعت به نفوسهم تمام التبيين، وصمّأتهم كمال التحقيق واليقين،

وإنّ منهم العلامة الفهامة الهمام والعمدة الدراكة، ألا إنّ ملك

العلماء الأعلام الذي حقّق لنا قول الفائل الماهر: "كم ترك الأول

للآخر"^(٣).

(١) أي. محمد سعيد بابصيل الحصريّ المكي الشافعي، مفتي الشافعية وشيخ العلماء

بـ "مكة المكرمة"، ولد بها وتلقّى من علماء المسجد الحرام في عصره، ولازم السيّد

أحمد زيني دحلان، وتخرّج على يديه، ثمّ تصدر للتدريس بالمسجد الحرام، وأخذ عنه

الشيخ عبد القادر المتديبي وغيره، عُيّن أُميّا، ثمّ تولّى الإفتاء، توفي -رحمه الله-

بـ "مكة المكرمة" سنة ١٣٣٠.

(سيرة وتراجم... إلخ) لعمر عبد الجبار المكي، ص ٢٤٤، و"تر الدرر" للشيخ عبد

الله غازي المهاجر المكي ص ١-٥)

(٢) "الدولة المكيّة"، تقرّظ الشيخ محمد سعيد بابصيل مفتي الشافعية، ص ١٤٢.

(٣) المرجع السابق، تقرّظ الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن سراج، ص ١٤٣.

٨- وكتب الشيخ عبد الله بن محمد صدقة زيني دحلان الجيلاني المكي "صاحب التصانيف الدالة على وفرة اطلاعه وغرارة مادته وطول باعه، الإمام الذي ما ترك باباً مغلقاً إلا فتح صياصيه، ولا أمراً مشكلاً إلا أوضح مبانيه، جناب الأستاذ العاضل والهمام الكامل" (١).

٩- وحجّر السيّد حسين بن العلامة السيّد عبد القادر الطرابلسي "العلامة الحرير، والفهامة الشهير، حامي الملة المحمدية الظاهرة، ومجّد الملة الخصرة، أسنادي وقادوتي مولانا الشيخ أحمد رضا" (٢).

١٠- وسجّل السيّد أحمد علي المهاجر في "المدينة المنورة" "الحقّق المدقّق العلامة الفهامة الفاضل الكامل ذو التصانيف الشهيرة، والتأليفات الكثيرة، مجّد الملة الخاصرة، شيخنا وأستاذنا مولانا مولوي أحمد رضا... إلخ" (٣).

١١- ورقم الشيخ كريم الله المهاجر في "المدينة المنورة" "الإمام الهمام الحقّق المدقّق سيّدي وملاذي مجّد هذا الرمان، عبد المصطفى -عنه روحه وقلبي- مولانا محمد أحمد رضا خان، سلّمه الله الحنان المنان" (٤).

١٢- وقال العلامة موسى علي الشامي الأزهري الأحدي: "إمام الأئمة المجدّد لهذه الأمة أمر ديبها المؤيد لنور قلوبها وبقيتها الشيخ

(١) المرجع السابق، تقرّظ الشيخ عبد الله بن محمد صدقة زيني دحلان، ص ١٥١.

(٢) المرجع السابق، تقرّظ الشيخ السيّد حسين ابن السيّد عبد القادر الطرابلسي، ص ١٧٠.

(٣) المرجع السابق، تقرّظ الشيخ السيّد علي أحمد الهدي الرامقوري، ص ١٧٩.

(٤) المرجع السابق، تقرّظ الشيخ محمد كريم الله المهاجر الهدي، ص ٢٠١.

أحمد رضا... إلخ^(١).

١٣- وكتب الشيخ أحمد الخياري

خادم العلوم وانطريقة بحرم سيّد الخليفة

"وهو إمام المحدثين وحسّام رقاب الملحدّين، وحيد الزمان وغريد الأوان

مولانا الكامل السيّد أحمد رضا... إلخ^(٢).

١٤- وخطّ العلامة يوسف بن إسماعيل النبهاني

"الإمام العلامة الشيخ أحمد رضا... قرأته (أي: الدولة المكيّة) من أوّله

إلى آخره، فوجدته من أنفع الكتب الدينيّة وأصدقها لهجّة، وأقواها حجّة، ولا

يصدر مثله إلّا عن إمام كبير علامة تحرير فرضي الله عن مؤلفه وأرضاه... إلخ^(٣).

١٥- وقال مولانا السيّد محمّد عثمان القادري:

"فريد الدهر، ووحيد العصر، الماضل الكامل، العالم العامل، قانع

البدعة، ناصر السنّة، المحقّق المدقّق، الإمام المصمّم لهذا الزمان مولانا الحاج سيّدي

محمّد أحمد رضا... إلخ^(٤).

(١) المرجع السابق، تقرّظ الشيخ موسى علي الشامي، ص ٢٠٤.

(٢) المرجع السابق، تقرّظ الشيخ أحمد الخياري، ص ٢٠٩.

(٣) المرجع السابق، تقرّظ الشيخ يوسف بن إسماعيل النبهاني، ص ٢١٢.

(٤) المرجع السابق، تقرّظ الشيخ السيّد محمّد عثمان القادري الحيدري آبادي، ص ٢٣١.

١٦- وقال مولانا الشيخ عبد الرحمن الدهقان^(١):

"زبدة الفصلاء الراسخين، علامة الزمان، واحد الدهر والأوان الذي شهد له علماء البلد الحرام بأنه سيّد الفرد الإمام"^(٢).

١٧- وقال مولانا الشيخ عابد بن حسين:

"لما وفق الله لإحياء دينه القويم في هذا القرن ذي الفتن والشر العميم، من أراد به خيراً من ورثة سيّد المرسلين، سيّد العلماء الأعلام، وفخر الفضلاء

(١) عبد الرحمن ابن للرحوم العلامة أحمد دهقان بن أسعد الحففي المكي، العالم العلامة، ولد بمكة للشرفة سنة ثلاثة وثمانين مئتين وألف وبها نشأ، وحفظ القرآن المجيد وجوده، وصلى به التراويح بالمسجد الحرام، وشرع في طلب العلوم فقرأ على الشيخ رحمة الله في النحو، والتوحيد، والفقه، وأصوله، والتفسير، والحديث، والمعاني، والبيان وغير ذلك، وحضر درس المشيخ عبد الحميد داغستاني في "الترمذي"، وقرأ على الشيخ حصرة بور محمد البشاورى، ولارمه ملازمة كبيرة، وتوظف بمدرسة الشيخ رحمة الله المذكور ليعلم الطب بما فلت فيها سنين، وقام بالوظيفة أحسن قيام ونتج عنى يده كثير من التلامذة، ثم جعل من جملة العلماء الموظفين المدرسين بالمسجد الحرام من طرف أمير "مكة" الشريف حسين، فتصدّر لتدريس به، وعرضت عليه نيابة القاضي بالمحكمة الشرعية وغيرها من الوظائف المتعلقة بالحكومة وهو صالح دين، صاحب تواضع وحمول، منفرد عن الناس لا يرعب مخالطتهم، توفي ليلة السبت الثاني عشر من ذي القعدة سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة وألف.

(المختصر من كتاب نشر النور والرهرة، ص ٢٤١-٢٤٢، ملقطاً).

(٢) "حسام الحرمين على سحر الكفر والدين"، ص ١٦٤.

جد المختار على رد المختار — حية صاحب جنة المختار — الجزء الأول

الكرام، وسعد الأمة والدين أحمد السير والعدل الرضا في كلّ قطر العالم العامل
نو الإحسان، حضرة المولى أحمد رضا^(١).

١٨- وقال الشيخ ضياء الدين أحمد المهاجر المدني:

"إمام أهل السنة، مجدد الدين وليلة، وحيد العصر، فريد الدهر، الإمام المهّام
العلامة الشاه عبد المصطفى أحمد رضا - قدس سره -، كان بمحمد هذا القرن سالحو
عماد الإسلام في الواقع ومخلف السّنة كان سيّدنا "أعلى حصرة" عظيم البركة بطلاً
جليلاً بأوصافه الدينيّة وخدماته العلميّة ومآثره التّجديديّة العظيمة"^(٢).

١٩- الشيخ محمد جمال بن محمد الأمير بن الحسيني

العالم العلامة المفرد، والسيد الحبر الأجل، شيخنا الشيخ أحمد رضا بخان^(٣).

٢٠- الشيخ محمد مختار بن عطّار الجاوي^(٤)

'سلطان العلماء المحققين في هذا الزمان، وأنّ كلامه حقّ صراح، فكأنّه
من معجزات نبينا - صلى الله عليه وسلم -، أظهره الله تعالى على يد هذا
الإمام، وهو سيّدنا ومولانا، خاتمة المحققين وعمدة العلماء السّتين، سيّدي

(١) المرجع السابق، ص ١٤٤.

(٢) "المقالة" في يوم الرضا للمترجم.

(٣) "الدرة المكيّة"، تقرّظ الشيخ محمد جمال بن محمد الأمير بن الحسيني، ص ١٥٨.

(٤) الشيخ محمد مختار بن عطّار الجاوي المكسي الشافعي (١٢٧٨هـ - ١٣٤٢هـ/

١٨٦١م - ١٩٣٠م)، كان عارفاً بالله صاحب للكشف، وحنقة درسه كانت مشهورة

لوسعته حتّى أربعة مئة طلبة وعلماء كانوا موجودين في حلّقه

(تثنيّف الإسماع، ص ٥٤٢ - ٥٤٤، "سير وتراجم"، ص ٢٤٥، "نثر الدرر"، ص ٥٧)

أحمد رضا خان متعنا الله ببقاءه وحماه من جميع من أراد به سوءاً، وحشره الله وإيانا في زمرة النبيين والصديقين" (١).

٢١- الشيخ عليّ ابن أحمد الحضار:

"فإني قد نظرت في هذه الرسالة نظر تأمل وإمعان، فألفتها في غاية من الحسن والتحقيق والإتقان، كيف لا؟ وهي جمع من أبحاث الله به المسلمين في هذا الزمان، العلامة الكامل الشيخ الفاضل أحمد رضا خان" (٢).

٢٢- الشيخ عبد الحميد ابن محمد العطار:

"العلامة المدقق، الدراكة المحقق، المولى المحمّد، أحمد رضا خان، أحد مشاهير علماء "الهند" الأعلام" (٣).

٢٣- الشيخ السيّد يوسف عطاء البغدادّي:

"مولانا الفاضل صاحب العرفان، سيدي الشيخ أحمد رضا خان القادري" (٤).

٢٤- الشيخ محمد أمين سويد الدمشقي (٥):

"العلامة الكبير، والفهامة الشهير، الألعى المحقق، النودعيّ المدقق، الشيخ

(١) "الدولة المكيّة"، تقرّظ الشيخ محمد مختار بن عطار الجاوي، ص ١٦٦.

(٢) المرجع السابق، تقرّظ الشيخ علي بن أحمد الحضار، ص ١٨١.

(٣) المرجع السابق، تقرّظ الشيخ عبد الحميد بن محمد العطار، ص ٢٢٤.

(٤) المرجع السابق، تقرّظ الشيخ السيّد يوسف عطاء البغدادّي، ص ٢٣٠.

(٥) الشيخ محمد أمين سويد الدمشقي (١٢٧٣ هـ / ١٨٥٦م - ١٩٢٦م) كان مدرّساً في مدرسة الفلاح بـ "مبائي"، "الهند".

(٦) "تاريخ علماء دمشق"، ١/٥٠٣ - ٥٠٨، "الأعلام"، ٤٤/٦، "الدلائل الشريفة"، ص ٥٩ - ٦٤.

أحمد رضا خان... إلخ^(١).

٢٥ - الشيخ محمد الدمشقي:

'مرشد السالكين المحفوظ بعناية المعيد المبدي العالم الماضل الشيخ أحمد رضا خان الهندي البريلوي، أسكنه الله تعالى الجنة بفضله وكرمه، آمين'^(٢).
كما أقر هؤلاء العلماء من العالم الإسلامي بعبريته وإمامته وتجليته،
اعترف جل علماء أهل السنة في "الهند" و"الباكستان" عن عبقريته وإمامته وتجليته.
ومن يريد الأكثر فليرجع إلى التقاريف الجليسة في "الدولة المكيّة"
و"حسام الحرمين" و"الصوارم الهندية".

وفاة الإمام

لترحل هذا الإمام إلى رحمة الله في ٢٥ في صفر المظفر ١٣٤٠هـ / ١٩٢١م وقت صلاة الجمعة أوائل قول المؤذن: "حيّ علي الفلاح" ببلدة "بريلي". لقد صدف من قال: 'موت العالم موت العالم' ولكن هذا المرحل لم يكن عالماً فقط، بل كان عبقرى الإسلام وإمام أهل السنة والجماعة، فترك فرعاً لا يملأ، ويستمر الفراغ إلى الآن.
وكان الإمام المرحل استخرج سنة وفاته قبل لرحاله بخمسة أشهر في رمضان سنة ١٣٣٩هـ من هذه الآية: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِبَاقِيَةٍ مِّنْ فِضْوَةٍ وَآكُوفٍ﴾ [الإنسان: ١٥] وحزاهم الله تعالى عنا وعن جميع المسلمين.

آمين بحمد النبي الأمين وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأكرم التسليم.

(١) "الدولة المكيّة"، تقرير الشيخ محمد أمين سويد الدمشقي، ص ٢٣٥.

(٢) المرجع السابق، تقرير الشيخ محمد الدمشقي، ص ٢٣٩.

تعريف الكتاب

"جد الممتار على رد المختار حاشية الدر المختار في شرح تنوير الأبصار"

بقلم: الأستاذ محمد أحمد الأعظمي المصباحي

"تنوير الأبصار": للعلامة محمد بن عبد الله الغزي النمرتاشي.

(١٠٠٤هـ - ٩٣٩هـ).

"الدر المختار" شرح "التنوير": للعلامة علاء الدين محمد بن عبي الحصفكي.

(١٠٨٨هـ - ١٠٢٥هـ).

"رد المختار" حاشية "الدر المختار": للعلامة السيد محمد أمين ابن السيد عمر

عابدين الحسيني الشامي.

(١١٩٨هـ - ١٢٥٢هـ).

"جد الممتار": تعليقات على "رد المختار": للشيخ الإمام أحمد رضا خان

البريلوي محدّد القرن الرابع عشر.

(١٢٧٢هـ - ١٣٤٠هـ).



"تفوير الأبصار"

صنفه العلامة "شمس الدين محمد بن عبد الله بن أحمد الخطيب بن محمد الخطيب بن إبراهيم التمرتاشي الغزي، ذكر العلامة محمد الأمين بن فضل الله الدمشقي الحبي (١٠٦١هـ - ١١١١هـ) في "حلاصة الأثر في أعيان القرون الحادي عشر"، أنه أخذ العلم ببيلة "غزة"^(١) عن الشمس محمد المشرقي الغزي مفتي الشافعية ورحل إلى "القاهرة" وتفقه بها على صاحب 'البحر الرائق شرح كنز الدقائق' زين بن نجيم المصري (٩٢٦هـ - ٩٦٩هـ)، وأمين الدين بن عبد العالي وعلي بن الحناني وغيرهم، وصار إماماً كبيراً، مرجع أرباب الفتوى^(٢)، وقال: كان إماماً كبيراً حسن السمعة، قوي الحافظة، كثير الاطلاع، وبالجملة لم يبق من يساويه في الرتبة.

ألف التأليف المتقنة، منها: "رسالة" في علم الصرف، و"منظومة" في التوحيد وشرحها، و"شرح زاد الفقير" لابن الهمام، و"شرح قصيدة بدء الأمالي" و"شرح مختصر الممار" و"شرح المنار" إلى باب الستة، و"شرح قطعة من الوقاية" و"شرح الكنز" إلى باب الأيمان، و"حاشية الدرر شرح الغرر" إلى باب الحج، والمنظومة المجهية "تحفة الأقران"، وشرحها "مواهب الرحمن"،

(١) بفتح الغين وتوسط الراء المعجمتين بلد بـ "فلسطين". والتمرتاشي نسبة إلى "تمرتاش": بضم انتاء المساة ان فوقانية الأولى، وضم الميم، وسكون الراء المهملة، قرية من قرى "بحوارزم".

(مقدمة "عمدة الرعاية"، ص ٢٢، منقطاً: مولانا عبد الحي الكوي العربي مجلسي، ١٢٦٤هـ - ١٣٠٤هـ).

(٢) المرجع السابق.

و"معين المفتي" و"الفاوى"^(١) المشهورة، ورسائل كثيرة، منها: "رسالة في خصائص العشرة للبشرة"، و"رسالة في عصمة الأنبياء"، و"رسالة في حوار الاستجابة في

(١) "فتاوى العزّي"، فإنها طبعت أول مرة في مطبعة أهل السنة والجماعة ببلدة 'برلسي'، 'الهند'، كتب المعني بطبعها ونشرها العلامة صدر الشريعة أحمد علي الأعظمي في حاشية طبع هذا الكتاب ملخصها: فإنها فتاوى إمام من الأئمة الحنفية، أعني: شيخ الإسلام عمدة الكرام سيدي أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خليل بن ثمرناشي العزّي - أعلى الله سبحانه درجاته في المقعد العزّي - صاحب 'تنوير الأبصار' و"شرح انوهابية" وغيرها من التصانيف البهية الزكية الوهابية، كيف لا وقد شرب - قدس سره - في منامه ريق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم - ومصرّ لسانه الكريم عليه وعلى آله أفصل الصلاة والتسليم، ومنه «فتحت عنه أبواب العلوم وهبت عليه قبول القبول والتكريم، وقد وجدنا الأصل من عزانة كتب مجدد الملة الحاضرة مؤيد الملة الطاهرة صاحب النصايف الكثيرة الباهرة إمام المسلمين في هذا الزمان سيدي ومولائي المفتي أحمد رضا - متّع الله للمسلمين بطول بقائه ونفعنا ببركاته - وهي بحمد الله تعالى نسخة قديمة جداً كتبت في زمن العلامة المدقق صاحب "الدر المختار" - عليه رحمة العزيز العفّار - في "مكة المكرمة" بأمر مفيها الشيخ عبد الله بن محمد فروخ المشهور بين الأكبر والشيوخ، ومكتوب عليها بخطه - رحمه الله تعالى - ما نصّه:

"الحمد لله تعالى استكبتها لنفسه ولمن شاء الله تعالى من بعده الفقير عبد الله بن محمد المكّي بن فروخ المفتي الحلي - عامله الله تعالى بلطفه الخفي - سنة ١٠٨٧ هـ، انتهى. في كتابتها و وفاة حضرة المصتف - قدس سره - ثلاث وثمانون سنة وقد مضى على كتابتها إلى الحين مئتان وخمس وأربعون من السنين غير أنالم بحد =

الخطبة"، و"رسالة في القراءة خلف الإمام"، و"الفائس في أحكام الكنائس"، و"مسعف الأحكام على الأحكام"، و"رسالة في مسيح الخفين"، و"رسالة في دخول الحمام"، و"رسالة في النكاح بلفظ حوزتك"، و"رسالة في النفود"، و"رسالة في أحكام الدروز"، وغير ذلك، توفي في رجب سنة أربع وألف^(١).

و"تنوير الأبصار" كما قال المحمّي: في الفقه جليل المقدار، جَمّ الفائدة، دَقّق في المسائل كلّ التدقيق، ورزق فيه السعد، فاشتهر في الآفاق، وهو من أنفع كتبه على أنه كما قال الإمام البريلوي: (وقد رأيت "تنوير الأبصار") يدخل روايات عن "القنية" مع

نسخة أخرى وطلساها لا سيّما لأجل الورقتين من الحرمين الشرعيين فلم توجد لا في المدارس ولا في خزائن الكتب ولا عند العلماء فحاولنا المشاق في تصحيحها قدر القدرة وقابلت العبارات بالأصول المقول عنها حيث سهّل الله تعالى وبسّره، فمس عنده نسخة أخرى فليخبرنا علماً نتلافى ما بقي فيها من رلة قلم وعثرة وكان تمامها ببلد "بريلي" من بلاد "الهند" لمتنصف المحرم الحرام سنة ألف وثلاثمئة وثلاث وثلاثين من هجرة سيّد المرسلين عليه وعلى آله وصحبه الصلاة والتسليم كلّ أن وحين - وأنا الفقير الراجي رحمة ربه القوي أبو العلا أجد عليّ الأعظمي - عامله الله بنظفه الحمي والجللي مدير مطبع أهل السنة والجماعة ببلدة "بريلي" من بلاد "الهند" (نخاتمة "فتاوى الغزّي"، ص ٢٩٦). قال صدر الشريعة الأعظمي: هو أحد المحدثين بلدين المتين في الألف الثاني.

(ورقة العنوان لـ "فتاوى الغزّي").

(١) "رد المختار"، المقدمة، مطلب تصانيف البحرناشي، ١/٦٤/٦٥، ومقدمة 'عمدة الراعية'،

ص ٢٢، بتصريف يسر.

مصادمتها للمذهب المنصوص عليه في كتب محمد، كما يثبت بعضه في كتابي "كفل الفقيه الفاهم في أحكام قرطاس الدراهم"^(١).

واعتنى بشرحه جماعة، منهم: العلامة الحصكفي مفتي الشام، والملا حسين بن إسكندر الرومي نزيل "دمشق"، والشيخ عبد الرزاق مدرّس الناصرية، وكتب عليه شيخ الإسلام محمد الأنكوري كتابات في غاية التحرير والنفع^(٢)، والمصنّف نفسه صنّف 'منح العفّار شرح تنوير الأبصار' الذي عليه حواشي مفيدة لشيخ الإسلام خير الدين الرملي.

"الدر المختار"

صاحب "الدر المختار" محمد بن علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن محمد بن جمال الدين حسن بن زين العابدين الحصكفي^(٣) الأثري المعروف بالحصكفي صاحب التصانيف في الفقه وغيره، أقرّ له بالفضل والتحقيق مشايخه وأهل عصره، ومن شيوخه الذين أثّروا عليه خير الدين الرملي ومحمد أفندي المحاسني. ترجمه تلميذه العلامة المحبّي بما مخصّصه: إنه كان عالماً، محدّثاً، فقيهاً، محبّاً، كثير الحفظ والمرويات، طلق اللسان، فصيح العبارة، جيّد التقرير والتحرير، وتوفيّ عاشر شوال سنة ١٠٨٨ هـ عن ثلاث وستين سنة ودفن بمقبرة باب الصغير.

(١) المجلد الأوّل من "الخطايا النبوية في الفناوي الرضوية" على هامش، ص ٨١٠.

(٢) "رد المختار"، المقدمة، مطلب تصانيف الثمرناشي، ١/٦٤-٦٥.

(٣) نسبة إلى "حصص كيفا"، مدينة في "تركيا" على هر دجلة في منتصف بين ديار بكر وحريرة ابن عمر. ("المجلد في الإعلام"، ص ٢٢٢، متقطاً).

ومن تصانيفه: "شرح الملتقى" و"شرح المسار" في الأصول، و"شرح القطر" في النحو، و"مختصر الفتاوى الصوفية"، والجمع بين "فتاوى ابن نجيم" جمع التمرناشي وجمع ابن صاحبها، وله: "تعلية" على "البحاري" تبلغ نحو ثلاثين كراساً، وعلى "تفسير البضاوي" من سورة النقرة إلى سورة الإسراء، و"حواش على الدرر"، وغير ذلك من الرسائل والتحريرات^(١).

و"الدر المختار" شرح حافل بالمسائل الكثيرة، عظيم النفع، جليل القيمة، حار للعروج المنقحة والمسائل المصتحة ما لم يحوه غيره من كبار الأسفار، ولذا اعتمد عليه العلماء وصار مفزعهم إليه، وقال العلامة الحصكفي نفسه فيه: "فمن أتقن كتابي هذا فهو الفقيه للماهر، ومن ظفر بما فيه فسيقول بما لأ فيه: "كم ترك الأول للآخر"، ومن حصله فقد حصل له الحظّ الراهم؛ لأنه هو البحر لكن بساحل، وروبل القطر غير أنه متواصل بحسن عبارات ورمز إشارات وتنقيح معان وتحرير مبان وليس الخبر كالعيان، وستقرّ به بعد التأمل العيان. وقال بعد ذلك: وما عليّ من إعراض الحاسدين عنه حال حياتي، فسيتلقونه بالقبول -إن شاء الله تعالى- بعد وفاتي". قال العلامة الشامي: "وقد حقق المولى رجاءه وأعطاه فوق ما تمنّاه، وهو دليل صدقه وإخلاصه -رحمه الله تعالى وجزاه خيراً-".

"رد المختار على الدر المختار"

حاشية جليّة للعلامة الشامي تساوي الشروح في الرتبة والاعتماد عليها، قال الإمام أحمد رضا الفاضل الميرلوي: وتدخل فيها (في الشروح) عندي

(١) "رد المختار"، المقدمة، ٤٩/١ - ٥٠، ملقطاً.

حواشي المحققين، مثل "غنية الشربلالي" و"حواشي الخير الرملي" و"رد المختار" و"منحة الخالق" وأشباهاها^(١).

التزم فيها العلامة مراعاة الأصول المنقول عنها، وهو دليل على سعة اطلاعه وحسن تحقيقه، وزاد فيها كثيراً من المروع والوقائع مع حلّ المعضلات، ودفع الإيرادات وابتكارات وإيجادات، وبيان ما هو الأقوى، ومما عليه الفتوى، والراجح والمرجوح، مما أطلق في الفتاوى والشروح، كما ذكر في مقدمتها، وقال: فدونت حواشي هي الفريدة في بابها، الفائقة على أترابها المسفرة عن نقابها، لصلاحتها وخطأها، قد أرشدت من اختار (وقع في الحيرة) من الطلاب في فهم معاني هذا الكتاب، فلهذا سميتها "رد المختار على الدر المختار"، وإني أقول: ما شاء الله كان وليس الخير كالعيان، فسيحمد ما معانيها بعد بحوض في معانيها.

وهي مرجع أرباب الفتوى من الأحصاف في عصرنا هذا، وهو دليل حسن قبولها والثقة بها وصدق إخلاص مؤلفها، جزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

"جد المhtar على رد المختار"

مكانة حواشي الإمام أحمد رضا

تأليف الحواشي ليس بقليل في عصرنا هذا، وما كان قبلاً في عصر الشيخ أحمد رضا - رضي الله تعالى عنه - لكن نظير حواشي الإمام أحمد رضا ينلر، بل يفقد في العصرين، - ومع ذلك ما كان طرازه في تأليف الحواشي أن يصرغ لها وينهمك فيها ويترك أعمامه الأخرى، - بل كان إذا صالغ كتاباً علّق

(١) "العلل النبوية في الفتاوى الرضوية"، ١/٨١٠.

عليه عن ظهر القلب من دون مراجعته إلى الكتب. ولذا لا يكاد يوجد كتاب في مكتبته الزاحرة إلا وقد علّق عليه وزيّنه بحواشيه الجليّة وتحقيقاته الديعية، هذا طريق عامّة حواشيه، وإن أمكن تخصيص بعضها أو بعض مواضعها منه.

والسبب في ذلك توقّد طبعه، ورسوم فكره، وسعة علمه ووعيه ما في الكتب المنتشرة المؤلّفة في القرون المتطاولة، كأنّها نصب عينيه مع قوّة التمييز والترجيح، واستخراج الصحيح من بين الأقوال المختلفة وإيضاح مسألة بدلائل قوّة جليّة، ولهذا إذا جرى قومه السباق في ميدان الكتابة والتحقيق لم يكذب يقف على شيء حتّى يأتي بما له وما عليه، وقد صرّح للمسألة، وميّز الصواب والخطأ، وأبطل الباطل، وأحقّ الحق، ودفع الشبهات، ورفع الإيرادات بعبارة رشيقة، وإشارات دقيقة وألفاظ قليلة ومعان كثيرة.

ولذا قال تلميذه ملك العلماء ظفر الدين أحمد البهاري مؤلف "الجامع الرضوي" المعروف بـ "صحيح البهاري"^(١) (١٣٠٤/١٣٨٢هـ) كنت خلال دراستي "مسلم الثبوت" للعلامة محبّ الله البهاري (١١١٩هـ) من أستاذي الشيخ السيّد بشير أحمد سنة ١٣٢٤هـ أطلع النسخة المخطوطة التي علّق عليها الشيخ أحمد رضا، وكانت عندي شروح "مسلم الثبوت" الجليّة للعلامة عمر

(١) كتاب ينسب نظيره، جمع فيه الأحاديث على وفق مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، قسم الكتاب على الأبواب الفقهيّة، وأتى في كلّ مسألة بأحاديث تؤيّد مذهب الحنمية مع عزو كلّ حديث إلى مخرّجه، طبع مرّة في "الهند" وعني به كلّ العناية، وللعلامة طمر الدين أحمد تأييدات في الفقه، والهيئة، والتوقيت، والعلوم العقلية، والأدبية. (أحمد المصباحي).

العلوم عبد العلي الصربجي محلي (١١٤٤ - ١٢٣٥هـ) والعلامة عبد الحق الحير آبادي، (١٢٤٤ - ١٣٠٣هـ) بل أكبر مهما "مختصر الأصول" للعلامة ابن الحاجب (٥٧٠ - ٦٤٦هـ) وشروحه وحواشيه التي طبعت في ذلك الزمان، وهو أصل "مسلم الثبوت" ومأخذه، أطلع كل ذلك، ولكن جاشية الإمام أحمد رضا لها شأن آخر. . . .

وكذا كنت أطلع جاشية "صحيح البخاري" السبئية وحاشية المحدث أحمد علي السهارنفوري (م - ١٢٩٧هـ) وشروح "البخاري"، أعمدة القاري "لندر الدين" محمود العيني (٨٥٥/٧٦٢) و"فتح الباري" لابن حجر العسقلاني (٧٧٣/٨٥٢) و"إرشاد الساري" لعلامة أحمد العسقلاني (٨٥١ - ٩٢٣هـ) ومعها كنت أطلع النسخة المخطوطة للإمام أحمد رضا التي درس فيها وعلق عليها في زمن درسه، فمحتويات حاشيته الجلية، وإفادتها العظيمة ونكاتها اللطيفة لها طراز آخر. والعجب! أن كل ذلك كان فيض فريخته، وإبداع ذهنه وابتكار مخاطره، لا كبعض المحشين من معاصريه الذين وضعوا بين أيديهم "العناية" و"البنية" و"النهاية" و"فتح القدير" وغيرها، وكتبوا حاشية لـ "شرح الوقاية" و"الهداية"، وإن كان عملهم أيضاً غير يسير، وله حق إعجاب وتقدير، وشكر كثير من الطلاب والمعلمين، لكن الفرق بينها وبين حواشي الإمام أحمد رضا كما بين الأرض والسماء^(١).

(١) "حياة أعلى حضرة" لملك العلماء خضر الدين أحمد الرضوي البهاري، ٢٢٤/١ - ٢٢٥، بالتعريب والتلخيص.

وهذه حاشية الإمام أحمد رضا "جدة الممتار على رد المختار" تكفي تصديق ما قال تلميذه ملك العلماء: أورد فيها الشيخ العلامة أبحاثاً رائعة، وتحقيقات رائعة، ومكات عامضة، يأخذ المعضلات، فيحلها كأن لم تكن معضلات، ويأتي المسائل المختلفة فيها، فيوفق بينها كأن لم يبد خلاف، ويرد على مواضع اختلف فيها الترجيح والتصحيح، فيرجح أحدها بخصوص جلية، ودلائل قوية كأن لم يكن لغير ذلك حق ترجيح وتصحيح ولم يكن للأذهان أن تلحظ إلى غيره:

(١)

فهذه مسألة أفضلية القرآن وأفضليته سيد العالمين - عليه الصلاة والسلام - قال العلامة الشامي: "والمسألة مختلفة، والأحوط الوقف"، فقال الإمام أحمد رضا: "لا حاجة إلى الوقف، والمسألة واضحة الحكم". وتفصيل البحث أن العلامة الحصكفي قال في "الدر المختار": "وقد ورد النهي في محو اسم الله بالزق، وعنه - عليه الصلاة والسلام -: ((القرآن أحب إلى الله تعالى من السموات والأرض ومن فيهن))" (١).

هذا الحديث يفضل القرآن على جميع المخلوقات فيشمل التفضيل على النبي - صلى الله عليه وسلم - أم لا؟ ذهب قوم إلى الإثبات، وآخرين إلى النفي، قال العلامة الشامي: "ظاهره بعم النبي - صلى الله عليه وسلم -، والمسألة ذات خلاف، والأحوط الوقف" (٢).

(١) "الدر المختار"، كتاب الطهارة، ما يحظر بالخنا وما يكره، ٥٩٥/١.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب: يطلق الدعاء على ما يشمل الشاء، ٥٩٥/١، تحت قول "الدر": ومن فيهن.

كتب الشيخ أحمد رضا عني قوله: "والأحوط الوقف"، لا حاجة إلى الوقف، والمسألة واضحة الحكم عندي -توفيق الله تعالى-؛ فإن القرآن إن أريد به المصحف، أعني: القرطاس والمداد، فلا شك أنه حادث، وكل حادث مخلوق، وكل مخلوق فالتبني -صلى الله عليه وسلم- أفضل منه، وإن أريد به كلام الله تعالى الذي هو صفته، فلا شك أن صفاته تعالى أفضل من جميع المخلوقات، وكيف يساوي غيره ما ليس بغيره -تعالى ذكره-، وبه يكون التوفيق بين القولين^(١).

من قال بتفضيل القرآن أراد كلام الله تعالى الذي هو صفته، ومن قال بتفصيل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم -أراد: "المصحف" بالقرآن، ولا شك أنه مخلوق؛ لأنه مجموع القرطاس والمداد، والنبي -صلى الله عليه وسلم- أفضل من كل ذلك بلا ريب.

(٢)

وانظروا رد الشيخ علي دسل العلامة صاحب "رد المختار"، وتبرجج قول صاحب "البحر" برشاقة العبارة ورصانة الحققة.

وتفصيل المسألة أن في أذان غير العاقل كالمجنون والمعزود والسكران قولين: (١) عدم صحته ووجوب إعادته، وهو قول صاحب "البحر" ومصنف "تنوير الأبصار" شعبة وشارح "المنية"، (٢) صحة أذان الكفر سوى صبي لا يعقل وندب إعادته، وهو لصاحبي "الحاوي" و"البدائع"، فاستظهر العلامة الشامي التوفيق بين القولين. وقسأل: "والذي يظهر لي في التوفيق، وهو أن المقصود الأصلي من الأذان في الشرع الإعلام

(١) انظر اقوله: [٢٤١]، قوله: (ومن فيهن) ظاهره نعم النبي -صلى الله تعالى عليه وسلم-.

بدخول أوقات الصلاة، ثم صار من شعار الإسلام في كل بلدة أو ناحية من البلاد الواسعة على ما مر، فمن حيث الإعلام بدخول الوقت، وقبول قوله: لا بد من الإسلام والعقل والبلوغ والعدالة. وأما من حيث إقامة الشعار النافية للإثم عن أهل البلدة، فيصيح أذان الكل سوى الصبي الذي لا يعقل؛ لأن من سمعه لا يعلم أنه مؤذن، بل يظنه يلعب، بخلاف الصبي العاقل؛ لأنه قريب من الرجال، ولذا عبر عنه الشارح بالمراهق، وكذا المرأة؛ فإن بعض الرجال قد يشبه صوته صوت المراهق والمرأة، فإذا أذن المراهق أو المرأة، وسمعه السامع يعتد به، وكذا المجنون أو المعتوه أو السكران، فإنه رجل من الرجال فإذا أذن على الكيفية للمشروعية قلعت به الشعيرة؛ لأنه إذا سمعه غير العالم بحاله يعتد مؤذناً، وكذا الكافر، ثم رجح هذا المذهب بقوله: "فباعتبار هذه الخشية صارت الشروط كلها شروط كمال؛ لأن للمؤذن الكامل هو الذي تقام بأذانه الشعيرة، ويحصل به الإعلام، فيعاد أذان الكل ندباً على الأصح، كما قلتموه عن القهستاني" (وهو عن التمرقاشي).

فانتقد الشيخ الإمام أحمد رضا هذا الترجيح بوضوح قائم، ومنع بين،

ورجح قول صاحب "البحر"، ونصه هذا:

قوله: "وكذا الكافر".

أقول: سبحان الله...! من شعار الإسلام كيف يقيمه كافر...!

والأذان عبادة، والكافر ليس من أهلها، ولا نسلم أن منابر إقامة الشعار على مجرد محسبان سامع لا يعلم حاله، وإن لم تكن له حقيقة في نفس الأمر، وبسه خرج المجنون -إلا في إفاقته-، والسكران -إلا إذا كان يعلم ما يقول-، وإذا كان عندكم المدار على مجرد ذلك الحسيان، فلم يعيتم أذان صبي لا يعقل مطلقاً؟

فقد يشبه صوته صوت مراهق، فإذا سمعه من لا يعلم حاله يعتد به، فالحق عندي ما قرره المحقق أن العقل والإسلام شرط الصحة، فأذان صبي لا يعقل وسكران ومجنون مطبق وكافر مطلقاً، كل ذلك باطل، وشعار الإسلام لا يقوم بباطل، والله تعالى أعلم^(١).

حاصل دليل العلامة الشامي في صحة أذانهم اعتداده السامع صحيحاً، وحاصل الرد عليه منع ذلك الاعتداد، وفي الكافر منع ذلك الدليل بوجوه بالمذكور، وبأن الكافر لا يكون ولي إقامة شعار الإسلام، وبأن الأذان عبادة وهو ليس من أهلها.

(٣)

وهذا تطفله على كلام الإمام المحقق على الإطلاق، مع تأدب جميل، ودليل صريح، وهذا دأب الشيخ مع علماء الدين الأجلة الكرام يراعي الأدب والإجلال، ولا يتجاوز في الرد على قول لهم من حدوده، لا كما اعتاد في زماننا بعض المتحليين إلى العلم معجيين بأنفسهم، إذا تصدوا لرد أحد من العلماء الثقات أغفلوا الأدب، وأفرطوا في الإهانة، وأوجعوا في النقد، وأكثروا من غص قدر الأجلة مع تحلفهم دون مدى فكر العلماء، وقلة تدبرهم، وقصور علمهم، وسوء فهمهم.

وتفصيل التطفل يقتضي توضيح المسألة التي جرى فيها الكلام، فقال في 'الدر المختار': "لا بأس بأن يقرأ سورة ويعيدها في الثانية، وأن يقرأ في الأولى من محل، وفي الثانية من آخر، ولو من سورة إن كان بينهما آيتان فأكثر، ويكره الفصل بسورة قصيرة، وأن يقرأ مكروساً إلا إذا ختمه يقرأ من البقرة"،

(١) "جد المختار"، كتاب الصلاة، باب الأذان، تحت قول الرد. "وكذا الكافر".

وقال بعد ذلك: "ولا بكره في اسفل شيء من ذلك" فقل العلامة التمامي قول المحقق صاحب "فتح القدير" بعد ذلك، وهو هذا:

"وعندي في هذه الكلية نظر، فإنه صلى الله عليه وسلم ((غنى سلالاً - رضي الله تعالى عنه - عن الانتقال من سورة إلى سورة))، وقال له: ((إذا ابتدأت سورة فأتمها على نحوها)) حين سمعه ينتقل من سورة إلى سورة في التهجد^(١). قال الإمام البريلوي في "حدّ الممتار": -رحم الله المحقق ورحمنا به-، لم ينهه النبي -صلى الله عليه وسلم-، بل صوّب فعله. ففي "سنن أبي داود" عن أبي قتادة - رضي الله تعالى عنه -: ((أَنَّ السَّيِّدَ -صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَرَجَ لَيْلَةً، فَبَدَأَ بِأَبِي بَكْرٍ يَصَلِّي بِحُفْصٍ مِنْ صَوْتِهِ، وَمَرَّ بِعُمَرَ وَهُوَ يَصَلِّي رَافِعاً صَوْتَهُ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَدْ أَسْمَعْتُ مِنْ نَاحِيَةِ يَارَسُولَ اللَّهِ! وَقَالَ عُمَرُ: أَوْقِظِ الْوَسْطَانِ وَأَطْرِدِ الشَّيْطَانَ)) قال أبو داود. زاد الحسن (أي: ابن الصلاح شيخ أبي داود) في حديثه فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: ((يا أبا بكر! ارفع من صوتك شيئاً)) وقال لعمر: ((اخفض من صوتك شيئاً)) ثم روى أبو داود عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - بهذه القصة، قال: لم يذكر ((فقال لأبي بكر: ((ارفع شيئاً)) ولا لعمر ((اخفض شيئاً)) - زاد - ((وقد سمعك يابلال!)) وأنت تقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة، قال: كلام طيب يجمعه الله بعصه إلى بعض فقال النبي - صلى الله عليه وسلم -: ((كلّكم قد أصاب))، وليس فيه ما

(١) "رد المختار"، كتاب الصلاة، فصل في انقضاء، مطلب: الاستماع للقرآن فرض كفايه، ٤٨٢/٣، تحت قول "الدر"، ولا بكره في النقل شيء من ذلك.

ذكره المحقق ((إذا ابتدأت سورة... إلخ)). وإد قد ثبت قوله -صلى الله تعالى عليه وسلم-: ((كلكم قد أصاب)) فهذا لا يكون إلا إرشاداً إلى ما هو أفضل، كإرشاده الصديق إلى أن يرفع شيئاً، فلا يقال: إلا حماء مكروه، كذا هذه^(١).

حاصله: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يبه بلالاً -رضي الله تعالى عنه- ولم يثبت ما نقل المحقق -رحمه الله- من قوله -صلى الله تعالى عليه وسلم- بلال رضي الله تعالى عنه: ((إذا ابتدأت بسورة فأتتها على نحوها))، وإن ثبت فرضاً فلا يكون أمراً، بل يكون إرشاداً إلى الأفضل، وإلا لتعارض هذا وقوله -صلى الله تعالى عليه وسلم- الثابت: ((كلكم قد أصاب)) ولرفع التعارض يجب حمل الأمر بالإتمام على الإرشاد؛ إذ قوله -صلى الله تعالى عليه وسلم-: ((كلكم قد أصاب)) هي في تصويب فعلهم، وإن حمل الأمر بالإتمام على الوجوب، ويكون إتمام السورة بعد الأخذ فيها واجباً، فيكون تارك الإتمام محطاً تماماً لا مصيباً حتى يصح التصويب.

وهذا من غزارة علم الشيخ، وسعة نظره في الحديث، وحسن فهمه المسائل، واقتداره على إثبات قول وترجيحه بالنصوص الصريحة التي تختفي من أنظار أهل الفس.

(٤)

ونظروا ما نقل العلامة الشامي عن الحموي عن "عزارة الواقعات":
 "الوقت المكروه في الظهر أن يدخل في حد الاختلاف، وإذا أخره حتى صار
 ظل كل شيء مثله، فقد دخل في

(١) "حد الممتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، فصل في القراءة، تحسنت قول
 "الرد": لم يبه بلالاً -رضي الله تعالى عنه-.

.... حدّ الاختلاف^(١).

أثبتوا في الظهر وقتاً مكروهاً، وهو وقت الدخول في الخلاف، - وبخلاف بين الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، وصاحبه، والأئمة الثلاثة - عنده يقتضي وقت الظهر بعد تمام ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال، وعندهم إذا صار ظل كل شيء مثله، فرعاية الخلاف تقتضي أداء الظهر قبل ابتداء المثل الثاني، وأثناء العصر بعد انتهاء المثل الثاني، فمن أخر الظهر إلى ما بعد المثل الأول، فقد أتى مكروهاً على ما قالوا.

ردّ عليه الإمام أحمد رضا بضعيف قوهم، وإبطال ما تمسّكوه به، وحقق

أن لا مكروه في وقت الظهر، وتوضيح كلامه هذا:

١ - إذ قد ثبت مذهب إمامنا أن وقت الظهر إلى انقضاء المثلين فمن تبع مذهب الإمام لا يلام، وجعل المثل الثاني وقتاً مكروهاً للظهر يستلزم لوم مصلي الظهر في المثل الثاني لارتكابه مكروهاً.

٢ - سبب قوهم بالكراهة ترك مراعاة الخلاف، ومراعاة الخلاف إنما تستحب، وترك المستحب لا يستلزم الكراهة.

٣ - علل أصحاب "الهداية" و"الكافي" و"الفتح" وغيرهم عامة للتكلمين من جانب الإمام لمذهب الإمام بقوله - صلى الله تعالى عليه وسلم - : ((أبردوا بالظهر؛ فإن شدة الحر من فيح جهنم))، فالعمل بالحديث يقتضي تأخير الظهر إلى المثل الثاني ليحصل الإسراع، ويقتضي جعله وقتاً مكروهاً تعجيلها في المثل الأول.

(١) "رد المختار"، كتاب الصلاة، مطب في طلوع الشمس من معرهما، ٥١٢/٢، تحت قول "الدر": حيث يمشي في الظل.

٤- القائلون بالمكروه في وقت الظهر من مقلدي الإمام الأعظم، وسلموا الدليل المذكور من جانب الإمام أن الحديث أمر بالإبراد لشدة الحر، والمشمل الأول وقت شدة الحر في ديارهم، فموجب تسليمهم هذا الدليل أن يقولوا باستحباب الإيقاع في المثل الثاني، فضلاً عن الكراهة.

٥- إن سلمت هذه الكراهة وسلمت عن الإبراد، وجب أن يكون المراد بها كراهة التنزيه، وظاهر إطلاقهم يوهم التحريم، ولا دليل عليه أصلاً.

وبعد الرد على إثبات الوقت المكروه في الظهر بوجوه، أثبت ما هو الحق عنده من عدم كراهة وقت في الظهر، ونصّه هذا:

أقول: ومن الدليل أن لا مكروه في وقت الظهر، قوله -صلى الله تعالى عليه وسلم- : ((وقت صلاة الظهر ما لم يحضر العصر، ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس، ووقت صلاة المغرب ما لم يسقط ثور الشفق، ووقت العشاء إلى نصف الليل، ووقت صلاة الفجر ما لم يطلع قرن الشمس)) رواه الإمام أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي عن عبد الله بن عمرو -رضي الله تعالى عنهما-، فإن سياق الحديث شاهد بأن النبي -صلى الله تعالى عليه وسلم- هاهنا بصدد بيان الوقت المستحب، ولذا قال في العصر: ((ما لم تصفر الشمس)) وفي المغرب: ((ما لم يسقط ثور الشفق)) أي: ثوراته ومعظمه. ولم يقل: ما لم يسقط الشفق، وفي العشاء: ((إلى نصف الليل)) ولما لم يكن في الفجر وقت مكروه منه إلى آخره، وقال: ((ما لم يطلع قرن الشمس))، وكذلك مدّ في الظهر "إلى أن يحضر وقت العصر"، فوجب أن لا يكون فيه أيضاً وقت مكروه على القولين، أعني: قول الإمام وقول الصاحبين.

ها يمكن أن يقول قائل: إن الحديث جارٍ على مذهب الصاحبين، ومنهجهم أن وقت الظهر إلى المثل، ولا ريب أن لا مكروه في هذا الوقت، أما على مذهب الإمام، فلا يثبت من الحديث نفي الكراهة في وقت الظهر بتوجيهنا هذا. أجاب الشيخ عن هذا بأنكم إن سترتم هذا الحديث على مذهب الصاحبين، فوجب أن تقولوا بضرورة الصلاة قضاء بعد المثل، لا مكروهة فحسب. والحاصل: أن القائل بكراهة ما شئ على مذهب الإمام، فلا يسوع له حمل الحديث على خلاف مذهبه فافهم، قال: ثم رأيت في 'البحر الرائق' ما نصّه: "المحرم والظهور لا كراهة في وقتها، فلا يضر التأخير" وهذا نص فيما قلنا - وبالله التوفيق - ولا يمكن أن يقال: إن صاحب "البحر" نفي الكراهة في وقت الظهر لموافقة مذهب الصاحبين؛ لأنه معلوم أن صاحب "البحر" من الذين اعتمدوا قول الإمام في وقت الظهر^(١).

فهذا من عرارة علمه أنه إذ لم يجد نصاً فقهياً في عدم الكراهة في وقت الظهر تمسك بالحديث الواضح واستطاع الحكم - وبعد إذ رأى نص "البحر" نفيه وأحكم دعواه به - علمنا منه أن الشيخ حيث يجد نصاً من الفقهاء الأجلة الكرام لا يستدل بالأصول إلا إن دعت حاجة إليه، وإذا لا يجد نصاً معتبراً منهم يستدل، وهذا دليل اقتداره على الاجتهاد في المسائل، وإلى هذا أشار - رضي الله تعالى عنه - بما نصّه:

"وإني أعرف حيث يحلّ للمقلد أن يقول: 'أقول'، ففي ميداني أجول، وإليه أحول، وما عوني وصوتي إلا بالله ثم بالرسول، ثم بالسادة القادة الفحول، عليه وعليهم

(١) "جد المنار"، كتاب الصلاة، باب الأوقات، تحت قول 'الردة': الوقت المكروه.

....صلوات لا تزول"^(١).

(٥)

وهذه مسألة وجوب الجماعة الأولى لا المطلقة، يفيد كلام العلامة الشامي وجوب مطلق الجماعة، وينفيه الشيخ، فيقول بوجوب الجماعة الأولى. وتوصيح المرام أن «العلامة الشامي قال في "رد المختار" أواخر باب الأذان: "إن الإجابة بالقدم واجبة إن لزم من تركها تفويت الجماعة، وإلا بأن أمكنه بجماعة ثابتة في المسجد أو في بيته لا يحب، بل تستحب مراعاة لأول الوقت والجماعة الكثيرة في المسجد بلا تكرار، هذا ما ظهر لي"^(٢).

أفاد الكلام أن من سمع الأذان يلزم عليه الحضور إن لزم من ترك الحضور تفويت الجماعة المطلقة، وإن أمكنه إدراك جماعة ثابتة في المسجد أو في بيته لا يحب عليه الحضور، بل يستحب، ثبت أن الجماعة الأولى ليست بواجبة، والواجب مطلق الجماعة. قال الشيخ أحمد رضا. أقول: "هذا لا وجه له، بل الحق أن الواجب إجابة الجماعة الأولى حيث لا عذر، كما حققناه في 'القلادة المرصعة' وغيرها"^(٣). في "القلادة المرصعة" أتى بصرص الفقه والحديث وأنظار فقهية عبارات رشيقة وموعظة شديدة وحقق أن الواجب إجابة الجماعة الأولى.

(١) "العطايا السوية في الفتاوى الرصوية"، عظمة الكتاب، ٨٦/١.

(٢) "رد المختار"، كتاب الصلاة، باب الأذان، مطلب في كراهة تكرار الجماعة في

المسجد، ٦٣١/٢، تحت قول "الدر": والظاهر وجوبها باللسان... إلخ.

(٣) "حد المختار"، كتاب الصلاة، باب الأذان، تحت قول "الرد". لا يحب.

وذكر أنه كتب في المسألة "حُسن البراعة في تنفيذ حكم الجماعة"^(١). رسالة موثقة بالأحاديث ودلائل قوية وتوجيهات جليلة توفق بين الأقوال المختلفة في حكم الجماعة، وتعطى كل قول موضعه اللائق به.

ونقلها من "القلادة المرصعة" حديثين يثبت بهما وجوب الجماعة الأولى.

١- روى الطبراني عن معاذ بن أنس -رضي الله تعالى عنه- بسند حسن ((أن رسول الله -صلى الله تعالى عليه وسلم- قال: ((الخفاء كل الخفاء، والكفر والنفاق من سمع مادي الله ينادي الصلاة فلا يجيبه))، وفي طريق آخر ((بحسب المؤمن من الشقاء والخيبة أن يسمع المؤذن يثوب بالصلاة فلا يجيبه))، قال الشيخ: هذه الرواية فُصرت السابقة وتبين منها أن المراد في الأولى أيضاً هي الإقامة، فإن الأحاديث يفسر بعضها بعضاً، وحير تفسير الحديث ما يستبين مجمع طرقه.

٢ ترجم حديثاً يجمع أحاديث مروية في عدة كتب الحديث، ونقل واحداً منها بلفظه، فقال: "البخاري عن أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- قال: قال النبي -صلى الله تعالى عليه وسلم-: ((ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر والعشاء، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما حبواً، لقد هممت أن أمر المؤذن فيقيم، ثم أمر رجلاً يؤم الناس، ثم أخذ شِعْلاً من نار، فأحرق على من لا يخرج إلى الصلاة بعد))"^(٢) قال الإمام البريلوي: هذا الحديث الصحيح نص صريح أن عدم حضور المسجد إلى وقت الإقامة جرعة قبيحة، هم بسببها رسول الله -صلى

(١) هذه الرسالة غير مطبوعة كما في "حياة أعلى حصرة"، ١١/٢.

(٢) 'صحيح البخاري'، كتاب الأذان، باب فضل العشاء في الجماعة، ٦٥٧، ٢٣٥/١.

الله تعالى عليه وسلم. أن يحرق بيوتهم، ذكر الإمام الأجل أبو زكريا النووي - رحمه الله تعالى - في "شرح صحيح مسلم": إنما هم يأتياهم بعد إقامة الصلاة؛ لأن ذلك الوقت يتحقق مخالفتهم وتحملهم، فيتوجه اللوم عليهم.

قال: ولو كانت هذه أحكام الجماعة المطلقة التي من فرديها الأولى والثانية، لوجبت بعد فوات الأولى الثانية معينة لانحصار الخروج من النعمة فيها، ولأنتمنا الكرام رضي الله تعالى عنهم - نزاع عظيم في نفس جوازها بعد فوات الأولى، فضلاً عن وجوبها (وإن كان المختار ولأنه يؤخذ جواز الثانية بشرط تبديل الهيئة الأولى، وعدم إعادة الأذان، كما بينها في فتاوانا بما يقبل النصف وإن كابر المتعسف) فلا جرم ليست هذه الأحكام للمطلق الأصولي بل للأولى خاصة^(١).

بسط الشرح الكلام في هذا المرام، وأتى بما هو الحق الناصح، ولست بصدد تلخيص "القلادة المرصعة" فأذكر جميع ما فيها وفيما نقلت كفاية، تبين منه أن الواجب إجابة الجماعة الأولى وعلى تركها الوعيدات الشديدة مفلقة الأكاد مزعجة القلوب.

(٦)

وانظروا تصحيح الجواب، وتحقيق الحق والصواب من صاحب "جد الممندر" في مسألة وجوب إعادة الصلاة بترك الواجب حيث أورد العلامة الشامي بأن الجماعة واجبة، ولا يؤمر من صلى منفرداً من غير عذر بإعادتها

(١) "القلادة المرصعة" في بحر الأجنحة الأربعة، صمن "الفتاوى الرضوية"، ٢٣٦/٧ ٣٣٧، بالتعريب والتلخيص.

بالجماعة تركه الواجب، ثم أحاب عن هذا الإيراد بأن مرادهم بالواجب والسنة التي تعاد بتركه ما كان من ماهية الصلاة وأجزائها، فلا يشمل الجماعة؛ لأنها وصف لها خارج عن ماهيتها، ثم أورد عليه ثانياً، ولكن قولهم: كسل صلاة أدت مع كراهة التحريم يشمل ترك الواجب وغيره، ويؤيده ما صرحوا به من وجوب الإعادة بالصلاة في ثوب فيه صورة بمنسرة من يصلي، وهو حامل الصنم، فالصلاة في ثوب فيه صورة وإن لم تكن من ترك واجب الصلاة وأجزائها لكنها تكره تحريماً فتجب إعادتها، والجماعة واجبة، فالصلاة منفرداً مكروهة تحريماً، وإذا كانت صلاة المفرد مؤداة مع كراهة التحريم تجب إعادتها بالجماعة؛ لأن كل صلاة أدت مع كراهة التحريم تجب إعادتها^(١).

قل في "حد المثار": ذكر للماهية والأجزاء هو الذي أفسد عليه اجواب، حتى كرر الإيراد بالصلاة في ثوب فيه صورة، والصحيح أن يقال: إن الشيء قد يكون واجباً في نفسه، وقد يكون واجباً لغيره، ولا يلزم بينهما كالتقوى واجبة في نفسها لا للإمامة، وكالطهارة واجبة للصلاة لا في نفسها، والإعادة إنما تجب لحمل تطرق إلى نفس الفعل، وإنما يكون ذلك للإحلال بشيء من واجباته، وأما ما وجب في نفسه ولم يكن من الواجب لذلك الفعل وإن كان من آدابه ومستحباته، فهذا لا يوجب الإعادة قطعاً، والجماعة، هكذا تجب ولا تجب للصلاة، كما أقمنا عليه دلائل قاطعة في "العقري الحسن"، والحمد لله

(١) رد المختار، كتاب الصلاة، مطلب: كل صلاة أدت مع كراهة التحريم تجب إعادتها، ١٨٩/٣، تحت قول الدر: وكذا كل صلاة. إلخ بتلخيص وتوضيح

...ولي الإحسان^(١).

هذا الجواب والتوجيه يرفع الإيراد رأساً، والثاني لا يرد أصلاً؛ فإن ترك مثل هذا الواجب إذا لا يوجب الإعادة فالكراهة التي تثبت بتركه لا تكون موجبة لإعادة أبصاً، وصور الصلاة عن ثوب فيه صورة صار من واجبات الصلاة، فتجبت الإعادة بتركه لتطرق الخلل إلى نفس الفعل، وهذا من دقة نظره، ورسوخ فكره، ووفور علمه، رزقنا الله منه، وهو ولي الفضل والإنعام.

(٧)

وهذه مسألة عند مشترك بين مقيم ومسافر، يقصر الصلاة أم يتم، ذكر في "الدر المختار": "عند مشترك بين مقيم ومسافر إن قهاياً (أي: تاوياً في خدمته) قصر في نوبة المسافر وإلا (أي: وإن لم يتهأياً في خدمته) يفرض عليه القعود الأول، ويتم احتياطاً؛ (لأنه مسافر من وجه ومقيم من وجه. "شرح المنية") ولا يأتى بمقيم أصلاً"، قال العلامة انتظامي: "ولعل وجهه، كما أفاده شيخنا أن مقتضى كونه يتم احتياطاً، أن تكون القعدة الثانية في حقه فرضاً، إلحاقاً له بالمقيم، وقد قلنا: إن القعدة الأولى فرض عليه إلحاقاً له بالمسافر، فإذا اقتدى بمقيم يلزم اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة الأولى"^(٢)؛

(١) "جد المختار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، تحت قول الرد: ما كان من ماهية الصلاة.

(٢) "رد المختار"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر، مطلب في الوطن الأصلي ووطن الإقامة، ٦٦١/٤-٦٦٢، تحت قول "الدر": ولا يأتى... إلخ.

جد المختار على رد المختار ————— تعريف لكتاب ————— الجزء الأول

لأن القعدة الأولى ليست بفريضة على الإمام المقيم، وفريضة على هذا العبد، فيدرم اقتداء المنتصر بالمتصر في حق القعدة الأولى، واقتداء المنتصر بالمتصر لا يجوز، فلا يجوز اقتداء مثل هذا العبد بالمقيم.

قال في "جد المختار" يرد على القول بعدم جواز الاقتداء بالمقيم، وينأى بالدليل القاطع على جواز اقتداءه بالمقيم، بل لزوم اقتداء به مهما وجد، وهذا نصه: "أقول: هذا مما لست أحصله، فإن المسافر من كل وجه القعدة الأولى فريضة عليه من كل وجه، ومع ذلك يجوز له الاقتداء بالمقيم إجماعاً، ولا يعد بذلك مفترصاً حلف مسعياً، بل يقال: إن فرضه تحوّل بالقدوة رباعياً فلم تبق القعدة الأولى فريضة عليه لمصادفة التعير محه القابل له حيث اتصل بالسبب، أعني الوقت، بخلاف ما إذا اقتدى به بعد انقضائه، فإذا كان هذا في حقه (أي: المسافر من كل وجه) فكيف بمن ليس مسافراً من كل وجه ولا القعدة فرض عليه وجهاً...؟" فهذا ينبغي أن يؤمر باقتداء المقيم في الوقت مهما وجد كسني يخرج عن احتمال الإغماء في السفر"^(١).

هذه حجة واضحة، وبينة عادلة على جواز اقتداء مثل هذا العبد بالمقيم، بل وجوبه، ورد صحيح على حكم عدم الحوار. هذا هو لفظ الفقهي الدقيق الذي تمتاز به مكانة الشيخ الإمام أحمد رضا بن أجلة الفقهاء.

(١) "جد المختار"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر، تحت قول "الرد": فإذا اقتدى بمقيم.

(٨)

قال العلامة الحصكفي في "الدر المختار": "واعلم أنه مما يتبي على لزوم المتابعة في الأركان... إلخ" وبعد هذا ذكر وجوب المتابعة لو رفع الإمام رأسه من الركوع أو السجود قبل إتمام المؤتم التسبيحات، وعدم وجوب المتابعة لو قام الإمام أو قام إلى الثالثة قبل إتمام المؤتم التشهد؛ لأن التشهد واجب، والتسبيحات سنة..

قال العلامة الشامي في "رد المختار": "قدّمنا في بحث الواجبات الكلام على المتابعة بما لا مزيد عليه، وحققنا هناك أن المتابعة بمعنى عدم التأخير واجبة في الفرائض والواجبات، وسنة في السنن فالتقيد بالأركان هنا فيه نظر، على أن الرفع من الركوع أو السجود واجب أو سنة"^(١).

يعني: أن التقيد بلفظ الأركان يختص وجوب المتابعة بالفرائض، ولا يظهر منه وجوب المتابعة في الواجبات، فإن الأركان يرد بها الفرائض، وللمتابعة ليست بواجبة في الفرائض فحسب، بل في الواجبات أيضاً.

قال الإمام في "جد المختار": الأركان تشمل الواجب أيضاً مجازاً، وتطلق على ما يعم الفرض والواجب، فكلام الشارح لا نظر فيه، وأتى الشيخ العلامة بنصوص فقهية تثبت بيانه^(٢)، وهذا من سعة علمه وحسن فهمه ورفع الإيراد بوجه لا كلام عليه أصلاً.

(١) "رد المختار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، مطلب في إطالة الركوع للحائض،

٣/٣١٣، تحت قول "الدر": واعلم... إلخ.

(٢) "جد المختار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، فصل إذا أراد الشروع، تحت قول

"الرد": فالتقيد بالأركان هنا.

(٩)

يستوفي الشيخ صور المسألة، ويتمّ ما فات في الشرح والحاشية فهذه مسألة قصر السلطان الصلاة في سفره، ذكر في "رد المختار" شارحاً قول "الدر": "إذا بوى السفر يصير مسافراً ويقصر، قال في "شرح المنية": هذا إذا لم يكن في ولايته، أمّا إذا طاف في ولايته فلا يقصر، والأصحّ أنّه لا فرق؛ لأنّ النبيّ صلى الله تعالى عليه وسلّم - والخلفاء الراشدين قصروا حين سافروا من "المدينة" إلى "مكة"، ومراد القائل لا يقصر، هو ما صرح به في "البرارية": أنّه إذا خرج لتفحص أحوال الرعيّة وقصد الرجوع متى حصل مقصوده، ولم يقصد مسيرة سفر حتى أنّه في الرجوع يقصر لو كان من مدّة سفره، ولا اعتبار لمن علّل بأنّ جميع الولاية بمنزلة مصره؛ لأنّ هذا تعليل في مقابلة النصّ مع عدم الرواية عن أحد من الأئمّة الثلاثة فلا يسمع. اهـ" (١).

يأتي الشيخ في "جدّ الممثار" بنصّ "البرارية"، ويستوفي الصور، وبين أحكام الجميع، وتلخيص كلامه مع بعض عباراته فيما يلي:

"أقول: نصّ "البرارية" هكذا: خرج الأمير مع الجيش لطلب العدو، لا يقصر وإن طال سيره. وكذا إذا خرج لقصد مصر دون مدّة سفر، ثمّ منه إلى آخر، كذلك لعدم نية السفر. وكذا الإمام والخليفة والأمير والكاشف ليفحص الرعيّة، وقصد كلّ الرجوع متى حصل مقصوده، ولم يقصدوا مسيرة سفر

(١) "رد المختار"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر، مطلب في الوطن الأصلي ووطن الإقامة، ٦٥٩/٤، تحت قول "الدر": سافر السلطان.

قصر أتموا. وفي الرجوع لو من مدة سفر قصرُوا. اهـ. قال: فهذه ثلاث صور، الأولى: الخروج لطلب العدو، والأخيرة لتفحص الرعية، ومن قصده الرجوع متى حصل مقصوده، وهاتان واضحتا الحكم (أي: عدم القصر)، وبينهما صورة أخرى، وهو الخروج لمصر مسافته أقل من مدة سفر، ثم منه إلى آخر كذلك. ثم قسم هذه على عدة صور: (١) لم يجتمع من ذلك مدة سفر. (٢) اجتمعت، لكن من قصده حين الخروج بلد دون مدة سفر، ثم حدث له قصد آخر بعد وصول البلد المتوجه إليه أولاً. (٣) خرج، ومن قصده مواضع عديدة ليست مقصودة بالذات، بل مقصوده الأصلي أقصاها، وهو على مدة السفر، وله بعض حاجات في مواضع واقعة في البين. (٤) المقاصد العديدة كلها مقصودة بالذات حين الخروج وفي أقصاها ما هو على مسيرة سفر، وخرج أولاً متوجّهاً إلى ما هو دونها، ثم توجه إلى آخر، ثم إلى الأقصى.

بعد استيفاء الصور يبين حكم كل منها فيقول: (١) فأما إذا لم يجتمع مدة سفر. (٢) أو اجتمعت ولم يكن من قصده أول الخروج إلا بلد دون مدة سفر، ثم حدث القصد إلى آخر فالحكم واضح أيضاً (وهو عدم القصر). (٣) وكذلك إذا خرج ناوياً مدة سفر، وله بعض حاجات في مواضع واقعة في البين، فالحكم ظاهر أيضاً وهو القصر؛ لأن العبرة بأصل المقصود. (٤) وإنما الاشتباه فيما إذا خرج بمقاصد عديدة كلها مقصود بالذات، وفي أقصاها ما هو على مسيرة سفر، وخرج أولاً متوجّهاً إلى ما هو دونها، ثم توجه إلى آخر، ثم إلى الأقصى، فهل يعتبر أن من قصده حين الخروج الذهاب إلى ما هو على مسيرة سفر، وإن لم يكن حين خرج متوجّهاً إليه وقاصداً له في الحال، بل

قاصداً غيره؟ أم يلاحظ ما هو مقصوده في الحال فيتم، وظاهر إطلاق "البزازية" و"الفتح" هو الإتمام، فليراجع، وليحرر.

ثم كتب بعد ذلك تحشية ذلك على "هو الإتمام" وأتى بما يؤيده، وقال بعد ذلك: "وتحقيق المقام أن القصد المحرّد غير كافٍ ما لم يقترن بالسير، كما أن السير المحرّد غير كافٍ ما لم يقترن بالقصد، والمراد بالقصد هو العزم المقارن المستتبع للفعل دون القصد في الاستقبال، كما يفيدته تعبيرهم قاطبة بصيغة الحال فيقولون: من خرج قاصداً... إلخ، وهذا واضح جداً، فإن من خرج إلى بعض القرى القريبة ومن قصده أنه ينشأ السفر للحجّ مثلاً، لا يكون في ذهابه إلى القرية مسافراً أبداً، والمقاصد إذا كانت كلها مقصودة بالذات فالقصد المقارن، إنما هو لما إليه السير والتوجّه في الحال، وللبواقي نية إحداث العزم في المال، ويتضح ذلك إذا لم يكن المقصد الأدنى في طريق الأعلى، كما في هذا الشكل^(١) ثم رسم شكلاً وأوضح الحكم وإيضاحاً شافياً، تبين منه أن المقاصد العديدة إذا كانت مقصودة بالذات، وعلى مسيرة السفر إنما هو الأقصى لا يكون مسافراً في مقصده إلى المواضع الدانية؛ إذ ليست على مسيرة سفر فعليه الإتمام، وليس له القصر.

(١٠) لم يقتصر الشيخ في حاشيته "جدد المآثر" على إيضاح المسائل الفقهية فحسب، بل كشف عن كثير من مسائل الكلام والتاريخ والهيئة والتوقيت وعلوم اللغة والأمكنة والرجال وغيرها.

(١) "جدد المآثر"، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر، تحت قول "الرد": قولي هو الإتمام.

يكتب العلامة الشامي في سده للفقهاء: "شمس الأئمة انكردري عن برهان الدين علي المرغيناني صاحب "الهداية" عن فخر الإسلام البزدوي"^(١). قال الشيخ في أول حاشيته: "انظر هذا، فإن وفاة صاحب "الهداية" سنة ٥٩٣هـ، (المولود سنة ٥١١هـ) ووفاته فخر الإسلام (علي بن محمد البزدوي) سنة ٤٨٢هـ، بينهما أكثر من مئة سنة. نعم! تلمذ (صاحب "الهداية") علي مفتي الثقلين (عمر بن محمد) النسفي (٤٦١ - ٥٣٧هـ) وهو علي أبي اليسر (محمد) البزدوي أخي فخر الإسلام المتأخر عنه ولادة ووفاته، وولادة فخر الإسلام في حدود سنة ٤٠٠هـ، وولادة أبي اليسر سنة ٤٣١هـ، ووفاته سنة ٤٩٣هـ". ولست بصدد سرد تلك الإفادات والتحقيقات مستوفياً، ويمكن للقاري استعراضها والوقوف عليها إذا أمعن النظر ودقق الفكر وسجد أكثر مما وصفت.

(١١)

وتما يتنبه عليه القاري سعة نظر شيخنا، ومراجعته إلى الأصول فيما عزي المحشي العلامة أو الشارح المحقق أو غيرها للمتون والشروح والفتاوى وكتب الحديث وغيرها، وكثيراً ما يجده يزيد المراجع على ما ذكره، وربما يراه ينه على خطأ في العزو وبيان المراجع، أذكر هنا مواضع منها بإجمال واحتصار.

١ - مسألة التدوي بالحرام - قبل فصل البئر - وذكر المسألة في "الدر" عازياً لـ "البحر"، قال في "رد المختار": "وفي 'الحانية': معنى قوله عيه الصلاة

(١) 'رد مختار'، المقدمة، مطلب: المحقق حيث أطلق هو الكمال بن الهمام، ٩/١.

والسلام: ((إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ))^(١)، كما رواه البخاري، أَنَّ مَا فِيهِ شِفَاءٌ... إلخ^(٢).

قال الشيخ في "جد المصار": "لم أر في "البحر" ولا في "الخانية" عروه لبخاري ولا لأحد، والحديث إنما عزاه في "الجامع الصغير" لـ "كبير الطبراني". وقال المناوي: إسناده منقطع ورجاله رجال الصحيح^(٣).

إد لم يعز "البحر" و"الخانية" لبخاري، فهذه زيادة من المحشي العلامة واقتصار الحافظ جلال الدين السيوطي والعلامة المناوي على "المعجم الكبير" للطبراني يدل على أَنَّ الحديث ليس في "صحيح البخاري"، وهذا مسن احتياط الشيخ أنه وإن لم ير الحديث في "البخاري"، لكن إذ كان ادعاء عدم حديث في "البخاري" كبيراً جداً استدلل باقتصار حفاظ الحديث على "المعجم الكبير" أن ذكر: "كما رواه البخاري"، ليس في موضعه.

٢ قال العلامة الشامي في مسألة عدم متابعة المقتدي إمامه إذا سلم أو قام إلى الثالثة قبل إتمام المؤتمّ التشهد: "أنه لو اقتدى به في أثناء التشهد الأوّل أو الأخير، فحين فعد، قام إمامه أو سلم يتمّ التشهد، ثم يقوم، ولم أره صريحاً^(٤) (وذكر ما يسه

(١) "صحيح البخاري"، كتاب الأشربة، شراب الحلواء والغسل، ٥٨٨/٣.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في التداوي بالحرم، ٧٠١/١، تحت قول "الدر": اختلف في التداوي بالحرم.

(٣) "جد المصار"، كتاب الطهارة، باب المياه، تحت قول "الرد": كما رواه البخاري.

(٤) "رد المختار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، مطلب في إطالة الركوع للحسائي، ٣١٤/٣، تحت قول "الدر": فإنه لا يتابعه... إلخ.

هو مقتضى كلام "الطهريّة"، قال في "جدّ الممتار": صرح به في "مجموعة الأنقري" عن "القنية" برمز "ظم"، فذكر ثلاث مراجع (١) "مجموعة الأنقري" (٢) "القنية" للراهمدي (٣) "ظم" (أي: كتاب ظهير الدين المرعيني)، كما أُنذِر أن الشيخ شرح هذا الرمز في موضع من المجلد الثاني من "جدّ الممتار".

٣- مسألة جواز التيمّم لخوف فوت صلاة جنازة، "اختلف فيمن له حقّ التقدّم فيها فروى الحسن عن أبي حنيفة أنّه (أي: التيمّم) لا يجوز للولي؛ لأنّه ينتظر ولو صلّوا، له حقّ الإعادة، وصحّحه في "الهداية" و"الحنانية" و"كافي السفي"، وفي ظاهر الرواية يجوز للولي أيضاً؛ لأنّ الانتظار فيها مكروه، وصحّحه شمس الأئمة الحلواني أي: سواء انتظروا أو لا" (١).

كتب الإمام في "جدّ الممتار": قوله: وصحّحه في "الهداية" و"الحنانية": أقول: واعتمدته المتون كـ "مختصر القدوري" و"المنية" و"الإصلاح" و"النقاية" و"النواحي" و"العرر"، فكان هو المعتمد (٢). أفد - رحمه الله تعالى - مع ذكر المراجع العديدة أن اعتماد المتون قاضٍ بترجيح هذا التصحيح، فلا يجوز التيمّم للولي.

(١) المرجع السابق، كتاب الطهارة، باب التيمّم، ١٠٧/٢-١٠٨، تحت قول "الدر".
وجاز لخوف فوت صلاة جنازة.

(٢) "جدّ الممتار"، كتاب الطهارة، باب التيمّم، تحت قول "الرّد": وصحّحه في "الهداية".

٤ عرف الماء الجاري في "الدر المختار": "ما يعدّ جارياً عرفاً"، وذكرنا أنّه الأظهر. قال في "رد المختار"^(١): واضح، كما في "البحر" و"النهر"، أضاف إليه في "جد الممتار": و"البدائع".

٥ قال العلامة الخشبي في آخر الصفحة المذكورة^(٢): ذكره في "المحيط" وغيره، يبحث القاري في مثل هذا المقام عن الغير فأرشد إليه الإمام في "الجد" بقوله: "ك" الخانية".

٦- وفي "رد المختار"^(٣): يرجع القول بطهارة الماء الجاري بالماء الجاري. وبما في "الفتح" وغيره، نبه عليه في "الجد" بقوله: "والخلاصة".

٧ "رد المختار"^(٤): "لكن في "البحر" عن "المحيط" وقع مؤر الحمار في الماء يجوز التوضي به ما لم يغلب عليه... إلخ، في "جد الممتار" ومثله في "السراج" عن "الوجيز".

٨- "رد المختار"^(٥): المانع من الوضوء إن كان من جهة العباد جاز له التيمم ويعيد الصلاة إذا زال المانع، قال في "جد الممتار": ليست المسألة في "الوقاية" ولا في "الهداية"، وإنما ذكره في "شرح الوقاية" آخر باب

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في أن التوضي من الخوض أفضل رغماً للمعتزلة... إلخ، ١/٦٢٤، تحت قول "الدر": والأول الأظهر.

(٢) المرجع السابق، مطلب: الأصحّ أنّه لا يشترط في الجريان للبدن، ص ٦٢٦، تحت قول "الدر": وكذا لو حفر فمراً... إلخ.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٢٨، تحت قول "الدر": وهو ما رجّحه الكمال... إلخ.

(٤) المرجع السابق، فصل في الشر، ٢/١٣، تحت قول "الدر": كذا في "الخانية".

(٥) المرجع السابق، باب التيمم، ٢/٨٥، تحت قول "الدر": ثم إن نشأ الحرف... إلخ ملقطاً.

التيتم عن "الذخيرة"، وفي "فتح القدير" وغيره من الشروح، فالعزو إلى متن من المتون ليس في موضعه.

٩- "رد المختار"^(١): مسألة حمل الكلب في الصلاة، ثم الطاهر أن التقييد بالحمس في الكم مثلاً لإخراج ما لو جلس الكلب على المصلي، فإنه لا يتقيد بربط فمه، لم يتذكر المحشي - رحمه الله تعالى - نصاً فاستظهر، وقال الإمام في "جدد الممتار": نص على هذا في "الغنية"، (شرح "النية" للعلامة الحلبي الذي كثيراً ما يعزو إليه العلامة الشامي).

١٠- "رد المختار"، الصفحة للذكورة^(٢) مسألة طهارة شعر الكلب، نعم! قال في "المنح": وفي ظاهر الرواية أطلق ولم يفصل... إلخ. "جدد الممتار": ومثله في "الحانية".

ومثل هذا كثير في "جدد الممتار" ولا يمكنني استيعاب ربع منه لاستعجال الأمر والأمرين إنحوي الكرام، وفيما نفلت كفاية للمكتفي.

وقد ظهر مما بينت من تحقيقات "جدد الممتار" وإفادتها أن هذا ليس حاشية فحسب، بل هو شرح حليل صريقة التحقيق والتنقيح والتصحيح والترجيح وإصلاح الخطأ وإبانة الصواب والتنبيه على ما وقع من السهو وزلة القسم ولا تمتاز مكانة الشروح من الحواشي إلا بهذا المزاياء، فبعد احتواء "الجدد" على هذه المزاياء ليس لمنصف أن يشك في بلوغه إلى مرتبة الشروح.

(١) المرجع السابق، باب المياه، مطلب في أحكام الدباغة، ٦٩٥/١، تحت قول "الدر": ولا صلاة حامله... إلخ.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٩٦، تحت قول "الدر": و طهارة شعره.

وهنا كلام للإمام أحمد رضا في غاية الحسن والإفادة يلزم الاطلاع عليه لمن طالع كتب الفقه، وطلب معرفة مختلف مراتبها، سيفتقر إليه القاري في مطالعة "حد المنار" أبصاً، فأذكر فيما يلي نصّه النفيس الوجيه:

يقول - رحمه الله تعالى -: أي: وعندي مثل المتون والشروح والفتاوى في الفقه، مثل الصحاح والسنن والمسانيد في الحديث.

المتون: كمختصرات الأئمة الطحاوي والكرخي والقندوري، و"الكنز" و"الوافي" و"الوقاية" و"النفاية" و"الإصلاح" و"المختار" و"مجمع البحرين" و"مواهب الرحمن" و"الملتقى"، وأمثالها الموصوعة لنقل المذهب، لا كأمثال "المنية"، فإنها لا تعدو الفتاوى، وقد رأيت "التتوير" يدخل روايات عن "القيّة" مع مصادمتها للمذهب المصوص عليه في كتب محمد، كما بينت بعضه في كتابي "كفل انفيقه الفاهم في أحكام قرطاس الدراهم"، وقد جهل بعض ضلال الزمان في رسالته في الجماعة الثانية؛ إذ جعل الأشياء من المتون، ولم يدر السفية ما معنى المتن المراد هنا، وزعم بجهله أن كلّ بيضاء شحمة وكلّ سوداء تمرة، وهذا كتاب "الأشباه" مشحوناً بالقول عن الفتاوى وأبحاثه، فما مرتبة إلا في الفتاوى أو في الشروح هذا، وقد عدّوا "الهداية" من المتون مع أنها شرح بالصورة.

الشروح: كتب الأصول "الجامعين" و"الأصل" و"الريادات" و"السيرين" للأئمة، وشروح المختصرات المذكورة المبينة على التحقيق، و"مبسوط الإمام السرخسي" و"بدائع ملك العلماء" و"التبيين" و"الفتح" و"العناية"، و"البنية"، و"غاية البيان" و"الدراية" و"الكفاية" و"النهاية" و"الحلبة" و"الغنية" و"البحر" و"النهر" و"الدرر" و"الدرّ" و"جامع المضمّرات" و"الحوهرة

حد المختار على رد المختار ————— تعريف الكتاب ————— الجزء الأول

النيرة" و"الإيضاح" وأمثالها، ويدخل فيها عندي حواشي المحققين، مثل "غنية الشرنبلالي" و"حواشي الخير الرملي" و"رد المختار"، و"منحة الخالق"، وأشاهها، لا كـ"المجتبى"، و"جامع الرموز"، و"أبي المكارم"، ونظرائها، بل ولا كـ"السراج الوهاج" و"مسكين".

الفتاوى: مثل "الخانية" و"الخلاصة" و"البرازية" و"خزانة المفتين" و"جواهر الفتاوى" و"المحيطات" و"الذخيرة" و"الواقعات" للناطفي وللصدر الشهيد، و"نوازل الفقيه" و"مجموع النوازل" و"الولوالجية" و"الظهيرية" و"العمدة" و"الكبرى" و"الصغرى" و"تتمة الفتاوى" و"انصيرية" و"فصول العمادي" و"فصول الأمستروشي" و"جامع الصغار"، و"التاتارخانية" و"الهدية" وأمثالها، ومنها: "المنية"، كما ذكرت لا كـ"القية" و"الرحمانية" و"خزانة الروايات" و"مجمع البركات" و"برهانه".

أمّا المعروضات، فما بنى منها على التقير والتنقيد والتقييح، فهي عندي في مرتبة الشروح كـ"الفتاوى الخيرية" و"العقود الدريسة" للعلامة الشامي، وأطمع أن يسلك ربي بمنه وكرمه فتاوى هذا في ملكها، "فلأرض من كأس الكرام نصيب". أمّا "فتاوى الطوري" والمحقق ابن نجيم، فقد قيل: إنه لا يعتمد عليهما، والله تعالى أعلم^(١).

ذكر بعد ذلك الصحاح والسنن والمسانيد، ومن شاء الاطلاع فيطلب منه، هذا آخر كلامي هنا مع الاعتراف بأنني لم أف بالمرام، ولم آت بكلّ ما

(١) "الفتاوى الرضوية"، ١/٨١٠.

يلزم في مثل هذا المقام. وأرى مع قصور باعني وقلة بضاعتي أنني لو تيسرت لي الفرصة لأستوفيت "جدد الممتار" بالنظر ثانياً وثالثاً، واستخرجت فوائد ونفائس أهم وأكثر مما ذكرت، وما يفعل امرأ حين يغيب عليه اللواع، وقديماً أشاروا، أن تنوع الأشغال، واختلاف الأحوال، ومهاجمة الهموم، وتشتت الخاطر مسن آفات العلم وطالته، حفظنا المولى الرحمن الرؤوف القدير منها، ووفقنا لما يحب ويرضى، وإليه المشتكى وهو المستعان، وأصلي وأسلم على خير خلقه سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه وأتباعهم أجمعين.

محمد أحمد الأعظمي المصباحي

عضو الجمع الإسلامي

من أهل قرية بهره، "وليدفور"

"أعظم كره" الهند

دار العلوم نداء حق، 'جلال فور'

'فيض آباد'

١٣٩٨/٢/٢٢ هـ - ١٩٧٨/٢/١ م

سند الإمام أحمد رضا في الفقه

قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله تعالى - في المجلد الأول من "فتاواه":
 سند الفقير في الفقه المنير مستسلاً بالحفظة الكرام والمفتين والمصنفين والمشايخ
 والأعلام له - بحمد الله تعالى - طرق كثيرة، من أجلها أتت أرويه (عن) سراج
 البند الحرمية مفتي الحنفية بـ "مكة المحمية" مولانا الشيخ عبد الرحمن السراج
 ابن المفتي الأجل مولانا عبد الله السراج (عن) مفتي "مكة" سيدي جمال بن
 عبد الله بن عمر (عن) الشيخ الجليل محمد عابد الأنصاري المدني (عن) الشيخ
 يوسف بن محمد بن علاء الدين المزحاجي (عن) الشيخ عبد القادر بن خليل
 (عن) الشيخ إسماعيل بن عبد الله الشهير بعلي زاده البخاري (عن) العارف بالله
 تعالى الشيخ عبد العلي بن إسماعيل بن عبد الغني النابلسي (وهو صاحب
 "الحديقة الندية" و"المطالب الوفية" والتصانيف الحليلة الزكية) (عن) والده مؤلف
 "شرح الدرر والغرر" (عن) شيخين حليين أحمد الشوبري، وحسن الشرنبلالي
 محشي "الدرر والغرر" (وهو صاحب "نور الإيضاح" وشرحيه "مراقي الفلاح"
 و"إملاء الفتاح" والتصانيف الملاح) برواية الأول (عن) الشيخ عمر بن نجيم صاحب
 "النهر الفائق" والشمس الحانوتي صاحب "الفتاوى" والشيخ علي المقدسي شارح
 "نظم الكنز"، والرواية الثاني (عن) الشيخ عبد الله النحريري، والشيخ محمد
 بن عبد الرحمن المسوري والشيخ محمد بن أحمد الحموي، والشيخ أحمد المحبسي
 سبعة منهم (عن) الشيخ أحمد بن يونس الشلي صاحب "الفتاوى" (عن) سري
 الدين عبد البر الشحنة شارح "الوهبانية" (عن) الكمال ابن الهمام (وهو المحقق
 حيث أطلق صاحب "فتح القدير") (عن) السراج قارئ "أهداية" (عن) عملاء

الدين السيراقي^(١) (عن) السيد جلال الدين الخبازي^(٢) يشرح "الهداية" (عن) الشيخ عبد العزيز البخاري صاحب "الكشف والتحقيق" (عن) جلال الدين الكبير (عن) الإمام عبد الستار بن محمد الكردي (عن) الإمام برهان الدين صاحب "الهداية" (عن) الإمام فخر الإسلام البزدوي (عن) شمس الأئمة الحلواني^(٣) (عن) القاضي أبي علي النسفي (عن) أبي بكر محمد بن الفضل

(١) هكذا هو في روايتي بالفاء وهو الأشهر، ويقال: سرامي بالميم وهو الواقع في "فتح القدير" و"الطحطاوي" و"رد المختار"، وسيراف بالفاء كـ "شراز" بلدة بـ "فارس" على ساحل البحر مما يلي "كرمان" منها: أبو سعيد النحوي المشهور، وبالميم مدينة بـ "روم" منها: النظام يحيى بن يوسف بن عهد النحوي تسميد التعتراقي ١٢ م.

(٢) هكذا هو في روايتي هذه، وروايتي الأخرى من طريق السراج الحانوتي عن إبراهيم الكركي صاحب "الفيض" عن الشيخ محب الدين الأصبهاني عن فاري "الهداية" عن السيراقي بلفظ عن السيد جلال الدين بن شمس الدين الكرلاني عن عبد العزيز بن محمد بن أحمد البخاري... إلخ. والسيد جلال الدين هنا هو صاحب "الكفاية شرح الهداية" تلميذ حسام الدين اسعناقي صاحب "النهاية" أول شروح "الهداية"، والخبازي صاحب "الغني" في الأصول عمر بن محمد بن عمر، وهو أيضاً شرح "الهداية"، وكلاهما من تلامذة صاحب "الكشف والتحقيق"، والله تعالى أعلم ١٢ م.

(٣) هكذا هو في روايتي ووقع في أسانيد السيد الطحطاوي والسيد الشامي عن فخر الإسلام عن شمس الأئمة السرخسي عن شمس الأئمة الحلواني.. إلخ. أقول: وهذا من المزيد في متصل الأسانيد، فإن الإمام فخر الإسلام، قد أخذ عن شمس الأئمة الحلواني، بلا واسطة قل الذهبي في "السير أعلام النبلاء" في برحة

البخاري (عن) الإمام أبي عبد الله^(١) السبعموني (عن) عبد الله بن أبي حفص
البخاري (عن) أبيه أحمد بن حفص (وهو الإمام الشهير أبي حفص الكبير)
(عن) الإمام الحجّة أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني (عن) الإمام الأعظم
أبي حنيفة (عن) حماد (عن) إبراهيم (عن) علقمة والأسود (عن) عبد الله بن
مسعود - رضي الله تعالى عنه - (عن) النبي صلى الله تعالى عليه وسلم.

- الإمام الخواري، أحد عنه شمس الأئمة السرمعي وفخر الإسلام الزردري وأخوه
صدر الإسلام... إلخ. وأرخ وفاته بـ "بجرا" سنة ٤٥٦ أربعة وست وخمسين،
وفاته فخر الإسلام بـ "كش" في رجب سنة ٤٨٢ أربعة وثلاثين وثمانين، قال:
وولد في حدود سنة ٤٠٠ أربعة عشرة، فيكون عمره عنده وفاة الخواري نحو ست
وخمسين سنة، ١٢ منه.

(١) هكذا هو في روايتي هذه، وكذا في سد الطحطاوي واشامي وثبت شيخ
الشامي والمشهور أن كنيته أبو محمد واسمه عبد الله بن محمد، وهو الواقع في
رويتي الأخرى من طريق عز الدين أحمد بن المظفر وعبد العزيز المذكور
لبخاري كليهما عن حافظ الدين البخاري عن شمس الدين الكردي عن بدر
الأئمة عمر الورسكي عن الإمام ركس الدين عبد الرحمن الكهاني عن فخر
القضاة الأرسادي عن عماد الإسلام عبد الرحيم الزوزني عن القاضي الإمام
أبي ريد الدبوسي عن الأستاذ أبي جعفر الأستروشي عن أبي الحسن علي النسفي
عن الإمام الفصلي، قال: أخبرنا الإمام أبو محمد عبد الله بن محمد يعقوب
السبعموني الخارثي... إلخ، فلعل له كنيته أبو محمد وأبو عبد الله، والله تعالى
أعلم، ١٢ منه.

بسم الله الرحمن الرحيم
نحمده ونصلي على رسوله الكريم

الحمد لله هو الفقه الأكبر، والجامع الكبير لزيادات فيضه المبسوط الدور الغرر به الهداية، ومنه البداية، وإليه النهاية بحمده الوقاية، ونقاية الدراية، وعين العناية، وحسن الكفاية، والصلاة والسلام على الإمام الأعظم للرسول الكرام، مآل كي وشافعي أحد الكرام، يقول الحسن بلا توقف محمد الحسن أبو يوسف، فإنه الأصل المحيط، لكل فضل بسيط، ووجيز ووسيط، البحر الزحار، والدر المختار، وخزائن الأسرار، وتنوير الأبصار، ورد المختار على منح العقار، وفتح القدير، وزاد الفقير، وملئقى الأبحر، ومجمع الأنهر، وكنز الدقائق، وتبيين الحقائق، والبحر الرائق، منه يستمد كل فائق، فيه المية، وبه الغنية، ومراقى الفلاح، وإمداد الفتاح، وإيضاح الإصلاح، ونور الإيضاح، وكشف المضمرات، وحل المشكلات، والدر المنتقى، وينابيع المبتغى، وتنوير البصائر، وزواهر الجواهر، البدائع النوارد، المسرة وجوباً عن الأشباه والنظائر، مغني السائلين، ونصاب المساكين، الجاوي القدسي لكل كمال قدسي وإنسي الكافي الشافي المصطفى المصطفى المستصطفى المحتجى المنتقى الصافي عدة النازل، وأنفع الوسائل، لإسعاف السائل بعيون لوسائل، عمدة الأواخر، وعلاصة الأوائل، وعلى آله وصحبه، وأهله وحزبه مصابيح الدجى، ومفاتيح الهدى، لا سيما الشيخين الصاحبين الأعزذين من الشريعة والحقيقة بكلا الطرفين، والختين الكريمين، كل منهما نور العين، ومجمع البحرين، وعلى مجتهدى ملتته، وأئمة أمته خصوصاً الأركان الأربعة، والأنوار الالامعة، وابنه الأكرم الغوث الأعظم ذخيرة الأولياء، وتحفة الفقهاء، وجامع

المصولين، فصول الحقائق والشرع للمهذب بكل زين، وعلمنا معهم، وهم ولهم يا
أرحم الراحمين! آمين! آمين!، والحمد لله رب العالمين^(١).

(١) مأخوذ من "الفتاوى الرضوية" للإمام أحمد رضا -قدس سره العلي-، ١/٨٣-٨٤.

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزء الأول من "جد الممتار على رد المختار"

١٠ / شوال المكرّم سنة ١٣٣٥ هـ

ديباجة الكتاب

[مطلب]

[المحقق حيث أطلق هو الكمال بن الهمّام]

[١] قوله: عن برهان الدين علي المرغباني صاحب "أهداية" عن فخر

الإسلام البزدوي^(١):

انظر هذا! فإن وفاة صاحب "أهداية" سنة ٥٩٣ هـ، ووفاة فخر

الإسلام^(٢) سنة ٤٨٢ هـ، بينهما أكثر من مئة سنة، نعم! تلمذ علي مفتي الثقلين

النسفي^(٣) وهو علي.....

(١) 'رد المختار'، المقدمة، مطلب: المحقق حيث أطلق هو الكمال بن الهمّام ، ٩/١.

(٢) أبو الحسن، علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، فخر الإسلام، المعروف بأبي

العسر البزدوي (ت ٤٨٢ هـ)، من تصانيفه 'المبسوط' في أحد عشر مجلداً، "شرح

الحامع الكبير" للشيباني في فروع الفقه الحنفي، "كشف الأستار" في التفسير، و"شرح

الحامع الصحيح" للبخاري.

(٣) "كشف الظنون"، ١/١١٢، "معجم المؤلفين"، ٥٠١/٢.

(٣) مفتي الثقلين النسفي: عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن علي بن لقمان

النسفي، السمرقندي (محم الدين، أبو حصص) (ت ٥٣٧ هـ)، من تصانيفه الكثيرة:

"مجمع العلوم"، "التفسير في القرآن"، "العقائد"، شرح "صحيح البخاري" سماه =

.... أبي اليسر البزدوي^(١) أخي فخر الإسلام المتأخر منه ولادة ووفاة، وولادة فخر الإسلام في حدود سنة ٤٠٠ وولادة أبي اليسر سنة ٤٢١هـ، ووفاته سنة ٤٩٣هـ قاله تعالى أعلم.

[٢] قوله: البهنسي^(٢):

هو محمد بن محمد المعروف بابن البهنسي من مشايخ 'دمشق' شرح "ملتقى الأبحر" إلى كتاب البيوع، وتوفي في جمادي الآخرة سنة ٩٨٧هـ. ١٢^(٣).
الباقاني: هو نور الدين علي القادري تلميذ البهنسي، شرح أيضاً "الملتقى"، وقال في خطبته: شرعت في هذا الشرح في أوائل سنة ٩٩٠هـ تسعين وتسعمئة، وتم في ثالث عشر ذي الحجة سنة ٩٩٥هـ خمس وتسعين وتسعمئة،

= "الجاح في شرح كتاب أخبار الصالحين"، "طلبة الطيبة" في الفقه، "بيان مذهب المتصوفة".
("معجم المؤلفين"، ٥٧١/٢).

(١) محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن مجاهد الحنفي البزدوي ويلقب بالقاضي الصدر (أبو اليسر)، له تصانيف في فروع الفقه وأصوله، منها: "المسوط" في فروع الفقه في محلات، "أصول الدين"، و"شرح الآجرومية".

("معجم المؤلفين"، ٦٣٨/٣).

(٢) ما وجدنا في نسختنا بين أيدينا.

(٣) هذا عدد لفظ "حد" حسب الجمل وهو يستعمل في معنى كلمة: انتهى، هكذا كانت عادة أهل "الهند" و"الباكستان" قديماً في التصنيف، فستره مراراً في الكتاب فعليك التنبه.

وقد وقع التخلُّل في هذه المدة بلا كتابة في أيام كثيرة بسبب الحج سنة ١٩٩٣هـ،
وسماه بـ "مجرى الأهر على ملتقى الأبحر". ١٢ من "كشف الظنون" (١) تحت
"ملتقى الأبحر" (٢).

[مطلب]

[تعلّم الفقه أفضل من قيام الليل وتعلّم باقي القرآن]

[٣] قوله: قال بعضهم: وهي ثابتة في ديوانه المنسوب إليه. اهـ (٣):

أقول: أمّا الديوان فلا نصحّ نسبته إليه - رضي الله تعالى عنه -، بل لم يصحّ
عنه - كرم الله تعالى وجهه -، إلاّ أشعار معدودة، كما ذكره العلماء، وأمّا هذه
الأشعار فقد قال الإمام الأجل سيدي محي الدين ابن عربي - رضي الله تعالى عنه -
في "محاضرة الأبرار" (٤): إنّها لعلّي ابن أبي طالب الفيرواني (٥) وضعف القول، بأنّها
لعلّي المرتضى - كرم الله تعالى وجهه - والله تعالى أعلم ١٢

(١) "كشف الظنون عن أسامي الكتاب والفنون": لعلامة المولى المصطفى بن عبد الله
القسطنطيني الرومي الحنفي الشهير بالملاّ كاتب الجليلي، والمعروف بحاجي خليفة،
(ت ١٠٦٧هـ).

(٢) "كشف الظنون"، ١٨١٤/٢.

(٣) "رد المختار"، المقدمة، مطلب. تعلّم الفقه أفضل من قيام الليل وتعلّم باقي القرآن،
١٣٥/١، تحت قول "الدر": ومن كلام عليّ - رضي الله عنه -... إلخ.

(٤) هي: "محاضرة الأبرار ومسامرة الأخيار": لشيخ الأكرام محي الدين محمد بن علي المعروف
بابن عربي (ت ٦٣٨هـ). ("كشف الظنون"، ١٦١٠/٢).

(٥) لم نعر على ترجمته بعد طول نظر.

مطلب في السحر والكهانة

[٤] قوله: السحر حقّ عندنا وجوده وتصوّره وأثره، وفي "ذخيرة الناظر": تعلّمه فرض ردّ ساحر أهل الحرب، وحرام ليفرق به بين المرأة وزوجها^(١)؛

أقول: لعلّه أراد بالسحر ما يعمّ فنّ الأعمال العلويّة، فهو الذي يحري فيه هذه الشقوق، وأمّا هذا السحر المردود المشهود محرام بالقطع وابقين على كلّ حال؛ إذ لا يخلو قطّ عن استعانة بالشياطين واستغاثة بهم في قضاء الحوائج وخدمتهم بما يؤدّي إلى جليّ الكفر، ومدحهم بكلمات لا تليق بخلص أولياء الله تعالى، فكيف بمردة الأبالسة، -حياداً بالله تعالى- ١٢.

[مطلب]

[ترجمة محمد بن الحسن الشيباني]

[٥] قوله: يكره أن يصلي الرجل حاسراً عن رأسه، لكن إذا قصد التذلّل فلا كراهة، ثمّ رأيت بعض العلماء أجاب بذلك^(٢)؛ ونظيره ما أمر جمع من الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- أن لا يلحد لهم ولا يشقّ ولا يوقى أبدانهم من التراب مع ما علم أنّه خلاف السنّة ذكره

(١) "ردّ المختار"، المقتعة، مطلب في السحر والكهانة، ١٤٦/١، تحت قول الدرّ: والسحر... إلخ.

(٢) المرجع السابق، مطلب: ترجمة محمد بن الحسن الشيباني، ص ١٧١، تحت قول

الدرّ: "على رجله اليمنى... إلخ"

في "كشف الغطاء"^(١)، ص ٥٠، ١٢

[مطلب]

[فيمن ألف في مدح أبي حنيفة وفيمن ألف في الطعن فيه]

[٦] قوله: عن ابن عبد البر: لا تتكلم في أبي حنيفة بسوء... إلخ^(٢):

أبو عمر يوسف بن عبد البر^(٣) الإمام المشهور صاحب "الاستيعاب" و"الاستدكار" وغيرهما لم يدرك الإمام^(٤) ولا من أدرك الإمام، وهو متأخر

(١) لعلّه "كشف الغطاء ما لزم للموتى على الأحياء": لمحمد شيخ الإسلام بن محمد فخر الدين كما وجدنا في "الفتاوي الرضوية"، ٦٦٨/٢٠.

(٢) "رد المختار"، المقدمة، مطلب فيمن ألف في مدح أبي حنيفة... إلخ، ١/١٨٠، تحت قول "الدر": وسمّاه "الاتصار".

(٣) الإمام العلامة، حافظ المغرب، شبح الإسلام، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم السمرى، الأندلسي، القرطبي، المسالكى، (ت ٤٦٣هـ)، من نصابه: "الكافي" في مذهب مالك، "النقصي في احتصار الموطأ"، "الانتفاء لمذاهب الثلاثة العلماء" مالك وأبي حنيفة والشافعي، "المعاري"، "الفرائض".

(٤) (سمر أعلام النبلاء، ١٣/٥٢٤-٥٢٧).

(٤) هو الإمام الجليل، العالم النحرير، الفقيه العظيم، المجتهد الفطير، الحافظ الأمين، المفسر الشهير، محدث الكبر، شيخ المفسرين والمحدثين، رئيس المتكلمين والمناظرين، هدية العارفين والسالكين، خير العابدين والزاهدين والساكرين، قرّة عيون الصوفيين والمتقين، سيد الحائمين والخاصين، إمام العاشقين الصادقين، سراج الأمة، كاتب العمّة، إمام الأئمة، حامي السنة، ماحي البدعة، الإمام الأعظم، أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي التيمي، (ت ١٥٠هـ).

= قال الإمام مالك يصفه: رأيت رجلاً لو كلمته في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجته. وعن الإمام الشافعي: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة. ("الأعلام" للزركلي، ٣٦/٨) عن كعب الأحبار قال: إني لأجد أسماء أهل الفقه مكتوباً في التوراة بصفاتهم وأسمائهم، وإني لأجد اسم رجل، يقال له: العمان بن الثابت يكي بأبي حنيفة له شأن عظيم في الفقه والحكمة والعبادة والزهادة بموت مغبوطاً ويعيش معبوطاً، قد ساد أهل زمانه في العلم. ("مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة" للكردي، صفة الإمام في التوراة، الجزء الأول، ص ٣٦).

بشارة مغفرة للإمام ولمن كان على مذهبه: ذكر الهمداني في آخر "الخرقة" أن الإمام لما حج حجة الوداع شاطر ماله مع السدانة، واستدخله الكعبة، فقام على رجله وقرأ نصف السبع المثاني، ثم قام على رجله الأخرى وختم للنصف الثاني، وقال: يا رب! ما عرفتك حق المعرفة، وما عيلتك حق العبادة، فهب لي نقصان الخدمة بكمال المعرفة فودي من رابضة البيت، عرفت فأحسنيت لعرفة، وعلمت فأخلصت الخدمة، غفرما لك ولمن كان على مذهبك إلى قيام الساعة.

("مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة" للكردي، الجزء الأول، ص ٥٥). وفي مناقبه كتب كثيرة منها: "مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة" للموفق بن أحمد المكي، و"مناقب الإمام الأعظم" لابن البراء الكردي، و"حياة الإمام أبي حنيفة" لسيد عفيفي، و"الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان" لابن حجر الهيثمي. ("الأعلام" للزركلي، ٣٦/٨)

ومن آثاره: "الفقه الأكبر" في الكلام، و"المسد" في الحديث رواية الحسن بن زياد اللؤلؤي، و"العالم والمتعلم" في العقائد والنصائح رواية مقاتل، و"الرد على القدرية"، و"كتاب الوصية". ("معجم المؤلفين"، ٣٢/٤).

عنهم بكثير، فلعلّ أبا عمر روى هذا عن بعض من أدرك الإمام -رضي الله تعالى عنهم-.

[٧] قوله: تبع فيه القهستاني، وكأنّه أخذّه ممّا ذكره أهل الكشف^(١):

وتقله هو عن الفصول الستة لسيدى العارف بالله الخواجه محمد بارسا^(٢) قلّس سرّه.

[٨] قوله: وكان يحيى بن سعيد القطّان يفتي بقوله أيضاً^(٣):

كلّه من قوله: قال يحيى بن أكثم^(٤) إلى هنا في "مناقب الكردي"،

١/٢: ٢٠٠^(٥)، وقال في.....

(١) "ردّ المختار"، المقدّمة، مطلب فيمن ألف في مدح أبي حنيفة... إلخ، ١/١٨٦، تحت قول "الدرّ": إلى أن يحكم مذهب عيسى عليه السلام.

(٢) محمد بن محمد بن محمود الحافظي البخاري المعروف بخواجه بارسا (ت ٨٦٥هـ). من آثاره: "الفصول الستة" في الحديث، و"فصل الخطاب لوصول الأحباب" في التصوّف، و"مناسلت الحجّ" و"مناقب الشيخ بهاء الدين نقشبندی".

(٣) "معجم المؤلفين"، ٢/٦٩٢.

(٤) "ردّ المختار"، المقدّمة، مطلب فيمن ألف في مدح أبي حنيفة... إلخ، ١/١٩٤، تحت قول "الدرّ": وركيع بن الجراح.

(٥) يحيى بن أكثم بن محمد بن قطن التميمي الأسدي المروزي، (أبو محمد) (ت ٢٤٢هـ/ وقيل: ٢٤٣هـ). من آثاره: "التنبيه" في الفقه، و"إيجاب التمسك بأحكام القرآن". ("معجم المؤلفين"، ٤/٨٨).

(٥) أي: "مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى" للكردي، الباب السابع في ذكر وركيع بن الجراح رحمه الله عليه، الجزء الثاني، ص ٢٠١، محمد بن محمد =

..... الخيرات الحسان" (١)، ص ٣٣ (٢): "قال يحيى بن سعيد القطان (٣) ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة، ومن ثم كان يذهب في الفتوى إلى قوله". اهـ. وفي "مناقب الكردري" ٨٩/٢ (٤): "قال ابن معين (٥): كان يحيى بن سعيد

- بن يوسف الكردري الإمام حافظ الدين الحارررمي الحنفي المعروف بالبزارى، (ت ٨٢٧هـ). ("هدية العارفين"، ١٨٥/٦).

(١) "الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان": لأحمد بن محمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي، شهاب الدين المعروف بابن حجر الطيتمى السعدي الشافعي المكي (ت ٩٧٣هـ، وقيل: ٩٧٤هـ).

من مؤلفاته الكثيرة: "تحفة المحتاج لشرح المهاج" للنووي في فروع الفقه الشافعي، "مجلدين"، و"مبلغ الإرب في فضل العرب"، و"الفتاوى الهيئمة" ("الفتاوى الحديثية")، و"الزواج". ("معجم المؤلفين"، ٢٩٣/١).

(٢) هذا حسب نسخة الإمام، أما في نسختنا العربية مع الأردوية، الفصل الثالث عشر في ثناء الأئمة عليه، ص ١٠٩.

(٣) أي: المحافظ أبو سعيد يحيى بن سعيد بن فروح القطان النيمي البصري (ت ١٩٤هـ وقيل: ١٩٨هـ). من آثاره: "مصنف" في المغاري.

("معجم المؤلفين"، ٩٦/٤. "تاريخ بغداد"، ١٤٠/٤).

(٤) "مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى" للكردري، الفصل السابع فيما اختاره من القراءات... إلخ، الجزء الأول، ص ٨٩.

(٥) هو يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام، وقيل: يحيى بن معين بن زياد بن عون بن بسطام بن عبد الرحمن الغطفاني، المري، البغدادي (أبو زكريا) (ت ٢٣٣هـ). من آثاره: "التاريخ والعلل"، و"معرفة الرجال". ("معجم المؤلفين"، ١١٧/٤).

يذهب في الفتوى إلى قول أهل الكوفة ويتبع رأي أبي حنيفة ويختار قوله اهـ. وكذلك مسعر بن كدام^(١) قال في "الخيرات الحسان": قيل له: لم تركت رأي أصحابه ولم أخذت برأي أبي حنيفة؟ قال: لصحته فأتوا بأصح منه لأرعب عنه إليه. اهـ^(٢). ويحيى بن معين فيها عنه: القراءة عندي قراءة حمزة، والفقهاء فقهاء أبي حنيفة، على هذا أدركت الناس اهـ^(٣). والليث بن سعد^(٤) كما يأتي في هذا الكتاب ص ٢٥٣^(٥) وفي "تهذيب التهذيب"^(٦) قال أحمد بن علي بس سعيد القاضي^(٧): سمعت يحيى بن معين يقول: سمعت يحيى بن القطان يقول: لا نكذب

(١) هو أبو سلمة مسعر بن كدام بن ظهير الهلالي الكوفي (ت ١٥٣هـ أو ١٥٥هـ).

(٢) "تقريب التهذيب"، حرف الميم، من اسمه مسعر، ٥٨٠/٢.

(٣) "الخيرات الحسان"، الفصل الثالث عشر في ثناء الأئمة عليه، ص ١٠٩.

(٤) المرجع السابق، ص ١١١.

(٥) الليث بن سعد إمام أهل "مصر" في الفقه والحديث، هو كان حنفي المذهب، وقال ابن حبان في الثقات كان من سادات أهل زمانه فقهياً وورعاً وعلماً وفضلاً وسخياً (ت ١٧٥هـ). (الخواهر المضية، ٤١٧/١، ملقطاً).

(٥) انظر "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١٢١/٢، تحت قول "السر": قال الحلبي.

(٦) "تهذيب التهذيب": للمحافظ شهاب الدين أبي الفصل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الكسابي، العسقلاني المعروف بابن حجر (ت ٨٥٢هـ).

(٧) "معجم المؤلفين"، ٢١٠/١.

(٧) قاضي أبو بكر أحمد بن علي بن سعيد المروزي، هو كان من حفاظ الحديث (ت ٢٩٢هـ). من كتبه: "مسند أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه".

(الأعلام" للزركلي، ١٧١/١).

والله ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة، وقد أخذنا بأكثر أقواله^(١) اهـ. وفي 'انتهذيب' قال ابن معين: كان القطان يذهب إلى قول الكوفيين ويختار قوله من قوهم. اهـ^(٢) وفي 'المناقب'، ٢/٢١٩ في ذكر أهل المدينة من تلامذة الإمام الأعظم ما نصّه: عبد العزيز بن أبي حازم^(٣)، عبد العزيز بن محمد^(٤) كانا يأخذان بقوله^(٥) اهـ. ١٢

[٩] قوله: والسريّ هو أبو الحسن بن مغلس السقطي^(٦):
بالغين المعجزة، اسم فاعل من التغليس على ما في "ابن خلكان"^(٧).

(١) "تهذيب التهذيب"، حرف النون. من اسمه العمان، ٥١٧/٨.

(٢) ما وجدناه في نسخة "التهذيب" التي بين أيدينا.

(٣) هو الإمام الفقيه، أبو تمام عبد العزيز بن أبي حازم، سلمة بن دينار، المدني، (ت ١٨٤هـ). ("سير أعلام النبلاء"، ٧/٥٩٢)

(٤) أي: الإمام العالم المحدث، أبو محمد عبد العزيز بن محمد بن عبيد الجهمي المسمي المراردي، (ت ١٨٧هـ).

(٥) "سير أعلام النبلاء"، ٧/٥٩٤

(٦) "مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة"، ذكر أهل المدينة، الجزء الثاني، ص ٢١٩.

(٧) "رد المختار"، المقدمة، مطب فيمن ألف في مدح أبي حنيفة... إلخ، ١/١٩٨، تحت قول "الدر": سمعت... إلخ.

(٨) المسمي "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان"، حرف السين المهملة، ٢/٣٠٠، ملخصاً: لأحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان الشافعي، (شمس الدين،

أبو العباس) فقيه، مؤرخ، أديب، شاعر، مشارك في غيرها من العلوم (ت ٦٨١هـ).

(٩) "معجم المؤلفين"، ٢/٣٣٧.

مطلب فيما اختلف فيه من رواية الإمام عن بعض الصحابة

[١٠] قوله: هم ابن نفيل، وروثة، وعبد الله بن عامر، وابن أبي أوفى،

وابن حزم، وعتبة، والمقداد^(١):

قلت: صوابه المقدم^(٢): هو ابن معديكرب الكندي. ١٢

[١١] قوله: وزاد في "تنوير الصحيفة": عمرو بن حريث، وعمرو بن

سلمة، وابن عباس، وسهل بن منيف^(٣):

قلت: صوابه أسعد بن سهل بن حنيف^(٤). ١٢

(١) "رد المحتار"، المقدمة، مطلب فيما اختلف فيه من رواية الإمام عن بعض الصحابة،

٢٠٨/١، تحت قول "الدر": كما بسط في أوائل "الضياء".

(٢) هو المقدم بن معديكرب بن عمرو بن يزيد بن معديكرب بن سيار بن عبد الله بن

وهب بن ربيعة بن الحارث بن معاوية بن ثور بن عمير الكندي، أبو كريمة، وقيل: أبو

يحيى، كما نسبته أبو عمر، وقال ابن الكلبي: هو المقدم بن معديكرب بن عمرو بن

يزيد بن معديكرب بن سيار بن عبد الله بن وهب بن الحارث الأكبر بن معاوية

الكندي، (ت ٥٨٧هـ). ("أسد الغابة في معرفة الصحابة"، ٢٦٨/٥).

(٣) "رد المحتار"، المقدمة، مطلب فيما اختلف فيه من رواية الإمام عن بعض الصحابة،

٢٠٩/١، تحت قول "الدر": كما بسط في أوائل "الضياء".

(٤) هو أبو أمانة أسعد بن سهل بن حنيف بن واهب بن الحكيم بن ثعلبة بن مكدعة بن

الحارث بن عمرو بن نخس الأنصاري، وهو مشهور بكنته، ولد على عهد رسول

الله - صلى الله تعالى عليه وسلم - قبل وفاته بعامين، وهو أحد الجلة من العلماء من

كبار التابعين — "المدينة"، وأبوه سهل بن حنيف من كبار الصحابة من أهل =

[١٢] قوله: وصحح الذهبي^(١):

كذا العسقلاني^(٢) في "ت"^(٣)، ١٢.

مطلب في حديث: ((اختلاف أمتي رحمة))

[١٣] قوله: قال ملاً على القاري: إن السيوطي قال^(٤):

في "الجامع الصغير"^(٥)، ١٢.

= البدر، (ت ١٠٠هـ). ("الاستيعاب في معرفة الأصحاب"، ١٧٦/١-١٧٧، "أسد الغاية

في معرفة الصحابة"، ٥٤٥/٢).

(١) "رد المختار"، المقدمة، مطلب فيما اختلف فيه من رواية الإمام عن بعض الصحابة،

٢١٣/١، تحت قول "الدر": أعني أبو الطمیل.

(٢) الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد

الكتاني العسقلاني المصري الشافعي، ويعرف بأبن حجر، (ت ٨٥٢هـ). من تصانيفه:

"فتح الباري بشرح صحيح البخاري"، و"الإصابة في تمييز الصحابة"، و"تهذيب

التهذيب"، و"تقريب التهذيب". ("معجم المؤلفين"، ٢١٠/١).

(٣) أي: "تهذيب التهذيب"، حرف العين: من اسمه عامر، ١٧١/٤.

(٤) "رد المختار"، المقدمة، مطلب في حديث: ((اختلاف أمتي رحمة))، ٢٢٣/١، تحت

قول "الدر": من آثار الرحمة.

(٥) "الجامع الصغير من حديث البشير والنذير": للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن

بن أبي بكر محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين

عوض بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين

همام الحضري السيوطي الشافعي، ولد في رحب ٨٤٩هـ وتوفي في جمادى الأولى

=

٩١١هـ.

- وختم "القرآن العظيم" وله من العمر دون ثمان سنين، ثم حفظ كثيراً من المتون المطولة والمختصرة عن كثير من الأئمة، وعدّ تلميذه الداوي في ترجمة أسماء شيوخه إجازة وقراءةً وسماعاً، فلغت عندهم مئة وخمسين نفساً، وقد ترجم نفسه في كتاب "حسن المحاضرة"، وذكر كثيراً منهم، وكان السيوطي إماماً في أكثر العلوم، وأعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه ورجاله وغريبه واستنباط الأحكام منه، فهو يفرق بين صحة الحديث وحسنه وضعفه وروضعه. وقال الإمام السيوطي: وقد كنت في مبادئ الطلب قرأت شيئاً من المنطق، ثم ألقى الله كراهته في قلبي، وسمعت ابن الصلاح أفق بتحريره فتركه لذلك، فعوصني الله تعالى عنه علم الحديث الذي هو أشرف العلوم. هذا، وقد أخبر الإمام السيوطي عن نفسه أنه يحفظ معنى ألف حديث، قال: ولو وجدت أكثر لحفظته. وقال الإمام السيوطي في كتاب "حسن المحاضرة": ولما حجت شربت ماء زمزم لأمر، منها: أن أصل في الفقه إلى رئاسة سراج الدين اللقي، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ بن حجر، ورزقت التحرف في سعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والديع، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس وخلأ بنفسه في روضة المقياس على النيل مسزوراً عس أصحابه جميعاً، فألف أكثر كتبه، وبلغت عندها أكثر من خمسة مؤلف منها: "الإتقان في علوم القرآن"، "التحبير في علوم التفسير"، "الإنصاف في تمييز الأرقام"، "الخودج اللبيب في خصائص الحبيب"، "جمع الجوامع" في النحو، "الأشباه والبطائر" في النحو، "قوت المغتذي على جامع الترمذي"، "الدر المنثور في الأحاديث الشهيرة"، "تاريخ الخلفاء"، "الخصائص الكبرى"، "الحاوي للفتاوي"، "المرمر في علوم اللغة"، "عقود الحمان في علم المعاني والبيان"، "تبصير الصبيحة مناقب الإمام أبي حنيفة"، "شرح الصدور بشرح حال المولى في القبور". =

[مطلب]

[الكتب التي لا يعول عليها في الإفتاء في المذهب]

[١٤] قوله: أنه لا يعتمد على "فتاوى ابن نجيم" ولا على "فتاوى الصوري"^(١):

أقول: قال في "كشف الطّوبى" من "الذّال" تحت "ذخيرة الناظر في الأشباه والظّائر": إنها للعالم الفاضل علي الطّوري المصري الحنفي المتوفى سنة

هـ، وإنّ لإمام السيوطي فصلاً ومئةً على العالم الإسلامي؛ لأنّه أكثر جمعاً وتحريراً لأحاديث النبي -صلى الله تعالى عليه وسلّم- التي يحتاج إليها المحدثون، والمفسّرون، والفقهاء، والأدباء، والمؤرّعون، وعلماء التوحيد واللفّة، والنحو، والبلاغة، والاجتماع، والمشرّعون، وعلماء الأخلاق، فجرى الله لإمام السيوطي عمن المسلمين بالإحسان إحساناً، وهدى المسلمين إلى اتباع سنة النبي -صلى الله تعالى عليه وسلّم- قولاً وعملاً، إنّه هو البرّ الرحيم. وروي بحطّ الإمام السيوطي -رحمه الله- بعد وفاته ما نصّه: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، رأيت في المنام ليلة الخميس ثامن شهر ربيع الأول سنة ٩٠٤ هجرية، كأني بين يدي النبي صلى الله تعالى عليه وسلّم-، فذكرت له كتاباً شرعت في تأليفه في الحديث وهو "جمع الجوامع" أو "جامع الكبير"، فقلت: أقرأ عليك شيئاً منه؟ فقل لي: هات يا شيخ الحديث، فكانت هذه بشارة عدي أعظم من الدنيا بخدايرها.

(معجم المؤلفين، ٢/٨٢-٨٣، "جامع الأحاديث"، ١/١٠-١٢).

(١) 'رد المختار'، المقدمة، مطب: الكتب التي لا يعول عليها في الإفتاء في المذهب، الم. ٢٣٠، تحت قول "الدر": في الروايات الظاهرة.

١٠٠٤ هـ أربع وألف، ثم قال: قال الأميني في "خلاصة الأثر"^(١): أخذ عن الشيخ زين الدين ابن نجيم وغيره حتى برع وتفطن وألف مؤلفات ورسائل في الفقه كثيرة، وكان يفتي وفتاواه جيدة مقبولة، وبالجملة فهو في فقه الحنفية "الجسامع الكبير" له للشهرة التامة في عصره والصيت الذائع انتهى^(٢). ١٢

مطلب: إذا تعارض التصحيح

[١٥] قوله: كما قدمناه آنفاً. (١٢) والحاصل: أنه إذا كان لأحد القولين^(٣):

زاد في "شرح عقوده": ما إذا كان أحدهما أوفق لأهل زمانه أو كان أوضح دليلاً، وهذا لأهل النظر خاصة. ١٢

[١٦] قوله: وبه جرى العرف، وهو التعارف، وبه أخذ علماؤنا^(٤): وهو أحسن ما قيل، هو أقرب الأقاويل إلى الصواب، هو الأحوط، هو الأرفق، هو الأوفق، هو الأليق. ١٢

(١) 'خلاصة الأثر في تراجم أعيان القرن الحادي عشر': محمد أمين بن فضل الله بحب الله بن محب الدين محمد الحموي الدمشقي الحنفي المتوفى سنة ١١١١، في أربع مجلدات... إلخ.

(٢) 'إيضاح المكنون في الذيل كشف الظنون"، ٤٣٢/٣، متقطاً.

(٣) لم نجد في نسخة "كشف الظنون" التي بين أيدينا.

(٤) "رد المختار"، المقدمة، مطلب: إذا تعارض التصحيح، ٢٣٦/١، تحت قول "الدر": وفي وقف "البحر" إلى آخره، ملقطاً.

(٤) المرجع السابق، صـ ٢٣٧، تحت قول "الدر": ونحوها.

[مطلب]

[حيث أطلق الشارح لفظة شيخنا فالمراد به الرملي]

[١٧] قوله: ويظهر لي أن لفظة: "وبه نأخذ" و"عليه العمل" متساو للفظ
الفتوى^(١):

قلت: ويظهر لي أن مثلها لفظة "هو المعتمد"، "عليه الاعتماد"، "هو
المعول عليه". ١٢

[١٨] قوله: والظاهر الثاني^(٢): بل هو المتيقن.

[١٩] قوله: يخير المفتي^(٣):

أي: ولا تنس ما قلّمنا من قيود التحجير. ١٢

مطلب: لا يجوز العمل بالضعيف حتى لنفسه عندنا

[٢٠] قوله: كقول محمد مع وجود قول أبي يوسف^(٤):

ومن الأولى قوله مع قول الإمام. ١٢

[٢١] قوله: إذا لم يصحح أو يقر وجهه^(٥):

(١) المرجع السابق، مطلب: حيث أطلق الشارح لفظة شيخنا فالمراد به الرملي،

ص ٢٣٨، تحت قول "الدر". أكد من لفظ الصحيح... إلخ.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤١، تحت قول "الدر": وفي "الكافي".

(٣) المرجع السابق، ص ٢٤١-٢٤٢، تحت قول "الدر": فليحفظ.

(٤) المرجع السابق، مطلب: لا يجوز العمل بالضعيف حتى لنفسه عندنا، ص ٢٤٣،

تحت قول "الدر": بالقول المرجوح.

(٥) المرجع السابق.

أقول: الأول للعاصي، والثاني للذي له نظر في الدليل، أعني أصحاب

الترجيح. ١٢

[٢٢] قوله، أي: "الدر": وأن الحكم الملقى باطل بالإجماع^(١):

ورسالة ابن فروخ^(٢) في حوازه، رد عليها العلامة بيري^(٣) محشي "الأشباه"^(٤)

في رسالة مستقلة جليلة، كما قال في "خلاصة الأثر": الشيخ إبراهيم بن حسين بن أحمد بن محمد بن أحمد بن بيري مفتي "مكة" أحد أكابر الفقهاء (إلى قوله:) له مؤلفات ورسائل تيف على السبعين (إلى أن قال:) ورسالة جليلة في عدم جواز التلقيق، يرد فيها على عصريه مكّي بن فروخ. ١٢

(١) "الدر المختار" مع "رد المختار"، المقدمة، ٢٤٤/١.

(٢) محمد بن عبد العظيم بن فروخ الهندي المكي الحنفي، المقب بابس ملا فروخ (ت بعد ١٠٥٢هـ). من آثاره: "القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد".

(٣) "معجم المؤلفين"، ٤١٦/٣. "إيضاح المكنون"، ٢٤٩/٤. "الأعلام" للزركلي، ٢١٠/٦.

(٤) إبراهيم بن حسين بن أحمد بن محمد بن أحمد بيري الحنفي (ت ١٠٩٩هـ). مؤلفاته ورسائله كثيرة تيف على سبعين منها: حاشية على "الأشباه والنظائر" سماها "عمدة ذوي البصائر لحلّ مبهمات الأشباه والنظائر"، و"شرح الموطأ" في محلّين، و"شرح المنسك الصغير" للملا رحمه الله.

(٥) "معجم المؤلفين"، ٢٠/١، "الأعلام" للزركلي، ٣٦/١.

(٦) "الأشباه والنظائر" في المروع: للفقير الفاضل زين الدين ابن إبراهيم المعروف بابن نجيم المصري الحنفي (ت ٩٧٠هـ).

(٧) "معجم المؤلفين"، ٧٤٠/١، "كشف الظنون"، ٩٨/١.

مطلب في طبقات الفقهاء

[٢٣] قوله: الثانية: طبقة المجتهدين في المذهب كـ أبي يوسف ومحمد وسائر أصحاب أبي حنيفة القادرين على استحراح الأحكام من الأدلة... إلخ^(١).
أقول: هذا فيما لا قول فيه للإمام إماماً فيه له قول واحد، فلم يخالفوه فيه لما ثبت عنهم بالإيمان الغلاظ الشداد أن كل ما قالوه قول للإمام، إماماً ما له فيه قولان أو أقوال اختار هو - رضي الله تعالى عنه - منها قولاً واستقر عليه رأيه، فلهم أن يختاروا غيره من أقواله التي عدل عنها، وبه يمتازون عن المجتهدين في المسائل. ١٢

[٢٤] قوله: وإن خالفوه في بعض أحكام الفروع^(٢):

أقول: علمت معنى مخالفتهم أنهم لا يخرجون عن أقوال الإمام - رضي الله تعالى عنه وعنهم - ١٢

(١) "رد المختار"، المقدمة، مطلب في طبقات الفقهاء، ٢٥٣/١، تحت قول "الدر": وأما

المقيد... إلخ.

(٢) المرجع السابق.

كتاب الطهارة

[٢٥] قوله: والعباداتُ خمسة: الصَّلَاةُ، والزَّكَاةُ، والصَّوْمُ، والحَجُّ، والجهادُ^(١):
 سيأتي في صدر "كتاب النكاح" للشارح: أنَّ النكاح عبادة، والمَحْشِي:
 أنَّ العنق والوقف والأضحية أيضاً عبادات. ١٢

[٢٦] قوله: وللعاملاتُ خمسة: المَعْلُوضَاتُ المأْتِية، والمُنَاكِحَاتُ... إلخ^(٢):
 عدّها في النكاح عبادة، وحلّه ما يذكره المحشي هناك: أنَّها عبادةٌ من
 وجه، معاملةٌ من وجه. ١٢

[٢٧] قوله: "النهاية" وهي أول شرح لـ "الهداية"^(٣):
 فالبداية بـ "النهاية"^(٤). ١٢

مطلب في اعتبارات المركّب التام

[٢٨] قوله: لأنّه قد يوجد الحدث ولا يوجد وجوب الطهارة، كما قبل
 دخول الوقت وفي حقّ غير البالغ، وتأمّاه في "البحر"، لكن سيأتي ما يؤيِّده^(٥):
 وإن في "الهداية" ما يُفيد تصحيح هذا القول. ١٢

(١) 'رد المختار'، كتاب الطهارة، ١/٢٦٠، تحت قول "الدر": قُدِّمت العبادات... إلخ.

(٢) المرجع السابق.

(٣) ارجع السابق، ص—٢٦٣، تحت قول "الدر": وما قبل.

(٤) هي شرح "الهداية": لحسين بن علي حسام الدين المعروف بالسَّعْنَانِي (ت ٧١١هـ).

(٥) "كشف العُتُون"، ٢/٢٠٢٢.

(٥) 'رد المختار'، كتاب الطهارة، مطلب في اعتبارات المركّب التام، ١/٢٨٣، تحت قول
 "الدر": وقيل: سببها الحدث.

مطلب: الفرق بين عموم المجاز والجمع بين الحقيقة والمجاز

[٢٩] قوله: (وأما الشرط) هو في اللغة: العلامة، وفي الاصطلاح: ما

يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود^(١).

أقول: أنت تعلم أن هذا صادق على الركن أيضاً إلا أن يقال: إن

الركن لا يوجد إلا في ضمن الحقيقة؛ لعدم الإعداد به عند عدم الحقيقة

بخلاف الشرط، فافهم. ١٢

مطلب: قد يطلق الفرض على ما ليس بركن ولا شرط

[٣٠] قوله: كترتيب القراءة على القيام، والركوع على القراءة، والسجود

على الركوع، والقعدة على السجود، فإن هذه التراتيب كلها فروض ليست

بأركان ولا شروط^(٢).

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: وكأنه نظر إلى أنها برزخ بين الدخول والخروج وإلا ففيه

كلام لمن تأمل، فليتأمل^(٣).

(١) المرجع السابق، أركان الوضوء، مطلب: الفرق بين عموم المجاز والجمع بين الحقيقة

والمجاز، ٣١٢/١، تحت قول "الدر": وأما الشرط.

(٢) المرجع السابق، مطلب: قد يطلق الفرض على ما ليس بركن ولا شرط، ٣١٢/١،

تحت قول "الدر": فانفرض أعم منهما.

(٣) "الفتاوى الرضوية" (المطبوعة الحديثة)، كتاب الطهارة، باب الوضوء، ضمن

الرسالة "الجود الخلو في أركان الوضوء"، ١٩٩/١.

مطلب في الفرض القطعي والظني

[٣١] قوله: قد يصل خبر الواحد عنده إلى حد القطعي، ولذا قالوا: إنه إذا كان متلقى بالقبول جاز إثبات الركن به، حتى تثبت ركنية الوقوف بعرفات بقوله -صلى الله تعالى عليه وسلم-: ((الحج عرفة))^(١).
[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]
أقول: هذا الكلام كله مذكور في "الطحطاوي"^(٢) عن "النهر" بمحصله سوى ما أفاد بقوله: "بل قد يصل... إلخ"، وهو كلام كافٍ في إبداء الفرق في الفرض والواجب العمليين، وصدره وإن كان على سنن ما قاله "البحر"^(٣) حيث قال: قريباً من القطعي فأحره وذكر "حديث عرفة" باضر إلى التحقيق الذي نحوت إليه، وبالله التوفيق.

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، أركان الوضوء، مطلب في فرض القطعي والظني، ٣١٤/١،

تحت قول "المر": وقد يطلق... إلخ

(٢) أي: "حاشية الطحطاوي"، كتاب الطهارة، ٦١/١، ملخصاً عن "النهر": لأحمد بن

محمد بن إسماعيل الطحطاوي (ت ١٢٣١هـ) عني "النهر المختار" للشارح محمد بن

علي بن محمد الحصري الأصل المعروف بالعلاء الحصكفي الحنفي (ت ١٠٨٨هـ).

("هدية العارفين"، ١٨٤/٥).

(٣) "البحر الرائق"، كتاب الطهارة، ٣٤/١-٣٥: لرين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير

بابي نجيم المصري (ت ٩٧٠هـ) شرح به "كنز الدقائق": لأبي البركات عبد الله بن

أحمد حافظ الدين النسفي (ت ٨٧١هـ).

("كشف الظنون"، ١٥١٥/٢).

لكن في مطاويه أبحاث طوال يخرج الاسترسال فيه عن قصد المقال بيد أنه لا ينبغي إخلاء للمقام عن إفادة أن ما ذكر تبعاً لـ "الطحطاوي" و"النهر"^(١) وكثيرين من الفارق بين الوجوب وبين السنية والاستحباب من أن ثبوت الأول بما فيه ظنية في أحد طرفي الثبوت وإثبات، والأخيرين بما فيه ظنية في كليهما غير مسلم ولا صواب، كيف! وحفوف الظن بكلا الطرفين لا ينزل الطلب عن المظنونية والرححان وهو ملاك أمر الوجوب لا غير، وإنما الفرق بين الفريقين بنفس الطلب، فقد يكون حتمياً ويفيد الوجوب عند الظنية ثبوتاً أو إثباتاً أو معاً، وقد يكون نديباً ترغيبياً يفيد السنية أو الاستحباب، ولو كان قطعياً يقينياً ثبوتاً وإثباتاً، فإن القطع أنما حصل على الترعيب والإرشاد دون الطلب الجازم من غير أن يبقى فيه لمكلف خيار، وهذا ظاهر جلت، هذه ما ظهر للعبد الضعيف.

ثم رأيت المحقق حيث أطلق، أفاد في "الفتح"^(٢) ما جنحت إليه وأومي إلى ما عولت عليه حيث قال بعد ما بحث وجوب التسمية في الوضوء: فإن قيل يرد عليه ما قالوه من أن الأدلة السمعية على أربعة أقسام: الرابع: ما هو

(١) أنهر العائن: لعمر بن إبراهيم بن محمد سراج الدين المعروف بابن نجيم المصري (ت ٨١٠٠هـ) شرح به "كنز الدقائق" لأبي البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين التسفي (ت ٨٧١٠هـ). ("كشف الظنون"، ١٥١٦/٢).

(٢) اسمه كاملاً "فتح القدير للعاجز الفقير": وهي شرح "الهداية" للشيخ الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن همام الحنفي (ت ٨٨٦١هـ). ("كشف الظنون"، ٢٠٣٤/٢).

ظنيّ الثبوت والدلالة وحكمه إفادة انسيّة والاستحباب، وجعلوا منه خبر التسمية (بمعنى قوله -صلى الله تعالى عليه وسلم-: ((لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه))^(١) فإنه مع أحاديثه يحتمل نفي الفضيلة قال: وصرّح بعضهم بأن وجوب الفاتحة ليس من قوله -صلى الله تعالى عليه وسلم-: ((لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب))^(٢) بل بالمواظبة من غير ترك لذلك.

فالجواب إن أرادوا بظنيّ الدلالة مشترکہا سلّمنا الأصل المذكور^(٣) (أي: فإن الوجوب لا يثبت بالشك).

أقول: بل لو كان الشك في أحد طرفي الثبوت والإثبات لكفي لتسزيله عن مرتبة إثبات الإيجاب.

ثم أقول: غير أن هذا الاحتمال لا مساع له في كلامهم بعد ملاحظة المقائلات، أعني: أن ظنيّ الثبوت قطعي الدلالة والعكس يُثبتان الوجوب، فليس المراد بالظنّ إلا المصطلح.

(قال:) ومعنا كون الخبرين من ذلك، بل نفي الكمال فيهما احتمال يقابله الظهور (أي: فليس مشكوكاً بل موهوماً، قال:) فإن النفي تسلط على الوضوء والصلاة فيهما، فإن قلنا: النفي لا يتسلط على نفس الجس، بل ينصرف

(١) "سنن الترمذي"، كتاب الطهارة، باب ما جاء في التسمية عند الوضوء، ر: ٢٥، ١٠١/١.

(٢) "السنن" لأبي داود، كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته، ر: ٨١٩، ٣١٣/١ (ملقطاً).

(٣) "الفتح"، كتاب الطهارة، بحث سنن الطهارة، ٢١/١.

إلى حكمه، وجب اعتباره في الحكم الذي هو الصحة، فإنه المختار الأقرب إلى الحقيقة، وإن قلنا: يتسلط هاهنا على الجنس؛ لأنها حقائق شرعية فتنتفي شرعاً بعدم اعتبار شرعاً وإن وجدت حساً، فأظهر في المراد، فمنه الكمال على كلا الوجهين احتمال خلاف الظاهر لا يصار إليه إلا بدليل.

وإن أرادوا به ما فيه احتمال ولو مرجوحاً مع صحة الأصل المذكور (أي: إثباته ح السنية والبدب لا الوجوب، بل يثبت الوجوب لحصول الترجيح، وإن تطرق الظن إلى الطرفين جميعاً، قال:) وأسندناه بأن الظن واجب الاتباع في الأدلة الشرعية الاجتهادية، وهو متعلق بالاحتمال الراجح، فيجب اعتباره متعلقه، وعلى هذا مشى المصنف^(١) - رحمه الله تعالى - في حبر الفاتحة حيث قال بعد ذكره من صرف الشافعي^(٢) - رحمه الله تعالى -، ولما قوله تعالى:

(١) أي: صاحب "الهداية" علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الإمام برهان الدين الفرعاني المريعاني، الفقيه الحنفي (ت ٨٥٩٣هـ). من تصانيفه: "بداية المبتدي"، و"التحسيس والتزيد"، و"شرح الجامع الكبير" للشيباني في الفروع، و"فرائض العثماني"، و"كهاية المنتهى"، و"الهداية"، و"مختارات مجموع انوار"، و"ماسك الحج"، و"نشر المذاهب" وغير ذلك. ("هدية العارفين"، ٧٠٢/٥).

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي، المظلسي، شافعي، الحجازي، المكي، فقيه، أصولي، مجتهد، محدث، حافظ، مشارك في علوم العربية والمعاني والبيان، أحد الأئمة لأربعة عند أهل السنة، وإليه تنسب الشافعية، ولد سنة (١٥٠هـ) بمكة "غزة"، إن هذا الرجل لم يظهر مثله في علماء الإسلام، في فقه الكتاب والسنة، ونقود النظر فيهما ودقة الاستنباط. مع قوة المعارضة، ونور البصيرة، والإبداع في إقامة الحجّة، وإفحام مناظره، فصيح اللسان، ناصح البيان =

﴿فَاقْرَءُوا مَا نَزَّلَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [الزّمل. ٢٠]، والريادة عليه بخبر الواحد لا يجوز، لكنّه يوجب العمل فقننا بوجوبها، وهذا هو الصواب^(١). اهـ مزيداً منا ما بين الأهلة.

أقول: ونحرّر بما تقرّر أنّ الأدلّة السمعيّة تسعة أقسام؛ لأنّها طرفين: الثبوت والإثبات، وكلّ على ثلاثة وجوه: القطع والظنّ والشكّ، خمسة منها:

في الدررة العليا من السلاعة، تأدّب بأدب البادية، وأخذ العلوم والمعارف عن أهل الحضر، قال داود علي الظاهري الإمام في كتاب "مناقب الشافعي": قال لي إسحاق بن راهوية: ذهبت أنا وأحمد بن حنبل إلى الشافعي بـ"مكة"، فسألته عن أشياء، فوجدته فصيحاً حسن الأدب، فلما فارقه أعلمني جماعة من أهل الفهم بـ"القرآن" أنّه كان أعلم الناس في زمانه بمعاني "القرآن"، وأنّه قد أوتي فيه فهماً، فلم كنت عرفته للزمته. قال داود: ورأيت يتأسّف على ما فاتته منه، وكان يقول لأحمد بن حنبل: "لو لا شافعي ما عرفنا فقه الحديث". قال أبو عبيد: ما رأيت أحداً أعقل من الشافعي، وكنا قال يونس بن عبد الأصم، حتّى أنّه قال: لو جمعت أمة لوّسعهم عقله، قل معمر بن شيب: سمعت المأمون يقول: قد امتحنت محمد بن إدريس في كلّ شيء، فوجدته كاملاً. ومات ليلة الجمعة ودفن يوم الجمعة بعد العصر آخر يوم من رجب سنة (٢٠٤ هـ).

ومن تصانيفه: "المسند" في الحديث، "أحكام القرآن"، "اختلاف الحديث"، "إثبات النبوة والردّ على البراهمة"، و"المسبوط" في الفقه، وغير ذلك.

(معجم المؤنّفين، ١١٦/٣، و"سير أعلام النبلاء"، ٣٧٧/٨-٤٢٢، و"مسند الإمام الشافعي"، ص ٤/٣).

(١) "الفتح"، كتاب الطهارة، بحث سنن الطهارة، ٢١/١.

وهي ما في أحد طرفيها شك لا يُثبت فوق سنّة أو ندب وإن اشتملت على طلب جازم، والأربعة البواقي كذلك إن اشتملت على طلب غير جازم، وإلاّ فإن كان كلا الطرفين قطعياً ثبت الافتراض، وإلاّ فالوجوب.

ثمّ الظاهر أنّ السنّة لا تثبت بالشك، بل هو المتعين، وإلاّ لزم القول على النبي -صلى الله تعالى عليه وسلم- بمحرّد شك واحتمال، ولذا أفاد المحقق في 'الفتح' وتلميذه^(١) في "الحلّة"^(٢): إنّ الاستئان لا يثبت بالحديث الضعيف

(١) أي: ابن أمير الحاج محمد بن محمد بن محمد حسن الشهير بابن أمير الحاج الحلبي الفاضل شمس الدين الحلي (ت ٨٧٩هـ)، من تصانفه: "أحسن المحامل في شرح العوامل"، و"التقرير والتحبير في شرح التحرير" في الفروع، و"حلبة الحلي وبعية المهتدي (حلبة الحلي) في شرح منية المصلي وعية المبتدي"، و"شرح المختار الموصلي في الفروع وغير ذلك. ("هدية العارفين"، ٢٠٨/٦).

(٢) اسمه كاملاً "حلبة الحلي وبعية للمهتدي"، لأبي عبد الله وأبي الحسن محمد بن محمد بن محمد شمس الدين الشهير بابن أمير وبابن الوقت حاج الحلي (ت ٨٧٩هـ)، شرحها "مية المصلي وعية المتدي": محمد بن محمد بن علي سديد الدين الكاشغري (ت ٧٠٥هـ)، وقد وقع في نسخ الحاشية جميعها "حلبة" بالثناة التحتية في جميع المواضع، وهو خطأ، إلاّ في الموضع الأول من نسخة "م" فقد ذكر بالباء، ووقع خطأ كذلك في "هدية العارفين"، ٢٠٨/٢، والصواب ما أثبتناه موافقاً لعنوان مخطوطة "الحلّة" التي بين أيدينا المقابلة بنسخة المؤلف المقروءة عليه، وعليها تعليقات بخطّه وموافقاً لـ 'كشف الظنون'، ١٨٨٧/٢، و"معجم المؤلفين"، ٦٧٧/٣، وللعامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة -رحمه الله- في المسألة تحقيقٌ بديعٌ في 'الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة'، ص ١٩٧، وما بعدها فليراجع، وانظر "الصوء اللامع" =

حيث حقق في "الفتح": إن غسل الجمعة مستحب لا سنة ثم قال: يقاس عليه باقي الاغتسال (أي: غسل العيدين وعرفة والإحرام) وإنما يتعدى إلى الفرع حكم الأصل وهو الاستحباب، أما ما روى ابن ماجه: ((كان -صلى الله تعالى عليه وسلم- يغتسل يوم العيدين)) وعن الفاكه بن سعد الصحابي^(١): ((أنه -صلى الله تعالى عليه وسلم- كان يعتسل يوم عرفة ويوم النحر ويوم الفطر)) فضيعان، قاله النووي وغيره^(٢). اهـ

فأفاد أن ضعفهما يقعهما عن إفاده الاستئذان، وكذلك قال في "الحلبة" بعد ما ذكر استئذان غسل الجمعة ما نصّه: "وامتنان غسل العيدين، إن قلنا بأن تعدد الطرق الواردة فيه تبلغ درجة الحسن، وإلا فالندب"^(٣). اهـ

وقد ألمنا بطرف من تحقيق هذا في رسالتنا "الهاد الكاف في حكم الصعاف"^(٤) وأيضاً حققنا فيها بما لا مريد عليه أن الاستحباب يثبت بالحديث الضعيف.

= و"الأعلام". (هذا كله مأخوذ من "رد المختار"، ٤٣/١-٤٤ بتحقيق الشيخ حسام الدين فرفور).

(١) الفاكه بن سعد بن جبير الأنصاري من الأرس، قال ابن الكلبي: شهد صفين مع علي -رضي الله عنه- وقتل.

(٢) "الاستيعاب في معرفة الأصحاب"، باب حرف الراء، ٣/٣٢٣، ملخصاً

(٣) "الفتح"، كتاب الطهارة، فصل في العسل، ٥٨/١.

(٤) "الحلبة".

(٥) هذه الرسالة مضمومة في "الفتاوى الرضوية"، ٧٧/٥.

ثم أقول: الشك في الإثبات مثل الشك في الثبوت، فإذا الأوضح الأجمع
الأكمل الأكمل أن نقول: النصوص الطيبة على ثلاثة أقسام:

(١) ما فيه طلب ترغيب مجرداً،

(٢) أو مع تأكيد،

(٣) أو طلب جازم،

وكل منها على تسعة أقسام كما قسّمت، فهي سبعة وعشرون قسمًا، لا يُثبت
الاقتراض منها إلا واحد، وهو يقيني الثبوت والإثبات مع الطلب الجازم، وثلاثة تفيد
الوجوب، وهو ظني الثبوت أو الإثبات أو كليهما مع الطلب الجازم في الكل، وأربعة تفيد
الاستئذان، وهي نظائر ما تفيد الفرضية والوجوب في الثبوت والإثبات بيد أن الطلب فيها
مؤكد غير جازم والبواقي وهي تسعة عشر تفيد التندب، وهي التي في أحد طرفيها شك
ولو الطلب جازم، أو كان الطلب فيها طلب ترغيب مجرد، ولو قطعي الطرفين، وقس على
هذا في حسب الكف الحرام والمكروه تحريمًا وتسريهاً وخلاف الأولى، ولا تنهل عن
مقام الاحتياط، والله الهادي إلى سواء الصراط، هذا هو التحقيق الساطع اللامع النور،
فاحفظه فلعلك لا تجده في غير هذه السطور^(١).

[٣٢] قوله: قيل في تأويل هذه الرواية: إنه سأل من العضو قطرة أو قطرتان
ولم بتدركه. والظاهر: أن معنى "لم يدارك" لم يقطر على الفور^(٢).

(١) "العتاوي الرصوية"، كتاب الطهارة، باب الوضوء، ضمن الرسالة "الجود اخلو في
أركان الوضوء، ١/١٩١-١٩٨.

(٢) "رد المحتار"، كتاب الطهارة، أركان الوضوء، مطلب في فرض القطعي والظني، ١/٣١٦،
نحت قول "المر": أي: إسالة الماء... إلخ.

أقول: بل الطاهر أن المعنى لم يتتابع القطر كثرة، يقال: تدرك القوم أي: تلاحقوا، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَذْرَسْكُوا فِيهَا﴾ [الأعراف: ٣٨]، كما في "الصحيح"^(١)، ومعلوم أنه لم يشب الفور في دخول طائفة منهم بعد أخرى. ١٢

مطلب في معنى الاشتقاق وتقسيمه إلى ثلاثة أقسام

[٣٢] قوله: لو غمض عيبه شديداً لا يجوز، "بحر"، لكن نقل العلامة المقدسي في شرحه على "نظم الكنز": "أن طاهر الرواية الجواز"، وأقره في "الشربلية"، تأمل^(٢):

[قال الإمام أحمد رضا — رحمه الله — في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: رحم الله العلامة السيّد، إنما عبارة "البحر" هكذا: "ذكر في 'المحتبى'^(٣): "لا تغسل العين باماء، ولا بأس يغسل الوجه مغمضاً عيبه. وقال الفقيه أحمد بن إبراهيم^(٤): إن غمض عيبه شديداً لا

(١) "الصحيح في اللغة والعلوم": لأبي نصر إسماعيل بن حماد التركي الجوهري الفارابي (ت ٥٩٣هـ). ("كشف الظنون"، ١٠٨٢/٢ - ١٠٨٣).

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، أركان الوضوء، مطلب في معنى الاشتقاق وتقسيمه إلى ثلاثة أقسام، ٣٢١/١، تحت قول "الدر": عند انصمامها.

(٣) "المحتبى في شرح مختصر القدوري": لم نعثر على ترجمة المؤلف.

(٤) أي: أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني شمس الدين السروجي الحرّاني القاضي زين الدين الحنفي المصري (ت ٥٧١هـ)، له من التصانيف: "أدب القاضي"، و"تحفة الأصحاب"، و"الغاية في شرح الهداية"، و"الفتاوى السروجية"، وغير ذلك. ("هدية العارفين"، ٥/٤٠).

يجوز^(١) اهـ. فمفاده أيضاً ليس إلا أن المذهب الجواز، وعدمه قول أحمد بن إبراهيم، فليتنبه^(٢).

[٣٤] قوله، أي: "الدر": (لا غسل باطن العينين) والأنف والفم^(٣):

وإن من فيهما دون العينين. ١٢

[٣٥] قوله: "لا غسل... إلخ"، أي: فإن هذه المذكورات وإن كانت

داخلة في حد الوجه المذكور إلا أنها لا يجب غسلها للخرج^(٤):

أقول: الظاهر أنه تعليل للأخير فقط؛ إذ لو كان لكل لسقط غسل

الأنف وما بعده في الغسل أيضاً؛ لأن الخرج مدفوع مطلقاً إلا أن يفرق بكثرة

التكرّر في الوضوء دون الغسل فانهم. ١٢

[٣٦] قوله: أي: "الدر": ومسح ربع الرأس مرة فوق الأذنين ولو

بإصابة مطر أو بلل باق بعد غسل على المشهور لا بعد مسح^(٥):

أي: باق في كفه لا البلل الباقي على المغسول؛ فإنه لو أخذه ومسح

به لم يجر على ما في "الفتح" من المسح، وفيه من الماء المستعمل أن المأخوذ من

(١) "البحر"، كتاب الطهارة، فرض الوضوء غسل وجهه، ٧/١.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب الوضوء، ضمن رسالة الجود الخلو في

أركان الوضوء، ٢٠٠/١.

(٣) "الدر"، كتاب الطهارة، أركان الوضوء، ٣٢٢/١.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، أركان الوضوء، مطلب في معنى الاشتقاق وتقسيمه إلى

ثلاثة أقسام، ٣٢٣/١، تحت قول "الدر": للخرج.

(٥) "الدر"، كتاب الطهارة، ٣٢٧/١-٣٢٨.

مكان آخر مستعمل ولا كلام في هذا؛ فإنه اتفاق. اهـ ١٢ .
 [٣٧] قوله: وخطأه عامة المشايخ، وانتصر له المحقق ابن الكمال^(١):
 أقول: الذي رأيته في 'الفتح' من المسح، صـ ١٢^(٢): "لو مسح ببلل
 في يده لم يأخذه من عضو آخر جاز، لا إن أخذه". اهـ، وهو يعم المأخوذ من
 المغسول والمسح، وفي الماء المستعمل، صـ ٦٢^(٣): "يمسح رأسه ببلل في يده
 لا بلل من عضو آخر". اهـ، وفي مسح الخفين، صـ ١٠٢^(٤): "يجوز ببلل بقي
 في يده من غسل عضو وإن لم يكن متقاطراً، لا بما بقي من مسح، وعلى
 قاضي خان^(٥) بأنها بلة مستعملة بخلاف الأول"^(٦) ١٢ .

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، أركان الوضوء، مطلب في معنى الاشتقاق وتقسيمه إلى
 ثلاثة أقسام، ٣٢٩/١، تحت قول "اندر": على المشهور.

(٢) أي. حسب نسخة الإمام البريلوي، أما في نسختنا، كتاب الطهارات، ١٦/١.

(٣) المرجع السابق، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز، صـ ٧٩.

(٤) المرجع السابق، باب المسح على الخفين، صـ ١٣١.

(٥) أي: الحسن بن منصور بن محمود بن عبد العزيز الأوزجندی الإمام فخر الدين أبو

الحسن قاضي خان الفرعاني الحنفي (ت ٥٩٢هـ)، من تصانيفه: 'آداب القضاة'

في اللغة، و'الأمالي' في الفقه، و'شرح أدب القضاء' للخصاف، و'شرح الجوامع

الصغير' للشيباني، و'شرح الجامع الكبير' للشيباني، و'الفتاوى'، و'كتاب المحاضر'

وعمر ذلك. ("هدية العارفين"، ١٤١/٥).

(٦) 'الفتاوى الحانية'، كتاب الطهارة، باب الوضوء والغسل، فصل في المسح على

الخصين، ٢٣/١: لأبي الحسن الحسن بن منصور فخر الدين المعروف بهاصي خان

(تخافان)، الأوزجندی الفرعاني (ت ٥٩٢هـ). ("كشف الطنون"، ١٢٢٧/٢).

[٣٨] قوله: أنه إذا مسح رأسه بفضل غسل ذراعيه لم يحز إلا بماء جديد؛ لأنه قد تطهر به مرة. اهـ^(١):

أقول: لعله يحتمل أن يكون المراد ما بقي من البلل على الذراعين، وهو الذي تطهر به مرة فيلاحتمال لا يُخطأ عامة المشايخ. وقوله: "إلا بماء جديد" متفرع على ما إذا مسح بالفضل؛ لأنه ح لا يحوز إلا بجديد؛ لأن بلل اليد احتلط بالبلل المأخوذ من الذراع، والمأخوذ قد صار مستعملاً بالانفصال، فلم يبق إلا الجديد فافهم. ١٢

ثم رأيت في "البحر" نقل تصحيح ما عليه العامة عن "البدائع"^(٢)، ص ٩٨، بل أرجع في "البدائع" قول الحاكم^(٣) إلى وفاق العامة، فراجعه. ١٢ [٣٩] قوله، أي: "الدر": وغسل جميع اللحية فرض^(٤):

يعني ما يدخل منها في دائرة الوجه دون المسترسل الذي لو مد إلى جهة

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، أركان الوضوء، مطلب في معنى الاشتقاق وتقسيمه إلى ثلاثة أقسام، ٣٢٩/١، تحت قول "الدر": على المشهور.

(٢) أي: "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع": لأبي بكر بن مسعود بن أحمد مَلِك العلماء علاء الدين الكاسبي أو الكاشاني (ت ٥٨٧هـ) "شرح تحفة الفقهاء": لأبي بكر-وقيل: أبو منصور- محمد بن أحمد علاء الدين السمرقندي (ت ٥٤٥هـ).

("كشف الظنون"، ٣٧١/١).

(٣) أي: أبو الفضل محمد بن محمد بن أحمد المعروف بالحاكم الشهيد المروزي البجلي (ت ٥٣٣هـ). ("الفوائد البهية"، ص ٢٤٣).

(٤) "الدر"، كتاب الطهارة، أركان الوضوء أربعة، ٣٣٢/١.

نزوله لَخَرَجَ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ وَلَا مَسْحُهُ، وَإِنَّمَا يُسْنَى أَنْ يَمْسَحَ كَمَا سَيَأْتِي^(١).

قلت: ولكن ينبغي القطع باستحباب الغسل في الجميع مراعاةً لخلاف الإمام الشافعي رحمه الله تعالى. ١٢

والحاصل أَنَّ مَا اسْتَرَسَلَ مِنَ اللَّحْيَةِ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ وَإِنَّمَا يُسْتَحَبُّ، وَأَمَّا الدَّخْلُ مِنْهَا فِي دَائِرَةِ الْوَجْهِ، فَنَعَمْ! مُطْلَقًا، وَلَا يَجِبُ مَعَهُ إِصْصَالُ الْمَاءِ إِلَى الْبَشْرَةِ، وَلَا إِلَى أَصُولِ الشَّعْرِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ خَفِيفَةً لَا تَسْتَرُّ فِيْجِبُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

[٤٠] قوله: اللحية: الشعر النابت بمجتمع الخدين والعارض^(٢):

أي: ملتقاهما، وهو الدَّقْنُ الواقع بينهما. ١٢

[٤١] قوله: ما بينهما^(٣): لعلَّ صوابه بينها، صمير إلى اللحية.

[٤٢] قوله: بالصُّدُغِ^(٤): قلم. ١٢

[٤٣] قوله: ومن الأسفل بالعارض، "بمجر"^(٥):

أدرج العذار في تفسير العارض، والعارض في تفسير العذار فلان، والأظهر ما في "قرة العين شرح

(١) المرجع السابق، ص ٣٣٤-٣٣٥.

(٢) "رد المحتار"، كتاب الطهارة، أركان الوضوء، مطلب في معنى الاشتقاق وتقسيمه إلى ثلاثة أقسام، ٣٣٣/١، تحت قول "الدر": جميع اللحية.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

.....فتح المعين^(١) من قوله: لحية: وهي ما نبت على الذقن، وهو مجتمع اللحيين، وعذار: وهو ما نبت على العظم المحاذي للأذن، وعارض: وهو ما انحط عنه إلى اللحية. اهـ^(٢).

وبالجملة قسّموا اللحية إلى ثلاثة أقسام: مبدأها ما على الخدين محاذي الأذنين من تحت الصدغين، ومتهاها ما على الذقن، وخصوها باسم اللحية، والأول عذار، وما بينهما على الخدين عارض، والكل لحية. ١٢

[مطلب: تعريف بكتاب "البدائع" وصاحبه الكاساني]

[٤٤] قوله: (كما في "البدائع") هذا الكتاب جليل الشأن، لم أر له نظيراً في كتبنا، وهو للإمام أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني^(٣):

لما احتضر -رحمه الله تعالى- أخذ يتلو سورة الرعد، فإذا وصل إلى قوله -سبحانه وتعالى- في سورة إبراهيم: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ [إبراهيم: ٢٧] خرجت روحه إلى روح الجنان -رحمنا الله به في كل حين وأن- توفي إلى -رحمه الله تعالى- سنة ٥٨٧هـ^(٤). ١٢

(١) لعله لرب الدين بن علي بن أحمد المعبري المليباري الشافعي الصوفي (ت ٩٢٨هـ).

(٢) "هدية العارفين"، ٣٨٨/٥.

(٣) "قرة العين شرح فتح المعين".

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، أركان الموضوع، مطلب: تعريف بكتاب "البدائع" وصاحبه الكاساني، ٣٣٣/١، تحت قول "الدر": كما في "البدائع".

(٤) "انفوائد البهية"، ترجمة: أبو بكر بن مسعود، ص ٧٠.

[٤٥] قوله: أبي بكر^(١): علاء الدين. ١٢

[٤٦] قوله: ابن مسعود بن أحمد الكاساني^(٢):

هو الملقب بملك العلماء. ١٢

[٤٧] قوله: فلما عرضه عليه زوجته ابنته فاطمة بعد ما خطبها الملوك

من أبيها^(٣):

وكانت -رحمها الله تعالى- بارعة في الجمال، غزيرة العلم، فقيهة علامة. ١٢

[٤٨] قوله: وكانت الفتوى تخرج من دارهم، وعليها خطها وخط أبيها^(٤):

وكانت -رحمها الله تعالى وزوجها وأباها- ترد زوجها إلى الصواب

إذا أخطأ مع أنه ملك العلماء. ١٢

[٤٩] قوله: وزوجها^(٥):

وبين قبرها وقبر زوجها فصل قليل كنحو ذراعين، من جلس بينهما

ودعا يستجاب له ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم. ١٢

[٥٠] قوله، أي: "الدر": في أعضائه شقاق غسله إن قدر، وإلا مسح^(٦):

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، أركان الوضوء، مطلب: تعريف بكتاب "البدائع

وصاحبه الكاساني"، ٣٣٣/١، تحت قول "الدر": كما في "البدائع".

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) "الدر"، كتاب الطهارة، أركان الوضوء، ٣٣٨/١.

أي: يمرّ الماء عليه، ولا يجب إيصال الماء داحجه إن كان له غرر؛ لأنّه ليس من ظاهر البدن. ١٢

[٥١] قوله: ولا يقدر على وضع وجهه ورأسه في الماء^(١):

لم يذكر رجلين؛ لأنّه يتيمّم وإن قدر على وضعهما في الماء إذا لم يقدر على وضع الأعضاء الثلاثة؛ لأنّ العبرة بالأكثر، كما صرح في "الدر". ١٢
[٥٢] قوله، أي: "الدر": فما حاذى منهما محض الفرض غسله، وما لا فلا، لكن يُندب، "بمحتى"^(٢):

إن قيل: أيّ دليل عليه؟ وإذا لم يندب من الأعضاء الأصليّة، غسل جميع اليد، وجميع الرجل، فلم يندب هذا.

قلت: يندب في الأصليّة إطالة التحجيل، فافهم. ١٢

مطلب في السنّة وتعريفها

[٥٣] قوله: وأقول: قد مثلوا لسنّة الزوائد أيضًا بتطويله - عليه الصلّة - ...
... تراعى والركوع والسجود^(٣):

وأنت "البحر" الخلاف في كون رفع اليدين للتحريم سنّة مؤكدة أو زائدة، كما.....

(١) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، مطلب: تعريف بكتاب "البدائع" وصاحبه الكاساني،

٣٣٩/١، تحت قول "الدر": ولا يقدر على الماء.

(٢) "الدر"، كتاب الطهارة، أركان الوضوء، ٣٤٠/١.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، سنن الوضوء، مطلب في سنّة وتعريفها، ٣٤١/١.

تحت قول "الدر": وسننه... إلخ.

.... سيأتي^(١). ١٢

[٥٤] قوله، أي: "الدر": أفاد أنه لا واجب للوضوء ولا للغسل، وإلا
لقدّمه وجمعها؛ لأن كل سنة مستقلة^(٢)؛
فإن قلت: أليس قدم؟

قوله: فيجب غسل المآقي وما بين العذار والأذن، ومعلوم أن
الوجوب فيه ليس بمعنى الافتراض لحصول الاختلاف، ألا ترى إلى قول
الشارح بعده: "وبه يفتى".

قلت: الجواب ما أشار إليه الشامي، أن الوجوب هاهنا بمعنى أعلى
قسميه، وهو الذي يفوت بفوته الجواز، والمنفي هو القسم الأدنى الذي لا
يفوت الجواز بفوته. ١٢

[٥٥] قوله: حكم السنة أن يندب إلى تحصيلها ويلازم على تركها مع
لحوق إثم بسير^(٣): أي: له أجر بلا عذر، كما مرّ في الصفحة الماضية عن "شرح
التحرير"، ويأتي التصريح به^(٤)،

(١) انظر "جد الممتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، تحت قول "الرد": فهو سنة
مؤكدّة، و"رد المختار"، كتاب الصلاة، مطلب في قولهم: الإساءة دون الكراهة، سنن
الصلاة، ٢٣٧/٣، تحت قول "الدر": في "الخلاصة" ... إلخ.

(٢) "الدر"، كتاب الطهارة، سنن الوضوء، ٣٤٢/١.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، سنن الوضوء، مطلب في السنة وتعريفها، ٣٤٥/١،
تحت قول "الدر": ويلازم.

(٤) انظر المقولة: [٥٧] قوله: لأنّ المندوب.

.... ثم آخر^(١)، ثم أول^(٢). ١٢

مطلب: الفرق بين الطاعة والقربة والعبادة

[٥٦] قوله: مطلب: الفرق بين الطاعة والقربة والعبادة^(٣):

يعود^(٤) المحشي^(٥) إلى بيانها، ١٢

[٥٧] قوله: لأن المندوب مأمور به حقيقة أو مجازاً عسى الخلاف بين

الأصوليين^(٦):

أقول: الخلاف يسهم لفظي، كما حققه المحقق في.....

(١) "جد المحتار"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، تحت قول "رد": وأبو يوسف بالتأديب اهـ.

(٢) المرجع السابق تحت قول الرد: فهو سنة مؤكدة.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الوضوء وأحكامه، مطلب: الفرق بين الطاعة والقربة والعبادة، ٣٥١/١.

(٤) وكتب هناك الإمام أحمد رضا تحقيقها الجليل على قول المحشي بما لا مزيد عليه. ١٢ (انظر "جد المحتار"، كتاب الحج، باب الحج عن العير، تحت قول الرد: وحدها والطاعة).

محمد أحمد الأعظمي - قلنس سره.

(٥) "رد المختار"، كتاب الحج، باب الحج عن العير، مطلب: في الفرق بين العبادة والقربة والطاعة، ٣٨٧/٢، تحت قول "الدر": العبادة.

(٦) "رد المختار"، كتاب الطهارة، من الوضوء، مطلب: الفرق بين الصلوة والقربة والعبادة، ٣٥٤/١، تحت قول "الدر": كوضوء... إلخ.

..... "التحرير"^(١)، فمن قال: مأمور به، أراد أن فيه صيغة الأمر على اصطلاح السحابة، ومن قال: لا، أراد أنه ليس مأموراً به بالأمر الأصولي بالجملة لتحقيق أنه ليس مأموراً به شرعاً حقيقةً، والمجاز لا يكفي. ١٢

[٥٨] قوله: نقله في "اسحر" عن "شرح الجمع" و"الوقاية" معزياً لـ "الكفاية"^(٢)؛

الذي في "البحر" و"النقاية"^(٣) بـ "النون" وهو الآتي للمحشي^(٤). ١٢

مطلب: "سائر" بمعنى "باقي" لا بمعنى "جميع"

[٥٩] قوله: ثم ذكر في باب شروط الصلاة: "أن الحق ما عليه علمنا من أنها مستحبة... إلخ"^(٥)؛

(١) أي: "التحرير" في أصول العقدة: للمحقق محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد كمال الدين الشهير بالكمال بن الهمام السيّوآسي ثم السكندري (ت ٥٨٦١هـ).

("كشف الظنون"، ١/٣٥٨).

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، سنن الوصوء، مطلب: الفرق بين الطاعة والقربة والعبادة، ١/٣٥٦، تحت قول "الدر": بسؤر حمار.

(٣) أي: "النقاية مختصر الوقاية": لعبد الله بن مسعود صدر الشريعة الأصغر الحسوبي (ت ٥٧٤٧هـ).

("كشف الظنون"، ٢/١٩٧١).

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، فصل في البئر، مطلب: ستّ تورث النسيان، ٢/٥٨، تحت قول "الدر": في صلاة واحدة... إلخ.

(٥) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب: "سائر" بمعنى "باقي"، لا بمعنى "جميع"، ١/٣٦٥، تحت قول "الدر": وليقل: بسم الله... إلخ.

أقول: سبحانه مَنْ تنسّزه عن النسيان والخطأ؛ إنما عبارة المحقق في شروط الصلاة بهذا القدر، هو قد اعترف في نظيره من نحو ((لا وضوء لمن لم يسلم))^(١) و((لا صلاة لجار المسجد))^(٢) أنه ظنيّ الدلالة، ولا شك في ذلك؛ لأن احتمال نفي الكمال قائم اهـ، وليس فيه من قوله: "أن الحق... إلخ"، عين^(٣)، ولا أثر، وإنما هو من عبارة "البحر" حيث قال: والعجب من الكمال ابن الهمام، أنه من هذا الموضع نفى ظنيّة الدلالة عن حديث التسمية بمعنى مشتركها، وأثبتها له في باب شروط الصلاة بأبلغ وجوه الإثبات بأن قال: ولا شك في ذلك؛ لأن احتمال نفي الكمال قائم، "فالحق ما عليه علماؤنا... إلخ"^(٤) فمن قوله: "فالحق" إنما هو كلام "البحر"، لا المحقق.

ثم أقول: العجب من المحقق صاحب "البحر"! كيف نسب إلى المحقق ما لم يُرده ولم يقصده...؟! فإنه -رحمه الله تعالى- إنما نفى هاهنا عن خبر التسمية الظنيّة بمعنى الاشتراك بمعنى تساوي الاحتمالين، ولم يعترف بها في شروط الصلاة، إنما اعترف بقيام الاحتمال، ولم يتكره هاهنا، بل قد صرح

(١) "الترغيب والترهيب"، كتاب الطهارة، الترهيب من ترك التسمية... إلخ، ر: ١٠٨/١.

(٢) "سنن الدارقطني"، كتاب الصلاة، باب الحث لجار المسجد على الصلاة فيه... إلخ، ر: ١٥٣٨، ٥٥٤/١.

(٣) أي: ليس ما ذكر العلامة الشامي من عبارة المحقق بعينه، ولا أثر له في أصل كلامه. ١٢ محمد أحمد الأعظمي - فمس سرّه -.

(٤) "البحر"، كتاب الطهارة، باب في سنن الوضوء، ٤١/١.

به، ولأجل كونه مرجوحاً لم يستنزل الحديث عن إفادة الوجوب، فلا تعارض في كلاميه أصلاً، وبالله التوفيق^(١). ١٢

[٦٠] قوله: إذا نام لا عن شيء من ذلك، أو لم يكن مستيقظاً عن نوم اه. ونحوه في "البحر"^(٢) اه.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في 'الفتاوى الرضوية':]

أقول: ووجهه أن النجاسة إذا كانت متحققة كمن نام غير مستنج وإصابة اليد في النوم غير معلومة، كانت النجاسة متوهمة، أما إذا لم تكن نفسها متحققة، فالتنحس بالإصابة توهم على توهم، فلا يورث تأكيد الامتثال، فإن قلت: أليس أن النوم مظنة الانتشار، والانتشار مظنة الإمضاء؟ والغالب كالتحقق فالنوم مطلقاً محل التوهم.

قلت: يتا في رسالتنا "الأحكام والعلة"^(٣): أن الانتشار ليس مظنة الإمضاء بمعنى المضي إليه غالباً، وقد نص عليه في "الحلبة"^(٤).

(١) ومزيد الكلام عليه في الجزء الأول من فتاواه، ص ٢٠ - ٢٤. عبد المين النعماني.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، سنن الوضوء، مطلب: 'سائر'، بمعنى 'باقي'، لا بمعنى 'جميع'، ٣٦٧/١، تحت قول "الدر": اتفاق.

(٣) أي: "الأحكام والعلة في أشكال الاحتلام والبلل" رسالة مضمونة في "الفتاوى الرضوية"، ٤٦٥/١.

(٤) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب العسل، ضمن رسالة "بارق النور في مقادير ماء الطهور"، ٥٩٧/١.

[مطلب: من النصوص ما يعتبر فيها مفهوم المخالفة عند الحنفية كنص العقوبة] [٦١] قوله: هل المراد شبر المستعمل أو المعتاد؟ الظاهر الثاني؛ لأنه يحمل الإطلاق غالباً^(١):

تردّد فيه العلامة ط في "حاشية الدر" وقال: يحرر، ونقل في "حاشية المراقي"^(٢) عن بعضهم ما نصّه: يكون طول شبر مستعملاً؛ لأنّ الزائد يركب عليه الشيطان اهـ^(٣). فإن كان ذلك البعض ممن يعتمد على قوله فهذا نصّ في الباب، والله تعالى أعلم. ١٢ [٦٢] قوله، أي: "الدر": ويستاك عرضاً لا طولاً، ولا مضطجعاً؛ فإنّه يورث كبر الطحال، ولا يقبضه؛ فإنّه يورث الباسور^(٤):

أي: لا يقبضه بجميع أصابعه يفعل ما مرّ من وضع الخنصر تحته والإبهام تحت رأسه والباقي فوقه. ١٢

[٦٣] قوله: يروى عن سعيد بن جبير قال: ((من وضع سواكه بالأرض فحنّ من ذلك، فلا يلوّمن إلا نفسه))^(٥).

(١) "ردّ المحتار"، كتاب الطهارة، سنن الوضوء، مطلب: من النصوص ما يعتبر فيما مفهوم للمخالفة عند الحنفية كنص العقوبة، ٣٨١/١، تحت قول "الدر": وطول شبر.

(٢) للسّماة "حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح": لأحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفي، (ت ١٢٣١هـ). ("معجم المؤلفين"، ١/٢٧٠).

(٣) "حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح"، كتاب الطهارة، فصل في سنن الوضوء، ص ٦٧.

(٤) "الدر"، كتاب الطهارة، سنن الوضوء، ٣٨١/١.

(٥) "ردّ المحتار"، كتاب الطهارة، سنن الوضوء، مطلب من النصوص ما يعتبر فيها مفهوم للمخالفة عند الحنفية كنص العقوبة، ٣٨٣/١، تحت قول "الدر": وإلا فخطر الخنون.

أقول: الدليل أحص من المدعى إلا أن يقال: إن المراد لا يضعه على الأرض وضعا، بل ينصبه إن أراد الوضع عليها، أما إذا وضع على موضع عال فلا حرج فيما يظهر؛ وذلك لأنه لا دليل على هذا إلا هذه الرواية، وفيها تخصيص الحكم بالأرض، وإذن ليس مما لا يعقل أصلاً؛ فإن الوضع بالأرض يوجب تلويثه بالتراب من موضع يدخله في فيه، والأرض تداس بالنعال وتصيبها النجاسات، فلا يرضى بهذا إلا قليل العقل، فإن عوقب بالجتون فأخلق به، والله تعالى أعلم. ١٢

مطلب في منافع السواك

[٦٤] قوله: للوضوء اصطلاحاً: استيعاب الماء جميع العم... إلخ^(١).
[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في الفتاوى الرضوية:]
أقول: وبه ظهر أن عبارة "البحر" أحسن من عبارة "الدر" إلا أن يجعل الغسل مبنياً للمفعول، أي: مغسولية كل فمه^(٢).
[٦٥] قوله: (والمبالغة فيهما) هي السة الخامسة، وفي "شرح الشيخ إسماعيل" عن "شرح المنية" والظاهر أنها مستحبة^(٣).

(١) المرجع السابق، مطلب في منافع السواك، ص ٣٨٥، تحت قول "الدر": ولذا عر بالغسل.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب الغسل، ضمن رسالة "خلاصة تبيان الوضوء"، ١/ ٤٤٠.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، سنن الوضوء، مطلب في منافع السواك، ١/ ٣٨٧، تحت قول "الدر": والمبالغة فيهما.

لكن نصّ في "الهندية"^(١) عن "التارخانية"^(٢) على استألفها، فيقدم على البحث. ١٢
 [٦٦] قوله: ليتمكن إدخال الماء المأخوذ في خلال الشعر، ولا يمكن ذلك على الكيفية المارة، فلا يبقى لأخذه فائدة، فليتأمل^(٣).
 أقول: أنت تعلم أنّ التحليل بالكف لا معنى له، وإنّما التحليل بالأصابع كما لا يخفى، وقد صرّحوا أيضاً بذلك، غاية الأمر أنّ النبي -صلى الله تعالى عليه وسلم- كان يأخذ للتحليل ماءً جديداً يُلُّ به تحت خنكته الشريف، وهو كما ذكرتُ يكون الكفّ لداخل، ثمّ يدخل الأصابع في خلال الشعر، وهذا هو التحليل وطريقه مذكور. ١٢

مطلب في الوضوء على الوضوء

[٦٧] قوله: وقد قالوا في السجدة: لما لم تكن مقصودة لم يُشرع التقربُ بها مستقلةً وكانت مكروهةً، وهذا أولى اه^(٤).

(١) أي: 'الفتاوى الهندية'، وتسمّى 'المتاوى العالكرية'، كتاب الطهارة، الباب الأوّل في الوضوء، الفصل الثالث، ٨/١: جمعها جماعة من أفاضل علماء الهند برئاسة الشيخ نظام بأمر السلطان أبي اللطف محي الدين محمد أورنك زيب عالم كبر (ت ١١١٨هـ). (تحقيق "رد المختار" لشيخ حسام الدين فرفور الدمشقي، ٤١٥/١).

(٢) التسمية 'الفتاوى التارخانية': لعالم بن اعلاء الأنصاري الأندلسي الدهلوي الهندي (ت ٧٨٦هـ). ("كشف الظنون"، ٢٦٨/١).

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، سنن الوضوء، مطلب في مافع السواك، ٣٩١/١، تحت قول "الدر": ويجعل ظهر كفه إلى عنقه.

(٤) المرجع السابق، مطلب في الوضوء على الوضوء، ص ٣٩٨، تحت قول "الدر": أو لقصد الوضوء على الوضوء.

سيأتي آخر سجود التلاوة أن ما كان بغير سبب فليس بقرية ولا مكروه، وإن حمل النفي على التحريم والإثبات على التثريب توافقاً ١٢ [٦٨] قوله: قال في "شرح المصاييح": وإنما يستحب الوضوء إذا صلى بالوضوء الأول صلاة، كذا في "الشرعة" و"القنية" اهـ^(١).
أقول: ليس في "الشرعة"^(٢)، بل نقله في "شرحها"^(٣) عن "شرح المصاييح"^(٤) فقوله: "كذا"، إشارة إلى قوله: "قال في "شرح المصاييح"، لا داخل تحت "قال". ١٢ [٦٩] قوله: فمن لم يصل به شيئاً لا يسن له تجديده اهـ^(٥).
أقول: لفظه في "التيسير"^(٦): 'تجديد الوضوء سنة مؤكدة إذا صلى بالأول'

(١) المرجع السابق.

(٢) أي: "شرعة الإسلام": لمحمد بن أبي بكر ركن الإسلام المعروف بإمام زاده البخاري (ت ٨٥٧٣هـ). ("كشف الظنون"، ١٠٤٤/٢).

(٣) أي: "شرح شرعة الإسلام": لسموئي يعقوب بن سيد علي البروسوي (ت ٨٩٣١هـ)، وسماه "مفاتيح الجنان ومصاييح الجنان". ("كشف الظنون"، ١٠٤٤/٢).

(٤) بعلمه "شرح القاضي البيضاوي" (ت ٨٦٨٥هـ)، أو "شرح قاسم بن قطلوبغا" (ت ٨٨٧٩هـ)، أو "شرح ابن كمال باشا" (ت ٨٩٤٠هـ).

(كشف الظنون، ١٦٩٨/٢ - ١٦٩٩هـ)، ولم يتبين لنا الشرح الذي هو مراد الإمام.

(٥) "رد المختار"، كتاب الطهارة، سنن الوضوء، مطلب في الوضوء على الوضوء، ٣٩٩/١، تحت قول "الدر": أو لقصد الوضوء على الوضوء.

(٦) هو "التيسير شرح الجامع الصغير": للشيخ شمس الدين محمد زين الدين المدعو بعبد الرؤوف المناوي الشافعي (ت ٨١٠٣٠هـ). ("هدية العارفين"، ٥١٠/٥).

.... صلاة ما" اه^(١). وفي الاستئذان المؤكّد لا يقتضي الكراهة. ١٢
[٧٠] قوله: أمّا لو كرّره تائثاً أو رابعاً فيشترط لمشروعيته الفصل ٤١
ذكر، وإلاّ كان إسرافاً محضاً اه، فتأمّل^(٢).

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله في "الفتاوى الرضوية":]
أقول: لكن إطلاق الحديثين يشمل الثالث والرابع أيضاً، وأيضاً إذا لم
يكن إسرافاً في الثاني لم يكن في الثالث والرابع، وكأنّ المولى البابسي - قدس
سره القدسي - نظر إلى لفظ الوضوء على الوضوء، فهما وضوآن فحسب،
وكذلك من توضأ على طهر.

أقول: ووجه لا يحفى، فقوله تعالى: ﴿وَهَيَّا عَلَى وَهْنٍ﴾ [لقمان: ١٤]
لا يدلّ أنّ هياك وهين فقط، وكأنّ الشامي إلى هذا أشار بقوله:
"تأمّل"، تأمّل^(٣).

مطلب: كلمة لا بأس قد تستعمل في المندوب

[٧١] قوله: فكلمة لا بأس وإن كان الغالب استعمالها فيما تركه
أولى، لكنّها قد تُستعمل في المندوب، كما صرح به في 'أبحر' من الجنائز
واجتهاد،.....

(١) "التيسير"، حرف الميم، تحت ر: ٨٦٠٧، ١٦٠/٦.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، سس الوضوء، مطلب في الوضوء على الوضوء، ٣٩٩/١،
تحت قول "الدر": أو لقصد الوضوء على الوضوء.

(٣) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب الغسل، ضمن رسالة "بركات السماء في
حكم إسراف الماء"، ٧٠٥/١ - ٧٠٦.

... فافهم^(١).

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: الدب لا ينافي الكراهة، فلا يعد أن يكون منسوباً في نفسه؛ لما فيه من الفضيلة، لكن تركه في مجلس واحد أولى. قال في "الحلبة": النفل لا ينافي عدم الأولوية^(٢) اهـ، ذكره في صفة الصلاة مسألة القراءة في الآخرين. وقال السيد ط^(٣) في "حواشي المراقي": الكراهة لا تنافي الثواب، أفاده العلامة نوح^(٤) اهـ^(٥). قاله في 'فصل الأحق بالإمامة'، مسألة الاقتداء بالمخالف. نعم! يردّ عليه ما ذكرنا أن لا أثر للمجلس فيما هنا، والله تعالى أعلم^(٦).

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، سنن الوضوء، مطلب: كلمة لا بأس قد تستعمل في المنسوب، ٣٩٩/١، تحت قول "الدرر": لا بأس به.

(٢) "الحلبة".

(٣) أي: الطحطاوي = أحمد بن محمد إسماعيل الطحطاوي المصري، مفسر الحنفية بالقاهرة من ذرية السيد محمد التوقادي الرومي (ت ١٣٣١هـ) له: حاشية على "الدرر المختار شرح تنوير الأبصار"، مقبول بين العلماء وحاشية على 'مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح'.
(هدية العارفين، ١٨٤/٥).

(٤) نوح بن مصطفى الرومي القنوي الحنفي (ت ١٠٧٠هـ)، واسم حاشيته "نتائج النظر في حواشي الدرر".
(كشف الظنون، ١١٩٩/٢).

(٥) "حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح"، كتاب الصلاة، باب الإمامة، فصل في بيان الأحق بالإمامة، ص ٣٠٤.

(٦) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب الغسل، ضمن رسالة "بركات السماء في حكم إسراف الماء"، ٧١٢/١-٧١٣.

[٧٢] قوله: وصريح ما في "البدائع": أنه لا كراهة في الزيادة والنقصان^(١):

أي: تحريمية؛ إذ نفيها هو المستفاد من نفي الوعيد وسيصرّح به^(٢). ١٢
[٧٣] قوله: وإن اعتاده وأصرّ عليه يكره، وإن اعتقد سببة الثلاث، إلا إذا كان لغرض صحيح، هذا ما ظهر لفهمي القاصر، فتدبره^(٣).

[قال الإمام أحمد رضا في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: وأنت تعلم أن الكراهية المنفية فيما إذا نقص مرة هي التحريمية كما قدمنا؛ لأن ترك السنة المؤكدة مرة واحدة أيضاً مكروه، ولو لم يكن تحريماً، وعلى التعمد يحمل التفريع المذكور في "الفتح" و"الكافي"^(٤) و"البحر" وعمامة الكتب؛ فإن نفي البأس يستعمل في كراهة التنزيه، كما نصوا عليه، فإتباته المستفاد هاهنا بالمفهوم المخالف يفيد كراهة التحريم، هذا الكلام معه - رحمه الله تعالى - بما قرّر نفسه، وعند العبد الضعيف منشؤ آخر لحمل العلماء الحديث على

(١) "رد المحتار"، كتاب الطهارة، سن الوضوء، مطلب، كلمة لا بأس قد تُستعمل في المنسوب، ٤٠٠/١، تحت قول "الدر": وحديث: ((فقد تعدى... إلخ)).

(٢) انظر المقولة: [٩٠] قوله: ولا يسأله عده من المهيئات.

(٣) "رد المحتار"، كتاب الطهارة، سن الوضوء، مطلب، كلمة لا بأس قد تُستعمل في المنسوب، ٤٠١/١، تحت قول "الدر": وحديث: ((فقد تعدى... إلخ)).

(٤) "شرح الوافي" أصل "كنسز الدقائق": لأبي البركات عبد الله بن أحمد حافظ السمين النسفي، (ت ٥٧١ هـ). ("كشف الظنون"، ١٩٩٧/٢).

.... الاعتقاد^(١).

مطلب: قد يطلق الجائز على ما لا يمتنع شرعاً فيشمل المكروه

[٧٤] قوله: أن الإسراف مكروه ولو بماء النهر، ولذا قال: لتأمل^(٢):

أقول: فرق في الوضوء في النهر وماء النهر، كما سذكروه^(٣). ١٢

[٧٥] قوله: الظاهر أن المراد المكروه تنزيهاً؛ لأن المكروه تحريماً ممتنع

شرعاً منعاً لازماً^(٤):

أقول: فيفيد بمفهومه أنه في غير الماء الجاري مكروه تحريماً، وهو

بخلاف ما تريدون التوفيق به بين كلمات الأصحاب، كما سيأتي^(٥). ١٢

مطلب: ترك المندوب هل يكره تنزيهاً؟

وهل يفرق بين التنزيه وخلاف الأولى؟

[٧٦] قوله: أن النوافل من الطاعات كالصلاة والصوم ونحوهما فعلها

أولى من تركها بلا عارض، ولا يقال: إن تركها مكروه تنزيهاً، وسيأتي

(١) 'الفناوى الرضوية'، كتاب الطهارة، باب الغسل، من ضمن الرسالة 'بركات

السماء في حكم إسراف الماء'، ١/٦٨٦.

(٢) 'رد المختار'، كتاب الطهارة، سنن الوضوء، مطلب: قد يطلق الجائز على ما لا يمتنع

شرعاً فيشمل المكروه، ١/٤٠١، تحت قول "الدر": بل في القهستاني... إلخ.

(٣) انظر المقولة: [٨٤] قوله: أي: "الدر": لزيادة على الثلاث.

(٤) 'رد المختار'، كتاب الطهارة، سنن الوضوء، مطلب: قد يطلق الجائز على ما لا يمتنع

شرعاً فيشمل المكروه، ١/٤٠٢، تحت قول "الدر": بل في القهستاني... إلخ.

(٥) انظر المقولتين: [٨٦] قوله: "أخيلة"، [٨٧] قوله: وكذا في "النهر".

تمامه^(١) . إن شاء الله تعالى - في مكروهات الصلاة^(٢) : لم يزد فيه إلا أن كراهة التنزيه تثبت بدون دليل خاص أيضاً كترك السنة... إلخ، ثم رأيت، رد بيانه^(٣) . ١٢ [٧٧] قوله: وأما الخف فلم أر من ذكر التيامن فيه^(٤) :

بل نصّ في "ظم"^(٥) على استئذان المعية فيه . ١٢

[٧٨] قوله: قدّمنا أن الأوّل والأخير سنة، ولعلّ المراد بما قبله إمرارها عليه مبلولة قبل الغسل، تأمل^(٦) .

[قال الإمام أحمد رضا رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":

أقول: قد علمت أن هذا أضعف احتمالاته، وإذا كان هذا مراده، فحمل الدلك عليه يكون تكساراً بلا شك، فإن قلت: ذكر المحقق بعده من

(١) "رد المختار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، مطلب في بيان السنة والمستحب والمندوب... إلخ، ٤/١٨٥، تحت قول "الدر": وترك كل سنة ومستحب.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب: ترك المنسوب هل يكره تنزيهاً؟ وهل يفرق بين التنزيه وخلاف الأولى؟، ١/٤١٣، تحت قول "الدر": ويسمى مندوباً وأدباً.

(٣) "رد المختار"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٤/٢٢١، تحت قول "الدر": كل سنة نافلة.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب: ترك المنسوب هل يكره تنزيهاً؟ وهل يفرق بين التنزيه وخلاف الأولى؟، ١/٤١٤، تحت قول "الدر": ولو مسحاً.

(٥) أي: "حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح".

(٦) "رد المختار"، كتاب الطهارة، آداب الوضوء، مطلب: ترك المنسوب هل يكسره تنزيهاً؟ وهل يفرق بين التنزيه وخلاف الأولى؟، ١/٤١٦، تحت قول "الدر": إلى نيف وستين.

الآداب حمظ ثيابه من المتقاطر^(١) فيحمل الإمرار على الأول يتكرر مع هذا.
قلت: إمرار اليد وإن كان معلولاً بالحفظ تعليل الفعل بغايته، فليس
علة كافية لحصوله بحيث لا يحتاج بعده في الحفظ إلى احتراسٍ سواه، فلا يكون
ذكره مُغنياً عن ذكر الحفظ، ثم أقول: عجباً لـ "البحر" جرم هاهنا بتدب
الدلك ونسب الاستئنان لـ "الخلاصة" كغير المرتضي له، واعترض ثم عسى
المحقق بأن في "الخلاصة"^(٢): أنه سنة عندنا^(٣).

مطلب في تميم مندوبات الوضوء

[٧٩] قوله: وقتّمنا أن ترك المندوب مكروه تنزيهاً^(٤)؛
الذي قدّم في الصفحة الماضية أن الطاهر عدم الكراهة بترك المستحب. ١٢

مطلب: الفرض أفضل من النفل إلا في مسائل

[٨٠] قوله: فضل النفل على الفرض لا من جهة الفرضية، بل من
جهة أخرى كصوم المسافر في رمضان؛ فإنه أشقّ من صوم النقيم، فهو
أفضل مع

(١) "الفتح"، كتاب الطهارة، آداب الوضوء، ٣٢/١.

(٢) "خلاصة الفتاوى": لطاهر بن أحمد بن عبد الرشيد افتخار الدين البخاري
(ت ٨٥٤٢هـ). ("كشف الظنون"، ٧١٨/١).

(٣) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب الغسل، ضمن رسالة "بركات السماء في
حكم إسراف الماء"، ٧٦٩/١.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، آداب الوضوء، مطلب في تميم مندوبات الوضوء،
٤١٧/١، تحت قول "الدر": إلى نيف وستين.

.... أنه سنة^(١)؛

أقول: أنت تعلم أن الصوم إذا وقع، وقع فرضاً فليس مما نحن فيه. ١٢

مطلب في التمسح بمنايل

[٨١] قوله: عن ميمونة رضي الله عنها: ((أنها جاءت به بخرقة بعد الغسل، فردّها وجعل ينفذ الماء بيده))، تأمل^(٢)؛

أقول: نفذ اليدين شيء ونفص الماء باليد شيء آخر. ١٢

مطلب في تعريف المكروه، وأنه قد يطلق على الحرام والمكروه تحريماً وتنزيهاً

[٨٢] قوله: وعلى المكروه تنزيهاً، وهو ما كان تركه أولى من فعله، ويرادف خلاف الأولى، كما قدمناه *^(٣)؛

يأتي^(٤) أن خلاف الأولى أعم منه فراجع. ١٢

(١) المرجع السابق، مطلب: الفرض أفصل من النفل إلا في مسائل، ص ٤١٨، تحت قول "الدر": المستثناة من قاعدة: 'الفرض أفصل من النفل'.

(٢) المرجع السابق، مطلب في التمسح بمنايل، ص ٤٣٧، تحت قول "الدر": وعدم نفذ يده. * قوله: كما قدمناه = قدم العلامة الشامي - رحمه الله - هذه المسألة في "رد المحتار"، كتاب الطهارة، الوضوء وأحكامه، مطلب ترك المنسوب هل يكره تنزيهاً؟... إلخ، ١/٤١٣، تحت قول "الدر": ويسمى مندوباً وأدباً.

(٣) "رد المحتار"، كتاب الطهارة، مكروهات الوضوء، مطلب في تعريف المكروه... إلخ، ١/٤٣٩، تحت قول "الدر": ومكروهه.

(٤) "رد المحتار"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، مطلب في بيان السنة... إلخ، ٤/١٨٦، تحت قول "الدر": وترك كل سنة ومستحب.

[٨٣] قوله: فإن كان نهيًا طيبًا يحكم بكرهه التحريم إلا لصارفٍ
للنهي عن التحريم إلى الندب، فإن لم يكن الدليل نهيًا - بل كان مفيدًا للترك الغير
الجازم - فهي تنزيهية^(١). اهـ:

وحينئذ يحكم بكرهه التنزيه، فالحاصل أن كراهة التنزيه تثبت
بشيئين، الندب إلى الترك بعينه، والنهي المصروف عن التحريم، فلا ينافي ما
يأتي في الصفحة القابلة^(٢): أن المكروه تنزيهاً منهيٌ عنه حقيقة اصطلاحاً،
لكن ينافي ما يأتي^(٣)، أن خلاف الأولى لا يكون مكروهاً إلا بنهيٍ خاص، وعن
"التحرير": أن خلاف الأولى ما ليس فيه صبغة نهي كترك صلاة الضحى
بخلاف المكروه تنزيهاً اهـ^(٤). وإنما يوافقنا لو جعل النهي المصروف مفيد
التنزيه، وقال في قسم الأخير: فهو خلاف الأولى، فليتأمل فإن الكلمات
ههنا مضطربة. ١٢

[٨٤] قوله أي: "الدر": الزيادة على الثلاث (فيه) تحريماً لوعاء السهر والمملوك له^(٥).
أقول: أي: في الأرض، لا في النهر فلا ينافي ما تقدم^(٦). ١٢.

- (١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، آداب الوضوء، مكروهات الوضوء، مطلب في تعريف
المكروه... إلخ، ١/٤٣٩، تحت قول "الدر": ومكروهه.
- (٢) انظر المقالة: [١١] قوله: حقيقة اصطلاحاً.
- (٣) "جد للممتار"، كتاب الصلاة، مكروهات الصلاة، تحت قول "الرد": بخلاف لذكره تنزيهاً
- (٤) "التحرير".
- (٥) "الدر"، كتاب الطهارة، مكروهات الوضوء، ١/٤٤٠.
- (٦) انظر المقالة: [٧١] قوله: أن الإسراف مكروه.

مطلب في الإسراف في الوضوء

[٨٥] قوله: تحريماً... إلخ، نقل ذلك في "الحلبة" عن بعض المتأخرين من الشافعية، وتبعه عليه في "البحر" وغيره، وهو مخالف^(١)؛ أقول: لم ينعه، إنما ذكر أن في "المتغى"^(٢) جعله في المنيات، فتكون تحريمية، وقد ذكر قبله أن يعلّ الأوجه كون تركه سنة، فتكون تنزيهية، نعم! آخره في "النهر"^(٣) استظهر كونه مكروهاً تحريماً استناداً إلى إطلاق الكراهة. ١٢

[٨٦] قوله: 'الحلبة': ذكر الحلواني أنه سنة، وعليه مشي قاضي خان، وهو وجبة^(٤): لفظ نسخي "الحلبة": وهو أوجه. ١٢
[٨٧] قوله: استوجهه في "البحر"^(٥):
لفظه: "لعله الأوجه"^(٦). ١٢

(١) 'رد المختار'، كتاب الطهارة، مكروهات الوضوء، مطلب في الإسراف في الوضوء، ٤٤٠/١، تحت قول "الدر": تحريماً... إلخ.

(٢) "المتغى": لعيسى بن إينانج القرشهرى الرومى الحنفى (ت بعد سنة ٨٧٣٤هـ).
("كشف الظنون"، ٥٧٩/٢).

(٣) 'النهر'، كتاب الطهارة، ٤٩/١.

(٤) 'رد المختار'، كتاب الطهارة، مكروهات الوضوء، مطلب في الإسراف في الوضوء، ٤٤٠/١، تحت قول "الدر": تحريماً... إلخ.

(٥) 'رد المختار'، كتاب الطهارة، مكروهات الوضوء، مطلب في الإسراف في الوضوء، ٤٤١/١، تحت قول "الدر": تحريماً... إلخ.

(٦) "السر"، كتاب الطهارة، ٥٧/١.

[٨٨] قوله: وكذا في "النهر"^(١):

عجباً له مع استظهاره كراهة التحريم، والجواب ما أفاد هو بنفسه أن
"المراد بالسنة المؤكدة لإطلاق البهي عن الإسراف"^(٢) اهـ. فجعله سنة يكره
تركها تحريماً. ١٢

[٨٩] قوله: وقدمنا أنه صريح في عدم كراهة ذلك، يعني: كراهة
تحريم^(٣) اهـ.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

فأقول: لا يفيد ما قصده من قصر الحكم على كراهة التنزيه
مطلقاً ما لم يعتقد خلاف السنة كيف؟ ولو كان ترك الإسراف سنة
مؤكدة، كما يقوله "النهر"، كان نعوده مكروهاً تحريماً ووقوعه أحياناً
تنزيهاً، والحديث حاكم على من زاد مطلقاً، أي: ولو مرةً بأنه ظالم،
فلزم تأويله بما يجعل الزيادة ممنوعةً مطلقاً فحسموه على ذلك، فمَن زاد أو
نقص مرةً ولم يعتقد لم يلحقه الوعيد، ألا ترى أنهم هم الناصون بأن من
غسل الأعضاء مرةً إن اعتاد أثم، كما قدمناه عن "الدر"^(٤)، ومعناه عن

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مكروهات الوضوء، مطلب في الإسراف في الوضوء،

٤٤١/١، تحت قول "الدر": تحريماً... إلخ.

(٢) "النهر"، كتاب الطهارة، فرع، ٥٠/١.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مكروهات الوضوء، مطلب في الإسراف في الوضوء،

٤٤١/١، تحت قول "الدر": تحريماً... إلخ.

(٤) "الدر"، كتاب الطهارة، سنن الوضوء، ٣٩٥/١.

"الخلاصة"^(١)، وقد صرح به في "الحلبة" وغير ما كتاب، ثم العجب أنني رأيت العلامة نفسه قد صرح بهذا في سنن الوضوء، فقال: "لا يخفى أن التثليث حيث كان سنة مؤكدة، وأصر على تركه يأثم وإن كان يعتقده سنة، وأما حملهم الوعيد في الحديث على عدم رؤية الثلاث سنة - كما يأتي - فذلك في الترك ولو مرةً بدليل ما قلنا". قال: "وبه اندفع ما في "البحر"^(٢): "من ترجيح القول بعدم الإثم لو اقتصر على مرةً بأنه لو أثم بنفس الترك لما احتجج إلى هذا الحمل" اهـ. وأقره في "النهر"^(٣) وغيره؛ وذلك لأنه مع عدم الإصرار محتاج إليه، فتدبر^(٤) اهـ^(٥).

[٩٠] قوله: ولا ينافيه عدّه من المنهيات كما عدّها منها لطم الوجه بالماء؛ فإن المكروه تنزيهاً منهى عنه^(٦)؛

(١) "الخلاصة"، كتاب الطهارة، الفصل الثالث، آداب الوضوء، ٢٢/١

(٢) "البحر"، كتاب الطهارة، ٤٧/١.

(٣) "النهر"، كتاب الطهارة، فرع، ٤٤/١.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، سنن الوضوء، مطلب في منافع السواك، ٣٩٦/١، تحت قول "الدر": إن اعتاده أثم.

(٥) "الفتاوى الرصوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، ضمن رسالة "بركات السماء في حكم إسراف الماء"، ٦٨٤/١-٦٨٥.

(٦) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مكروهات الوضوء، مطلب في الإسراف في الوضوء، ٤٤١/١، تحت قول "الدر": محرمًا... إلخ.

فالنهي إن كان مصروحاً عن طلب الترك الجازم أفاد كراهة التنزيه، وإلاّ فإن كان فصيحاً أفاد التحريم أو لا فكراهة التحريم، فالكلّ مهني عنه وإن لم يكن الممتنع شرعاً إلاّ الحرام والمكروه التحريمي، فاحفظه فإنه نافع مهم. ١٢

[٩١] قوله: حقيقة اصطلاحاً، ومجازاً لغةً كما في "التحرير"^(١):

أقول: ويترأى لي أنه غير منهي عنه في عرف الشارع؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْهَى عَنْهُ فَاتَّهَوْا﴾ [الحشر: ٧]، علو دخل فيه لصار واجب الترك للأمر الغير المصروف عن الإيجاب والحديث: ((ما هيئتكم عنه فاحتبوا وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم))^(٢) أو كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم، وربما يفيد قوله: اصطلاحاً، فإن تلك الاصطلاحات حادثة. نعم، يوجد في شواهد الصحابة الرواة - رضي الله تعالى عنهم - نهي رسول الله - صلى الله تعالى عليه وسلم - عن كذا. وربما يكون فيه ما لا يحرم ولا يكره تحريماً، بل ولا تسريهاً، إنما الهي فيه إرشادي، فهذا من المجاز اللغوي فلفهم، والله تعالى أعلم. ١٢

[٩٢] قوله: عليه يُحمل قول من جعل تركه سنة^(٣):

أي: عني كراهة التنزيه. ١٢

[٩٣] قوله: كما ذكرناه آنفاً^(٤): في الصفحة الماصية. ١٢

(١) المرجع السابق.

(٢) "صحيح مسلم"، كتاب العصال، (٣٧) باب توفيقه - صلى الله عليه وسلم - وترك إكثار سؤاله... إلخ، ر: ١٣٠، ص ١٢٨٢.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مكروهات الوضوء، مطلب في الإسراف في الوضوء، ٤٤١/١، تحت قول "الدر": نحرماً... إلخ

(٤) المرجع السابق، ص ٤٤٢.

[٩٤] قوله: الجائر قد يُطلق على ما لا يمتنع شرعاً، فيشمل المكروه تنزيهاً، وبهذا التقرير تتوافق عباراتهم^(١): ويتحصل أنه مكروه تنزيهاً. ١٢

[٩٥] قوله: وأما ما ذكره الشارح هنا فقد علمت أنه ليس من كلام مشيخ للذهب، فلا يعارض ما صرحوا به وصحّحوه، هنا ما ظهر لي في هذا المقام، والسلام^(٢).

[قال الإمام أحمد رضا رحمه الله- في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: و"الدر" أيضاً مصفى عن هذا الكدر كدر مكثون، وإنما اغتر المحشي العلامة بقوله: "لو بماء السهر"، ولم يفرق بين تعبير التوضي "من السهر" و"بماء السهر"، ورأيتني كتبت هاهنا على "الدر" قوله: لو بماء السهر.

أقول: أي: في الأرض لا في السهر، وأراد تعميم الماء المباح والمملوك إخراجاً للماء الموقوف، فلا ينافي ما قدمه عن "الفهستاني"^(٣) عن "الجواهر"^(٤) ما كتبت عليه، ومما أكد الاشتباه على العلامة المحشي أن المحقق الحلي في "الحية" نقل مسألة الماء الموقوف وماء المدارس عن عبارة الشافعي المتأخر، فتمامها بعد قوله: "مكروه على الصحيح"، وقيل: "حرام"، وقيل: "حلاف

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) أي: "جامع الرموز وحواشي البحرين": لشمس الدين محمد بن حسام الدين الخراساني الفهستاني (ت ٩٥٣هـ، وقيل ٩٦٢هـ). ("كشف الظنون"، ١٩٧١/٢).

(٤) "جواهر الفتاوى": لأبي بكر محمد بن عبد الرشيد بن نصر بن محمد ركن الدين بن أبي المغافر الكرمانلي (ت ٥٦٥هـ). ("كشف الظنون"، ٦١٥/١)، وفيه أحمد بن أبي الفناخر بن عبد الرشيد. "الموائد البهية"، ص ٢٢٠.

الأولى، ومحل الخلاف ما إذا توضأ من نهر أو ماء مملوك له، فإن توضأ من ماء موقوف، حرمت الزيادة والسرف بلا خلاف؛ لأن الزيادة غير مأذون فيها، وماء المدارس من هذا القبيل؛ لأنه إنما يوقف وبساق لمن يتوضأ الوضوء الشرعي ولم يقصد إباحتها لغير ذلك^(١) اهـ. ثم رأى المسألتين في عبارتي "البحر" و"النهر" ورأى الحكم فيهما بكرهه التحريم، فسبق إلى بحاطره أتتهما تبعاً، قبل: التحريم العام وليس كذلك؛ فإن حرمة الإسراف في الأوقاف مجتمعة عليهما، وقد غيّر في التعبير بما يترثهما عن تعميم التحريم فلم يقلوا: توضأ من نهر، بل قال "البحر": هذا إذا كان ماء نهر، وقال "النهر": لو ماء السهر. والفرق في التعبيرين لا يخفى على المتأمل، وبيان ذلك على ما أقول: إن التوضي من السهر وإن لم يدل مطابقة إلا على التوضي بالاغتراف منه، لكن يدل عرفاً على نهي الوسطة، فمن ملأ كوزاً من نهر واغترف عند التوضي من الكوز لا يقال: "توضأ من النهر"، بل من الكوز إلا على إرادة حذف، أي: ماء مأخوذ من السهر، والتوضي من نهر بلا واسطة إنما يكون في متعارف للناس بأن تدخل النهر أو تجلس على شاطئه وتغترف منه بيدك وتوضأ فيه، فوقع الغسالة في السهر هو الضيق المعروف للتوضي من النهر، فيدل عليه دلالة التزام للعرف المعهود بخلاف التوضي بماء السهر، فلا دلالة له على وقوع الغسالة في شيء أصلاً. ألا نرى! أن من توضأ في بيته ماء جلب من السهر نقول: توضأ بماء النهر لا من النهر. هذا هو العرف الفاشي، والفرق في الإسراف بين الماء الجاري وغيره بأنه تضييع في غيره لا فيه، إنما يمتني على

(١) "حجة المجلي"، كتاب الطهارة، بحث الماء الموقوف، ١/١٣٢ من المخطوط.

وقوع الغسالة فيه، ولا مدخل فيه للاغتراف، فمن ملأ جرّة من نهر وسكبها على الأرض من دون نفع فقد ضيّع، وإن أفرغ جرّة عنده في نهر لم يضيّع. والدالّ على هذا المبني هو لفظ "من نهر" لا لفظ "نماء النهر"، كما علمت، ففي الأوّل تكون دلالة على تعميم التحريم لا في الثاني، هذا هو العارق بين تعبير ذلك الشافعي وتعبير 'البحر' و"الدر".
وحينئذ يحد 'الدر' معه 'احواهر' و"المنتقى" و"النهر" وغيرها، فلا يكون متبعاً لنيل: في غير المذهب^(١).

[٩٦] قوله: صرح الشافعية بالكراهة، فينبغي كراهته وإن قلنا بالسخ
مراعاة للخلاف^(٢)؛

أقول: مراعاة الخلاف ليست بواجبة بل مستحبة، وترك المستحب لا يوجب كراهة.

[٩٧] قوله: وقد علمت أنه لا يجوز التطهير به عند أحمد^(٣)؛

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: والأقرب إلى الصواب أن لا نسخ ولا تحريم، بل النهي للتسريح،

.....

(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب العسل، ضمن رسالة "بركات السماء في حكم إسراف الماء"، ٦٥٧/١ - ٦٥٩.

(٢) 'رد المختار'، كتاب الطهارة، مكروهات الوضوء، مطلب في الإسراف في الوضوء، ٤٤٤/١، تحت قول "الدر". التوضي... إلخ.

(٣) المرجع السابق.

.... والفعل لبيان الجواز، وهو الذي مَتَى عليه القاري^(١) في "المِرْقَاة"^(٢) نقلاً عن السيّد جمال الدين الحنفي^(٣)، وبه أجاب الشيخ عبد الحق الدهلوي^(٤) في "لمعات

(١) هو علي بن سلطان محمد انقاري الهروي نور الدين الفقيه الحنفي (ت ١٠١٤ هـ) له من التصانيف: "أربعون حديثاً في فضائل القرآن"، "إعراب القاري على أول باب البحاري"، "أنوار الحجّ في أسرار الحجّ"، "تحسين الإشارة"، "الحرر لثمين"، حاشية على "تفسير الجلالين"، وسمّاه "الجمالين"، حاشية على "فتح التقدير"، حاشية على "انوار الذهب اللدنية"، شرح "الرسالة القشيرية"، "عمدة الشمائل"، "مرقاة المفاتيح" في شرح "مشكاة المصابيح"، "المسلك المنقسط في المسلك المتوسط"، "مح الروض الأزهر" في شرح "الفقه الأكبر"، "المورد الروي في المولد النبوي"، وغير ذلك.

("هدية العارفين"، ٥/٧٥٢-٧٥٣)

(٢) "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح"، كتاب الطهارة، باب محاطة الحنوب، الفصل الثاني، ١٥٨/٢، ملخصاً: للشيخ نور الدين عبي بن سلطان محمد الهروي المعروف بالقاري (ت ١٠١٤ هـ). ("كشف الظنود"، ٢/١٧٠).

(٣) لم يتبين لنا المراد.

(٤) هو عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله أبو محمد الدهلوي المحدث الحنفي (ت ١٠٥٢ هـ)، قال مؤلف "سبعة المرجان"، بلغت تصانيفه مئة مجلد منها: "أخبار الأخيار في أسرار الأبرار"، "أشعة اللمعات في شرح المشكاة" (فارسي)، "مفتاح العيب في شرح فتوح الغيب" للجيلي، "لمعات التقيح في شرح مشكاة المصابيح" (عربي) وغير ذلك.

("هدية العارفين"، ٥/٥٠٣. "معجم المؤلفين"، ٢/٥٨).

التنقيح^(١): "أنّ السهي تنزيهه، لا تحريم فلا منافاة"^(٢) اهـ وقال في الباب قبله: أجب أن تلك عزيمة، وهذا رخصة^(٣) اهـ. وبهذا جزم في "الأشعة"^(٤) من باب مُحَالَطَةُ الْجُنُب^(٥) وقال الإمام العيني في "عمدة القاري"^(٦): "أما فصل المرأة فيحوز عند الشافعي الوضوء به للرجل سواء خلت به أو لا، قال البغوي^(٧) وعبره: فلا

(١) "لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح": للشيخ عبد الحق محدث الدهلوي الحنفي (ت ١٠٥٢هـ).

("معجم المؤلفين"، ٢/٥٨).

(٢) "لمعات التنقيح".

(٣) المرجع السابق.

(٤) "أشعة اللامعات في شرح المشكاة" للشيخ عبد الحق محدث الدهلوي الحنفي (ت ١٠٥٢هـ). ("إيضاح المكنون"، ٣/٨٨).

(٥) "الأشعة"، كتاب الطهارة، باب محالطة الجنب وما يباح له، المصطل الثاني، ٢٥٥/١.

(٦) "عمدة القاري شرح صحيح البخاري": لأبي محمد وأبي الثناء محمود بن أحمد بدر الدين الحلبي العيني ثم القاهري (ت ٨٥٥هـ).

("كشف الظنون"، ١/٥٤٨).

(٧) هو الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بالفراء أبو محمد البغوي من أعمال هراة الفقيه الشافعي (ت ٥١٦هـ)، من تصانيفه: "إرشاد الأنوار في شمائل نبي المختار"، "ترجمة الأحكام في الفروع"، "التهذيب في المروغ"، "شرح السنة" في الحديث، "الكفاية في الفقه"، "معجم الشيوخ" وغير ذلك.

("هدية العارفين"، ٥/٣١٢).

كراهة فيه للأحاديث الصحيحة فيه، وبهذا قال مالك^(١) وأبو حنيفة وجهور العلماء، وقال أحمد^(٢).....

(١) هو شيخ الإسلام، حجة الأمة، إمام دار الهجرة، أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان بن حنبل بن عمرو بن الحارث الأصمحي المديني أحد أئمة المذاهب المتبعة في العالم الإسلامي، وإليه تنسب المالكية، ولد بـ "المدينة" سنة ٩٣هـ، وفي رواية ٩١هـ، وفي أخرى ٩٤هـ، وقد كان مالك إماماً في نقد الرجال، حافظاً، مجوداً، متقناً، قال يونس: سمعت الشافعي، يقول: مالك وابن عيسى القرينان، ولو لا مالك وابن عيسى لذهب علم الحجاز. قال عبد الرحمن: لا أقدم على مالك في صحة الحديث أحداً. قال الحارث بن مسكين: سمعت ابن وهب يقول: لو لا أني أدركت مالكاً والبيت لصليت وقال يحيى القطان: ما في القوم أصح حديثاً من مالك، كان إماماً في الحديث. قال ابن مهدي: أئمة الناس في زمانهم أربعة: الثوري، ومالك، والأوزاعي، وحماد بن زيد. وقال: ما رأيت أحداً أعقل من مالك. وروي عن الأوزاعي: أنه كان إذا ذكر مالكاً يقول: عالم العلماء ومفتي الحرمين، وعن بقية أنه قال: ما بقي على وجه الأرض أعلم بسنة ماضية منك يا مالك!، وقال أبو يوسف: ما رأيت أعلم من أبي حنيفة، ومالك، وابن أبي ليلى. وذكر أحمد بن حنبل مالكاً فقدمه على الأوزاعي، والثوري، والبيت، وحماد، والحكم في العلم، وقال: هو إمام في الحديث، وفي الفقه. وقال القطان: هو إمام يقتدى به. وقال ابن معين: مالك من حجج الله على خلقه. وعن ابن مهدي قال: ما رأيت أحداً أهيأ، ولا أتم عقلاً من مالك، ولا أشد تقوى، وتوفي صحيحة أربع عشرة من ربيع الأول سنة ١٧٩هـ، وقيل: توفي عام ١٧٨هـ، له من التصانيف:

"الموطأ" في الحديث، و"رسالة إلى هارون الرشيد"، و"رسالة في الأفضية"، وكتاب "السر"، و"رسالة إلى الميث في إجماع المدينة"، فأما ما نقل عنه كبار أصحابه من = المسائل والفرائض والعوائد فشيء كثير، ومن كنوز ذلك: "لندوسية" و"الواضحة" وأشياء.

(«هدية العارفين»، ١/٦، «معجم المؤلفين»، ٩/٣، «سير أعلام النبلاء»، ٣٨٢/٧-٤٣٧).

(١) هو الإمام حَقَّ وشيخ الإسلام صدقاً، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس أبو عبد الله الذهلي الشامي المروزي ثم البغدادي، أحد إمام الأئمة الأربعة، صاحب المذهب الحنبلي، ولد في ربيع الأول سنة ١٦٤ هـ. وكسان الإمام أحمد فقيهاً، مجتهداً، محدثاً، ومفسراً وأتم عقلاً وأشد تقوى. قال مهني بن يحيى قد رأيت ابن عينة، ووكيعاً، وبقية، وعبد الرزاق، وضمرة، والناس، ما رأيت رجلاً أجمع من أحمد في علمه وزهده وورعه، وذكر أشياء. وقال عبد الرزاق: ما رأيت أحداً أفقه ولا أروع من أحمد بن حنبل. وقال فتية: خير أهل زماننا أبي المبارك، ثم هذا الشاب يعني: أحمد بن حنبل. قال المزي: قال لي الشافعي: رأيت بـ"بغداد" شاباً إذا قال: حدثنا، قال الناس كلهم: صدق، قلت ومن هو؟ قال: أحمد بن حنبل. هكذا قال الشافعي للمزغفراني: ما رأيت أعقل من أحمد. وروي عن إسحاق بن راهوية قال: أحمد حجة بين الله وبين خلقه. وقال أبو عبيد: انتهى العلم إلى أربعة: أحمد بن حنبل وهو أفقهم. وقال ابن معين: أرادوا أن أكون مثل أحمد، والله! لا أكون مثله أبداً. وقال محمد بن حماد الطهراني: سمعت أبا ثور العقي يقول: أحمد بن حنبل أعلم وأفقه من الثوري. وروي عن أبي عبد الله البوشنجي:

.... وداود^(١): لا يجوز إذا نخلت به وروى هذا عن عبد الله بن مسرّح^(٢) والحسن البصري^(٣)، وروى عن أحمد كذهينا، وعن ابن المسيّب والحسن^(٤)

قال: ما رأيت أجمع في كل شيء من أحمد بن حنبل، ولا أعقل منه. وقال النسائي. جمع أحمد بن حبل المعرفة بالحديث والفقه والورع والرهدة والصبر. وقال = أبو داود: كانت بحال أحمد بحال الآخرة، لا يذكر فيها شيء من أمر الدنيا، ما رأيته ذكر الدنيا قط. قال عبد الله بن أحمد: كان أبي يقرأ كل يوم سبعا، وكان بهام نومة حفيفة بعد العشاء، ثم يقوم إلى الصبح يصلي ويدعو. وتوفي بـ "بغداد" لثلاث عشرة ليلة بقيت من ربيع الأول سنة ٢٤١ هـ. من تصانيفه الكثيرة: "المسند" يحتوي على نيف وأربعين ألف حديث النسخ والمسح، و"كتاب الرهد"، و"المعرفة والتعليل"، و"الجرح والتعديل"، و"الرد على الزنادقة والجهيمة" فما شئت فيه من متشابه القرآن وتأولوه على غير تأويله، و"الرسالة السننية في الصلاة"، و"كتاب المسائل" عن أبي داود سليمان السجستاني، و"الأشربة"، عن أبي الحديث ومعرفة الرجال، و"طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم"، و"كتاب أشربة الصغير"، و"كتاب المرائص"، وغير ذلك.

("هدية العارفين"، ٤٨/٥، "معجم المؤلفين"، ٢٦١/١، "سمر أعلام السبل"، ٤٣٤/٩ - ٥٤٧).

(١) هو أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي الحافظ أبو داود السجستاني الحنبلي (ت ٢٧٥ هـ). من تصانيفه: "دلائل النبوة"، و"السنن" في الحديث، و"كتب المراسيل" وغير ذلك.

("هدية العارفين"، ٣٩٥/٥).

وكراهة فضلها مطلقاً^(٤) اهـ. وإذا حملنا المنفية على كراهة التحريم لم ياف ثبوت كراهة التنزيه وكيفما كان، فما في "السراج"^(٥) غريبٌ جداً وم يستند لمعتمد، ومخالف المعتمدات ومُقولُ اثقات ولا يظهر له وجهٌ، وقد قال في

(١) هو عبد الله بن سرجس المزني، به صحة، ونزل البصرة، وله عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم - أحاديث عند مسلم وغيره. ("الإصابة في تمييز الصحابة"، باب: حرف العين، رقم الترجمة: ٤٧٢٣، ٩٢/٤، ٩٣، "الاستيعاب في معرفة الأصحاب"، باب: حرف العين، رقم الترجمة: ١٥٦٥، ٤٩/٣).

(٢) هو الحسن بن بلال البصري ثم الرملي، قال أبو حاتم: بصري وقع إلى الرملة، لا بأس به، وذكره ابن حبان في "الثقات"، له عند النسائي حديث واحد ((لا يقول أحدكم عبدي وأمتي))... الحديث.

("تهذيب التهذيب"، باب حرف الحاء، رقم الترجمة: ١٢٧٣، ٢٤١/٢).

(٣) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي، قال قتادة: ما رأيت أحداً قط أعلم بالحلال والحرام منه، وقال سليمان بن موسى: كان أفقه التابعين.

("تهذيب التهذيب"، باب حرف السين، رقم الترجمة: ٢٤٧٠، ٣٧٢/٣).

(٤) "عمدة القاري" شرح "صحيح البخاري"، كتاب الوضوء، باب وضوء الرجل مع امرأته، ر: ١٩٣، ٥٥٠/٢.

(٥) "السراج الوهاج الموضح لكل طالب محتاج": شرح "مختصر القدوري" للإمام أبي بكر ابن علي المعروف بالحنفلي العبادي (المتوفى في حدود ٨٠٠هـ).

("كشف الظنون"، ١٦٣١/٢).

"كشف الظنون": "السراج الوهاج" عند المولى المعروف — "بركلي" (١) من جملة الكتب المتداولة الضعيفة غير المعتبرة اه. قال حلي (٢): "تم اختصار هذا الشرح وسمّاه "الجوهر السر" (٣) اه (٤).
أقول: بل "الجوهرة السيرة" (٥) وهي من الكتب المعتبرة كما بصر عليه في "رد المختار"، ونظيره أن "مجتبى السائي" (٦)، المختصر من

(١) بركلي: محمد بن مير علي التركوي (وفي "الأعلام" البركلي) الرومي الحنفي، (توفي الدين)، صوفي، واعظ، نحوي، فقيه، مفسر، محدث، فاضل، مشارك في غير ذلك (ت ٨٩٨هـ)، من تصانيفه الكثيرة: "الطريقة الحمديّة" في الوعظ و"جلاء القلوب"، =
= و"العوامل الجديدة" في السحر، و"إقناد الهالكين" في الفقه، و"رسالة في آداب البحث والمناظرة" وغير ذلك. ("معجم المؤلفين"، ١٧٦/٣).

(٢) هو مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الحنفي، الشهير بين علماء ليلد بكتاب حلي وبين أهل الديوان بحاجي حبيفة (ت ١٠٦٧هـ). من تصانيفه: "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون" في مجلدين، و"تحفة الكبار في أسفار البحار"، و"مران الحق" في التصوف وغير ذلك. ("معجم المؤلفين"، ٨٧١/٣).

(٣) هذا وفق نسخة الإمام أحمد رضا، أما في النسخة التي بين أيدينا: "الجوهرة النيرة".

(٤) "كشف الظنون"، ذكر "مختصر القديري"، ١٦٣١/٢.

(٥) هي شرح "مختصر القديري": للإمام أبي بكر ابن علي المعروف بالحنكادي العبادي (المتوفى في حدود ٨٠٠هـ).

("كشف الظنون"، ١٦٣١/٢)

.... "سُنَّه الكُبْرَى" (١) من الصحاح دون الكبرى (٢).

[٩٨] قوله: كراهة التطهير أيضاً أحداً مما ذكرنا وإن لم أرد لأحد من أئمتنا بماء أو تراب من كل أرض غضب عليها، إلا بئر الناقة بأرض ثمود (٣):
فإنه يجوز من دون كراهة. ١٢

[٩٩] قوله: وبئر الناقة: هي البئر الكبيرة التي يردّها الحجاج في هذه الأزمنة (٤) اهـ.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":

(١) هي "المختار في مختصر السنن الكبرى" للنسائي. وهو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، روي أن بعض الأماة سأل عنه أكله صحيح فقال: "لا" فقال: فاكذب لنا الصحيح بحدّاً ففتحن "السنن شعبة" فيها، وترك كل حديث أورده في "الكبير" مما تكلم به في أساده بالتعليل وسماه "مختار" وهو أحد الكتب الستة وإذا أطلق أهل الحديث على أن النسائي روى حديثاً، فلأما يرمون في "مختار". ("كشف المظنون"، ١٠٠٦/٢).

(٢) هو "السنن الكبير" للنسائي: وهو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، ("كشف المظنون"، ١٠٠٦/٢).

(٣) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة "النور والسورق لإسفار الماء المطلق"، ٤٦٩/٢ - ٤٧١.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مكروهات الوضوء، مصنف في الإسراف في الوضوء، ٤٤٤/١، تحت قول "الدر": التوضي... إلخ.

(٥) المرجع السابق

أقول: وفيه ما قدّمنا لكن الكراهة هاهنا واضحة، فقد كره الأحرار في القبر مما يلي الميت لأثر النار، كما في 'البدايع'^(١) وغيرها، فهذا أولى بوجوه، كما لا يخفى على من اعتبر، فجزاه الله تعالى حيراً كثيراً في جنات الفردوس، كما نبّه على هذه الفائدة المازة^(٢).

مطلب: نواقض الوضوء

[١٠٠] قوله: ثم على الفتح يكون بدلاً من قوله: 'خارج' لا صفة؛ لأنه اسم جامد، بخلاف المكسور، فإنه معني متجسّس، تأمل^(٣).
فإن لفظ "خارج" يكون حشواً على هذا مع شدة تحفظ الشارح العلامة على الإيجاز. أقول: ويظهر لي أن كل خارج ليس مضافاً إليه لخروج، بل مفسّر له، وإنما فسّره به لاختيار قول من قال: إن الناقض هو الخارج لا الخروج، فتأمل. ١٢

[١٠١] قوله، أي: 'الدر': (منه) أي: من المتوضئ الحي، معتاداً أو لا، من السيلين أو لا (إلى ما يطهر) بالبناء للمفعول، أي: يلحقه حكم التطهير^(٤).

(١) 'البدايع'، كتاب الصلاة، فصل: وأما سنة الحفر... إلخ، ٦١/٢، ملخصاً.

(٢) 'أفتاوى الرصوية'، كتاب الطهارة، باب المياه، ضمن رسالة 'النور والنورق' لإسفار الماء المطلق، ٤٧٨/٢.

(٣) 'رد المختار'، كتاب الطهارة، مطلب: نواقض الوضوء، ٤٤٦/١، تحت قول 'الدر': بالفتح، ويكسر.

(٤) 'الدر'، كتاب الطهارة، نواقض الوضوء، ٤٤٥/١-٤٤٦.

ويعتبر في كلِّ مكلف لحكم اللاحق به، فيحوز أن يكون الخروج إلى موضع باقضا في أحد دون الآخر، كمن كان بيده جرح يضره الغسل، كما بينه المحشي - رحمه الله تعالى - ١٢، وسيأتي التصريح به في الصفحة القابلة. ١٢ لكن للبعد الضعيف فيه كلام وعليك بفتاواي^(١)، وبالله التوفيق. ١٢

[١٠٢] قوله: فالأحسن ما في "النهر" عن بعض المتأخرين: "من أن المراد السيلاَن ولو بالقوة": أي: فإن دم الفصد ونحوه سائل^(٢):

أي: وإن وقع سيلاه بالفعل إلى غير ذلك، كما في صورة الفصد المذكورة، أو لم يسيل أصلاً، لكن فيه قوة السيلاَن، كما سيأتي شرحاً. ١٢
[١٠٣] قوله: إني ما يلحقه التطهير حكماً^(٣):

وإن وقع سيلاه حقيقة إلى غير ذلك، ١٢
[١٠٤] قوله: المراد بالحكم الوجوب كما صرح به غير واحد^(٤):
منهم "العناية"^(٥). ١٢

(١) الجزء الأول.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب. نواقض الوضوء، ١/٤٤٧، تحت قول "السر":
أي: يلحقه حكم التطهير.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) "العناية"، كتاب الطهارات، فصل في نواقض الوضوء، ج ١، ص ٣٤ (هامش فتح القدير): لأبي عبد الله محمد بن محمد بن محمود أكمل الدين الباهلي (ت ٥٧٨٦هـ) شرح "هناية المرعيني".

[٥] قوله: ولذا عبّر به أنزلي كـ "الهداية"^(١): و"الفتح"^(٢). ١٢.

[٦] قوله: فهذا صريح في أن المراد بالقصة ما اشتد، فاعتم هذا

التحرير المفرد... إلخ^(٣):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في الفتاوى الرضوية:]

أقول: نعم! هو صريح في أن المراد في تلك الرواية ما اشتد، أما عبارة

"المعراج"^(٤) التي فيها كلام "البحر" و"النهر" فلا مساعٍ فيها للحمل على ما

اشتد؛ للزوم الاختلاف بين الدليل والمدعى، كما علمت فالحق أن استناد

"البحر" بما ليس في محله.

ثم أقول: إن كان مراد "الهداية"^(٥) بالحكم الوجوب، كما هو المتبادر

من كلامه، فإنه إنما جعله واصلًا إلى ما يلحقه حكم التطهير بعد نزوله إلى ما لأن،

فمعلومة أن المار داخل من وجه وخارج من وجه يلحقه حكم التطهير في

(١) "كشف الظنون"، ٢/٢٠٣٥.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب: نوافض الوضوء، ١/٤٤٧، تحت قول "الدر": أي: يلحقه حكم التطهير.

(٣) "الفتح"، كتاب الطهارة، فصل في نوافض الوضوء، ١/٣٤.

(٤) المرجع السابق، ص ٤٤٨.

(٥) "معراج الدراية إلى شرح الهداية": للإمام فؤاد الدين محمد بن محمد البحاري الكاكي (ت ٧٤٩هـ). ("كشف الظنون"، ٢/٢٠٣٣).

(٥) "الهداية": لأبي الحسن علي بن أبي بكر بردسان الدين الفرعاني المربعاني (ت ٥٩٣هـ).

(٦) "كشف الظنون"، ٢/٢٠٣١.

الغسل ولا يلحقه في الوضوء، فالتنصيص على مثل هذا لا يُعَدُّ عبثاً ولا تكراراً، فيسقط سؤال^(١)
.. "الغاية"^(٢) من رأسه، وعلى هذا فالعجب من العلامة صاحب "العناية" - رحمه الله تعالى - حيث صرح أن المراد بالحكم الوجوب، ثم تبع "الغاية" في إيراد هذا السؤال والجواب، وزاد أن قوله: (أي: قول "الهداية":) لوصوله إلى موضع يلحقه حكم التطهير يعني بالاتفاق لعدم الظهور قبل ذلك عند زفر^(٣) اهـ. واعتصره العلامة سعدي أفندي^(٤) في حاشيته^(٥) عليها قائلًا: فيه بحث^(٦) اهـ. ولم يبين وجهه.

(١) سؤال: قال الإيتاني: "إلى ما لأن من الأنف أي. إلى المارن و"ما" بمعنى "الذي"، فإن قلت: لم قيد بهذا القيد مع أن الرواية مسطورة في كتب أصحابنا: أن الدم إذا نزل إلى قصبة الأنف يقض الوضوء ولا حاجة إلى أن ينسزل إلى ما لأن من الأنف، =
فأي فائدة في هذا القيد إذن سوى التكرار بلا فائدة" !؟..

(٢) 'عناية السان ونادرة الأقران': لأمير كاتب بن أمير عمر قوام الدين الحنفي الإيتاني (ت ١٢٨٥هـ)، شرح "هداية المرغباني". ("كشف الطنون"، ١٠٣٥/٢).

(٣) "العناية"، كتاب الطهارة، فصل في بواقض الوضوء، ٤٢/١

(٤) هو سعد الله بن عيسى بن أمير بحال القسطنطيني، ثم الرومي الحنفي الشهير بسعدي حلي، القاضي بـ "القسطنطينية"، والمهني بما (ت ١٢٤٥هـ). صنف حاشية على "أنوار التبريل" لليصاري، وحاشية على "العناية شرح الهداية"، وحاشية على "القاموس" للفيروز آبادي في اللغة، و"المنظومة" في العقه.

("هدية العارفين"، ٣٨٦/٥).

أقول: وجهه التقرير على هذه التقدير أن أئمتنا الثلاثة - رضي الله تعالى عنهم - يعتبرون السيلان إلى ما يلحقه حكم التطهير ولو ندباً، ورفر وإن اجتزأ بمجرّد الظهور، لكن يجب عنده الوصول إلى ما هو ظاهر البدن؛ إذ لا ظهور قبل ذلك، فما دام الدم في ما اشتدت من الأنف سائلاً فيه غير واصل إلى ما لأن، يتحقّق الناقض عند الأئمة؛ لندب غسله في الغسل والوضوء، لا عند الإمام زفر؛ لأن ما اشتد لس من ظاهر البدن عند أحد، فلا يتحقّق الظهور، أمّا إذا تجاوز حتى وصل إلى الحرف الأول من ما لأن، فقد تحقّق الناقض على القولين. أمّا على قول الأئمة فظاهر، وأمّا على قول زفر فظهوره على ظاهر البدن، فيتحقّق الخروج، فقوله: "لوصوله... إلخ"؛ يعني بالاتفاق؛ فإن مراد زفر بالوصول بمجرّد الظهور، وما يلحقه حكم التطهير ظاهر البدن، ومراد الأئمة بالوصول السيلان، وما يلحقه التطهير ما شرع تطهيره ولو ندباً، فإذا وصل إلى هنا حصل الوصول بالمعنيين إلى ما يطهر على القولين، وهذا تقرير صافٍ وافٍ لا بحث فيه ولا غبار عليه، بقي الفحص عن الرواية.

أقول: لا تخترى أن صاحب "الغاية" ثقة إلى "الغاية"، وقد اعتمد كلامه في "العناية"، وجزم به في "الحلبة"، حتى حكم باعتماده على صاحب "المنية" ^(١) وعلى من هو

(١) أي: حاشية على "العناية شرح الهداية": لسعد الله بن عيسى بن أمير خاتن الرومي الشهر بسعدي حلي، (ت ٥٩٤٥هـ) ("هدية العارفين"، ٣٨٦/٥).

(٢) "حاشية سعدي أفندي"، فصل في نواقض الوضوء، ٤٢/١. (هامش 'الفتح').

(٣) "منية المصنّي وغنية المتنبي": ل محمد بن محمد بن عبيد الدين الكاشغري (ت ٥٧٠٥هـ). ("كشف الظنون"، ١٨٨٦/٢).

أجلّ وأكبر، أعني الإمام برهان الدين محمود صاحب "الذخيرة"^(١)، أنهما مشياً هاهنا على قول زُفر، لكنّ الذي رأيته فيما بيدي من الكتب، هو المشي على التقييد، والحكم عليهم جميعاً أنهم أغفلوا المذهب، ومشوا على قول زُفر في عية الإشكال، وقد أسمعك بصوص "النية" و"الجوهرية".....

....و"التبيين"^(٢) و"معراج الدواية"، بل و"الفتح" و"العناية" و"النهاية"، وفي "الجوهرية" أيضاً: لو سال الدم إلى ما لأن من الأنف، والأنف مسلوذة تقض^(٣) اهـ. وفيها أيضاً احترز بقوله: "حكم التطهير" عن داخل العين وباطن الجرح وقصة الأنف^(٤) اهـ. [١٠٧] قوله: عن أبي يوسف: أن يعلو وينحدر^(٥)؛

على رأس المنفذ الذي خرج منه. ١٢

[١٠٨] قوله: إذا انتفخ على رأس الجرح، وصار أكثر من رأسه نقض^(٦)؛

(١) "ذخيرة الفناوى" = "الذخيرة البرهانية": لأبي المعالي محمود بن أحمد بن عبد العزيز برهان الدين، (ت ٥١٦هـ)، احصرها من كتابه "المحيط". ("كشف الطنون"، ١/٨٢٣)

(٢) "تبيين الحقائق": لأبي محمد، وقيل: أبو عمر عثمان بن علي فخر الدين الريّعي، (ت ٧٤٣هـ)، شرح "كسر الدقائق": لأبي البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين انصفي (ت ٥١٠هـ). ("كشف الطنون"، ٢/١٥١٥).

(٣) "الجوهرية"، كتاب الطهارة، نواقض الوضوء، ج ١، ص ٩.

(٤) "الفناوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب الوضوء، ضمن رسالة "الطراو العلم فيما هو حدّث من أحوال الدم"، ١/٣٠٨ - ٣١٠.

(٥) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب: نواقض الوضوء، ١/٤٤٨، تحت قول "الدر": عين السيلان.

(٦) المرجع السابق.

فهو شرط العلو فقط، دون الانحدار. ١٢

[١٠٩] قوله: عدم القبض؛ لأنه في هذه المواضع لا يلحقه حكم التطهير^(١):

أي: فإذا حرج إلى محل لم يلحقه حكم التطهير من بدنه لم يقض ولم يحس، وإن كان ذلك المحل مما يلحقه حكم التطهير من بدن غيره. ١٢
[١١٠] قوله: وفي "السراج" عن "البنابيع": "الدم السائل على الجراحة إذا لم نتجاوز، قال بعضهم هو طاهر، حتى لو صلى رجل بجنبه وأصابه منه أكثر من قدر الدرهم جازت صلاته، وبهذا أخذ الكرخي وهو الأظهر، وقال بعضهم: نجس، وهو قول محمد بن، ومقتضاه: أنه غير ناقض؛ لأنه بقي طاهراً بعد الإصابة، وإن اعتبر خروجه إلى محل يلحقه حكم التطهير من بدن صاحبه، فليأمل^(٢):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

وأنا أقول وبالله التوفيق وبه نستهدي سواء الطريق: هاهنا مسألتان: مسألة الورم، غير المصحح إلا من أعلاه - كما وصفنا -، ومسألة الجرح أعني تفرق الأنصاف، كما يحصل بالسلاح والانفجار وقد حفظهما السيد أبو السعود - كما رأيت -، وسيظهر الفرق بعون رب البيت. أما الأولى ففي غاية الإشكال ولا تحصر في الآن مصرحة كذلك، إلا من "الحلبة" والأركان

(١) المرجع السابق، ص ٤٤٩، تحت قول "الدر". كما لم يسأل.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٤٩، تحت قول "الدر": ولم يخرج.

الأربعة"^(١)، وكذا ما بتني عليه من إرادة ما يكلف بإيقاع تطهيره بالفعل، وهذا ربما يشتم من غيرهما أيضاً كإبن ملك و'أخرية الروايات' و'رد المختار'^(٢).

فأقول أولاً: لا يذهب عنك أن المعنى المؤثر عندما في الحدث هو خروج النجس من باطن البدن إلى ظاهره، لا يحتاج معه إلى شيء آخر، غير أن الخروج لا يتحقق في غير السببين إلا بالانتقال؛ لأن تحت كل جلد دماً، هو ما دام في مكانه لا يعطى له حكم النجاسة. قال الإمام برهان الملة والدين في 'الهداية': خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة غير أن الخروج إنما يتحقق بالسيلان إلى موضع يلحقه حكم التطهير؛ لأن بروال القشرة تظهر النجاسة في محها فتكون بادية، لا حارحة بخلاف السبين؛ لأن ذلك الموضع ليس بموضع النجاسة، فيستدل بالظهور على الانتقال والخروج^(٣) اهـ.

ومثله في 'المستخلص'^(٤) نقلاً عنها، وقال الإمام فقيه انفس في 'شرح الجامع الصغير'^(٥). الحدث اسم للخارج النجس، والخروج إنما يتحقق

(١) 'الأركان الأربعة'. مولانا بحر العلوم عبد العلي اللكنوي - عليه رحمة الله القوي - صاحب

'فوائح الرحموت' شرح 'مسلم الثبوت' (ت ١٢٢٥هـ) ('حلائق الخفية'، ص ٤٨٥).

(٢) 'خزينة الروايات': للقاضي العميد جكن الهدي الحلي، (ت ٩٢٠هـ).

(٣) 'كشف الطنون'، ١/٧٠٢.

(٤) 'الهداية'، كتاب الطهارة، فصل نواقص الوضوء، ١/١٧.

(٥) 'المستخلص'، أي: 'مستخلص الحقائق': لأبي القاسم إبراهيم بن محمد السمرقندي النيشي،

(ت بعد ٩٠٧هـ)، وهو شرح 'كنز الدقائق' لأبي البركات السفي (ت ٧١٠هـ).

(٦) 'كشف الطنون'، ٢/١٥١٦.

بالسيلان... إلخ^(١). وقال الإمام المحقق على الإطلاق في "فتح القدير": خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة شرعاً، وهذا القدر في الأصل معقول، أي: غفل في الأصل، وهو الخارج من السيلين، إن زوال الطهارة عنه إنما هو بسبب أنه نجسٌ خارجٌ من البدن؛ إذ لم يظهر لكونه من خصوص السيلين تأثير، وقد وجد في الخارج من غيرهما، فيتعدى الحكم إليه، فلاصل الخارج من السيلين وحكمه زوال طهارة يوجبها الوضوء، وعلمته خروج النجاسة من البدن، والفرغ الخارج النجس من غيرهما، وفيه الماط فيتعدى إليه زوال الطهارة^(٢) اهـ. ومثله في "البحر الرائق" وفيه أيضاً النقض بالخروج، وحقيقته من الباطن إلى الظاهر، وذلك بالظهور في السيلين يتحقق، وفي غيرهما بالسيلان إلى موضع يلحقه التطهير؛ لأن زوال القشرة تظهر النجاسة في محلها، فتكون بادية لا خارجة^(٣) اهـ. وفي "الفتح" و"الحلة" و"العنية"^(٤)

(١) "شرح الجامع الصغير": لأبي المحسن الحسن بن منصور فخر الدين المعروف بقاصي بحان الأوزجندی العرغاني (ت ٨٥٩٦هـ). ("كشف الظنون"، ١/٥٦١-٥٦٢).

(٢) "شرح الجامع الصغير".

(٣) "الفتح"، كتاب الطهارة، فصل في نواقض الوضوء، ١/٣٩.

(٤) "البحر"، كتاب الطهارة، نواقض الوضوء، ١/٦٦.

(٥) "عنية المتملّي": لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي القسطنطيني (ت ٨٩٥٦هـ).

("كشف الظنون"، ٢/١٨٨٦).

و"البحر" و"الطحطاوي" و"الشامي"، جميع الأدلة الموردة من السنة والقياس،
تفيد تعليق النقض بالخارج النجس^(١) اهـ.

وفي "الغنية": إذا زالت بشرة كانت الرطوبة بادية، لا منتقلة ولا تكون
منتقلة إلا بالتجاوز والسيلان^(٢) اهـ. وفي "تبيين الإمام الزيعي": الخروج
إنما يتحقق بوصوله إلى ما ذكرنا؛ لأن ما تحت اجنحة مملوء دماً،
فبالظهور لا يكون خارجاً، بل بادية، وهو في موضعه^(٣) اهـ. وفي "المحيط"
ثم "الدُرر": حدث الخروج الانتقال من الباطن إلى الظاهر، وذلك يُعرف
بالسيلان من موضعه^(٤) اهـ.

[١١١] قوله: (مثل ربح) فإنها تنقض؛ لأنها منبعثة عن محلّ النجاسة^(٥):

مارة بها. ١٢

[١١٢] قوله: (من دُبُر) وكذا من ذَكَرٍ أو فَرَجٍ في الدودة والحصى

بالإجماع، كما سيذكره الشارح لما عليهما من النجاسة... إلخ^(٦):

(١) "غنية المتعلي شرح مبة المصلي"، نواقص الوضوء، ص ١٣١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) أي: "تبيين الحقائق"، كتاب الطهارة، نواقص الوضوء، ٤٨/١.

(٤) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب الوضوء، ضمن رسالة "النصراز المعلم فيما

هو حدث من احوال الدم"، ٣٢٧/١ - ٣٣٠.

(٥) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب: نواقص الوضوء، ٤٥٠/١، تحت قول "الدُرر": مثل ربح.

(٦) المرجع السابق، ٤٥١/١، تحت قول "الدُرر": من دبر.

أقول: أما الحصاة فلتكونها في المثانة -وهي معدن البول-، وأما الدودة فلتكونها من رطوبة فاسدةٍ مستحيلةٍ إلى نحو مدةٍ، فلا بدّ لها من اشتغالها على شيء من تلك الرطوبة النجسة، وهذا معنى قول "البدائع"^(١)، فعلم أن لا فرق بين التعليلين، وإنّ ليس المراد بالنجاسة رطوبة الفرج؛ فإنّها ظاهرة عند الإمام رضي الله تعالى عنه. ١٢

[١١٣] قوله: أو لتولد الدودة من النجاسة^(٢):

التعليل قاصٍ بأنّ الناقض إنّما هو خروج بحسب. ١٢

[١١٤] قوله، أي: "التنوير": (وذكر)؛ لأنّه اختلاج، حتّى لو حرح

ريح من الدر وهو يعلم أنّه لم يكن من الأعلى فهو اختلاج، فلا ينقض^(٣):

أقول: دلّت^(٤) المسألة على أنّه ليس كلّ خارجٍ من أحد السبيلين نافضاً مطلقاً ما لم يكن نجساً أو ريحاً منبعثاً عن محلّ النجاسة. ولو كان الحكم كلياً لتقصّت الريح الخارجة من ذكر أو من فرج، أو من دبر لا من أعلى. وقد قال في "الخاية" ثمّ "الهندية": أنّ "المحبوب إذا خرّج منه ما يشبه البول،

(١) "البدائع"، كتاب الطهارة، مطلب: مسح الرقبة، فصل: وأما بيان ما ينقص الوضوء، ١/١٢١.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، نواقض الوضوء، مطلب: نواقض الوضوء، ١/٤٥١، تحت قول "الدر": من دبر.

(٣) "الدر"، كتاب الطهارة، نواقض الوضوء، ١/٤٥٢.

(٤) سيأتي التخصّص على هذا المدلول أوّل الصفحة القائلة عن "الفتح". ١٢ مه (مصف رحمه الله تعالى).

فإن كان قادراً على إمساكه، إن شاء أمسكه وإن شاء أرسله، فهو بول يُنقض الوضوء، وإن كان لا يقدر على إمساكه لا ينقض، ما لم يسلم^(١) اهـ. فهل ذاك إلا لأن ما لم يسلم لا يكون نجساً (ومرّ في الصفحة السابقة ما تأييده) فلا ينقض الوضوء، وبه يظهر حكم ما إذا خرجت من فرج المرأة الخارج، أو إليه رطوبة فرجها الداخل؛ فإنها طاهرة عند الإمام رضي الله تعالى عنه فلا ينقض وضوئها وإن سالت، فليحرّر، والله تعالى أعلم. ١٢

[١١٥] قوله: مناط النقص العلم بكونه من الأعلى^(٢):

أقول: به يستفاد حكم ما إذا خرجت من فرجها رطوبة، لا تعلم أنها رطوبة الفرج الداخل أو رطوبة الرحم. ١٢
وقد تحقق عندي بتوفيق الله تعالى أن رطوبة الرحم أيضاً طاهرة عند الإمام، وإن الفرج في قولهم: "رطوبة الفرج" طاهرة عنده بالمعنى الشامل للفرج الخارج والفرج الداخل والرحم. وإن ما يرى من بعض الفروع الفاضية^(٣) بنجاسة رطوبة الرحم، فإنها تنفّر عنى قولهما: بنجاسة رطوبة الفرج، والفروع الفاضية بطهارة رطوبة الرحم ما ثبت على قوله. ١٢

[١١٦] قوله: كصاحب "الدرر"^(٤): وشارح "الوقاية". ١٢

(١) "المندية"، كتاب الطهارة، الباب الأول، الفصل الخامس في نواقض الوضوء، ١٠/١.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب: نواقض الوضوء، ٤٥٢/١، تحت قول "الدرر": وهو يعلم.

(٣) أي: "فتاوى قاضي خان".

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب: نواقض الوضوء، ٤٥٣/١، تحت قول "الدرر":

والمخرج بعصر.

- [١١٧] قوله: صحَّحه فخر الإسلام وقاضي خان^(١): فلا يعدل عنه. ١٢
- [١١٨] قوله: فالنازل من الرأس إن علقاً لم يَنْقُضْ اتِّفَاقاً، وإن سائلاً نقض اتفاقاً^(٢): قَلْ أو كَثُرَ. ١٢
- [١١٩] قوله: وإنَّما اتَّصل به قَبيل القِيءِ، فلا يكون حدثاً، قال في "الفتح":
"قيل: وهو المختار"^(٣).
- وزعم في الأنجاس^(٤): أنه الأحسن، وقد ذكرنا على صفحتيه المذكورين ما يتعيَّن مراجعته. ١٢
- [١٢٠] قوله، أي: "الدر"، ولو هو في المراءى فلا نقض اتفاقاً كقبيء حية أو دود كثير؛ لطهارته في نفسه... إلخ^(٥).
- رحمهم الله الشارح الفاضل، فقد استخرج من كلِّ خلاف ما هو المحرَّر. ١٢
- [١٢١] قوله: صاعداً من الجوف أو نازلاً من الرأس، "ح"، خلافاً لأبي يوسف في الصاعد من الجوف، وإليه أشار بقوله: "على المعتمد"، ولو أخره لكان أولى^(٦).

(١) انرجع السابق، ص ٤٥٦، تحت قول "الدر": بأن يُضبط.

(٢) انرجع السابق، ص ٤٥٧، تحت قول "الدر": فغير ناقض.

(٣) انرجع السابق، ص ٤٥٨، تحت قول "الدر": هو الصحيح.

(٤) "فتح القدير"، كتاب الطهارة، فصل في نواقض الوضوء، ٤٢/١، باب الأنجاس، ١٧٩/١.

(٥) "الدر"، كتاب الطهارة، نواقض الوضوء، ٤٥٩/١.

(٦) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب: نواقض الوضوء، ٤٦٠/١، تحت قول "الدر": أصلاً.

لأنّ التقديم يُوهم أنّ في عدم القرض بالبغيم خلاف مطلقاً، وليس كذلك في الصحيح. ١٢

[١٢٢] قوله: لو لا الرّبطُ سال؛ لأنّ القميص لو تردّد على الحرح، فابتلّ لا ينحس ما لم يكن كذلك؛ لأنّه ليس يحدث اه^(١):

ولا تنس ما تقدّم من التقييد بالمجلس الواحد^(٢). ١٢

مطلب في حكم كيّ الحمصة

[١٢٣] قوله: وأمّا ما قيل^(٣):

القائل العارف بالله سيّدي

.... عبد العني النابلسي^(٤). ١٢

[١٢٤] قوله: فتنعكس بعكس النقيض إلى قولنا: كلّ بحس حدث؛ لأنّه جعل تقيض الثاني أوّلاً، ونقيض الأوّل ثانياً مع بقاء الكيف والصدق بحاله... إلخ^(٥):
[قال الإمام أحمد رضا في "افتاوى الرضويّة":]

(١) المرجع السابق، ص ٤٦٤، تحت قول "الدر": ولو شدّ.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، مطلب: نواقض الوضوء، ١/٤٤٩، تحت قول "الدر": لو مسح... إلخ.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، نواقض الوضوء، مطلب في حكم كيّ الحمصة، ١/٤٦٥، تحت قول "الدر": ولو شدّ.

(٤) صاحب "الحديقة الندية" والكتب الأخرى المتوفى ١١٤٤ هـ كذا في "حدائق الحنفية"، ص ٤٣٩. (عبد المبین النعماني - قدس سرّه -).

(٥) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، مطلب في حكم كيّ الحمصة، ١/٤٦٨، تحت قول "الدر": مانعاً.

أقول: رحمه الله العلامتين شارحي^(١) "الدرر" و"الدر" لو كانت القضية سالبة:

فأولاً: لن تظهر كليتها بكون ما من صيغ العموم، بل وإن كان هناك لفظة "كل" مكان "ما"، فإن "ما" أو "كلاً" يكون في الموضوع ويرد السلب على ثبوت المحمول له فيفيد سلب العموم، لا عموم السلب؛ ولذا نصّوا أن ليس كلّ سور السالبة الجزئية.

وثانياً: على عرض كليتها كيف تنعكس كلية، والسوالب إنما تنعكس بعكس التقيض جزئية على ذبّان الموجبات في العكس المستقيم.

وثالثاً: أعجب به إيراد الموجبة في عكسها مع أنّهما -رحمهما الله تعالى- قد ذكرنا بأنفسهما شرط بقاء الكيف ويخطر ببالي -والله تعالى أعلم-

(١) أي: شارح "درر الأحكام شرح عمر الأحكام": محمد بن فراموز بن علي الشهير بمغلا محسرو شيخ الإسلام الرومي الحنفي (ت ٨٨٥هـ)، من تصانيفه: حاشية على "تفسير البيضاوي"، وحاشية على "تأويل التتازلي" في الأصول، وحاشية على "المطول" في المعاني والبيان، و"شرح أصول البيهقي" وغير ذلك.

("هدية العارفين"، ٢١١/٦)

وشارح "الدر المختار": محمد بن عبي بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن حسن المعروف بالعلاء الحصكفي (ت ١٠٨٨هـ)، من تصانيفه: "إفاضة الأنوار" على "أصول المنار" للسفي، وتعليقة على "أنوار التنزيل" للبيضاوي، تعليقة على "صحيح البخاري"، "حرائر الأسرار وبدائع الأفكار"، "الدر المختار" في شرح "تنوير الأنصار"، "الدر المستقى" في شرح "المنتقى"، وغير ذلك.

("هدية العارفين"، ٢٩٥/٥ - ٢٩٦).

سقوط لفظة 'المحمول' بعد قوله: "سالبة"، من قلم أحدهما أو قسم الماسخين، وكان أصله قضية سالبة المحمول كلية؛ فإذاً تكون موجبةً وتندفع الإبراداة الثلاثة جميعاً.

أقول: لكن إذن يرد أولاً ما ورد على البرجندي^(١) ثانياً، وثانياً ينازع في صدق العكس، فربّ نجس ليس بحدث، كالأعيان النجسة الغير الخارجة من بدن مكثف. هذا ما يحكم به جلي النظر، وعليه فالوجه ما أقول: تحتمل القضية الإيجاب والسلب الكلّيين جميعاً، أمّا الأول فيجعل "ما" للعموم، والسلب الآخر جزء المحمول؛ والأول جزء متعلق الموضوع لا نفسه لما علمت، فتكون موجبةً كليةً معدولةً لمحمول فقط، لا سالبة الطرفين، والمراد بـ"ما" - كما علمت - الخارج من بدن المكثف فيكون حاصلها: كلّ خارج من بدن مكثف غير حدث، فهو لا نجس، وقولنا: غير حدث حالّ من خارج، أي: ما خرج منه ولم ينقض طهره، والآن تنعكس بعكس النقيض موجبة كلية قائمة: إنّ كلّ نجس فهو لا خارج، غير حدث، أي: ليس بالخارج الذي لا يتنقض به الطهارة، أي: لا يجتمع فيه الوصفان، فإن خرج نقض ولا بدّ، وإن لم ينقض لم يكن خارجاً من بدن المكثف، وبالعكس المستوي موجبة جرئية: بعض اللا نجس خارج منه غير حدث، وهو أيضاً صادق قطعاً كالدمع

(١) هو عبد العلي بن محمد بن حسين البرجندي الحنفي (ت ٨٩٣٢هـ)، من تصانيفه: حاشية على "شرح ملخص الجفمي" لقاصي زاده، و"شرح التذكرة البصيرية" في علم الهيئة، و"شرح زبدة الأصول"، و"شرح المحسّط"، و"شرح المنار" بنفسه، و"شرح النقاية مختصر الوقاية".
(هدية العارفين، ٥/٥٨٦).

والعرق والدم القليل، وأما الثاني فبتحصيل الطرفين وما ليست للعموم، بل نكرة بمعنى شيء دخلت في حيز النفي فعمت.

وإذن يكون الحاصل: "لا شيء من الخارج منه غير حدث نجس"، وينعكس بعكس النقيض سالبة جرئية "ليس بعض اللا نجس لا خارجاً به غير حدث"، وبورود السلب على لا خارج يعود إلى الإثبات فيؤول المعنى إلى قولنا: "بعض ما ليس نجساً خارج من بدن المكلف غير حدث"، وبالمستقيم سالبة كمية "لا شيء من نجس خارجاً منه غير حدث"، وجوه صدقه ما قدمنا، وبالجملة حاصل العكس على وجهين متعاكس، فحاصل عكس النقيض على جعلها موجهة هو حاصل المستوي، على جعلها سالبة وبالعكس. هذا بما تحتمله عبارة، أما علماؤنا فإنما أرادوا الوجه الأول أعني الإيجاب وم يريدوا عكس النقيض، بل المستوي لكن لا مطلقاً، بل عرفياً كما عرفت.

وأما النظر الدقيق فأقول: إن كانت القضية موجهة كما أرادوا-

فقد حكموا كلياً على ما ليس بحدث بلا نجس، فيجب أن يكون اللا نجس مساوياً للخارج غير حدث أو أعم منه مطلقاً، ونقيض المتساويين متساويان والأعم والأخص مطلقاً، مثلهما بالتعكيس فيجب أن يكون النجس مساوياً للخارج غير حدث أو أخص منه مطلقاً، واللا خارج غير حدث يصدق بوجهين أن لا يكون خارجاً أصلاً أو يكون خارجاً حادثاً، والنجس إن أبقى

على إرماله يكون أعمّ منه لما بيّنا في رسالتنا "لمع الأحكام"^(١) أن قبيء قليل الخمر والهول ليس يحدث فيصدق عليه النجس ولا يصدق الاخراج غير حدث، بل هو خارج غير حدث، فوجب أن يراد بالنجس النجس بالخروج كما حققنا ثمّة، وحيث إنّ يكون أنحص من الاخراج غير حدث؛ فإن كلّ نجس بالخروج يصدق عليه أنه ليس بخارج غير حدث، بل حدث ولا يصدق على كلّ لاخراج غير حدث أنه نجس بالخروج لجواز أن لا يكون خارجاً أصلاً، فإذا تروّل القضية إلى قولك: "كلّ خارج من بدن المكلف غير حدث فهو لالنجس بالخروج"، وعكس نقيضها كلّ نجس بالخروج فهو لاخراج منه غير حدث، وإذا كان ذلك كذلك انتفى الوجه الأول من مصداقي الاخراج غير حدث؛ لأنّ النجس بالخروج خارج لا شك، فلم يبق إلا أن يكون خارجاً حدثاً، والخروج قد اعتبر في الموضوع، فلا حاجة إلى عاداته في المحمول. فيخرج، فذلك العكس أنّ كلّ نجس بالخروج حدث، فتبيّن أن فيه من أين جاء التقييد بالأشياء الخارجة من بدن المكلف في موضوعه؟ وكيف خرج السلب الوارد على "ما" وعلى الحدث من محموله؟ حتّى لم يبق فيه إلا لفظة 'حدث'، فارتفع الإرادان معها عن البرجندي والشيخ إسماعيل جميعاً إنّما بقي الأخذ على أخذها سالبة الطرفين، وكأته - رحمه الله تعالى - نظّر إلى وجود

(١) "لمع الأحكام أن لا وضوء من الزكّام": ألفه الإمام سنة ١٣٢٤هـ، يدلّ عليه العدد الحاصل من اسم الرسالة حسب الجمل وهو ١٣٢٤، وهكذا تجد في أكثر مؤلفات الإمام التي تجاوزت ألفاً. هذه الرسالة مضمونة في "الفتاوى الرضوية"، ٢/٢٦٣.

السلب ولو في المتعلق، وليس فيه كبير مشاحة، هكذا ينبغي التحقيق والله تعالى ولي التوفيق.

وكذلك إن كانت سالبة لا بد أيضاً من الحمل المذكور؛ إذ لا شك أن المراد الكلية؛ لأن المقصود إعطاء ضابطة، فقد سلبت النجاسة كمية عن الخارج غير حدث، فيكون النجس مباحاً له ولا يبايه إلا بإرادة النجس بالخروج؛ إذ لو لاها لكانت أعم لمسألة قيء الخمر المذكورة لكن مرادهم هو الإيجاب، كما علمت، أما قول البرجندي: "هذه الكلية لو جمعت متعلقة بمباحث القيء لكان له وجه". أقول: كيف... وإنيهم جميعاً إنما يذكرونها ثلث مسائل القيء وقوله: "سلمت عن توهم الدور".

أقول: وجهه أن إعطاء القضية إنما هو ليكتسب علم عدم النجاسة من علم عدم الحدثية يتوقف على علم عدم النجاسة؛ إذ لو كان نجساً لكان حدثاً فيدور. وإنما قال: توهم؛ لأن العلم بعدم الحدثية يحصل بتصريح الفقه، فالمراد كلما سمعتموه من علمائنا، أنه لا يتقضى الطهارة فاعلموا أنه ليس بخروجه نجساً، فإن لم يكن نجساً دخل من خارج فهو طاهر، وهذا طاهر.

وصلّى الله تعالى على أطهر طيب وأطيب طاهر، وعلى آله وصحبه الأطائب الأطاهر، والحمد لله رب العالمين في الأول والأخر، والباطن والظاهر^(١).

[١٢٥] قوله: يريد به العكس المستوي؛ لأنه جعل الجزء الأول ثانياً، والثاني أولاً مع بقاء الصدق والكيف بحاطما^(٢).

(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب الوضوء، ضمن رسالة "انقطاع المعلم فيما هو حدث من أحوال الدم"، ٣٤٦/١، ٣٥٢.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: هذه زنة واضحة، فإنهم لو أرادوا به العكس المطلق لكان نفيه نفي الأصل؛ لأن العكس من اللوازم ولم يلتفت - رحمه الله تعالى - إلى قول نفسه: "مع بقاء الصدق"، فإذا كان الصدق باقياً، فكيف يصح نفيه...؟ بل الحق أنهم إنما يريدون في أمثال المقام نفي العكس العرفي، وهو عكس الموجبة الكلية كفسها تقول: كل حلال طاهر ولا عكس أي: ليس كل طاهر حلالاً، وهذا معهود متعارف في الكتب العقلية أيضاً تراهم يقولون: ارتفاع العام يستلزم ارتفاع الخاص ولا عكس، ونفي اللازم يستلزم نفي المنزوم ولا عكس إلى غير ذلك، وهذا أظهر من أن يظهر، ثم اختلف نظر الفاضل البرجندي والشيخ إسماعيل في كيف هذه القضية، فجعلها البرجندي موجبة وشارح "الدور"، سائلة في "شرح النقاية"^(١)، ما ليس بحدث ليس بنجس، أي: كل ما ليس بحدث من الأشياء الخارجة من السبيلين وغيرهما ليس بنجس، هذه الكلية السالبة الطرفين تنعكس بعكس النقيض إلى قولنا: "كل نجس من الأشياء المذكورة حدث، ولا يستلزم ذلك أن يكون كل حدث نجساً"، وهذه الكلية لو جعلت متعلقة بمحدث القبيح لكان له وجه وسلمت عن توهم الدور، اهـ. مختصراً^(٢).

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب في حكم كي الحمصة، ٤٦٨/١، تحت قول "الدور": مانعاً.

(٢) أي: شرح عبد العلي بن محمد بن حسن البرجندي (ت ٩٣٢هـ) على "النقاية" مختصر

الوقاية لعبد الله بن مسعود صدر الشريعة الأصغر المحبوبي، (ت ٥٧٤٧هـ).

(٣) "كشف الظنون"، ١٩٧١/٢.

(٣) "شرح النقاية".

أقول: ويردّ عليه أولاً: أن الأشياء المذكورة أعني الخارجة من بدن المكلف إنما أريدت بـ"ما"، وهي من الموضوع دون المحمول، فممن أين يأتي هذا التقييد في موضوع العكس...؟ وبمدونه يبقى كاذباً فيكذب الأصل.
وثانياً: ليس موضوع الأصل، "ليس يحدث"، بل "ما"، والمراد بها شيء مخصوص وهو الخارج من بدن المكلف، فإنما يؤخذ نقيضه بإيراد السلب على ما لا يخلفه من متعلق الموضوع، وانتظر ما سنلقي من التحقيق، والله تعالى ولي التوفيق.

وثالثاً: تحرّر عما تقرّر أن السلب ليس جزء الموضوع فكيف تكون سالبة الطرفين؟^(١)

[١٢٦] قوله: والسالبة الكلية تنعكس فيه سالبة كلية أيضاً^(٢):
أقول: ليست القضية سالبة كلية وإلا لصدق عكسها المستوي كذلك، وإنما هي موجبة كلية معدولة المحمول لعكسها موجبة جزئية كذلك، وهي صادقة، أعني قولنا: "بعض ما ليس بحسن ليس يحدث"، فافهم. ١٢
[١٢٧] قوله: نبّه على أن هذا شروع في الناقض الحكمي بعد الحقيقي بناءً على أن عينه غير ناقض، بل ما لا يتخلو عنه النائم، وقيل: ناقض، ورجّح الأول في "السراج"، وبه جزم الزيلعي^(٣):

-
- (١) الفتاوى الرضوية، كتاب الطهارة، باب الوضوء ضمن رسالة الطرار المعلم فيما هو حدث من أحوال الدم، ٣٤٤/١-٣٤٦.
(٢) رد المختار، كتاب الطهارة، بواقض الوضوء، مطلب في حكم كي الحمصة، ٤٦٨/١، تحت قول "الدر": مانعاً.

أقول: وهو قضية صحاح الأحاديث. ١٢

مطلب: نوم من به انفلات ریح غير ناقض

[١٢٨] قوله: ينبغي أن يكون عينه ناقضاً اتفاقاً فيمن فيه انفلات ریح؛

إذ ما لا يخلو عنه النائم لو تحقق وجوده لم ينقض، فالمتوهم أولى "فهر" (١)؛

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: ظاهره يشبه المتناقض؛ فإن مفاد التعليل عدم النقص؛ إذ لما

علمنا أن النوم لا ينقض بنفسه بل لما يتوهم فيه، وهما هنا محققه لا ينقض، فما

ظنك بالموهوم؟ وجب الحكم بعدم النقص. لكن محط نظره - رحمه الله تعالى -

استبعاد أن يصلي الرجل العشاء في أول الوقت فينام، ولا يزال مستغرقاً في

النوم، طول الليل إلى قبيل الصبح، ثم يقوم كما هو، فيجعل يصلي التهجّد

ولا يمسه ماء، فاضطرّ إلى الحكم بجعل النوم نفسه ناقضاً في حقه.

أقول: كيف يعدل عن حق معولٍ مجرد استبعاد؟ لا جرم أن قال الشامي بعد

نقله: فيه نظرٌ والأحسن ما في "فتاوى ابن الشلي" (٢) اهـ (١).

(١) المرجع السابق، ص ٤٦٨، تحت قول "الدر": وينقضه حكماً.

(٢) المرجع السابق، مطلب: نوم من به انفلات ریح غير ناقض.

(٣) 'فتاوى ابن الشلي' أي: فتاوى أبي العباس أحمد بن يونس بن محمد شهاب الدين

المعروف بابن الشلي المصري (ت ٨٩٤٧هـ)، جمعها حفيده نور الدين علي بن محمد

(ت ١٠١٠هـ)، ورثها علي أبواب "الكز".

("كشف الظنون"، ١٢١٨/٢، "الأعلام"، ٢٧٦/١).

أقول: ولا نظر أن النوم مظنة الانتشار، والانتشار مظنة حروح المذي؛ فإن المظنة النائية غير مسلمة لعدم الغلبة، ولذا قال في "الحلبة": إذا لم يكن الرجل مذاءً فالانتشار لا يكون مظنة تلك البلة^(١) اهـ ولذا صرحوا بعدم سنية الاستنجاء من النوم، كما في "الدر" وغيره، فالأظهر ما ذكره اس الشلي، ولبتأمل عند الفتوى، فإنه شيء لا نص فيه عن الأئمة، والله المرجو لكشف كل غمة^(٢).

[١٢٩] قوله، أي: "الدر": (لا) يقض، وإن تعمده في الصلاة أو غيرها

على المختار^(٣):

هو الذي صححه في "المحيط"^(٤)، كما في "المندية"^(٥)، فهو المأخوذ، وإن مشى

قاضي خان على الفرق. ١٢

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، موافق الوضوء، مطلب: يوم من به انفلات ريح غير نافض، ٤٦٨/١، تحت قول "الدر": ويقضه حكماً.

(٢) "الحلبة"، كتاب الطهارة، باب العسل، ١٨٥/١ من المخطوط.

(٣) "الفتاوى الرصوية"، كتاب الطهارة، باب الوضوء، ضمن رسالة "نبه القوم أن الوضوء من أي نوم"، ٤٣٧/١، ٤٣٨.

(٤) "الدر"، كتاب الطهارة، موافق الوضوء، ٤٦٩/١، ٤٧٠.

(٥) إذا أطلق "المحيط" والمراد به "المحيط البرهاني"، انظر (٢٢١) قوله. ذكر في "الحلبة".

في الفقه الحنفي محيطان مشهوران:

"المحيط البرهاني": لبرهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد بن الصدر الكبير برهان الدين عبد العزيز بن عمر بن مازة (ت ٥٦٦هـ).

(الفوائد الهية، ص ٢٠٥، هدية العارفين، ٤/٤٠٤).

مطلب: لفظ "حيث" موضوع للمكان، ويستعار لجهة الشيء

[١٢٠] قوله: أن النوم في الصلاة قائماً أو قاعداً أو ساجداً لا يكون حدثاً سواء غلبه النوم أو تعمده^(١):

وإن تعمّد النوم في الصلاة مضطجعا؛ فإنه يتوضأ ويستقبل، ومن عجز عن الصلاة قائماً أو قاعداً فصلّى مضطجعا، فام فيها يقض وضوئه، "خانية"^(٢). ١٢ [١٢١] قوله: قال ط: وطاهره أن لمراد الهيئة المسنونة في حق الرجل لا للمرأة^(٣).

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: ليس هذا محل الاستظهار وقد صرح به السادة الكبار كقاضي خان وغيره، علّا أنّهم لو لم يصرحوا لكان هو المتعين للإرادة؛ لأنّ المقصود

"المحيط الرضوي" = "المحيط السرخسي" لمحمد بن محمد بن محمد الملقب رضي السديس السرخسي (ت ٨٥٤٤هـ).

(الفوائد البهية، ص ١٨٨).

(١) 'الهندية'، كتاب الطهارة، الباب الأول، الفصل الخامس في نواقض الوضوء، ١٢/١، متقطاً.

(٢) 'رد المختار'، كتاب الطهارة، نواقض الوضوء، مطلب: لفظ "حيث" موضوع للمكان ويستعار لجهة الشيء، ٤٧٠/١، تحت قول "الدر": على المختار.

(٣) 'الخانية'، كتاب الطهارة، باب الوضوء والغسل، فصل في النوم، ٢٠/١.

(٤) 'رد المختار'، كتاب الطهارة، نواقض الوضوء، مطلب: لفظ "حيث" موضوع للمكان ويستعار لجهة الشيء، ٤٧١/١، تحت قول "الدر": وساجداً.

هيئة تمنع الاستغراق في النوم كما لا يخفى، ولو في غير الصلاة على المعتمد، ذكره الحلبي: "أو متوركا" (١)؛ (٢).

[١٢٢] قوله: (ولو في غير الصلاة) مبالغة على قوله: "على الهيئة المسنونة" لا على قوله: "وساجداً" يعني: أن كونه على الهيئة للمسنة قيد في عدم النقص (٣).
أقول: عدم الانتقاص بالنوم في السجود أظهر في الصلاة؛ لورود النص فيها، واشتراط الهيئة المسنونة لعدم النقص أظهر في غير الصلاة؛ لظاهر إطلاق النص في الصلاة، والمبالغة إنما تكون بذكر الخفي، فإن قيل: "ولو في الصلاة" يكون مبالغة على قوله: "الهيئة المسنونة" كما ذكر المحشي - رحمه الله تعالى -؛ لأن اشتراط الهيئة هو الخفي في الصلاة لا عدم النقص في السجود، وأما إذا قال الشارح رحمه الله تعالى: "ولو في غير الصلاة"، فالمبالغة على قوله: "ساجداً" لا على قوله: "الهيئة المسنونة"؛ لأن اشتراط الهيئة في غير الصلاة أمر ظاهر، وإنما الخفي عدم النقص في السجود، لورود النص، فالظاهر أن لفظة "غير"، ساقطة من النسخة التي كتب عليها المحشي، وعليه يدل قوله فيما بعد: "ولو في الصلاة". ١٢

[١٣٣] قوله: ولو في الصلاة (٤): سيأتي تصحيحه (٥) عن "المحيط". ١٢

(١) "الحلبة"، فصل في نواقض الوضوء، ص ١٤٠.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب الوضوء، ضمن رسالة "نبيه القسوم أن الوضوء من أي نوم"، ٣٧٤/١.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، بواقض الوضوء، مطلب: لفظ "حيث" موضوع للمكان ويستعار لجهة الشيء، ٤٧١/١، تحت قول "الدر": ولو في غير الصلاة. إلخ.

(٤) المرجع السابق.

[١٣٤] قوله أي: "الدر": وساجداً على الهيئة المسنونة ولو في غير الصلاة

على المعتمد^(٣):

أقول: لو قال الشارح رحمه الله تعالى: ساجداً ولو غير مصلّ على

الهيئة المسنونة، ولو في الصلاة لكان أتى بالمبالغتين. ١٢

[١٣٥] قوله: اعلم أنه اختلف في النوم ساجداً، فقيل: لا يكون حدثاً

في الصلاة وغيرها^(٤):

أقول: لا يشك من له تأمل أن مراد هذا الإطلاق إنما هو السجود على

الوجه لمننون لمنعه الاستعراق في النوم، أما ما كان على غيره كسجود المرأة فلا أظنّ

أن يقول قائل بعدم التقض به في غير الصلاة أيضاً مع أنه ح كالنوم على الوجه سواء

بسواء، بل هو لا يفارقه إلا لقبض في الأيدي والأرجل كما لا يخفى، فهذا للمذهب

لا ينافي ما اختاره الشارح أصلاً. ١٢

[١٣٦] قوله: لا يكون حدثاً في الصلاة وغيرها، وصحّحه في "التحفة"،

وذكر في "الخلاصة" أنه ظاهر المذهب^(٥):

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، نواقض الوضوء، مطلب: لمظ ((حيث)) موضوع للمكان

ويستعار لجهة الشيء، ٤٧٣/١، تحت قول 'الدر': على المعتمد.

(٢) "الدر"، كتاب الطهارة، نواقض الوضوء، ٤٧١/١-٤٧٣.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، نواقض الوضوء، مطلب: لفظ "حيث" موضوع للمكان ويستعار

لجهة الشيء، ٤٧١/١، تحت قول 'الدر': على المعتمد.

(٤) المرجع السابق.

مَنْ رَجَعَ "الخلاصة" و"الحلة" و"الغنية" علم أن كلام 'الخلاصة' وتصحيح
"التحفة" متعلق بما إذا كان على هيئة السجود المستنونة لا مطلقاً. ١٢
[١٢٧] قوله: وقيل: يكون حدثاً^(١):

أقول: هذا إن كان على إطلاقه، فقد عارض نص الحديث ولا يعدل
عن رواية ما وافقتها رواية. ١٢

[١٢٨] قوله: حدثاً^(٢): أي: مطلقاً. ١٢

[١٢٩] قوله: ذكر في "الحانية"^(٣):

كلام "الحانية" إنما هو في خارج الصلاة. ١٢
[١٤٠] قوله: إنه ظاهر الرواية^(٤):

أقول: راجعت 'الحانية' فوجدته ذكر كونه ظاهر الرواية في النوم
ساجداً خارج الصلاة، أما في سجود الصلاة فقال: لا يكون حدثاً في ظاهر
الرواية إلا أن يتعمد النوم في سجوده، فح تنقض طهارته وتفسد صلاته،
بخلاف ما لو تعمد النوم في قيامه أو ركوعه^(٥). ١٢

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفناوى الرصويّة"]

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٧٢.

(٤) المرجع السابق.

(٥) "الحانية"، كتاب الطهارة، فصل في النوم، ٢٠/١، ملقطاً.

فأقول: هذا الإطلاق إن صدرَ عن أحدٍ فهو محجوحٌ بنص الحديث وتصريحات أئمة القديم والحديث، وقد تقدّم عن "الحلبي" أن لا خلافاً عندنا في ذلك، أمّا "الحناني" فلم تذكره بهذا الإرسال، وإنّما نصّها هكذا: "ظاهر المذهب أن النوم في الصلّة لا يكون حدثاً نام قائماً أو راکعاً أو ساجداً، أمّا خارج الصلّة على هيئة الركوع والمسجود، قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: يكون حدثاً في ظاهر الرواية، وقيل: إن كان ساجداً على وجه السجدة بأن كان رافعاً بطنه عن فخذه مجافياً عضديه عن جنبه بحيث يرى من خلفه عفرة إبطيه، لا يكون حدثاً، وإن كان ساجداً على وجه غير السجدة بأن ألصق بطنه بفخذه واقترب ذراعيه كان حدثاً"^(١). اهـ

فأين هذا من ذاك...! فليتبّه، نعم! جاءت خلافة عن أبي يوسف في تعمّد النوم على خلاف ظاهر الرواية الصحيحة المختارة، ولا تختص في تحقيقها بالسجود، بل تعمّ الصلّة كلّها كما سيأتي^(٢)، إن شاء الله تعالى.

وأجمعوا على النقص في السادسة، وهي كونه على هيئة سجود غير مسنونة من غير نية أو في سجدة غير مشروعة، أمّا ما وقع في "رد المختار" أن

(١) "الحناني"، كتاب الطهارة، نواقض الوضوء، ٢٠/١، (ملقطاً).

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، فصل في نواقض الوضوء، من ضمن الرسالة:

"نبه القوم أن الوضوء من أيّ نوم"، ٣٧٨/١.

النوم ساجداً، قبل: لا يكون حدثاً في الصلاة وغيرها، وصححه في "التحفة"، وذكر في "الخلاصة": أنه ظاهر المذهب، وفي "الذخيرة": هو المشهور^(١). له.

فأقول: إن أراد بالساجد الساجد الشرعي فعزو الحكم إلى "الخلاصة" يصح، لكنه إذن لا يسأل إلا سجود الصلاة والسهو والتلاوة والشكر، ويبقى كلامه ساكناً عن حكم ما إذا كان على هيئة سجود من دون سجود أو في سجود غير مشروع، كما يفعله بعض الناس عقب الصلاة، ولا شك أن كلام "الخلاصة" و"الخانية" و"التحفة" و"البدائع" و"الحلبة" التي رخص منها هذا الفصل يشمل هذه الصور كلها، فلا وجه لإخراجها عن الكلام مع أن الحاجة ماسة إلى إدراك حكمها أيضاً، وإن أراد من كان على هيئة سجود ولو لم يتوه أو لم يشرع، فيجب أن يكون المراد الهيئة المسنونة لرجال؛ لأنها المانعة عن الاستغراق في النوم، فكان كالنوم قائماً أو على هيئة ركوع، إما أن يؤخذ العموم في الساجد، كما أحاط به كلمات المقول عنهم جميعاً، وقد أشار إليه في "الخلاصة" حيث عبر في الصلاة بلفظة "ساجداً" وفي خارجها بلفظة "على هيئة السجود" وفي الهيئة أيضاً، كما هو قضية "رد المختار" حيث ذكر تفصيل الهيئة في قول ثالثٍ مقابلٍ لهذا، حتى يلزم أن لا ينقض نوم من نام في غير سجود مشروع على هيئة سجود المرأة، فلا يجوز أن يقول به أحد؛ فإنه حينئذٍ ليس إلا كنوم المنبطح سواء بسواء، بل هو لا يفارقه إلا بقبض في الأيدي والأرجل - كما لا يخفى -، وراجعت "الخلاصة" فوجدت صحتها، هكذا في

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، نواقض الوضوء، مطلب: لفظ "حيث" موضوع للمكان

ويستعار لجهة الشيء، ٤٧١/١ ٤٧٢، تحت قول "الدر": "على اعتماد" ملقطاً.

الأصل، قال: لا يقض الوضوء النوم قاعداً أو راکعاً أو ساجداً أو قائماً، هذا في الصلّاة، فإن نام خارج الصلّاة قائماً أو على هيئة الركوع والسجود في ظاهر المذهب، لا فرق بين الصلّاة وخارج الصلّاة.^(١) اهـ. ثم قال: إذا نام في سجود التلاوة، لا يكون حدثاً عندهم جميعاً، كما في الصلّاتية وفي سجدة الشكر، كذلك عند محمد^(٢) وهكذا روي عن.....

(١) "الخلاصة"، كتاب الطهارة، الفصل الثالث في نواقض الوضوء، ١٨/١.

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني بالولاء، الحنفي، (أبو عبد الله) فقيه، مجتهد، محدث، قدم أبوه العراق فولد به "واسط" سنة ثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢هـ) وقيل: ١٣١هـ، وفي رواية ١٣٥هـ، وبشاً بـ "الكوفة" فسمع من أبي حنيفة ومسلم والثوري وعمر بن ذر ومالك بن مغول وأخذ عنه الشافعي، وولاه الرشيد قضاء الرقة ثم عزله، كان محمد - رحمه الله - ورعاً تقياً زاهداً في الدنيا مقبلاً على العلم فكسان يقول لأهله: لا تسألوني حاجة من حاجات الدنيا فتشغلوا قلبي، وخلوا ما شئتم من مالي، فإنه أقل لهمني وأفرغ لقلبي، وأثنى عليه الشافعي فقال: ما رأيت حياً سمياً مثله، ولا رأيت أحفَ روحاً منه ولا أفصح منه، كنت إذا سمعته يقرأ القرآن كأنما يسزل القرآن بلغته، وقال أيضاً: ما رأيت أعقل منه، كان يملأ العين والقلب. وقال إبراهيم الحربي: قلت للإمام أحمد بن حنبل: من أين لك هذه المسائل الدقاق؟ قال: من كتب محمد بن الحسن - رحمه الله تعالى -، توفي سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩هـ)، وكانت وفاته مع العلم اللعوي الشهير الكسائي في يوم واحد، فقال الرشيد: دفن اليوم الفقه واللعبة جميعاً، ومن تصانيفه الكثيرة: "الجامع الكبير"، = "الجامع الصغير" وكلاهما في الفروع الفقه الحنفي، و"الاحتجاج على مالك"، و"الاكتساب في الرزق المستصاب"، و"الشروط"، و"السير الكبير"، و"كتاب الآثار"

.... أبي يوسف^(١) وسواء سجد على هيئة وجه السنة أو غير السنة، نحو أن يفتش ذراعيه ويلصق بطنه على فخذيه. وعند أبي حنيفة يكون حدثاً، وفي

و"كتاب الحجة على أهل المدينة" وغير ذلك. ("معجم المؤلفين"، ٢٢٩/٣، "سير أعلام النبلاء"، ٨٢/٨-٨٣، "الكامل في ضعفاء الرجال"، ٣٧٥/٧-٣٧٦).

(١) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب سعد الأنصاري الكوفي البغدادي (أبو يوسف). فقيه، أصولي، مجتهد، محدث، حافظ، عالم بالتفسير والمغازي وأيام العرب، ولد بـ "الكوفة" ١١٣هـ، وتفقه على أبي حنيفة، وسمع من عطاء بن السائب وطبقته، وروى عنه محمد بن الحسن الشيباني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وولي القضاء بـ "بغداد" لثلاثة من الخلفاء العباسيين المهدي والهادي وهارون الرشيد، وكان كذلك أول من لقب بقاضي القضاة، وكان يقال له: قاضي قضاة الدنيا؛ لأنه كان يستيب في سائر الأقاليم التي يحكم فيها الخليفة، بيد أن أبا يوسف - رحمه الله - لم يكن فقط قاضياً يطبق شرع الله بين المتخاصمين ويحكم بين الناس بما أنزل الله، كان أبو يوسف أكبر أصحاب أبي حنيفة، وكان أبو حنيفة كثير الثناء على أبي يوسف، فكثيراً ما كان يقول: إنه أعلم أصحابه، وقال المزني: كان أبو يوسف أتبعهم للحديث، وقال ابن المديني: كان صدوقاً، وقال ابن معين: كان ثقة، وقال أبو زرعة: كان سليماً من التجهّم، وتوفي بـ "بغداد" لخمس خلون من ربيع الآخر من سنة ثنتين وثمانين ومئة (١٨٢هـ) عن سبع وستين سنة، من آثاره: "كتاب الخراج"، و"المنسوط" في فروع الفقه الحنفي ويسمى بـ "الأصل"، و"كتاب في أدب القاضي" على مذهب أبي حنيفة، و"الأمالي" في الفقه.

= ("معجم المؤلفين"، ١٢٢/٤، "سير أعلام النبلاء"، ٧٠٧/٧-٧٠٩، "الكامل في ضعفاء الرجال"، ٤٦٥/٨-٤٦٨).

سجدتي السهو لا يكون حدثاً^(١) اه فأنفاد أن عموم الهيئة إنما هو في السجود المشروع كسجود التلاوة والسهو عند الكل، والشكر عندهما، ولما لم تشرع سجدة الشكر عنده قال بالنقص فيها إذا لم تكن على هيئة السنة.

وفي "الحلية" بعد ما قلنا عنها من الكلام على النوم في الصلاة: وإن كان عارج الصلاة (فذكر الوجوه إلى أن قال:) وإن قام قائماً أو على هيئة الركوع والسجود غير مستند إلى شيء، ففي "البدائع": العامة على أنه لا يكون حدثاً؛ لأن الاستتمساك فيها باق^(٢).

وفي "التحفة"^(٣): الأصح أنه ليس بحدث كما في الصلاة وعليه مشى في "الخلاصة"، وذكر أنه ظاهر المذهب، وعكس هذا بالنسبة إلى هيئة الركوع والسجود^(٤) في "الخاتبة" فذكر أنه حدث في ظاهر الرواية، والأول هو المشهور^(٥) كما في "الذخيرة"^(٦) اه. (ملخصاً)^(٧).

-
- (١) "الخلاصة"، كتاب الطهارة، الفصل الثالث في نواقض الوضوء، ١٩/١.
- (٢) "البدائع"، كتاب الطهارة، باب نواقض الوضوء، بحث النوم مضطجعا، ١٣٥/١.
- (٣) "تحفة الفقهاء": لأبي بكر، وقيل: أبو منصور محمد بن أحمد علاء الدين السمرقندي (ت ٥٤٥هـ). ("كشف الظنون"، ٧١٨/١).
- (٤) "الخلاصة"، كتاب الطهارة، الفصل الثالث في نواقض الوضوء، بحث الإغماء والنوم والجون، ١٨/١.
- (٥) "الخاتبة"، كتاب الطهارة، باب الوضوء والغسل، فصل في النوم، ٢٠/١.
- (٦) "ذخيرة العقبى".
- (٧) "الحلية".

فأفاد أن كلامهم هذا في غير الصلّاة، وأفاد ببقاء الاستمسك أن المراد هيئة السجود المسنونة، فهذا الذي يشم من عبارة "رد المختار" ليس مراد "الخلاصة" ولا "التحفة" ولا "الخانية" ولا "الذخيرة" ولا "الحلبة"، فليتبّه.

بقيت أربع: وهي الهيئة المسنونة خارج الصلّاة في السجدة المشروعة، أو غيرها، وغير المسنونة في السجدة المشروعة في الصلّاة، أو غيرها، فهذه تجاذبت فيها الآراء ووجدت هاهنا مما اعتمده المصنّفون في تصانيفهم المتدولة^(١).

[١٤١] قوله: وقيل: إن سجد على غير الهيئة المسنونة كان حدثاً^(٢).
ولو في الصلّاة. ١٢ منه. الإطلاق في الموضعين يشمل الصلّاة وغيرها،
فهذا عين ما ذكره الشارح. ١٢
[١٤٢] قوله: وإلا فلا^(٣).

ولو في غير الصلّاة؛ لأنها تجمع الاستغراق في النوم. ١٢
[١٤٣] قوله: قال في 'البدائع': وهو أقرب إلى الصواب، إلا أننا تركنا
هذا القياس في حالة الصلّاة للنص^(٤).
أي: فقلنا بعدم النقص فيها مطلقاً، ولو كان ساجداً على غير الوجه المسنون. ١٢

(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب الوضوء، ضمن رسالة "نبه القوم أن الوضوء من أيّ نوم"، ٣٧٨/١-٣٨٢.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، بواقض الوضوء، مطب: لفظ "حيث" موضوع للمكان ويستعار لجهة الشيء، ٤٧٢/١، تحت قول "الدر": على المعتمد.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

[١٤٤] قوله: وإن كان خارجها، فكذلك في الصحيح إن كان على

هيئة السجود^(١): المسنونة للرجل. ١٢

[١٤٥] قوله: وإلا ينتقض اهـ. وبه جزم في "البحر" وكذلك العلامة

الحلي في "شرح المنية الكبير"^(٢)، ونقل فيه عن "الخلاصة" أيضاً: أن سجود السهو والتلاوة- وكنا الشكر عندهما^(٣):

لكنه أيضاً ذكر كالحلي^(٤): أن "سجدة التلاوة في هذا كالصلية،

وكنا سجدة الشكر عند محمد، خلافاً لأبي حنيفة. كذا في "فتح القدير"^(٥) اهـ ١٢

[١٤٦] قوله: كسجود الصلاة^(٦):

أي: فلا ينتقض فيها الصهارة وإن لم تكن على الوجه المسنون. ١٢

(١) المرجع السابق.

(٢) أي: "غنية المتملي شرح منية المصلي".

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، نواقض الوضوء، مطلب: لفظ "حيث" موضوع للمكان، ويستعار لجهة الشيء، ٤٧٢/١، تحت قول "الدر": على المعتمد.

(٤) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلي الحنفي، عالم بالعلوم العربية، والتفسير والحديث والفقه والأصول (ت ٨٩٥٦هـ)، له عدة مصنفات من الرسائل والكتب، منها: "ملتقى الأبحر"، "غنية المتملي" في شرح "منية المصلي" وغير ذلك.

("معجم المؤلفين"، ٢٢/١).

(٥) "الفتح"، كتاب الطهارة، فصل في نواقض الوضوء، ٤٥/١.

(٦) "رد المختار"، كتاب الطهارة، نواقض الوضوء، مطلب: لفظ "حيث" موضوع لمكان، ويستعار لجهة الشيء، ٤٧٢/١، تحت قول "الدر": على المعتمد.

[١٤٧] قوله: لإطلاق لفظ "ساجداً" في الحديث، فيترك به القياس فيما هو سجودٌ شرعاً، ويبقى ما عداه على القياس^(١)؛ وهو الوقوع على هيئة السجود من دون نية أو سجود التحية لغير الله تعالى^(٢). ١٢.

[١٤٨] قوله: فينقض إن لم يكن على وجه السنة اهـ^(٣)؛ فبجاصله أن النوم في السجود على الوجه المستنون لا ينقص مطلقاً، وإن على غير الوجه المستنون، فينقض في غير السجدة الشرعية لا فيها، فالخاصل أن النوم في هيئة السجود المستنونة للرجال لا ينقض مطلقاً ولو في غير صلاة، بل من دون نية سجدة هو الصواب على خلاف ما احتاره في "الختانية"^(٤)، وفي غير تلك الهيئة ينقض في غير السجود المشروع إجماعاً، وفي السجود المشروع قيل: لا ينقص مطلقاً أي: ولو خارج الصلاة، كسجود الشكر، وقيل: لا ينقض إن في الصلاة، وينقض في غيرها، وهو الذي اعتمده في "البدائع"، وصححه الزيلعي، والله تعالى أعلم^(٥).

(١) للمرجع السابق، ص ٤٧٣.

(٢) وفي هذه المسألة رسالة مستقلة للإمام أحمد رضا المسماة بـ "الزبدة الزكية لتحريم سجود التحية".

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب: لفظ "حيث" موضوع للمكان، ويستعار لجهة الشيء، ٤٧٣/١، تحت قول "الدر": على المعتمد.

(٤) "الختانية"، كتاب الطهارة، باب الوضوء والغسل، فصل في النوم، ٢٠/١، ٢١، ملقطاً.

(٥) "البدائع"، كتاب الطهارة، ما ينقض الوضوء، ١٣٤/١.

أقول: ضابط كل ما ذكر وأفاد الشارح - رحمه الله تعالى - أن الناقض هو النوم على هيئة لا تمنع الاستغراق في النوم بشرط زوال المسكة، فالنوم ساجداً على الهيئة المسنونة ولو في غير الصلاة، وقائماً وراكعاً خرج بالقيّد الأول، والنوم قاعداً ولو مشكاً، ومتوركاً محتبياً ومنكباً وفي محملٍ وسرجٍ وأكافٍ وعلى دابة عرياناً، وهي صاعدة أو مستوية خرج بالقيّد الثاني، وبقي النوم على أحد جنبيه أو ركبته أو قفاه أو وجهه، أو ساجداً على غير الوجه المسنون ولو في الصلاة، وعلى دابة عرياناً وهي هابطة، داخلاً في النواقض؛ لاجتماع القيدين، والله تعالى أعلم. ١٢

[١٤٩] قوله: اعتمد في "شرحه الصغير" ما عزاه إليه الشارح: من اشتراط الهيئة المسنونة في سجود الصلاة وغيرها^(١):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: أوردوا النصّ بلفظ "لا وضوء على من نام قائماً أو قاعداً أو راکعاً أو ساجداً"، كما في "الهداية" وغيرها، ولاقتراح هذه الأركان تسبق الأذهان إلى الصلاة، وبه استدلل أصحابنا على أن المراد في آخر آيتي الحج ركوع الصلاة وسجودها، فليس فيها سجود التلاوة فيسرى إلى شمول الحديث سجود غير الصلاة نوع حفاء حتى قصر ذلك في "البدائع" و"التبيين"

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، نواقض الوضوء، مطلب: لفظ "حيث" موضوع

للمكان، ويستعار لجهة الشيء، ٤٧٣/١، تحت قول "الدرر": على المعتمد.

وغيرهما على الصلّاتية قائلين: "إِنَّ النَّصَّ إِنَّمَا وَرَدَ فِي الصَّلَاةِ، كَمَا سَيَأْتِي^(١)"
فإذن عدم الانتقاض بالنوم في السجود أظهر في الصلّاة، واشتراط الهيئة
المسنونة لعدم النقض أظهر في غيرها؛ لظاهر إطلاق النص في الصلّاة، والمبالغة
إنّما تكون بذكر الخفي؛ فإنّ تقيض مدخول الوصلية يكون أولى بالحكم منه،
فإن قيل: ولو في الصلّاة يكن مبالغة على قوله: الهيئة المسنونة، كما ذكره المحشي
— رحمه الله تعالى —؛ لأنّ اشتراط الهيئة هو الخفي في الصلّاة لا عدم النقض في
السجود، أمّا إذا قال الشارح رحمه الله تعالى: "ولو في غير الصلّاة" فالمبالغة على
قوله: "ساجداً" لا على قوله: "الهيئة المسنونة"؛ لأنّ اشتراط الهيئة في غير
الصلّاة أمر ظاهر، وإنّما الخفي عدم النقض، لا جرم أنّ العلامة المحشي لما
جعله مبالغة على الهيئة لم يمكنه تعبيره إلاّ بـ "لو" في الصلّاة، ولو لا نقله في
المقولة: "ولو غير الصلّاة"، كما هو في نسخ "الدر" بأيدينا لظنت أنّ لفظة
"غير" من كلام "الدر" ساقطة من نسخة المحشي، أمّا التثبت بذكر اعتماد
الخلي، وإنّما اعتمد تعميم اشتراط الهيئة سجود الصلّاة أيضاً.

فأقول: لعلّه لا يتعيّن هذا الاعتماد مراداً، فإنّه ذكر في "العنية" قول ابن
شجاع: إنّ النوم ساجداً في غير الصلّاة ناقض مطلقاً^(٢)، ثم نقل عن "الخلاصة"
و"الكفاية": أنّ في ظاهر المذهب لا فرق بين الصلّاة وخارج الصلّاة، وعن
"الهداية": أنّه الصحيح، ثم عن القمي التعصيل بالنقض إن كان على غير هيئة

(١) "العتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب الوضوء، من ضمن الرسالة "نبه القوم أنّ
الوضوء من أيّ نوم"، ٣٨٥/١ - ٣٨٦.

(٢) "العنية"، فصل في نواقض الوضوء، ص ١٣٨.

السنة وعدمه إن كان عليها، ثم حقق أن المناط وجود لحاية الاسترخاء وإن القاعدة الكلية المعتمدة - كما سيحيي^(١) - إن شاء الله تعالى - فأفاد أن السجود على هيئة السنة غير ناقض ولو خارج الصلاة، وإنه المعتمد، فصحّ العزو من هذا الوجه أيضاً، وحينئذ يكون كلام الشارح - رحمه الله تعالى - ساكناً عن حكم الساجد في الصلاة على غير هيئة السنة^(٢).

[١٥٠] قوله: قال: وهو الصحيح ومشى عليه في "نور الإيضاح"^(٣):

لم أره فيه، لا هنا ولا في مفسدات الصلاة، ولا في شروطها حيث ذكر اشتراط أداء الأركان يقظان، ثم رأيت ذكره فيما لا ينقض الوضوء، ١٢
[١٥١] قوله: لو نام المريض وهو يصلي مضطجاً قيل: لا تنقض طهارته كالنوم في السجود، والصحيح النقض^(٤):

أي: غلبه النوم أو تعمدته فإنه ينتقض طهارته مطبقاً، ١٢

[١٥٢] قوله: كما في شروح "الهداية" أن ينام واضعاً أليته على عقبه، ويطنه على فخذيه، ونقل عدم النقض به في "الفتح".....

(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب الوضوء، من ضمن الرسالة "نه القوم أن الوضوء من أي نوم"، ٣٩١/١.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب الوضوء، من ضمن الرسالة "نه القوم أن الوضوء من أي نوم"، ٣٨٥/١-٣٨٧.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، نواقض الوضوء، مطلب: لفظ "حيث" موضوع للمكان، ويستعار لجهة الشيء، ٤٧٣/١، تحت قول "الدر": على المعتمد.

(٤) المرجع السابق.

.... عن "الدخيرة" أيضاً^(١):

ونقل في "الهندية" عن "محيط السرخسي"^(٢) أنه الأصح ١٢
[١٥٣] قوله: لو نام قاعداً ووضع اليدين على عقبيه، وصار شبه المنكب
على وجهه قال أبو يوسف: عليه الوضوء^(٣) اهـ.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]
أقول: ومن عرف المنط عرف القول الفصل، فمن حنا رأسه بحيث
لم يرفع عن الأرض لم يقض، وهو مراد الشارح ومن حنا حتى رفع،
نقض وهو مراد "الغنية"، ولذا عوّلت على هذا التفصيل^(٤).
[١٥٤] قوله: قال الرحمتي: ولا ينبغي أن يغتر الإنسان بنفسه؛ لأنه ربما
يستغفره النوم ويظن خلافه^(٥).

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

-
- (١) المرجع السابق، ص ٤٧٤، تحت قول "الدر": أو شبه المنكب.
(٢) "محيط السرخسي" = "المحيط الرصوي": لعمد بن محمد بن محمد الملقب رضي الدين
السرخسي (ت ٥٤٤هـ) ("العوائد البهية"، ص ٢٤٧).
(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، نواقض الوضوء، مطلب: لفظ "حيث" موضوع للمكان،
ويستعار لجهة الشيء، ١/٤٧٤، تحت قول "الدر": أو شبه المنكب.
(٤) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب الوضوء، من ضمن الرسالة "نبه القوم أن
الوضوء من أي نوم"، ١/٣٧٦.
(٥) "رد المختار"، كتاب الطهارة، نواقض الوضوء، مطلب: لفظ "حيث" موضوع للمكان،
ويستعار لجهة الشيء، ١/٤٧٦، تحت قول "الدر": كناعس يفهم أكثر ما قيل عنده.

اعلم أنّ النوم على وضع سجود، فيه خلف كثير ونزاع ممدود، وأنا أريد - إن شاء الله الكريم المجيد - أن أذكره على وجه حاصر يجلو به الحق كبد زاهر، وما توفيقى إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

فأقول: وأستعين بالقرب المحب ذلك الوضع الذي نلّم فيه، أمّا أن يكون على هيئة المسنونة للرجال أو على غيرها، وكلّ أمّا في الصلاة ومنها سجود السهو، ومنها من نقل الخلاف فيه كما نبّه عليه في "الفتح"، أو في سجدة مشروعة خارجها، وهي سجدة التلاوة والشكر أو في غير ذلك، ويدخل فيه ما كان على هيئة ساجد ولم ينوها أصلاً، فالصور ست، وقد أجمعوا على عدم النقض في الأولى، وهي السجود في الصلاة على الهيئة المسنونة^(١).

مطلب: نوم الأنبياء غير ناقض

[١٥٥] قوله: وفي "الشرنبلالية": زاد الكمال في تفسيرها المعانقة،

وتبعه صاحب "البرهان"^(٢):

على عادته فإنه شديد الاتباع للإمام ابن الهمام. ١٢

[١٥٦] قوله، أي: "الدر": (لا) ينقضه (مس ذكر) لكن يغسل يده

تدباً (وامرأة) وأمرد، لكن يتدب للخروج من الخلاف، لا سيما للإمام، لكن بشرط عدم لزوم ارتكاب مكروه منعه^(٣):

(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب الوضوء، من ضمن الرسالة "نبه القوم أنّ

الوضوء من أيّ نوم"، ٣٧٧/١.

(٢) "رد المحتار"، كتاب الطهارة، نواقض الوضوء، مطلب: نوم الأنبياء غير ناقض، ٤٨٨/١،

نحت قول "الدر": مع الانتشار... إلخ.

(٣) "الدر"، كتاب الطهارة، ما لا ينقض الوضوء، ٤٨٨/١ - ٤٩٠.

وفيه توالي ست إضافات فاحفظ أن العلماء لا يلتفتون إلى مثل هذا، وإنما مقصودهم الإفادة. ١٢

مطلب في ندب مراعاة الخلاف إذا لم يرتكب مكروه مذهبه

[١٥٧] قوله: فيكره فعلهما تنزيهاً مع أنهما ستان عند الشافعي^(١)؛

هذا وقال في "المسلك المتقسط"^(٢) فصل شرائط صحة السعي؛ أنهم

قالوا: لا يستحب الخروج عن الخلاف في هذه المسألة؛ لوضوح ضعفه. اهـ^(٣). ١٢

[١٥٨] قوله: أي: "الدر": (كما) ينقض (لو حشا إحليله بقطنة وابتل

الطرف الظاهر)^(٤): بيوله. ١٢

[١٥٩] قوله: (والفرج الداخل) أمّا لو احتشيت في الفرج الخارج،

فابتل داخل الحشو انتقض، سواء نفذ البلل إلى خارج الحشو أو لا؛ للتيقن

بالخروج من الفرج الداخل، وهو المعتمد في الانتقاض^(٥):

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، ما لا ينقض الوضوء، مطلب: في ندب مراعاة

الخلاف إذا لم يرتكب مكروه مذهبه، ٤٩٠/١، تحت قول "الدر": لكن بشرط.

(٢) "المسلك المتقسط في المسالك المتوسطة": للملا علي بن سلطان محمد نور الدين الهروي

القاري (ت ١٠١٤هـ).

(٣) "كشف الظنون"، ١٥٤٥/٢.

(٤) "المسلك المتقسط"، باب السعي بين الصبا والمروة وأحكامه، فصل في شرائط

صحة السعي، الرابع من شرائط صحة السعي، ص ١٧٦.

(٥) "الدر"، كتاب الطهارة، ما لا ينقض الوضوء، ٤٩٤/١.

(٥) "رد المختار"، كتاب الطهارة، ما لا ينقض الوضوء، مطلب في ندب مراعاة الخلاف

إذا لم يرتكب مكروه مذهبه، ٤٩٥/١، تحت قول "الدر": والفرج الداخل.

أقول: المراد الابتلال بالنجس؛ إذ خروجه هو الذي ينقض، وذلك كدم الحيض أو النفاس أو الاستحاضة ونحو ذلك، أما لو احتشئت فابتل برطوبة فرجها الداخل، ينبغي عدم الانتقاض؛ لأنها ظاهرة عند الإمام، فلم يوجد خروج نجس، وانظر ما قدمنا^(١) وحرر، والله تعالى أعلم. ١٢

[١٦٠] قوله: لو خرجت القطبة من الإحليل رطبة انتقض؛ لخروج

النجاسة^(٢): برطوبة البول. ١٢

[١٦١] قوله: وإن لم تكن رطبة: أي: ليس بها أثر النجاسة أصلاً فلا نقض، كما لو أقطر الدهن في إحليله فعاد^(٣):

هذان أيضاً دليلان على اشتراط النجاسة في الخارج من السبيل؛ إذ لو لاه لوجب النقض لخروج شيء من السبيل، فإن الخارج ناقض سواء كان من بدن صاحب السبيل أو داخلاً فيه من خارج، فقد نصوا أن خروج مني الزوج من فرج المرأة ينقض وضوئها. وكذا من الدليل عليه ما في الشرح والحاشية من اشتراط البلّة في انتقاض الوضوء بخروج أصبع أو عود أو محقنة أدخلها في الدبر ولم يغيب. ١٢

[١٦٢] قوله: وهي محل القدر بخلاف قصبة الذكر^(٤): فليس محل القدر. ١٢

(١) انظر للمقولة [١١٤] قوله: أي: "التنوير".

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، ما لا ينقض الوضوء، مطلب في ندب مراعاة الخلاف إذا لم يرتكب مكروه مذهب، ٤٩٥/١، تحت قول "الدبر": ولو سقطت... إلخ.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

[١٦٣] قوله: لو خرج الدهن من الدبر بعد ما احتقن به ينقض بلا

خلاف^(١): لتنجسه بما في الأمعاء. ١٢

[١٦٤] قوله: وإن أدخل المحقنة ثم أخرجها إن لم يكن عليها بلة لم

ينقض، والأحوط أن يتوضأ^(٢):

فقد يكون شيء قليل لا يتميز للحس. ١٢

[١٦٥] قوله: "وكل شيء غيبه في دبره، ثم أخرجه أو خرج بنفسه

ينقض الوضوء"^(٣): بالخروج. ١٢

[١٦٦] قوله: والصوم^(٤): بانتغيب. ١٢

[١٦٧] قوله: وكل شيء أدخل بعضه^(٥): غير الأبر. ١٢

[١٦٨] قوله: وطرفه خارج لا ينقضهما، انتهى^(٦):

[لا أن يستصحب بلة أو رائحة. ١٢

[١٦٩] قوله: أقول: على هذا ينبغي أن تكون الأصبع كالمحقنة فيعتبر

فيها البلة... إلخ^(٧):

(١) المرجع السابق.

(٢) للمرجع السابق، ص ٤٩٥-٤٩٦، تحت قول "الدبر": ولم يعيها.

(٣) المرجع السابق، تحت قول "الدبر": فإن غيها.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

(٧) المرجع السابق.

رد على ما ذكر الشارح - رحمه الله - من أن تغيب الأصبع ناقض مطلقاً. ١٢
[١٧٠] قوله: لما كانت عضواً مستقلاً، فإذا غابت اعتُبرت كالمفصل،

لكن ما سيأتي في الصوم مطلقاً^(١): شامل للتغيب. ١٢

[١٧١] قوله، أي: "الدر": لو أدخل أصبعه في دبره ولم يغيبها، فإن

غيبها أو أدخلها عند الاستنجاء بطل وضوئه وصومه^(٢):

أي: من دون شرط خروج بلة. ١٢

[١٧٢] قوله: (بطل وضوئه وصومه) أي: في المسألتين، لكن بطلان

الصوم في الأولى بخلاف المختار^(٣):

من التقييد بكونها مبتلة كما علمت آنفاً. ١٢

[١٧٣] قوله: لو كان هو أو الأصبع مبتلاً لاستقرار البلة في الجوف،

وإذا أخرج العود بعد ما غاب فسد وضوئه مطلقاً^(٤):

لالتحاقه بما في الأمعاء. ١٢

[١٧٤] قوله: من شك في إنائه أو ثوبه أو بدنه - أصابته نجاسة أو لا،

فهو طاهر ما لم يستيقن، وكذا الآبار والحياض والحباب الموضوعة في الطرقات،

(١) المرجع السابق.

(٢) "الدر"، كتاب الطهارة، ما لا ينقض الوضوء، ٤٩٦/١.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، ما لا ينقض الوضوء، مطلب في ندب مراعاة الخلاف

إذا لم يرتكب مكروه مذهبه، ٤٩٧/١، تحت قول "الدر": بطل وضوئه

وصومه.

(٤) المرجع السابق، ص ٤٩٧.

ويستقي منها الصغار والكبار والمسلمون والكفار^(١) اهـ.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: وهذا أمر مستمر من لدن الصدر الأول إلى زماننا هذا لا يعيه عائب ولا ينكره منكر فكان إجماعاً^(٢).

(١) المرجع السابق، ص ٥٠١، تحت قول "الدر": ولو شك... إلخ.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، من ضمن الرسالة "الأحلى من السكر لطلبة سكر روسر"، ٤/٤٨٤.

أبحاث الغسل

- [١٧٥] قوله: (غسل كلّ فمه... إلخ) عبر عن المضمضة والاستنشاق بالغسل لإفادة الاستيعاب أو للاختصار، كما قدّمه^(١) في الموضوع^(٢):
- [١٧٦] قوله: والدّرَن اليابس في الأنف كالحيز للمضوغ والعجين يمنع^(٣) اه: انظر ما يأتي آخر^(٤).
- [١٧٧] قوله: (لكن استبرأ على ظاهر المتن، حيث أطلق البدن على الجسد^(٥)): والأصح أنه غير مانع، كما في "الحلبة" من "شرح الزاهدي"^(٦). ١٢
- [١٧٨] قوله: فقول "الشربالية" تبعاً لـ "الفتح": "لا يجب إدخالها" ردّ لهذه الرواية، وظاهره أن المراد بها الوجوب، وهو بعيد^(٧). اه.
- [قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

- (١) انظر للمقولة [١٥] قوله: (والمبالغة فيهما).
- (٢) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، فرض الغسل، أبحاث الغسل، ٥٠٤/١، تحت قول "الدّرَن": غسل كلّ فمه... إلخ.
- (٣) المرجع السابق، ص ٥٠٤-٥٠٥، تحت قول "الدّرَن": حتى ما تحت الدّرَن.
- (٤) انظر المقولتين [١٨٠/١٨١].
- (٥) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، فرض الغسل، أبحاث الغسل، ٥٠٥/١، تحت قول "الدّرَن": لكن في المغرب وغيره... إلخ.
- (٦) هو "شرح - أبي الرجاء مختار بن محمود بن محمد بنحم الدين - الزاهدي" - العزمي الخوارزمي، (ت ٦٥٨هـ) - على "مختصر - أبي الحسن - القدوري". ("كشف الظنون"، ١٦٣١/٢).
- (٧) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، فرض الغسل، أبحاث الغسل، ٥٠٧/١، تحت قول "الدّرَن": لا تُدخِلُ إصبعها.

قلت: فإنه إن أراد الوجوب قال: "ليس بطهارة"، ولم يقله، وإنما قال: "ليس بتنظيف"، وما في "الدر" وغيره، "لا تدخل أصبعها في قبلها، به يفتى"^(١): فمراده نفي الوجوب، كما في "رد المختار" عن السيد الحلبي عن العلامة الشرنبلالي، لا جرم أن قال في "الفتح": "تغسل فرجها الخارج؛ لأنه كالقلم ولا يجب إدخالها الأصبع في قبلها، وبه يفتى"^(٢) اهـ. ونفي الوجوب لا ينفي التندب، والآخرون هو الأقوى والأظهر^(٣).

[١٧٩] قوله: وبه يحصل التوفيق بين القولين؛ لأنه إذا أمكن فسخها:

أي: بأن أمكن قلبها^(٤):

أقول: كيف التوفيق مع التصريح بالتندب؟ وإنما يندب إلى ما يمكن،

فكان صريحاً في عدم الوجوب مع إمكان القلب. ١٢

[١٨٠] قوله، أي: "الدر": (ولا يمنع الطهارة (ونيم) أي: خراء ذباب

وبرغوث لم يصل الماء تحته (وحثاء) ولو جرّمه^(٥)؛

أقول: بل هو مفاد المتن؛ لأن الحقيقة في الحثاء هو الجرم؛ ولأن منع

بجرد اللون لا يذهب إليه وهم. ١٢

(١) "الدر"، كتاب الطهارة، فرض الغسل، ٥٠٦/١.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارة، فصل في الغسل، ٥٠/١.

(٣) "الفتاوى الرضوية" (الجديدة)، كتاب الطهارة، باب الوضوء، من ضمن الرسالة

"الطراز للمعلم فيما هو حادث من أحوال الدم"، ٣١٨/١-٣١٩.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، فرض الغسل، أبحاث الغسل، ٥٠٩/١، تحت قسول

"الدر": وفي "المسعودي" ... إلخ.

(٥) "الدر"، كتاب الطهارة، فرض الغسل، ٥١٢/١-٥١٣.

[١٨١] قوله، أي: "الدر": به يفتى^(١):

أقول: وبه يظهر حكم بعض أجزاء كحلٍ تخرج في اليوم وتنتصق ببعض الحفون أو تستقر في بعض المآقي، وربما تمرّ اليد عليها في الوضوء والغسل ولا يعلم بها أصلاً، فلا يكفي فيه التعاهد المعتاد أيضاً إلا بتيقظ خاص وتفحص مخصوص، فذلك كحرم الخناء لا بالقياس، بل بدلالة النص؛ فإن الحاجة إلى الكحل أشدّ وأكثر من الحاجة إلى الخناء، وليعلم أن ظهوره في مؤق بعد ما يمرّ على الطهارة شيء من زمان، كما يراه بعد ما صلى لا يلتفت إليه أصلاً؛ فإنه ربما يتفل بعد التطهر من داخل العين إلى المآقي، والحادث يضاف إلى أقرب الأوقات، أمّا الملتزق بالجنف فلعلّ الوجه فيه الأوّل لا غير، هذا كلّ ما ظهر لي وليحرّر، والله تعالى أعلم.

[١٨٢] قوله: واستظهر المنع؛ لأنّ فيه لزوجة وصلاة تمنع نفوذ الماء^(٢):

ومبناه على اعتباره النفوذ دون الإسالة وليس بشيء. ١٢

[١٨٣] قوله، قال: لأنّ الماء شيء لطيف يصل تحته غالباً اهـ. ويرد

عليه ما قدّمناه^(٣) نس^(٤):

(١) المرجع السابق، ص ٥١٣.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، فرض الغسل، أبحاث الغسل، ٥١٤/١، تحت قول "الدر": بخلاف نحو عجين.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، فرض الغسل، أبحاث الغسل، ٥١٣/١، تحت قول "الدر": به يفتى، وانظر المقولة: [١٨١] قوله: أي: "الدر": به يفتى.

(٤) المرجع السابق، ص ٥١٤.

من أن مجرد الوصول غير كافٍ، بل الواجب الإسالة والتقاطر. ١٢

[١٨٤] قوله: ومفاده عدم الجواز^(١):

أي: مفاد ما في "الحلاصة". ١٢

[١٨٥] قوله: إذا علم أنه لم يصل الماء تحت^(٢):

لأن غلبة الوقوع لا تعارض العلم بعدم الوقوع هاهنا. ١٢

[١٨٦] قوله: أي: "التنوير": (و) لا يمنع (ما على ظفر صباغ)^(٣):

أقول: ويعلم منه حكم اللداء على ظفر الكاتب؛ فإنه يضع القلم على ظفر إمامه

اليسرى ويغمزه ليعتق، فيصيب ظفره جرم من اللداء، وربما ينسى فيتوضأ، ويمرّ الماء فوق

اللداء ولا يزيله، فمفاد ما هنا، هو الجواز، ورأيت التنصيص به في "حاشية العشماوية"^(٤) من

كتب السادة المالكية حيث قال: تجب إزالة ما تمنع من وصول الماء كعجين وشمع وأثر

سواك كطيب ودهن متجسد، وكذلك الخبز المتجسد لغير كاتبه، ونحوه كبائعه وصانعه،

وأما الكاتب ونحوه إن رآه بعد أن صلى فلا يضر إذا مرّ يده على اللداء لعسر الاحتراز منه،

لا إن رآه قبل الصلاة وأمكنه إزالته^(٥) هـ

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) "الدر"، كتاب الطهارة، فرض الغسل، ١/٥١٤.

(٤) هي "المناهل العبدية الفقهيّة لشرح ألفاظ متن العشماوية على مذهب المالكيّة": لعبد

الله محمود عبد الرحيم زنت الأسوي.

(٥) "حاشية العشماوية" = "المناهل العبدية الفقهيّة لشرح ألفاظ متن العشماوية على مذهب

للمالكيّة"، باب فرائض الوضوء... إلخ، ص ٢٧، ملخصاً.

وهو كَلِّهِ واضحٌ موافقٌ لقواعدنا إلّا قوله: "إذا مرَّ يده". فإتّما شرطه؛ لأنّ ذلك فرض عندهم، وأمّا على مذهبي فيقال: "إذا مرَّ الماء على المداد". والذي ذكره، هو عين ما كنت بحثه في فتاوي، أنّ الذي لا حرج في إزالته، بل في تعاهده إذا اطلع عليه يجب إزالته، ولا يجوز تركه كالحناء والكحل والونيم ونحوها، والله الحمد. ١٢

[١٨٧] قوله: قال: لامتناع نفوذ الماء مع عدم الضرورة والخرج^(١):
أقول: من المعلوم وجود الضرر البين بالأسنان إن أمر أكل ورق التامول^(٢) أن يحك المورة المتلبدة شيئاً فشيئاً في أصول أسانه وهو شيء لا يمكن إدهابه بالخلال، نعم! إذا أكثر بطول المدّة تداعي بنفسه إلى الانفصال و
ح يمكن فصله لا قبله، فلا بدّ من القول بالعفو لدفع الحرج المدفوع بالنصر، و
جهل أن يمنع هذا من آكله؛ فإنّ الخلال لا يحرم بمثل هذا، أمّا سمعت ما أفتوا
به في جرم الحناء من سقوط اعتباره دفعاً للحرج، ولم يقولوا بحرمة استعمال
الحناء تحرّزاً عن ذلك، وبه يعلم حكم ما يتلبّد في أسنان النساء من سورهنّ

(١) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، فرض العسل، أبحاث العسل، ٥١٥/١، نحت قول
"الدرّ": وهو الأصح.

(٢) هو نبات كالقرع، وقيل: التامول بيت طيب الريح، ينبت نبات اللوبيا، طعمه طعم
القرنفل، بمضغ فيطيب الكهة، وهو بيلاد العرب من أرض "عمان" كثير.

("لسان العرب"، ٤٤٣/١).

يقال في الأردوية: البان الأكثر يستعمله في "الهند" و"الباكستان" و"السفلاديش"، مع
الحلويات والتبّاك وغيرها.

المستى بحسبي^(١)، والله تعالى أعلم. ١٢

[١٨٨] قوله: يغتسل في صورتين منها، وهما: رجل بين الرجال،

وامرأة بين نساء^(٢):

أي: بناءً على ما في "القنية"، وقد مرّ تصغيره ويأتي، فتمّ التأخير في

الصور جميعها. ١٢

[١٨٩] قوله: وسيدكر الشارح في التيمم أن المحبوس إذا صلى بالتيمم

إن في المصر أعاد وإلا فلا، واستظهر الرحمتي^(٣):

وإليه ركن المحشي، كما يظهر من^(٤). ١٢

أقول: وبالله التوفيق، محلّ المسألة إنما هو حيث كان ممنوعاً عن

التحوّل إلى موضع ستر؛ فإنّ من لم يكن ممنوعاً عنه لا يجوز له الكشف ولا

التيمم قطعاً، فهذا المنع إما أن يكون من قبل القوم كان حبسوه أو قالوا له: لو

(١) هو نوع من مسحوق الأسنان يستعمله للزينة خصوصاً العرائس يستعملنه بعد

الزواج إلى أن مات الروح وإن كان يسب الخطوط على الأسنان ولكنه يعتبر من

الزينة بين النساء في عرف "الهد" كما في قواميس الأردوية. (وهناك أصفية، الجزء

٤، ص ٣٥٤).

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، فرض الغسل، أبحاث الغسل، ٥١٧/١، تحت قول

"الدر": كما بسطه ابن الشحنة.

(٣) المرجع السابق، ص ٥١٧-٥١٨، تحت قول "الدر": وينبغي لها.

(٤) قد خرّج الإمام أحمد رضا - رحمه الله - هذه المسألة باعتبار نسخة الفليمة ونكس

وجدنا هذه المسألة بوفى نسختنا: "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٨٥/٢،

تحت قول "الدر": ثم إن نشأ الخوف.

تحولت قتلناك أو سلبناك أو لا كمريض ومَن في السفينة في لجة البحر، على الأول لا شك أنَّ للمنع حياء من قبل العباد فيتيمَّم ويعيد، وعلى الثاني لقائل أن يقول: لا مدَّ له أن يسألهم تحويل الذُّبر أو إغضاء البصر، فإن فعلوا لم يجر اتيمَّم، وإن لم يفعلوا فقد تسبَّبوا في المانع، وإن لم يكن نفس المانع من قبلهم كالخوف؛ فإنَّه من قبل الله سبحانه وتعالى، ومع ذلك إذا نشأ بتسبب العبد بعدة من جانب العبد ويؤمر بالإعادة، كما سيأتي في اتيمَّم^(١)، فإذاً الأشبه ما ذكر المحقق الحلبي - قدس سره - على أن فيه الخروج عن العهدة بيقين، فعليه فليكن التعويل، والله سبحانه وتعالى أعلم. ١٢

مطلب: سنن الغسل

[١٩٠] قوله، أي: "الدر": لما أن المعتمد طهارة الماء المستعمل^(٢):

أقول: اعتماده لا ينافي أولويَّة مراعاة الخلاف فقد استحَبَّوها بخلاف

خارج المذهب، فكيف بخلاف في المذهب عن نفس إمام المذهب؟. ١٢

مطلب في تحرير الصاع والمدة والرطل

[١٩١] قوله: وفي الوضوء مدَّ للحديث المتفق عليه: ((كان -صلى الله

تعالى عليه وسلَّم- يتوضأ بالمدة، ويغتسل بالصَّاع إلى خمسة أمداد))، ليس

بتقدير لارم، بل هو بيان أدنى القدر المسنون اهـ^(٣):

(١) المرجع السابق.

(٢) "الدر"، كتاب الطهارة، سنن الغسل وآدابه، ٥٢٤/١.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، سنن الغسل وآدابه، مطلب في تحرير الصاع والمدة

والرطل، ٥٢٧/١، تحت قول "الدر": وقيل: المقصود... إلخ.

أقول: ومن بدنه كبدن هذا القمر الزاهر -صلى الله تعالى عليه وسلم- في النعومة والملاسة، فكيف يقاس بدنٌ بيدنه -صلى الله تعالى عليه وسلم-، فلا بد من ترك التقدير والتوكيل إلى قدر الحاجة، ومعلوم أنها تختلف باختلاف البدن صغراً وكبراً وسَمناً وهزالاً وخشونة وملاسةً، ويكون الإنسان أمرداً أو ملتحمياً، وخفيف اللحية أو كثهاً، مخلوق الرأس أو ذا شعر، وكثرة الشعر وقلته، واختلاف الفصول صيفاً، وشتاءً، وربيعاً وخريفاً. ١٢

[١٩٢] قوله: لو خرج من حرج في القصبة بعد انفصاله عن مقره بشهوة، فالظاهر افتراض الغسل، وليراجع^(١)؛ قاله في "الخلية". ١٢

[١٩٣] قوله، أي: "الدر": قوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ الآية [الطارق: ٦] فيحتمل التغليب، فالمستدل بها كـ "القَهْستاي" تبعاً لأخي جلي غير مصيب، تأمل^(٢).

قلت: يشير إلى الجواب بأن التغليب خلاف ما يتبادر إليه الذهن، فلا يصار إليه ما لم يتعذر حقيقة الإسناد، فالقائل بالتغليب محتاج إلى إثبات عدم الدفق في معنى المرأة. ١٢

[١٩٤] قوله: لأن كون الدفق منها غير ظاهر يشعر بأن فيه دقاً، وإن لم يكن كالرجل، أخاه ابن عبد الرزاق اهـ^(٣).

(١) المرجع السابق، ص ٥٣١، تحت قول "الدر": من العضو.

(٢) "الدر"، كتاب الطهارة، ما يوجب الغسل، ١/٥٣٣-٥٣٤.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب في تحرير الصاع والد والرطل، ١/٥٣٤، تحت قول "الدر": تأمل.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":
أقول: لو أن المدقق^(١) أراد هذا لتناقض أول كلامه آخره، بل لم
يستقم أوله؛ لأنه بنى شمول الكلام لنيها على ترك ذكر الدفق، ولو كان فيه
دفق ولو خفياً لشمّله وإن ذكر، بل مراده غير ظاهر أي: غير ثابت ولا معلوم^(٢).
[١٩٥] قوله: لو احتلم أو نظر بشهوة فأمسك ذكره حتى سكنت
شهوته، ثم أرسله فأنزل، وجب^(٣)؛

هكذا صورت المسألة بقيد إمساك الذكر في عامة الكتب.
قلت: ولينظر ما إذا تلاعب بشهوة، واشتد الانتشار، لكن لم ينزل
المني إلى الذكر، فلم يحتاج إلى إمساكه، ثم سكنت الشهوة، ثم بال أو مشى،
فخرج المني من دون الانتشار، هل يجب الغسل عندها أم لا؟ وقد علمت
أنهما بشرطان الدفق عند الانفصال، فإن كان الدفق يستلزم النزول إلى
الذكر، حتى لا تبقى من دون إمساكه، لم يلزم الغسل وإن كان، يكون
ويسكن من دون حاجة إلى الإمساك ففيه نظر، فليندبر وليحرر. ١٢
ثم رأيت فروعاً تدلّ على الوجوب وإن الإمساك ليس بقيد "رجل
استيقظ وهو يتذكر احتلاماً، ولم ير بطلاً ومكث ساعة فخرج مذي، لا يلزمه

-
- (١) أي: محمد بن علي بن محمد المعروف بالعلاء الحصكفي الحنفي (ت ٨٨٠ هـ).
(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب الغسل، من ضمن الرسالة "الأحكام والعلل
في إشكال الاحتلام والبلل"، ٥٤١/١.
(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب في تحرير الصاع والمد والرطل، ٥٣٤/١، تحت
قول "الدر": وشرطه أبو يوسف.

الفسل"، "ذخيرة"^(١). فلو كان الحكم في المني كك لما خصّه بالمذي "احتلم ليلاً ثم استيقظ ولم ير بلاً فتوضأ وصلى صلاة العجر ثم نزل المني، يجب عليه الفسل" "ذخيرة"^(٢). أطلق ولم يقيد بالانتشار حين الخروج "احتلم في الصلاة فلم يسزل حتى أمها، فأنزل لا يعدها ويغتسل"، "فتح القدير"^(٣). أطلق ولم يشترط الشهوة عند النزول، ولا الإمساك عند الاحتلام، الكل من "الهندية"^(٤)، فتأمل. ثم رأيت تخصيص الحكم بالمذي في الفرع الأول في "الغنية" حيث قال: رأى في نومه أنه يجمع فاتبه ولم ير بلاً، ثم بعد ساعة خرج منه مذي لا يجب الفسل، وإن خرج مي وجب اه. ١٢ [١٩٦] قوله: قال المقدسي: وفي خاطري أنه عيّ له أربعون خطوة، فليُنظر^(٥). اه.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":
أقول: هذا ما عين بعضهم في الاسبراء، وقال بعضهم: يزيد بعد أربعين سنة بكل سنة خطوة، وهو كما ترى ناش عن منزع حس، لكن

(١) "ذخيرة العقبي".

(٢) ارجع السابق.

(٣) "فتح القدير"، كتاب الطهارة، الفصل في الفسل، ٥٤/١.

(٤) "لهندية"، كتاب الطهارة، الباب الثاني في العسل، الفصل الثالث في المعاني الموجبة للفسل، ١٥/١.

(٥) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب في تحرير الصاع والمذ والرطل، ٥٣٥/١، تحت قول "الدر": وشرطه أبو يوسف.

المني تُنقل وأسرع زوالاً، ويظهر لي أن يفوض إلى رأي المبتلى به، كما هو دأب إمامنا -رضي الله تعالى عنه- في أمثال المقام، أي: يعلم من نفسه إن انقطع مادة الزائل بشهوة، ولو كان له بقية لَحَرَج. كيف وإن الطبائع تختلف! وهذا ما صحَّحوه في الاستبراء، كما في "الحلقة" وغيرها، وقيد مسألة الخروج بعد البول في عامة الكتب بأن لا يكون ذكره إذ ذاك منشراً وإلا وجب الغسل. قال المحقق في "الفتح" بعد نقله عن "الظهيرية": "هذا بعد ما عرف من اشتراط وجود الشهوة في الإنزال، فيه نظر... إلخ"^(١).

وكتبت عليه ما نصّه: "فإن مجرد الانتشار لا يستلزم الشهوة، ألا ترى أن الانتشار ربما يحصل باجتماع البول حتى للطفل، وإنه يبقى مدة صالحة بعد الإنزال مع انتهاء الشهوة.

أقول: والجواب أن المراد وهو الشهوة، ووقع التعبير باللازم مسامحةً له، ما كتبت. قال المحقق بخلاف ما روي عن محمد في مستيقظ واحد ماء ولم يتذكر احتلاماً، إن كان ذكره منشراً قبل النوم لا يجب، وإلا فيجب؛ لأنه بهاء على أنه أمني عن شهوة، لكن ذهب عن عاطره"^(٢). اهـ

أقول: لم يصل إلى فهمه قاصر ذهني؛ فإن محل الاستسهاد قوله: "إن كان ذكره منشراً قبل النوم لا يجب" بناءً على أن المذي المرنى بعد التيقظ يحال عليه، كما في "الحانية" وعامة الكتب، ولفظ الإمام قاضي حان: "لأنه إذا كان منشراً قبل النوم، فما وجد من البلة بعد الانتباه

(١) "الفتح"، كتاب الطهارة، موجبات الغسل، ٥٣/١.

(٢) المرجع السابق.

يكون من آثار ذلك الانتشار، فلا يلزمه الغسل إلا أن يكون أكبر رايه أنه مني... إلخ^(١).

ومعلوم أن المذي لا يكون من آثار انتشارٍ بغير شهوة، فكما أطلق محمد الانتشار وأراد الشهوة وتبعه العامة على ذلك، فكذلك قولهم هنا، وجواب المحقق لا يحسمه، فليتنامل.

قال المحقق: "ومحمل الأول (أي: ما مرّ عن الطهيرية)" أنه وجد الشهوة يدلّ عليه تعليقه في "التجسس" بقوله: "لأنّ في الوجه الأول يعني حالة الانتشار وجد الخروج والانفصال على وجه الدفع والشهوة"^(٢). اهـ

[١٩٧] قوله: قال في "البحر": ويدلّ عليه تعليقه في "التجسس" بأنّ في حالة الانتشار وجد الخروج... إلخ^(٣): تبعاً لـ "الفتح". ١٢

[١٩٨] قوله: وعبارة "المحيط" كما في "الحلبة": رجلٌ بال فخرج من ذكره مني إن كان متشراً فعليه الغسل؛ لأنّ ذلك دلالة خروجهِ عن شهوة^(٤). اهـ.
[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: وإياك أن تتوهم من تعقيبه كلام "البحر" به أنه يريد به الأخذ

(١) "الحانية"، موجبات الغسل، ٢٢/١.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب الغسل، من ضمن الرسالة "الأحكام والعلل في أشكال الاحتلام والبلل"، ٥٢٦/١ - ٥٢٨.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب في تحرير الصاع والمد والرطل، ٥٣٦/١، تحت قول "الدر": ومحملة.

(٤) المرجع السابق.

على "البحر" أي: و"الفتح" في "اشتراط وجدان الشهوة"^(١)؛ لأن "المحيط" يعي "الرضوي" أذعنه، نقل في "الحلبة" جعل نفس الانتشار دليل الشهوة^(٢)؛ وذلك لأن فيه نظراً طاهراً لمن أحاط بما قدّمنا من الكلام، وإتّما ملحظ الإمام رضي الدين السرخسي في هذا القول عندي - والله تعالى أعلم - الإيماء إلى جواب عن سؤال اختلج ببالي وهو ما أقول: إن الجنباء قضاء الشهوة بالإزالة، كما في "الفتح"^(٣) و"الحلبة" و"البحر"، وشتان ما بينه وبين مجرد مقارنة الشهوة لنزول مني؛ فإن الإزالة الذي تقضي به الشهوة يعقب الفتور وزوال الشهوة ولا مانع؛ لأن يفصل من من مقرّه بدون شهوة بعد ما بال، ثم ينشعش الرجل قليلاً فينتشر فينزل هذا لفصل بلا شهوة مع شهوة، فلا يُورث فتوراً ولا تكسراً، فيكون قد خرج حين الشهوة ولم يكن جنباً؛ لعدم قضاء الشهوة به، فأومى إلى الجواب وتقريره على ما أقول: إنا لا ننكر أن المنى قد يفصل بدون شهوة، ولا نقول: إن الشهوة هو السبب للتعين له، لكن المسبب لعدة أسباب إذا وُجد ووُجد معه سبب له، فإنما يحال على هذا الموجود لا يلتفت إلى أنه لعلّه حصل بسبب آخر، كما قال الإمام - رضي الله تعالى عنه - في حيوان: ووجد في البئر ميتاً ولا يدرى متى وقع، يحال موته على الماء ولا يقال: لعله مات بسبب آخر، وألقي فيه ميتاً، فإذا نزل عند الشهوة كان ذلك دلالة خروج عن شهوة، فأوجب العسل، أمّا حديث تعقيب الفتور، فإنما ذلك في كمال

(١) "الفتح"، كتاب الطهارة، الفصل في العسل، ٥٣/١.

(٢) "المحيط الرضوي".

(٣) "الفتح"، كتاب الطهارة، الفصل في العسل، ٥٤/١.

الإنزال. ألا ترى! كيف أوجب الشارع الغسل بمجرد إيلاج حشفة نظراً إلى كونه مظنة الإنزال مع أنه لا يعقبه الفتور بل ربما يزيد الانتشار، وهكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام، والله تعالى وليّ الإنعام^(١).

[١٩٩] قوله: المراد بما فوق الختان، وأما كون المراد بها من رأس الذكر إلى الختان^(٢): كما وقع في حاشية العلامة نوح^(٣) ١٢

[٢٠٠] قوله: (وعند رؤية مستيقظ) أي: بفعله أو ثوبه^(٤):

أو إحليله، كما في "المنية" ١٢

[٢٠١] قوله: أو ثوبه، "بجر"^(٥):

لكن ناره في "الغية" في ما إذا لم يكن البلل إلا على الإحليل،

فراجعها. ١٢

(١) "الغناوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب الغسل، من ضمن الرسالة "الأحكام والعدل في أشكال الاحتلام والبلل"، ١/٥٢٩-٥٣٠.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب في تحرير الصاع والمد والرطل، ١/٥٣٨، تحت قول "الدر": هي ما فوق الختان.

(٣) حاشية العلامة نوح - "نتائج انظر في حواشي الدر": لعلامة نوح بن مصطفى الرومي القونوي الحنفي (ت ١٠٧٠ هـ). ("كشف الظنون"، ٢/١١٩٩).

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب في تحرير الصاع والمد والرطل، ١/٥٤٣، تحت قول "الدر": وعند رؤية مستيقظ... إلخ.

(٥) للرجع السابق.

[٢٠٢] قوله: "المذي" مفعول "رؤية"، وهما موجودان في بعض النسخ^(١).

وفي بعضها خرج السكران والمغمى عليه. ١٢

[٢٠٣] قوله: فيجب الغسل اتّفاقاً في سبع صورٍ منها، وهي: ما إذا

علم أنه مذي، أو شكّ مع تذكر الاحتلام^(٢)، أو محضراً^(٣).

[قال الإمام أحمد رصاً - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: وقد تطافرت الكتب على هذا متوناً، وشروحاً، وفتاوى، فلا

نظر إلى ما في "الحلّة" عن "المصنّف" عن "المختلفات" أنه إذا تيقّن بالاحتلام

وتيقّن أنه مذي فإنه لا يجب الغسل عندهم جميعاً، ورأيت كتبت على هامش

تُسَخِّتِي "الحلّة" هاهنا ما نصّه: عاقبة المعتبرات على نقل الإجماع في هذه

الصورة على وجوب الغسل، وفي بعضها جعلوها خلافة بين أبي يوسف

وصاحبه، أمّا حكاية الإجماع فيها على عدم الوجوب فمخالفة لجميع

المعتبرات، ولقد كدتُ أن أقول: إن "لا" وقعت زائدةً من قلم الناسخين، لو لا

رأيت في "جامع الرموز" ما نصّه: "لو تيقّن بالمذي، لم يجب تذكر الاحتلام

أم لا"، وهذا عندهم على ما في "المصنّف"^(٤).....

(١) للرجع السابق، تحت قول "الدر": خرج رؤية السكران والمغمى عليه للمذي منياً أو مدياً.

(٢) للرجع السابق، ص ٥٤٤.

(٣) "المصنّف" مختصر المستنصفي: كلاهما لأبي العركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين

السفي (ت ٨٧١٠هـ) وهو "شرح المسطورة الخلافية" لأبي حفص عمر بن محمد بنحس

الدين السفي (ت ٨٥٣٧هـ).

(٤) "كشف الطنون"، ٢/١٨٦٧.

.... عن "المختلفات" ^(١) لكن في "المحيط" وغيره: "أنه واجب حينئذ" اهـ ^(٢) ما كتبت عليه.
وأنا الآن ^(٣) أيضاً لا أستبعد أن الأمر كما ظننت من وقوع "لا"
زائدة في نسخة "المصنف" أو "المختلعات"، ونقله القهستاني بالمعنى، ولم يتنبه لما
أسمعنا، والله تعالى أعلم.

والخلاف الذي أشرت إليه هو ما في "الحصر" ^(٤) و"المختلف" ^(٥)
و"العون" ^(٦) و"فتاوى العتاي" ^(٧) و"الفتاوى الظهيرية" ^(٨) أن برؤية
المندي لا يجب الغسل عند أبي يوسف تذكر الاحتلام أو لم تذكر، كما في "فتح

-
- (١) بعلة "المختلفات" في فروع الخصية: لأبي الليث السمرقندي. ("كشف الظنون"، ١٦٣٨/٢).
- (٢) "جامع الرموز"، كتاب الطهارة، بيان الغسل، ٤٣/١.
- (٣) وسيأتي تأويل تقيس فانتظر اهـ منه (مصنف). أي: "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة،
باب الغسل، من ضمن الرسالة الأحكام والعلل في أشكال الاحتلام والبلل، ٤٧٨/١.
- (٤) "حصر المسائل" في الفروع للإمام أبي الليث نصر ابن محمد السمرقندي انصفي
الفيهي (ت ٨٣٨٢هـ). ("كشف الظنون"، ١٦٦٨/١).
- (٥) "مختلف الراوية". لعلة للشيخ الإمام أبي الليث نصر بن محمد السمرقندي،
(ت ٨٣٧٥هـ)، أو للشيخ الإمام علاء الدين محمد ابن عبد الحميد المعروف بالعلاء
العالم السمرقندي، (ت ٨٥٥٢هـ). ("كشف الظنون"، ١٦٣٦/٢).
- (٦) "العون": لأبي القاسم وأبي محمد محمود بن عبيد الله بن صاعد، شبح الإسلام، علاء
الدين الحارثي المروزي (ت ٨٦٠٠هـ). ("كشف الظنون"، ١١٨٠/٢).
- (٧) "فتاوى العتاي" = "جوامع الفقه": لأبي نصر، ويقال: أبو القاسم أحمد بن محمد بن عمر
بن الدين العتاي البخاري (ت ٨٥٨٦هـ). ("كشف الظنون"، ٥٦٧/١، ٦١١، ١٢٢٦/٢).
- (٨) "الفتاوى الظهيرية": لأبي بكر بن محمد بن أحمد ظهير الدين البخاري (ت ٨٦١٩هـ).

الله للمعين" (١) للسيد أبي السعد (٢) الأزهرى (٣)، ونقله في "الشيخين" عن "غاية السروجي" (٤) عن الإمام الفقيه
.... أبي جعفر الهندواني (٥) عن الإمام الثاني (٦) - رحمهم الله تعالى - (٧). وفي "أبي السعد" عن نوح أفندي عن العلامة قاسم ابن قطلوبغا (٨) ما نصه: قلت:

— ("كشف الظنون"، ١٢٢٦/٢).

(١) "فتح الله المعين": لأبي السعد محمد بن علي بن علي بن إسكندر السيد الشريف الحسيني المصري (ت ١١٧٢هـ) على شرح محمد بن عبد الله معين الدين المعروف بملا مسكين الفراهي الهروي (ت ٩٥٤هـ) على "كنز الدقائق".

("إيضاح للكون"، ١٧٣/٤).

(٢) هو محمد بن علي بن علي بن إسكندر الحسيني المصري، فقيه، أصولي (ت ١١٧٢هـ)، من آثاره: "عمدة الناظر على الأشباه والنظائر" في أصول الفقه، "وضوء المصباح في شرح نور الإيضاح" وغير ذلك.

("معجم المؤلفين"، ٤٩٧/٣).

(٣) "فتح الله المعين".

(٤) "غاية السروجي" = "الغاية شرح الهداية": لأبي العباس أحمد بن إبراهيم بن عيسى المعين شمس الدين السروجي (ت ٨٧١٠هـ).

("كشف الظنون"، ٢٠٣٣/٢).

(٥) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر أبي جعفر الهندواني المعروف بأبي حنيفة الصغير من فقهاء الحنفية (ت ٨٣٦٢هـ)، من تصانيفه: "شرح أدب القاضي" لأبي يوسف، "الفوائد الفقهية"، "كشف الغوامض".

("هدية العارفين"، ٤٧/٦).

فيحتمل أن يكون عن أبي يوسف روايتان اه^(١)، وفي "الحلبة" وجوب الاغتسال فيما إذا تيقن كون الببل مذيًا، وهو متذكر الاحتلام بإجماع أصحابها على ما في كثير من الكتب المعتمدة، وفي "المصنف": ذكر في "الحصر" و"المختلف" و"الفتاوى الطهرية" إذا رأى مذيًا و تذكر الاحتلام لا غسل عليه عند أبي يوسف، فيحتمل أن يكون عن أبي يوسف روايتان اه مختصراً^(٢).

أقول: بل ثلاث، الأولى: لا غسل بلا تذكر وإن رأى مذيًا، كما مر^(٣) عن شرحي "النقاية" عن الإمام على الإسميحي^(٤)، الثانية: لا إلا بالمذي، وإن رأى المذي

(١) أي: الإمام أبو يوسف - رحمه الله -.

(٢) "الثمين"، كتاب الطهارة، ٦٦/١-٦٧.

(٣) هو القاسم بن قطلوبغا بن عبدالله المصري زين الدين أبو العادل فقيه الحنفي (ت ٨٧٩هـ)، من تصانيفه: "إحارة الأقطاع"، "الأجوبة عن اعتراضات ابن أبي شيبة على أبي حنيفة"، "الأسواس في كيفية الجلوس"، "الأصل في بيان الفصل والوصل"، "ناح التراجم في طبقات الحنفية"، وغير ذلك.

(٤) "هدية العارفين"، ٨٣٠/٥.

(٤) "نتائج النظر في حواشي الدرر".

(٥) "الحلبة".

(٦) "الفتاوى الرصوية"، كتاب الطهارة، باب العسل، من ضمن الرسالة "الأحكام والعلل في أشكال الاحتلام والببل"، ٤٦٧/١.

(٧) علي بن محمد بن إسماعيل بن علي بن أحمد السمرقندي شيخ الإسلام علاء الدين النقيي الحنفي الشهير بالإسميحي (ت ٥٣٥هـ)، من تأليفه. "شرح مختصر الطحاوي" في الفروع، "كتاب الزاد" "هدية العارفين"، ٦٩٧/٥.

متذكراً وهي هذه، والثالثة، يغسل في التذكّر باحتمال للمذي أيضاً، وفي عدمه بعلم للمذي وهي الأظهر الأشهر ومروية الأكثر، بل عنه رابعة نحو قولهما على ما في القهستاني^(١) عن "العيون"^(٢) وغيرها، والله تعالى أعلم^(٣).

[٢٠٤] قوله: أو شك في الأخيرين^(٤): مذي ووذي. ١٢

[٢٠٥] قوله: ويجب عندهما فيما إذا شك^(٥):

وعن هذا يستثنى ما إذا كان ذكره متشراً قبل النوم؛ فإنه لا يجب

عندهما أيضاً الغسل، إذ ذاك، كما سيأتي^(٦). ١٢

(١) حيث ذكر الوجوب عندهما بالمذي وإن لم يتذكر، ثم قال: وكذا عند أبي يوسف إذا تذكر الاحتلام، وأم إذا لم يتذكر فلا غسل، وفي "العيون" وغيره أنه واجب عنده، فعمل عنه روآئيين، كما في "الحقائق" اهـ. فالروايتان هما عدم الوجوب بالمذي إذا لم يتذكر وهي المشهورة والوجوب به، وإن لم يتذكر وهي التي في "العيون" وهي كما في مذهبهما والروايتان في قول العلامة قاسم و"الخلية": الوجوب بالمذي إذا تذكر وهي المشهورة وعدمه به، وإن تذكر وهي التي في "العيون"، فروايتا "العيون" و"العيون" على طريقي تقيض هذا ما يعطيه سوق القهستاني والله أعلم بحقيقة الحال اهـ منه (مصحف).

(٢) "عيون المسائل": لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت ٣٧٣هـ على الراجح).

(٣) "كشف الظنون"، ٢/١١٨٧.

(٤) "المعاري الرصوية"، كتاب الطهارة، باب الغسل، من ضمن الرسالة "الأحكام والغسل في أشكال الاحتلام والبلل"، ١/٤٦٨-٤٧٠.

(٥) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب في تحرير الصاع والمد والرطل، ١/٥٤٤، تحت قول "الدر": منياً أو مدياً... إلخ.

(٦) المرجع السابق.

- [٢٠٦] قوله: في الأولين^(١): مني ومذي. ١٢
- [٢٠٧] قوله: أو في الطرفين^(٢): مني ووادي. ١٢
- [٢٠٨] قوله: أو في الثلاثة^(٣): مني، مذي، وادي. ١٢
- [٢٠٩] قوله: ولا يلزم أن يكون ما سكنت عنه مخالفاً في الحكم لما ذكره كما لا يخفى، فافهم^(٤): تعريض بالحلي. ١٢
- [٢١٠] قوله: "أو مدياً" يقتضي أنه إذا علم أنه مذي ولم يتذكر احتلاماً يجب الغسل، وقد علمت خلافه^(٥).
- لكنه هو الذي عليه الجم الغفر، كما في "الحلية". ١٢
- [٢١١] قوله: فالمراد ما صورته صورة المذي لا حقيقة، كما في "الخلاصة" اهـ. فليس فيه مخالفة لما تقدم^(٦).
- أقول: بل فيه مخالفة، فقد نصّ الجم الغفر على أنه يجب الغسل عند نيقس المذي في عدم تذكر الاحتلام أيضاً، كما نصّ عليه في "الحلية". نعم!

(١) المرجع السابق، ص ٥٤٦، تحت قول "الدر": إلا إذا علم... إلخ.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٤٤، تحت قول "الدر": منياً أو مدياً... إلخ.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

(٧) المرجع السابق، ص ٥٤٥.

وحجوه بأن هذا تيقن لا ينفي احتمال المنوية؛ لأنه قد يرق... إلخ. ولذا قال في 'فتح القدير': 'التيقن متعذر مع النوم'، كما في 'البحر'.

أقول: لكن يرد على هذا أنه يكون حينئذ كل احتمال المنوية أيضاً احتمال المنوية؛ لأن الذي يمكن أن يكون مذبذباً، أي: يذهب القلب إلى أنه مذبذب مع ذهابه إلى أنه ودي أيضاً، يمكن أن كان متبناً رقيقاً فاحتمل وتردد الأمر في المذنب والوذي، وإذا احتمال المنوية موجب للغسل عندهما في صورة عدم التذكر، وجب أن يكون كذلك احتمال المنوية؛ لأن احتمالاً واحداً، فإذا لا يبقى الفرق بين حالة التذكر وعدمه حيث يدور الأمر فيهما على احتمال المنوية، وهو خلاف النقول قاطبة. فإذاً يجب الفرق بأنه إذا لم يتذكر الحلم ورأى ما تيقن منوبته لم يجب الغسل؛ لأنه ليس معه ما يعارض يقينه، هذا بخلاف ما إذا تذكر ورأى بطلاً علم أو احتمل أنه مذبذب؛ لأن تذكر الحلم دليل قوي على خروج المني، وهذا الذي يحتمل أو يعلم أنه مذبذب يحتمل أنه مذبذب رقيقاً، فقيام الدليل على ظن المنوية، وجب الغسل بمجرد احتمال المنوية، فضلاً عن تيقنها، فالظاهر أن المراجع ما عليه هؤلاء الأعلام أصحاب 'الكافي' و'البحر' و'الدر' وغيرهم، والله تعالى أعلم. ١٢

قلت: والحاصل أن الموجب مع عدم التذكر عندهما احتمال المنوية، وعند أبي يوسف تيقنها، ومع احتمال المنوية بالاتفاق، فكيف باحتمال المنوية؟ فكيف بالعلم بأحدهما؟ نعم! إن علم أن ليس متبناً ولا مذبذباً لم يجب أصلاً. ١٢

فالمستحصل على مذهب الطرفين أن الموجب احتمال المذوية في التذكر،
والمذوية عند عدمه مع عدم الانتشار وإلا فعليها، وعند الثاني أن الموجب في
التذكر احتمال المذوية، وعند عدمه علم المذوية. ١٢

[٢١٢] قوله: فليس فيه مخالفة^(١)؛

يريد التوفيق بأن المراد بما علمت حقيقة المذوي وبهذا صورته، وقد بينا
في "الأحكام والعلة" أنه توفيق باطل. ١٢

[٢١٣] قوله: فافهم^(٢): تعريض بالطحطاوي. ١٢

[٢١٤] قوله: أي: "الدر": (وإن لم يتذكر الاحتلام) إلا إذا علم^(٣):

الاستثناءات كلها ناظرة إلى عدم التذكر. ١٢

[٢١٥] قوله، أي: "الدر": علم أنه مذي^(٤): أو علم أنه وذّي مطلقاً. ١٢

[٢١٦] قوله: أي: "الدر": أو شك أنه مذي أو وذّي^(٥):

ولم يتذكر الاحتلام، فإن تذكر، وجب. ١٢

[٢١٧] قوله: أنه رأى مذياً صورة^(٦):

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) "الدر"، كتاب الطهارة، ما يوجب الغسل، ٥٤٥/١.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب في تحرير الصاع والمذ والرطن، ٥٤٥/١، تحت

قول "الدر": إلا إذا علم... إلخ.

أي: علم أن الصورة، صورة المذي؛ وذلك لما تقدم أن الرؤية بمعنى

العلم. ١٢

[٢١٨] قوله: فكثيراً ما تخفى إشاراته على المعترضين وإن كانوا من

المأهرين، فافهم^(١):

تعريض بالحلي المعترض، والطحاوي المحيب بالتزام الإيراد. ١٢

[٢١٩] قوله، أي: "الدر": أو كان ذكره متشراً قبيل النوم، فلا غسل

عليه اتفاقاً كالوادي^(٢):

ما لم يعلم أنه مني، والحاصل أن احتمال المنوية موجب في حالة عدم
التذكر إلا إذا كان متشراً قبيل النوم، فلا يوجب إلا تيقنها، كما يقول به أبو

يوسف مطلقاً، أعني: كان متشراً أو لا. ١٢

[٢٢٠] قوله: وحاصله: أنه أطلق عدم الغسل فيها تبعاً لكثير، وهو مقيدٌ

بثلاثة قيود^(٣):

أقول: كلام الشارح في رؤية المذي وحالة عدم التذكر؛ كما لا

يخفى فح فالقيدان الأخيران قد ذكرهما، وإنما بقي القيد الأول، أما قول

الشارح فيما بعد "أو تيقن... إلخ"، فتصريح بما فهم سابقاً. ١٢

(١) المرجع السابق، ص ٥٤٦.

(٢) "الدر المختار" مع "رد المختار"، كتاب الطهارة، ١/٥٤٥-٥٤٦.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب في تحرير الصاع والمد والبرطل، ١/٥٤٦، تحت

قول "الدر": لكن في "الجواهر"... إلخ.

[٢٢١] قوله: إن استيقظ فوجد في إحليله بللاً، ولم يتذكر حلماً، إن كان ذكره متشراً قبل النوم فلا غسل عليه، وإن كان ساكناً فعليه الغسل^(١):
أي: إن احتمل كونه مياً وإلا لا، كما مر^(٢). ١٢

[٢٢٢] قوله: ذكر في "الحلبة": "أنه راجع "الدخيرة" و"المحيط البرهاني" فلم ير تقييد عدم الغسل بما إذا نام قائماً أو قاعداً^(٣).

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: رحم الله السيد، متى راجع العلامة الحلبي، "المحيط البرهاني"؟ وهو قد صرح في عدة مواضع من "الحلبة" أنه لم يقف عليه، وهكذا صرح هاهنا أيضاً حيث يقول: أسلفت في شرح حطبة الكتاب، أن الظاهر أن مراد المصنف بـ "المحيط"، "المحيط" لصاحب "الدخيرة"، وإني لم أقف عليه نفسه وراجعت "محيط الإمام رضي الدين سرخسي"، فلم أر لهذه المسألة فيه ذكراً. أما "الدخيرة" فراجعتها، فرأيت أنه أشار إليها بما لفظه: قال القاضي الإمام أبو علي السنفي: "ذكر هشام في "نواذره" عن محمد إذا استيقظ فوجد البلل في إحليله، ولم يذكر حلماً إذا كان قبل النوم متشراً، لا غسل عليه، وإن كان

(١) المرجع السابق.

(٢) انقولة: [٢١١] قوله: فالمراد ما صورته.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطب في تحرير الصاع والمد والرطل، ٥٤٦/١، تحت قول "الدر": لكن في "الجواهر" ... إلخ.

قبل النوم ساكناً كان عليه الغسل". قال: "وينبغي أن يحفظ هذا فإن البلوى كثير فيها، والناس عنها غافلون، انتهى". اهـ^(١)

نعم! ليس هو في "المحيط البرهاني" أيضاً، فقد نقل عنه في "التهذيب" بعين لفظ "الذخيرة" غير أنه زاد بعد قوله: "لا تغسل عليه إلا أن تيقن أنه مني" وقال: قال شمس الأئمة الحلواني: "هذه المسألة بكثرة وقوعها، والناس عنها غافلون فيجب أن تحفظ"، اهـ^(٢).

وهكذا نقل عن "المحيط" في "شرح النقاية" للبرجندي و"الرحمانية"^(٣) إلا أنهما تركا ذكر الإمام أبي علي النسفي^(٤)، والبرجندي قول شمس الأئمة أيضاً، ومعلوم أن "المحيط" إذا أطلق في المتداولات كان المراد هو "المحيط البرهاني"، كما يعرفه من به عناية بخدمة الفقه الحنفي، وقال الإمام ابن أمير الحاج في "الحلية": "المحيط البرهاني" هو المراد من إطلاقه لغير واحد، كصاحب "الخلاصة" و"النهاية"، لا "محيط الإمام رضي الدين السرخسي" اهـ^(٥)، ثم

(١) "أخطأ".

(٢) "التهذيب"، كتاب الطهارة، الباب الثاني، الفصل الثالث في المعاني الموجبة للغسل... إلخ، ١/١٥.

(٣) "الرحمانية": لم يبين لنا المراد.

(٤) النسفي: الحسين بن أحمد بن يوسف النشيديرجي النسفي الحنفي (ت ٤٢٨ هـ)، به: "فتاوى القاضي حسين"، "الفوائد" في الفروع.

(٥) "معجم المؤلفين"، ١/٥٤٩، "كشف الظنون"، ٢/١٢٩٤.

(٥) "الحلية".

"الهندية" قد أفصحتم مرادها، فإنها إذا أنرت عن "البرهاني" أضلقت وإذا نقلت عن "المحيط الرضوي"، قالت: كذا في "محيط السرخسي"^(١)،^(٢).

[٢٢٣] قوله: ذكر في "الحلية" أنه راجع "الدخيرة و"المحيط البرهاني"،

فلم ير تقييد علم العسل... إلخ^(٣).

أقول: بل نقل في "الهندية" عن "المحيط": إذا نام الرجل قاعداً أو قائماً

أو ماشياً ثم استيقظ، ووجد بدلاً، فهذا وما لو نام مضطجعا سواء اه^(٤). فالذي في "المحيط" تقيض ما نقل في "المية" وكأنه شبه عليه.

قلت: وهؤلاء أكثر العلماء قد أطلقوا ولم يقينوا، فإن كان وجوب العسل فيما

إذا نام قائماً أو قاعداً أو ماشياً وتركوا التقييد به كان محتملاً؛ لأن النوم بهذه الصور قليل، أما

الاضطجاع فهو صورة للمعادة للنوم، فقولهم: "لا يجب عليه العسل إن كان متشراً قبل

النوم" وتركهم التقييد بغير الاضطجاع بعيد كل البعد فانهم، والله تعالى أعلم.

[٢٢٤] قوله: بما إذا نام قائماً أو قاعداً^(٥).

(١) "الهندية"، كتاب الطهارة، الفصل الثالث في المعاني الموجهة للعسل، ١٤/١-١٥.

(٢) "المناوي الرضوية"، كتاب الطهارة، باب العسل، من ضمن الرسالة "الأحكام

والعلل في أشكال الاحتلام والبلل"، ١/٥٧٢-٥٧٤.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب في تحرير الصاع والمد والرطل، ١/٥٤٧، تحت

قول "الدر": لكن في "الجواهر" ... إلخ.

(٤) "الهندية"، كتاب الطهارة، الفصل الثالث في المعاني الموجهة للعسل، ١٥/١.

(٥) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب في تحرير الصاع والمد والرطل، ١/٥٤٧، تحت

قول "الدر": لكن في "الجواهر" ... إلخ.

بل أطلق في حالة الانتشار. ١٢

[٢٢٥] قوله: أي: "الدر": والإزالة (و لم ير) على رأس الذكر^(١):

أقول: الأصوب إبقاء المتن على إطلاقه؛ إذ لا شك في الوجوب إذا

رأى المني على فخذه أو ثوبه، لا على ذكره. ١٢

[٢٢٦] قوله: أي: "الدر": (بلا) إجماعاً^(٢):

وإن خرج بعد التيقظ مذي، بل يحتمل أن يقال: ولو مني بلا دفع، لأنه وإن

تذكر الحلم لكن لما لم يجد البلى بعد التيقظ، لم يكن ذلك إلا حلماً لا حقيقة له. ثم خروج

للمني بلا دفع بعده، ليس من الانفصال بشهوة لتخلل النوم، ولكن انظر ما قسمنا^(٣)،

وليحرر. ١٢. المصرح به فيه، أي: في المني الوجوب فافهم، والله تعالى أعلم. ١٢

[٢٢٧] قوله: في "التحيس": رجلٌ أدخل أصبعه في دبره وهو صائم،

اختلف في وجوب الغسل والقضاء، والمختار أنه لا يجب الغسل ولا القضاء؛ لأن

الأصبع ليست آلة للحجم، فصار بمنزلة الخشبة، ذكره في الصوم^(٤):

صاحب "التحيس"^(٥). ١٢

(١) "الدر"، كتاب الطهارة، ما يوجب الغسل وما لا يوجبه، ٥٤٧/١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المقولة [١٠٠] قوله: (لو احتلم).

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب في تحرير الصاع والمسد والرطل، ٥٥٢/١ -

٥٥٣، تحت قول "الدر": على المختار.

(٥) "التحيس" = "التحيس والمريد وهو لأهل الفتوى غير عنيد". للإمام برهان الدين

علي بن أبي بكر المرغيناني حنفي (ت ٥٩٣هـ) ("كشف الطور"، ٣٥٢/١).

[٢٢٨] قوله: إِنَّ بقاء البكارة دليل على عدم الإيلاج، فلا يجب الغسل، كما احتاره في "النهاية" فيه نظر، فتدبر^(١) .
فإن الكلام أما هو حيث زالت البكارة وغابت الحشفة، وإلا فلا
قائل بالوجوب. ١٢

مطلب: يوم عرفة أفضل من يوم الجمعة

[٢٢٩] قوله: أفاد ذلك في "النهر" توفيقاً بين إطلاق ما يفيد الوجوب وما يفيد التدبُّه^(٢).

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في 'الفتاوى الرضوية':
أقول: صريح نص "الحانية" و"المحيط" و"الاختبار"^(٣)، لا يباح له الخروج، فهذا ليس بتوفيق، بل تلفيق، وقال في باب الحيض تحت قوله: "يمنع حل دخول مسجد": "أفاد منع الدخول ولو للمرور، وقدم في الغسل تقييده بعدم الضرورة بأن كان بانه إلى المسجد ولا يمكنه تحويله ولا السكى في غيره، وذكرنا هناك أن الظاهر حينئذ أنه يجب التيمم للمرور أخذاً بما في "العناية"

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب في تحرير الصاع والمد والرطل، ٥٥٤/١، تحت قول "الدر": بأن تصير مفضاة.

(٢) المرجع السابق، ما يحظر بالجنابة وما يكره، مطلب: يوم عرفة أفضل من يوم الجمعة، ٥٧٢/١-٥٧٣، تحت قول "الدر": تيمم ندباً. إلخ.

(٣) 'الاختيار' = "الاختيار لتعجيل المختار"، لأبي الفضل عبد الله بن محمود بن مسعود محمد الدين الموصللي البلدحي الحنفي، (ت ٦٨٣هـ).

("كشف الطوبى"، ١٦٢٢/٢، "معجم المؤلفين"، ٢٩٥/٢-٢٩٦).

عن "المبسوط"^(١)، وكذا لو مكث في المسح خوفاً من الخروج بخلاف ما لو احتلم فيه وأمكنه الخروج مسرعاً؛ فإنه يندب له التيمم لظهور الفرق بين الدخول والخروج اهـ^(٢).

وقال السيد ط على "مراقي الفلاح": لو أجنب فيه تيمم وخرج من ساعته إن لم يقدر على استعمال الماء، وكذا لو دخله وهو جنب ناسياً، ثم ذكر: وإن خرج مسرعاً من غير تيمم جار، وإن لم يقدر على الخروج تيمم ولبت فيه، ولا يجوز لثب برونه إلا أنه لا يصلي ولا يقراء، كما في "السراج" اهـ^(٣).

أقول: ومعنى القدرة على استعمال الماء أن يكون ثمة ماء وموضع أعد للاغتسال أو عمده إناء، يمكن أن يغسل فيه، بحيث لا يقع شيء من العسالة في المسجد، أو تكون له ثياب صفيقة تمسك الماء، فيغتسل عليها، ثم يرمى به خارج المسجد، وهو واقعي — والله الحمد — كنت معتكفاً في مسجدي في الشتاء وأردت الوضوء وكان المطر شديداً فتوضأت على الحافي ولم تصب المسجد قطرة — والله الحمد — وكان هذا — بحمد الله تعالى — إلهاماً من ربي، ثم بعد سين رأيت الإرشاد إليه في "البحر" عن "تجنيس الإمام الأجل" صاحب "الهداية"، قال رحمه الله تعالى: "لو سبقه الحدث وقت الخطبة يوم الجمعة، فإن

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الحيض، مطب: التصحيح الصريح مقدم علي التصحيح الاترامي، ٢/٢٧٠، تحت قول "الدر": ويمنع حل.

(٢) للمرجع السابق، ص ٢٧١.

(٣) "حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح"، كتاب الطهارة، باب الحيض والفلس... إلخ، ص ١٤٤.

وجد الطريق انصرف وتوضأ، وإن لم يمكنه الخروج يجلس ولا يتخطى رقاب الناس، فإن وجد ماءً في المسجد وضع ثوبه بين يديه حتى يقع الماء عليه ويتوضأ بحيث لا ينحس المسجد، ويستعمل الماء على التقدير، ثم بعد خروجه من المسجد يغسل ثوبه". قال "البحر": "وهذا حسن جداً" اهـ^(١).

أقول: قوله: "لا ينحس" والأمر بغسل الثوب بقاءً على نجاسة الماء للمستعمل. وقوله: "على التقدير" أي: التقليل، كيلاً ينفذ الماء من الثوب، فإن كان الثوب كثير القطع كواقعتي يسبح الوضوء، كما فعلت، والله الحمد^(٢).

[٢٢٠] قوله: أنه لا يحرم ما دون آية، ورجحه ابن الهمام بأنه لا يعدّ قارئاً بما دون آية في حقّ جواز الصلاة فكذا هنا، واعترضه في "البحر" تبعاً لـ "الحلبة": "بأن الأحاديث لم تمصّل بين القليل والكثير، والتعليل في مقابلة النصّ مردود اهـ^(٣)".

أقول: ظني أن المحقق لا يقيس المسألة على المسألة، بل مقصوده أن الأحاديث إنما حرّمت على الجنب قراءة القرآن، وقد علمنا أن فرائد ما دون الآية ليست قراءة القرآن شرعاً، وإلا لجارت به الصلاة؛ لأنّ قوله: ﴿فَأَقْرءُوا مَا

(١) "البحر"، كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، فصل كره استقبال القبلة بانفرج، ٦١/٢.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "الظفر لقول زفر"، ٤٨٧-٤٨٤/٣.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، ما يخطر بالحنانة وما يكره فيها، مطلب: يوم عرفه أفضل من يوم الجمعة، ٥٧٤/١، تحت قول "الدر": على المختار.

تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴿ [المزمل: ٢٠] ، لم يفرض إلاّ اقراءة من دون فصل بين القليل والكثير مع تأكيد الإطلاق بما تيسر، وح لا حجة لكم في إطلاق الأحاديث فافهم، وسندكر ما يؤيده. ١٢

[٢٣١] قوله: الأول قول الكرخي، والثاني قول الطحاوي^(١):

وهو رواية ابن سماعة عن الإمام. ١٢

[٢٣٢] قوله: فلو كانت طويلة كان بعضها كآية؛ لأنها تعدل ثلاث آيات، ذكره في "الحجبة" عن "شرح الجامع" لفخري الإسلام اه^(٢).

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: ذهب سقّس سرّه - إلى مصطلح الفقهاء أنّ الطويلة هي التي يتأدى بها واجب ضمّ السورة، وهي التي تعدل ثلاث آيات، ولكن إرادة هذا المعنى غير لازم هاهنا؛ إذ المناط كون المقروء قدر ما يتأدى به فرض اقراءة عند الإمام، وهو الذي يعدل آية، فلو كانت آية تعدل آيتين عدل نصفها آية، فينبغي أن يدخل تحت النهي قطعاً، وقس عليه! وكيف يستقيم أن لا يجوز تلاوة ثلث آية تعدل ثلاث آيات؟ لكونه يعدل آية، ويجوز تلاوة آية تعدل آيتين بترك حرفٍ منها، مع أنّه يقرب قدر آيتين، فتبصّر^(٣).

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب الغسل، من ضمن الرسالة "ارتقاء المحجّب عن وجوه قراة الجنّت"، ٧٩٨/١.

[٢٣٣] قوله: ظاهر التقيد بالآيات التي فيها معنى الدعاء يفهم أن ما ليس كذلك، كسورة أبي لهب لا يؤثر فيها قصد غير القرآنية، لكنني لم أر النصريح به في كلامهم^(١): اهـ

أقول: نص ما في "التنوير"، كما نرى تعليق المنع بقصد القرآنية، فيفيد الجوار عند عدمه مطلقاً، وبعم كل ما يصلح لقصد آخر، فلا يبقى إلا مثل ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾ [الحجر: ٢٦] ونظراً لذلك، فليحرر. ١٢

مطلب: يطلق الدعاء على ما يشمل الشاء

[٢٣٤] قوله: وأجاب في "النهر": بأن مراده بما دونهما ما به يسمي قارئاً وبالتعليم كلمة، كلمة لا يعد قارئاً^(٢). اهـ

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: هذا يؤيد كلام المحقق فإنكم أيضاً لم تنظروا هاهنا إلى أن الأحاديث لم تفصل بين القليل والكثير، وإنما مفرعكم فيه إلى أن من قرأ كلمة لا يعد قارئاً مع أن تلك الكلمة أيضاً بعض القرآن قطعاً، فكذلك هم يقولون: إن من قرأ ما دون الآية لا يعد قارئاً أيضاً، وإلا لكان مشتلاً لقوله تعالى: ﴿فَاَقْرءُوا مَا تيسر مِنْهُ﴾ [الزمل: ٢٠] ولزم جواز الصلاة بما دون الآية بالمعنى المذكور،.....

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، ما يحظر بالجنابة وما يكره فيها، مطلب: يوم عرفة أفضل من يوم الجمعة، ٥٧٥/١، تحت قول "الدر": فلو قصد الدعاء أو الشاء... إلخ.

(٢) المرجع السابق، مطلب: يطلق الدعاء على ما يشمل الشاء، ص ٥٧٦، تحت قول "الدر": ولقن كلمة كلمة.

.... وهو بخلاف ما أجمعنا عليه^(١) اهـ.

[٢٣٥] قوله: بقي ما لو كانت الكلمة آية كـ ﴿ص﴾ [ص: ١]

و﴿ق﴾ [ق: ١] نقل نوح أفندي عن بعضهم أنه ينبغي الجوار.

أقول: وينبغي علمه في ﴿مُذْهَبَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤]، بامل^(٢) اهـ.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: ووجهه على ذلك ظاهر، فإنه لا يعدّ هذا قرأً وإلاّ تجاوزت

الصلاة به، وبه يظهر وجه ما بحث العلامة المحشي في ﴿مُذْهَبَانِ﴾ [الرحمن:

٦٤] فإنه تحوز به الصلاة عند الإمام عبي ما مشى عليه ملك العلماء في "البدائع"^(٣)

والإمام الإسيبحاني في "شرح المختصر"^(٤)، و"شرح الجامع الصغير" من دون

حكاية بخلاف فيه على مذهب الإمام - رضي الله تعالى عنه -، وكلّ ذلك

يؤيد ما قدّمنا في تقرير كلام المحقق، اهـ ما علقنا عليه.

(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب العسل، من ضمن الرسالة "ارتفاع

الحجب عن وجوه قراءة الجنب"، ٨٠٣/١.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب: يطلق الدعاء على ما يشمل التناء، ٥٧٧/١،

تحت قول "الدر": ولقن كلمة كلمة.

(٣) "البدائع"، كتاب الصلاة، فصل في أركان الصلاة، بيان قدرة القسراءة، ٢٩٧/١،

ملخصاً.

(٤) "شرح المختصر" = "شرح مختصر الطحاوي": لعلي بن محمد بن إسماعيل بن علي

بن أحمد السمرقندي الحنفي الشهير بـ "الإسيبحاني" (ت ٨٥٣٥هـ)

("هدية لعارفين"، ٦٩٧/٥).

وهذا كله كلام معهم على ما قرروا، وأنا أقول وبالله التوفيق: إنما توجه هذا على كلام "النهر" و"ش"؛ لأنهما حملا مذهب الكرخي على ما آل به إلى قول الطحاوي، فإننا أثبتنا عرش التحقيق أن ما يُعَدُّ به قارئاً لا يجوز وفقاً ولو بعض آية، وقد شهد به كلام أولئك الأعلام الثلاثة الموجهين قول أبي جعفر كما سمعت، وهذا فخر الإسلام المختار قوله مصرحاً بعدم جواز بعض آية طويلة يكون كآية، فإن كان أبو الحسن أيضاً لا يمنع إلا ما يُعَدُّ به قارئاً لم يبق الخلاف، فالصحيح ما نص عليه في "الحلبة" وتبعه "البحر"، أن منع الكرخي مبقى على صرافة إرساله، ومحضة إطلاقه بعد أن تكون القراءة بقصد القرآن، وقد سمعت نص أمير المؤمنين المرتضى - رضي الله تعالى عنه - "ولا حرفاً واحداً"، قال في "الحلبة" المذكور في "النهاية" وغيرها، إذا حاضرت المعلمة فيبغى لها أن تعلم الصبيان كلمة كلمة وتقطع بين كلمتين على قول الكرخي، وعلى قول الطحاوي تعم نصف آية، (انتهى). قال: قلت: وفي التفرع المذكور على قول الكرخي نظراً، فإنه قائل باسنواء الآية وما دوها في المنع، إذا كان بقصد القرآن، كما تقدم، فهي حينئذٍ عنده ممنوعة من ذكر الكلمة بقصد القرآن "لصدق" ما دون الآية عليها، وهذا إذا لم تكن الكلمة آية، فإن كانت كـ ﴿مَدَامَتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] فالمرح أظهر، فإن قلت: لعل مراد هذا القائل التعليم المذكور بنية غير قراءة القرآن، قلت: ظاهر أن الكرخي حينئذٍ ليس بمشترط أن يكون ذلك كلمة كلمة، بل يجيزه ولو أكثر من نصف آية بعد أن لا يكون آية، نعم! لعل التقييد بالكلمة "لكونه الغالب في التعليم" أو لأن الضرورة تندفع، فلا حاجة إلى فتح باب المزيد عليه^(١). اهـ

أقول: وله^(١) ملح ثالث مثل الأول أو أحسن، وهو أن المركب من كلمتين ربما لا تجد فيه نية غير القرآن، كقوله تعالى: ﴿أَنَا اللَّهُ﴾ [طه: ١٤] وقوله تعالى: ﴿فَاعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤] وقوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ﴾ [طه: ١٢١] فإن من قاله في غير التلاوة فقد غوى بخلاف المفردات القرآنية، فليس شيء منها بحيث يتعين للقرآنية، ولا يصلح للدخول في بحاري المحاورات الإنشائية، فذكر ما هو أعم وأكفى ولا يحتاج إلى إدراك المعنى، ولا عائلة فيه أصلاً حتى للجهال، لا سيما النساء المخدرات في الجهال، وهذا كما ترى كلام حسن من الحسن. يمكن غير أني أقول: لا وجه لقوله بعد أن "لا يكون آية" فإن ما كان بنية غير القرآن لا يتقيد بما دون آية، كما تقدم، وكل من آية وما دونهما قد يصلح لنية غيره وقد لا، كآية الكرسي والأبعض التي تلونا فما صلح صح، ولو آية، وما لا فلا، ولو دونهما وما بحث في الفاتحة وعدم تغيرها بنية الشاء والدعاء أن الخصوصية القرآنية لازمة لها قطعاً، كيف لا وهو معجز؟ يقع به التحدّي، فلا يجري في كل آية، كما لا يخفى، فلا أدري ما الحامل له عسى التقيد بها؟ مع أنه هو الناقل عن "الخلاصة"^(٢) معتمداً عليه جواز مثل ﴿لَمْ يُولَدْ﴾ [المذثر: ٢١] و﴿لَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

ثم نخته في مثل الفاتحة، وإن كان له تماسك فما كان لبحث أن يقضي على النص، ثم ما ذكره هاهنا سؤالاً وترجياً أن مراد الكرخي في التعليم

(١) ذكرته تماشاة وسباني أن الوجه عدي الثاني له منه (مصنف) أي: في "المتاوى الرصوية"، كساب

الطهارة، باب العسل، من ضمن الرسالة "لرفع الخجب عن وجوه قراءة الحب"، ٨١٣/١.

(٢) "الخلاصة"، كتاب الصلاة، الفصل الحادي عشر في القراءة، ٩٣/١، ملخصاً.

ما إذا نوى غير القرآن، قد جرم به من قبل قائلًا: "ينبغي أن يشترط فيه" (أى: في التعليم) أيضاً، عدم نية القرآن لما سذكره عن قريب معنى وأثراً^(١) اهـ، وقال عند قول اللاتن: "لا يكره التهجي بالقرآن والتعليم للصبيان حرفاً حرفاً" هذا فيما يظهر إذا لم ينو به القرآن، أما إذا نواه به فإنه يكره اهـ^(٢).

أقول: وهذا هو الحق الناصح فمجرد نية التعليم غير مغير، فما تعليم شيء إلا إلقاؤه على غيره ليحصل له العلم به، فإذا قرأ ونوى تعليم القرآن فقد أراد قراءة القرآن ليلقي به ويقتنه، فنية التعليم لا يغيره، بل يقرره، فما وقع في "الدّر المختار" من عده نية التعليم في نيات غير القرآن، ليس في محله فليتبّه، فإن قلت: نية التعليم إن لم تكن مغيرة فما بال فتح المصلي على غير إمامه يفسد صلاته، وما هو إلا التعيم؟ وقراءة القرآن لا تفسد الصلاة. قلت: ليس الفساد؛ لأن القرآن تغير بنية الفتح بل؛ لأن الفتح على غير الإمام ليس من أعمال الصلاة، وهو عمل كثير فيفسد، ألا ترى! أن المصلي إن قيل له: اقرأ آية كذا فقرأ امتثالاً لأمره فسدت صلاته، مع أنه لم يقرأ إلا القرآن وبالله التوفيق، بقي الكلام على توجيه الإمام ابن الهمام، وما ذكرنا له من تقرير المبرام، فلنعم الجواب عنه ما نقله في "الحلية" بعد الجواب الأول المذكور؛ إذ قال مع أنه قد أجيب أيضاً بالأخذ بالاحتياط فيهما، وهو عدم الجواز في الصلاة والمنع للحجب^(٣) اهـ.

(١) "الحلية".

(٢) المرجع السابق.

(٣) "الحر"، كتاب الطهارة، باب الحيض، بحث قراءة القرآن للحبس، ٣٤٦/١.

أقول: تقريره أن الإمام وصاحبيه - رضي الله تعالى عنهم - اختلفوا في فرض القراءة فقالوا: ثلاث قصار أو آية طويلة أي: ما يعدل ثلاثاً؛ لأنه لا يسمى في العرف قارئاً بدونه، وقال: بل آية أي: إذا لم تكن مما يجري في تحاور الناس ويشبه تكلمهم فيما بينهم كـ ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ [المدثر: ٢١]، فإنها إذا كانت كذلك عدُّ قارئاً عرفاً بخلاف ما دون الآية بالمعنى الذي أعطينا من قبل، فهو وإن كان به قارئاً حقيقة لا يُعدُّ قارئاً عرفاً، فتطرق الشبهة في براءة الذمة من قبل العرف، هكذا قرره هذا المحقق نفسه وقال: قوله تعالى ﴿مَا تيسَّر﴾ [المزمل: ٢٠] مقتضاه الجواز بدون الآية، وهو قول ابن عباس، فإنه قال: ((اقرأ ما تيسر معك من القرآن))^(١) وليس شيء من القرآن بقليل إلا أن ما دون الآية خارج من النص؛ إذ المطلق ينصرف إلى الكامل في الماهية ولا يجوز بكونه قارئاً عرفاً به فلم يخرج عن عهدة ما لزمه يقيين؛ إذ لم يجزم بكونه من أفرادهم فلم تبرأ به الذمة خصوصاً، والموضع موضع الاحتياط بخلاف الآية؛ إذ يطلق عليه قارئاً بما فالخلاف (أي بين الإمام وصاحبيه) مبني على الخلاف في قيام العرف في عدّه قارئاً بالقصيرة، قالوا: لا، وهو يمنع وفي "الأسرار" ما قاله احتياط فإن قوله: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ [المدثر: ٢١] و﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ [المدثر: ٢١]، لا يتعارف قرآناً، وهو قرآن حقيقة فمن حيث الحقيقة حرّم على الحائض والجنب، ومن حيث العرف لم تجز الصلاة به احتياطاً.....

(١) ما وجدناه إلا في "صحيح البخاري" قول رسول الله - صلى الله تعالى عليه وسلم - عن أبي هريرة رضي الله عنه، ("صحيح البخاري"، كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات... إلخ، ر: ٧٥٧، ٢٦٨/١).

...فيهما^(١)، اه مختصراً. فعدم تناول الإطلاق ما دون الآية في قوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَشَرُّونَ الْفُرْقَانِ﴾ [المزمل: ٢٠] لا يستلزم عدم تناوله له في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: ((لا يقرء الحنب ولا الحائض شيئاً من القرآن))، بل قضيت الدليل هو التناول هاهنا واخروج منه، ثم أقول: لا يحفى عليك أن لو بنى الأمر هاهنا على ما يعد به قارئاً عرفاً لزم أن يحلّ عند الصاحبين للحنب وأحبيه قراءة ما دون ثلاث آيات بنية القرآن، ولا قائل به، فتتحقق أن قول الكرخي هو الأرجح روايةً ودرايةً والحمد لله ولي الهداية. ولكن العجب من المحقق الحلي، كتب هذا ثم رأى في "غيبته" مال إلى ما قلت: أن لا قائل به حيث قال: وينبغي أن تفيد الآية بالقصورة التي ليس ما دونها مقدار ثلاث آيات قصار، فإنه إذا قرأ مقدار سورة 'الكوثر' يعدّ قارئاً، وإن كان دون آية حتى جازت به الصلاة، وأما ما على وجه الدعاء والثناء فلائذ ليس بقرآن؛ لأن الأعمال بالنيات، والألفاظ محتملة فتعتبر النية، ولذا لو قرأ ذلك في الصلاة بنية الدعاء والثناء لا تصحّ به الصلاة^(٢) اه.

أقول أولاً: وقع بحثه على خلاف المصوص في "شرح الجامع الصغير" للإمام فخر الإسلام؛ فإنه اعتبر كون بعضها كآية لا كتلات كما تقدم. وثانياً: عدل عن قول الإمام إلى قولهما في افتراض ثلاث فإن راعى الاحتياط لما مرّ عن "الأسرار" أن ما قلناه احتياط، فتقدم عن "الأسرار" نفسها أن ذلك في الصلاة، أمّا في مسألة الحنب فالاحتياط في المنع، وقد نقله هكذا في "الغنية".

(١) 'انفتح'، كتاب الصلاة، فصل القراءة، ٢٩/١.

(٢) 'الغنية'، بحث قراءة القرآن، ص ٥٧.

وثالثاً: ما ذكر من عدم الأجزاء إذا قرأ في الصلاة بنية التناء خلاف المنصوص أيضاً، ففي "البحر" عن "التوشيح"^(١) عن الإمام الخاظمي^(٢): إذا قرأ الصائحة في الأولين بنية الدعاء نصّوا على أنّها مجزئة^(٣) اهـ. وعن "التحنيص": إذا قرأ في الصلاة فاتحة الكتاب على قصد التناء جازت صلاته؛ لأنّه وجدت القراءة في محلّها فلا يتغيّر حكمها بقصد اهـ^(٤). ومثله في "السر"، نعم! نقل في "البحر" عن "القنية" أنّها ذكرت فيه خلافاً ورقمت له "شرح شمس الأئمة"^(٥) أنّها لا تنوب عن القراءة^(٦). وأنت تعلم أنّ "القنية" لا تعارض للمعتمدات و"الزاهدي" غير موثوق به في نقله أيضاً، كما نصّوا عليه، والله تعالى أعلم^(٧).

(١) "التوشيح": لأبي حفص عمر بن إسحاق بن أحمد سراج الدين الهندي الغزنوي (ت ٨٧٧٣هـ)، وهو شرحه الكبير على "هداية المرغيناني". (كشف الظنون، ٢/٢٠٣٤-٢٠٣٥).

(٢) الإمام الخاظمي: لعلمه للوفّق بن محمد بن الحسن أبو المؤيد، صدر الدين الخاظمي الخوارزمي (ت ٦٣٤هـ)، عالم بالأصول والفقه والخلافات، عارف بالأدب، حسن الإنشاء، من كتبه: "الفصول في علم الأصول"، "شرح الكلم النوابع" للزمخشري، "درر الدقائق" (الأعلام، ٧/٣٣٣).

(٣) "البحر"، كتاب الطهارة، باب الحيض، بحث قراءة القرآن للجنب، ١/٣٤٧.

(٤) المرجع السابق.

(٥) "شرح شمس الأئمة": شرح أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل، شمس الأئمة السمرقندي على "الجامع الصغير" للإمام محمد. (معجم المؤلفين، ٣/٦٨، كشف الظنون، ١/٥٦١).

(٦) "البحر"، كتاب الطهارة، باب الحيض، بحث قراءة القرآن للجنب، ١/٣٤٧.

(٧) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب الغسل، من ضمن الرسالة "ارتقاس الجنب عن وجوه قراءة الجنب"، ١/٨٠٣-٨١٠.

[٢٣٦] قوله، أي: "الدر": فالوضوء لمطلق الذكر مندوب، وتركه بخلاف الأولى، وهو مرجع كراهة التنزيه^(١): فيه ما فيه. ١٢

[٢٣٧] قوله: أراي أنسى ما تعلمت في الكبير^(٢): الروي فيها ساكنة. ١٢

[٢٣٨] قوله: (ويكره وضع المصحف... إلخ) وهل التفسير والكتب الشرعية كذلك؟ يحرّر ط. أقول: الظاهر نعم! كما يفيد المسألة الثانية^(٣):

أقول: به صرح في "الهندية"، ص ١٢٣، ج ٥ عن "الدخيرة" و"الملتقط"^(٤) واستشيا صورة الحفظ. ١٢

[٢٣٩] قوله: (إلا للكتابة) اظاهر أن ذلك عند الحاجة إلى الوضع^(٥):

أقول: ليس هذا محل الاستظهار، بل هو متعين قطعاً، والمراد بالكتاب الذي تستنسخ منه لا غيره؛ لأنه لا معنى إذن للفرق بين حال الكتابة وغيره، والمراد بإحدى حاجتي أما أن تكون الريح تقلب الورق فتضع المقلمة حفظاً منها، أو يكون السطر يزيف عن بصرك، فكما أنهيت نسخ سطر وضعت عليه المقلمة؛ فلا

(١) "الدر"، كتاب الطهارة، ما يحظر بالجنابة وما يكره فيها، ٥٨٢/١.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، ما يحظر بالجنابة وما يكره فيها، مطلب: يطلق الدعاء على ما يشمل الثناء، ٥٨٣/١، تحت قول "الدر": إذ الحفظ... إلخ.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٩٢، تحت قول "الدر": ويكره وضع المصحف... إلخ.

(٤) "الملتقط" = "مآل الفتاوى": لأبي القاسم محمد بن يوسف ناصر الدين الحسيني المدني السمرقندي (ت ٨٥٥٦هـ) ('كشف الظنون'، ١٥٧٤/٢، ١٨١٣)

(٥) "رد المختار"، كتاب الطهارة، ما يحظر بالجنابة وما يكره فيها، مطلب: يطلق الدعاء على ما يشمل الثناء، ٥٩٣/١، تحت قول "الدر": والمقلمة على الكتاب إلا للكتابة.

يتعدى النظر عما يراد نسخه، أمّا من دون حاجة فلا معنى للوضع، ولنا في ذلك قصة مع مفتي "مكة" عبد الله بن صديق بن عباس الحنفي^(١) لأربع عجلت من صفر سنة ١٣٢٤هـ في خزانة كتب "مكة المكرمة"، كان وضع الدواة على كتاب لم يكن يراه ولا يتقل منه، فأنزلتها فوضعتها على الأرض فزعل وقال: قد نصّ في كراهية "البحر" على الجواز. قلت: بل نصّ على الكراهة إلا وقت الكتابة قال: فأنا أريد أن أكتب، قلت: لكنك لم تشرع بعد في الكتابة، فسكت. ١٢

[٢٤٠] قوله: ويستفاد منه أن ما كُتب من الآيات بنية الدعاء والثناء لا يخرج عن كونه قرآنًا... إلخ^(٢):

أقول: في هذه الاستفادة نظر؛ فإنّ الذي يكتب التعويد^(٣) إنما يكتب الآيات بقصد أنها آيات استشفاء بها وتبركاً، ولا يريد الدعاء والثناء المجرد عن قصد القرآن، وهذا واضح جداً، ولو كان مجرد نية الاستشفاء مغايراً لنية

(١) مفتي "مكة" عبد الله بن صديق بن عباس الحنفي: لعنه عبد الله بن عباس بن جعفر بن عباس بن محمد بن صديق الحنفي المكي ولد بـ "مكة" للشرفة في سنة سبعين وميتين وألف، ونشأ بها، وحفظ القرآن المجيد، ثم اشتغل بطلب العلم، فقرأ على والده وحضر دروسه في الفقه والحديث والتفسير، وقرأ على غيرها أيضاً، ولكن طلبه على والده أكثر، وأجاره بمروياته، وولاه أمير "مكة" الشريف "عبد مناصب الإفتاء في العام الحادي عشر بعد ثلاثمائة وألف (ت ١٣٢٥هـ).

(المختصر من كتاب نشر النور والزهد في تراجم أفاضل مكة، ص ٣٠٤-٣٠٥، ملخصاً).

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، ما يحظر بالجسابة وما يكره فيها، مطلب: يطلق الدعاء على ما يشمل التناء، ١/ ٥٩٤، تحت قول "الدر": رقية... إلخ.

(٣) أي: الرقية.

القرآنية ليجار أن يقرأ الحنب على المريض سورة البقرة أو القرآن كله، هذا لا يقول به أحد، والقرآن كله صالح للاستشفاء وإن لم يصلح بعضه لنية الدعاء والثناء، فلا يتأتى هاهنا الفرق المذكور في القراءة، فثبت أن مجرد نية الاستشفاء لا يتصور أن يُخرج القرآن من القرآنية، وهو الموجود في الاسترقاء، أما نية مجرد الدعاء والثناء فغير موجود فيه أصلاً، فلا شك أن المرقى به هو القرآن من حيث هو القرآن لا غير، ألا ترى أن الصحابة لما رقوا السليم بالفاحة قال صلى الله تعالى عليه وسلم: ((إن أحق ما اتخذتم عليه أجراً كتاب الله))^(١) فلم يُخرج الفاتحة في الرقية عن كونها كتاب الله تعالى مع أنها صالحة لنية الدعاء والثناء، فكيف برقية آيات لا تصلح لذلك! والله تعالى أعلم. ١٢

[٢٤١] قوله: (ومن فيهن) ظاهره يعم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم،

والمسألة ذات خلاف، والأحوط الوقف^(٢):

أقول: لا حاجة إلى الوقف والمسألة واضحة الحكم عندي بتوفيق الله تعالى؛ فإن القرآن إن أريد به المصحف، أعني: القرطاس والمداد فلا شك أنه حادث، وكل حادث مخلوق، وكل مخلوق فالنبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - أفضل منه، وإن أريد به كلام الله تعالى الذي هو صفته، فلا شك أن صفاته

(١) "صحيح البخاري"، كتاب الطب، باب الشرط في الرقية بقطع مسن الغنم، ر: ٥٧٣٧، ٣١/٤.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، ما يحظر بالجنابة وما يكره، مطلب: يطلق الدعاء على ما يشمل الثناء، ٥٩٥/١، تحت قول "الدر" وعنه عليه الصلاة والسلام: ((القرآن أحب إلى الله تعالى من السموات والأرض ومن فيهن)).

تعالى أفضل من جميع المخلوقات، وكيف يساوي غيره ما ليس بغيره تعالى ذكره،^(١) وبه يكون التوفيق بين القولين. ١٢

[٢٤٢] قوله: أي: "الدر": وينبغي أن لا يكره كلام الناس^(٢): كتابة. ١٢

[٢٤٣] قوله: أي: "الدر": مطلقاً^(٣): سواء علق أو فرش. ١٢

[٢٤٤] قوله: إنما لحيثكم في الابتداء لأجل الحروف، فإذا يكره مجرد

الحروف، لكن الأول أحسن وأوسع^(٤): اهـ

قلت: ومعلوم أن الثاني أحوط وأقرب إلى الأدب. ١٢

(١) "الدر"، كتاب الطهارة، ما يخطر بالجنابة وما يكره، ٥٩٥/١.

(٢) للمرجع السابق، ص ٥٩٦.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، ما يخطر بالجنابة وما يكره، مطلب: يطلق الدعاء على

ما يشمل الشاء، ٥٩٦/١، تحت قول "الدر": ونماه في "البحر".

باب المياه

[٢٤٥] قوله: ظاهره أن المتنجس والمستعمل غير مقيد مع أنه مع، لكن عند العالم بالحاجة والاستعمال، ولذا قيد بعض العلماء، التبادر بقوله: بالنسبة لعالم بحاله^(١) اهـ.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: رحمك الله^(٢) إذا كان هذا عارصاً خفياً لا يظهر لمن لم يعلم بحاله، لا بالأخبار من خارج ظهر أن الماء فيهما باق على صرافة مائته، لم يعرضه ما يخرج عنه، ولا لظهور لمن نظر وسر؛ فإن الإنسان في معرفة الماء من غيره لا يحتاج إلى تعليم من خارج، فكيف يكون مقيداً؟ وبالجمله هذا شيء تفرّد به "البحر" لم أره^(٣) لغيره، وتبعه^(٤) عليه ش، وكذا محشي "الدرر"

(١) المرجع السابق، باب ١٠ من المياه، ص ٥٩٨، تحت قول "الدرر": هو ما يتبادر عند الإطلاق.

(٢) أي: اندكور أو كلّ منهما. ١٢، منه [مصنف] غفرله.

(٣) ثم رأيت السيّد الشريف العلامة - رحمه الله تعالى - سبقه إليه في "التعريفات"، كما سيأتي (في الحاشية الآتية). ١٢، منه [مصنف] غفرله.

(٤) تركذا تلميذه شيخ الإسلام العزّي في "المنع"، وأقره عليه ط فصاروا سبعة السيّد و"البحر" والعزّي وعبدالحليم والحادي وط وش رحمهم الله تعالى عليهم وعلينا أجمعين. قال العلامة ط على قول "الدرر": 'وما يتبادر عند الإطلاق': أي: يسر للذهن فهمه بمجرد سماعه مطلقاً، وهو بمعنى قول "المنع" على أوصاف حقيقته ولم يخالطه بحاسة، ولم يغلب عليه شيء اهـ. ولمط السيّد في "التعريفات" هو الماء الذي بقي على أصل حقيقته ولم يخالطه بحاسة، ولم يغلب عليه شيء ظاهر اهـ.

عبد الحليم^(١) و"الخادمي"^(٢)، وذلك حين قول

أقول: وهو أحسن مما في "المنح" بوجهين، أحدهما أنه قيد الشيء بالظاهر فلم يصل قوله لم تخالطه نجاسة مستدركا بخلاف عبارة "لنح" فإن ما خالطه نجاسة فقد علمه شيء والآخسر أنه أتى بالأصل مكان الأوصاف فلا يرد عليه الجحد بخلاف "لنح" فإن الماء بانجماده لا يغير اللون ولا طعم ولا رائحة وهي التبادرة من ذكر الأوصاف والمعتبر في التعريف هو التبادر وظاهر أنه لم يخالطه نجس ولا علمه شيء إلا أن يعمم الأوصاف الرقة والسيلان ولو أن السيد أسقط قوله: "لم تخالطه نجاسة" لم يخالطه نكارة وكان من أحسن التعريفات إلا ما في معنى الغلبة من الخفاء كما لا يخفى منه [مصنف] غفرله.

(١) عبد الحليم: عبد الحليم بن محمد القسطنطيني الحنفي، المعروف بأخي زاده، فقيه، مشارك في بعض العلوم، (ت ١٠١٣ هـ)، من آثاره: "رياض السادات في إثبات الكرامات للأولياء حال الحياة وبعد الممات"، "شرح الهداية" لمرغيناني في فروع الفقه الحنفي، "تعليقة على الأشباه والنظائر" لابن نجيم، "حاشية على جامع الفصولين"، و"حاشية على الدرر والغرر".

(مجمع المؤلفين، ٦١/٢، "هدية العارفين"، ٥٠٤/٥)

(٢) الخادمي: مصطفى بن أحمد، وقيل: محمد بن مصطفى بن عثمان الحسني الخادمي النقشبدي الحنفي (أبو سعيد) فقيه، أصولي، صوفي، منطقي، محدث، مهتد (ت ١١٧٦ هـ)، من تصانيفه: "البريقة المحمودية في شرح الطريقة المحمدية"، "العرائس والفرائس" في المنطق، "الأربعون" في الصوفية، "شرح مجامع الحقائق والقواعد وجوامع الروايق والقواعد" في أصول الفقه، "خزائن الجواهر ومخازن الزواهر" في الكلام، "حاشية على درر الحكم في شرح غرر الأحكام" في فروع الحنفية لمسلّم خسرو. (مجمع المؤلفين، ٦٩٣/٣-٧٢١، "هدية العارفين"، ٣٣٣/٦، ٤٥٢).

.... "الدرر" (١):

زوال إطلاقه إمّا بكمال الامتزاج أو بغلبة الممتزج، قالوا: عليه أورد على الحصر الماء المستعمل، وأجاب الأول بأنّ كلام المصنّف في رواه باحتلاط المحسوس (٢) اهـ.

أقول: كيف؟ وقد ذكر المستقطر من النبات، والثاني بأنّ المقسم الماء الطاهر والمستعمل كان نجس، فلا غبار (٣). اهـ

أقول: قد علمت أنّ كلام الأئمة يؤذن بدخول المتنجس في المطلق، فضلاً عن المستعمل، وكذلك كلام أهل الضابطة قبل "البحر" حيث لم يزيلوا الإطلاق إلّا بالأمرين، ثمّ رأيت في كلام ملك العلماء ما يدلّ عليه صريحاً إذ قال قلّس سرّه: أمّا شرائط أركان الوضوء، فمنها أن يكون الوضوء بالماء، ومنها أن يكون بالماء المطلق، ومنها أن يكون الماء طاهراً، فلا يجوز بالماء النجس، ومنها أن يكون طهوراً فلا يجوز بالماء المستعمل (٤). اهـ ملقطاً. فهو صريح في أنّ اشتراط إطلاق الماء لم يخرجهما حتّى احتيج إلى شرطين آخرين، وكذلك كلام "المنية"، إذ يقول: تجوز الطهارة بماء مطلق طاهر (٥)، اهـ فأفاد عموم

(١) "الدرر" = "درر الحكام في شرح غرر الأحكام": كلاهما للقاضي محمد بن فراموز الشهير بملا خسرو (ت ٨٨٥هـ).
(٢) "كشف الظنون"، ١١٩٩/٢.

(٣) الحاشية على "الدرر على الفرر" لعبد الحليم.

(٤) الحاشية على "الدرر شرح العرر" لأبي سعيد الخادمي.

(٥) "بندائع الصنائع"، أركان الوضوء، ١/١٠٠.

(٥) "المية"، فصل في المياه، ص ٦١.

المطلق للطاهر وغيره واستدرك عليه في "الحلية" بقوله: كان الأولى أن يقول: طهور مكان طاهر؛ لأن الطهارة لا تجوز بماء طاهر فقط^(١) اهـ. فأفاد عموم المستعمل، وقد صرح به في "الغنية" فقال: يسمى المتنجس ماءً مطلقاً فاحتاج إلى الاحتراز عنه بقوله: "طاهر"، ولو كانت المجاورة تكسبه بقاء الماء احتيج بعد ذكر الإطلاق إلى ذكر الطاهر^(٢) اهـ. وإليه أشار في "النهاية" إذ قال: "التوضي به جائز ما دامت صفة الإطلاق باقية ولم تخلطه بجمامة"^(٣) اهـ.

أقول: ولعلّ الحامل لـ "البحر" عليه قول بعضهم، تجوز الطهارة بالماء المطلق أرسله إرسالاً فلو شملهما، أوهم جواز الطهارة بماء، وليس بشيء، فإن أمثال القيود تطوى عادة للعلم بها في محلّه، ألا ترى! أن الأكثرين لم يقدّموا بالإطلاق أيضاً وإنما قالوا: تجوز بماء السماء والأودية ... إلخ^(٤).

[٢٤٦] قوله: قال في "الإمداد": هو الطلّ، وهو ماء على الصحيح، وقيل: نفس دابة^(٥)، اهـ.

(١) "الحلية".

(٢) "الغنية"، فصل في بيان أحكام المياه، ص ٨٨.

(٣) "النهاية في شرح الهداية"، باب الماء الذي يجوز به الوضوء... إلخ، ٢١٠/١.

(٤) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة "عطاء النبي لإفاضة أحكام ماء الصبي"، ٦٦٨/٢ - ٦٧٠.

(٥) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، ٥٩٩/١، تحت قول "البر": وبدى.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: لا أعلم له أصلاً، ولو كان كذا لم يحز الوضوء به؛ لأنه ليس بماء، ولو جاز به لكان ريق الإنسان وعرقه أحق بالجواز، ثم رأيت في مسح الخفين من "الفتح"، ولا فرق بين حصول ذلك بيده أو بإصابة مطر أو من حشيش، مشى فيه مبتل، ولو بالظل على الأصح، وقيل: لا يجوز بالظل؛ لأنه نفس دابة لا ماء، وليس بصحيح^(١) اهـ^(٢).

[٢٤٧] قوله: قال ابن حجر: وهو ما يخرج من جوف صورة توجد

في نحو الثلج كالحيوان، وليست بحيوان^(٣).

أقول: الذي في "القاموس"^(٤): ماء زلال كغراب وأمير وصبور

وعلابط، سريع المَرّ في الحلق، بارد، عذب، صاف سهل، سلس^(٥). زاد في

"التاج"^(٦): في المستدركات: الزلال بالضم حيوان صغير الجسم أبيض، إذا

(١) 'الفتح'، كتاب الطهارة، مسح الخفين، ١/١٣٢.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من صص الرسالة "النور والنورق لإسفار الماء المطلق، ٢/٤٦١.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، ١/٥٩٩، تحت قول "الدر": وندي.

(٤) "القاموس المحيط والقابوس الوسيط": لأي طاهر، وقيل: أبو عبد الله محمد بن

يعقوب بن محمد بن محمد الدين التبريزي الفيروز آبادي الشافعي (ت ٨١٧هـ)

("كشف الظنون"، ٢/١٥٣٦).

(٥) "القاموس"، باب اللام، فصل الزاء، ٢/٣٣٥.

(٦) "تاج العروس من جواهر القاموس": للسيد محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرؤف الحسيني الزبيدي

المصري الحنفي، الملقب بمرتضى (أبو الفيض) محدث، أديب، لغوي، مؤرخ (ت ١٢٠٥هـ) =

مات جعل في الماء فيبرده ومنه سمي للماء البارد زُلالاً اه^(١)، وفي "حياة الحيوان الكبرى"^(٢): الزلال بالضم دود يترقي في الثلج، وهو منقط بصغرة، يقرب من الأصبع، يأخذه الناس من أماكنه ليشربوا ما في جوفه لشدة برده. ولذلك يشبه الناس الماء البارد بالزلال^(٣)، لكن في "الصّحاح": ماء زلال أي: عذب^(٤). وقال أبو الفرج العجلي^(٥) في "شرح الوجيز"^(٦): الماء الذي في دود الثلج ظهور والذي قاله، يوافق قول القاضي حسين^(٧) فيما تقدّم في الدود، والمشهور على الألسنة أن الزلال هو الماء البارد. اه

= ("إيضاح المكنون"، ٢١٠/٣، "معجم المؤلفين"، ٦٨١/٣).

(١) "التاج".

(٢) "حياة الحيوان الكبرى": للشيخ كمال الدين محمد بن عيسى التميمي الشافعي (ت ٨٠٨هـ) ("كشف الظنون"، ٦٩٦/١).

(٣) "حياة الحيوان الكبرى"، باب انزاء، ١١/٢.

(٤) "الصّحاح"، باب اللام، فصل الزا، ١٤٠٥/٢.

(٥) أبو الفرج العجلي: لعنه أسعد بن محمود بن خلف بن أحمد بن محمد العجلي، الأصمعي الشافعي، (ت ٦٠٠هـ)، من تصانيفه: "شرح مشكلات الوجيز والوسيط" للعزالي، "إفادة الوعاظ"، وغير ذلك.

("معجم المؤلفين"، ٣٥١/١، "هدية العارفين"، ٢٠٤/٥).

(٦) "شرح الوجيز". لأسعد بن محمود بن خلف بن أحمد بن محمد العجلي الشافعي، (ت ٦٠٠هـ) ("معجم المؤلفين"، ٣٥١/١).

(٧) "القاضي الحسين": أبو علي حسين بن محمد بن أحمد المروزي، ويقال له: الشافعي، (ت ٤٦٢هـ)، المعروف بالقاضي، فقيه، أصولي، من تصانيفه: تلخيص =

[٢٤٨] قوله: نعم! لا يكون نجساً عندنا ما لم يُعلم كونه حيواناً دموياً، أما رفع الحدث به فلا يصح وإن كان غير دموي^(١).

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: ماء دود القر وعيسه وخرؤه طاهر، كذا في "الغنية"^(٢).
الدودة إذا تولدت من السجاسة^(٣) قال شمس الأئمة الحلواني: إنها ليست بنجسة وكذا كل حيوان، حتى لو غسل، ثم وقع في الماء لا ينجسه وتجوز الصلاة معها^(٤).^(٥)

[٢٤٩] قوله: وأقره صاحب "البحر" والعلامة المقدسي، ومقتضاه أنه لا يجوز غناء الملح مطلقاً، أي: سواء انعقد ملحاً ثم ذاب أو لا، وهو الصواب عندي اهـ ملخصاً^(٦).

- التهذيب للبيهقي في فروع الفقه الشافعي وسماه "باب التهذيب"، "شرح فروع ابن الحداد" في الفقه، "أسرار الفقه"، "التعليق الكبير والفتاوى"

("معجم المؤلفين"، ١/٦٣٤).

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، ١/٥٩٩، تحت قول "الدر": وندي.

(٢) "الغنية" - "غنية المتبة لتحسين العبة": لأبي الرجاء مختار بن محمود نجم الدين الزاهدي العزميني (ت ٦٥٨هـ) ("كشف الطون"، ٢/١٣٥٧، "هدية العارفين"، ٦/٤٢٣).

(٣) "الهندية"، كتاب الطهارة، الفصل الثاني في الأعيان النجسة، ١/٤٦.

(٤) "إحلاصة"، كتاب الطهارة، الفصل السابع فيما يكون نجساً... إلخ، ١/٤٤.

(٥) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة "النور والنوري لإسفار الماء المطلق"، ٢/٤٦٢.

(٦) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، ١/٦٠٢، تحت قول "الدر": لقاء الأول... إلخ.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

وانذي بطهر لي أنه إن كان ماء حقيقة، كما هو الظاهر فلا ينبغي الريب في حواز الرضوء به؛ لأن الماء ماء، سواء كان عذبا فراتا أو ملحا أجاجا. وقد قال في "الحانية": لو توضأ بماء السيل يجوز وإن حالطه التراب، إذا كان الماء غالبا رقيقا فراتا كان أو أجاجا اه^(١)، وكونه يجمد صيفا ويذوب شتاء، لا يجعله نوعا آخر غير الماء؛ فليس من أركان ماهية الماء، ولا من شرائطها، الجمود شتاء والذوبان صيفا، وإنما هذه أوصاف تختلف باختلاف الأصناف، هذا عذب فرات وهذا ملح أجاج، هذا يُنبت ويُزوي وهذا لا يفعل شيئا منه. وقد يمكن عقد الملح بماء البحر بالطبخ ولا يخرج هذا عن المائية. فكذا لو اجترأ بعض المياه لشدة حدته عن الطبخ بحرارة الشمس لم يكن فيه اختلاف الماهية، فهذا ربما يقضي لما في "الدرر" و"الدرر" بالترجيح، لكن لما اختلفوا ولم يتبين الأمر قدمت الحاضر على المبيح. وكن العجب من العلامة الشرنبلالي! علّل في "المراقي" المنع من ذائب الملح بما مرّ أنه يذوب شتاء ويجمد صيفا، ثم قال: وقبل انعقاده ملحا ظهور. اه^(٢)، والله تعالى أعلم^(٣).

(١) "الحانية"، كتاب الطهارة، فصل في لا يجوز التوضي، ٩/١.

(٢) "المراقي الفلاح" مع "حاشية الطحطاوي"، كتاب الطهارة، ما ذاب من الثلج والبرد، ص ٢١.

(٣) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة "النور والنورق لإسفار الماء المطلق"، ٦٠٤/٢ - ٦٠٥.

[٢٥٠] قوله: أي: 'الدر': وأما بغلبة المخالط، فلو جامداً فبتحانة ما

لم يزل الاسم كنيذ تمر، ولو مائناً^(١):

ومثله الجلاب الذي يقال له بلساننا^(٢): شربت، وهو ماء خالطه خلوة

كعسل وسكر وقنديد، وقد نص عليه في "العناية". ١٢

مطلب في حديث: ((لا تسموا العنب الكرم))

[٢٥١] قوله: يرد عليه ما قدّمناه عن "الفتح"، تأمل^(٣):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":

أي: ما ذكره المحقق في 'الفتح' على ذكر زوال الرقة في الأقسام أن

الكلام في الماء، وهذا قد زال عنه اسم الماء.

أقول: مع قطع النظر عما قدّمنا على "الفتح"، بينهما بون بعيد،

فرائل الرقة لم يبق ماء عرفاً ولا لغة بخلاف هذا، كما ذكرنا في الفصل الثاني

قبيل الإضافات. ولو سلم هذا سقطت الأقسام كلها على التحقيق؛ فإن

الأسباب ثلاثة: كثرة أجزاء المخالط، وزوال الطبع والاسم. وقد أنكر المحقق

الثاني وأتم الثالث، والأول أحق بالإنكار منه، فما فيه ماء، ومثله أو أكثر منه

لبن، ليس ماء قطعاً وإن

(١) "الدر"، كتاب الطهارة، باب المياه، ٦٠٦/١ - ٦٠٧.

(٢) أي: اللغة الأردوية، ويقال لها الهندية أيضاً في مناطق "الهند" وليس الفرق بينهما إلا من حيث الكتابة واللهجة، والله تعالى أعلم.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب في حديث: ((لا تسموا العنب الكرم))، ٦٠٧/١، تحت قول "الدر": ما لم يزل الاسم.

... كان فيه ماء^(١).

مطلب في مسألة الوضوء من الفساق

[٢٥٢] قوله: (عسى ما حققه في "البحر" ... إلخ) حيث استدلل على

ذلك بإطلاقهم المفيد للعموم، كما مر^(٢):

أقول: نعم! يفيد على فرض أن المستعمل في الملاقى هو السطح الملاصق
من الماء بحسد المحدث لا غير، وهو أول النزاع وأنا أقول: لو كان كذلك
لارتفع المستعمل من صفحة الدنيا؛ لأنك إذا صبت الماء على يدك مثلاً فإنما
يلاقى يدك سطح الماء، وجميع جرمه مفصل عنها، كما أن التلاقي يكون بـسطح
من يدك وسائر جرمها لم يمسسه الماء، والجسم أبداً يكون أكبر من السطح، فلا
يكون العلة لغير المستعمل فلا يصير مستعملاً أبداً إذا حوكت كله مستعملاً
تلاقي سطحه سطح جسده، فلا تعلم فرقاً بين جرم وجرم، فإن أسلت مسألة
ضعيفة صار الكل مستعملاً، وإن صببت صباً قوياً حتى كان ثخن الماء أكثر من
الصورة الأولى بإضعاف كان الكل أيضاً مستعملاً، فلا دليل على التفرقة بين
ثخن وثخن ما لم يبلغ إلى حدّ الكثير فالصواب عندي مع الإمام أبي زيد. ١٢
[٢٥٣] قوله: ويقول "البدائع": الماء القليل^(٣):

(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة "النور والنورق
لإسفار الماء المطلق"، ٢٢٤/٣.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب في مسألة الوضوء من الفساق، ٦٠٩/١،
تحت قول "الدر": على ما حققه في "البحر" ... إلخ.

(٣) المرجع السابق.

قول "البدائع" بحث منه، ذكره في سؤال وجواب لا نقل عن الأصحاب، بخلاف كلام الإمام أبي زيد الدبوسي؛ فإنه نقل صريح ومن النصوص الصريحة، كذلك مسائل إدخال اليد والرجل أو دخول المحدث في البئر المصرح بها نقلاً عن الأئمة الثلاثة في المتون والشروح والفتاوى، وحمل كلها على رواية ضعيفة مما لا يعقل ولا يحصل. ١٢

[٢٥٤] قوله: سئل عن فسقية صغيرة يتوضأ فيها الناس، وينزل فيها.

الماء المستعمل^(١):

أقول: صريح في أن الماء المستعمل يقع فيها، فيكون في الملقى دون الملقى ولا تعتبر بأنهم لا بد لهم أن يغترفوا منها فيدخلوا أيديهم قبل الغسل فيكون من الملقى؛ وذلك لأن الاعتراف معفو عنه بالاتفاق لأجل الحاجة. ١٢ [وقال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - أيضاً في "الفتاوى الرضوية":]

وقد علمت مما قدّمناه في الفصول الثلاثة أن الفحول الثلاثة كلهم قد أغفلوا محلّ النزاع، ولكن لا عجب في الإغفال، إنما العجب من العلامة الشامي تنبه لهذا وترك جُلّ ما في "البحر" لكونه في الملقى، ثم أورد عبارة الفتوى مع أنها - كما علمت - صريحة في الملقى، فكان يجب إسقاطها أيضاً، وقد علمت ما في الاستدلال بالعموم من نوع مصادرة على المطلوب، فليس بأيديهم شيء أصلاً سوى بحث "البدائع" الواقع مناضلاً لمتواترات النصوص والروايات الظاهرة الصحيحة عن الأئمة الثلاثة مصادماً لإجماعهم المقول في الكتب المعتمدة، حتى "البدائع" و"البحر"، فتثبت ولا تزل، ثبتنا الله وإياك

(١) المرجع السابق.

والمسلمين ﴿بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧] أنه ولي ذلك، والقدير عليه ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله تعالى على سيدنا ومولانا وآله وصحبه وآله^(١) وحزبه أجمعين، آمين^(٢)!

الحاصل: أن الفارق بين الملقى فتعتبر الغلبة بالأجزاء والملاقي، فيصير الكل مستعملاً حكماً، الإمام أبو زيد الدبوسي^(٣) في 'الأسرار'، وبه أفتى العلامة ابن الشلي^(٤)، واختاره المحقق ابن الشحنة^(٥) وغيره بعض معاصري العلامة قاسم واختاره العلامة المقدسي

(١) أراد به سيدنا الشيخ عبد القادر الجيلاني رضي الله تعالى عنه، كما عاداته.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن رسالة: "النميمة الأنقى في فرق الملاقي و الملقى"، ٢/٢٣٨.

(٣) الدبوسي: أبو زيد عبيد الله أو عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي البخاري (ت ٥٤٣٠هـ)، من تصانيفه: "تقويم الأدلة"، "كتاب الأسرار"، "الأمد الأقصى" وغير ذلك.

(معجم المؤلفين، ٢/٢٦٥-٢٦٦).

(٤) ابن الشلي: أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بس محمود، المصري، المعروف بالشلي (شهاب الدين أبو العباس) فقيه، نحوي، من تصانيفه: "تجريد الفوائد"، "الرقائق في شرح كنز الدقائق"، "الفوائد السنية على شرح المقدمة الأزهرية" وغير ذلك.

(٥) ابن الشحنة: أبو البركات عبد البر بن محمد بن محمد، سري الدين المعروف بابن الشحنة الحلي (ت ٩٢١هـ)، من تصانيفه الكثيرة: "الإشارة والرمز إلى تحقيق الوقاية"، "عقد الفرائد بقيد شرح الشرائع" لابن وهبان الدمشقي، وغيره ذلك، (معجم المؤلفين، ٢/٤٦، "كشف الظنون"، ٢/١٨٦٥).

....والعلامة الشرنبلالي^(١) والمسوي بينهما، فلا تعتبر إلا الغلبة بالأجزاء، الإمام ملك العلماء أبو بكر الكاساني^(٢) في "البدائع"^(٣)، وحققه العلامة قاسم، وعليه مشى العلامة ابن أمير الحاج في "الحلبة"، وبعض معاصري العلامة قاسم واختاره في "البحر" و"النهر" و"المنح"^(٤) وأقره العلامة الباقي^(٥) والشيخ إسماعيل النابلسي وولده العلامة عبد الغني^(٦)، وإليه ما للشارح في "عزائنه"

(١) الشرنبلالي: حسن بن عمار بن علي الشرنبلالي الوفائي الحنفي (أبو الإخلاص) فقيه، مشارك في بعض العلوم، من تصانيفه: "نور الإيضاح"، الشرنبلالية - حاشية على "كتاب الدرر والعرر" ("عنية ذوي الأحكام في بغية درر الحكام")، "إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح"، وغير ذلك. ("معجم المؤلفين"، ١/٥٧٥).

(٢) "الكاساني": الإمام أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني علاء الدين الشاشي الحنفي، (ت ٥٨٧هـ) من تصانيفه: "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع"، "السلطان المين في أصول الدين". ("هدية العارفين"، ٥/٢٣٥).

(٣) "السائق"، كتاب الطهارة، مطلب. الماء المقيد، ١/٢٤.

(٤) "المنح" = "منح الغفار شرح تنوير الأبصار": للشيخ شمس الدين محمد بن عبد الله بن أحمد بن ثمرناش الغري الحنفي، (ت ١٠٠٤هـ) ("كشف الظنون"، ١/٥٠١).

(٥) الباقي: نور الدين محمود بن بركات بن محمد الدمشقي الحنفي المعروف بالقاساني (ت ١٠٠٣هـ)، من تأليفه: "تكملة البحر الرائق شرح كسر السدقائق"، "تكملة لسان الحكام"، "شرح النقاية مختصر الوقاية"، "مجرى الأهر على ملتقى الأهر". ("هدية العارفين"، ٦/٤١٤).

(٦) عبد العني: عبد العني بن إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم النابلسي، (ت ١١٤٣هـ)، من تصانيفه: "إيانة النص في مسألة الفص" أي: اللحية، "أنحاف الساري في زيارة =

والعلامة نوح نخعي، والعلامة شرف الدين الغزي^(١) محشي 'الأشباه' وغيرهم - رحمهم الله تعالى جميعاً ورحمنا بهم - وهذا أوسع، وذلك أحوط، فليعمل في كل محل بمقتضى الضرورة والاحتياط، والله يحب اليسر، والعلم بالحق عند العلي الأكبر، والله تعالى أعلم. ١٢

[٢٥٥] قوله: أي: "الدر". على ما حققه في "البحر"^(٢): ويأتي تأييده^(٣). ١٢

[٢٥٦] قوله: وما في "الأسرار" للإمام أبي زيد الدبوسي حيث ذكر ما

مرّ عن "البدائع"^(٤):

أي: من قبل نفسه أو نقلاً ممن قبله، لا عن 'البدائع'؛ لأن وفاة

الإمام الدبوسي سنة ٤٣٠ هـ ووفاته الإمام ملك العلماء سنة ٥٨٧ هـ. ١٢

[٢٥٧] قوله: ومن هنا نشأ الفرق السابق، وبه أفتى العلامة ابن الشلبي^(٥):

قلت: وإليه مال العلامة المقدسي، كما يأتي حاشية آخر^(١). اهـ. ١٢

= الشيخ مدرّك الغرازي، "إزالة الخفا عن حلية المصطفى صلى الله عليه وسلم"،

"أنوار السلوك في أسرار الملوك"، "أنوار الشموس في خطب الدروس" وغير ذلك.

("هدية العارفين"، ٥/٥٩٠).

(١) الغزي: شرف الدين عبد القادر بن بركات الغزي الخنفي (ت ١٠٠٥ هـ)، صنف

"تنوير البصائر على الأشباه والبطائر" لابن بحيم وصل إلى آخر المن السادس.

("هدية العارفين"، ٥/٥٩٩).

(٢) "الدر"، كتاب الطهارة، باب المياه، ١/٦٠٩.

(٣) للمقولة: [٢٧٢] قوله: بأن الماء المستعمل طاهر.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في مسألة الوضوء من الفساق، ١/٦١١،

نحت قول "الدر": فرق بينهما.

(٥) المرجع السابق.

[٢٥٨] قوله: ثم رأيت الشارح في "الخزائن" مال إلى ترحيحه^(١):

وفي هذا الكتاب أيضاً عوّل عليه، كما يأتي شرحاً^(٢). اهـ. ١٢

[٢٥٩] قوله: قلت: وفي ذلك توسعة عظيمة، ولا سيما في زمن

انقطاع المياه عن حياض المساجد وغيرها في بلادنا، ولكن الاحتياط لا يخفى^(٣). اهـ.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: الاحتياط العمل بأقوى الدليلين، وقد علمت أن ما مالا إليه لا

دليل عليه، والتوسعة قد تُبيح الميل إلى رواية لغيرها رجحان عليها دراية،

وهاهنا لا رواية ولا دراية. نعم! إن تحققت الضرورة ففي العمل بقول إمامي

الهدى مالك والشافعي - رضي الله تعالى عنهما - مندوحة أن الماء المستعمل

ظاهر وظهور^(٤).

(١) انظر المقالة: [٢٣٢] قوله: (صار مستعملاً اتفاقاً)، وما بعده.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في مسألة الوضوء من القساق، ٦١١/١،

تحت قول "الدر": فرق بينهما.

(٣) انظر المقالة: [٢٣٥] قوله: وقيدته في "شرح المسية الصغير".

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في مسألة الوضوء من القساق، ٦١٢/١،

تحت قول "الدر": فرق بينهما.

(٥) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة: "النعيمية الأنفي

في فرق الملاقي و الملقى"، ٢٣٩/٢.

[٢٦٠] قوله: والترجيح في العلق ترجيح في البق، إذ الدم فيها مستعار له.

أي: مكتسب. فأدرج الشارح البق... إلخ^(١):

وسيرجع الشارح إلى الصواب^(٢)، فيجعل دم البق طاهراً. ١٢

[٢٦١] قوله: وقدّمنا^(٣) قولاً بنحاستها^(٤).

أقول: الذي قدّم، لا يفيد القول بنحاستها كما قدّمنا ثم، والله تعالى أعلم. ١٢

[٢٦٢] قوله: وكالحية البرية والوزغة^(٥): سيأتي^(٦) أن لها دمًا سائلاً. ١٢

[٢٦٣] قوله: لو كبيرة لها دم سائل^(٧):

الذي يظهر أنه على كل حال لا حاجة مع قوله: 'لها دم سائل' إلى

قوله: إذا كانت كبيرة لا في هذه المسألة ولا في التي قبلها، أم "حلبة" وأراد

بـ"التي قبلها" مسألة الحية المائية. ١٢

[٢٦٤] قوله، أي: "الدر": ذكره الشُّمْنِي وغيره^(٨):

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في مسألة الوضوء من انفسقي، ٦١٣/١،

تحت قول "الدر": ومثله يعلم... إلخ.

(٢) انظر "الدر"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، ٣٦٠/٢.

(٣) انظر "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب بواقض الوضوء، ٤٥١/١، تحت قول "الدر": من دير.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في مسألة الوضوء من الفسافي، ٦١٥/١،

تحت قول "الدر": كنودة... إلخ.

(٥) المرجع السابق، ص ٦١٧، تحت قول "الدر": كحية برية.

(٦) المقولة: [٢٦١] قوله: بما له دم سائل.

(٧) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في مسألة الوضوء من الفسافي، ٦١٧/١،

تحت قول "الدر": كحية برية.

كـ "الخلاصة" في "الفصل" وكـ "المنية" عن "المحيط" و"الحلبة" عن
"اجتنبى" وعن "مختارات النوازل" (٢). ١٢

مطلب: حكم سائر المائعات كالماء في الأصح

[٢٦٥] قوله: وينبغي حمل التيقن المذكور (٣):

قلت: وانظر ما سيأتي (٤). ١٢

مطلب في أن التوضي من الخوض أفضل رغماً للمعتزلة، وبيان
الجزء الذي لا يتجزأ

[٢٦٦] قوله: المعتزلة لا يميزونه من الحياض فرغهم بالوضوء منها،

قال في "الفتح" ... إلخ (٥):

نقله في "الفتح" ص ٥٧ عن "فوائد الإمام الرستغفني" ١٢

[٢٦٧] قوله: أن كل جسم قابل لانقسامات غير متناهية (٦):

(١) "الدر"، كتاب الطهارة، باب المياه، ٦١٩/١.

(٢) "مختارات النوازل": لعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل برهان الدين انفرغاني المرغيناني
(ت ٥٥٩٣هـ). ("كشف الظنون"، ١٦٣٤/٢).

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب: حكم سائر المائعات كالماء في
الأصح، ٦٢٠/١، تحت قول "الدر": ولو شك... إلخ

(٤) انظر المقولة: [٤٦٢] قوله: عن "السراح": ولو بئس من غير مطلب

(٥) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في أن التوضي من الخوض أفضل
رغماً للمعتزلة... إلخ، ص ٦٢١، تحت قول "الدر": والتوضي من الخوض
أفضل... إلخ.

(٦) المرجع السابق، ص ٦٢٢.

أقول: أين القابلية من الفعلية! والجسم عندهم متصل بالفعل فلا يلاقي إلا ما لاقي ولو قسّم لم يلزم أيضاً اتصال أجزاء النجاسة بجميع أجزاء الماء؛ لأنّ أقسام الجسمين على نسبة الجسمين، فإذا كانت النجاسة قدر أصبع والماء ألف ذراع فنصفها نصف أصبع، ونصفه خمسمئة ذراع، وهكذا إلى ما لا يتناهي وتساوي التقسيم لا يستلزم تساوي الأقسام فيما بينها، ألا ترى! أنّ أيام الأبد وسنيه كلاً غير متناه، واليوم لا يساوي السنة أبداً. ١٢

[٢٦٨] قوله: لزم أن لا يحكم بنجاسة ما دون عشر في عشر^(١):

أقول: ويلزم حينئذٍ على المعتزلة تنجيس النهر، بل البحر لقطرة، كما لا يخفى. ١٢

[٢٦٩] قوله، أي: "الدر": (كأشنان ورعفران) لكن في "البحر" عن "القنية": إن أمكن الصبغ به لم يجز كبيد تمر^(٢):

راجع إلى ما حالطه زعفران^(٣)، أمّا الأشنان فيأتي شرحاً^(٤) جواز الوضوء به إن بقي على رقتة. ١٢

(١) المرجع السابق.

(٢) "الدر"، كتاب الطهارة، باب المياه، ١/٦٢٣.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق، ص ٦٥٥.

[٢٧٠] قوله: (في الأصح) مقابله ما قيل: إنه إن ظهر لون الأوراق في الكف لا يتوضأ به، لكن يشرب، وانتقيد بالكف إشارة إلى كثرة التغير؛ لأن الماء قد يرى في محله متغيراً لونه، لكن لو رفع منه شخص في كفه لا يراه يراه متغيراً. تأمل^(١) اهـ.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرصوية":]

أقول: لا أدري لم أمر بالتأمل؟ وهو أمر صحيح مشاهد، هذا وزعم يوسف جلي^(٢) في "ذخيرة العقبي"، الأصح ما ذكره الشارح؛ سمر يد صدر الشريعة^(٣) - لأنه بعلية لون الأوراق صار مقيداً اهـ^(٤).

أقول: هو - رحمه الله تعالى - ليس من أهل الترجيح ولم يسنده لمعتمد، فلا يعارض ما عليه الجمهور، وبصّوا أنه الأصح، ونص الإمام النسفي^(٥) في

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في أن التوضي من الخوض أفضل رعباً للمعتزلة... إلخ، ١/٦٢٣، تحت قول "الدر": في الأصح.

(٢) يوسف جلي: يوسف بن جنيد التوقاني الرومي المعروف بأخي جلي أو أخي راده، فقيه، حنفي، (ت ٨٩٠ هـ)، من آثاره: حاشية على شرح صدر الشريعة الثاني لوقاية الرواية في مسائل الهداية سماها بـ "ذخيرة العقبي"، مختصر فتاوى فاضل حسبان، "هدية المهتدين"، و"رسالة تتعلق بالمعاط الكفر" ("معجم المؤلفين"، ٤/١٥١).

(٣) أي: عبيد الله بن مسعود صدر الشريعة الثاني (ت ٧٤٤ هـ). ("كشف الطوب"، ١٩٧١/٢، "هدية العارفين"، ٦/٢٤٤، "معجم المؤلفين"، ٢/٣٥٥).

(٤) "ذخيرة العقبي".

(٥) النسفي: عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي الحنفي (حافظ الدين أبو البركات) فقيه، أصولي، مفسر، متكلم، (ت ٧١٠ هـ)، من تصانيفه: "عمدة العقائد" في

"المستصفي"^(١) عن شيخه شمس الأئمة الكردي^(٢) أنها الرواية الصحيحة، كما سيأتي^(٣)، أما ما استدل به فمصادرة على المطلوب، وكفى رداً عليه قول المحقق في "الفتح": تقع الأوراق في احتياض زمن الخريف فيمرّ الرقيقان ويقول أحدهما للآخر: هنا ماء، تعال نشرب نتوضأ فيطلقه مع تغير أوصافه بانتفاعها، فظهر لك من اللسان أن المحالط للغلوب لا يسلب الإطلاق له^(٤).

وقال المحقق في "الحلبة": لعل ما نقل من وصوء الأساتذة من الماء....

= الكلام وشرحها ومماها "الاعتماد"، "مدارك التنزيل وحقائق التأويل" في التفسير، "منار الأنوار" في أصول الفقه، "المصطفى" في الخلاف، "المستصفي" وهو شرح الكتاب النافع في فروع الحنفية لسمرقندي، "المصنف مختصر للمستصفي"، "الكافي شرح الوافي"، "كنز الدقائق" وكلاهما في فروع الفقه الحنفي، وغير ذلك. ("معجم المؤلفين"، ٢/٢٢٨).

(١) "المستصفي": لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن عمود النسفي، (ت ٥٧١هـ). ("معجم المؤلفين"، ٢/٢٢٨).

(٢) شمس الأئمة الكردي: محمد بن محمد بن عبدالستار العمادي حافظ الدين شمس الأئمة أبو الواحد الكردي، الفقيه الحنفي، (ت ٦٤٢هـ)، له من الكتب: "تأسيس القواعد في عصمة الأنبياء"، "كتاب في حلّ مشكلات القدوري"، "الرد والانتصار لأبي حنيفة أمام فقهاء الأمصار"، وغير ذلك.

("هدية العارفين"، ٦/١٢٢).

(٣) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة "النور والنورق لإسفار الماء المطلق"، ٢/٥٦٦.

(٤) 'انفتح"، كتاب الطهارة، باب الماء الذي يجوز به الوضوء، ١/٦٤.

.... للمذكور كان فيه أدنى تغير في صماته الثلاثة^(١) بحيث لم يزل عنه اسم الماء المطلق؛ إذ ليس كلّ تغير في مجموع الصفات الثلاث يوجب جعل ذلك الماء مقيداً، بل هذا هو الظاهر من حالهم؛ إذ لا يظنّ بهم الوضوء بالماء المقيد اه^(٢).

أقول: إن أراد أن كثرة تغير الأوصاف بوقوع الأوراق يجعل الماء مقيداً مع بقاء رفته فغير مسلم ولا واقع، فبوقوع الأوراق مع بقاء الرقة لا يزول اسم الماء أبداً وإن تعيرت الأوصاف مهما تغيرت، وإن أراد بالتغير الكثير زوال الرقة فلا حاجة إلى الترجي، بل هو المراد قطعاً، قال في "العناية" بعد نقل "النهاية": وكذا أشار في "شرح الطحاوي" إليه، لكن شرطه أن يكون باقياً على رفته، أمّا إذا غلب عليه غيره وصار به تخيلاً، فلا يجوز اه^(٣). ثم قال في "الحلّة": كما أن الظاهر أن محل جواب المبدائي المذكور ما بلغ به بما وقع فيه من الأوراق إلى حدّ التقييد، فإن تغير لون الماء بكثرة الأوراق الواقعة فيه يوجب تغير الطعم، بل والرائحة أيضاً إن كانت الأوراق ذات رائحة اه^(٤).

أقول: فكان ماداً؟ فقد ذكرتم أن ليس كلّ تغير في الصفات الثلاث جميعاً يوجب جعل الماء مقيداً ولا تقيّد هاهنا إلاّ زوال الرقة، والإمام المبدائي إنما بنى الجواب على ظهور لون الأوراق في الكفّ، وهذا القدر جعله مقيداً،

(١) كذا هو في نسختي "الحلّة" بأثبات اتء في الثلاثة. ١٢ منه [مصنّف] غفر له.

(٢) "الحلّة".

(٣) "العناية شرح الهداية" مع "الفتح"، ١/٦٣.

(٤) "الحلّة".

وبه صرح صدر الشريعة، ومعلوم أنه لا يستلزم الشحانة، فأنى ينفع التأويل، وعلى الله ثم على رسوله التعويل، جلّ جلاله، وعليه الصلاة والسلام بالتبجيل^(١).
[٢٧١] قوله: كما في "البحر" و"النهر"^(٢): و"البدائع"^(٣).

[٢٧٢] قوله: ذكره في "المحيط" وغيره^(٤): كـ "الخانية"^(٥). ١٢.

مطلب: الأصح أنه لا يشترط في الجريان المدد

[٢٧٣] قوله: في "شرح هدية ابن العماد" لسيدى عبد الغنى:
"الظاهر أن المراد بهذه الأوصاف أوصاف النجاسة، لا الشيء المتنجس، كماء الورد والحلّ مثلاً، فلو صبّ في ماء جارٍ يُعتبر أثر النجاسة التي فيه، لا أثره نفسه لطهارة المائع بالغسل" إلى أن قال: "ولم أر من نيه عليه، وهو مهم، فاحفظه" اهـ^(٦).

(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة "النور والنورق لإسفار الماء المطلق"، ٥٥٤/٢-٥٥٧.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في أن التوضي من الخوض أفضل... إلخ، ٦٢٤/١، تحت قول "الدر": والأول أظهر.

(٣) "البدائع"، كتاب الطهارة، أحكام المياه، فصل في بيان مقلد ما يصير... إلخ، ٢١٧/١.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب: الأصح أنه لا يشترط في الجريان المدد، ٦٢٦/١، تحت قول "الدر": وكذا لو حفر هراً... إلخ.

(٥) "الخانية"، كتاب الطهارة، فصل في الماء الراكد، ٤/١.

(٦) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب: الأصح أنه لا يشترط في الجريان المدد، ٦٢٦/١، تحت قول "الدر": أثره.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "المتاوى الرضوية":^(١)

أقول: وهو واضح البرهان؛ فإنَّ المقصود عليه النجاسة على الماء حتى أكسبته وصفاً لها، وذلك في ظهور وصف نفسها دون المتنجس بها. ألا ترى! أن لو كانت قليلة لا تغيب الماء، وكان مكان ماء الورد ماء قراح لم يظهر أثرها، فكذا في ماء الورد؛ إذ لا تختلف قلة وكثرة باختلاف المتنجس^(٢).
[٢٧٤] قوله، أي: "الدر": يعم الحيفة وغيرها وهو ما رجحه الكمال، وقال تلميذه قاسم: إنه المختار^(٣).

جرباً على إطلاق حديث ((الماء طهور لا ينجسه شيء))^(٤) المحمول عندنا على الماء الجاري. ١٢

[٢٧٥] قوله: وما في "الفتح" وغيره^(٥): و"الخلاصة" آخر صـ^(٥)
[٢٧٦] قوله: وأجاب عما في "الفتح" وفي "البحر": أنه الأوجه^(٦):

(١) "المتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، ٢/٢٨٢.

(٢) "الدر"، كتاب الطهارة، باب المياه، ١/٦٢٧.

(٣) "السنن" لأبي داود، كتاب الطهارة، باب ما جاء في بئر بضاعة، ر: ٦٦، ٥٨/١.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب: الأصح أنه لا يشترط في الحريان المدد، ١/٦٢٨، تحت قول "الدر": وهو ما رجحه الكمال... إلخ.

(٥) "خلاصة الفتاوى"، كتابا لطهارة، الفصل الأول في المياه، ٥/١.

(٦) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب: الأصح أنه لا يشترط في الحريان المدد، ١/٦٢٨، تحت قول "الدر": وقيل... إلخ.

سبأني^(١) أن ما في "الفتح" هو ظاهر المتور، وهو الثابت بالحديث، وعليه الفتوى، فسقط ما سواه. ١٢

[٢٧٧] قوله: للتيقن بوجود النجاسة فيه^(٢):

وهو الحيمة، فإثما مرئية. ١٢

[٢٧٨] قوله: وعلى هذا ماء المطر، إذا جرى في الميزاب وعلى السطح عذرات، فالماء طاهر^(٣):

وعلى هذا الخلاف ماء المطر إذا سرقى على عذرات، ثم امتنع في موضع، كما في "الفتح"^(٤). قلت: فإن كان أكثر مجراه على طاهر فلمستقع طاهر^(٥) بالاتفاق. ١٢

[٢٧٩] قوله: فإنه يزول تغيرها^(٥): رسوب النجاسة. ١٢

[٢٨٠] قوله: ولو كان جميع بطن النهر نجساً^(٦):

(١) انظر "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب لو دخل الماء من أعلى الحوض وخرج من أسفله فليس نجس، ٦٣٥/١، تحت قول "الدر": به يفتى.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب: الأصح أنه لا يشترط في الخريسان المدد، ٦٢٨/١، تحت قول "الدر": وقيل... إلخ.

(٣) المرجع السابق.

(٤) "الفتح"، كتاب الطهارة، باب لاء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز، ٦٩/١.

(٥) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب: الأصح أنه لا يشترط في الجريان المدد، ٦٢٩/١، تحت قول "الدر": وقيل... إلخ.

(٦) المرجع السابق.

أقول: مبني على القول الثاني الأحوط، وما في "الملتقط" عن بعض المشايخ على القول الأول من قوله: 'فإن كان الماء كثيراً'... إلخ. أفاد قيدا في التنجيس على القول الثاني حين لقي نصفه أو أكثر النجاسة، وهو أن لا يكون كثيراً جداً بحيث لا يرى ما تحته من النجس لكثرتة، لا لكدرته؛ فإنه على هذا لم يلاق أكثره النجاسة، فافهم. ١٢

[٢٨١] قوله: فإن كان الماء كثيراً لا يرى ما تحته، فهو طاهر ولا فلا^(١):
أي. ولو بسحوه، فلا يتقار هاهنا بكون النجاسة مرئية فيما يظهر، بخلاف النجاسة في ممر الماء؛ فإنها مقيدة بذلك، كما سمعت لما عملت من أن غير المرئية في الممر إذا لم يظهر لها أثر في الماء علم أن الماء ذهب بعينها، أما هاهنا فالمفروض نجاسة جميع بطن النهر، فالماء أينما ذهب، لا يلاق إلا نجسا، فافهم والله تعالى أعلم. ١٢

[٢٨٢] قوله: وفي "الملتقط" قال بعض المشايخ: الماء طاهر وإن قل إذا كان جاريا اه^(٢).

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: ما في "الملتقط" مبني على الصحيح المقتضى به، وما في "الخزانة" على القول الآخر الدائر في كثير من الكتب، أن الجاري إن جرى نصفه أو أكثر على نجاسة مرئية تنجس، وهي المرادة في "الخزانة" لقول "الهندية" عن "المحيط"، إذا كانت الجيفة تُرى من تحت الماء لقلة الماء لا لصفائه، كان الذي

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

يلاقىها أكثر، إذا كان سدّ عرض الساقية، وإن كانت لا ترى أو لم تأخذ إلاّ الأقلّ من النصف، لم يكن الذي يلاقىها أكثر اه^(١). وإيّاك أن تظنّ أن كلام "الخنزاة" على ظاهر إطلاقه ولو تنجس بطن النهر بعير مرئية توهماً أن بطن النهر إذا كان نجساً وهو يُرى، فقد مرّ الماء كلّهُ على نجاسة مرئية، وإن كان لا يرى لكثرة الماء، لا لكدرته، فإنما جرى على غير مرئية فلا يتأثر بالتغيّر؛ وذلك لأنّ العبرة بالنجس لا بالمنجس، كما بيّناه في فتاوانا، لكن لقائل أن يقول: إنّ العلة في غير المرئية أنّه إذا لم يظهر أثرها عني أن الماء ذهب بعينها، كما في "البحر" وغيره، أمّا هاهنا فبطن النهر كلّهُ نجس، فالماء أينما ذهب لا يلاقي إلاّ نجساً، تأمل. ولا حاجة فإنّ الفتوى على اعتبار الأثر مطلقاً في الجاري والكثير معاً. نعم! ظاهر كلام سيّدي وتقرير الشامي هاهنا أن الكثير الملحق بالجاري لا يلحق به في انتطهر بزوال التغيّر؛ لقوله: وإن استقرّ في حوض كبير فهو نجس، وإن زال تغيّره بنفسه، فليحرّر ولينظر وجهه؛ فإنّ الذي في "المنية" من فصل الحياض في مسألة حوض الحَمّام، ما نصّه: "ألا ترى أنّ الحوض الكبير ألحق ببناء الجاري على كلّ حال؛ لأجل الضرورة"^(٢)، قال: في "الحلبة": الجملة من "الذخيرة" اه^(٣)، والله تعالى أعلم^(٤).

(١) 'اهندية'، كتاب الطهارة، الباب الثالث، الفصل الأوّل، ١٧/١.

(٢) "منية" مع التعليق، فصل في الحياض، ص ٧٤.

(٣) "الحلبة".

(٤) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة "رحب الساحة في مياه لا يستوي وجهها وجوفها في المساحة"، ٣٦٧/٢ - ٣٦٩.

[٢٨٣] قوله: أي: "الدر": وألحقوا بالجاري حوض الحمام^(١)؛

(بخ) (بكر خواهر زاده) يدور الدولاب وفم جدول حوضه ومقاربة
أو راقوده مفتوح يدخل فيه من ماء النهر بقدر ما يرفعه الدولاب لا ينحس، فهو
عنزلة الماء الجاري، ١٢ "قنية".

مطلب: لو دخل الماء من أعلى الحوض وخرج من أسفله فليس بجاري
[٢٨٤] قوله: (على الهامش) لو دخل الماء من أعلى الحوض^(٢)؛
أي: من وجهه، ١٢.

[٢٨٥] قوله: وخرج من أسفله^(٣): أي: من جانب الأرض. ١٢

[٢٨٦] قوله: وظاهر التعليل الاكتفاء بالخروج من الأسفل^(٤)؛

قلت: لكنه لم يصر جارياً، كما تقدم آخر الصفحة المارة. ١٢

[٢٨٧] قوله: ومعناه: أن يترك من موضع السجاسة قدر الحوض الصغير

ثم يتوضأ به. وقدره في "الكفاية" بسـ أربع أذرع في مثلها^(٥)؛

أقول: ويرد عليه أن الخلوص لو كان مقدراً بهذا جاز التوضي من

حوض صغير قدر خمسة في خمسة إذا كانت السجاسة في الطرف الآخر، وهو

(١) "الدر"، كتاب الطهارة، باب المياه، ٦٣١/١.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب: لو أدخل الماء من أعلى الحوض
وخرج من أسفله فليس بجاري، ٦٣١/١، تحت قول "الدر": والعرف متدارك.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق، صـ ٦٣٢، تحت قول "الدر": ويخرج من آخر.

(٥) المرجع السابق، صـ ٦٣٤، تحت قول "الدر": به يفتي.

لم يقل به أحد، فافهم، والله تعالى أعلم. ١٢

[٢٨٨] قوله: ولا يعتبر أصل الحركة^(١): بل الارتفاع والانخفاض. ١٢

[٢٨٩] قوله: وبطهر لي التوفيق بأن المراد... إلخ^(٢):

أقول: هذا من الحسن بمكان؛ فإن الذي وجد في البرية ماءً في أحد جانبيه نجاسة، فهل يؤمر أن يتوضأ في الطرف الآخر كي يجرب على نفسه أنه يتحرك أم لا؟ فإن وجدته يتحرك فليحتسب، ومن أي شيء يجتنب وقد تلوث، فإذاً ليس المراد إلا أن يغلب على ظنه أن لو توضأ تحرك، فما في القول الأول تفسير لما هنا، وما هنا تفسير لما في القول الأول من الخلوص بأن ما يتحرك؛ فإنه الذي يخلص فيه النجاسة، وما لا فلا، هكذا ينبغي التحقيق، والله ولي التوفيق. ١٢.

[٢٩٠] قوله: علة الطن بأنه لوحرك لوصل إلى الجانب الآخر إذا لم

يوجد التحريك بالفعل، فليتأمل^(٣):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله في "افتاوى الرضوية":]

أقول: هذا الذي أبداه من التوفيق، حسن بالقول تحقيق فإن من وجد في البرية ماءً في أحد جانبيه نجاسة، فهل يؤمر أن يتوضأ في الطرف الآخر كي يجرب على نفسه أنه يتحرك أم لا؟ فإن وجدته يتحرك فليحتسب، وأي شيء يجتنب وقد تلوث، فإذاً ليس المراد إلا أن يغلب على ظنه أنه إن توضأ تحرك،

(١) المرجع السابق، ص ٦٣٨، تحت قول "الدر": وحق في "البحر" أنه المذهب.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٣٩.

(٣) المرجع السابق.

فما في القول الأول بيان للمقصود، وما هنا بيان لمعرفة؛ فإن خلوص النجاسة أمر باطني لا يوقف عليه ووصول الحرك يعرفه، فما يظن فيه هذا هو المظنون فيه ذاك، وما لا فلا. ثم المنقول في البئر إذا انغمس فيها يحدث ولو جنباً نزع عشرين دلواً، فهي "رد المختار" عن "الوهبانية"^(١)؛ "مذهب محمد أنه يسلمه الطهورية وهو الصحيح عند الشيخين، فينزع منه عشرون ليصير طهوراً" اهـ^(٢).

قال: والمراد بالحدث ما يشمل الجنب، ثم وقع بينهم النزاع في أن الصهريج، وهو على ما نقل الشافعية عن القاموس "الحوض الكبير"، هل هو كالبر فيكفي فيه نزع البعض حيث يكفي أم كالزير فيجب إخراج الكل وعسل السطوح للتطهير؟ بالأول أفق بعض معاصري العلامة عمر بن نجيم صاحب "النهر" متمسكاً بإطلاقهم البر من دون تقييد بالمعين، وردّه في "النهر" تبعاً لـ "البحر" بما في "البدائع" و"الكافي" وغيرها من أن الفأرة لو وقعت في الحب يهراق الماء كله. قال: ووجهه أن الاكتفاء بنزع البعض في الآبار على خلاف القياس بالآثار فلا يلحق بها غيرها، ثم قال: وهذا الرد إنما يتم بناءً على أن الصهريج ليس من مسمى البر في شيء اهـ^(٣).

(١) "الوهبانية" = "شرح الوهبانية": المسمى "تفصيل عقد الفوائد بتكميل قيد الشرائد":

لأبي البركات عبد البر بن محمد بن محمد بن سري الدين ساجن الشحنة الحلبي (ت ٩٢١هـ)، ("كشف الظنون"، ٢/١٨٦٥).

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، فصل في البر، ١٤/٢، تحت قول "الدر": كآدمي مُحَدَث.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٣، تحت قول "الدر": بخلاف نحو صهريج وحَبّ... إلخ.

قال الشامي: أي: فإذا ادّعى دخوله في مسمى البئر لا يكون مخالفاً للآثار، ويؤيده ما قدمناه من أن البئر مشتقة من بأت أي: "حفرت" والصّهريج حفرة في الأرض لا تصل اليد إلى مائها، بخلاف العين والحب والخوض، وإليه مال العلامة لمقدسي، فقال: ما استدللّ به في "البحر" لا يحقّ بعده، وأين الحب من الصهريج لا سيّما الذي يسمع الوفاء من الدلاء اهـ^(١)،^(٢).

[٢٩١] قوله: وقطره أحد عشر ذراعاً^(٣):

لو عمل هذا لم يصحّ فإنّ هذا يكون ١١٥٢ ومضربه في ١٣٤١٤١٥٩٣ يكون المحيط ٣٥٤١٨٥٨٤١٦ فمضربه في ربع القطر، أعني: ٢٥٨ تكون المساحة ٩٨٤٥٢ أي: ثمانية وتسعين ذراعاً ونصف ذراع وشيئاً قليلاً فليتنه. ١٢

أقول: وأنا حاسبت فجاء المحيط ٣٥٤٤٤٩ والقطر ١١٤٢٨٤ وذلك لأنّ المحيط ٣٤١٤١٥٩٣ ممّا به القطر واحد. ١٢ مسطحهما ١٠٠٠٠٠٦٥١٦، ربعه ١٠٠٠٠٠١٦٢٩ وهو المطلوب.

[٢٩٢] قوله: وخمسة ذراع^(٤): بل أكثر من ربع ذراع، ١٢

(١) ارجع السابق.

(٢) "الفتاوى الرضوية" (الجديدة)، باب المياه، ٢/٢٥٣.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب: لو أدخل الماء من أعلى الخوض وخرج من أسفله فليس بحار، ١/٦٤١، تحت قول "الدر": وفي المنور ستة وثلاثين.

(٤) ارجع السابق.

[٢٩٣] قوله: وهو ثمانية عشر يكون مئة ذراع وأربعة أخماس ذراع^(١):
هذا قريب ذراع وبما ذكرت لا يزيد على مئة ذراع إلا بثمانية أجزاء
من خمسمئة جزء ذراع أي: جرئين من ستمئة وخمسة وعشرين جزءاً من
أجزاء ذراع: $\frac{1}{625}$ وهو $\frac{1}{384}$ من أصبع واحدة. ١٢

[٢٩٤] قوله: لم يذكر مقدار العمق إشارة إلى أنه لا تقدير فيه في
ظاهر الرواية^(٢):

فإن قيل: ربما يؤيده أن الكثير قد ألحق بالجاري في كل حكم، كما
حققه في "الفتح"، والجاري لا تقدير فيه للعمق إجماعاً، ولذا أطلقوا بأن المطر
إذا نزل على السطح وجرى الميراب، فالماء لا يتنحس عما على السطح من
العذرات إن لم يلاق كله أو أكثره العذرات، فكذا لا يقدر العمق هاهنا.
قلت: هب أن الكثير ملحق به في الأحكام جميعاً لكن الكلام هاهنا
في أنه متى يكون كثيراً، فلا يمكن الإلحاق قبل أن يثبت أن الكثرة لا حاجة
فيها إلى العمق، ألا ترى أن الجاري لا تقدير فيه بطول وعرض أيضاً أصلاً،
كما تشهد به مسألة القصاع، ولا يلزم منه عدم التقدير عما هاهنا أيضاً، كما
لا يخفى. ١٢

[٢٩٥] قوله: وصحح في "الهداية"^(٣): و"المراقي". ١٢

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٤٢، تحت قول "الدر": بنزاع الكرلس.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٤٣.

[٢٩٦] قوله: لا يَتَحَسَّرُ بالاغتراف، أي: لا ينكشف، وعليه الفتوى^(١):
 أي: بالكفين، كما في "الْفُهُسْتَانِي" وفي "الْجَوْهَرَةُ"، وعليه الفتوى. ١٢ "طم".
 [٢٩٧] قوله: لَأَنَّ مدار الكثرة على عدم خُلُوص النجاسة إلى اجانب الآخر^(٢):
 أقول: هذا غير مسلم: إذ لو كان المدار عيه لما جاز الوضوء في الماء
 الكثير من الجانب الذي فيه النجاسة، وليس كذلك، فعلم أنَّ المدار على المقدار
 أعني: المساحة، فلا حاجة إلى العرض، ١٢

[٢٩٨] قوله: ولا شك في علية الخلوص من جهة العرض اهـ^(٣).

[قال الإمام أحمد رضا رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: وقد قال المحقق نفسه قالوا في غير المربة يتوضأ من جانب
 الوقوع وفي المربة لا، وعن أبي يوسف أنه كالجارى لا يتنجس إلا بالتغير وهو
 الذي ينبغي تصحيحه؛ لأنَّ الدليل إنما يقتضي عند الكثرة عدم التنجس إلا
 بالتغير من غير فصل، وهو أيضاً الحكم المجمع عليه على ما قدّمناه من نقل
 شيخ الإسلام، ويوافقه ما في "المبتغى" أنَّ ماء الخوض في حكم ماء جارٍ اهـ^(٤)،
 والعلامة نفسه أطال فيه الكلام في 'رسالته'^(٥) تلك، واحتج بالأحاديث
 والآثار وقال في آخره: فثبت أنَّ ماء الغدر لا يتنجس إلا بالتغير سواء

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق، تحت قول "المر": حاز تيسيراً.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٤٤.

(٤) "الفتح"، كتاب الطهارة، باب الماء الذي يجوز به الوضوء، ٧٢/١.

(٥) "رسالته": أي: "رهر المروض في مسألة الخوض" لابن الشَّحْنة.

كان الواقع فيه مرثياً أو غير مرثي، فالخاري أولى اه^(١)، وقال قبله على قول صاحب "الاختيار": إن كانت السحاسة مرثية لا يتوضأ من موضع الوقوع... إلخ. ما نصّه: "يقال له: إذا كان الحكم هذا فأين الأصل الذي ادعيته، وهو أن الكثير لا يسجس وكيف خرج هذا عن دليل الأصل الذي أوردته وهو الحديث"... إلخ^(٢) وقال على قول "البدائع": إن كانت مرثية لا يتوضأ من الجانب الذي فيه الجيفة ما نصّه: كئله مخالف للأصل المذكور والحديث اه^(٣).

ثم أقول: بل إدارة الأمر عليه يبطل اعتبار العرض؛ فإنّ المناط ح أن يكون بين السحاسة والماء الذي يريد أن يأخذه عشرة أذرع، فإذا وقع النجس في أحد أطراف ذلك الخندق لم يختص إلى الطرف الآخر طولاً وإن خلص عرضاً، فيجوز الأخذ من الطول بعد عشرة أذرع وإن لم يجز من العرض، بل هي تبطل اعتبار المساحة رأساً؛ إذ المدار على هذا على الفصل فلو أن حندقاً طوله عشرة أذرع وعرضه شبر، وقع في طرف منه نجس جاز الوضوء من الطرف الآخر لوجود الفصل المانع لخلوص، وهذا لا يقول به أحد منّا، ولو وقع النجس في الوسط، والغدير عشر في عشر، بل عشرون في العشرين إلّا أصبغاً في الجانبين تنجس كله؛ لأنّ الفصل في كلّ جانبٍ أقلّ من عشر، وكذا

(١) "زهر الروض في مسألة الخوض".

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

إذا كان مئة في مئة، بل ألفاً في ألف^(١) ووقع بفصل عشر في الأطراف، ثم كلّ عشرين في الأوساط قطرة نجس، وجب تنجّس الكلّ من دون تغيّر وصف، مع كونه عشرة آلاف ذراع، بل ألف ألف، فالحقّ أنّ المدار هو المقدار، والماء بعده كماء جارٍ، والله تعالى أعلم.

أقول: ويظهر للعبد الضعيف أنّه كان ينبغي أن يجعل هذا هو المقصود بظاهر الرواية أنّ الكثير ما لا يخلص بعضه إلى بعض، واعتبروه بالارتفاع والانخفاض بتحريك الضوء من ساعته أو الفصل أو الاعتراف أو التكدّر أو سراية الصبغ، والأوّل هو الصحيح، ويقرّر أنّ المقصود به ليس إلّا تحصيل جامع بينه وبين الجاري، قال الإمام ملك العلماء في "البدائع" عن أبي حنيفة - رضي الله تعالى عنه - في جاهلٍ بلّ في الماء الجاري، ورجلٌ أسفل منه يتوضأ به، قال: "لا بأس به"، وهذه لأنّ للماء الجاري ممّا لا يخلص بعضه إلى بعض، فالماء الذي يتوضأ به يحتمل أنّه نجس، ويحتمل أنّه طاهر، والماء طاهر في الأصل، فلا نحكم بنجاسته بالشكّ اهـ^(٢).

أقول: معناه أنّ البول يستهلك في الماء فيصير كجزء منه، لكن لا يظهر لنجاسته عيناً، فهذا ماء بعضه نجس غير أنّ الماء الجاري لا يتأثر بقيته بهذا البعض، وهذا معنى قوله: "لا يخلص بعضه إلى بعض"، فاندفع ما ردّ عليه العلامة قاسم في "الرسالة" بقوله: "هذا ممّا لا يكاد يفهم ومن نظر تدافع أمواج

(١) فتكفي لتنجّس عشرة آلاف ذراع خمس وعشرون قطرة كحبة الجاروس مثلاً ولتنجّس الماء مبسوط في ألف ألف ذراع ألفان وخمسمائة. اهـ منه [مصنف] غفرله.

(٢) "البدائع"، كتاب الطهارة، بيان للمقدار الذي يصير به المحل نجساً، ٢١٦/١.

الأثمار حرم بخلاف مقتضى هذه العبارات" اه^(١)، وكأنه ظن أن المراد لا يصل بعضه إلى بعض، ولو أريد هذا لم يكن في تدافع الأمواج ما يدفعه؛ فإن التموج حين يوصل الماء الأول مكان الثاني ينقل الثاني إلى مكان الثالث، فلا يثبت وصول الأول إلى الثاني، بل إلى مكانه الأول، وبالحملة المقصود حصول هذا المعنى الملحق إياه بالجاري، فإذا حصل لحي و صار لا يقبل النجاسة أصلاً، لا أنه يتنجس من موضع النجاسة إلى حيث يخلص بعضه إلى بعض ويبقى الباقي على طهرته، حتى يجب أن يترك من موضع النجاسة قدر حوض صغير كما هي رواية "الإملاء"؛ وذلك لأن الماء يتنجس بالمتنجس تنجسه بالنجس، فإن صار قدر ما يخلص إليه نجساً كيف يبقى ما بعده طاهراً مع اتصاله به؟ والله تعالى أعلم.

هذا وذكر المسألة في "البدائع" فجعل الحواز أحكم، وعدمه أحوط، حيث قال: إذا كان الماء الراكد له طول بلا عرض كالأثمار التي فيها مياه راکدة، لم يذكر في ظاهر الرواية، وعن أبي نصر محمد بن محمد بن سلام^(٢)؛ إن كان طول الماء ثماً لا يخلص بعضه إلى بعض، يجوز التوضؤ به، وعن أبي سليمان الجوزجاني^(٣)؛ لا. وعلى قوله: لو وقعت فيه نجاسة إن كان في أحد

(١) الرسالة لعامة قاسم.

(٢) أبي نصر محمد بن محمد بن سلام: أي: محمد بن محمد بن سلام البجلي، أبو نصر (ت ٣٠٥ هـ) ("الجواهر المضية" ١١٧/٢-١١٨).

(٣) أبي سليمان الجوزجاني: أي: موسى بن سليمان الجوزجاني، ثم البغدادي، الحنفي (أبو سليمان) (ت ٢٠٠ هـ) من تصانيفه: "السير الصغير"، "الصلاة الرهن"، و"نوار الفناوي". ("معجم المؤلفين"، ٩٣٢/٣).

الطرفين بنجس مقدار عشرة أذرع، وإن كان في وسطه ينجس من كل جانب مقدار عشرة أذرع، فما ذهب إليه أبو نصر أقرب إلى الحكم؛ لأن اعتبار العرض يوجب التنجيس، واعتبار الطول لا يوجب، فلا ينجس بالشك، وما قاله أبو سليمان أقرب إلى الاحتياط؛ لأن اعتبار الطول إن كان لا يوجب التنجيس فاعتبار العرض يوجب، فيحكم بالنجاسة احتياطاً اهـ^(١).

أقول: في كلا التعليلين نظر، بل الطول يوجب الطهارة والعرض لا يوجب تنجيسه؛ لأن المدار إذا كان على الخلوص وعلمه، فعدمه من جهة الطول ظاهر، ووجوده من جهة العرض زائل؛ لأن بقلة العرض يحصل الخلوص في العرض، وكيف يسري منه إلى الطول مع وجود الفصل المانع للخلوص، وإن شئت فشاهدناه بما جعلوه معيار الخلوص وعلمه فإنك إذا توضأت فيه يتحرك في عرضه، لا جميع طوله، وكذا الصبغ والتكدير، وأجاب في "البحر" بأن هذا وإن كان الأوجه إلا أنهم ومتعوا الأمر على الناس وقالوا بالضم أي: ضم الطول إلى العرض، كما أشار إليه في "التنجيس" بقوله: تيسيراً على المسلمين اهـ^(٢).

أقول: ليس بأوجه، فضلاً عن أن يكون الأوجه، وإنما الأوجه الجواز، كما علمت - وبالله التوفيق - هذا ثم ذكر في "زهر الروض"^(٣): فرع "الخانية":

(١) "البدائع"، كتاب الطهارة، بيان مقدار الذي ما يصير به المحلل نجساً، ٢٢٠/١، (ملقطاً).

(٢) "البحر"، كتاب الطهارة، ١٤١/١، تحت قول "الكثير"، أو بماء دائم فيه نجس... إلخ.

(٣) "زهر الروض في مسألة الخلوص": لعبد البر بن محمد بن الشحنة الحنفي، الحلبي (ت ٨٩٢١هـ). ("كشف العتقون"، ٢/٩٦٠).

حوض كبير فيه مشرعة إن كان الماء متصلاً بالألواح بمسزلة التابوت لا يجوز فيه الوضوء، واتصال ماء المشرعة بالماء الخارج منها لا ينفع كحوض كبير انشعب منه حوض صغير فتوضأ في الصغير لا يجوز وإن كان ماء الصغير متصلاً بماء الكبير، وكذا لا يعتبر اتصال ماء المشرعة بما تحتها من الماء، إن كانت الألواح مشلوبة اه^(١).

أقول: إنما مبناه فيما يظهر ما تقدم في فرعها الثالث من اشتراط العرض، وإلا فلا شك في حصول المساحة المطلوبة عند اتصال الماء، وقد علمت أن اشتراطه بخلاف الصحيح الرّجيح الوجيه، وفرع "الخانية": حوض صغير يدخل الماء من جانب ويخرج من جانب، قالوا: إن كان أربعاً في أربع، فما دونه يجوز فيه التوفي وإن كان أكثر لا، إلا في موضع دخول الماء وحروجه؛ لأن في الوجه الأول ما يقع فيه من الماء المستعمل لا يستقر فيه، بل يخرج كما دخل، فكان جارياً، وفي الوجه الثاني يستقر فيه الماء ولا يخرج؛ إلا بعد زمان، والأصح إن هذا التقدير ليس بلازم، وإنما الاعتماد على ما ذكر من المعنى، فينظر فيه إن كان ما وقع فيه من الماء المستعمل يخرج من ساعته، ولا يستقر فيه، يجوز فيه التوفي، وإلا فلا، وذلك يختلف بكثرة الماء الذي يدخل فيه وقوته وضد ذلك اه^(٢).^(٣)

(١) "الخانية"، كتاب الطهارة، فصل في المياه، ٣/١. (ملقطاً).

(٢) المرجع السابق، فصل في الماء الراكد، ص ٤.

(٣) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة "النميقة الأنقى في فرق الملاقي والملقى"، ٢/٢٠٤-٢١١.

[٢٩٩] قوله: وعَلَّله بعضهم بأن اعتبار الطول... إلخ^(١):

ذكره في "البدائع" آخر ص^(١). ١٢

[٣٠٠] قوله. أي. وإذا بلغ الأقل فوقعت فيه بحاسة تنجس كذا في

"المنية" اه^(٢)

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: خروج عن الطاهر وإخراج الكلام^(٣) إلى قرب من العتبت والاستناد إلى "المنية" في غير محلّه، فإنّ عبارتها لو أنّ ماء الخوض كان عشرًا في عشر، فتسفل فصار سبعة في سبع فوقعت الحاسة فيه تنجس، فإن امتلاء صار نجسًا أيضًا اه^(٤). فهو لم يذكر للأعلى حكمًا إنّما قصد بيان حكم المتسفل فاحتاج في التصوير إلى وقوع النجس فيه ليكون توطئة لإبانة حكم حقي،

(١) "ردّ المحتار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب: لو أدخل الماء من أعلى الخوض وخرج من أسفل فليس نجس، ٦٤٤/١، تحت قول "الدرر". جاز تفسير.

(٢) "بدائع الصائغ"، كتاب الطهارة، فصل في بيان مقداره ما يصير به نجسًا... إلخ، ٢٢٠/١.

(٣) "ردّ المحتار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب: لو أدخل الماء من أعلى الخوض وخرج من أسفل فليس نجس، ٦٤٤/١، تحت قول "الدرر". حتى يبلع الأقل.

(٤) في "الحبيّة" عند قول "المنية": إذا سدّ الماء من فوقه، وبقي جريه يجوز التوضي به ما نصّه كان على المصنّف أن يذكر فيه (أي: مكانه)؛ لأن من الواضح جدًّا جواز الوضوء به جارياً كان أو غير جارٍ خارجه فلا يقع التقييد بقاء جريان الماء موقعاً، ثم هم أعلى كعاً من ذكر مثله. اه ١٢ منه [مصنّف] غفرله.

(٥) "المنية"، فصل في الحياض، بيان ما يجوز به التوضي، ص ٧٢.

وهو أنه بعد امتلائه أيضاً يبقى نجساً، كما كان بخلاف نظم 'الدر'؛ فإنه أفرز الأعلى بحكم الجواز، ولا معنى له إلا بفرض وقوع المانع، وإلا فذكره عبث، ثم حد لجواره حداً ينتهي دونه، وهو بلوغ الأقل، فأفاد ما قلنا، وأين هذا من عبارة 'المنية'، وكلام 'الدر' من أوله إلى هنا في رفع الحدث به لا فيه، ولو كان لصح حملاً له على معنى التوضوء بعمس الأعضاء فيه، بناءً على ما هو الحق من فرق الملاقى والملقى، وإن كان ميل صاحب 'الدر' إلى خلافه، فإذا كان يؤول إلى كلام 'البرازية' لو عشرًا في عشر، ثم قلّ توضأً به لا فيه لاعتبار أوام. الوقوع اه^(١). لكن لا مساع له في كلامه، ولذا احتاج ش إلى إضافة قيد 'ليس فيه' فترجح ما قلنا^(٢).

[٢٠١] قوله: وقيل: لا، 'منية'. ووجه الثاني غير ظاهر^(٣):

أقول: يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن محل قول هذا القائل به، إذا كان الغدير كبيراً واسعاً ووسط بطنه أكثر احذاراً لما حوله، حتى أن الماء إذا جفّ في الصّيف جفّ من حواليه وبقي في الوسط، وقل من عشر في عشر، كما هو مشاهد في كثير من الغدران، فإذا تنجس ثم جاء المطر فجعل الماء يدخل من طرف ويتجاوز عنه إلى طرف آخر فكأن هذا القائل يقول: إنه

(١) 'البرازية' مع 'الهندية'، كتاب الطهارة، نوع في الحياض، ٥/٤.

(٢) 'الفتاوى الرضوية'، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة 'رحب الساحة في مياه لا يستوي وجهها وحولها في الساحة'، ٢/٣٣٨ - ٣٤٠.

(٣) 'رد المختار'، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب: لو أدخل الماء من أعلى الحوض وخرج من أسفله، فليس بجار، ١/٦٤٤، تحت قول 'الدر': حتى يبلغ الأقل.

صار بهذا جارياً طهوراً كحوض صغير تنحس، ثم دخله الماء حتى سال طهر، فكأنه جعل وسط البطن حوضاً برأسه ودخول الماء عليه من طرف وتجاوزه من طرفه الآخر سيلاناً، فحكم بالطهارة وإن لم يخرج الماء من أطراف الغدير، بخلاف ما إذا كان البطن كله مشغولاً بالماء وتنحس، ثم دخل الماء حتى امتلأ، فإن هذا ليس دخولاً من طرف وتجاوزاً من آخر، حتى يعدّ جرياناً إنما هو زيادة من لحوق، فلا يطهر ما لم يخرج ويسل من طرف الغدير بعد الامتلاء، هذا غاية ما يقال لتوجيه كلامه، إلا أن الظاهر من كلمات العلماء أنهم لا يعتنون تحرك الماء في بطن الغدير سيلاناً ما لم يمتلأ ويخرج، والله تعالى أعلم. ١٢

[٣٠٢] قوله، أي: "الدر": فوقع فيه نجس^(١):

حين امتلائه وكونه أقل. ١٢

[٣٠٣] قوله: وكأنهم لم يعتبروا حالة الوقوع هنا؛ لأن ما في الأسفل في حكم حوض آخر سبب كثرة مساحته، وأنه لو وقعت فيه الجاسة ابتداء لم تضره بخلاف المسألة الأولى، تدبر اه^(٢).


[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":

أقول أولاً: اعتبار حالة الوقوع مذكور في "البدائع" و"التيبين" و"الحنانية" و"المخلاصة" و"البزازية" و"الحلبة" و"الغنية" و"البحر" وغيرها من دون ثنيا، ولا حاجة إلى استثناء هذه؛ فإن الأسفل لم يزل كثيراً فقد اعتبرت

(١) "الدر"، كتاب الطهارة، باب المياه، ٦٤٥/١.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب: لو أدخل الماء من أعلى الحوض وخرج من أسفله، فليس بجار، ٦٤٥/١، تحت قول "الدر": حتى يبلغ العشر... إلخ.

حثة الوقوع إلا أن يقال: أن الماء كان واحداً طاهراً، ووجهه حين الوقوع قليلاً وبه العبرة، فكان ينبغي التنجس باعتباره، لكن لم يسجد نظراً إلى أن وجهه بصير كثيراً، حين بلوغ الماء إلى الأسفل،

وثانياً: لقائل أن يقول لم لا يقال في ذلك، أعني مسائلنا هذه أن ما في الأسفل في حكم حوض آخر بسبب قلته مساحة، وإنه لو وقعت فيه النجاسة ابتداءً لضرت، وقد عكس الجواب بأن الكثير يستتبع القليل، فيعد الأسفل القليل عمقاً للأعلى الكثير، ومعلوم أن الوجه إن كان كثيراً لم يتنجس شيء من الماء لا وجهه ولا عمقه ولا يشترط مع ذلك كثرة العمق، ألا ترى! لو كان الحوض على هذا الشكل  ب نصف دائرة وكان "أ" ب" منه، كثيراً لا يتنجس شيء منه، وإن كان ما دونه قليلاً، حتى لا يبقى على "ح" إلا نقطة بخلاف العكس، فإن القليل لا يستتبع الكثير فيعد حوضاً برأسه^(١).

[٣٠٤] قوله: فيقال: ماء كثير^(٢)، أي: مقداراً لا مساحة ١٢

[٣٠٥] قوله: بقي ما لو وقعت فيه النجاسة^(٣)، وهو عشر في عشر. ١٢

[٣٠٦] قوله: نقص في المسألة الأولى^(٤):

(١) 'استوى الرضوية'. كتاب العبارة، باب المياه، من ضمن الرسالة "رحب الساحة في مياه لا يستوي وجهها وجوفها في المساحة"، ٣٤١/٢.

(٢) 'رد المختار'، كتاب الظهارة، باب المياه، مطلب: لو أدخل الماء من أعلى الحوض وخرج من أسفله، فليس بجار، ٦٤٥/١، تحت قول "المدر": حتى يبلغ العشر... إلخ.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

حتى بلغ إلى أسفل أي: قل به. ١٢

[٣٠٧] قوله: في المسألة الأولى^(١): أعلاه عشر. ١٢

[٣٠٨] قوله: في الثانية^(٢): أعلاه أقل. ١٢

[٣٠٩] قوله: لم أجد حكمه^(٣):

الحوض إذا كان أقل من عشر في عشر، لكنه عميق فوقعت فيه نجاسة،

ثم أبسط وصار عشراً في عشر، فهو نجس، وإن وقعت فيه، وهو عشر في

عشر، ثم انتقص فصار أقل، فهو طاهر، هكذا في "الخلاصة" اهـ "هندية". ١٢

[٣١٠] قوله: وأقول: هذا عجيب^(٤):

انظر ما في "البحر" عن "الخلاصة"^(٥). ١٢

[٣١١] قوله: ولم يعرض له ما ينحسبه^(٦):

أقول: لئلا يقال أن يقول في الصورة الأولى: إن كانت النجاسة طافية

لا ترسب ووقعت حين امتلائه، ثم فرغ وبلغ الأسفل الأقل لم يعرض للأسفل

ما ينحس به؛ لأن النجاسة لم تبلغه وقد ذهبت، أما لو كانت راسية وقعت في

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) "خلاصة المتأوى"، كتب الطهارة، الفصل الأول في المياه، ٤/١.

(٦) "رد المختار"، كتب الطهارة، باب المياه، مطلب: لو أدخل الماء من أعلى الحوض

وخرج من أسفله، فليس بجار، ١/٦٤٥، تحت قول الدر: حتى يبلغ العشر... إلخ.

الأعلى وبلغت القعر، فقد اتصت بالأسفل الأقل فحسته، ولم يتحس الأعلى لكثرتة، فإذا فرغ وبلغ الأقل ظهر تنجسه، فالمقام محتاج إلى التحزير. ١٢

[٣١٢] قوله: وكانت باقية فيه^(١): في الصورة الأولى. ١٢

[٣١٣] قوله: قل جفاف أعلى الحوض تنجس^(٢): في الصورة الثانية. ١٢

مطلب: يظهر الحوض بمجرد الجريان

[٣١٤] قوله: وأما على القول المختار... إلخ^(٣):

وقد مرّ ترجمته من 'شرح المنية'. ١٢

مطلب في إلحاق نحو القصعة بالحوض

[٣١٥] قوله: حتى طفّ من جوانبها هل تطهر^(٤):

لم أر هذا الفعل ولا مصدره في "الصحيح" ولا "انصرح"^(٥)

ولا

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) لمرجع السابق، مطلب: يظهر الحوض بمجرد الجريان، ص ٦٤٧، تحت قول "المر": بمجرد جريانه.

(٤) لمرجع السابق، مطلب في إلحاق نحو القصعة بالحوض، ٦٤٨/١-٦٤٩، تحت قول "المر": وكلنا البئر وحوض الحمام.

(٥) "الصراح" = "صراح اللغة من انصرح": لأبي الفضل محمد بن عمر بن خالد الفرشي المشتهر بجمالي (ت ٦٨١هـ)

.... "المختار"^(١) ولا "القاموس" ولا "تاج العروس" ولا "المفردات"^(٢) ولا "النهاية" ولا "الدرّ الثمير"^(٣) ولا "مجمع البحار"^(٤) ولا "المصباح"^(٥) وإنما في "القاموس" "طفّ" المكوك والإناء، وطفّفه عركة، وطفّاه ويكسّر ما ملأ أصباره، (قال في "الصراح": أي: جوانبه) أو ما بقي فيه بعد مسح رأسه أو حمامه أو ملؤه إلى أن قال: وإناء طفّان بلغ الكيل طفّاه، وفي "تاج العروس" هذا طفّ لكيل، وطفّاه إذا قارب ملأه. ١٢

= ("معجم المؤلفين"، ٣/٣٦٩، "كشف الظنون"، ٢/١٠٧٧).

(١) "المختار" = "مختار الصحاح": لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر زين الدين السرازي، الحنفي، (ت بعد ٦٦٦هـ)، وهو اختصار "صحاح اللغة" لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ). ("كشف الظنون"، ٢/١٠٧٢-١٠٧٣).

(٢) "المفردات" = "مفردات ألفاظ القرآن": لأبي القاسم الحسين بن محمد بن الفضل المعروف بالراغب الأصفهاني، (ت ٥٠٢هـ).

("كشف الظنون"، ٢/١٧٧٣).

(٣) "الدرّ الثمير في قراءة ابن كثير": للإمام عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ). ("هدية العارفين"، ٥/٥٣٤).

(٤) "مجمع البحار" = "مجمع البحار في عرائب التزيل وبطائف الأحبار": للشيخ محمد طاهر الصديق العتني (ت ٩٨١هـ).

("كشف الظنون"، ٢/١٥٩٩).

(٥) "المصباح" = "المصباح لثمير في غريب الشرح الكبير": للشيخ الإمام أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت بعد ٧٧٠هـ).

("كشف الظنون"، ٢/١٧١٠، "معجم المؤلفين"، ١/٢٨١).

[٣١٦] قوله: فالظاهر أن ما في "الخزاة" مني على خلاف الصحيح^(١).
أقول: قد يقال: إن عدم الطهارة في القصة متفق عليه للاستشهاد به،
والتصحيح إنما يرجع إلى الخوض. ١٢
[٣١٧] قوله: أن المانع كالماء والدس وغيرهما طهارته إما بإجرائه مع
جنسه مختلطاً به^(٢).

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]
أقول: فإنهما إذا جريا مختلطين كان بعض الجاري طاهراً وبعضه
نجساً فيطهر الأول الآخر بخلاف ما إذا لم يجر السجس، وقد يمكن أن يستأنس
لثاني لما قدما في الأصل الرابع عن "الحلبة" عن "الغيط الرضوي": أن الماء
الجاري لما اتصل به صار في الحكم جارياً^(٣) اهـ لكنه ذكره في اشتراط الخروح
من الجانب الآخر وإن قلّ فالمراد الاتصال في الجريان ومعلوم أن الجاري بعضه
لا كل ما فيه وبحكم بطهارته الكلّ فلذا قال صار في الحكم جارياً فافهم^(٤).

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في إلحاق نحو القصة بالخوض.
١/٦٤٩، تحت قول "السر": وكذا البئر وحوض الحمام.

(٢) للرجع السابق، ص ٦٥٠.

(٣) "الحلة".

(٤) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة "رحب الساحة
في حاة لا يستوي وجهها وحوقها في المساحة"، ٢/٤١٢-٤١٣.

[٣١٨] قوله: أكثر من ذراع أو ذراعين^(١):

صوابه أكثر من ذراعين؛ لأنَّ عبارة "الحلاصة" المارة في الصفحة

الماضية أمّا قدر ذراع أو ذراعين فلا. ١٢

[٣١٩] قوله: ذراعين يتقيّد بذلك ههنا، لكنّه مخالف لإطلاقهم من

ظاهرة الحوض بمجرّد الجريان اهـ^(٢).

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضويّة":

أقول: قد أُمّاد وأجاد، وأوضح المراد، كما هو دأبه - عليه رحمة

الكريم الجواد -، لكنَّ عبارة "الحلاصة" هكدا: أمّا حوض الحَمَّام إذا وقعت فيه

بِحَاسَة، قال في "التجريد"^(٣) عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: إنّها لا تستقرّ،

وهو كالماء الجاري، فإنَّ تنجّس حوض الحَمَّام فدخل الماء من الأنبوب وخرج

من الجانب الآخر، فهو كالحوض الصغير، وفيه أقاويل ستأتي، ولا بأس

بدخول الحَمَّام للرجال والنساء. وفي "الفتاوى": حوض الماء إذا اغترف رجل

منه وبيده بِحَاسَة، وكان الماء يدخل من أنبوه في الحوض والناس يغترفون من

الحوض غرقاً متداركاً لم يتنجّس. الحوض الصغير إذا تنجّس فدخل الماء من

(١) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في إلحاق نحو القصعة بساحلحوض،

٦٥١/١، تحت قول "الدر": وكذا البئر وحوض الحَمَّام.

(٢) المرجع السابق.

(٣) "التجريد": للشيخ الإمام الأجل الزاهد أبي الحسين بن أحمد بن محمد بن جعفر

البغدادي المعروف بالفدوري (ت ٥٤٢ هـ)، يشتمل على الخلاف بين أبي حنيفة

والشافعي محرّداً عن الدلائل. ("كشف الطنون"، ٣٤٦/١).

جانب وخرج من جانب فيه أقويل، قال الصدر الشهيد^(١) رحمه الله تعالى: المختار أنه طاهر وإن لم يخرج مثل ما فيه، وكذا البئر ولو امتلأ الحوض وخرج من جانب الشطّ على وجه الجريان، حتى بلغ المشجرة يطهر، إمّا قدر ذراع أو ذراعين فلا، ولو خرج من النهر لم يدرى دخل الماء في الحوض لا يطهر اهـ^(٢).

كلامه الشريف بلفظ الميف، فقوله: "ولو امتلأ الحوض"، وهو كذالك بـ "الرو" لا بـ "الماء" في نسختي "الحلاصة" القديمة جداً، ليس تتمّة قول الصدر الشهيد، ولا داخلاً تحت المختار، وقد قدّمنا عن "الهندية" عن "المحيط" عن الصدر الشهيد أنه كما سأل يطهر، وقد وعد أن فيه أقويل ستأتي، فلو كان هذا تتمّة لم يذكر إلا قولاً واحداً، فوجب أن يكون هذا قولاً آخر مقابل المختار، ولا يمكن جعل ما ذكر عن الفتاوى قولاً آخر؛ لأنّ الكلام في حوض تنجّس، وتلك صورة عدمه، وقد قدّم مشها عن "التحريد" فإنّ كونها لا تستقرّ ليس إلاّ للغرف المتدارك، فليس في "أ" لاصّة اختيار تخصيص الجريان بأكثر من ذراعين حتى يعكر عليه بمخالفه إطلاقهم، وإنّما حكاه قولاً وجعل المختار هو الإطلاق، أمّا عبارتنا "الطهريّة" الأخيرتان فأقول: هما فيما دخل الماء الحوض، وملاؤه حتى طشّ منه على جوابه على وجه الانتصاح

(١) الصدر الشهيد: عمر بن عبد العزيز بن مازن الحنفي المعروف بالصدر الشهيد (أبو محمد حسام الدين)، فقيه، أصولي، (ت ٥٣٦هـ)، من تصنيفه الكثيرة: "الفتاوى الكبرى"، "شرح الجامع الصغير"، "شرح كتاب أدب القضاء" للخصاف، وغير ذلك. ("معجم المؤلفين"، ٥٦٢/٢).

(٢) "الفتاوى" = "حلاصة الفتاوى"، كتاب الطهارة، الجنس الأوّل في الحيض، ٥/١.

الحفيف اللارم للامتلاء بدحول قوي عفيف، ولا يصدق عليه السيالان من الجانب الآخر، فليس فيهما ما يباقي عبارته الأولى، ألا ترى! إلى قوله في الثالثة: لا يظهر ما لم يخرج من جانب آخر ناط الطهارة بمجرد الخروج، فعلم أن ما ذكر لا يسمى خروجاً من جانب آخر، وما هو إلا الانتضاح الذي ذكرنا، هكذا ينبغي أن يفهم كلام العلماء - والله الحمد - وبه ظهر أن قول العلامة ش في صدر المسألة: "حتى طف من جوانبها" حقه أن يقول: حتى شال من الجانب الآخر، فربما لا يزيد ما ذكر على الانتضاح أو لا يبلغه ولا حاجة إلى السيالان من جميع الجوانب، إنما اللازم الخروج من جهة المقابل للدحول، فلو كان الإناء مائلاً في أرض غير مستوية، وأدخل فيه الماء من جانبه العالي وخرج من السافل كفى، نعم لو صب في الجانب السافل فعاد منه لم يكف، كما في آخر عبارة "الخلاصة" وبالله التوفيق^(١).

مطلب في مقدار الذراع وتعيينه

[٣٢٠] قوله: ذراع المساحة، وهو سبع قبضات، فوق كل قضية أصبع قائمة^(٢):

وذلك ثلاثة أقدام ونصف، والقدم ثلاث الذراع الإفرنجي، وهو المسمى "فُت"^(٣) فتكون عشر في عشر ٣٥ فُت في ٣٥، يعني ١٢٢٥ قدماً،

(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة "رحب المساحة في مياه لا يستوي وجهها وجوفها في المساحة"، ٣٦٠/٢ - ٣٦٣.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في مقدار الذراع وتعيينه، ٦٥١/١، تحت قول "الدر": والمختار ذراع الكربلس.

(٣) أي: Foot.

فتكون المساحة بالذراع الإفرنجي مئة وستاً وثلاثين ذراعاً وتسع ذراع، وعني انمى به، أعني ذراع الكرباس الذي هو ست قصات عند الأكثرين أي: نصف الذراع الإفرنجي تكون عشر في عشر خمساً وعشرين ذراعاً إفرنجياً، والله تعالى أعلم. ١٢

[٣٢١] قوله: وصوابه: فيكون عشر^(١):

هذا كله خطأً نظراً، بل الحق ما ذكره الشارح - رحمه الله تعالى - كما بيناه في فتاوانا. ١٢

[٣٢٢] قوله: (زال طعمه) أي: وصفه الذي خلقه الله تعالى عليه^(٢).

[قال الإمام أحمد رضا رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: هذا يشمل اللون والطعم والريح، ولم يعتد أحد من الطع، ويلزمه أن لا يجوز الوضوء بما أنتن أو تغير لونه أو طعمه بطول المكث مثلاً خروجاً عن طبع الماء، وهو خلاف إجماع من يعتد به، وكذا يرده إجماع أصحابنا المذكور في ١١٦^(٣) إلى غير ذلك^(٤) من

(١) 'رد المختار'، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في مقدار الذراع وتعيينه، ٦٥٢/١، تحت قول "الذر": فيكون ثمانية في ثمان.

(٢) 'رد المختار'، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في مقدار الذراع وتعيينه، ٦٥٥/١، تحت قول "الذر": زال طعمه.

(٣) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة "عطاء النبي لإفاضة أحكام ماء الصبي"، ٥٧٤/٣.

(٤) منها أن لا يجوز الوضوء بماء حار ولا بارد ولو بآثر ريح؛ لأنه لم يبق على وصفه الذي خلق عليه أو نقول: لا يخلوا أن الماء يلو خلقه حاراً أو بارداً أو معتدلاً =

... الاستحالات^(١).

[٣٢٣] قوله: لأن الطبخ هو الإنصاح استواء^(٢):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: فهمه - رحمه الله تعالى - بالسین المهملة، فاقصر عليه وصوابه بالمعجمة وتمامه واقتداراً، كما في "القاموس" فالاشتواء الشيء ومنه الشواء ويكون بلا ماء، والافتداز من القدر بالكسر أي: الطبخ في القدر قال في "القاموس": القدر الطابح في القدر كالمقتر، قال في "تاج العروس": يقال: اقدر وقدر مثل طبخ واطبخ ومنه قولهم: أنقندرون ثم تشتؤون اد. ومعنى النضج هو الإدراك كما في "القاموس"، ويؤدي مؤداه الاستواء بالمهملة، فهذا ذهب إليه وهو - رحمه الله تعالى - ولم يعد نظره إلى قوله: واقتداراً. ١٢ منه [مصنف] غفرله^(٣).

[٣٢٤] قوله: لأن الطبخ هو الإنصاح استواء، "قاموس"^(٤):

- وأياماً كان لم يحز الوضوء بأبواب إلا أن يقال. إن الماء بالوصف الثلاثة لا غير؛ فإنها هي المتعارف فيما بينهم عند إطلاق أوصاف الماء. ١٢ منه [مصنف] غفرله.
(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة "الدقة والبيان لعلم الرقة والسيلان"، ٤٢/٣.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في مقدار الدراع وتعيينه، ٦٥٥/١، تحت قول "الدر": بسبب طبخ.

(٣) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة "النور والبرق لإسفير الماء المطلق"، ١٠٢/٣.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في مقدار الدراع وتعيينه، ٦٥٥/١، تحت قول "الدر": بسبب طبخ.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: وعليه قول "الوقاية" و"النقايسة" و"السواني" ^(١) و"الكنز" ^(٢) و"الملتقى" ^(٣) و"العرر" ^(٤) و"التنوير" ^(٥) و"نور الإيضاح" ^(٦) وكثيرين لا يحصون؛ إذ اقتصروا على ذكر الطبخ ولم يقيّدوا بكونه مع غيره؛ لأنه قد انفهم من نفس اللفظ فمن "التحريد" لأجل التوضيح قول "الأصلاح" ^(٧): أو تغيّر

(١) "السواني": لأبي البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين النسفي، (ت ٥٧١٠هـ) شرحه فيما بعد وسماه "الكافي شرح السواني".

(٢) "الكنز" = "كشف الظنون"، ٢/٩٩٧.

(٣) "الملتقى" = "كنز الدقائق": لأبي البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين النسفي، (ت ٥٧١٠هـ). "كشف الظنون"، ٢/١٥١٦.

(٤) "العرر" = "ملقى الأبحر": لإبراهيم بن محمد إبراهيم الحلي القسطنطيني، (ت ٩٥٦هـ). "كشف الظنون"، ٢/١٨١٤.

(٥) "التنوير" = "عرر الأحكام": للقاضي محمد بن فراموز الشهرستاني، (ت ٨٨٥هـ). "كشف الظنون"، ٢/١١٩٩.

(٦) "نور الإيضاح" = "تنوير الأبصار": للشيخ شمس الدين محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد ناشي الغزي الحنفي، (ت ١٠٠٤هـ). "كشف الظنون"، ١/٥٠١.

(٧) "الإصلاح" = "نور الإيضاح ونجاة الأرواح": لأبي الإحسان حسن بن عمار الشربلاني المصري، (ت ١٠٦٩هـ). "كشف الظنون"، ٢/١٩٨٢.

(٨) "الإصلاح" = "إصلاح الوقاية" في الفروع: للمولى شمس الدين أحمد بن سليمان الشهرستاني كمال باشا (ت ٩٤٠هـ).

(٩) "كشف الظنون"، ١/١٠٩، "معجم المؤلفين"، ١/١٤٨.

بالطبخ معه، و"الهداية": فإن تغيّر بالطبخ بعد ما خلط به غسيره، وبه يضعف ما في "العناية" و"البنية"، إنما قيّد به أي: بالخلط؛ لأنّ الماء إذا طبخ وحده وتغيّر، حاز الرضوء به^(١) اهـ. وما في "الحموي" على قول مسكين: أي: تغيّر بسبب الطبخ بخلط طاهر "... إلخ، أنّه أشار بهذه الزيادة إلى إصلاح كلام المصنّف: لأنّ مجرد الطبخ دون الخلط، لا يكون مانعاً^(٢) اهـ وقد تعقّب السيد الأزهرى^(٣) بما مرّ، فأصاب، والله تعالى أعلم بالصواب^(٤).

مطلب في تفسير القربة والثواب

[٣٢٥] قوله: هذا سبب ثالث للاستعمال، زاده في "الفتح"^(٥).

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: وليس كذا، بل هو منصوص عليه من صاحب المذهب رضي الله تعالى عنه، ففي "الفتح" عن كتاب الحسن عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: إن غمس جنب أو غير متوضئ يديه إلى المرفقين، أو إحدى رجله في

(١) "العناية"، كتاب الطهارة، باب الماء الذي يجوز به الوضوء، ٦٤/١.

(٢) 'فتح المعين'.

(٣) السيد الأزهرى: لم نعر على معرفته بعد طول نظر.

(٤) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة 'النور والنورق

لإسفار الماء المطلق"، ١٠٢/٣ - ١٠٣.

(٥) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في تفسير القربة والثواب،

٦٦١/١، تحت قول "النور": أو لأجل إسقاط فرض.

إجانة لم يجز الوضوء منه؛ لأنه سقط فرضه عنه^(١) اهـ. وقدّمنا عن "الهداية" في تعليل قول أبي يوسف أي: والإمام رضي الله تعالى عنهما: إن إسقاط الفرض مؤثر أيضاً فيشت الفساد بالأمرين^(٢) اهـ، نعم! المزيد من المحقق هو تثليث السبب وليس بذلك فإن سقط الفرض أعمّ مطلقاً من رفع الحدث، ففيه غيبة عنه، أمّا ما في "منحة الخالق"^(٣) أنه قد يرتفع الحدث ولا يسقط الفرض كوضوء الصبي العاقل؛ لما مرّ من صيرورة مائه مستعملاً مع أنه لا فرض عليه^(٤) اهـ.

فأقول: ليس شيء؛ فإن حكم الحدث إنّما يلحق بالمكلف، وقد بصّوا أن مراهما جامع أو مراهما جومعت إنّما يؤمران بالغسل تحقّقاً واعتياداً^(٥)، كما في "الحاية" و"الغنية" وغيرهما، وفي "الدر": يؤمر به ابن عشر تأدياً^(٦)، فحيث لم يسقط الفرض لانعدام الافتراض لم يرتفع الحدث أيضاً لانعدام الحكم به، أمّا صيرورته مستعملاً فليس لرفعه حدثاً، وإلا صار مستعملاً من كلّ صبي، ولو لم يعقل، وهو خلاف المصوص، بل لكونه قرينة معتبرة إذا

(١) "الفتح"، كتاب الطهارة، بحث الماء المستعمل، ٧٦/١.

(٢) "الهداية"، كتاب الطهارة، باب الماء الذي يجوز به الوضوء، ٦٣/١.

(٣) "منحة الخالق"، لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي، الحمصي،

الشهير: العلامة الشامي، (ت ١٢٥٢هـ)، ("معجم المؤلفين"، ٣/١٤٥).

(٤) "منحة الخالق على البحر الرائق"، كتاب الطهارة، بحث الماء المستعمل، ١٦٧/١.

(٥) "الحاتية"، كتاب الطهارة، باب فيما يوجب الغسل، ٢١/١.

(٦) "الدر"، كتاب الطهارة، ما يوجب الغسل وما لا يوجبه، وسنته كسنت الوضوء،

نواها؛ ولذا قيّدوه بالعقل؛ لأنّ غيره لا نية له، والذي مرّ إن أراد به ما مرّ في "البحر"، فهو قوله في "الخلاصة": إذا توضأ الصبي في طست، هل يصير الماء مستعملاً؟ المختار أنّه يصير، إذا كان عاقلاً^(١) اهـ. فهذا التقييد يفيد ما قلنا، وقد قال في "الغنية": إن أدخل الصبي يده في الماء، وعلم أنّ ليس لها نجس، يجوز التوضي به، وإن شكّ في طهارتها يستحبّ أن لا يتوضأ به، وإن توضأ جاز، هذا إذا لم يتوضأ الصبي به، فإن توضأ به ناوياً اختلف فيه المتأخرون، والمختار أنّه يصير مستعملاً إذا كان عاقلاً؛ لأنّه نوى قرينة معتبرة اهـ^(٢). وإن أراد به ما مرّ في نفس "المنحة" قيل هذا بسطور، فهو أصرح وأبين، حيث قال نقلاً عن "الحانية": الصبي العاقل إذا توضأ يريد به التطهير، ينبغي أن يصير الماء مستعملاً؛ لأنّه نوى قرينة معتبرة^(٣)، ثم أفاد بنفسه أنّ قوله: "يريد به التطهير" يشير إلى أنّه إن لم يُرد به التطهير لا يصير مستعملاً^(٤) اهـ. -ولكن سبحان من لا ينسى- ثم قال في "المنحة": بقي هل بين سقوط الفرض والقربة تلازم أم لا... إلخ^(٥).

أقول: مراده هل القربة تلزم سقوط الفرض أم لا؟، فإنّ التلازم يكون من الجانين، ولا يتوهم عاقل أنّ سقوط الفرض يلزم القربة؛ فإنّ الاستشاق

(١) "الخلاصة"، كتاب الطهارة، بحث الماء المستعمل، ٨/١.

(٢) "الغنية"، كتاب الطهارة، بحث الماء المستعمل، ١٥٣/١.

(٣) "المنحة" = "منحة الخالق" على حاشية "البحر الرائق"، كتاب الطهارة، باب الماء

المستعمل، ١٦٦/١.

(٤) المرجع السابق، ص ١٦٧.

(٥) للرجع السابق.

في الوضوء والمضمضة فيه وللطعام ومنه، والوضوء على الوضوء وأمثالها، كل ذلك قرب ولا سقوط لفرض، ولكن تسامح في العبارة، وظن أنه تبع فيه "الفتح" و"البحر" حيث قالوا: لا تلازم بين سقوط الفرض وارتفاع الحدث، قال في "المنحة": المراد نفي التلازم من أحد الجانبين، وهو جاب سقوط الفرض... إلخ^(١).

أقول: ليس كذلك، بل التلازم هو لزوم من الجانبين، فسلبه يصدق بانتفاء اللزوم من أحد الجانبين، وهو المراد للفاضلين العلامةتين، وتفسيره باللزوم من أحد الجانبين مُفسد للمعنى؛ إذ بورود السلب عليه يكون الحاصل نفي اللزوم من كلا الجانبين، وليس صحيحاً ولا مراداً، وعلى كل فهذا السؤال مما يهتّمنا النظر فيه؛ إذ لو ظهر لزوم القرينة لسقوط المرض سقط سقوط الفرض أيضاً كما ارتفع رفع الحدث؛ ودار حكم الاستعمال على القرينة وحدها، كما نسبوه إلى الإمام محمد، وإن كان التحقيق أنه لم يخالف شيخه في ذلك، كما بينه في "الفتح" و"البحر"، فرأينا العلامة صاحب "المنحة" فإذا هو أجاب عما سأل فقال: إن قلنا: إن إسقاط المرض لا ثواب فيه فلا، وإن قلنا: فيه ثواب، فنعم!

قال العلامة المحقق موح أفندي: والذي يقتضيه النظر الصحيح أن الراجح هو الأول؛ لأن الثواب في الوضوء المقصود، وهو شرعاً عبارة عن غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس، فغسل عضو منها ليس بوضوء شرعي، فكيف يثاب عليه؟ ألهم إلا أن يقال: إنه يثاب على غسل كل عضو منه ثواباً موقوفاً على الإتمام، فإن أتمه أثيب على غسل كل عضو منها وإلا فلا، ويدل

(١) انرجع السابق.

عليه ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: ((إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن))^(١) إلى آخر الحديث الذي قدّمنا^(٢) اهـ.

أقول أولاً: لا معنى لزوم القرية سقوط الفرض، وإن قلنا بشوت الثواب في إسقاط الفرض؛ إذ لا ثواب إلا بالنية وسقوط الفرض لا يتوقف عليها، فالحق أن بينهما عموماً من وجه مطلقاً، ولو نظر - رحمه الله تعالى - إلى فرق ما بين تعبيره بالسقوط والإسقاط لتنبه؛ لأن الثواب إن كان لم يكن إلا بالقصد المدلول عليه بالإسقاط والسقوط، لا يتوقف عليه.

وثانياً: للعبد الضعيف كلام في توقف الثواب في الطهارة على الإتمام، بل الثواب منوط بنية الإتمام، كما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: ((إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى))^(٣) فمن جلس يتوضأ محتلاً لأمر ربه، ثم عرض له في أثناء ما منعه عن إتمامه فكيف يقال: لا يثاب على ما فعل و﴿الله لا يضيع أجر الْمُحْسِنِينَ﴾ [التوبة: ١٢٠].

نعم! من نوى من بدء الأمر أنه لا يأتي إلا بالبعض، فهذا الذي يرد عليه أنه لم يقصد الوضوء الشرعي، بل هو عابث بقصد ما لا يعتبر شرعاً،

(١) "صحيح مسلم"، كتاب الطهارة، باب خروج الخطايا مع ماء الوضوء، ر: ٢٤٤، ص ١٤٩.

(٢) "المنحة"، كتاب الطهارة، باب الماء المستعمل، ١/١٦٧.

(٣) "صحيح البخاري"، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي... إلخ، ر: ١، ٦/١.

والعابث لا يثاب بخلاف من قدّمنا وصفه، ويترأى لي أن مثل ذلك العابث من قصد الوضوء الشرعي وأتى ببعض الأعمال، ثم قطع من دون عذر، فإن الله تعالى سمى القطع إبطالاً؛ إذ يقول عزّ من قائل: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣]، والباطل لا حكم له، والله تعالى أعلم.

وثالثاً: نحو الخطايا إن لم يكن ثواباً فلا ذكر له في الحديث أصلاً، وإن كان فالحديث حاكم بترتب ثواب كل فعل فعل عند وقوعه، ولا دلالة فيه على توقف الإثابة إلى أن يتم، وبالجملة فلا إغناء لأحد من القربة والسقوط عن الآخر، بخلاف الرفع والسقوط فلا وجه للتثليث^(١).

[٣٢٦] قوله: رفع الحدث؛ لأنه لا يتحقق إلا في ضمن القربة أو إسقاط الفرض لو في ضمنهما، فكان فرعاً. وبهذا ظهر أنه يستغنى بهما عنه اهـ^(٢).

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: لم يظهر لي كيف يتحقق رفع الحدث في ضمن القربة من دون سقوط الفرض، حتى يصحّ هذا التثليث الآخر الذي ذكر هذا العلامة، بل كلما رفع الحدث لزم منه سقوط الفرض، كما اعترف به في "المنحة"، فإن جنح إلى ما قدّمنا عنه من مسألة وضوء الصبي العاقل أي: إذا توضأ ناوياً، فقد تحقق رفع الحدث في ضمن القربة من دون سقوط فرض.

(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة "الطرس المعدل في حد الماء المستعمل"، ٦٩/٢ - ٧٤.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في تفسير القربة والثواب، ٦٦٢/١، تحت قول "الدر": هو الأصل في الاستعمال.

فأقول أولاً: قد علمت بطلانه وثانياً: إن سلم هذا، يلزم أن يتحقق رفع الحدث من دون قرينة ولا سقوط فرض، إذا توضأ الصبي غير باو، لأن رفع الحدث لا يقتصر إلى النية والقربة لا توجد بدونها، فحينئذ ينهدم أصل المرام ويعود التثليث الذي ذكر المحقق، فالصواب ما ذكرت أن رفع الحدث يلزمه سقوط الفرض، ففيه غيبة عنه.

ثم أقول: لو أن المحقق على الإطلاق حانت منه التفاته هنا إلى كلام مشروحه "الهداية" لما جنح إلى تثليث السبب، ولطهر له الجواب أيضاً عما اعترض به كلام العامة والمتون، وذلك أن الإمام صاحب "الهداية" - قدس سره - عبر في المسألة بما أزيل به حدث أو استعمل قرينة، وقال في الدليل: إسقاط الفرض مؤثر أيضاً، فيثبت الفساد بالأمرين^(١)، فأفاد أن المراد بزوال الحدث هو سقوط الفرض، وإن مؤداهما هاهنا واحد ولا شك أن سقوط المرض عن عضو دون عضو، بل عن بعض عضو دون بعضه الآخر ثابت متحقق، وإن لم يترتب عليه أحكام ارتفاع الحدث، وهو كما قدمت الإشارة إليه في بيان الفروع يشمل ما إذا تطهر كاملاً، أو غسل شيئاً من أعضائه، بل عصوه فلا تثليث، ولا اعتراض بعدم التجزي، وتحقيقه ما أفاده في "المنحة" نقلاً عن العلامة نوح أفندي في "حواشي الدرر" نقلاً عن الشيخ قاسم في "حواشي الجمع"^(٢) أن الحدث يقال: معنيين المانعة الشرعية عما لا يحل بدون الطهارة، وهذا لا يتجرى بلا خلاف

(١) "الهداية"، كتاب الطهارة، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز، ٦٣/١.

(٢) "حواشي الجمع" = "حاشية الجمع": لقاسم بن قُطْلُوبُعا بن عبد الله للصري الحنفي.

("كشف الظنون"، ١٦٠١/٢).

(ت ٨٧٩هـ)

عند أبي حنيفة وصاحبيه، وبمعنى النجاسة الحكمية، وهذا يتجزى ثبوتاً وارتفاعاً بلا خلاف عند أبي حنيفة وأصحابه^(١)، وصيرورة الماء مستعملاً بإزالة الثانية، ففي مسألة البئر سقط الفرض عن الرجلين بلا خلاف، والماء الذي أسقط الفرض صار مستعملاً بلا خلاف على الصحيح اهـ. قال العلامة نوح: هذا هو التحقيق فحذفه فإنه بالأخذ حقيق^(٢) اهـ.

أقول: بل اختار في "غاية البيان"، ثم "النهر"، ثم "الدر" أن حقيقة الحدث، هو المعنى الثاني، قال في "البحر" تبعاً لـ "المنحة": الحدث مانعة شرعية قائمة بالأعضاء إلى غاية استعمال المزيل^(٣) اهـ^(٤).

[٣٢٧] قوله: فيكون المؤثر في الاستعمال الأصلان اهـ^(٥).

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":

أقول: كلام المحقق من أوله إلى آخره طافح بإثبات الإصالة بهذا المعنى،

(١) أقول: قال: في الأول عند أبي حنيفة وصاحبيه؛ لأن من المشايخ من قال بتجزيه، حتى أجاز للجنب القراءة بعد المصمضة ولم يحدث المس بعد غسل اليد، وقال هاهنا: وأصحابه؛ لأن تجزي هذا لا خلاف فيه عند مشايخنا. اهـ - رضي الله تعالى عنه -.

(٢) "المنحة"، كتاب الطهارة، بحث الماء المستعمل، ١/١٦٧.

(٣) "البحر"، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ١/٤٦٣.

(٤) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه من ضمن الرسالة "الطرس الممدل في حدة الماء المستعمل"، ٢/٧٥-٧٧.

(٥) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب في تفسير القرية والثواب، ١/٦٦٣، تحت قول "الدر": هو الأصل في الاستعمال.

أي: ما يتني عليه الحكم بتدنس الماء للقربة والإسقاط جميعاً، بل هو الذي ثلث وأقام أصولاً ثلاثة، وما كان ليقرر هذا كله، ثم في طي نفس الكلام يحصر الإصالة في شيء واحد، وإتم منشأ كلامه أنه - رحمه الله تعالى - نقل عنهم أن الاستعمال عند الشيعين بأحد شيئين رفع الحدث والتقرب، وعند محمد بالتقرب وحده، وحمل رفع الحدث على المعنى الذي لا يتجزى فتطرق الإيراد بالفروع التي حكم فيها باستعمال الماء مع بقاء الحدث، فقرر أن إسقاط الفرض أيضاً مؤثر، واستدل عليه بكلام الإمام في كتاب "الحسن" وبأن الأصل الذي عرفنا به هذا الحكم هو مال الزكاة، والثابت فيه ليس إلا سقوط الفرض أي: وإن أئتناه أيضاً بالتقرب بدليل آخر فالأصل الذي أرشدنا أولاً إلى هذا الحكم، هو سقوط الفرض، فكيف يعزل النظر عنه، بل يجب القول به، وهذا لا ينافي أن الأصول اثنان، بل ثلاثة، ينقدح هذا المعنى في ذهن من جمَعَ أوّل كلامه بآخره حيث يقول: المعلوم من جهة الشارع أن آلة تسقط الفرض، وتقام بها القربة تتدنس أصله مال الزكاة تدنس بإسقاط الفرض، حتى جعل من "الأوساخ" في لفظه صلى الله تعالى عليه وسلم... إلخ^(١) فأفصح أن كلا الأمرين معير واقتصر في الزكاة على الإسقاط، ثم قال في بيان سبب ثبوت الاستعمال: إنه عند أبي حنيفة وأبي يوسف كل من رفع الحدث والتقرب، وعند محمد التقرب، وعند زهر الرفع لا يقال ما ذكر: لا يشهض على زهر؛ إذ يقول مجرد القربة لا يدنس، بل الإسقاط، فإن المال لم يتدنس بمجرد التقرب به؛ ولذا جاز للهاشمي صدقة التطوع، بل مقتضاه أن لا يصير مستعملاً إلا

(١) "الفتح"، كتاب الطهارة، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز، ٧٥/١.

بالإسقاط مع التقرب؛ فإن الأصل أعني: مال الركاة لا ينفرد فيه الإسقاط عنه؛ إذ لا تجوز الركاة إلا بنية، وليس هو قول واحد من الثلاثة (يريد أصحاب الأقوال الثلاثة الشيعيين ومحمد أو زفر) لأننا نقول: غاية الأمر ثبوت الحكم في الأصل مع المجموع، وهو لا يستلزم أن المؤثر المجموع، بل ذلك دائر مع عقلية المناسب للحكم؛ فإن عقل استقلال كل حكم به أو المجموع حكم به، والذي نعقله أن كلاً مؤثر^(١) إلى آخر ما تقدم، ثم قال: قال في "الخلاصة": إن الماء بماذا يصير مستعملاً (فذكر المنهين كما نقلنا، ثم قال:) هذا يشكل على قول المشايخ أن الحدث لا يتجزى والمخلص أن صيرورة الماء مستعملاً بأحد ثلاثة، رفع الحدث والتقرب وسقوط الفرض، وهو الأصل لما عرف أن أصله مال الركاة، والثابت فيه ليس إلا سقوط الفرض.

أقول أي: وإن كان الموجد في الأمران، لكن هذا أقوى وفيه المنع، فلا يثبت به إلا سببية هذا، وإن استفيد سببية الآخر بدليل حرمة صدقة التطوع عليه -صلى الله تعالى عليه وسلم-، كما قدم، فتأثير إسقاط الفرض هو أول ما ثبت بالأصل الأعظم، فلا مساغ لإسقاطه، قال: والمميد لاعتبار الإسقاط مؤثراً صريحاً تعليل أبي حنيفة أنه سقط فرضه عنه^(٢) اهـ ملقطاً.

وعليك بتلطيف القرينة هذا، وقرره العلامة ط تَعَالَى "البحر" بوجه آخر حيث قال تحت قول الدر: إسقاط فرض هو الأصل في الاستعمال، كما نيه عليه الكمال ما نصّه: وهو موجود في رفع الحدث حقيقة، وفي القرينة

(١) المرجع السابق، ص ٧٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٥.

حكماً، لكونها بمنزلة الإسقاط ثانياً، وقد مر^(١) اه، وما مرّ هو قوله: إنما استعمل الماء بالقربة كالوضوء على الوضوء؛ لأنه لما نوى القربة فقد ازداد طهارةً على طهارة، فلا تكون طهارةً جديدةً إلا بإزالة النجاسة. الحكمية حكماً فصارت الطهارة على الطهارة وعلى الحدث سواء^(٢)، أفاده صاحب "البحر" اه^(٣).

[٣٢٨] قوله: فلو قصد الاعتراف ونحوه كاستخراج كوز لم يصر مستعملاً للضرورة^(٤):

أقول: يأتي حاشية آخر ص^(٥): إن الرواية المصححة لم تعتبر الضرورة في الانغماس في البئر لأجل إخراج الدلو لتدبرته، بخلاف حاجة الاعتراف، فعلى هذا ينبغي أن لا تعتبر حاجة استخراج الكوز أيضاً، إلا أن يفرق بأنها أكثر من حاجة استخراج الدلو، لا بمعنى أن سقوط الكوز في الحب أكثر من سقوط الدلو في البئر، بل لأن استخراج الكوز يكون باليد، والدلو كثيراً ما يخرج بالآلة، وقتلما يحتاج إلى الانغماس فافهم، والله تعالى أعلم،

(١) "ط" = "حاشية الطحطاوي على الدر المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، ١/١١٠.

(٢) "البحر"، كتاب الطهارة، بحث الماء المستعمل، ١/١٦٨.

(٣) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة "الطرس المعتدل في حد الماء المستعمل"، ٢/٨٦-٨٩.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في تفسير القربة والثواب، ١/٦٦٣-٦٦٤، تحت قول "الدر": لغير اعتراف.

(٥) انظر المقولة الآتية: [٣٢٩] قوله: "ومسأة البئر جمحط.

لكن فيه إن لم يكن الإخراج بالآلات معروفاً عندهم، ولذا عدّه محمد ضرورةً،
فإذن المصير إلى الفرق بالندرة والكثرة؛ لأنّ الأواني تغطّى بالكيزان بخلاف
البئر فسقوط الكوز أكثر من سقوط الدلو، والله تعالى أعلم. ١٢

مطلب: مسألة البئر جحط

[٣٢٩] قوله: "ومسألة البئر جحط"، فاستار بالجيم إلى ما قال الإمام إلخ^(١):

أقول: تلخيص المقام أن الروابات أربع:

الأولى: نجاستهما لنجاسة الماء المستعمل، وتبني على زوال الحدث
بلا صب ولا نية، وعدم اعتبار ضرورة استخراج الدلو، فلا فرق عليها بين
منعس لدلو أو تطهر.

الثانية: هما بحالهما وتبني على عدم زوال الحدث إلا لصب أو نية،
فيفرق بينهما ويكونان نجسين، إذا انغمس؛ لتطهر أو صب.

الثالثة: طاهران والماء طهور، وتبني على زوال الحدث بلا صب ولا
نية، وإسقاط حكم الاستعمال لأجل ضرورة استخراج الدلو، فلو انغمس
لتطهر أو برد كان طاهراً غير طهور.

الرابعة: طاهران والماء غير طهور وتبني على زوال الحدث بلا صب
ولا نية، وعدم اعتبار الضرورة فلا فرق بينه وبين الانغماس لتطهر، وهذه هي
الأصح، ثم هل المستعمل الكل أم ما لاقى فقط، الأول الحق، والثاني وهم،
ويجريان في الثالثة أيضاً إذا انغمس بلا ضرورة.

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، مطلب: مسألة البئر جحط، ١/٦٦٨، تحت قول
"الدر": فرع... إلخ.

والخاضل: أن المسألة تشير إلى فصلين، بيان صفة الماء المستعمل وحكمه، وبيان سببه في ملاقاته لبدن ذي حدث، ففي الأول مذهب الشيخين إلى أنه نجس خلافاً لمحمد، والرواية الرابعة المصححة، وفي الثاني قال الإمام: والرابعة المصححة بالإطلاق من دون اشتراط صب ولا نية ولا إسقاط حكم الاستعمال في الانغماس لضرورة، ولو لدرتها بخلاف ضرورة الاغتراف، خلافاً لأبي يوسف في الاشتراط، ولمحمد في الإسقاط، فحصل الحكم المعتمد أن المحدث ولو جنباً إن انغمس في بثر طهر، ولو لم يصب وينو، خلافاً للثاني، والماء طاهر خلافاً للشيخين، وغير ظهور ولو الدخول لضرورة، خلافاً لمحمد. ١٢

[٣٣٠] قوله: ومبنى (القييل) الأول على نجس الماء^(١):

من القيلين على مذهب الإمام. ١٢

[٣٣١] قوله: على عدم اشتراط^(٢): فزال الحدث. ١٢

[٣٣٢] قوله: صار مستعملاً اتفاقاً^(٣):

أمّا على الأولين فظاهر لنجاسة الماء المستعمل عليهما، فلا يتأى
انفرق بالكلّ والبعض، وأمّا على الثالث، فيصير الكلّ غير طهور على قول أو
ما لاقى البدن فقط على قول آخر، وإليه يشير الشارح، أمّا إن دخل طاهر
لاستخراج دلو أو تبرّد، فلا يحكم بالاستعمال على القولين لعدم إقامة قرينة ولا
إسقاط فرض. ١٢

(١) المرجع السابق، ص ٦٦٩.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٧٠، تحت قول "الندر": لدلو.

[٣٣٣] قوله: فلذا اقتصر في "الهداية" على قوله: لطلب الدلو^(١):
 [قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]
 أقول: "الهداية" أيضاً من الماشين كـ "الحانية"، وكثيرين على أن
 محمداً لا يجعل السبب إلا التقرب، وقد ذكرناه في "الطرس المعدل"^(٢) فليس
 اقتصاره على ذكر الطلب لما ذكر وفيها من فصل "ما يقع في الشر" المحدث إذا
 غسل أطراف أصابعه ولم يغسل عضواً تاماً، أشار الحاكم - رحمه الله تعالى -
 في "المختصر" إلى أنه يصير مستعملاً^(٣) وفي "وحيز الإمام الكركري": أدخل
 الحنب أو الحائض فيه (أي: في الماء) يده للاعتراف أو رفع الكوز منه لا
 يفسده للضرورة، بخلاف إدخاله للثرد^(٤) وفي "الكافي": إنما لم يحكم محمد
 باستعمال الماء في مسألة البثر للضرورة؛ فإنهم لو جاءوا بمن يطلب دلوهم لا
 يمكنهم أن يكتفوه بالاغتسال أو لا^(٥) اهـ. وفي "الحلاصة" معزياً للأصل، ونحوه
 في "الحانية" وعنها في "الغنية" واللمط لفقهاء النفس مختصراً: أدخل يده للاعتراف
 لا يفسد الماء، وكذا إذا أدخل يده في الجح إلى المرفق لإخراج الكوز ويده

(١) المرجع السابق، تحت قول "الدلو": أو تبرد.

(٢) "الطرس المعدل" = "الطرس المعدل في حد الماء المستعمل": هذه الرسالة شاملة في

"الفتاوى الرضوية" (الجديدة)، المجلد الثاني، على رقم الصفحة: ٤٣.

(٣) "الحانية"، كتاب الطهارة، فصل في ما يقع في البثر، ٦/١.

(٤) "البرازية" مع "العالمكيرية" (الهندية)، كتاب الطهارة، بحث الماء المستعمل والمفيد
 والمطلق، ٩/٤.

(٥) الكافي.

ورجيه في البئر لطلب الدلو لمكان الضرورة ولو للتبرّد، يصير مستعملاً لانعدام الضرورة^(١) اهـ.

وفي "الحلبة": قال القنوري^(٢): كان شيخنا أبو عبد الله^(٣) يقول: الصحيح عندي من مذهب أصحابنا أن إرالة الحدث توجب استعمال الماء، ولا معنى لهذا الخلاف؛ إذ لا نصّ فيه، وإنّما لم يأخذ الماء حكم الاستعمال في مسألة طلب الدلو لمكان الضرورة؛ إذ الحاجة إلى الانغماس في البئر لطلب الدلو كما يكثر ولو احتيج إلى نزع كلّ الماء كلّ مرة لخرجوا حرجاً عظيماً، فصار كالمحدث إذا غرف الماء بكفه لا يصير مستعملاً بلا خلاف، وإن وجد إسقاط القرض لمكان الضرورة^(٤) اهـ. وفي "البرهان شرح مواهب الرحمن"^(٥)، ثمّ "غنية ذوي الأحكام"^(٦) لشرنبلالي معناه،

(١) "الغنية"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، ص ١٥٢.

(٢) القنوري: الإمام أبو الحسين أحمد بن محمّد القنوري، البغدادى، الحنفى، (ت ٥٤٢٨هـ). ("كشف الظنون"، ١/٢، ١٦٣١).

(٣) أبو عبد الله: محمّد بن يحيى بن مهدي الجرجاني الحنفى، فقيه، (ت ٣٩٧هـ)، من تصانيفه: "شرح الجامع الكبير" لشيخاني، "القول المنصور في زيارة سيّد القبور"، "وترجيح مذهب أبي حنيفة". ("معجم المؤلفين"، ٣/٧٦٥، ٧٧٢).

(٤) البحر، كتاب الطهارة، بحث مسألة البئر بحفظ، ١/١٧٦.

(٥) "البرهان شرح مواهب الرحمن" = "البرهان شرح مواهب الرحمن في مذهب النعمان"، لإبراهيم بن موسى الطرابلسي (ت ٩٢٢هـ). ("كشف الظنون"، ٢/١٨٩٥).

(٦) "غنية ذوي الأحكام" = "غنية ذوي الأحكام في بغية درر الأحكام"، فرض الفسل، الجزء الأول، ص ٢٤، مختصاً: لأبي الإخلاص حسن بن عمّار بن علي الشرنبلالي، الحنفى، (ت ١٠٦٩هـ). ("معجم المؤلفين"، ١/٥٧٥).

وفي 'شرح الوهبانية' للعلامة ابن الشحنة اعتبار الضرورة في مثل ذلك مذكور في "الصغرى" وغيرها اهـ.

وفي "النهاية"، ثم "الهندية": لو انغمس للاغتسال للصلاة يفسد الماء بالاتفاق^(١) اهـ، ونحوه في "العناية" وغيرها، وفي "قوائد الإمام ظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد بن عمر على شرح الجامع الصغير" للإمام الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز رحمهما الله تعالى: لو أدخل رجله في البئر ولم ينبو به الاستعمال. ذكر شيخ الإسلام المعروف بخواهرزاده^(٢) - رحمه الله تعالى -: أن الماء يصير مستعملاً عند محمد - رضي الله تعالى عنه - ، وذكر شمس الأئمة الحلواني^(٣) رحمه الله تعالى: أنه لا يصير مستعملاً لأن الرجل في البئر بمنزلة اليد في الآنية، فعلى هذا التعليل إذا أدخل الرجل في الإناء يصير مستعملاً لعدم الضرورة^(٤) اهـ.

قلت: وحاصل قول الإمام الحلواني أن اليد ربما لا تبلغ قعر البئر، فمست الحاجة إلى الرجل، هذا هو الذي يعطيه نص قوله: لا احتمال فيه لغيره واستثناء موضع الضرورة معلوم من أقوالهم بالضرورة، فقول العلامة ابن

(١) "الهندية"، كتاب الطهارة، باب الماء الذي لا يجوز به التوضوء، ٢٣/١.

(٢) خواهر زاده: أي: أبو بكر محمد بن الحسين بن محمد شيخ الإسلام المعروف ببكر خواهر زاده البخاري، (ت ٥٤٨٣هـ). ("كشف الطنون"، ٢/١٥٨٠-١٥٨١).

(٣) شمس الأئمة الحلواني: أبو محمد عبد العزيز بن أحمد شمس الأئمة الحلواني البخاري، (ت ٥٤٤٨هـ). ("معجم المؤلفين"، ٢/١٥٨).

(٤) "الكفاية" مع "الفتح"، كتاب الطهارة، باب الماء الذي لا يجوز به التوضوء وما لا يجوز، ٨٠/١.

الشحنة في "زهر الروض" بعد نقله يمكن دفع التعارض بحسب ما قاله خواهر زاده على ما إذا لم يكن موضع ضرورة، وما قاله الخوانساري على موضع الضرورة^(١) اهـ.

تردد في موضع الجزم وشك في محل اليقين، وفي متن "الملتقى": لو انغمس جنب في البئر بلا نية فقل: الماء والرجل نجسان عند الإمام، والأصح أن الرجل طاهر، والماء مستعمل عنده^(٢) اهـ. وفي شرحه "مجمع الأهرار": لو قال: "انغمس محدث" لكان أولى، وإثما قال: "بلا نية" لأنه لو انغمس فلا غسل فسد الماء عند الكل^(٣) اهـ وفي "النهر الفائق" في تعليل قول محمد في مسألة جحط: أمّا طهارة الرجل؛ فلأنّ محمداً لا يشترط الصبّ وأمّا الماء فللضرورة^(٤) اهـ، نقله السيّد الأزهري على "الكرز" وفي "الدرر": إسقاط فرض هو الأصل بأن يدخل يده أو رجله في الجبّ لغير اغتراف ونحوه؛ فإنّه يصير مستعملاً لسقوط الفرض اتفاقاً^(٥) اهـ. ولو استرسلنا في سرد الفروع لأعياناً، ولكن نرد البحر ونكتّر الاعتراف منه؛ لأنّ الكلام سيّدور معه، فنقول في "البحر" من الماء المستعمل: ذكر أبو بكر الرازي^(٦): أنّه يصير مستعملاً عند

(١) "زهر الروض".

(٢) "الملتقى"، كتاب الطهارة، فصل في المياه، ٤٨/١.

(٣) "مجمع الأهرار في شرح ملتقى الأبحر"، كتاب الطهارة، فصل في المياه، ٥٠/٤٩١.

(٤) "فتح المعين".

(٥) "الدرر"، كتاب الطهارة، باب المياه، ٦٦١/١-٦٦٦، ملقطاً.

(٦) أبو بكر الرازي: أبو بكر محمد بن زكريا الرازي. (ت ٣١١هـ) ("هدية العارفين"، ٢٧/٦).

محمد بإقامة القرية لا غير استدلالاً بمسألة الحنب إذا انغمس في البئر لطلب الدلو، قال شمس الأئمة السرخسي^(١): جوابه إنما لم يصير مستعملاً للضرورة، وأقره عليه العلامة ابن الهمام^(٢) والإمام الزيلعي^(٣) هـ^(٤) وفيه: وأعلم أن هذا وأمثاله كقولهم فيمن أدخل يديه إلى المرفقين وإحدى رجله في إجانة: يصير الماء مستعملاً، يهيد أن الماء يصير مستعملاً بواحد من ثلاثة: إزالة حدث، إقامة قرية، إسقاط فرض فكان الأولى. ذكر هذا السبب الثالث^(٥) هـ. وفيه ذكر شمس الأئمة السرخسي في "المبسوط"^(٦) (أي: شرحه): أن

(١) شمس الأئمة السرخسي: محمد بن أحمد بن أبي بكر السرخسي (شمس الأئمة)، منكب، فقيه، أصولي، ماطر من طبقة المجتهدين في المسائل، من آثاره: "المبسوط". ("معجم المؤلفين"، ٥٢/٣).

(٢) "ابن الهمام": محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السواسي الأصل، الإسكندري ثم القاهري، الحنفي، المعروف بابن الهمام، (ت ٨٦١هـ)، من تصانيفه. "فتح القدير للعاجز الفقير"، "المساير في العقائد المحيية في الآخرة"، "التحرير في أصول الفقه، وغير ذلك.

(٣) ("معجم المؤلفين"، ٤٦٩/٣).

(٤) الزيلعي: أبو محمد وقيل: أبو عمر عثمان بن فخر الدين الزيلعي، (ت ٧٤٣هـ). ("الفوائد البهية"، ص ١٥٠).

(٥) "البحر"، كتاب الطهارة، بحث الماء المستعمل، ١٦٤/١، منقطاً.

(٦) المرجع السابق، ص ١٦٦.

(٧) "المبسوط"، لشمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، (ت ٤٨٣هـ). ("كشف الظنون"، ١٥٨٠/٢).

.... في "الأصل"^(١) (أي: في "ميسوط الإمام محمد" رحمه الله تعالى): إذا اعتسل الطاهر في البئر أفسده^(٢) اهـ أي: إذا نوى القربة، كما لا يخفى، وفيه مسألة ابتر جحط، وصورتها حنب اعلم في البئر للدلو أو للتبرد ولا بحاسة على بدنه فعند محمد الرجل طاهر والماء طهور، وجه قول محمد على ما هو الصحيح عنه أن الماء لا يصير مستعملاً وإن أزيل به حدث للضرورة^(٣) اهـ. وفيه قال الحجازي^(٤) في "حاشية الهداية": قال القدوري رحمه الله تعالى: كان شيخنا أبو عبد الله الجرجاني^(٥) يقول: الصحيح عندي من مذهب أصحابنا (إلى آخر ما قلنا عن "الحلبة" غم أنه قال: لو احتاجوا إلى الغسل عند سرح ماء البئر كل مرة لخرجوا... إلخ، وزاد في آخره) بخلاف ما إذا أدخل غم اليد فيه صار الماء مستعملاً^(٦) اهـ. فيه عن أبي حنيفة أن الرجل طاهر؛ لأن الماء لا يُعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال من العضو. قال الزيلعي.....

(١) "الأصل" = "الميسوط": للإمام المحدث محمد بن حسن الشيباني الحنفي، (ت ١٨٩هـ). ("كشف الظنون"، ١/١٠٧).

(٢) "البحر"، كتاب الطهارة، بحث الماء المستعمل، ١/١٧٣.

(٣) "البحر"، كتاب الطهارة، بحث الماء المستعمل، ١/١٧٥.

(٤) الحجازي: عمر بن محمد بن عمر الحيازي جلال الدين الحنفي، (ت ٦٩١هـ)، له: "حاشية على الهداية" لمرغيناي. ("هدية العارفين"، ٥/٧٨٧).

(٥) الجرجاني: أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هدي ركن الإسلام الجرجاني، (ت ٣٩٨هـ وقيل ٣٩٧هـ). ("الموائد البهية"، ص ٢٦٥).

(٦) "البحر"، كتاب الطهارة، بحث الماء المستعمل، ١/١٧٦.

....والهندي^(١) وغيرهما تبعاً لـ "الهداية": وهذه الرواية أوفق الروايات، وفي "فتح القدير" و"شرح المجمع": أنها الرواية المصححة^(٢) اهـ.

فعلم بما قرّرناه^(٣) أن المذهب المختار في هذه المسألة أن الرجل طاهر، والماء طاهر غير ظهور^(٤) اهـ. وفيه: وإن انغمس للاغتسال صار مستعملاً اتفاقاً وحكم الحدث حكم الجنابة، ذكره في "البدائع"^(٥) اهـ. وفيه: وكذا الحائض والنفساء بعد الانقطاع، أما قبل الانقطاع فهما كالطاهر إذا انغمس لتبرّد لا يصير الماء مستعملاً، كذا في "فتاوى قاضي خان"^(٦) و"الخلاصة"^(٧) اهـ.

(١) الهندي: أبو حفص عمر بن إسحاق بن أحمد سراج الدين الهندي الغزنوي، (ت ٥٧٧٣هـ).

(٢) "الفوائد البهية"، ص ١٩٦.

(٣) "البحر"، كتاب الطهارة، بحث الماء المستعمل، ١٧٦/١.

(٤) قال الشامي: قال الرملي: أقول: سيأتي قريباً أنه طاهر ظهور على الصحيح اهـ. أقول: وهذا تصريح بتصحيح رواية ط من جحط، فما في "المنحة" عن "شرح هدية ابن العماد" لسيد عبد العني - قدس سره - "أن مسألة جحط الأقوال الثلاثة فيها ضعيفة، فكأنه لا اختيار الرواية الرابعة المختارة في "البحر" لا أن لا شيء من التلث مصححاً اهـ منه.

(٤) "البحر"، كتاب الطهارة، بحث الماء المستعمل، ١٧٦/١.

(٥) "البحر"، كتاب الطهارة، بحث الماء المستعمل، ١٧٧/١.

(٦) "فتاوى قاضي خان" للمعروفة بـ "الحاجية"، كتاب الطهارة، فصل في ماء المستعمل، ٩/١.

(٧) "الخلاصة"، كتاب الطهارة، الفصل الأول، الماء المستعمل، ٧/١.

وفيه: قال القاضي الإسيحي في "شرح مختصر الطحاوي": جنسب اغتسل في بئر، ثم في بئر إلى عشرة، قال محمد: يخرج من الثالثة^(١) طاهراً، ثم إن كان على بدنه عين نجاسة تنجست المياه كلها (يريد الثلاثة) وإن لم تكن صارت المياه (الثلاثة) كلها مستعملة، ثم بعد الثالثة إن وجدت منه النية يصير مستعملاً وإن^(٢) لم توجد لا^(٣) اهـ.

ومثله عنه في "خزانة المفتين"^(٤) مع التصريح بتصحيح قول محمد المذكور، ورأيت أيضاً فيه التصريح بإرادة الثلاثة، كما زدته توضيحاً وزاد، وكذلك في الرضوء اهـ. ثم رأيت في "المنحة" عن "السراج الوهاج" أيضاً التصريح باستعمال ثلاث دون ما بعدها إلا بالنية، وهو طاهر، وفيه من أبحاث الماء النقيّد: صرحوا بأن الحسب إذا برز في البئر بقصد الاعتسال يفسد الماء عند الكل، صرح^(٥) به الأكمل^(٦) وصاحب "معراج الدراية".....

(١) أقول: بل من الأولى؛ لأنّ التثنية ليس إلا سنة، فكأنه أراد الطهارة المستنونة، ثم لا يخفى التقييد بالمضمضة والاستنشاق. اهـ منه.

(٢) أقول: إن لم يحدث بعد الثالثة، كما لا يخفى. اهـ منه.

(٣) "البحر"، كتاب الطهارة، بحث الماء المستعمل، ١/١٧٨، ملقطاً.

(٤) "خزانة المفتين"، للشيخ الإمام حسين بن محمد الحلي، (ت ٥٧٤هـ).

(٥) "معجم المؤلفين"، ١/٦٣٣، "كشف الطنون"، ١/٧٠٣.

(٦) لعلّه، "العناية في شرح الهداية".

(٦) الأكمل: محمد بن محمد بن محمود بن أحمد البايروني، الرومي، حنفي، (أكمل الدين) فقيه، أصولي، مرصّي، متكلم، محدث، (ت ٥٧٨٦هـ)، من تصانيفه الكثيرة: =

...وغيرهما^(١) اهـ.

وفيه: وكلنا صرّحوا أنّ الماء يفسد إذا أدخل الكفّ فيه، وممن صرّح به صاحب "المبتغى" بالغبين المعجمة^(٢) اهـ. وفيه: قال الإسيحي والولواجي^(٣) في فتواه: حسب اعتسل في ثم ثم إلى آخر ما تقدّم^(٤) اهـ.

وفيه: قال الإمام القاضي أبو زيد الدبوسي في "الأسرار"^(٥): إنّ محمداً يقول: لما اغتسل في الماء القليل صار الكلّ مستعملاً حكماً^(٦) اهـ. فهذه العبارة كشفت اللبس وأوضحت كلّ تحمين وجدس^(٧) اهـ. ولنقتصر على هذا القدر خاتمين بما اعترف "البحر" أنّه كشف اللبس وأزاح الخدس، وهي - كما ترى - بصوص صرائح تفيد أنّ ملاقة الماء القليل لعضو عليه حدث يجعده مستعملاً

= "العناية في شرح الهداية"، "السراجية" في الفرائض، "تحفة الأبرار في شرح مشارق الأثرار"، وغير ذلك. ("معجم المؤلفين"، ٦٩١/٣).

(١) "البحر"، كتاب الطهارة، بحث الماء المقيد، ١٣٥/١.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارة، ٧٦/١.

(٣) الولواجي: أي: عبد الرشيد بن أبي حنيفة بن عبدالرزاق الولواجي (أبو الفتح ظهر الدين)، فقيه، حنفي، (ت ٥٤٠هـ)، له "الفتاوى الولواجية".

("معجم المؤلفين"، ١٤٣/٢).

(٤) "البحر"، كتاب الطهارة، بحث الماء المقيد، ١٣١/١.

(٥) "الأسرار": لعبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي البحاري الحنفي، (أبو زيد)، فقيسه، أصولي، ولي القضاء، (ت ٤٣٠هـ). ("معجم المؤلفين"، ٢٦٥/٢).

(٦) "البحر"، كتاب الطهارة، بحث الماء المقيد، ١٣١/١.

(٧) المرجع السابق، ص ١٣٠٢.

سواء ورد الماء على العضو أو العضو على الماء على سبيل الحاسة الحقيقية، فالماء نجس سواء وردت هي عى الماء أو الماء عليها.

وبالحملة كانت الفروع، تأتي على هذا السس المطبوع، والأقوال، تنسج على هذا المنوال، إلى أن جاء الدور بتلامذة الإمام المحقق على الإطلاق، ودارت مسألة التوضي في الفساقى الصغار بين الحذاق، فأفتى العلامة زين الدين قاسم بن قطوبغا بالجواز، وألف رسالة سماها "رفع الاشتباه عن مسألة المياه"^(١)، وحالفه تلميذه العلامة عبد البر بن الشحنة، وصنف رسالة سماها "زهر الروص في مسألة الخوض"^(٢) والإمام ابن أمير الحاج في "الحلة" أيضاً ميل إلى شيء مما اعتمده العلامة قاسم، وهم جميعاً من جنة أصحاب الإمام ابن الهمام -عليهم رحمة الملك المنعم- ثم جاء المحقق زين بن نجيم صاحب "البحر"^(٣) -رحمه الله تعالى- فانتصر الزين للزين وثمق رسالته سماها "الخير الباقى في حواز الوضوء من الفساقى"، ثم تتابع المتأخرون عسى أتباعه كـ "النهر" و "المنح" و "الدر"، وذكر في

(١) "رفع الاشتباه عن مسألة المياه": للشيخ قاسم بن قطوبغا بن عبد الله المصري الحنفى (ت ٨٨٧٩هـ).

("كشف الظنون"، ٩٠٩/١، "معجم المؤلفين"، ٦٤٨/٢).

(٢) "البحر"، كتاب الطهارة، بحث الماء المقيد، ١٣٢/١.

(٣) المرجع السابق.

(٤) صاحب "البحر": أي زين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم المصري، (ت ٩٧٠هـ) شرح به "كسر الدقائق". ("كشف الظنون"، ١٥١٥/٢).

.... "الخزائن" ^(١) أن له رسالة فيه، والعلامة الباقي والشيخ إسماعيل النابلسي ^(٢) وولده العارف بالله سيدي عبد الغني ومحشي 'الأشباه' شرف الدين الغزي فيما ذكره المدقق العلائي ^(٣) بلاغاً، وكذا بعض مشايخ الشامي والسادات الثلاثة أبو السعود الأزهري وطوش ميلاً مع تردد، وإليه يعيل كلام العلامة نوح أفندي، ووافق العلامة ابن الشحنة منهم العلامة ابن الشلبي وبه أفتى، والمحقق على المقدسي ^(٤) والعلامة حسن الشرنبلالي ^(٥).

[٢٢٤] قوله: سيأتي في فصل الاستحجام إن شاء الله تعالى ^(٦):

(١) "الخزائن" = "حرائن الأسرار وبنائع الأفكار": للشيخ محمد بن علي بن محمد الحصري الأصل المعروف بالعلاء الحصكفي الحنفي، (ت ١٠٨٨هـ).

("هدية العارفين"، ٢٩٥/٦).

(٢) إسماعيل النابلسي: أي: إسماعيل بن عبد الغني بن إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم النابلسي (ت ١٠٦٢هـ)، ("معجم المؤلفين"، ٣٦٩/١).

(٣) أي: العلامة علاء الدين الحصكفي صاحب "الدر المختار"، (ت ١٠٨٨هـ).

("هدية العارفين"، ٢٩٥/٦).

(٤) علي المقدسي: علي بن أحمد بن محمد بن سليمان بن حمزة المقدسي، الصالح، الحنبلي، (ت ٨٧٩١هـ)، ("معجم المؤلفين"، ٣٩٩/٢).

(٥) "الفتاوى الرصوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة "النميقة الأنقى في فرق الملاحى والملقى"، ١٢٤/٢ - ١٣٤.

(٦) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب: مسألة البشر جحط، ٦٧١/١، نحت قول 'الدر': مستغنياً بالماء.

ص—^(١)، والعبد يذكر تحقيقه^(٢). ١٢

[٢٣٥] قوله: وقيد في 'شرح المنية الصغير'... إلخ^(٣):

أقول: كلامه هذا في الطاهر، أي: من ليس عليه نجاسة حقيقية ولا حكمية، قال في "الكبير"^(٤): "وفيها" أي: في "الخلاصة": الطاهر إذا اغتسل في البئر بنية القربة أحسنه، وإن انغمس لطلب دلو وليس على بدنه نجاسة ولم يدل ذلك فيه أحسنه لم يفسده عندهم جميعاً.

أقول: وكذا لو ذلك جسده لإزالة الوسخ ينفي أن لا يفسده؛ لأن الغرض أنه طاهر ولم ينو القربة اهـ^(٥). ونحوه عبارة "الصغير"^(٦) ومثله عبارة المنقول عنها "الخلاصة"، وقد أتم التوضيح بأن عقب بعده بقوله: "وإن انغمس

(١) انظر "رد المختار"، كتاب الطهارة، فصل في الاستنجاء، مطلب إذا دخل المستنحي

في ماء قليل، ٤١٧/٢. تحت قول "الدر": منق.

(٢) انظر المقولة: [٢٣٨] قوله: من استحمر بالأحجار..... "أنه الأحوط".

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب: مسألة البئر جحط، ٦٧١/١، تحت

قول "الدر": ولم يتدل.

(٤) "الكبير": أي: "شرح المنية الكبير" = "غية التملّي المعروف بـ"حلي كبير": لإبراهيم

بن محمد بن إبراهيم الحلي القسطنطيني، (ت ٩٥٦هـ) شرح به "منية المصلي وغية

المتدي" لأبي عبد الله محمد الكاشغري، (ت ٨٧٠هـ). ("معجم المؤلفين"، ٥٥/١).

(٥) "المنية"، فصل في الأنجاس، ص—١٥٣.

(٦) "الصغير": أي: "شرح المنية الصغير" المعروف بـ"الصغيري"، وهو اختصار لشرحه

الكبير، فصل في النجاسة، ص—٨٤.

فيه جنب أو محدث لطلب دلو" ... إلخ^(١)، فبيّن أن المراد بالطاهر الطاهر من كلا الحاستين، فتبيّن إن ثقل كلام "الغنية"^(٢) إلى هنا سبق نظره. ١٢
[٢٢٦] قوله: وعن أبي حيفة أن الرجل طاهر^(٣): أي: والماء مستعمل. ١٢
[٢٢٧] قوله: أي: "الدر": والأصح أنه طاهر والماء مستعمل لا اشتراط
الانقصال^(٤):

سيأتي^(٥)، أي: من المحشي أن مذهب محمد أن المحدث إنما يسلبه
الطهورية، وهو الصحيح عند الشيخين. ١٢

مطلب في أحكام الدباغة

[٢٢٨] قوله: أفاد طهارة ظاهره وباطنه؛ لإطلاق الأحاديث الصحيحة^(٦):
أقول: ومن هنا يُعلم حكم العظام والعصب وغير ذلك من المحكوم
بطهارتها من دون ذكاة؛ فإن من المأكول فحلال إن ذكى وإلا فحرام وإن
كانت طاهرة. ١٢

(١) "الخلاصة"، كتاب الطهارة، المصل الأول، الماء المستعمل، ٧/١.

(٢) "الغنية"، فصل في الأجناس، ص ١٥٣.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب: مسألة البشر جـ، ٦٧٢/١،
تحت قول "الدر": والأصح... إلخ.

(٤) "الدر"، كتاب الطهارة، باب المياه، ٦٧٢/١.

(٥) "رد المختار"، كتاب الطهارة، فصل في الدر، ١٤/٢، تحت قول "الدر": كآدمي محدث.

(٦) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في أحكام الدباغة، ٦٧٦/١، تحت
قول "الدر": فيصلي به... إلخ.

[٣٣٩] قوله: أفاد أن مقابله مصحح أيضاً، فقد صحّحه في "الهداية" و"التحفة" و"البدائع"^(١):

أقول: قال في "الهداية": "جميع أجزائه يطهر بالذكاة إلا اللحم، هو الصحيح من المذهب، كذا في "محيط السرخسي"^(٢)، وظاهره أنه هو ظاهر الرواية من أئمة المذهب، فإن كان كذلك، وقد قال في "الفيض"^(٣): إن الفتوى عليه، وصحّحه في أمثال "الهداية"^(٤) و"البدائع"^(٥) وقدمه قاضي خان^(٦) فكان العمل به أولى. ١٢

[٣٤٠] قوله: فجار أن تعتبر الذكاة مطهرةً لجلده للاحتياج إليه للصلاة^(٧):

(١) المرجع السابق، ص ٦٨٢، تحت قول "الدر": هذا أصبح ما يفنى به.

(٢) "الهداية"، كتاب الطهارة، الفصل الثاني في ما لا يجوز به التوضوء، ٢٥/١.

(٣) "الفيض" = "فيص المولى الكرم على عبده إبراهيم" - في "الفتاوى الحفية" -، وهو إبراهيم بن عبد الرحمن الكركي (ت ٩٢٢هـ)، قال: جمعت مسائل فقهية إعانة لمس بصدي للفتوى، حرّرها من كتب أصحابها بعد كثرة المراجعات وتكرير المظنر والمطالبات. ("كشف الظنون"، ١٣٠٤/٢).

(٤) "الهداية"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به التوضوء وما لا يجوز، ٢٢/١، كتاب الذبائح، فصل في ما يحلّ أكله وما لا يحلّ، ٣٥٣/٣.

(٥) "البدائع"، كتاب الطهارة، فصل في الطهارة الحقيقية، أنواع الأنجاس، ١٩٥/١.

(٦) "الفتاوى الفاضلي خان"، كتاب الطهارة، فصل في النجاسة. . إلخ، ١٠/١، ١١.

(٧) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في أحكام الدباغة، ٦٨٣/١، تحت قول "الدر": هذا أصبح ما يفنى به.

أقول: يثبتني على أن الحكم بالطهارة لأجل الضرورة وليس كذلك، بل لفصل النجاسات، ولا شك أن الذبح يفصلها عن الجلد واللحم. ١٢
[٢٤١] قوله: في كثير من الكتب^(١): كـ "الفتح" و "العناية". ١٢
[٢٤٢] قوله، أي: "الدر": لأن ذبح الجحوسي وتارك التسمية عمداً
كلا ذبح^(٢):

أقول: نعم! ذلك في حق آكل، أما طهارة الجلد فلا تتوقف عليه؛ وإنما هي لأن الذبح يفصل الرطوبات النجسة، وهذا يعم كل ذبح، فكان كما إذا ذبح جحوسي، فالأظهر ما اختاره الإمام قاضي خان، كما سيأتي^(٣).

[٢٤٣] قوله: (وإن صحح الثاني) يؤهم أن الأول لم يصحح... إلخ^(٤):
أقول: لا عتب على الشارح - رحمه الله تعالى -؛ فإنه تبع "البحر"، فكلام "البحر" الآتي دليل على أن في "المعراج" اقتصر على نقل تصحيح الثاني عن "القنية". ١٢، ثم رأيت "البحر" وإنما فيه قد قدمنا عن "معراج الدراية" معزياً إلى "المجتبى" أن ذبيحة الجحوسي وتارك التسمية عمداً توجب الطهارة على الأصح، وكذا نقل صاحب "المعراج" الطهارة عن "القنية" اهـ. وظاهره أن في

(١) المرجع السابق، ص ٦٨٣، تحت قول "الدر": والأول أظهر.

(٢) "الدر"، كذب الطهارة، باب المياه، ٦٨٣/١.

(٣) انظر المقودة. [٢٤١] قوله: كون الذكاة شرعيةً بصفة.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطب في أحكام الدبابة، ٦٨٤/١، تحت قول "الدر": وإن صحح الثاني.

"الزاهدي"^(١) اقتصر في "المجتبى" على تصحيح الطهارة، والله تعالى أعلم . ١٢

[٣٤٤] قوله: كون الزكاة شرعيةً بصيغة "قيل" معزياً إلى "الخانية" اهـ^(٢):

عبارة "الخانية" ما يظهر جلده بالدباغ يظهر لحمه بالزكاة، ذكره شمس الأئمة الحلواني - رحمه الله تعالى -، وقيل: يجوز بشرط أن تكون الزكاة من أهلها في محلها، وقد سمي، وذكر الناطقي^(٣) - رحمه الله تعالى - ما كان سؤره نجساً لا يظهر لحمه بالزكاة وإنما يظهر إذا لم يكن سؤره نجساً اهـ. فدلّ بحكم المقابلة أن الزكاة في القول الأول مطلقة ولو غير شرعية، والمسألة وإن كانت في اللحم تدلّ على حكم الجلد بالأولى، ففيه ترجيحان لعدم اشتراط الشرعية، الأول: ما ذكر من ذكره القول الثاني

بـ "قيل" والثاني: أنه قدم الأول وهو إنما يقتل الأظهر الأشهر. ١٢

[٣٤٥] قوله: لا بأس ببس ثياب أهل الذمة والصلاة فيها إلا الإزار

والسراويل، فإنه تكره الصلاة فيها^(٤):

(١) "الزاهدي" = "شرح الزهدي": لأبي الرجاء مختار بن محمود بن محمد نجم السدين

الزاهدي العرميني الخوارزمي، (ت ٦٥٨ هـ)، على مختصر أبي الحسين القدوري.

("كشف الظنون"، ١٦٣١/٢).

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في أحكام الدباغة، ٦٨٤/١، تحت

قول "الدر": ولقره في "البحر".

(٣) "الناطقي": أبو العباس أحمد بن محمد بن عمر الناطقي الطبري، (ت ٤٤٦ هـ).

("هدية العارفين"، ٧٦/٥).

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في أحكام الدباغة، ٦٨٤/١، تحت

قول "الدر": وإن شئت فقله أفضل.

- أي: تنزيهاً، كما نصّ عليه في آخر "الطريقة المحمدية"^(١). ١٢
- [٣٤٦] قوله: ولا يخفى أن هذا عند الشكّ وعدم العلم بنجاستها^(٢):
- أي: بنجاسة هذا المخصوص الذي يريد استعماله، وإلا فقد علمنا أنهم يفعلون، ويفعلون كما ذكر في تصوير المسألة، فإنما أتى الجواز من حيث أن العلم أنما هو إجمالي ولم يعلم أنهم يفعلون ذلك بكلّ جلد قطعاً، ولا أنهم فعلوا بهذا الجلد مخصوصه والأصل الطهارة، فيحكم وبها يحكم، والله تعالى أعلم. ١٢
- [٣٤٧] قوله: (لتجسسها)... إلخ، صريح في أن جلدتها نجسة، وبه صرح في "الحلية"^(٣): و"الفتح". ١٢
- [٣٤٨] قوله: وهو الأظهر إلا أن تكون جامدة، فتطهر بالغسل^(٤):
- به صرح في "طم"^(٥) عن "الفتح". ١٢
- [٣٤٩] قوله: فائدة مهمة^(٦):

(١) "الطريقة المحمدية": للمولى محمد بن مير علي المعروف بميركلي (ت ٩٨١هـ).

(٢) ("كشف الظنون"، ١١١١/٢).

(٣) المرجع السابق، ص ٦٨٥، تحت قول "الدر": وإن شكّ فعّسله أفضل.

(٤) المرجع السابق، ص ٦٨٨، تحت قول "الدر": على الراجح.

(٥) المرجع السابق، ص ٦٨٩.

(٥) 'الطحاوي على مراقي الفلاح"، كتاب الطهارة، باب الأجلس، فصل يطهر جلد الميتة، ص ١٦٩.

(٦) ما وجدناه.

قلت: أفادت المسألة أَنَّ مائعاً تنجّس إذا تجمّد بحيث صلح للغسل
فغسل طهر، ولا يضره أَنَّ النجاسة قد حلّت في جميع أجزائه حين ميلانه
وبعد الانجساد آنحاً يمرّ الماء على سطوحه، فافهم. ١٢

[٣٥٠] قوله: ثم الظاهر^(١): نصّ على هذا في "الغنية"^(٢). ١٢

[٣٥١] قوله: واختار الطهارة وعليه يتبنّى^(٣): أي: على المختار. ١٢

[٣٥٢] قوله: قال في "لنح": وفي ظاهر الرواية... إلخ^(٤):

ومثله في "الحانية"^(٥). ١٢

[٣٥٣] قوله: كرماد العذرة^(٦): وكاللين. ١٢

مطلب في التداوي بالمحرّم

(١) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في أحكام الدباغة، ٦٩٥/١، تحت
قول "الدرّ": ولا صلاة حمله... إلخ.

(٢) "الغنية"، فصل الأنجاس، ص ١٤٦-١٤٧.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في أحكام الدباغة، ٦٩٦/١، تحت
قول "الدرّ": وطهارة شعره.

(٤) المرجع السابق.

(٥) "الحانية"، كتاب الطهارة، فصل في النجاسة... إلخ، ١١/١.

(٦) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في أحكام الدباغة، ٦٩٧/١، تحت
قول "الدرّ": طاهر حلال.

[٣٥٤] قوله: وفي "الخانية" في معنى قوله عليه الصلاة والسلام: ((إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ)) كما رواه البخاري... إلخ^(١):

أقول: لم أر في "البحر" ولا في "الخانية" عزوه للبخاري ولا لأحد والحديث أنما عزاه في "الجامع الصغير" لكبير الطبراني، وقال لناوي: إسناده مقطوع ورجاله رجال الصَّحيح، والله تعالى أعلم. ١٢

[٣٥٥] قوله: كذا اختاره صاحب "الهداية" في "التحسيس"، فقال: "لو رُعف، فكتب الفاتحة بالدم على جهته وأنه حاز للاستشفاء، وبالبول أيضاً إن علم فيه شفاء لا بأس به، لكن لم يقل"^(٢):

(١) المرجع السابق، مطلب في التدوي بالحرِّم، ٧٠١/١، تحت قول "الدر": اختلف في التدوي بالحرِّم.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٠٢.

مسألة كتابة الفاتحة بالبول المذكورة في "حاشية ابن عابدين" رحمه الله.

رقم المسألة من "الفتاوى الرضوية" ١٠٩:

للمرسل: الشيخ آفتاب حسين والشيخ حامد علي السيدان، من أوجين، محلة مرراواري، ٢١ محرم الحرام ١٣١٠ هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

المعروض تأدياً أن بعض المسائل المذكورة في كتاب الخنفية الفقهية خلافة الحديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم - كـ "الهداية" و"شرح الوقاية" و"الفتاوى القاضي حان" و"الدر المختار" و"رد المختار" و"الفتاوى الهندية" و"الفتاوى البرهنة" -

و "الفتاوى للسراجية". فمن جملة المسائل الخلافية مسألة أن كتابة آية "القرآن الكريم" بالبول جائز، وعندني نقله، فهذه العبارة، هل في الكتب المذكورة أم هو أنهم؟ وما هو الحكم فيه؟ يتوهموا. (محمد رفيع الدين).

الجواب: الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأكمل السلام على سيد المرسلين، سيدنا ومولانا محمد وآله وأصحابه وعلماء أمته ومجتهدى ملته أجمعين. آمين!

أقول: وبالله التوفيق: هناك خداع من المعارض في العبارة بأسلوب عديدة.

أولاً: أنهم بأن المسألة المذكورة في "الهداية" وغيره من جميع الكتب، مع أنه لا وجود لها في "الهداية" ولا أثرها في "شرح الوقاية"، وهي غير مذكورة في "الدر المختار" ولا ذكر البول في "الهدية". فهذا كله من مخالطة المعارض المذكورة. أما "الفتاوى البرهنة" فليست عند الفقير، وهي ليست مقدورة في الكتب المعتمدة.

ثانياً: قد صرح في "السراجية" بعد المسألة المذكورة: "نكس لم ينقل". [الفتاوى السراجية"، كتاب الكراهة، باب النداري والعلاج، ص ٧٥، في الأصل: "لكن لم يفعل"]. وكذلك نقل في "رد المختار"، فنية حكم الجواز إليهم اقتراء محض، أما اشتراط الحكم بشرط، فهو عدم تسليم وجود شرط الحكم، دون الحكم، كما لا يخفى على جاهل، فضلاً عن أفاضل.

ثالثاً: وصرح في "الفتاوى القاضي خان" بأن هذا القول ليس من الإمام الأعظم - رضي الله تعالى عنه - ولا من أصحابه، ولا من تلاميذهم، ولا من تلميذ تلاميذ تلاميذهم، بن هو قول الشيخ أبي بكر الإسكافي البلخي، وهو من مشايخ القرن الرابع، أيضاً ليس له الأسلوب الذي أتى به المعارض، - كما سيأتي عن قريب -، فالإيهام مع ذلك بأنه حكم فقه الإمام الأعظم، خداع صحيح.

رابعاً: وما هي عبارة "الفتاوى القاضي خان":

= الذي رعف قلا يرقا دمه، فأراد أن يكتب بدمه على جبهته شيئاً من "القرآن"، قال أبو بكر الإسكاف -رحمه الله تعالى-: يجوز. قيل: لو كتب بالبول، قال: "لو كان فيه شفاء لا بأس به"، قيل: لو كتب على جلد ميتة، قال: "إن كان فيه شفاء حاز". وعن أبي نصر بن سلام -رحمه الله تعالى- معنى قوله -عليه الصلاة والسلام-: ((إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم)) [صحيح البخاري]، كتاب الأضربة، باب شرب الخلّ والعسل، ٥٨٨/٣، إنما قال ذلك في الأشياء التي لا يكون فيه شفاء، فأما إذا كان فيها شفاء فلا بأس به. قال: ألا ترى أن العطشان يحلّ له شرب الخمر حال الاضطرار. [الفتاوى القاضية خان]، كتاب الحضر والإباحة، ٣٦٥/٤. وقد أتصح بهذه العبارة المذكورة أن للمسؤول عنه من الفقيه المذكور هو مسألة رعف لا يرقا دمه، ففي هذه الحالة لو كتب بالدم أو البول لحط نفسه، يجوز أم لا؟ فقَالَ الفقيه الموصوف: "لو كان فيه شفاء، لا بأس به"، و ذكر نظيره بأن العطشان يحلّ له شرب الخمر قدر الضرورة وكذلك الجوعان وليس لديه سوى ميتة، يجوز له أكله قدر الضرورة حال الاضطرار، فقوله حقيقة مشروط بثلاثة شروط:

الأول: إن يخشى عليه الموت، كما هو ظاهر في العبارة القاضية خان: "قلا يرقا دمه". وكذلك في "رد المختار"، فإنّ المعرض قد عدّ اسمه أيضاً من جملة الكتب، وما هي العبارة:

نصّ ما في "أخاوي القدسي": "إذا سال الدم من أنف إنسان، ولا يتقطع حتى يخشى عليه الموت" [رد المختار]، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في التدلوي بالحرّم، ٧٠٣/١، تحت قول "الدر": لكن نقل المصنّف... إلخ.

الثاني: إن كان الشفاء معلوماً بهذه التدبير، كما هو ظاهر عبارة القاضية خان: "لو كان فيه شفاء" [الفتاوى القاضية خان]، كتاب الحضر والإباحة، ٣٦٥/٤. =

- وفي "رد المختار" بعد العبارة المذكورة: "وقد علم أنه لو كتب ينقطع" ["رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في التداوي بالمحرّم، ٧٠٤/١، ملقطاً، تحت قول "الدر": لكن نقل المصنف... إلخ].

الثالث: إن لم يكن تدبير الشفاء غيره، كم هو الظاهر بعبارة القاضي حسان: 'حال الاضطراب'.

وفي "رد المختار": في "النهاية" عن "الذخيرة": "يجوز إن علم فيه شفاء ولم يعلم دواء آخر" ["رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في التداوي بالمحرّم، ٧٠١/١، تحت قول "الدر": اختلف في التداوي بالمحرّم].

وفيه أيضاً: هذا المصرّح به في عبارة "النهاية" - كما مرّ - وليس في عبارة "الخواص" إلا أنه يفاد من قوله: "كما رخص... إلخ"؛ لأنّ حلّ الخمر والميتة حيث لم يوجد ما يقوم مقامهما ["رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في التداوي بالمحرّم، ٧٠٤/١، تحت قول "الدر": ويعلم دواء آخر].

فتمكروا يا أهل الإنصاف! احكم الذي مشروط بثلاثة شروط مذكورة، ولا استبعد بعده أصلاً، فإنّ "الضرورات تبيح المحظورات" قاعدة مجمع عليها شرعاً وعقلاً وعرفاً، فالقول مطلقاً بدون ذكر شروط المذكورة "بأنّ المنقول في هذه الكتب هو حكم حوار كتابة القرآن الكريم" بالبول، ليس من مقتضى الإيمان والأمانة والدين والديانة، وكأنّه ثرؤ كافر نصراني يهودي بأنّ المكتوب في "القرآن المجيد" هو حكم حلّ أكل الخنزير، وعرض في الثبوت آية: ﴿فَمَنْ أَضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا رِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣] وكأنّه ثرؤ نيشري: إن الله تعالى قد حوّر الكلام بكلمات كفرية، وقرا آية سنداً: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقْبُهُ، مُطْمَئِنِّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦].

• فلا محالة يقال هؤلاء المفتريين الكذابين: إن "القرآن العظيم" قد حرّم قطعاً أكل الخنزير والكلام بكلمة الكفر، أمّا كلامكم هذا، فافتراء محض والبهتان، نعم! إن عشي عليه الموت، ولم يوجد هناك ما سوى الحرام، ففي هذا المقام حكم حوار لحفظ النفس حقّ وعين الرحمة والمصلحة قطعاً. وكذلك إن عشي عليه القتل من ضالم لا يترك بدون إظهار الكفر أو يفتق العين، أو يقطع عضواً من اليد أو الرجل، فرخص في هذه الحالة أن يُظهر شيئاً من الكفر بإيمان خالص في القلب حفظاً للجسم والنفس، فتعبركم هذه الرخصة بشوة حكم الجواز مطلقاً في "القرآن الكريم"، بهتان وصريح الشرارة والخيانة يقيماً. وهذا هو الجواب عنه عن اعتراض هؤلاء الأصحاب الغير للقلدية.

خامساً: يقول الفخر غفر الله تعالى له: إذا رزق الله تعالى النظر الملائم الدقيق فعند التحقيق مرجع هذا كلام العلماء ومآه المع، دون التحويز والإحيزة، لأنهم يشترطون بأنه لو كان الشفاء به معلوماً، مع أنه لا طريق إلى هذا العلم. إذا اعتبرت العلم بمعنى اليقين فالظاهر أن المقيم لا يحصل في الأدوية ظاهرة الأثر وواصفته وبجربته ومعقوله، وأكثر ما يحصل هو الظنّ فقط ففي "رد المختار":

قد علمت أن قول الأطباء لا يحصل به العلم ["رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في التدوي بالحرّم، ٧٠٣/١، تحت قول "الدر": اختلف في التدوي بالحرّم]. وإذا اعتبرته شاملاً للظنّ أيضاً فغاية ما يكون هذا الكتابة من قبيل الرقبة دون من قبيل المعالجات الواضحة الطبية، وقد صرح العلماء بأن الشفاء يخل هذه المعالجات ليس مظنواً، فضلاً عن أن يكون معلوماً، وإنه موهوم فقط. وفي "الهندية" عن "فصول العمادي":

الأسباب المزيلة للصبر تنقسم إلى مقطوع به كالماء للعطش و الخبز للجوع، كالنقص =

والحمامة وشرب المسهل وسائر أبواب الطب، يعني معالجة البرودة بالحرارة، ومعالجة الحرارة بالبرودة، وهي الأسباب الظاهرة في الطب، وإلى موهوم كالكي والرقية ["أهدية"، كتاب الكراهية، الباب الثامن عشر، ٣٥٥/٥، ملقطاً].
فانظر أن العشاء قد صرحوا بأن حكم الجواز إن كان الشفاء به معلوماً، ومع ذلك صرحوا بأن الشفاء به غير معلوم، فهل الحاصل من كلامهم أنه يجوز أم لا يجوز قطعاً...؟

ففي الحديث الصحيح: ((كان نبي من الأنبياء بخط فمن وافق خطه فذاك)) ["يصحيح مسلم"، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، صـ ١٢٢٤] رواه مسلم في "صحيحه" وأحمد وأبو داود والنسائي عن معاوية بن الحكم رضي الله تعالى عنه. فإذا الاستدلال بهذا الحديث بأنه -صلى الله تعالى عليه وسلم- أحسن الرمل ليس صحيحاً، لأن الحديث مفيد لمع صراحة، فإنه -صلى الله عليه وسلم- اشترطه بشرط موافقته بخط الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- وهذا غير معلوم، فالجواز غير ثابت. فقال الإمام النووي -رحمه الله تعالى- في كتاب الصلاة باب تحريم الكلام، تحت الحديث المذكور:

معناه من وافق خطه فهو مباح له، ولكن لا طريق لنا إلى العلم ليقين بالموافقة فلا يباح، والمقصود أنه حرام؛ لأنه لا يباح إلا يقين بالموافقة، وليس لنا يقين به ["شرح صحيح مسلم" لنووي، كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة وسبح ما كان من إباحة، ٢٠٣/١].

أي: مقصود الحديث هو تحريم الرمل، وإباحته مشروط بموافقة بخط الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام-، وهو غير معلوم فلا يباح معدومة.
وقال العلامة عليّ القاري في "المرقاة شرح المشكاة":

• خاصه أن في هذا الزمان حرام؛ لأن الموافقة معدومة أو موهومة ["مرقاة المصابيح شرح مشكاة المصابيح"].

وفيه عن الإمام ابن حجر وهو عن أكبر العلماء:

لا يستدل بهذا الحديث على إباحته؛ لأنه علق الإذن فيه على موافقة حط ذلك النبي، وموافقته غير معلومة، فانضح تحريره ["مرقاة شرح مشكاة المصابيح"، كتاب الصلاة، باب ما لا يجوز من العمل في الصلاة وما يباح منه، الفصل الأول، ر: ٩٧٨، ٣/٦٤].

وهذه الحالة بعينها لقول العلماء المذكورة فإنهم إذا شرطوا إيدن الكتابة بشرط عدم الشفاء، وهو معلوم أو موهوم، فالإباحة معدومة.

هكذا ينبغي التحقيق، والله ولي التوفيق، ثم بعد كتابتي لهذا المحل التسمي. نقل عن "البحر" عن "الفتح" ما نصه: "وأهل الطب يشتون للين البنت، نفعا لوجع العين، واختلف المشايخ فيه، قيل: لا يجوز، وقيل: يجوز إذا علم أنه يزول به الرمد، ولا يخفى أن حقيقة العلم متعذرة، فالمراد إذا علب على الظن وإلا فهو معنى للنوع ["رد المحتار"، كتاب النكاح، باب الرضاع، مطلب: هل يجوز الانتفاع بحليب المرأة... إلخ، ٣٨/٩، ملقطا، تحت قول "الندر": وفي "البحر"].

أقول: وأنت علم أن لا وجه فيما نحن فيه بغلة الظن أيضاً، فهو معنى انتع قطعاً، وهذا عين ما فهمت، والله الحمد.

سادساً: والطرة من المعارض أنه نقل قولاً لفقهاء من القرن الرابع، بالتحريد عن جمع الشرائط مكرراً واتهاماً ومهتناً، وزعم رعباً فاسداً بأنه اعتراضه على الفقيه الأعظم -رصي الله تعالى عنه- ولم يذكر أصل المذهب وهو ظاهر الرواية والمعتمد في المذهب، مع أنه وعليه التصريحات الكثيرة.

- المذكورة صراحة في الكتب التي ذكرها المعترض في السؤال، مثل "الدر المختار" و"رد المختار" و"قاصي خان" و"الهندية" وغيرها من عامة الكتب معتمدة المذهب، والمتون والشروح والفتاوى. واختار هذا الأسلوب حتى يخادع العوام بأن الإمام الأعظم - رضي الله تعالى عنه - يحكم بهذه الموحشات.

فإذن نسأل المعترض كان معلماً شيئاً ولم يكتب أسماء هذه الكتب سماعاً فقط أو بغض النظر رجماً بالعيب! بالله عليك! أما كان في "الدر المختار" نفسه، أي: في كتاب الطهارة: اختلف في التداءي بالمحرم، وظاهر المذهب المنع ["الدر المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه. ٧٠١/١ - ٧٠٣].

[أفلم يكن في كتاب الرضاع من "الدر المختار" نفسه:]
في "البحر": لا يجوز التداءي بالمحرم في ظاهر المذهب ["الدر المختار"، كتاب النكاح، باب الرضاع، ٣٨/٩ - ٣٩].

أولم يكن في كتاب الحصر من "الدر المختار" نفسه:
بحار الحقة للتدائي بطاهر لا نجس، وكذا كل تلوي لا يجوز إلا بطاهر ["الدر المختار"، كتاب الحصر والإباحة، فصل في البيع، ٦٤٠/٩ - ٦٤١، ملقطاً، دارالمعرفة، بيروت].
أفلم يقل في "رد المختار" بعد ما نقل قول الجواز عن "الدر المتقى": انذهب خلافه ["رد المختار"، كتاب الحصر والإباحة، فصل في البيع، ٦٤١/٩].

أما كان في "الهندية" نفسها:

تكره أبوال إبل ولحم القرم للتدائي، كذا في "الجامع الصغير" ["الهندية"، كتاب الكراهية، الباب الثامن عشر، ٣٥٥/٥، ملقطاً].

[أما كان فيه أيضاً]

قل له الطبيب الحادق: عنتك لا تندفع إلا بأكل القنفذ أو الحمة أو دواء يجعل فيه =

[٢٥٦] قوله: والظاهر أنّ التحريم يحصل بما غلبه الطنّ دون اليقين، إلّا

أن يريدوا بالعلم غلبة الظنّ، وهو شائع في كلامهم، تأمل^(١) اهـ

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":

أقول: أمّا ما ذكر من أمر التجارب فللعبد الضعيف هاهنا تنقيح شريف وأريد أنّ أحقّق المسألة في بعض رسائله إن يسّر المولى - سبحانه وتعالى - وأمّا عزوه الحديث لبخاري فلم أره في "البحر" ولا في "الحنانية" وإنّما رواه الطبراني في

الحية، لا يحمل أكله ["الهندية"، كتاب الكراهية، الباب الثامن عشر، ٢٥٥/٥].

[أفلم يكن في "الهندية" نفسها عن "الفتاوى قاضي خان":

نكره ألبان الأتان للمريض وغيره، وكذلك لحومها، وكذلك التداوي بكلّ حرام
["الهندية"، كتاب الكراهية، الباب الثامن عشر، ٣٥٥/٥].

[أم كان في "الهندية" نفسها عن "الهداية" عنها:

لا يجوز أن يتداوى بالخمر جرحاً أو دبر دابة، ولا أن يسقي ذمياً، ولا أن يسقي صبياً
لتداوي، والريال على من سقاه ["الهندية"، كتاب الكراهية، الباب الثامن عشر،
٢٥٥/٥].

الإنصاف والإنصاف! أيها الغير التقليدي! إنّ الأئمة الذين لا يجوزون النجس حقنكم! كيف يمكن أن يقولوا بجواز كتابة "القرآن العظيم" بنجس. اتقوا الله قبل أن تكلموا!

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم والله سبحانه وتعالى أعلم، وعلم - جلّ مجده -
أتم وأحكم. ("الفتاوى الرضوية"، ٢٣/٣٤٩-٣٤٩).

(١) 'رد المختار'، كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب في التداوي بالمحرّم، ٧٠٣/١، تحت قول "الدرر": اختلف في التداوي بالمحرّم.

"المعجم الكبير" بسند صحيح على أصول^(١) الحنفية، نعم رأيت في أشربة
"الجامع الصحيح"^(٢) باب شرب الخلواء والعسل عن ابن مسعود - رضي الله تعالى عنه -
من قوله تعليقاً، فليتنبه^(٣)، والله تعالى أعلم^(٤).

(١) قاله: لأن رجاله رجال الصحيح على ما فيه من انقطاع. ١٢ منه [مصنف].
(٢) "الجامع الصحيح" = "صحيح البخاري". للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن
إسماعيل البخاري، (ت ٢٥٦هـ).

(٣) "كشف الظنون"، ١/٥٤١.

(٤) "صحيح البخاري"، كتاب الأشربة، باب شراب الخلواء والعسل، ٣/٥٨٨.

(٤) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب الأحماس، من ضمن الرسالة "الأحلى من
السكر لطلبة سكر رُوسر"، ٤/٥٤١.

فصل في البئر

[٣٥٧] قوله: فإنه يفسد الماء انقليل وإن غسل^(١): غير مرّة. ١٢

[٣٥٨] قوله: البيضة الرطبة أو السحلة^(٢): الرطبة. ١٢ "خاتمة".

[٣٥٩] قوله: إذا وقعت من الدجاجة أو الشاة في الماء لا تفسده^(٣):

في قياس قول أبي حنيفة. ١٢ "خاتمة".

[٣٦٠] قوله، أي: "الدر": كخشبة أو خرقه منجّسة فينسرح الماء^(٤):

بخ، (بكر خواهر زاده) ونرح البئر أن ينسرح حتى لا يمتلئ من

دلوها إلا نصفه فتطهر. ١٢

[٣٦١] قوله، أي: "الدر": لا يملأ نصف الدلو^(٥):

أقول: هذا إذا لم يزد على ما كان عليه، أمّا إذا زاد فلأنه ينسرح

قدر ما كان ولو بقي ما يملأ دلواً أو عشر دلاء موضوعة بعضها فوق بعض،

يدلّ على ذلك السياق والسباق. ١٢

[٣٦٢] قوله، أي: "الدر": في الصحيح "خلاصة"^(٦): و"خاتمة". ١٢

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، فصل في البئر، ٧/٢، تحت قول "الدر":

كسفت.

(٢) للمرجع السابق.

(٣) للمرجع السابق، ص ٨.

(٤) "الدر"، كتاب الطهارة، فصل في البئر، ٩/٢.

(٥) المرجع السابق، ص ١٠.

(٦) المرجع السابق.

[٣٦٣] قوله: والدجاجة المحبوسة^(١):

أما المخلاة فسؤها مكروه فينزع عشرون أيضاً أو أربعون، لكن

لدفع الكراهة لا لمجرد تسكين القلب. ١٢

[٣٦٤] قوله: أي: "الدر": راد في "التاريخانية"^(٢).

و"المهنية" عن "المحيط" وقال: إنه ظاهر المذهب وإن الحكم ندب. ١٢

[٣٦٥] قوله: أي: "الدر": "وعشرين في الفأرة"^(٣): إذا أصاب قمها الماء

ونجست ميتة. ١٢

[٣٦٦] قوله: أي: "الدر": وأربعين في سنور ودجاجة مخلاة^(٤):

قلت: وغراب؛ لأن الغراب والدجاجة في الجنة كالحمامة أو أزيد،

والحمامة كالمهرة في نزع أربعين وجوباً عند الموت المجرّد، فيكون الغراب

كمثلها عند إصابة الفم لتوحد علّة كراهة السنور فيه وفي الدجاجة المخلاة

فافهم. والله تعالى أعلم. ١٢

قلت: ومن هاهنا علم حكم حادثة فتوى مثلت عنها شرب الغراب

من آية، ثم أهريق مائها واستقي بها من بئر فما حكم البئر والآنية؟ أجبت أما

الآنية فليست بنجس؛ لأن الكراهة تنزيهاً يوجب الطهارة ولذا قالوا: صلى

(١) 'رد المختار'، كتاب الطهارة، فصل في البئر، ١١/٢، تحت قول 'الدر': لم ينسرح شيء.

(٢) 'الدر'، كتاب الطهارة، فصل في البئر، ١١/٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

في ثوب أصابه سور مكروه كره كما سيأتي^(١)، وأما البئر فكذا، لكن ينزح منها أربعون دلوًا أخذ مما هنا، والله تعالى أعلم. ١٢

[٣٦٧] قوله: نجس أو مشكوك، يجب نزح الكل^(٢)؛

كذا غير في "التحسيس" بالوجوب، كما في "الفتح"^(٣) صرح في

"المحيط" أنه في المشكوك ندب. ١٢

[٣٦٨] قوله: في "البحر" عن "المحيط"^(٤)؛

ومثله في "السراج" عن "الوجيز"، كما يأتي^(٥).

[٣٦٩] قوله: قلت: لكته... إلخ^(٦)؛

أقول: لم لا يسي على فرق الملاقى والملقى، فما في عامة الكتب في

الملاقى وهذا في الملقى فافهم، وذكرنا تأييده على هامش "البحر" ص... ١٢

[٣٧٠] قوله: ومذهب محمد أنه يسلبه الطهورة، وهو الصحيح^(٧)؛

(١) المقولة: [٣٦٥] قوله: هكذا قرروا وبه عزم.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، فصل في البئر، ١٢/٢، تحت قول "الدر": كذا في "الخاتبة".

(٣) "فتح القدير"، كتاب الطهارة، باب الأحاس، فصل يطهر جلد اميتة، ٩٢/١.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، فصل في البئر، ١٣/٢، تحت قول "الدر": كذا في "الخاتبة".

(٥) المقولة: [٤٠١] قوله: وبه يظهر.

(٦) "رد المختار"، كتاب الطهارة، فصل في البئر، ١٣/٢، تحت قول "الدر": كذا في "الخاتبة".

(٧) المرجع السابق، ص ١٤، تحت قول "الدر": كادمي مُحدث.

المحدث إذا لم يرد الطهارة على قول محمد طاهر و طهور هو الصحيح.
 "شرح الوهابية" للشرنبلالي الصحيح أن يقال: المحدث إذا انغمس في بئره
 لضرورة ولم يمس طاهر و طهور عند محمد، وقد علمت الصحيح المختار^(١) من
 أن الرجل طاهر والماء طاهر غير طهور، ولهذا قال: فينزح فيه عشرون
 ليصير طهوراً. ١٢

[٣٧١] قوله: فينزح منه عشرون ليصير طهوراً^(٢):
 أقول: قد مرّ عن "السراح" و"الحلة" و"الغنية" أنّها في الحمار والبغل
 إذا أصاب فعه الماء القليل نزح الكلّ بأنّه لم يبق طهوراً، فليتأمل: ١٢
 [٣٧٢] قوله: بأنّ الماء المستعمل طاهر، فلا يضرّ ما لم يغلب^(٣):
 ولم يغلب هاهنا إذ لم يصير مستعملاً إلّا ما لاقى بدنه، هذا معناه. ١٢
 [٣٧٣] قوله: بخلاف سائر المائعات، فينزح أدنى ما ورد به الشرع^(٤):
 أقول: هذا يفيد أن النزح مندوب إليه خروجاً عن الخلاف، أمّا
 على القول بطهارة الماء المستعمل المصحح للمعتد فلا حاجة إليه أصلاً ففهم. ١٢
 [٣٧٤] قوله: وأنّ المستعمل ما لاقى الأعضاء فقط، ولا يشيع في جميع
 ماء البئر، وإلّا لوجب نزح الجميع^(٥):

(١) المقولة: [٣٣٥] قوله: وقبّده في "شرح المية الصغير".

(٢) المرجع السابق، ص ١٥.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

أقول: هل شيوع حكم الاستعمال أشد من شيوع حكم النجاسة؟ ونرى نجاسات قطعية لا يجب بها إلا نزع عشرين أو أربعين، فعدم إيجاب الكل لا يدل على عدم الشيوع، ومسائل الآبار على الآثار دون الأنظار، وإلحاق الماء المستعمل بأدنى نجاسة، وهي التي فيها نزع عشرين ليس بالقياس بالدلالة فافهم. ١٢

[٣٧٥] قوله: أن الكافر إذا وقع في البئر^(١):

ونقله ابن السلي عن الزاهد الكاكي. ١٢

[٣٧٦] قوله: أي: "الدر": كما في "الجوهرة"، لكن في "النهر" عن

"المجتبى": الفتوى على خلافه؛ لأن في بواها شكاً^(٢):

في "شرح الطحاوي" تنجس مطلقاً؛ لأنها تبول غالباً عن خوف الحرّة،

هكذا في "المحيط" وهو المختار، مكنا في "الحلاصة"، "عالمكبرية"^(٣) قبيل التيمم. ١٢

[٣٧٧] قوله: تصحيح للقول باعتبار وقت الوقوع^(٤):

أقول: ومما يقضي بتصحيحه مسألة عدم اشتراط اتوالي على الصحيح؛

وذلك لأن اعتبار مقدار وقت النزع إنما يتنى على أن الماء اجدد الزائد

تنجس بملاقاة الماء المتنجس بالوقوع، وهذا المبنى ساقط من النظر على التصحيح

الدار لعدم اشتراط الموالاة، كما لا يخفى، والله سبحانه وتعالى أعلم. ١٢

(١) المرجع السابق.

(٢) "الدر"، كتاب الطهارة، فصل في الشر، ١٤/٢-١٥.

(٣) أي: "الهندية".

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، فصل في البئر، ١٨/٢، تحت قول "الدر": وقت ابتداء

النزع قاله الحلبي.

- [٣٧٨] قوله: إِنَّ مُحَمَّدًا أَفْتَى بِمَا شَاهَدَ فِي آبَارِ بَغْدَادَ، فَإِنَّهَا كَثِيرَةُ الْمَاءِ^(١):
قلت: وآبارنا أكثر ماء فكيف يكفي بمئتين أو ثلاث مع العلم بأن
الموجود عند الوقوع أو بدء النزح أكثر من أربعمئة. ١٢
- [٣٧٩] قوله: أي: "الدر": وفأرة (فَعَشْرُونَ) إلى ثلاثين^(٢):
(لأصيل) فأرة ماتت في البئر فنزح منها عشرون دلوًا، فأصاب
الثوب أكثر من قدر الدرهم لم يجر صلاته فيه "طم" والنزوح ما بين العشرين إلى
ثلاثين طاهر. ١٢ "قنية".
- [٣٨٠] قوله: والصَّهْرِيح: حفرة في الأرض لا تصل اليد إلى مائها،
بخلاف العين والحب والخوض^(٣):
أقول: بينا في فتاوانا أن لا فرق بين الصهريج والخوض وإنَّ عدم
وصول اليد إلى الماء ليس داحلاً في مسمي الصهريج ولا البئر، فراجعه. ١٢
- [٣٨١] قوله: وأما البئر فهي التي لها مواد من أسفلها اهـ. أي: لها مياه
تُمدُّها وتُتبع من أسفلها، ولا يخفى أنَّه على هذا التعريف يخرج الصهريج
والحُبُّ والآبار التي تملأ من المطر أو من الأنهار اهـ^(٤).
- [قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":

(١) المرجع السابق، ص ٢٠، تحت قول "الدر": يُقِيل: ... إلخ.

(٢) "الدر"، كتاب الطهارة، فصل في البئر، ٢٠/٢.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، فصل في البئر، ٢٣/٢ - ٢٤، تحت قول "الدر":

بخلاف نحو صهريج وحب ... إلخ. ١

(٤) المرجع السابق، ص ٢٤، تحت قول "الدر": ونحوه في "التنف".

أقول: وكون البئر من الأثر يقتضي أن كل بئر محفورة لا أن كل محفور بئر، ولا تنس ما حكوه في الفارورة والجرجير، وفي "اندر المختار" عن حواشي العلامة العزّي صاحب "التنوير" على "الكنز" عن "القنية": أن حكم الرّكبة كالشر، وعن "الفوائد"^(١): أن الحب المطمور أكثره في الأرض كالبئر، قال في "الدر": وعليه فالصّهريج والوزير الكبير يسرح منه كالبئر، فاعتنم هذا التحرير^(٢) اهـ^(٣).

[٣٨٢] قوله: وما في "الفوائد" معارضٌ بإطلاق ما مرّ عن "البدائع" و"الكافي" وغيرهما، وفرق ظاهر بينه وبين الصّهريج، كما قدّمناه اهـ^(٤).

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: هذا من الحسن بمكان، لكن لا يطهر^(٥) التفرقة بين الحوض والصّهريج؛ فإنّ عدم وصول اليد إلى الماء ليس داخلاً في مسمى البئر ولا الصّهريج، وإنما البئر كما ذكر من البئر بمعنى الحفر أو منه

(١) "الفوائد": ينسب لعلماء عدة ولم يتبين لنا المراد منه هـ، انظر "كشف الطنون"، ١٣٠٣-١٢٩٤/٢.

(٢) "الدر"، كتاب الطهارة، فصل في البئر، ٢٥/٢.

(٣) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة "انسيقة الأنقى في فرق الملاقى والملقى"، ٢٥٥/٢.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، فصل في البئر، ٢٦/٢٥/٢، نحت قول "الدر": يسرح منه كالبئر.

(٥) ناظر إلى قوله السابق بخلاف العين الحب والحوض. اهـ منه [مصنّف].

بمعنى الادخار ويختلف قرب مائها وابتعاده باختلاف الأرض والفصول، ففي الأراضي الندية وأبان المطر يقترب جداً لا سيما بقرب الأنهار الكبار، حتى رأينا من الآبار ما ينال مائها بالأيدي، وإذا سالت السيول تَرَعَتْ واستوت بالأرض، وهي التي تسمى بالهندية "چويا"، والحياض كثيراً ما تكون بعيدة الغور، حتى إذا ملئت إلى قدر النصف أو أزيد منه قليلاً لا تصل الأيدي إلى مائها، وإذا امتلأت وصلت، وكذلك الزير الكبير، وما الصَّهريج إلا حوضاً يجتمع فيه الماء، كما رأيت في نسختي "القاموس"، وعليها شرح في "تاج العروس" ومثله في "مختار الرازي" وفي "الصَّراح" صهريج بالكسر حوضجه آب اه^(١).

وعلى ما أثرتم عن "القاموس" هو الحوض الكبير يجتمع فيه الماء، وهذا أيضاً لا يزيد على الحوض إلا بقيد الكبر، والحوض حوض صغر أو كبر، ولا شك أن الصَّهريج وإن بعد قعره يملؤه الوادي إذا سال، فتراه يتدفق بماء سلسال، وقد قال ذو الرمة^(٢):

صوادي الهام والإحشاء خافقة

تناول الهيم إرشاف الصَّهريج

(١) "الصَّراح".

(٢) "ذو الرمة": غيلان بن عتبة بن حميس بن مسعود بن حارثة المعروف بلدي الرمة بضم الراء، الشاعر المشهور، (ت ١١٧هـ)، له ديوان شعر.

("كشف الظنون"، ٧٨٩/١، "معجم المؤلفين"، ٢/٦٠٥-٦٠٦).

فإذا كانت الإبل ترتشف إرشافها بشفاها فما بال الأيدي لا تصل إلى مياهاها، والعلامة المقدسي إنما يحيل إلى التفرقة بين الحب والصهرج بالخرج البين في تفريغ الصهاريج وغسلها ونشفها كالبر بخلاف الزير، وإليه يشير قوله: لا سيما الذي يسع الوفا، إذا عمت هذا فاعلم أنا لو اقتصرنا في المسألة على ما زعمه العلامة قاسم و"البحر" وتبعه كثير ممن جاء بعده من الأعلام أن المستعمل ليس إلا ما لاقى البدن لم يحتج إلى الأمر بنزع شيء أصلاً؛ لأن الملاقى أقل بكثير من الباقي، فالطهورية لم تسلب حتى تحلب، لكنه خلاف نصوص أئمة المذهب المنقول في الكتب المعتمدة إجماعهم عليه، فوجب الرجوع إلى المذهب واعتريخ الخلاف بين أنه كالبر، أو كالزير فعلنا بالأيسر عند الخرج، وبالإجراء أو تفريغ الأكثر حيث لا حرج كي يصير جارياً أو المطلق أكثر أجزاء، ويأجماع يحزى في الطهور أجزاء، فهذا تحقيق ما عولنا عليه، والحمد لله ومنه وإليه، هكذا ينبغي التحقيق، والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق، وما ذكرنا من مسألة الإجراء فتحقيقه في "رد المختار"، وقد ذكرناه في مواضع من فتاوانا^(١).

[٣٨٣] قوله: أي: "الدر": صاعاً، وغيره^(٢): من حُب معتدل. ١٢ "غية".

[٣٨٤] قوله: أي: "الدر": وجرّيان بعصه^(٣).

(١) "العناوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة "النعيمة الأنقى

في فرق الملاقى والملقى"، ٢/٢٥٦-٢٥٨.

(٢) "الدر"، كتاب الطهارة، فصل في البر، ٢/٢٧.

(٣) المرجع السابق.

أقول: تأمله جداً؛ فإنَّ الجريان دافع لا رافع، فالحس لا يطهر به أبداً ما لم
يجر مع الطاهر، وجوابه أنه جريان مع الطاهر؛ لأنَّ الماء لا يزال ينبع من أسفله. ١٢
[٣٨٥] قوله: وعزاه في "البحر"^(١): مع التصحيح. ١٢
[٣٨٦] قوله: قائله صاحب "الجمهرة"^(٢):
أقول: لم أره فيها فلعله في "السراج الوهاج"، والله تعالى أعلم. ١٢
[٣٨٧] قوله: وقال العلامة قاسم... إلخ^(٣):
وقال الإتياني في "غاية البيان": قوله احتياط، وقولهما عمل باليقين
ورفق بالناس، كما في "البحر".

قلت: رفق وأي رفق وحسبنا الله. ١٢

[٣٨٨] قوله: قلت: لم يوافق على ذلك... إلخ^(٤):

قائله العلامة قاسم، فإذا تكون العبارة إلى آخر القول له يدل على
ذلك ما في "ط" حيث قال، قوله: قيل وبه يفتي، قائله العثابي^(٥) حيث قال: إنَّ
قولهما هو المختار، وإنما عبر به "قيل" لردَّ العلامة قاسم له لمخالفته لعامة

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، فصل في البر، ٣١/٢، تحت قول "الدر": فسيحكم
بجاسته.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٥، تحت قول "الدر": قيل: وبه يفتي.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) "العثابي": أحمد بن محمد عمر العثابي زاهد الدين أبو نصر البخاري الحنفي، (ت ٥٨٦هـ) من
تصانيفه: "تفسير القرآن"، "جوامع الفقه" يعرف بـ "الفتاوى العثابية"، (هدية العارفين، ٨٧/٥).

الكتب، فقد رجّح دليله في كثير منها، وهو الأحوط، "نهر"^(١)، اهـ. ١٢

مطلب مهم في تعريف الاستحسان

[٣٨٩] قوله: قلت: وهذا يشمل الدّم... إلخ^(٢):

قلت: الذي يظهر أنّ هذا إذا لم يعلم سبباً طاهراً، أمّا إذا علم فالإستناد إليه، كما إذا سبّح ماء، ثم خرج، ثم رأى دمّاً كثيراً، ثم علم تعلق علق. فمن المعلوم أنّ العلق لم يتعلّق إلّا في الماء وإنّ هذا الدّم منه وإنّه لا يخرج هذا القدر الكثير إلّا في زمان فيقدر، ثم ليحكم، والله تعالى أعلم. ١٢

[٣٩٠] قوله: روث الحمار والحي، واختلفوا فيه؛ فقل: ينحس ولو

قليلاً أو يابساً، وقيل: لو يابساً فلا، وأكثرهم على أنّه لو فيه ضرورة^(٣):

"لا فرق بين الروث والحي والبر، هكذا في "الهداية"^(٤). اهـ "هندية"^(٥).

لو أفسد القليل لزم حرج وهو مدفوع، فعلى هذا لا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر والبر والحي والروث لشمول الضرورة، وبعضهم يفرّق والظاهر، الأوّل، اهـ "تبين"^(٦). ذكر السرخسي أنّ الروث والمفتّت من البر مفسد

(١) "النهر"، كتاب الطهارة، فصل في الآبار، ٩٠/١، ملقطاً.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، فصل في البحر، مطلب: مهم في تعريف الاستحسان، ٣٧/٢، تحت قول "الدر": ورعاف.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٩، تحت قول "الدر": ويعرني إبل وعنم.

(٤) "الهداية"، كتاب الطهارات، فصل في البر، ٢٤/١.

(٥) "الهندية"، كتاب الطهارة، الباب الثالث، الفصل الأول فيما يجوز به التوضوء، ١٩/١.

(٦) "التبيين"، كتاب الطهارة، مسألة البر جحط، ٩٤/١.

في ظاهر الرواية إلا أن عن أبي يوسف، أن القليل عفو وهو الأوجه، وإنما كان الأوجه؛ لأن الضرورة تشمل الكل اهـ "فتح" (١) ١٢.

[٣٩١] قوله، أي: "الدر": يكره سورها للرجل (٢):

أعاد المسألة أواخر الحظر (٣) وبيانه هاهنا أتم. ١٢

مطلب في السور

[٣٩٢] قوله: مما له دم سائل كالقارة والحية والورغة بخلاف ما لا

دم له (٤):

وقد قال في "مراقي الفلاح" في حكم سورها: 'مكروه للروم طوافها

وحرمة لحمها النجس" (٥) اهـ. ومعلوم أن النجس إنما هو لحم دموي، وفي

"الحانية": "دم الحلمة والورغة يفسد الثوب والماء" (٦) ١٢.

[٣٩٣] قوله: والعقرب فإنه لا يكره (٧):

(١) "الفتح"، كتاب الطهارة، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز، فصل في البئر،

(٢) "الدر"، كتاب الطهارة، فصل في البئر، ٤٣/٢.

(٣) "الدر"، كتاب الحظر والإباحة، فصل في البيع، ٧٠٣/٩. (دار المعرفة، بيروت)

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، فصل في البئر، مطلب في السور، ٤٩/٢، تحت قول

"الدر": وسواكن بيوت.

(٥) "مراقي الفلاح"، كتاب الطهارة، فصل في بيان أحكام السور، ص ٦.

(٦) "الحانية"، كتاب الطهارة، فصل في النجاسة... إلخ، ١٠/١.

(٧) "رد المختار"، كتاب الطهارة، فصل في البئر، مطلب في السور، ٤٩/٢، تحت قول

"الدر": وسواكن بيوت.

وزعم القهستاني كراهة سؤر العقرب بالاتفاق ولا يحسه، والله تعالى أعلم. ١٢

[٣٩٤] قوله: كما مر^(١)؛

شرحاً، وعزاه المحشي إلى "ط" عن "البحر"، وفي "البدائع" ص ٧٥ في فتاوى أهل بلخ، إذا وقعت وزغة في بئر فأخرجت حية يستحب نزح أربعة دلاء إلى ست، وفي "الفتاوى الزبية"^(٢) مثل عن دم الوزغ هل هو طاهر أم نجس؟ (أجاب) هو نجس، والله تعالى أعلم. اهـ وفي "فتح القدير" ص ١٤٥^(٣) دم الحلمة والأوزاغ نجس اهـ. ١٢

[٣٩٥] قوله: هكذا قرروا، وبه علم أن طهارة السؤر... إلخ^(٤)؛

أقول: وبه ظهر حكم سؤر الغراب. ١٢

[٣٩٦] قوله: وأما على قول محمد^(٥)؛ من عدم الطهارة بمائع سوى

الماء. ١٢

(١) المرجع السابق.

(٢) "الفتاوى الزبية": لزين الدين المعروف بابن نجيم المصري، (ت ٨٩٧٠هـ).

(٣) "كشف الظنون"، ١٢٢٣/٢.

(٤) هذا مطابق بمسند الإمام وفي نسخة، كتاب الطهارة، باب الأنجاس وتطهيرها، ١٨٣/١.

(٥) "رد المختار"، كتاب الطهارة، فصل في البئر، مطلب في السؤر، ٤٩/٢، تحت قول "الدر": طاهر للضرورة.

(٥) المرجع السابق، ص ٥٠، تحت قول "الدر": مكروه.

مطلب: الكراهة حيث أطلقت فالمراد منها التحريم

[٣٩٧] قوله: كراهة الصلاة^(١): تنزيهاً. ١٢

[٣٩٨] قوله: شوب أصابه السور المكروه^(٢): أزيد من درهم. ١٢

مطلب: ست تورث النسيان

[٣٩٩] قوله: بشم البول قال في "البدائع"^(٣):

أي: بول الأتان، أقول: وعلى هذا ينبغي استثناء كل ذكر من البقر والغنم والجاموس لا سيما التيس؛ فإنه يُخرج ذكره فيمصّه والبول والمذي يخرج ويبع، وإذا بالث اشاة وضع فمه على فرجها، وهذا يتكرر من التيس في كل يوم مراراً، لا سيما مصّ الذكر على ما ذكرنا، كما هو مرئي. ١٢

[٤٠٠] قوله: في الأصح، قاله قاضي حان، مقابله القول بنجاسته؛ لأنه ينحس فمه بشم البول؛ قال في "البدائع": وهو غير سديد؛ لأنه أمر موهوم لا يعلب وجوده، فلا يؤثر في إزالة الثابت "بجر". اهـ^(٤)

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":

أقول: إن كان المناط الندرة يظهر تنحيس سور التيس، فإن شمه بول العنز إن كان نادراً فإنه يتكرر منه كل يوم مراراً أنه يُذلي ذكره والمذي

(١) لراجع السابق، مطلب: الكراهة حيث أطلقت فالمراد منها التحريم، ص ٥١، تحت قول "الدر": كأكله لفقير.

(٢) المرجع السابق.

(٣) لراجع السابق، مطلب: ست تورث النسيان، ص ٥٢، تحت قول "الدر": في الأصح.

(٤) المرجع السابق.

والأبواب نايعة فيمضيه، بل الوجه عندي - والله تعالى أعلم - أن الجفاف سبب الطهارة في أبدان الحيوانات، كما في الأرض، وقد حققناه بتوفيق الله تعالى في باب الأنجاس من فتاوانا، والله تعالى أعلم^(١).

[٤٠١] قوله: وبه يظهر أن ما هنا غير معتبر، فتدبر^(٢):

انظر ما قدمته^(٣) وبه يظهر أن لا خلف بين الروايات وإن اعتراض

الصيرفي^(٤) ساقط. ١٢

[٤٠٢] قوله: كره فعله في الأولى^(٥): لعدم الاجتماع. ١٢

[٤٠٣] قوله: دون الثانية^(٦): للاجتماع. ١٢

[٤٠٤] قوله: كره فيهما^(٧): لعدم الاجتماع فيهما. ١٢

[٤٠٥] قوله: كسور الحمار، وبه قال محمد^(٨): وروي عن أبي يوسف أيضاً. ١٢

(١) "الفتاوى الرصوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة "عطاء النبي لإفاضة أحكام ماء الصبي"، ٥٦٤/٢.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، فصل في البئر، مطلب: ست تورت التسيان، ٥٧/٢، تحت قول "الدر": اعتبر بالأجزاء.

(٣) المقولة: [٢٦٨] قوله: في "البحر".

(٤) الصيرفي: لم نتد إلى معرفته.

(٥) "رد المختار"، كتاب الطهارة، فصل في البئر، مطلب: ست تورت التسيان، ٥٧/٢، تحت قول "الدر": في صلاة واحدة.

(٦) المرجع السابق.

(٧) المرجع السابق.

(٨) المرجع السابق، ص ٥٩، تحت قول "الدر": ويقدم التيمم على نبيذ التمر... إلخ.

باب التيمم

[٤٠٦] قوله: لا يخفى أن الحجر الأملس جزء من الأرض استعمال في العضوين للتطهير إذ ليس المراد بالاستعمال أخذ جزء منها، بل جعله آلة للتطهير، وعليه فهو استعمال حقيقة وهو ظاهر كلام "النهر"، فلا حاجة إلى قوله: "أو حكماً"، كما أفاده ط اه^(١).

رد الإمام الزيلعي على التعريف باستعمال جزء من الأرض بجوار التيمم بالحجر الأملس، فقال في "النهر" على ما في أبي السعود عنه: "يمكن أن يقال: إن التيمم بالأملس فيه استعمال جزء من الأرض" اه.
أقول: والحق أنه استعماله في التطهير لا شك، لكن إذا قيل: استعماله على العضوين أو في العضوين، كما قالوا: لم يتبادر منه إلا إمساس العضوين بجزء من الأرض. ١٢

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - أيضاً في "الفتاوى الرضوية":]
أقول: لا يرتاب أحد أنك إذا عمدت إلى حجر أملس فوضعت كفك عليه، ثم مسحت بهما وجهك وذراعيك، فقد استعملت الحجر في التطهير، لكن إذا قيل: استعمال جزء من الأرض في العضوين أو على العضوين - كما هو ألفاظهم - لم يتبادر منه الإمساس العضوين بجزء من الأرض. ألا ترى أن السيد ط فسر استعماله بقوله: "هو للمسح على الوجه واليدين" اه^(٢). وذكر مثله غيره،

(١). رد المختار، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٦٥/٢، تحت قسوس "السدر": و استعماله... إلخ.

(٢) "حاشية الطحطاوي على الدر المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١٢٤/١.

بل قال العلامة ش "نفسه بُعيد هذا الاستعمال هو المسح المخصوص للوجه واليدين" اهـ^(١). ولا شك أن مسح العضوين بجزء من الأرض لا يقع في نحو الحجر الأمس، وكل ما لا يلتزق شيء منه بالكفين، إنما الواقع فيه إمساسها بكفين أمستاً بالجزء، فلم يستعمل الجزء فيهما وعليهما إلا بالواسطة، وهذا معنى استعماله الحكمي.

أما جعله آلة للتطهير فكلام محملٌ خفي لا يحصل به التعريف؛ فإنه بإطلاقه يشمل ما إذا ذرَّ التراب على وجهه وذراعيه بنية التطهير فقد جعله آلة له، ولا يصير متيمماً ما لم يمسح يديه على وجهه وذراعيه بنية التطهير بعد وقوع التراب عليها، والمسألة منصوص عليها في المعتمدات كـ "الحانية" و "الحلاصة" و "خزانة المفتين" و "الإيضاح"^(٢) و "الجوهرية" وغيرها، متأتي إن شاء الله تعالى.

ثم أقول: بل التحقيق عندي أن الاستعمال هو المسح، كما فسره السيدان ط وش، وهو حقيقة التيمم، كما حققه المحقق حيث أطلق، فلا بد من وجوده حقيقة بالمعنى الذي سنحققه - إن شاء الله تعالى - فلا يكفي الاستعمال الحكمي وإلا لم يكن تيمماً حقيقة؛ لأن الحقيقة، الركن حقيقة.

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٦٦/٢، تحت قول "الدر": و استعماله... إلخ.

(٢) "الإيضاح": لأبي الفضل عبد الرحمن بن محمد بن أميرويه ركن الإسلام الكرماي (ت ٥٤٣هـ، وقيل: ٥٤٤هـ)، شرح به كتابه "التجويد الركني".

("كشف الظنون"، ٢١١/١، ٣٤٥).

بل الصعيد هو المنقسم إلى الحقيقي وهو جزء من جنس الأرض، والحكمي وهو الكف الذي أمس به على نية التطهير، فإن الشرع المظهر أمرنا أن نمسح وجوهنا وأيدينا منه، وأرشدنا إلى صفة بأن نضع الأكف عليه فنمسح بها من دون حاجة إلى أن يلتزق بها شيء منه، بل من لنا أن نفضها إن لزق حتى يتناثر، فعلم أن الجزء الملتزق ساقط الاعتبار، بل مطلوب التجنب، فما هو إلا أن الكفين بوضعهما للنوي يورثهما الصعيد صفة التطهير، فيقومان مقامه ويفيدان حكمه، فهما الصعيد الحكمي حكماً من ربنا -تبارك وتعالى- غير معقول المعنى.

قال الإمام ملك العلماء في "البدائع": قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه: يجوز التيمم بكل ما هو من جنس الأرض التزق بيده شيء أو لا، وقال محمد رحمه الله تعالى: لا يجوز إلا إذا التزق بيده شيء من أجزائه، فالأصل عنده أنه لا بد من استعمال جزء من الصعيد، ولا يكون ذلك إلا بأن يلتزق بيده شيء، وعند أبي حنيفة هذا ليس بشرط، وإنما الشرط مسّ وجه الأرض باليدين وإمرارهما على العضوين، وجه قول محمد: إن المأمور به استعمال الصعيد وذلك بأن يلتزق بيده شيء منه، ولأبي حنيفة أن المأمور به، هو التيمم بالصعيد مطلقاً من غير شرط الالتزاق، ولا يجوز تقييد المطلق إلا بدليل، وقوله: "الاستعمال شرط"، ممنوع؛ لأن ذلك يؤدي إلى التغيير الذي هو شبه المثلة وعلامة أهل النار؛ ولهذا أمر بنقص اليدين، بل الشرط إمساس اليد المضروبة على وجه الأرض على الوجه واليدين تعبداً غير معقول المعنى لحكمة استئثار الله تعالى بعلمه اهـ^(١)

(١) "البدائع"، كتاب الطهارة، فصل في بيان تيمم به ووقته، ١٨٢/١.

وفي "كافي الإمام التسفي" (١) الواجب المسح بكفّ موضوع على الأرض لا استعمال التراب؛ لأنّ استعمال التراب مثله اهـ (٢). فانظر إلى قول "البدائع" في بيان قول محمد: "أنّ استعمال جزء من الصعيد لا يكون إلا بأن يلتزق بيده شيء"، وإلى قوله في بيان قول الإمام: "أنّ الاستعمال يؤدّي إلى شبيه المثلة"، ومثله قول "الكافي": "إنّ استعمال التراب مثله"، كلّ ذلك يفيدك ما هو المراد من الاستعمال لا مجرد جعله آلة للتطهير.

وإذا كان الاستعمال هو المسح بالمأمور به، والأمر ورد بمسح العضوين من الصعيد ولا بمسح به إلا الكفّان، ثمّ بما مسح الوجه والذراعان، تبين لك انقسام الصعيد إلى الحقيقي والحكمي، وقصر الاستعمال مطلقاً على الحكمي، فهذا غاية التحقيق، وبالله التوفيق، وله الحمد كما ينبغي له ويبيق (٣).

[٤٠٧] قوله: لأنّ الشرط هو قصد عبادة مقصودة... إلخ ما يأتي، لا قصد نفس الصعيد اهـ (٤).

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]
أقول أولاً: قصد الصعيد مأمور به في القرآن العظيم: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣] غير أنّ القصد لا بدّ له من غاية، وهي استباحة (٥) عبادة

(١) كافي التسفي.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "حُسن التعمّم لبيان حد التيمم"، ٣/٢٢٦-٣٣١.

(٣) 'رد المختار'، كتاب الطهارة، باب التيمم ٢/٦٦، تحت قول "المدرّ": واستعمله... إلخ.

(٤) أي: في التيمم المباح للصلاة. ١٢ منه عفرله.

مقصودة... إلخ. ولا يقصد ذلك إلا من استعمال الصعيد قصداً، فقصده الصعيد لا بد منه، ولا تحقق للتيمم إلا به، وإذا ليس ركناً فهو شرط لا شك، كنفس الصعيد، فإنه أيضاً من شرائط التيمم، كما قال العلامة نفسه: إن الشارح نبه على أنه أي: قصد الصعيد "شرط - وكذا الصعيد - وكونه مطهراً، كما أفاده ح فافهم" اهـ^(١).

وثانياً: يريدون به رد الإيراد وإن سلم ما ذكرتم لما أفاد الإيراد إلا الزدياد؛ لأنه جعل حقيقة التيمم ما لا توقف له عليه أصلاً، فصلاً عن الركبة. والآخر: أن المعاني الشرعية لا توجد بدون شروطها، فمن صلى بلا طهارة مثلاً، لم توجد منه صلاة شرعاً، فلا بد من ذكر الشروط حتى يتحقق المعنى الشرعي، فلذا قالوا: "بشرائط مخصوصة"، كما مر^(٢) اهـ. يريد ما يأتي في التعريف الثاني إن شاء الله تعالى.

أقول: لا كلام في ذكر الشروط، بل في جعل الشرط حقيقة المشروط، كما يفيد بقولهم: 'هو قصد الصعيد' بخلاف قولهم: "بشرائط مخصوصة"؛ فإنه ذكر الشرط على جهته ومرتبته، فالاستناد به في غير محله، وشيء ما قط لا يوجد بدون شرطه عيناً كان أو معنى شرعياً أو غيره، لكن لا يصير به الشرط ركن المشروط حتى يحد به، وكيف يسوغ أن يقال: إن الصلاة هي الطهارة وإن كانت لا توجد إلا بها نعم! يصلح عذراً له ما قال

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٦٤/٢، تحت قول "الدر". شرط القصد... إلخ.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٦، تحت قول "الدر": واستعماله... إلخ.

قبل الجوابين: إنه لا بدّ في الألفاظ الاصطلاحية المقولة عن اللغوية أن يوجد فيها المعنى اللغوي غالباً، ويكون المعنى الاصطلاحي أخصّ من اللغوي، ولذا عرّف المشايخ الحجّ بأنّه قصد خاص بزيادة أوصاف مخصوصة^(١) اهـ.
وحاصله أنّه تسامح يحمل عليه بيان المناسبة بين المنقول عنه وإليه.
وقد أشار إليه بعض المعرفين به كـ "العناية"؛ إذ قال: التيمم في اللغة "القصد"
وفي الشريعة، "القصد إلى الصعيد الطاهر للتطهر" فالاسم الشرعي فيه المعنى اللغوي^(٢) اهـ هذا^(٣).

[٤٠٨] قوله: المعاني الشرعية لا توجد بدون شروطها^(٤):

أقول: نعم! لا وجود لشيء شرعي ولا غيره إلا بشرطه، ولا يصير الشرط به ركنه فلا يجعل حداً. ١٢

[٤٠٩] قوله: ولما كان الاستعمال — وهو المسح المخصوص للوجه واليدين — من تمام الحقيقة الشرعية ذكره مع القصد تمييزاً للتعريف، فاغتنم هذا التحرير المنيف^(٥) اهـ.

(١) المرجع السابق.

(٢) "العناية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١٠٦/١.

(٣) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "حسن التعمم لبيان حد التيمم"، ٣/٣١٣-٣٣٢.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٦٦/٢، تحت قول "الدر"؛ واستعماله... إلخ.

(٥) المرجع السابق.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":
أقول: لا شك أن المصنف - رحمه الله تعالى - يريد حدثاً واحداً للتيمم،
وليس هذا محل الاستظهار غير أنك قد علمت ما في جعل القصد من الحقيقة،
فلا يصح أن المسح من تمام الحقيقة، وإنه ضمّه إلى القصد تنميماً للتعريف،
وبالله التوفيق.

ثم قد أعلمناك أن كلا التعريفين يشمل كلا الأمرين، وإنما الفرق
أن الأول: يقول: "هو قصد الصعيد للاستعمال"، والثاني: أنه استعمال
الصعيد مع القصد، والثالث: أنه القصد والاستعمال، وغير الأمور
أوساطها^(١).

[٤١٠] قوله: ف ضرب بيديه على الصعيد، فأقبل بهما وأدبر^(٢):

أي: أول كفّ دست بر زمین مالیده پیش بُرد و پس آورد^(٣). ١٢

[٤١١] قوله: ثم نفضهما، ثم مسح بهما^(٤):

لإزالة ما لصق من التراب. ١٢

(١) 'الفتاوى الرضوية'، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "حسن التعمم

ليّن حد التيمم"، ٣/٣٣١-٣٣٣.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٦٦/٢، تحت قول "السر": بصفة
مخصوصة.

(٣) شرح عبارة الشامي نفسها بالفارسية.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٦٦/٢، تحت قول "السر": بصفة
مخصوصة.

[٤١٢] قوله: استعمال التراب المستعمل^(١):

وقد قال ط: لا يأخذ التراب حكم الاستعمال مع أن الماء لا يعدّ مستعملاً ما دام يستعمل في عضوه، فليتأمل، وسيجيء^(٢) أنه إذا لم يدخل الغبار خلال الأصابع شغل من دون حاجة إلى ضربة ثالثة. ١٢

[٤١٣] قوله: بالقدر الممكن^(٣):

أقول: أفاد بقوله: بالقدر الممكن مع ما صرح به في الأحاديث والروايات أن التيمم ضربتان، أنه لو لم يفعل كل ذلك، وإنما استوعب المسح كيفما اتفق أجزاءه؟ وذلك لأن كل أحد يعلم أن دور يده قريب المرفق أعظم بكثير من مقدار طول الكف مع الأصابع، فلا يمكن أن يحصل الاستيعاب بما ذكروا، بل لا بد من بقاء مواضع، فلو لم يجز ذلك لوجبت ضربة أخرى لتلك المواضع، ولما عيروه بـ "ينبغي" لا بـ "يجب"، فالحمد لله الذي جعل هذا الأمر واسعاً. ١٢

[٤١٤] قوله: عن "التحفة" و"المحيط"^(٤): الرضوي^(٥). ١٢

(١) المرجع السابق، ص ٦٧.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١٠٠/٢، تحت قول "الدر": لم يحتج... إلخ.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٦٧/٢، تحت قول "الدر": بصفة مخصوصة.

(٤) المرجع السابق.

(٥) صاحب "المحيط الرضوي" هو محمد بن محمد الملقب برضي الدين السرخسي، كان إماماً كبيراً جامعاً للعلوم العقلية والنقلية، تلمذ على الصنبر الشهيد حسام الدين عمر، توفي سنة أربع وأربعين وخمسمئة سنة ٥٤٤ هـ.

("لغزاة البهية" لعبد الحي الكوي الفرنكي محلي، ص ١٥٢)، ١٢ العماني.

[١١٥] قوله: وقد ذكر في كتاب الصلاة^(١): وانظر عبارته الآتية^(٢). ١٢

[١١٦] قوله: لو ضرب يديه، فقبل أن يمسح أحدث^(٣):

قال في "الفتح" وعنه أخذ "البحر" قولهم: "ضربتان يفيد أن الضرب ركن، ومقتضاه أنه لو ضرب يديه، فقبل أن يمسح أحدث، لا يجوز المسح بتلك الضربة؛ لأنها ركن، فصار كما لو أحدث في الوضوء بعد غسل بعض الأعضاء، وبه قال السيد أبو شجاع، وقال القاضي الإسيهاني: يجوز كس ملاً كفيه ماءً فأحدث ثم استعمله... إلخ^(٤).

أقول: والمراد من ملاً كفيه ماءً أول الوضوء ليغسل به يديه إلى رمغيه؛ لأنه لم يزد هذا الحدث إلا ملاقة الماء كفاً ذات حدث، وقد كان هذا حاصلًا قبل هذا الحدث؛ لأنه كان محدثاً من قبل، فكما حاز للمحدث أن يملأ كفيه ماءً يغسل به يديه ولا يكون به مستعملاً للماء المستعمل؛ لأن الاستعمال بعد الانفصال، فكذا إذا أحدث بعد الاعتراف، أمّا من غسل يديه، ثم اغترف للوجه فأحدث، لم يجر له أن يغسل به وجهه، كما أشار إليه بقوله: "أحدث بعد غسل بعض... إلخ"^(٥)؛ وذلك لأن الماء يفصل عن يد محدثة، فيصير مستعملاً، فلا يبقى طهوراً، فافهم.

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٦٨/٢، تحت قول "الدر": وهو الأصح الأحوط.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٦، تحت قول "الدر": لما في "الخلاصة".

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٦٩/٢، تحت قول "الدر": وهو الأصح الأحوط.

(٤) "الفتح"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١١/١.

(٥) المرجع السابق، ص ٦٩.

أقول: وفيه أن الضربة وإن لم تكن ركناً لا شك أن الحدث قد زال بها من الكفين، ولذا لا يمسحهما بعد على الصحيح، كما يأتي^(١) فكان هذا الحدث بعد طهارة بعض الأعضاء فكان كالصورة الأخيرة التي ذكرنا، تأمل. ١٢

[٤١٧] قوله: حتى استوعب بخلاف مسح الرأس... إلخ^(٢):

إلى هنا عبارة "البحر"^(٣) عن "السراج" عن "الإيضاح". ١٢

[٤١٨] قوله: لكن في "التاترخانية": ولو تمحك بالتراب نية التيمم^(٤):

ويأتي شرحاً عن "الخلاصة" حرك رأسه أو أدخله في موضع العبار بنية التيمم جاز، والشرط وجود الشغل منه^(٥). اهـ، ١٢

[٤١٩] قوله: فأصاب التراب وجهه ويديه أجزأه؛ لأن المقصود قد حصل اهـ. فعلم أن اشتراط أكثر الأصابع محله حيث مسح بيده، تأمل^(٦) اهـ.

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٩٥/٢ و ١٠٠، تحت قول "الدر": لم يحتج.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٧٠/٢، تحت قول "الدر": بثلاث أصابع فأكثر.

(٣) "البحر"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٢٥٢/١.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٧٠/٢، تحت قول "الدر": بثلاث أصابع فأكثر.

(٥) "الخلاصة"، كتاب الطهارات، الفصل الخامس في التيمم، جنس في بيان ما يجوز به التيمم، النوع منه، ٣٦-٣٧، ملقطاً.

(٦) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٧٠/٢، تحت قول "الدر": بثلاث أصابع فأكثر.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: اشتراطهم اليد أو أكثرها في التيمم المعهود وعدم إجراء الاستيعاب بأصبع أو أصبعين نص في تعيين اليد، وأنها مقصودة لا يكفي الاستيعاب بغيرها، فلو أمسّ خشبة أو ثوباً أو قرطاساً مثلاً بجنس الأرض وأمرها على الوجه والذراعين لا أراه يجوز إلا أن يلتزم بما من التراب ما يستوعب المحل، فيكون تيمماً غير معهود؛ وذلك لأن الشرع المظهر إنما جعل التراب طهوراً عند عدم الماء، فإن لم يكن التراب الحقيقي، فلا بد من الحكمي، ولم يعرف التراب الحكمي شرعاً إلا يدلاً مست بالصيد الحقيقي ومن ادعى غير ذلك فعليه البيان، كيف والأمر تعدي ما فيه للقباس يبان فما وقع في "الحلية" من قوله: "الشرط مجرد المسّ على الأرض أو على جنس الأرض باليد أو بغيرهما، وإمرار ذلك على العضوين سواء الترقى بالناس شيء من ذلك أو لم يترق" ^(١) اهـ، مما لست أحصله ولا يحضرنى الآن من غيره، نعم يجوز إمساك الكفين بمحائل تابع لهما كخزقة ملفوفة عليها، كما مرّ في تيمم الميت الأتني والخشي ^(٢)، وكذا الزجل إذا تمت حرة أجنبية؛ وذلك لأنّ مسّ التابع مسّ المتبوع كمسّ جلد المصحف الشريف وغلافه الغير المتحاشي عنه، وكذلك إذا كان على كفيه ضماد متجسّد وقد يس، حاز له الضرب بما فإن ضره إزالته كان الضرب هكذا مسحاً لكفيه فيما أعلم، والله تعالى أعلم، فإن أراد هذا فذاك مع شدة ما فيه من الإيهام وإلا فهو مشكل، والله تعالى أعلم ^(٣).

(١) "الحلية".

(٢) انظر "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٤٠٢/٣ و ٥٤١.

(٣) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "للطهر السعيد على نيت جنس المصعيد"، ٧١٢/٣ - ٧١٣.

[٤٢٠] قوله: يضرب بياطهما وظاهرهما على الأرض، وهذا يصير

رواية أخرى غير ما أشار إليه محمد^(١): من الضرب بياطنها فقط. ١٢

[٤٢١] قوله: كون الضرب بكل من الظاهر والباطن هو السنة في

الأصح^(٢):

أقول: وكأنه يقوم مقام السنة، البدء بغسل اليدين إلى الرسغين في

الوضوء. ١٢

[٤٢٢] قوله: وكذا يقال في التفريج، "ط"^(٣):

أقول: في "مراقي الفلاح" تفريج الأصابع حالة الضرب اه. ١٢

[٤٢٣] قوله: لا تراب أصلاً لا يُسنُّ النفض، تأمل^(٤):

أقول: هذا ظاهر لا يحتاج إلى تأمل؛ فإنَّ النفض من دون تعلّق

شيء عبث لا طائل تحته أصلاً، والعبث لا يمكن أن يكون مسنوناً، والله

تعالى أعلم. ١٢

[٤٢٤] قوله: ما هو الأصح^(٥):

يعني أن السنة التبطين والتظهير معاً. ١٢

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٧١/٢، تحت قول "الدر": الضرب بياطن كفيه.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٢.

(٣) المرجع السابق، تحت قول "الدر": وأقبالهما وأدبارهما.

(٤) المرجع السابق، تحت قول "الدر": ونفضهما.

(٥) المرجع السابق، ص ٧٤، تحت قول "الدر": وبطن.

[٤٢٥] قوله: ولم أر من ذكر السّواك في السنن^(١):

ولا التّشيت، فإنّه لا يسنّ فيه بل يكره إجماعاً. ١٢

[٤٢٦] قوله: في الوضوء والغسل، فينبغي ذكره، تأمل^(٢):

أقول: لا حظّ للفم في التيمم، فالسّواك وإن كان مسنوناً بنفسه

عموماً وللصّلاة خصوصاً، لا يكون من سنن التيمم؛ لأنّه لا تعلق له به،

بخلاف الوضوء، ألا ترى إلى ما مرّ في الوضوء أنّ السواك سنّة عند المضمضة

ولا مضمضة ماها فافهم. ١٢

[٤٢٧] قوله: فيه أقبل وتؤذّر^(٣):

لكني ثم رأيت في "الشّلبية" عن يحيى^(٤) قوله: (يقبل بهما) أي:

يحركهما بعد الضرب أماماً وخلفاً مبالغة في إيصال التراب إلى أثناء الأصابع،

وإن كان الضرب أولى من الوضع^(٥) اهـ. وهو مفاد "الحلبة" إذ قال: قال

بعضهم: إنّما يُقبل بيديه في الأرض ويُذّر حتى يلتصق التراب بيديه، وقد

أوجدناك عن "الأمالى"^(٦) أنّ ذلك بعد صرهما على الأرض فاندفع ما قيل: إنّ

(١) المرجع السابق، ص ٧٥، تحت قول "الدر": ويطن.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) يحيى: لم يتبين لنا المراد.

(٥) "حاشية الشّليبي على تبين الحقائق"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١/١٢١.

(٦) "أمالى: لعله "أمالى الإمام أبي يوسف"، (ت ١٨٣هـ) يقال: إنّها أكثر من ثلثثة بجند.

(٧) "كشف الظنون"، ١/١٦٤.

قبل الضرب معللاً إياه بقوله: ليهيء نفسه للتيمم اه^(١)، أي: ليستحضر النية، والله أعلم. ١٢

[٤٢٨] قوله: وفي "الفهستاني": إذا كان للحب ماء يكفي لبعض أعضائه أو للوضوء تيمم... إلخ^(٢): مثله في "البدائع"^(٣). ١٢

[٤٢٩] قوله: إذا تيمم للحنابة ثم أحدث، فإنه يجب عليه الوضوء^(٤):
قصر الثنيا على صورة تأخر الحدث عن التيمم فاحفظه ومثله في
"الدرر"^(٥)، ١٢.

[٤٣٠] قوله: لا يُشترط لها العجز^(٦) اه.
[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "المتاوى الرضوية":]
أقول أولاً: هل تدلّ عبارة المصنف على اشتراط العجز أم لا؟ على
الثاني ما هذه الاجترازات؟ وعلى الأول يعود على المقصود بالنقض؛ فإنه يمد

(١) "أمالي".

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٧٦/٢، تحت قول "الدرر": الكافي لطهارته.

(٣) "البدائع"، كتاب الطهارة، فصل في شرائط ركن التيمم، حكم الحبوس في المصر في مكان طاهر، ١٧٦/١.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ص ٧٦-٧٧، تحت قول "الدرر": الكافي لطهارته.

(٥) "الدرر"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٣٢/١.

(٦) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٧٧/٢، تحت قول "الدرر": تهوت إلى خلف.

أن شرط التيمم "العجز في صلاة لها خلف" فلا يجوز بلا عجز، ولا بعجز في غير صلاة، ولا في صلاة لا خلف لها، وبالحملة مفاد هذه الزيادات تخصيص التيمم بهذا العجز المخصوص لا تخصيص شرط العجز بهذا المخصوص، نعم! لو قال: "وهذا في صلاة تفوت إلى خلف" لأفاد ما أراد^(١).

[٤٣١] قوله: ومن ادعى إباحته، فضلاً عن تعيينه فعلية البيان^(٢):

حاش لله! شريعتنا منسزمة قطعاً عن إباحة مثل هذا، وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم: ((من غشنا فليس منا))^(٣) بل العجب منهما كيف يطلبان البيان مع العلم القطعي بأنه واضح البطلان، ١٢.

[٤٣٢] قوله: سنذكر عن "التارخانية"^(٤):

في الصفحة الآتية^(٥). ١٢

[٤٣٣] قوله: كذا في "الدرر" و"الوقاية"^(٦):

(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "الظفر لقول زفر"، ٣/٥٤٣-٥٤٤.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٢/٨٤، تحت قول "الدرر": فمما لم يأذن به الشرع.

(٣) "صحيح مسلم"، كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: ((من غشنا فليس منا))، ر: ١٦٤، ص ٦٥.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٢/٨٥، تحت قول "الدرر": أو ماله.

(٥) "التارخانية"، كتاب الطهارة، المصل الخامس في التيمم، نوع آخر في بيان شرائط التيمم،

١/٢٣٥. "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٢/٨٩، تحت قول "الدرر": وإن نقض.

(٦) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٢/٨٥، تحت قول "الدرر": ثم إن نشأ

الخوف... إلخ.

أقول: ليست المسألة في "الوقاية" ولا في "الهداية"، وإنما ذكره في "شرح الوقاية" آخر باب التيمم^(١) عن "الذخيرة" وفي "فتح القدير"^(٢) وغيره من الشروح، ١٢.

[٤٣٤] قوله: وفي "الفيض": لو معه ما يغسل بعض النجاسة لا يلزمه اهـ^(٣). قلت: وينبغي تقييده بما إذا لم تبلغ أقل من قدر الدرهم، فإذا كان في طرفي ثوبه نجاسة، وكان إذا غسل أحد الطرفين بقي ما في الطرف الآخر أقل من قدر الدرهم يلزمه^(٤).

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية" خلال كلامه الطويل:]

قيد الزيادة على درهم مساحة أو مثقال زنة في النجاسة الغليظة، أما الخفيفة فمقدرة بالربع، فلذا عبرت "بالقدر المانع". السابغ: ما بحث السيد ش في تقليل النجاسة حسن وجهه، فلذا عبرت بما لا يبقها مانعة^(٥).

(١) "شرح الوقاية"، كتاب الطهارة، بيان التيمم للحنابلة وحده للماء... إلخ، الجزء الأول، ص ١٠٧-١٠٨.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١١٨/١.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٨٧/٢، تحت قول "الدر": أو إزالة نجس.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٨٧/٢، تحت قول "الدر": أو إزالة نجس.

(٥) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة "النور والنورق لإسفار الماء المطلق"، ٤٩٤/٢.

[٤٣٥] قوله: "وفيه بحث"، وجهه أنه إذا... إلخ^(١):

أقول: رحمك الله تعالى، الماء لا يفقد حقيقة قط، إلا إذا انعدم من الدنيا، ولا يكون ذلك قبل يوم القيامة، وإنما معنى عدمه الحقيقي عدمه بيد المكلف، وكونه بحيث يلحقه الحرج في الوصول إليه. قال في "الهداية": الميل هو المختار في المقدار؛ لأنه يلحقه الحرج بدخول المصير والماء معلوم حقيقة اه، قال في "العناية" تقريره: أن المصوص عليه كون الماء معدوماً وهاهنا (أي: في مكان المكلف الآن) معدوم حقيقة، لكن تعلم بيقين أن عدمه مع القدرة عليه بلا حرج، ليس بمحذور للتيمم، وإلا لجاز لمن سكن بشاطئ البحر وعدم الماء في بيته، فجعلنا الحد الفاصل بين البعد والقرب لحوق الحرج؛ لأن الطاعة بحسب الطاقة. قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] ولا شك أن الماء إذا كان عليه عدو أو لص فالمعنى باقٍ بعينه؛ إذ ليس الماء بيد المكلف، فهو معدوم حيث هو حقيقة وفي وصوله إليه حرج، فلم يتبدل السبب وإن تبدل سبب الحرج في الوصول إليه، بخلاف حدوث المرض مع وجود الماء عنده، فإن الماء ليس معدوماً فيه، بل موجود حقيقة عنده ولا حرج في الوصول إليه، إنما الحرج في استعماله، فقد تبدل السبب، ١٢

[٤٣٦] قوله: أي: الشرط في هذه الصورة وجود الفعل منه وهو للمسح

أو التحريك، وقد وجد فهو دليل على أن الضرب غير لازم، كما مر^(٢) اه.

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٩٣/٢، تحت قول "الدر": ثم

مرض... إلخ، ملتقطاً.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٩٦/٢، تحت قول "الدر": لما في "الخلاصة".

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: أي خصوصية لهذه الصورة، فإن الفعل منه موجود في الضرب والمسح والتحريك والإدخال جميعاً، إلا أن يريد بهذه الصورة ما إذا تيمم بنفسه، أمّا لو يممّه غيره فلا يشترط وجود الفعل منه، فح يكون هذا مسلماً آخر في الجواب، وكان إذن حقه أن يقول: أو نقول فعل غيره بأمره... إلخ.

أقول: وبقي أن يقول: أمره من فعله، هكذا جرى القيل والقال، وللعبد الضعيف - لطف به مولاه اللطيف - عدة أبحاث في هذا المقال، ثم تحقيق وتوفيق يزول به الإشكال، بتوفيق الملك المهيمن المتعال^(١).

[٤٣٧] قوله: وإذا كان على حجر أجلس فيجوز بالأولى. "نهر"^(٢):

أقول: إنما يزيد الأجلس بأن ليس فيه ما يلتزم باليد ولا يوجب ذلك أولويته بالجواز، فإن المضروب عليه اليد إذن سواء في الحكم أرضاً كان أو حجراً وانفصال شيء منهما لا منه، لا يوجب تفاوتهما في هذا وإن تفاوتتا في أن شيئاً من أجزائها تستعمل وهو الملتزم باليد لا من أجزائه. ١٢

[٤٣٨] قوله: "العمان" وهو كتاب غريب^(٣):

لم أر له ذكراً في "كشف الظنون". ١٢

(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "حسن التعمم لبيان حد التيمم"، ٣/٣٥١.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٩٩/٢، تحت قول "اندر": بمطهر.

(٣) للمرجع السابق، ص ١٠٠، تحت قول "اندر": يضرب ثلاثاً.

[٤٣٩] قوله، أي: "الدر": عجز عن التراب أو لا؛ لأنه تراب رقيق^(١):

نعم! مازجه هواء، ولذا ارتفع غير أن التراب غالب والعبارة بالغالب. ١٢

[٤٤٠] قوله: دود يخرج في نيسان^(٢):

شهر رومي، وهو مدة كون الشمس في الحمل. ١٢

[٤٤١] قوله: (ومترمّد) أي: ما يحترق بالار فيصير رماداً. "بهر"^(٣):

في "الهندية" عن "البلائع": "كلّ ما يحترق فيصير رماداً كالخطب

والحشيش، أو يتطبع ويلين كالحديد والصفير، فليس من جنس الأرض، وما

كان بخلاف ذلك فهو من جنسها"^(٤). اهـ ملخصاً.

أقول: ترمّد الأحجار معلوم مشاهد، وقد ذكر الشارح جواز التيمم

برماد الحجر، فلعّل المراد الترمّد من دون حاجة إلى علاج كثير فيحترق، والله

تعالى أعلم. ١٢

[٤٤٢] قوله، أي: "الدر": إلّا رماد الحجر^(٥):

قال في "الخانية": لا يجوز بالرماد؛ لأنه من أجزاء الشجر لا من أجزاء الأرض اهـ.

(١) "الدر"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١٠١/٢.

(٢) 'رد المختار'، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١٠١/٢، تحت قول "الدر". لتولده من حيوان البحر.

(٣) المرجع السابق، صـ ١٠٢، تحت قول "الدر": ومترمّد.

(٤) 'الهندية'، كتاب الطهارة، الباب الرابع في التيمم، الفصل الأوّل في أمور لا بد منها في التيمم، ٣٦/١.

(٥) "الدر"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١٠٢/٢.

قلت: فقد أفاد جواز التيمم برماد كل ما كان من جنس الأرض فلا خصوصية للحجر. ١٢، لكنه ذكر بعده: "أن الأرض إذا احترقت بالنار فاحتسب التراب بالرّماد يعتبر فيه الغالب، إن غلب التراب جاز التيمم وإلا فلا" (١) وذكر في "الهدية" عن "الظهريّة" أن "الأرض إذا احترقت فتيمم بذلك التراب، الأصحّ أنّه يجوز" (٢). ١٢.

[٤٤٣] قوله: وظاهره أنّ الضمير راجع إلى التيمم بالمعادن، لكن إذا كانت مغلوبة بالتراب لا يحتاج إلى هذا القيد (٣).

(١) "الحانية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، فصل فيما يجوز به التيمم، ٣٠/١، ملخصاً.

(٢) "الهدية"، كتاب الطهارة، الباب الرابع في التيمم، الفصل الأول في أمور لا بد منها في التيمم، ٣٧/١.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١٠٥/٢، تحت قول "السر": وقيسده الإسيحائي... إلخ.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: كما ذكره ابن سينا^(١) وغيره، قال ابن البيطار^(٢)

(١) ابن سينا: الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا البلخسي، ثم البخاري، وينقب بالشيخ الرئيس (أبو علي) وفيلسوف، طبيب، شاعر، مشارك في أنواع العلوم. ولد بـ "مهرميشن" من قرى "بخارا" في صفر (ت ٤٢٨هـ)، من تصانيفه الكثيرة: "القانون" في الطب، "تقاسيم الحكمة"، "لسان العرب" في اللغة، "الموجز الكبير" في المطلق، الأدوية الفلجية، "المبدأ والمعاد"، "دفع المضاد الكلية عن الأبدان الإنسانية"، "معرفة التنفس والبيض"، "رسالة" في الباء، "كتاب النجاة".
(معجم المؤلفين، ١/٦١٨).

(٢) ابن البيطار: عبد الله بن أحمد بن البيطار المالقي (ضياء الدين، أبو محمد) عالم بالنبات والطب ولد في "مالقة" "أندلس" في نهاية القرن السادس الهجري، وأتم دراسته في "أشبيلية" عاصر "الأندلس" إلى الشرق ماراً بـ "أفريقية" الشمالية والمغرب الأقصى فـ "الجزائر" فـ "تونس" ثم "طرابلس" وواصل رحلاته حتى "آسيا الصغرى" ثم "سورية"، والتقى أثناء رحلاته بجماعة يعانون هذا الفن أي: النبات، وأخذ عنهم معرفة نبات كثير. وبعد عودته من سفراته استقر بـ "مصر"، وانصرف إلى خدمة سلطانها الملك الكامل ابن الملك المنصور المنصور (ت ٦٣٥هـ) الذي عينه رئيساً على سائر العشايين والصيدلة في "مصر". (ت ٦٤٦هـ) من تصانيفه الكثيرة: "جامع مفردات الأدوية والأعذية" "الأفعال الغريبة والخواص العجيبة" "المغني في الأدوية المفردة"، و"شرح أدوية كتاب ديسقوريدس" و"مقالة في الليمون".
(معجم المؤلفين، ٢/٢٢٢).

.... في الرثيق^(١): ابن سينا منه منقى من معدنه، ومنه ما هو مستخرج من حجارة معدنه بالنار كاستخراج الذهب والفضة، وحجارة معدنه كالزنجفر^(٢)، ويظن ديسقوريدوس^(٣) وجالينوس^(٤) أنه مصنوع كالترتك^(٥)؛ لأنه مستخرج بالنار، فيجب أن يكون الذهب أيضاً مصنوعاً^(٦).

[٤٤٤] قوله: هذا إنما يظهر إذا كان يمكن سبكهما بترابهما الغالب عليهما، والظاهر أنه غير ممكن^(٧):

أقول: المراد إذا سبكا وُرِدا واختلطت بترابهما بالتراب فاندفع

الإيراد. ١٢

(١) الرثيق. كدرهم وزبرج، معرب، ومنه ما يستقى من معدنه، ومنه ما يستخرج من حجارة معدنية بالنار، ودخان بهرب الحيات والعقارب من البيت، وما أقام منها قتله. ("القاموس المحيط"، ١١٨١/٢).

(٢) الزنجفر: بالضم: صيغ.

(٣) ديسقوريدوس: أي: ديسقوريدس: طبيب يوناني عاش في القرن ١ له مؤلفات طبية ونباتية أخذ عنها أطباء العرب. ("المسجد" في الأعلام، ص ٢٥٥).

(٤) جالينوس: أي: جالينس، طبيب يوناني اشتهر باكتشافاته في التشريح. أخذ عنه أطباء العرب. ("المسجد" في الأعلام، ص ١٩٥).

(٥) لدرتك: فارسي معرب، معناه في اللغة الأردوية: "مردار سنگ" أو "مردہ سنگ".

("لسان العرب"، ٣٦٨٨/٢، "حسن اللغات" فارسي، ص ٨٠٤).

(٦) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "انظر السعيد على نبت جنس الصعيد"، ٦٩٤/٣.

(٧) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١٠٦/٢، تحت قول "الدر": ولو مسبوكين.

[٤٤٥] قوله: لا يجوز للولي؛ لأنه ينتظر ولو صلوا له حق الإعادة، وصححه في "الهداية" و"الخانية"^(١):

أقول: واعتمدته المتون كـ "مختصر القدوري" و"لمنية" و"الوقاية" و"الإصلاح" و"النقاية" و"الوافي" و"الغرر"، فكان هو المعتمد، ١٢

[٤٤٦] قوله: الظاهر أن المستحب كذلك لفوته بفوت وقته كما إذا ضاق وقت الضحى عنه وعن الوضوء، فتييم له^(٢) اهـ.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: وهذا نصه: اعلم أنه يجوز التيمم للصحيح في المصير عندنا في ثلاث مسائل أحدها: إذا كان جنباً وخاف المرض بسبب الاغتسال بالماء البارد. الثانية: حضرت جنازة وخاف إن اشتغل بالوضوء تفوته الصلاة عليها. الثالثة: إذا خاف فوات صلاة العبد^(٣) اهـ^(٤).

[٤٤٧] قوله: ثم يترصاً ويصلي الفرض بعده، وذكرها ط، صورتين أخرتين*^(٥):

(١) المرجع السابق، ص ١٠٧، تحت قول "الدر": وجاز لخوف فوت صلاة جنازة.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٢، تحت قول "الدر": وسن روايت.

(٣) "الحلبة".

(٤) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "سمح النذري" فيما يورث العجز عن الماء، ٤٢٩/٣.

* قوله: "أخرتين" هكذا بخطه، وصوابه "أخرين" اهـ.

(٥) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١١٢/٢، تحت قول "الدر": خاف فواتها وحدها.

أقول: بل أولهما هي هذه التي ذكرها عن شيخه وذكر أخرى وردّها

وهي حقيقة بالرد. ١٢

[٤٤٨] قوله: فيقع طهارة لما نواه له فقط^(١) اهـ.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: وقد تقدّم قوله صلى الله تعالى عليه وسلّم حين تيمّم لردّ

السّلام:

((لم يمنعني أن أردّ عليك السّلام إلّا أنّي لم أكس على طهر))^(٢) فأرشد

أنّ التيمّم لردّ السّلام يجعل التيمّم طاهراً في حقّه مع أنّ السّلام لا يحتاج إلى

الطهارة، فإذا اعتبر مطهراً فيما ليست الطهارة ضرورة له لعدم الماء حكماً، ففي

عدمه حقيقة أولى، فما لا حلّ له إلّا بالطهارة، أجدر وأحرى، وما أبدى المحقق

في "الفتح" من احتمال كونه صلى الله تعالى عليه وسلّم ما يصحّ معه التيمّم، ثم

يردّ السّلام إذا صار طاهراً^(٣) اهـ رده في "البحر": بأنّ المذهب أنّ التيمّم للسّلام

صحيح وإنّ التحويّز المذكور بخلاف الظاهر، كما لا يخفى^(٤) اهـ.

أقول: ويلزم على هذا أنّه صلى الله تعالى عليه وسلّم كان عادماً للماء

حال التيمّم^(٥)،

(١) المرجع السابق، ص ١١٣، تحت قول "الدر": وإن لم تجز للصلاة به.

(٢) "سنن أبي داود"، كتاب الطهارة، باب التيمّم في الحضر، ر: ٣٣٠، ١٥١/١.

(٣) "الفتح"، كتاب الطهارة، باب التيمّم، ١١٤/١.

(٤) "البحر"، كتاب الطهارة، باب التيمّم، ١/٢٦٣-٢٦٤، ملقطاً.

(٥) "شرح مسلم" للنووي، كتاب الصهارة، باب التيمّم، ١/١٦١.

كما حمّله عليه الإمام النووي^(١) في "شرح مسلم"^(٢)، وهو في غاية البعد أشدّ البعد؛ لأنّ الواقعة كانت بـ "المدينة الكريمة" فصنّدر الحديث: ((مرّ رجل في سكة من السكك فسلم عليه -صلى الله تعالى عليه وسلم- فلم يردّ عليه حتّى إذا كاد الرجل أن يتوارى في السكة، ضرب يديه على الخسائط))^(٣)... الحديث، بل في "الصحيحين": ((أقبل رسول الله -صلى الله تعالى عليه وسلم- من نحو بئر، فلقى رجلاً فسلم عليه، فلم يردّ عليه حتّى أقبل على جدار، فمسح وجهه ويديه، ثمّ ردّ عليه السلام^(٤) له وبشره رجل موضع بـ "المدينة الكريمة" علي صاحبها وآله أفضل صلاة وسلام^(٥)).

-
- (١) الإمام النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حرام النووي، الدمشقي الشافعي، فقيه، محدث، حافظ، لغوي، مشارك في العنوم (ت ٦٧٦ أو ٦٧٧ هـ) من تصانيفه الكثيرة: "الأربعون النووية" في الحديث، "روضة الطالبين وعمدة المفتين" في فروع الفقه الشافعي، "التبيان في آداب حملة القرآن"، و"رياض الصالحين"، "الإيضاح" في المناسك، "عبود المسائل والفرائد"، "روضة الفقه"، "الفتاوى النووية". ("معجم المؤلفين"، ٩٨/٤).
- (٢) "شرح مسلم" = "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج": لأبي زكريا يحيى بن شرف، محيي الدين الحزامي النووي (ت ٦٧٦ أو ٦٧٧ هـ). ("كشف الظنون"، ٥٥٧/١).
- (٣) "سنن أبي داود"، كتاب الطهارة، باب التيمم في الخضر، ١٥١/١، ر: ٣٣٠.
- (٤) "صحيح مسلم"، كتاب الحيض، باب التيمم، ص ١٩٧، ر: ٣٦٩.
- (٥) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "سمح التدرى فيما يورث العجز عن الماء"، ٥٧٥/٣-٥٧٦.

[٤٤٩] قوله: فالتيمم في كل هذه الصور صحيح^(١):

أقول: دخلت فيها كل عبادة، تحل بدون طهارة مقصودة كانت أو لا، وهذه هي القاعدة الأولى وهو لا يسلمها، وكأنه اكتفى بما سبق ولحق من الإنكار عليها، لكن قوله: "كما أوضحه ح"^(٢)، يؤمى إلى تصويبه. ١٢
ثم ظهر لي الجواب بتوفيق الوهاب، أنه ذكر للثانية شرطين: العجز عن الماء وثبة عبادة... إلخ، وغير في الأولى الشرط الثاني وسكت عن الأول، فهو ملحوظ فيها أيضاً، فيدل على الجواز لكل عبادة ولو غير مقصودة ولا مشروط بالطهارة عند العجز عن الماء بخلاف القاعدة الأولى فإنها عند وجود الماء، ١٢.
[٥٠] قوله: في ذاته، كما أوضحه ح"^(٣) اهـ.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: أي: عند فقد الماء، كما قدمنا^(٤) تنصيبه به وهو^(٥) مستفاد

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١١٣/٢، تحت قول "الدر": وإن لم تحس الصلاة به.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر بسط هذه المسألة في "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "سمع الندري فيما يورث العجز عن الماء"، ٤٩٣/٣.

(٥) وذلك لأنه ذكر للجهة الثانية شرطين فقد الماء وثبة عبادة مقصودة مشروطة بالطهارة، وفي الجهة الأولى بدل الشرط الثاني بطلق العبادة وسكت عن الأول، فهو ملحوظ فيها أيضاً، كيف ولو لا هذا لكان هذا التعميم عين تعميم "البحر" و"الدر" السني قد أنكره إنكاراً، وكرّره سابقاً ولاحقاً مراراً ١٢ منه [مصنف] غفرله.

هاهنا من نفس الكلام لمن تدبر، ومن سابقه ولاحقه لمن نظَرَ^(١).

[٤٥١] قوله: لكن أُجاب "ح"^(٢): و تبعه "ط". ١٢

[٤٥٢] قوله: فلو تيمم المحدث للنوم أو لدخول المسجد مع

قدرته على الماء فهو لغو، بخلاف تيممه لردّ السلام مثلاً؛ لأنه يخاف

فوته؛ لأنه على الفور، ولذا فعله صلى الله عليه وسلم، وهذا الذي ينبغي

التعويل عليه^(٣).

(١) "المناوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٥٦٩/٢.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١١٤/٢، تحت قول "الدرّ":

قلت... إلخ.

(٣) للمرجع السابق، ص ١١٥.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: في الاستدلال بـ "النية" على منع التيمم مع وجود الماء لغير المشروطة بالطهارة نظر عندي^(١) وكذا في استدلال "البحر" بـ "المتغى"، و"الدر" بـ "البرزية"^(٢) على جوازه، كما بينه ش وقضية

(١) أوردها في "الدر" ردّاً على ما في "البحر" من جواز التيمم لكنّ ما لا تشترط له الطهارة مع وجود الماء، فإنّ عبارة "النية" شاملة لدخول المسجد بصاحب الحدث الأصغر وأجاب ح، كما في "ش" وتبعه ط بتخصيص الدخول بالجنب، قال ش: ولا يحفى أنّه خلاف المتبادر ولذا علّله في "شرح النية" بما ذكره الشارح... إلخ.

أقول: دلالة التعليل مسلّم، أمّا التادر فلقابل أن يقول: لا، بل الظاهر إرادة ما يحتاج إلى الظهور ولذا قال في "الحلة": وكذا لو تيمم لغير هذين الأمرين من الأمور التي لا تسباح إلّا بالطهارة مع وجود الماء والقدرة، قال: وقد كان الأولى ترك التعرض لهذا لظهوره وعدم الخلاف فيه ("الحلة") اه. فافهم ١٢ مه [مصنّف] غفرله.

(٢) بل حاول العلامة ش أن يستدلّ بها على خلافه وهو المنع فقال: عبارة "البرزية" لو تيمم عند عدم الماء لقراءة قرآن عن ظهر قلب أو من المصحف أو لمسّه أو لدخول المسجد أو خروجه أو لدفن أو زيارة قبر أو الأذان أو الإقامة، لا يجوز أن يصلي به عند العامة، ولو عند الوجود الماء لا خلاف في عدم الجواز اه. فقله: "لا خلاف في عدم اجوز" أي: عدم جواز الصلاة به، ظاهر في عدم صحته في نفسه عند وجود الماء في هذه المواضع؛ لأنّ من جعلها، التيمم لمسّ المصحف، ولا شبهة في أنّه عند وجود الماء لا يصح أصلاً اه كلام ش.

.....الدليل المنع^(١).

[٤٥٣] قوله، أي: "الدر": لكن سيحيء^(٢) تقييده بالسفر^(٣):

أقول: إنما مفاده الإجماع على عدم جواز الصلاة به، وهو حاصل قطعاً؛ فإن التيمم الذي فعل مع القدرة على الماء، كيف تسوغ به الصلاة ولا نظر فيه إلى كونه جائزاً في نفسه أولاً، ألا ترى أن التيمم لتعليمه جائر قطعاً مع وجود الماء، ولا يجوز به الصلاة وكون بعض ما ذكر، "لا يصح له التيمم كمن المصحف" لا يقتضي أن الكل كذلك، فالقرآن في الذكر، ليس عندنا قرآناً في الحكم، وبالحملة لا نقل صريحاً بأيدي الطرفين وقضية الدليل المنع؛ فإن الله سمّر وجل - يقول: ﴿قَلَّمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ [النساء: ٤٣] وهذا واحد، فلا حظ له في التيمم بخلاف من يفوته مطلبسوب مؤكداً، لا إلى بدل؛ فإنه فاقد حكماً وإن كان واحداً حقيقة وحساً واختيار البدل مع تيمم الأصل مما لا يساعده عقل ولا نقل.

فإن قلت: الأصل والبدل في الوجوب، ونحن إنما أردنا تطوعاً حيث لا وجوب، ورأينا الشرع أتى بطهورين فاحترأنا بأدوفاً التراب؛ لأن التطوع دون الإيجاب. أقول: التراب في ذاته ملوث لا مطهر، كما في "البدائع" و"الكافي" وغيرهما، وإنما عُرف مطهراً شرعاً إذا لم يجدوا ماءً، فيبقى فيما عداه على أصله، والله تعالى أعلم. ١٢. مه [مصنف] غفر له.

(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "حسن التعمم لبيان حد التيمم"، ٥٦٥/٣-٥٦٨.

(٢) انظر "الدر"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١٤٧/٢.

(٣) "الدر"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١١٥/٢.

وسيفظهر^(١) أن مناط التقييد، أن السفر مظنة عدم الماء فإن كان الماء موجوداً كيف يجوز التيمم بلا عذر؟ ١٢

[٤٥٤] قوله: عدم جواز الصلاة به ظاهر في عدم صحته في نفسه عند وجود الماء في هذه المواضع؛ لأن من جهتها التيمم ليس المصحف^(٢):

أقول: إنما مفاده الإجماع على عدم جواز الصلاة به وهو حاصل قطعاً، فإن التيمم الذي فعل مع القدرة على الماء كيف تسوغ به الصلاة ولا نظر فيه، أي: كونه جائزاً في نفسه أو لا، ألا ترى أن التيمم لتعليمه جائز قطعاً مع وجود الماء، ولا تجوز به الصلاة إجماعاً، وكون بعض ما ذكر لا يصح له التيمم كمن المصحف لا يفتي أن الكل كذلك، فالقرآن في الذكر ليس قرآناً في الحكم، وبالجملة لا نقل صريحاً بأبدي الطرفين، وقضيته الدليل ما عليه الشامي، فإن الله تعالى يقول: ﴿قَلَمَ تَجِدُوا مَاءً﴾ [النساء: ٤٣] وهذا واحد فلا حظ له في التيمم، بخلاف من يموت مطلوب مؤكداً لا إلى بدل فإنه فاقد حكماً وإن كان واحداً حقيقة وحساً، والله تعالى أعلم. ١٢

[٤٥٥] قوله: وهو الأصح، كما في "الإمداد" وغيره، فافهم^(٣):

(١) انظر بسط هذه المسألة في "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطلب في فاقد

الطهورين، ١٤٧/٢، تحت قول "الدر": وإلا لا.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١١٧/٢، تحت قول "الدر": قال: فظاهر "البرازية".

(٣) المرجع السابق، ص ١١٩، تحت قول "الدر": لم تجز الصلاة به.

يشير إلى رد ما في 'ط'، أن الذي في "البحر" أن عدم صحة الصلاة

به متفق عليه، وأبو يوسف إنما قل: بصحة الإسلام فقط^(١). اهـ، ١٢

[٤٥٦] قوله: أنها تقوت إلى بدل^(٢): بل لا تقوت، كما مر^(٣). ١٢

[٤٥٧] قوله: من هذه المذكورات^(٤):

وهو السلام وردّه، وقد يكون منه دفن الميت، ١٢

[٤٥٨] قوله: لأن النص ورد بمشروعية التيمم عند فقد الماء، فلا

يشرع عند وجوده حقيقةً وحكماً، ولعلّه لهذا أمر بالتأمل، فافهم^(٥):

يشير إلى الجواب عما أورد ط، على الشارح أنه إن أراد عند فقد

الماء فالجواز متفق عليه أو عند وجوده فعدم الجواز كذلك، فأجاب بأن المراد

الثاني وهو كيف يسلم الاتفاق على عدم الجواز مع تبعيته لـ "البحر" المستند

إلى "المتبغى"، وتأيدته بـ "الشرعة" وشروحيها. نعم ما ذهبنا إليه لم يثبت ولا

دليل لهما فيما استند إليه، والله تعالى أعلم، ١٢.

[٤٥٩] قوله: وأقول: إذا أنحر^(٦): هذا من كلام "الحلبي". ١٢

(١) "ط"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١/١٣٠.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١١٩/٢، تحت قول "الدر": أو سجدة ثلاثة.

(٣) انظر إيضاح هذه المسألة "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١١٥/٢، تحت

قول "الدر": لكن في القهستاني... إلخ

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ص ١٢، تحت قول "الدر": وطاهره... إلخ.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق، ص ١٢١، تحت قول "الدر": قال الحلبي.

[٤٦٠] قوله: عن أبي نصر بن سلام وهو من كبار الأئمة الحنفية قطعاً^(١) اهـ

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: وفي "جامع الرموز"، التقييد بالليل يدل على أن في الأقل لا

يتيمم، وإن خاف خروج الوقت، كما في "الإرشاد"^(٢) لكن في "النوازل"^(٣)،

أنه يتيمم حينئذ^(٤) اهـ. بل في "الخلاصة" لو لم يعلم أن بينه وبين الماء ميلاً أو

أقل أو أكثر، ولكن خرج ليحتطب ولم يجد الماء، إن كان بحال لو ذهب إلى

الماء خرج الوقت تيمم في آخر الوقت، هكذا في "النوازل"^(٥) اهـ.

وفي "الحلبة" أطلق الفقيه أبو الليث^(٦) في "عزارة الفقه"^(٧)، جواز

التيمم إذا كان بينه وبين الماء مسافة لا يقطعها في وقت الصلاة^(٨) اهـ. وفيها عن

(١) المرجع السابق، ص ١٢٢.

(٢) "شرح الإرشاد".

(٣) 'النوازل' = "النوازل" في الفروع: للإمام أبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الحنفي (ت ٣٧٦هـ). ("كشف الظنون"، ١٩٨١/٢).

(٤) "جامع الرموز"، كتاب الطهارة، فصل في التيمم، ٦٥/١.

(٥) "الخلاصة"، كتاب الطهارة، الفصل الخامس في التيمم، ٣١/١.

(٦) أبو الليث: نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (أبو الليث، إمام الهدى) فقيه، مفسر، محدث، حافظ، (ت ٣٧٣ أو ٣٩٣هـ) من تصانيفه الكثيرة: "النوازل" في فروع الفقه الحنفي، "تفسير القرآن"، "تنبيه الغافلين" و"بستان العارفين" في الآداب الشرعية، "فتاوى أبي الليث". ("معجم المؤلفين"، ٢٤/٤).

(٧) "عزارة الفقه" = "عزارة الفقه" على منبأ أبي حنيفة: لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت ٣٧٣ أو ٣٩٣هـ).

"المجتبى" و"القنية"، وفي "الهندية" عن "الزاهدي" و"الكفاية"، كلها عن "جمع العلوم"^(١) نه التيمم في كلة لخوف البق أو مطر أو حر شديد^(٢) اه، وفيها وفي "البحر" عن "المبتعى" بالغين: من كان في كلة جاز تيممه لخوف البق أو مطر أو حر شديد إن خاف فوت الوقت^(٣) اه، وفيها عن "القنية" عن نجم الأئمة البخاري^(٤): لو كان في سطح ليلاً وفي بيته ماء، لكنه يخاف الظلمة، إن دخل البيت لا يتيمم إذا لم يخف فوت الوقت، قال: وفيه إشارة إلى أنه إذا خاف الوقت تيمم^(٥) اه.

وفي "البحر" عنها أعني: "القنية" بلفظ، تيمم إن خاف فوت الوقت^(٦) اه، ولم يعزه لنجم الأئمة، بل جعله تفريعاً على الرواية عن مشايخنا رضي الله تعالى عنهم.

(مصحح المؤلفين"، ٢٤/٤).

(١) "الحلية".

(٢) "جمع العلوم" = "جمع العلوم" في فروع الحنفية. ("كشف الظنون"، ٥٩٩/١).

(٣) "الهندية"، كتاب الطهارة، الفصل الأول من التيمم، ٢٨/١.

(٤) "البحر"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٢٤٤/١.

(٥) لحج الأئمة البخاري: عبد العزيز بن عمر بن مازة برهان الأئمة.

(٦) "الفوائد البهية"، ص ١٢٦.

(٦) "الحلية".

(٧) "البحر"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٢٧٠/١.

قال في "الحلبة" بعد إيرادها: هذا كله فيما يظهر تفريع على مذهب زفر^(١)، فإنه لا عبرة عنده لبعده، بل للوقت بقاءً وخروجاً، قال: ولعلّ هذا من قول هؤلاء المشايخ اختيار لقول زفر؛ فإنّ الحجّة له على ذلك قويّة^(٢) اهـ.

بل قد ذكر الشامي: أنّ الفتوى في هذا على قول زفر وإنه أحد المواضع العشرين التي يفتى فيها بقوله، ذكرها في باب النفقة كتاب الطلاق ونظمها نظماً حسناً قال فيه:

وبعد فلا يفتى بما قاله زفر سوى صور عشرين تقسيمها انجلي
لمن خاف فوت الوقت ما غ تيمم ولكن ليحتط بالإعادة غاسلاً^(٣)

مطلب في تقدير الغلوة

[٤٦١] قوله: وهي ثلاثمائة حُطوة إلى أربعمئة، وقيل: قدر رمية

سهم اهـ.

وفيه مخالفة لما عراه إليه الشارح من وجهين... إلخ^(٤):

(١) زفر: زفر بن المذيل بن فيس بن سليم البصري الإمام أبو المذيل البصري من أصحاب الإمام أبي حنيفة (ت ١٥٨هـ) من تصانيفه: "المجرد" في المروء، "مقالات".
(هدية العارفين، ٣٧٣/٥).

(٢) "الحلبة".

(٣) "الفتاوى الرصوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "سمح المدرى فيما يورث العجز عن الماء"، ٤٤٥/٣-٤٤٧.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطلب في تقدير الغلوة، ١٢٣/٢، تحت قول "الدر": ذكره الحلبي.

قلت: بل من ثلاثة وجوه، الثالث الاختصار على ثلاثة. ١٢

مطلب في الفرق بين الظن وغالب الظن

[٤٦٢] قوله: عن "السراج": ولو تيمم من غير طلب، وكان الطلب واجاً، وصلى، تم طلبه فلم يجده وجبت عليه الإعادة عندهما، خلافاً لأبي يوسف اهـ. ومفاده أنه يجب الإعادة هنا وإن لم يخبره^(١):

أقول: إذا كان ثمة عدل يرجح علمه بالماء إن كان، فإثماً يجب عليه السؤال لا طلب الماء إلا إذا أخبره، وكلام "السراج" فيما إذا وجب عليه الطلب فكيف يكون مفاده هذا، والفرق ظاهر، فإن الطلب إنما يجب عند غلبة الظن بالماء، وغلبة الظن في الفقهيات ملتحقة باليقين، فإذا تيمم وهو متيقن بوجود الماء دون ميل لا تجوز صلاته وإن ظهر بعد خطأ هذا الظن، كمن صلى وهو شك في دخول الوقت لا تصح صلاته، وإن ظهر أن الوقت قد كان دحلاً، ومجرد وجود من يسأله لا يغلب على الظن وجود الماء^(٢)، بل ولا أنه يخبر إن سأل فإذا صلى من دون سؤال، ثم أخبره أو علم وجود الماء لم تجز صلاته؛ لأنه المفروض كمن كان في العمران أو بقرها ولم يطلب، بخلاف ما إذا لم يخبره بعد ما صلى لعدم ظهور ذلك، فافهم. ١٢

(١) المرجع السابق، مطلب في الفرق بين الظن وغالب الظن، ص ١٢٦، تحت فصول "الدر": أعاد وإلا لا.

(٢) أي: لا يغلب على ظنه أن ذلك الرجل يخبره لوجود الماء، فضلاً عن غلبة ظن وجسود ماء مجرد حضور مثل ذلك الرجل. ١٢ (عبد المبين العماني - قدس سره -).

[٤٦٣] قوله: كما مر^(١): آخر صـ^(٢). ١٢

[٤٦٤] قوله: قال في "الوقاية": إذا كان به حدثان... إلخ^(٣):

بل هو عبارة "شرح الوقاية"، ص ١٠٧. ١٢

[٤٦٥] قوله: لو تيمم الحنب عن الوضوء كفى وجازت صلاته، ولا

يحتاج أن يتيمم للحنابلة^(٤):

أقول: إذا لم يقع عنهما فكيف كفاهما، بل ظاهر عبارته أنه إن تيمم

ناوياً عنهما كفاه تيمم واحد، أما لو نوى عن أحدهما لم يقع إلا عنه، ففيه

مشى على قول الجصاص، وقد مشى عليه في

.... "الكافي"^(٥) وغيره. ١٢

[٤٦٦] قوله: لكن ذكر شراح "الهداية" وبعض شراح "البسوط"... إلخ^(٦):

قائل هذا السغناقي^(١) ناقلاً عن شيخه تاج الشريعة^(٢)، والشيخ

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطلب في الفرق بين الظن وغالب الظن،

١٢٨/٢، تحت قول "الدر": خرج دخول مسجد... إلخ.

(٢) انظر "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١١٤/٢، تحت قول "الدر": لكن في "النهر".

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطلب في الفرق بين الظن وغالب الظن،

١٢٩ / ٢، تحت قول "الدر": بنية الوضوء.

(٤) المرجع السابق.

(٥) "الكافي".

(٦) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطلب في الفرق بين الظن وغالب الظن،

١٣١/٢، تحت قول "الدر": المستحب.

.....عبد العزيز^(٣) في حواشيهما. اهـ "عيني"^(١). كذا في مبسوطي شمس الأئمة
وفخر الإسلام، كذا في "معراج الدراية"، وكذا في كثير من شروح "الهداية"،
اهـ "بجر". ١٢

(١) "السفناقي": الحسين علي بن حجاج بن علي حسام المسلمين (ت ٥٧١١هـ)، على
الراجح وتفرّد اللكنوي في "الفوائد البهية" بأن اسمه الحسن بن علي ولعله خطأ، فقد
نقل الزركلي في "أعلام" نموذجاً من عطاء السفناقي، وفيه أن اسمه الحسين وذكر
صاحب "كشف الظنون"، ٢/٢٠٣٢، أنه تلميذ المرعيني صاحب "الهداية" ولعله
وهم، فإن وفاة المرعيني في سنة (٥٩٣هـ)، ووفاة السفناقي في سنة (٥٧١١هـ)
ويؤكد ذلك ما في "الجواهر المضية" في ترجمة السفناقي: "تفقه على الإمام حافظ
الدين محمد بن محمد بن نصر وفوض إليه الفتوى وهو شاب وعلى الإمام فخر
الدين محمد بن محمد بن إلياس المأثرغي، وروى عنهما "الهداية" بسماعهما من
شمس الأئمة الكردي عن المصنف فظهر أن السفناقي ليس تلميذ صاحب "الهداية"،
وأن بينهما واسطين قليلاً (رد المختار، ١/٢٦٤).

(٢) تاج الشريعة: محمود بن أحمد بن عبيد الله بن إبراهيم تاج الشريعة الحنبري، أخذ
العلم عن أبيه صدر الشريعة أحمد، عامل فاضل، محرم كامل، بحر راجح، حبر فاجر،
صاحب التصانيف الجليلة: منها: "الوقاية" انتخبها من "الهداية" صنفها لأجل حفظ
ابن ابنه صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود ابن محمود، وله الفتاوى والواقعات
و"شرح الهداية" ("الفوائد البهية"، ص ٢٧٢).

(٣) الشيخ عبد العزيز: علاء الدين عبد العزيز بن أحمد بن محمد اليحمري الحنفي، فقيه،
أصولي. من تصانيفه: "كشف الأسرار في شرح أصول البزدوي"، "التحقيق في
شرح المنتخب في أصول المذهب" للأحمسيكي، "كتاب الألفية" ذكر فيه فناء

[٢٦٧] قوله: وتعقبهم الإنقائي في "غاية البيان": بأنه سهو منهم

لتصريح أئمتنا باستحباب تأخير بعض الصلوات بلا اشتراط جماعة^(١):

وتبعه في "العناية" حيث نقله وأقره، قال الأكمل^(٢): "قبل: هذه

المسألة تدل على أن الصلاة في أول الوقت أفضل عندنا أيضاً، إلا إذا

المسجد وفناء الدار وفناء مصر، و"شرح الهداية" في فروع الفقه الحنفي إلى باب
الكاح. ("معجم المؤلفين"، ١٥٨/٢).

(١) "عبي" = "الساية في شرح هداية" للمرغيناني، لأبي محمد وأبي التناء محمود بن أحمد،
بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الحلبي الحنفي القاهري
المعروف بالعمبي (ت ٨٥٥هـ).

("كشف الظنون"، ٢٠٣٥/٢، "معجم المؤلفين"، ٧٩٨/٣).

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطلب في المرقى بين الظن وغالب الظن،
١٣١/٢، تحت قول "الدر": المستحب.

(٣) الأكمل: الإمام المحقق الشيخ أكمل الدين، محمد بن محمود ابن أحمد، الباقري
الرومي الحنفي، فقيه، أصولي، فريقي، متكلم، مفسر، محدث، نحوي، بياني. ولد في
بضع عشرة وسبعمئة، وكان علامة دافنون، وافر العقل، قوي النفس، =

= عظيم الهبة، أخذ عنه العلامة السيد الشريف والعلامة المصري، وعرض عليه القضاء
فامتنع. (ت ٧٨٦هـ) من تصانيفه الكثيرة: "العناية شرح الهداية" في فروع الفقه
الحنفي، "السراجية" في الفرائض، "حاشية على الكشاف" للمرغيناني في التفسير،
شرح مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية للصغاني وسماه "تحفة
الأبرار في شرح مشارق الأنوار" و"شرح الفقه الأكبر" المنسوب لأبي حنيفة

تضمن التأخير فصيلة لا تحصل بدونه كتكثير الجماعة والصلاة بأكمل الطهارتين^(١).

قلت: قائل هذا السعفاقي ناقلاً عن شيخه تاج الشريعة والشيخ عبد العزيز في حواشيهما، وقال الأترابي^(٢): قال الشارحون: هذه المسألة تدلّ إلى آخر ما ذكرناه، ثم قال: أقول: هذا سهو من الشارحين وليس مذهب أصحابنا كذلك، ألا ترى ما صرح به صاحب "الهداية" وغيره من المتقدمين في كتبهم بقولهم: ويستحبّ الأسفار بالفجر والإبراد بالطهر في الصيف، وتأخير العصر ما لم تتغير الشمس وتأخير العشاء إلى ما قبل ثلث الليل^(٣). وأجاب الأكمل بما قال الأترابي بقوله وردّ بأنّ هذا ليس مذهب أصحابنا... إلخ.

العجب من الأكمل كيف رضي بنسبة الأترابي السهو إلى الشارحين وأورد في شرحه ما قاله، بن الحق أنّ السهو منه لا منهم؛ لأنّه فهم كلامهم على خلاف مقصودهم، بيان ذلك أنّه فهم من قولهم: بأنّ أداء الصلاة في أوّل الوقت أفضل لغير الراجي بأنّ المراد بأوّل الوقت حقيقة، كما هو مذهب

(١) معجم المؤلفين، ٦٩١/٣، "رد المختار"، المقدمة، مطلب: ترجمة الأكمل الباقري، ٩/٨٩/١ ملقطاً.

(٢) "الغنية"، كتاب الطهارات، باب التيمم، ١٢٠/١.

(٣) "الأترابي": أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير عاري، الفارابي الأنباري الخنمي، (ت ٧٥٨هـ)، "معجم المؤلفين"، ٣٩٨/١.

(٣) "الهداية"، كتاب الطهارة، باب المواقيت، فصل: ويسحبّ الإسفار بالفجر، ٤١/١.

الشافعي وهو بخلاف المذهب، فلزم من ذلك ما ذكره، لكن ليس هذا بمراد، بل مرادهم بأن العبادات في أول الوقت المستحب المعهود في حقهم، المقيم أفضل لعير راجي الماء، يعني التأخير عن أول الوقت المستحب، إنما يكون مستحباً لعدم الماء إذا كان راجياً لوجدانه، وإلا فالمستحب الأداء في أول وقت الاستحباب لا التأخير.

والذي يدل على ما ذكرنا ما ذكره في "البدائع" بقوله: وإن لم يكن على طمع لا يؤخر ويتيمم ويصلي في وقت المستحب، وكذا يدل عليه كلام الشيخ عبد العزيز عن شمس الأئمة وهو قوله: فإن كان لا يرجو ذلك لا يؤخر الصلاة عن وقتها المعهود، وأراد بذلك المعهود في حق غيره، وهو أول الوقت المستحب المعهود في المذهب، لا أول الوقت المعهود على مذهب الإمام الشافعي، ويدل عليه ما نقله الأترازي المعترض على صاحب "التحفة"^(١) روى للمعلى عن أبي حنيفة وأبي يوسف: الطامع في الماء يؤخر إلى آخر الوقت، وغير الطامع يؤخر إلى آخر وقت المستحب، فظهر من هذا أن المراد بأول الوقت وآخر الوقت في هذا الموضع أول الوقت المستحب وآخر الوقت المستحب، لا كما فهمه الأترازي، فإنه احتار بقوله: لعدم الماء عن قول الشافعي لا غير العادم؛ لأن مذهب الشافعي أن عادم الماء وإن رجي أن يجده في آخر الوقت، قلتم الصلاة، وهو غير صحيح على ما نص عليه الشافعي في "الإملاء"، فإنه

(١) صاحب "التحفة": محمد بن أحمد السمرقندي، الحنفي (علاء الدين) فقيه، أصولي.

من آثاره: "ميزان الأصول في نتائج العقول" في أصول الفقه، و"تحفة الفقهاء".

(معجم المؤلفين، ٦٨/٣).

موافق لمذهبنا، وقال الأكمل: وقوله: "لعدم الماء"، ليس احترازاً عن غير عادمه، بل هو احتراز عن قول الشافعي؛ فإنَّ عنده: أنَّ عادم الماء إلى آخر ما ذكرناه الآن، قلت: هذا بعبه كلام الأتراري، وقد بينا فسادَه الآن. اهـ
 "بناية"^(١)، ١٢.

[٤٦٨] قوله: وإلاَّ لم يكن له فائدة^(٢):

أقول: فائدته في الظاهر مثلاً عدم إيقاع الصَّلاة في وقت اشتداد فيح جهنم، وهو الذي علَّل به النبيَّ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد أبرد وأبرد وأبرد، وهو صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في السفر والصَّحابة حضور، فاتجه بحث الإِتقاني، أمَّا تعليلهم بأنَّ فيه تكثير الجماعة، فلا يوجب قصر العلة فيه حتَّى يفوت الحكم بفوائدها، كما لا يخفى. ١٢

[٤٦٩] قوله: فلا يكون مستحباً، وانتصر في "البحر" - الإِتقاني بما فيه نظر^(٣):

أقول: كلام "البحر" هاهنا إمَّا مأخوذ من "البناية" أو توارداً عليه، واختلف المرمي، فجعله "البحر" تأييداً لغاية البيان، وجعله الإمام العيني ردّاً عليه.

والكلَّ صواب؛ فإنَّه تأييد لما قرَّره الإِتقاني من استحباب التأخير في بعض الصَّلوات مطلق، حتَّى في حقَّ المسافر، وردَّ على ما رعم الإِتقاني من أنَّه

(١) "البناية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، النائم كالمستيقظ... إلخ، ١/٣٧٦-٣٧٧.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطلب في الفرق بين الطنَّ وغالب الطنَّ،

١٣١/٢، تحت قول "الدر": المستحب.

(٣) المرجع السابق.

سهو. من الشراح استثنائهم المسافرين من حكم التأخير؛ فإن مراد الشراح بأول الوقت أول الوقت المستحب، فلا ينأي المذهب، هذا هو حاصل "البنية" و"البحر" معاً، وآيته في "البحر" بقوله: يدل على ما قلناه: ما ذكره الإسيحاوي في "شرح مختصر الطحاوي" بقوله: وإن لم يكن على طمع من وجود الماء فإنه يتيمم ويصلي في وقت مستحب، ولم يقل: يصلي في أول الوقت.

وقال الكردي في مناقبه^(١): والأوجه أن يحمل استحباب التأخير مع الرجاء إلى آخر نصف الثاني، وعدم الاستحباب إلى هذا عند عدم الرجاء، بل الأفضل عند عدم الرجاء الأداء في أول النصف الثاني... إلخ^(٢)، وأيضاً بما في "مبسوط شمس الأئمة" أنه إذا كان لا يرجو فلا يؤخر الصلاة عن وقتها المعهود. قال في "البحر": أي: عن وقت الاستحباب، وهو أول النصف الأخير من الوقت في الصلاة التي يستحب تأخيرها... إلخ، وآيته العيني بقوله: والذي يدل على ما ذكرنا ما ذكره في "البدائع" بقوله: وإن لم يكن على طمع لا يؤخره ويتيمم ويصلي في وقت المستحب، وكذا يدل عليه كلام الشيخ عبد العزيز عن شمس الأئمة، وهو قوله: فإن كان لا يرجو ذلك، لا يؤخر الصلاة عن وقتها المعهود، وأراد بذلك المعهود في حق غيره، وهو أول الوقت المستحب للمعهود في المذهب لا أول الوقت المعهود في مذهب الشافعي، ويدل عليه ما نقله الأترازي (أي: الإقناني) المعترض على صاحب "التحفة" وروى

(١) أي: "مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة".

(٢) "النهر"، كتاب الطهارة، باب التيمم، فرع ١، ١٠٨/١، عن "مناقب البزازي"، ملخصاً.

المعلّى عن أبي حنيفة وأبي يوسف: الطامع في الماء يؤخّر إلى آخر الوقت وغير الطامع يؤخّر إلى آخر الوقت المستحب، فظهر من هذا أنّ المراد بأوّل الوقت في هذا الموضع أوّل الوقت المستحبّ وآخر الوقت المستحبّ، لا كما فهمه الأترازي^(١)، اهـ، ونازع في "النهر"^(٢) وشعه المحشي في "منحة الخالق" التأييد الأوّل بأنّ قوله: "ويصلّي في وقت مستحبّ" يحتمل أيضاً أن يراد به أوّل الوقت؛ لأنّ الخصم قائل: بأنّه هو المستحبّ إلّا إذا تضمن التأخير فضيلة^(٣) ونازع المحشي التأييد الثاني بأنّ للخصم أن يقول: ليس المراد بالوقت المعهود ذلك، بل هو أوّل الوقت ما لم يتضمن التأخير فضيلة، بل المنبادر من قوله: "المعهود" أن يكون مراده أوّل الوقت^(٤)، اهـ

أقول: أنت تعلم أنّ الوقت المعهود عند الحنفية هو المختار عندهم لغير عارض، وقد أحالوا صاحب عارض أعني: المسافر عليه، فكيف يسبق الذهن إلى أنّ المراد ما هو معهود عند الشافعية، وهو أوّل الوقت وكذلك إذا قيل في الوقت المستحبّ: فإنّما يفهم منه ما هو مصرّح باستحبابه في مذهبهم مشحون به متوفّم وكتبهم، لا ما يدّعي الخصم أنّه المستحبّ، وقد نصر الإمام الكردي في "مناقبه": أنّ إرادة الوقت المستحبّ الحنفي هو الأوجه نصّاً مفسّراً، وبالجملّة كلام الشارح هو المتسارع في فهمه، فهم منه

(١) "البنية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، النائم كالاستيقظ... إلخ، ٢٧٧/١

(٢) "النهر"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١٠٩/١.

(٣) "المنحة"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٢٧٢/١-٢٧٣.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٧٢.

الإتقاني والأكمل إرادة أول الوقت، فرداً عليه، وفهم منه العيني و"البحر"
إرادة أول الوقت المستحب فأيداه، فاتفق الفريقان على أن المطلوب من
المسافر هو الإيقاع في الوقت المستحب الحضي، فعليك بالإنصاف، والله
تعالى أعلم. ١٢

[٤٧٠] قوله: أما من في العمران فتجب عليه الإعادة؛ لأن العمران
يغلب فيه وجود الماء، فكان عليه طلبه فيه، وكلنا فيما قرب منه، كما
قدّمناه^(١). والظاهر أن الأحبية بمنزلة العمران؛ لأن إقامة الأعراب فيها لا
تتأني بدون الماء، فوجوده غالب فيها أيضاً، وعليه فيشكل قولهم: سواء كان
مسافراً أو مقيماً، فليتأمل^(٢) اهـ.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: ليس من شرط المقيم القرب من العمران أو ليس من خرج
للاحتطاب أو الاحتشاش أو الاصطياد وبعد عن المصر ميلاً، فهو مقيم مباح له
التيمم، كما نصّ عليه في "الحناية" وغيرها، وقد تقدّم^(٣)، ولم يريدوا به
حضرياً في مصره أو قروياً في قريته أو كردياً في خبائه حتى يُشكل عليه^(٤).

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١٢٢/٢، تحت قول "الدر": ويجب.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطلب في المرق بين الظن وغالب الظن،
١٣٢/٢-١٣٣، تحت قول "الدر": من ليس في العمران.

(٣) انظر "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٣٠٩/٣.

(٤) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "سميح الندرى
فما يورث العجز عن الماء"، ٥٢٢/٣.

[٤٧١] قوله: وأقول: الظاهر أن المراد به ما يوضع فيه الماء عادة؛ لأنه مفرد مضاف فيعم كل رجل، سواء كان مسزلاً أو رجل بعير، وتخصيصه بأحدهما مما لا برهان عليه، "نهر"^(١) اهـ.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]
أقول أولاً: ليس 'الرجل' مشتركاً معنوياً بينهما ليعم، بل مشترك لفظي، ولذا فسروه بالتفسيرين لا بتفسير يشملهما، كما سمعت من 'المغرب'^(٢)، وقال في 'المصباح المنير'^(٣): الرجل: مركب للبعير، ورجل الشخص مأواه في الحضر^(٤) اهـ، وفي 'القاموس'^(٥)، الرجل: مركب للبعير، كالراحول ومسكنك... إلخ^(٥)، وفصله بقوله: كالراحول يؤكد أنه مسكن الإنسان لا يقال له: 'راحول'، وكذلك في قول 'المغرب' لفظة 'أيضاً'، ومثله في 'مختار الصحاح': الرجل: مسكن الرجل وما يستصعبه من الأثاث،

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب النيم مطلب في الفرق بين الفطن وغالب الفطن، ١٣٣/٢، تحت قول "لندر": في رحله.

(٢) "المغرب" في اللغة: للإمام أبي الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي الخوارزمي الحنفي (ت ٥١١٠هـ). ("كشف الطنون"، ١٧٤٧/٢).

(٣) "المصباح المنير" = "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير": لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي (ت ٨٧٧٠هـ).

("كشف الطنون"، ١٧١٠/٢).

(٤) "المصباح المنير"، ص ١٢٢، مستقطاً.

(٥) "القاموس"، حرف الراء، ١٣٢٨/٢.

والرحل أيضاً رحل البعير^(١) اه، وفي "النهاية": حديث ((حوّلت رحلي النارحة))^(٢) حيث ركبها من جهة ظهرها كني عنه بتحويل رحله، أمّا أن يريد به المنزل، وأمّا أن يريد الرحل الذي تركب عليه الإبل وهو الكور^(٣) اه، وفي "مجمع البحار"^(٤): أمّا نقلاً من الرحل بمعنى المنزل أو من الرحل بمعنى الكور، وهو للبعير كالسُرْح نلرس^(٥) اه، ومثله في "الدرّ الثير"^(٦) للإمام جلال السيوطي، واقتصر الإمام الراغب^(٧) في "ممرادته" على التفسير الأول فقال: الرحل ما يوضع على البعير للركوب، ثم يعبره تارة عن البعير، وتارة عما

(١) "مختار الصحاح".

(٢) "المسند" للإمام أحمد بن حنبل، مسند عبد الله بن عباس، ر: ٢٧٠٣، ٦٣٦/١ و"سنن الترمذي"، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة البقرة، ر: ٢٩٩١، ٤٥٩/٤.

(٣) "النهاية" = "النهاية في غريب الحديث والأثر"، لفظ: "رحل"، ١٩١/٢-١٩٢، ملقطاً.

(٤) "مجمع البحار" = "مجمع البحار في شرح بحر الأسرار": كلاهما لمظهر الدين مسيررا محمد نقي بن كاظم الكرمانى، (ت ١٢١٥هـ). ("معجم المؤلفين"، ٧٥٢/٣).

(٥) "مجمع البحار".

(٦) "الدرّ الثير".

(٧) الإمام الراغب: أبو القاسم الحسين بن محمد بن الفضل المعروف بالراغب الأصفهاني، أديب، لغوي، حكيم، مفسّر، من تصانيفه الكثيرة: "تحقيق البيان في = تأويل القرآن"، "الدريّة إلى مكارم الشريعة"، "محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء"، "جامع التفسير"، "كتاب المحاضرات".

("كشف الظنون"، ١٧٧٣/٢، "معجم المؤلفين"، ٦٤٢/١).

يجلس عليه في المنزل^(١) له؛ لأنه ليس في الكتاب العزيز إلا بهذا المعنى، فأفاد أيضاً أنه موضوع له مستقلاً فكذا الثاني، وعلى هذا كلام عامة أئمة اللغة.

وثانياً: لو سلم يس هذا محلّ التعميم واستغراق الأفراد، بل الوجه الاستناد إلى الإطلاق، فافهم^(٢).

[٤٧٢] قوله: (لا إعادة عليه) أي: إذا تذكر بعدما فرغ من صلاته، فلو تذكر فيها يقطع ويعيد إجماعاً "سراج".

وأطلق فشمس ما لو تذكر في الوقت أو بعده، كما في "الهداية" وغيرها خلافاً لما توهمه في "النية"، وما لو كان الواضع للماء في الرحل هو أو غيره بعلمه، بأمره أو بغير أمره خلافاً لأبي يوسف، أما لو كان غيره بلا علمه فلا إعادة اتفاقاً "حلية"^(٣) اهـ

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: يوهم أن في "المية" حكم الإعادة في أحد الفصيلين وليس كذلك، إنما توهمها في تخصيص خلاف أبي يوسف بصورة التذكر في الوقت حيث قال: إن كان معه ماء في رحله فنسيه وتيمم وصلى ثم تذكر في الوقت

(١) "المفردات" للإمام الراغب الأصفهاني، باب "الراء" مع "الخاء"، تحت "الرحل"، ص ٣٤٧.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "سمع الندرى فيما يورث العجز عن الماء"، ٣/٥٢٣-٥٢٤.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطلب في الفرق بين الظن وغالب الظن، ١٣٤/٢، تحت قول "الدر": لا إعادة عليه.

لم يُعدَّ عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى - وإن تذكر بعد الوقت لم يعد في قولهم جميعاً^(١). قال رحمه الله تعالى: قوله: (في عنقه) أي: عتق نفسه (أو مقدّمه) أي: مقدم رحله، واحترز به عما لو نسيه في مؤخره راكباً أو مقدّمه سائقاً فإنه على الاختلاف، وكذا إذا كان قائداً مطلقاً. "بهر"^(٢).

[٤٧٣] قوله: وفي "التحريد": ذكر محمداً مع أبي حنيفة^(٣) اهـ.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":

أقول: وهذه النصوص طهر ما في قول "النهاية"، لم يذكر الخلاف إلا في "الإيضاح"، وكذلك يقال للعلامة "البحر": هؤلاء المتون والعوائد "البداية" و"الوقاية" و"الإصلاح" و"الجمع" و"التحريد" و"الإيضاح" و"التقريب" و"شرح الأقطع" و"الدائع" و"الخلاصة" و"الفتح" و"الاختيار" و"الجوهره"^(٤) كلهم باصّون بالخلاف بين الإمام وصاحبيه، والإمام الأجل أبو بكر الحصّاص يوفق بين قول الإمام وصاحبيه^(٥)،

(١) "المنية"، فصل في التيمم، ص ٤٩.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من صحر الرسالة "سمع الندري فيما يورث العجز عن الماء"، ٥٢٥/٣.

(٣) "ردّ مختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطلب في الفرق بين الظنّ وغالب الظنّ، ١٣٦/٢، تحت قول "الدر": وبطله وجوباً على الظاهر.

(٤) "الجوهره"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٣٢/١.

(٥) "النهر"، كتاب الطهارة، باب التيمم، فسرع، ١١٢/١-١١٣، عن "البداية" و"الفتح" وغيرهما (ملخصاً).

وقال في "البرهان شرح مواهب الرحمن"^(١): الأظهر قولهما، ثم ذكر توفيق الجصاص وآيده بقوله: "ولهذا لم يثبت الكافي خلافاً"^(٢) اهـ.

نقله العلامة الشرنبلالي في "غنية ذوي الأحكام" كيف يرد قولهم جميعاً بمجرد أن في "المبسوط" لم ينسب الخلاف إلا إلى الحسن، أليس المشتون وهم عصبة مقدمين على نافٍ واحد؟ أليس أن طاهر الرواية رتب تعدد في مسألة واحدة، وقولي هذا أولى من توفيق "الغنية" المار في عبارتها أن هؤلاء اعتبروا الرواية النادرة لكونها أنسب بمذهب الإمام، فاعتبارها لهذا شيء، وجعلها قول الإمام ونصب الخلاف بينه وبين صاحبيه في المذهب شيء آخر، وإن أقره في "رد المختار" و"منحة الخالق" والله سبحانه الموفق^(٣).

[٤٧٤] قوله: (وهو ضعف قيمته) هذا ما في "النوادر"، وعليه اقتصر

في "البدائع" و"النهاية"،.....

.... فكان هو الأول. "بحر"^(٤) اهـ.

(١) "البرهان شرح مواهب الرحمن": لإبراهيم بن موسى بن أبي بكر بن علي الطرابلسي الحنفي نزيل "القاهرة" (ت ٨٩٢٢هـ) له "مواهب الرحمن في مذاهب النعمان" ثم شرحه وسمّاه "البرهان". ("كشف الظنون"، ١٨٩٥/٢، "معجم المؤلفين"، ١/٧٦).

(٢) "غنية ذوي الأحكام"، كتاب الطهارة، باب التيمم، الجزء الأول، ص ٣٢.

(٣) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "قوانين العلماء في منيّم علم عند زيد ماء"، ٥٢/٤-٥٣.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطلب في الفرق بين الضّ وغالب الظنّ، ١٣٨/٢، تحت قول "الدر": وهو ضعف قيمته.

[قال الإمام أحمد رضا في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: وكذا اقتصر عليه في "الكافي" وغيره من المعتمدين فاعتمدت على هذا لكونه رواية عن الإمام -رضي الله تعالى عنه- وللحالة معتمديه، ولكثرهم، ولتقديم "الخاتمة" إياه مع تصريحه في فاتحة كتابه أنه إنما يقدم الأظهر الأشهر؛ ولأن قيمة الماء المحتاج إليه لطهر لا تزيد غالباً على نحو فلس، لا سيما في بلادنا، فاعتبار زيادة جزء من تسعة عشر جزء من أجزاء، فليس مثلاً مسقطة لوجوب الوضوء والغسل مع تسر الثمن وتملكه له بالفعل، وفراغه عن حاجاته مما يستبعد ولا يسلم إن فيه كثير حرج يجب دفعه فافهم، والله سبحانه وتعالى أعلم^(١).

[٤٧٥] قوله: وفي "شرح المنية" أنه الأوفق^(٢).

وكذا ظاهر "المنية" اعتماده حيث قدمه، ثم قال: وقال بعضهم: تضعيف الثمن. اه. وكذا ظاهر "مراقي الفلاح" حيث قدمه، ثم قال: وقيل: شطر القيمة اه. ١٢

[٤٧٦] قوله: وفي "النهر": اعلم أن الراي للماء مع رفيقه^(٣).

هو في "البحر"، ص ١٦٢^(٤) بأنم ما في "النهر". ١٢

(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٣٠١/٣.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطلب في المرق بين الظن وغالب الظن، ١٣٩/٢، تحت قول "الدر": وهو صعب قيمته.

(٣) المرجع السابق، تحت قول "الدر": وقبل طلبه.

(٤) هذا مطابق نسخة الإمام وفي نسختنا "البحر"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٢٧٢/١، ملخصاً.

[٤٧٧] قوله: لو أعطاه بعد الإباء. وإن غلب على ظنه عدمه، أو شك لا يقطع^(١): فإن قطع وسأل فإن أعطاه توضأً وإلا فتيمم به باقي. ١٢ "بحر".

[٤٧٨] قوله: فإن صلى بالتيمم بلا سؤال فعلى ما سبق^(٢):

جازت الصلاة على ما في "الهداية"، ولا يجوز على ما في "المسوط". اهـ، ولعلّه هو مراد "النهر". بما سبق. ١٢

[٤٧٩] قوله: وإن منعه^(٣):

هذا نظير قوله: كما لو أعطاه بعد الإباء، وبالجملية هذه الأحكام كلّها متفقة في الصّورين أعني: الروية في الصلاة وحارجها وبقي ما فيه الفرق بينهما، وبقي أيضاً ما إذا لم يسأل أصلاً، ١٢. وفي "طم" عن السيّد الأزهرى عن "شرح مسكين"^(٤): إذا كان في موضع يعز فيه الماء فالأفضل أن يسأل وإن لم يسأل أجزأه. اهـ^(٥). ١٢

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطلب في الفرق بين الظنّ وغالب الظنّ، ١٤٠/٢، تحت قول "الدرر": وقيل طيه.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) "شرح مسكين" = "شرح كنز الدقائق" في الفروع: لمعين الدين محمد بن عبد الله الفراهي الهروي، الفقيه الحنفي، الشهير بمنا مسكين (ت ٩٥٤هـ). ("هدية العارفين"، ٢٤٢/٦).

(٥) "طم" = "حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ص ١٢٥.

[٤٨٠] قوله: ثم أعطاه لا، وبطل تيممه، ولا يتأتى في هذا القسم ظنّ

ولا شك اه^(١):

وعسارة "البحر": وإن سأل (أي: قبل الشروع في الصلاة) فإن أعطاه نوضاً وإن منعه تيمم وصلّى، فإن أعطاه بعدها لا إعادة عليه وينتقض تيممه، ولا يتأتى في هذا القسم الظنّ أو الشك، وهذا حاصل ما في "الزيادات"^(٢) وغيرها، وهذا الضبط من خواص هذا الكتاب. اه، وبه يتضح إيجاز النهر^(٣). ١٢.

[٤٨١] قوله: و"التاترخانية"^(٤)؛ و"الخانية" و"الخلاصة"^(٥). ١٢.

[٤٨٢] قوله: الأصل في الماء الإباحة، والحظر فيه عارض، فيتعلق

الوجوب بالقدرة الثابتة بالإباحة، ولا كذلك ما سواه، فلا يثبت إلا بالملك كما في الحج اه، فتنبه^(٦)

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطلب في الفرق بين الظنّ وغالب الظنّ، ١٤٠/٢، تحت قول "الدر": وقبل طلبه.

(٢) "الزيادات: للإمام محمد بن الحسن الشيباني. (ت ١٨٩هـ).

(٣) "كشف الظنون"، ٩٦٢/٢.

(٤) "النهر"، كتاب الطهارة، باب التيمم، فرع، ١١٣/١، ملخصاً.

(٥) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطلب في الفرق بين الظنّ وغالب الظنّ، ١٤٢/٢، تحت قول "الدر": وكذا الانتظار.

(٦) "الخلاصة"، كتاب الطهارات، الفصل الخامس في التيمم، ٣٣/١.

(٧) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطلب في الفرق بين الظنّ وغالب الظنّ، ١٤٢/٢، تحت قول "الدر": وكذا الانتظار.

أقول: بل في الماء فوق ذلك فإنه أوجب فيه الانتظار وإن خرج الوقت بمجرّد الوعد غير الإباحة، والله تعالى أعلم^(١).

[٤٨٣] قوله: فيه نظر، نعم! ذكر في "الخانية" عن محمد: أنها تبطل بمجرّد الظنّ، فمع غلبته أولى، وعليه يحمل ما في "الفتح" اهـ^(٢).

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: عبارة "الخانية": المسافر إذا شرع في الصلّة بالتيمم، ثم جاء إنسان معه ماء فإنه يمضي في صلاته، فإذا سلّم فسأله إن منع جازت صلاته، وإن أعطاه بطلت، وعن محمد رحمه الله تعالى: إذا رأى في الصلّة مع غيره ماء، وفي غالب ظنه أنه يعطيه بطلت صلاته^(٣) اهـ.

فليس فيها عن محمد بطلانها بمجرّد الظنّ بالمعنى الذي أراد "النهر"، بل قد قيّد صريحاً بغلبة الظنّ ولو لم يقيّد لكان هو المراد؛ إذ الظنّ الضعيف ملتحق بالشكّ، كما صرّحوا به فكيف تبطل بالشكّ صلاة صحّ الشروع فيها بيقين، وكأنّه لم يراجع "الخانية" واعتمد قول أخيه "ذكر البطلان بمجرّد الظنّ" فحمّله على تخريد الظنّ عن الغلبة وليس كذلك، وإتّما مراده بمجرّد الظنّ، أي: قبل أن يسأل فيظهر تحقيق ظنه أو خيسته.

(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "الظفر لقول زُفر"، ٣/٤٦٤-٤٦٥.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، مطلب في الفرق بين الظنّ وغالب الظنّ، ٢/٤٣، تحت قول "الدر": إن ظنّ الإعطاء قطع

(٣) "الخانية"، كتاب الطهارة، فصل فيما يجوز له التيمم، ١/٢٧.

ثم أقول: ما روي عن محمد - رحمه الله تعالى - يحتمل تأويلين، الأول: إن "بطلت" بمعنى منبطل، كما هو معروف في كل مقام في غير ما مقام، وقد بيناه في رسالتنا "فصل القضاء في رسم الإفتاء"^(١)، الثاني: أن المعنى أن حكم نفس هذه الصورة هو البطلان، حتى لو لم يزد على هذا ومضى على صلاته ولم يسأل بعدها حكم يبطلها، سواء أعطاه صاحب الماء بدون سؤال أو لا. وعبارة "الفتح" هكذا: جماعة من التيممين وهب لهم صاحب الماء فقتضوه لا ينتقض تيمم أحد منهم؛ لأنه لا يصيب كلاً منهم ما يكفيه على قولهما، وعلى قول أبي حنيفة - رضي الله تعالى عنهم - لا تصح هذه الهبة للشيوع، ولو عيّن الواهب واحداً منهم يبطل تيممه دونهم، حتى لو كان إماماً بطلت صلاة الكل، وكذا لو كان غير إمام إلا أنه لما فرغ القوم سأله الإمام فأعطاه، تفسد على قول الكل لتبين أنه صلى قادراً على الماء. واعلم أنهم فرعوا، لو صلى تيمم فطلع عليه رجل معه ماء، فإن غلب عى ظنه أنه يعطيه، بطلت قبل السؤال، وإن غلب أن لا يعطيه، يمضي على صلاته، وإن أشكل عليه يمضي ثم يسأله، فإن أعطاه ولو بيعاً بثمن المثل ونحوه أعاد، وإلا فهي تامة. وكذا لو أعطاه بعد المنع إلا أنه يتوضأ هنا لصلاة أخرى، وعلى هذا فإطلاق فساد الصلاة في صورة سؤال الإمام، أما أن يكون محمولاً على حالة الإشكال أو إن عدم الفساد عند غلبة ظن عدم الإعطاء مقيد بما إذا لم يظهر به بعد إعطاؤه^(٢) اهـ.

(١) "فصل القضاء في رسم الإفتاء": هذه الرسالة غير مطبوعة، لكن مخطوطة موجود عندنا.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١/١١٩.

وأنت تعلم أن هذه العبارة بعيدة عن ذنبك التأويلين؛ أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن مفاد ما حكاه عنده أن عند ظنّ العطاء أو المنع لا توقف على السؤال، بل صحّت في ظنّ المنع وبطلت في ظنّ اعطاء سأل أو لم يسأل، إنما يتوقف الأمر على السؤال عند الشكّ والإشكال، ولذا فهم المخالفة بينه وبين فرع سؤال الإمام حيث حكموا فيه بطلان صلاتهم، إذا أعطاه وهو بإطلاقه يشمل ما إذا كان الإمام ظنّ في صلاته عطاءً أو منعاً أو شكّ، فتوقفت الصلّة في ظنّ المنع أيضاً على ما يتبين من الحال بعد السؤال، ولذا ردد التوفيق بين حملين إما أن يخصّ الفرع بصورة الشكّ، فيصحّ التوقف على السؤال، أو يقال: إن في ظنّ المنع أيضاً يزول حكم الصلّة بظهور خطئه بعد الصلّة، فهذا ما فهمه ورامه - رحمه الله تعالى - وهو غير منسوج على سوال ما روي عن الإمام الرباعي - رحمه الله تعالى - كيف وقد سبه إلى المشايخ أنهم هم الذين فرّعوه، وأنت تعلم أن ما حكاه عين ما في "الخلاصة" سوى أن فيها "إن علم أنه يعطيه يقطع الصلّة"^(١)، ووقع بدله في "الفتح": "بطلت قبل السؤال"، وليس مفادها البطلان بمجرد ظنّ العطاء ولا الجزم بالصلّة مطلقاً في ظنّ المنع، حتّى لا تعاد وإن أعطى ولا تخصيص إحالة الحكم على ما يتبين بعد السؤال، بصورة الإشكال، بل هو عام يشمل جميع الإشكال، كما يتجلّى في كلّ ذلك حقيقة الحال، بعون المولى ذى الجلال، والظاهر - والله تعالى أعلم - أنه - رحمه الله تعالى - اعتمد هاهنا على ما في صدره ولم

(١) "الخلاصة"، كتاب الظهارات، الفصل الخامس في التيمم، ٣٣/١.

يراجع كلماتهم، ولذا ردّد في التوفيق مع أن الشقّ الأوّل لا مساغ له، والآخر هو المصوّص عليه في كتب المذهب، كما سيأتي إن شاء الله تعالى^(١).

مطلب في فاقد الطهورين

[٤٨٤] قوله: الجنب أولى بمباح... إلخ هذا بالإجماع، "تاترخاوية"^(٢).

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":

أقول: هذا عجب، بل جمهور المشايخ على أولوية الميت وإن كان الأصحّ، الأوّل فهي "البحر" عن "الظهيرية" قال عامّة المشايخ: الميت أولى، وقيل: الجنب أولى وهو الأصحّ^(٣) اهـ. ونازعه ط بآته حيث كان المشترك ينبغي صرفه للميت (أي: كما تقدّم^(٤)) عن "الدر" فالمباح أولى^(٥) اهـ. أي: إذا أمروا فندباً بصرف ملكهم للميت فما لا منك لهم فيه أولى^(٦).

(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "قوانين العلماء في تيمم علم عند زيد ماء"، ٤/٣٨-٤٢.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطلب في فاقد الطهورين، ٢/١٤٨، تحت قول "الدر": الجنب أولى بمباح... إلخ.

(٣) "البحر"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١/٢٥١.

(٤) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "سمح الندرى فيما يورث العجز عن الماء"، ٢/٥٣٠.

(٥) "ط"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١/١٣٣.

(٦) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "سمح الندرى فيما يورث العجز عن الماء"، ٣/٥٣٢.

[٤٨٥] قوله: تأمل^(١):

لعلّ الفرق - والله تعالى أعلم - إنّ هذا فاقد المحلّ فلا يتوجّه إليه الخطاب بالإيجاب أصلاً، بخلاف المريض والمحصور؛ فإنّه أمّا فاقد الذمّة وفقدتها على شرف الروال أو لم يفقد شيئاً، وإنّما عرض مانع أمكن كلّ ساعة أن يزول. ١٢

[٤٨٦] قوله: ثم رأيت بخط الشارح عن "الظهيرية"^(٢):

كأنّه لم يره في "البحر"، وهو فيه قبيل قول المن مستوعباً وجهه. ١٢

[٤٨٧] قوله: كان الماء مباحاً فإنّه حيث أمكن به رفع الجنابة

كان أولى^(٣)

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضويّة":]

أقول: يحتاج إلى تميم؛ فإنّ مجرد جواز استقلال كلّ به إنّما نفى ما ذكر من داعي أولويّة الصرف لسميت، وهو لا ينفي أن يكون له داعٍ آخر، فضلاً عن ثبوت أولويّة الجنب.

وأنا أقول: المباح إنّما يملك بالاستيلاء، واليّت ليس من أهله، فلا حقّ له فيه بخلاف الباقيين، والجنب أرجحهم لما يأتي فكأن أولى، وسنذكر تمامه إن شاء الله تعالى، أمّا وجه القول الأصحّ فقال ش: لأنّ الجنابة أغلظ من الحدث

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطلب في فاقد الطهورين، ١٤٨/٢، تحت

قول "الدر": الجنب أولى بمباح... إلخ.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق، ص ١٤٩، تحت قول "الدر": ينبغي صرفه لسميت.

والمرأة لا تصلح إماماً^(١) اه وفي "ط" أولى من حائض لا مكان تيممها بالتراب واقتدائها به، واقتداء للتيمم بالمتطهر أفضل من عكسه مع عدم تأتیه هنا اه^(٢)
 أقول: بل يتأتى بأن يتيمم الجنب وتغتسل هي، ولا يتوهم العكس بمعنى إمامة المرأة، هذا وسكت ش عن وجه تقديم الجنب على الميت، وقال فقيه النفس في "الخانية": لأن غُسله فريضة وغُسل الميت سنة^(٣) اه. قال في "الأشباه": مراده أن وجوبه بها بخلاف غسل الجنب؛ فإنه في القرآن^(٤) اه وتعقبه السيد الحموي^(٥): بأنه إنما يشتم هذا التأويل لو لم يكن هناك قول بالسنية، أما مع وجوده فلا^(٦) اه. وقال قبله: قال المصنف^(٧) في "البحر": وما نقله^(٨)

(١) للمرجع السابق، ص ١٤٨، تحت قول "السر": الجنب أولى بمباح... إلخ.

(٢) "ط"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١٣٣/١.

(٣) "الخانية"، كتاب الطهارة، فصل فيما يجوز له التيمم، ٢٨/١.

(٤) "الأشباه"، الفن الثالث الجمع والفرق، أنواع الديون، تذنب فيما يقدم علي الاجتماع... إلخ، ص ٣٥١/٣٥٢، ملقطاً.

(٥) السيد الحموي: شهاب الدين أحمد بن محمد الحسيني الحموي الحنفي، عالم، مشارك في أنواع من العلوم. درس بـ "القاهرة". من تصانيفه الكثيرة: "السر النفيس في بيان سبب الإمام محمد بن إدريس الشافعي"، "كشف الرمر عن حبايا الكسر" في الفقه الحنفي، "أعذب المشارب في السلوك والمناقب". ("معجم المؤلفين"، ٢٥٩/١).

(٦) "غمز عيون المصائر"، الفن الثالث الجمع والفرق، أنواع الديون، ١٦١/٣.

(٧) ذكره قبل المباح عند قول المتن: وحج للميت ومن أسلم جنياً. ١٢ منه [مصنف] غفرله.

(٨) وحكاية القهستاني أيضاً في الجنائز فقال: يفرض غسله كهاية، وقيل: يجب وقيل: يسر سنة مؤكدة اه. ١٢ منه [مصنف] غفرله.

مسكين^(١) من قوله: وقيل: غُسل الميت سنة مؤكدة، ففيه نظر بعد نقل الإجماع، يعني في "فتح القدير"، ألهم إلا أن يكون قولاً غير معتمد به، فلا يقدح في انعقاد الإجماع^(٢) اهـ.

أقول: مثله لا يُعدّ قولاً ولا يُحتمل عليه مثل كلام "الحنفية"، وقال ط: لعل أولويته على الميت بسبب أنه يؤدي ما كلف به من صلاة وقراءة فاحتياجه إليه أكثر من الميت، وتعبيره "أولى" يفيد جواز التيمم للجانب اهـ^(٣)

أقول: ويجوز تناؤه أولاً: على القول بأن فرض العين أقوى من فرض الكفاية. وثانياً: على أن لا إشار في القرب؛ وذلك لأنهم استولوا دون الميت وترجح الجانب من بين الأحياء لما مرّ مصرفه لنفسه أولى من صرفه للميت فافهم^(٤).
[٤٨٨] قوله: فافهم^(٥):

(١) مسكين: معين الدين محمد بن عبد الله الفراهي الهروي، الفقيه، الحنفي، الشهير بمسكين. (ت ٥٩٥٤هـ) من تصانيفه: "بحر الدرر" في التفسير، "تاريخ موسوي"، "روضة الجنة في تاريخ هراة"، "روضة الواعظين في أحاديث سيد المرسلين"، "شرح كنسر اللغات" في الفروع، "معارح النبوة في مدارح الفتوة".
(أهدية الغارفين، ٢٤٢/٦).

(٢) "غمز عيون البصائر"، الفن الثالث الجمع والفرق، أنواع الدون، ١٦١/٢.

(٣) "ط"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١٣٣/١.

(٤) "الفتاوى الرصوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "نفع الدرر فيما يورث العجز عن الماء"، ٥٣٣/٣-٥٣٦.

(٥) "رد المحتار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطلب في فاقد الطهورين، ١٤٩/٢، تحت قول "الدر". سعي صرفه للميت.

يشير إلى الرد على العلامة ط، حيث قال: وعدم التقيد (أي: ترك تقيد
الطية بشرط الرجوع) أولى؛ لأنه إذا كان يهبه على هذا الوجه (أي: بحيث لا
يتمكن من الرجوع) لا تعود عليه فائدته، فالأولى أن ينتفع به لنفسه. اهـ. ١٢
[٤٨٩] قوله: ونحوه ما قدمناه^(١) عن "النهر"، وهو المذكور في
"الخلية"، فافهم^(٢) اهـ.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":
أقول: أشار به كعادته كما نبّه عليه في خطبته إلى الرد على
السيد ط غير شديد، بل يجب إرجاع ما في "الخلية" و"الغية" و"النهر"
إلى ما يوافق ما ذكر السيد؛ لأنّه المصوص عليه في المذهب، والله سبحانه
وتعالى أعلم، وصلى الله تعالى على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه
وبه^(٣) وحزبه وبارك وسّم آمين، والحمد لله ربّ العالمين^(٤).
[٤٩٠] قوله: (أو يهبه) أي: ممن يثق بأنّه يرُدّه عليه بعد ذلك^(٥). اهـ.

-
- (١) انظر "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٩٩/٢، تحت قول "الدر": بمطهر.
(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطلب في فائد الطهورين، ١٤٩/٢،
تحت قول "الدر": جاز.
(٣) أراد به الغوث الأعظم سيدنا الشيخ عبد القادر الجيلاني - رضي الله تعالى عنه وأرضاه -.
(٤) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "الجد السيد
في نفي الاستعمال عن الصعيد"، ٧٣٨/٣.
(٥) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطلب في فائد الطهورين، ١٤٩/٢،
تحت قول "الدر": أو يهبه.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: ربما لا يجد في السفر مَنْ يثق به وبذا قالوا: يهبه من غيره ولم يقيّدوه بموثوق به، ولو كان المراد هذا لكان يكفي أن يبيعه، ثم إذا وصلاً أو تفرّق طريقهما يشتري منه، وقد كان البيع أشهر منها بعرفه كلّ أحد، بخلاف الهبة بشرط العوض التي هي برزخ بينهما، هبة ابتداءً وبيع انتهاءً، ولم يذكر البيع أحد، أمّا إشكال "الخانية"، فقد أجاب عنه المحقق على الإطلاق في "الفتح": بأن الرجوع تملك بسبب مكروه، وهو مطلوب لعدم شرعاً، فيجوز أن يعتبر الماء معدوماً في حقه لذلك، وإن قدر عليه حقيقة كماء الحبّ بخلاف البيع^(١) اهـ.

أقول: أي: إذا وجد في الفلاة ماءً موضوعاً للشرب لا يجوز له التوضي منه، بل يتيمم مع قدرته على الماء حساً ولغة حقيقة؛ لعجزه عنه شرعاً كذا هذا بخلاف الشراء؛ فإنّه قادر عليه شرعاً أيضاً، وبالجملة فالمنع الشرعيّ أيضاً من أسباب العجز عن استعمال الماء كسائر وجوه العجز وهو حاصل هاهنا فساغ التيمم، هذا تقريره، وقد أقرّه في "البحر"، واستحسنه في "الحلية"، وتعقبه المقدسي قائلاً: يمكن أن يقال: إنّما يكون الرجوع محلوراً إذا كان عقد هبة حقيقةً. أمّا إذا كان على وجه الحيلة فلا؛ إذا الموهوب له لا يتأذى من الرجوع هنا أصلاً، تأمل^(٢) اهـ.

(١) "الفتح"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١/١١٩.

(٢) "المنحة"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١/٢٥١.

واختلف نظر العلامة ش فايد في "المنحة" تعقب المقدسي بقوله: على أنه سيأتي^(١) عن "الوافي" أنه إذا كان مع رفيقه ماءً فظن أنه إن سأله أعطاه لم يجز التيمم، وإن كان عنده أنه لا يعطيه بتيمم، وإن شك في الإعطاء وتيمم وصلى فسأله فأعطاه بعيد، وهنا إن لم يرجع بهبه يجب عليه أن يسأله لوجود الظن بإعطائه، اللهم إلا أن يتعاهدا على أنه إن سأله بعد الهبة لا يعطيه تيمماً للحيلة، تأمل^(٢) اه^(٣).

[٤٩١] قوله: على أن الرجوع في الهبة يتوقف على الرضاء أو القضاء.

لكن قد يقال: إنه ما وهبه إلا ليستردّه، والموهوب منه لا يمنعه إذا طلبه الواهب، وذلك يمنع التيمم. والجواب: أنه يستردّه هبة أو شراء لا بالرجوع، فلا يلزم المكروه، والموهوب منه إذا علم بالحيلة يمتنع من دفعه للوضوء، تأمل^(٤).

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: لا وجه للتعقب فإن الهبة حقيقة قطعاً صدرت من أهلها في محلها، والحيلة لا تنفي الحقيقة، بل توجبها؛ إذ لو لاها لبطلت، وكونه يتوصل

(١) انظر تفصيل هذه المسألة في "ابحر الرائق"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٢٨٢/١.

(٢) "المنحة"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٢٥١/١.

(٣) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة 'سمع الدرر' فيما يورث العجر عن الماء، ٤٩٩/٣ - ٥٠١.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطلب في فاقد الطهورين، ١٥٠/٢، تحت قول "أندر": على وجه مجمع الرجوع.

به إلى مقصد آخر لا ينافي قصد العقد، بل يؤكد؛ إذ به يتوصل فكيف لا يقصده؟ وإنما العقد بالإيجاب والقبول، لا^(١) بالغايات المضرة في النعوس، وإلا لا نسد باب الحيل الشرعية عن آخرها مع أنه مفتوح بالكتاب العزيز والأحاديث الصحاح، كما بينته في "كفل العقبة"^(٢) وإذا ثبت العقد ثبت بأحكامه، ومن أحكامه كراهة الرجوع تحريماً، فكيف لا يكون محذوراً؟ وليس المانع منه لتأذي الموهوب له حتى، لو لم يتأذ جاز، بل لا يجوز وإن لم يتأذ، ألا ترى! أن له طريقتين الرضا والقضاء، ولا تأذي في الرضا، بل منعه؛ لأنه ليس لنا بحمد الله تعالى مثل السوء كما أفصح به الحديث الشريف، أما "علاوة" الشامي فقد تكفل بالجواب عنها وقد جزم في "رد المختار"^(٣) بما استضعفه في "المنحة"^(٤).

فإن قلت: ما فائدته إلا التمكن من الرجوع وهو عنه مسموع، أقول: لا يرجع، بل يشتري أو يستوهب، كما قال ش: وفائدته أن الموهوب له لا يمتنع من بيعه أو هبته علماً منه بأنه إن لم يفعل فله الرجوع، فلا

(١) كمن مكح إلى شهر أو سنة أو مائتي عام بطل، وإن مكح مطلقاً وفي بيته أن يطلقها

بعد شهر أو يوم أو ساعة جاز، كما في "النز" وغيره. ١٢ منه [مصنف] عفره

(٢) أي: "الكفل العقبة الفاسم في أحكام قرطاس الدراهم"، هذه الرسالة شاملة في "الفتاوى الرضوية"، ٣٩٥/١٧.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطلب في فاقد الطهورين، ١٥٢/٢،

نحت قول "النز": فمع... إلخ.

(٤) "المنحة"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٢٤٩/١-٢٥٠.

يقيد الامتناع بخلاف ما إذا انقطع حق رجوعه يمتنع لعلمه أن الواهب لا يقدر على استرداده، فالصواب مع عامة الأئمة، إن شاء الله تعالى، والله تعالى أعلم^(١).

[٤٩٢] قوله: (فمع... إلخ) تفريع على قوله: "فيتوضأ"، حيث أفاد أنه إذا وجد ماءً يكفيه للوضوء فقط، إنما يتوضأ به إذا أحدث بعد تيممه عن الجنابة^(٢):

أقول: لا شك أن كل حاية معها حدث مقارن لها لازم بها، ولا كلام أنه يكفيه التيمم لها ولا يحتاج إلى الوضوء به، بل صريح قضية "البدائع" أنه لا يحل؛ لأنه إصاعة للماء، إنما الكلام في حدث غيرها مفصل عنها، وذلك بوجهين، إما حدث سابق عليها كس بال ولم يتوضأ ثم أجنب، أو متأخر عنها كس أجنب ثم بال، وكلامهم يفيد أن لا وضوء عليه من الحدث السابق.

أقول: كيف ومن النادر جداً علو الجنابة عن حدث سابق، فإنها إن كانت بالإيلاج فقد تحقق قبله المباشرة الفاحشة، وإن كانت بالاحتلام فقد تحقق قبله النوم، وإن كانت بالإمضاء بظن أو مس فقد تقدمه خروج مذي عادة، وإن فرض أنه لم يسبقه نوم ولا مباشرة ولا مذي، بل كما مس أو نظر أمني ولم يخرج المذي إلا مع المني، حتى لم يسبق الجنابة حدث، فتلك من أندر الصور، ولا

(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "سمح النذري فيما يورث العجز عن الماء"، ٥٠١/٣-٥٠٣.

(٢) 'رد المختار'، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطلب في فائد الطهورين، ١٥٢/٢، تحت قول "النتر": فمع... إلخ.

تبني الأحكام على مثلها، أمّا الحدث اللاحق ففسر الكلام فيه على ما إذا أحدث بعد تيممه للجنابة، وهذا لا شكّ أنّه يوجب الوضوء، إذا كان معه ماء يكفيه بقي ما إذا أحدث بعد الجنابة قبل التيمم لها، كمن أحنب ثم بال أو نام ثم تيمم لها ومعه ماء يكفيه للوضوء، فهل عليه أن يتوضأ، - كما لو أحدث بعد التيمم - أم أجزأه التيمم عنهما؟ فلا يتوضأ هذا الأخير، هو المنصوص عليه في نسخة عتيقة من "الحانية" وعبارة سائر النسخ الثلاث التي عندي سقط فيها، وإن رعم خلافه يوسف قره باغي^(١) على صدر الشريعة يحتاج إلى زيادة تحرير ويؤكد هذا أنّه تيمم ورد على جنابة معها حدث فأراهما، كما في النوم والمباشرة والإمضاء السابقات على الجنابة، بخلاف ما إذا تيمم ثم أحدث: لأنّه حدث طرء على طهر فنقضه على قدر حكمه وليحرر، والله تعالى أعلم. ١٢

ولا شكّ أنّ من نام أو باشر أو أمدى، ثم أمنى بتيمم ولا يتوضأ، فكذا من بال، ثم أمى فكذا من أمى ثم بال؛ لأنّ إزالة التيمم المانعة القائمة بالأعضاء يعمّ الحدثين الأكبر والأصغر في الوجود جميعاً بلا فرق يظهر، والله تعالى أعلم. ١٢

[٤٩٣] قوله: قبل الحدث^(٢): المفصل عن الجنابة. ١٢

(١) قره باغي: يوسف بن محمد جان انقره باغي، (ت ١٠٣٥هـ)، من تصانيفه. "تتمّة الحواشي في إزالة الغواشي على شرح الجلال" للعقائد العضدية، "حاشية على حاشية الجلال"، ("هدية العارفين"، ٦/٥٦٦).

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطب في فاقد الطهورين، ١٥٢/٢، تحت قول "الدر": فمع... إلخ.

[٤٩٤] قوله: الجنابة لا تنفك عن حدث يوجب الوضوء^(١).

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

وهذا ظاهره اللزوم.

أقول: إن حمل على الغالب وإلا فبلى كمن أجنب ولم يجد إلا ما يكفي للوضوء، فتيمم ثم أحدث فتوضأ، ثم وجد ما يكفي للغسل فقد عاد جنباً من دون حدث^(٢).

[٤٩٥] قوله: وبقيت على بدنه لمعة لم يصبها الماء، فتيمم لها، ثم

أحدث فتيمم له، ثم وجد ماءً يكفيها فقط، فإنه يغسلها به^(٣)؛

أقول: سبحانه الله! إذا كان يكفيها لا الوضوء كان هذا مثلاً لغير

"الكافي" والشارح بصدد بيان المشغول بحاجة، فالوجه أن مراده ما إذا كفى كلاً منهما على سبيل البدلية فيغسل اللمة ويبقى تيممه للحدث؛ لأنه وإن وجد ماءً يكفي للوضوء لكنه مشغول شرعاً بحاجة اللمة، ١٢

[٤٩٦] قوله: وهو فرق حسن دقيق، فتدبره^(٤) اهـ

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

(١) المرجع السابق، ص ١٥٣.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "الطبية البديعة" في قول صدر الشريعة، ١٩٦/٤.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطلب في فاقد الطهورين، ١٥٥/٢، تحت قول "الدر": ولمعة جنابة.

(٤) المرجع السابق، ص ١٥٧، تحت قول "الدر": كالمعدوم.

أقول وبالله التوفيق: له محملان:

الأول: الجواز بمعنى الصَّحَّة، كما تعطيه عبارة ملك العلماء حيث نسب الجواز إلى الصَّلَاة وفيه.

أولاً: أن مجرد صحَّة الوضوء به لا يُثبت القدرة ولا ينفي العجز، ألا ترى! أن المريض أو البعيد ميلاً لو تحمل الحرج وتوضأ به لصحَّ وحازت صلاته به، بل الشغل بحاجة أهم أيضاً من وجوه العجز، كالمذخر لعطش أو عمن مع جواز صلاته به قطعاً إن فعل.

وثانياً: على "السراج" خاصة إذن يطيح الفرق فالصحَّة وجواز الصَّلَاة حاصل قطعاً في مسألة اللعة أيضاً، ألا ترى إلى ما تقدّم^(١) عن "الهندية" و"الكافي" و"شرح الوقاية" لو صرفه إلى الوضوء جارٍ راد الأولان اتفاقاً، وعوده جنباً لا يجمعه عن اتوضي للحدث؛ لأن هذه الحسابة مقتصرة والحدث غير مندمج فيها.

الثاني: بمعنى الحلّ أي: لو توضأ به في مسألة النجاسة حلّ بخلاف مسألة اللعة؛ لأنه عاد جنباً فوجب صرفه إلى اجنبابة^(٢).

[٤٩٧] قوله: رأيت في "السراج" ما نصّه: وفي "العون" عن محمد: إذا كان على اليدين قروح لا يقدر على غسلها وبوجهه مثل ذلك تيمم، وإن

(١) انظر "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "بجلى

الشمعة للجامع حدث ولعة"، ٣٠٦/٤، وما بعدها.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "بجلى الشمعة

للجامع حدث ولعة"، ٣١٢/٤-٣١٣.

كان في يديه حاصّة غسل ولا يتيمم؛ وهذا يدلّ على أنّه يتيمم مع جراحة النصف اه^(١)

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضويّة":]

أقول: وبه ترجّح كفة القول الثاني، وبه ردّ الشامي على "الدرّ" أنّ

حكمه في المساواة بالغسل والمسح خلاف المرويّ عن محمّد،

فإن قلت: لعلّ الشارح للمدقّق - رحمه الله تعالى - نظر إلى أنّ الكلام

هاهنا في الغسل، فإن كان ما يضرّه الغسل أكثر عدداً ممّا لا يضرّه تيمّم اعتباراً

بالأكثر، ولا شك أنّ الوجه واليدين أكثر المغسول من أعضاء الوضوء، فلا ما

في "السراج" من الاستدلال به يتمّ ولا ما في "ردّ المختار" على الشارح يردّ.

أقول: فإذا يضيع قوله: وإن استويا؛ إذ لا نصف لثلاثة وضمّ الرأس

إلى هذه الأعضاء، قد صرح به في "الفتح" و"الحلبة" و"البحر" حيث قال هذا:

واختلف في حدّ الكثرة منهم من اعتبر من حيث عدد الأعضاء، ومنهم من

اعتبر الكثرة في لمس كلّ عضو، فلو كان برأسه ووجهه ويديه جراحة، والرجل

لا جراحة بها يتيمّم، سواء كان الأكثر من أعضاء الجراحة جريحاً أو صحيحاً،

والآخرون قالوا: إن كان الأكثر من كلّ عضو من أعضاء الوضوء المذكورة

جريحاً، فهو الكثير الذي يجوز معه التيمّم وإلا فلا، كذا في "فتح القدير" من

غير ترجيح، وفي "الحقائق" للمختار اعتبار الكثرة من حيث عدد الأعضاء اه^(٢)

(١) "ردّ مختار"، كتاب الطهارة، باب التيمّم، مطلب في فاقد الطهورين، ١٦٣/٢،

تحت قول "الدرّ": ولا رواية في الغسل.

(٢) "البحر"، كتاب الطهارة، باب التيمّم، ٢٨٥/١، ملقطاً.

ومثل ما في "الفتح" في "الحلية" غير أنه مال بحثاً إلى اعتبار الكثرة في أعضاء الوضوء أيضاً مساحة أي: بخلاف كلا القولين.

أقول^(١): وقد كنت أراني أميل إليه قبل أن أراه غير أنني لم يكس لي الخيار، لا سيما مع تصريح 'الحقائق' بالمختار، والله تعالى أعلم^(٢)
[٤٩٨] قوله: (وَعَسَل) بفتح الغين ليعم الطهارتين^(٣):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: كَيْلٌ لَيْسَ لِمَتَوَهَّمٍ أَنْ يَتَوَهَّمِ الْجَمْعَ بَيْنَ التَّيَمُّمِ وَالْغَسْلِ بِالضَّمِّ^(٤).

[٤٩٩] قوله، أي: "الدر": (مَنْ بِهِ وَجَعُ رَأْسٍ لَا يَسْتَطِيعُ مَعَهُ مَسْحَهُ) محدثاً ولا غسله جنباً، ففي 'الفيض' عن "غريب الرواية"^(٥):

(١) أقول: وكان مَيْلِي إليه لاستبعاد في اعتبار العدد فَمَنْ كَانَتْ لَهُ بَشْرَةٌ صَغِيرَةٌ فِي أَقْصَى جِهَتِهِ وَأُخْرَى مِنْهَا عَلَى مَرْفَقٍ يَتَيَمَّمُ لِلخَّرَاجَةِ فِي عَضْوَيْنِ، وَهِيَ نِصْفُ الْأُرْعَةِ وَإِنْ كَانَتْ يَدَاهُ مَجْرُوحَتَيْنِ مِنَ الرِّسْعَيْنِ إِلَى فَوْقِ الْمَرْفَقَيْنِ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّيَمُّمُ؛ -لأنَّ الجريح عضو واحد، فترتان تمنعان الوضوء ومثبات منها لا تمنع. ١٢ - [مصحف] منه غفرله.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "سمح النذري فيما يورث المعز من الماء"، ٥٠٥/٣ - ٥٠٧.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب التيمم، مطب في فاقد الطهورين، ١٦٥/٢، تحت قول "الدر": وغسل.

(٤) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، من ضمن الرسالة "الطلبية البديعة في قول صدر الشريعة"، ١٩٣/٤.

(٥) "الدر"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١٧١/٢.

هو اسم كتاب للإمام الفقيه أبي جعفر - رحمه الله تعالى -، كما في "الحلية"

من مسح الخفين ص ٢٦٨. ١٢

[٥٠٠] قوله، أي: "الدر": يتيمم^(١):

أقول: أنت تعلم أن الأقعد بالتقواعد، وبما مر في صحة أكثر الجسم، هو مسح الرأس وغسل الباقي في الغسل، بل لا يطهر وجهه في مثله للتيمم؛ وإن لمسح عليه عند تعذر الغسل كالغسل، كما في "البحر" آخر ص ١٨٦^(٢)، بل قد نص في "غريب الرواية" متصلاً بهذا أن "المرأة لو ضرها غسل رأسها في الحباية أو الخيصر تمسح على شعرها ثلاثة مسحات بمياه مختلفة وتغسل باقي جسدها له". "ولنا" قال في "الفيض" (بعد نقله): "أنه عجيب"، كما ذكره العلامة المحشي في "منحة الخالق"^(٣) ١٢.

ثم راجعت عبارة "غريب الرواية"^(٤) في المسألة ونقطه: من برأسه صلح من النزلة ويضره للمسح في الوضوء أو الغسل في الحباية يتيمم. له فتحس في خاطري - والله الحمد - أن الغسل هاهنا يضم الغين لا يفتحها، فليس المراد غسل الرأس، بل معنى ضره الغسل وإسالة الماء على يده ولو بترك الرأس، لما تصعد به الأبخرة إلى الدماغ، كما علم في الطب، وهذا لا عبار عليه، والله الحمد فافهم، لكن بقيت مسألة المسح في الوضوء. ١٢

(١) المرجع السابق.

(٢) هذا مطابق نسخة الإمام وفي نسختنا، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٢٨٥/١.

(٣) "المحة"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٢٨٧/١.

(٤) "غريب الرواية": للسيد الإمام محمد بن أبي الشجاع العلوي (ت ٥٧٠ هـ).

("كشف الظنون"، ١٢٠٧/٢).

باب المسح على الخفين

[٥٠١] قوله، أي: "الدر": (كونه مما يمكن متابعة المشي) المعتاد (فيه) فرسخاً فأكثر،... إلخ^(١):

قال في "الهدية" في شرائط جواز المسح منها: أن يكون الخف مما يمكن قطع السفر به وتتابع المشي عليه، هكذا في "المحيط"^(٢). اهـ منحصراً. ١٢
مطلب في المسح على الخف الخفي القصير عن الكعبين إذا خيط بالشحشير
[٥٠٢] قوله: أي: الشرعي، كما هو المتبادر، وبدل عليه كلام
"المحيط"^(٣):

الخف الذي يجوز عليه المسح ما يكون صالحاً لقطع المسافة والمشى
المتابع عادة. اهـ. ١٢ "خانية".

[٥٠٣] قوله: ففي حالة الإقامة يعتبر الفرسخ؛ لأن المقيم لا يزيد مشيه
عادةً في يومٍ وليلةٍ على هذا المقدار، أي: المشي لأجل الحوائج التي تلزم غالب
الناس، وفي حالة السفر يعتبر مدته^(٤):

(١) "الدر"، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، ١٧٩/١-١٨٠.

(٢) "الهدية"، كتاب الطهارة، الباب الخامس في المسح على الخمين، الفصل الأول في
الأمور التي لا بد منها في جواز المسح، ٣٢/١.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، مطلب في المسح على الخف
الخفي القصير عن الكعبين إذا خيط بالشحشير، ج ٢، ص ١٨٠، تحت قول "الدر":
فرسخاً فأكثر.

(٤) المرجع السابق.

أقول: إن كان معناه - كما هو الظاهر - أن المقيم لا يمسه إلا على ما يمكنه المشي فيه فرسخاً، والمسافر لا يمسه إلا على ما يتأتى المشي فيه ثلاثة أيام، فهذا تيسير المقيم بأكثر مما للمسافر بأضعاف وهو خلاف الموضوع. ١٢
[٥٠٤] قوله: قد يقال: لما ثبت أن هذا الخف^(١):

أقول: هذا الثبوت على القول الموفق وإلا فلم يتقدم ترجيح لما في الشرح، و"النقاية" و"الإيضاح" و"السراج" و"المحيط"^(٢) هي ما هي في غاية الاعتماد، فلا يصح أن يفرع عليه ما سيأتي^(٣) من قوله: فالأظهر... إلخ. ١٢
[٥٠٥] قوله: ولا يزيد مشيه غالباً^(٤):

أقول: قد علمت أنه ليس مفرعاً على قوله: لما ثبت... إلخ، لما مر، فليكن مفرعاً على قوله: لا يزيد مشيه... إلخ، وهو إنما يصح لو ثبت أن ميني هذا الاشتراط إنما هو حاجتهم إلى المشي فيه، فيقدر بقدرها وفيه تأمل، فتأمل. ١٢

[٥٠٦] قوله: على مقدار الفرسخ^(٥):

(١) المرجع السابق.

(٢) "المحيط"، كتاب الطهارات، الفصل السادس في المسح على الخفين، نوع آخر في بيان مدة المسح على الخفين، ١/١٩٦، مخصصاً.

(٣) انظر المقولة: [٥٠٧] قوله: فالأظهر اعتبار الفرسخ.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب للمسح على الخفين، مطلب في المسح على الخف الخفي... إلخ، ٢/١٨٠، تحت قول "ألدرك": فرسخاً فأكثر.

(٥) المرجع السابق.

أقول: فيه أن المدار إن كان على المعتاد فلا اعتبار بالمشي في الخف

من. دون المداس^(١). ١٢

[٥٠٧] قوله: فالأظهر اعتبار المرسح في حقهما^(٢):

أقول فيه: إنا لو سلمنا أن مبنى الاشتراط هي الحاجة المذكورة

فالرخصة للمسافر ثلاثة أيام، فينفي التقدير في حقه بثلاثة فراسخ فيعود

بالنقض على المقصود فليحرر. ١٢

[٥٠٨] قوله: ومحمل قول من قال: مسافة السفر على السفر اللغوي^(٣) دون الشرعي:

أقول: حمل بعيد لا سيما، ولفظ "الإيضاح" و"السراج" أنه لا تنقطع

به مسافة السفر؛ إذ ليس للسفر اللغوي مسافة مقدرة فليفهم. ١٢

[٥٠٩] قوله: نقله القهستاني عن الكرماني، ثم قال: لكن في

"المضمرات" وغيره: أن الغسل أفضل^(٤):

هذا سبق نظر، إنما نقل عن الكرماني التخيير بين الغسل والمسح،

ونقل أولوية المسح عن "الذخيرة". ١٢

[٥١٠] قوله: المسح أفضل^(٥). اهـ

(١) الخداء الذي يلبس في الرجل، ١٢. "المنجد"، مصحح.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، مطلب في المسح على الخف الخفي... إلخ، ١٨٠/٢، تحت قول "الدر". فرسخاً فأكثر.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق، ص ١٨١، تحت قول "الدر": إلا لثمة.

(٥) المرجع السابق، ص ١٨٢.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: هذا سبق نظر، إنما نقل عن الكرماني التخيير بين الغسل والمسح، ونقل أولوية المسح عن "الدخيرة"، ثم هو لا يحسن ما ذكر الشارح، فإن كلامه عند وجود التهمة، والذي في "الدخيرة" وغيرها أولوية المسح حكماً مطلقاً وعليه يرد التصحيح المذكور، والله تعالى أعلم^(١).

مطلب: إعراب قَوْلهم: إلّا أن يقال

[٥١١] قولهم: وصوّروا له صوراً منها: لو تيمّم الخنّب، ثم لبس الخف... إلخ^(٢):

أقول: معلوم أنّ مسح الخفين إنّما جاء في الوضوء دون الغسل، فأرادوا أن يصوّروا عدم جواز المسح للخنّب بأن تمنع الجباية المحدث عن المسح في وضوئه لحدثه، وقد كان من شرط حوار المسح كونهما ملبوسين على طهر تام، فلم يتيسّر لهم تصويره إلّا بارتكاب أمور بعيدة، لكن لم يتم لهم شيء من ذلك، فمنهم من قال: لا حاجة إلى التصوير؛ لأنّه مفيّ ولم يصب كما علمت، ومنهم من أسقط المؤن، ولم يقصد ذلك المقصد البعيد فوجد التصوير بمراى عينه، وهو التصوير الذي ذكر في "المحتبى"^(٣)، والذي ذكره العلامة المحتبى بعده، وقد كانا ظهرا لي من قبل، وكنت أتعجّب من تركهم هذين مع وضوحها وارتكاب أمور بعيدة، والله تعالى أعلم. ١٢

(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، ٣١٢/٢.

(٢) 'رد المختار'، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، مطلب: إعراب قَوْلهم. إلّا

أن يقال، ١٨٨/٢، تحت قول 'الدر': وفيه... إلخ.

(٣) "المحتبى".

[٥١٢] قوله: الجنابة لا تعود على الأصح^(١):

برؤية ماء يكفي للوضوء فقط. ١٢

[٥١٣] قوله: لا جنب، وليس الكلام فيه^(٢):

يعني: أن الحكم في الفرع المذكور صحيح، وهو عدم جواز المسح، لكن لا يكونه جنبا، فإنه باطل كما علمت بل؛ لأن التيمم ليس بطهر كامل كما يأتي^(٣)، فلم يكن مما فيه الكلام. ١٢

[٥١٤] قوله: جنبا برؤية الماء غير وارد^(٤):

ولذا والله تعالى أعلم - حاول صدر الشريعة التصوير برؤية ماء يكفي للاغتسال، فقال: جنب تيمم، ثم أحدث فتراضا وليس خفيه، ثم مرّ على ماء يكفيه لغسله فلم يعتسل، ثم وجد ماءً يكفي للوضوء فتيمم لجنابته، فإن أحدث بعده وتوضأ^(٥) لا يمسخ؛ لأن الجنابة حلت الرجل.

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، مطلب: إعراب قسولهم: إلا أن يقال، ١٨٨/٢، تحت قول "الدر": وفيه... إلخ.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر المقولة: [٥١١] وما بعد هذه المقولة.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، مطلب: إعراب قسولهم: إلا أن يقال، ١٨٨/٢، تحت قول "الدر": وفيه... إلخ.

(٥) "شرح الوقاية"، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، الجزء الأول، ص ١٠٨، ملخصاً.

أقول: وأنت تعلم أن اللبس هاهنا أيضاً ليس على طهر تام، وإنما يظهر أثر الجنابة في المنع إذا لم يكن هناك مانع آخر، وإلا لا يحتمل أن المنع لذلك الأمر الآخر فلم يتضح الأثر، وإنما التصوير لتوضيح ذلك فافهم، والله تعالى أعلم. ١٢ [٥١٥] قوله: في تصويره ما في "المجتهى" فيما إذا توضأ وليس ثم أجنب... إلخ^(١).

ومثله في "ذخيرة العقبى" عن "العناية"^(٢) و"الكفاية" وفيها عنهما تصوير آخر، هو أن المسافر إذا توضأ ولبس خفيه، ثم أجنب وعنده ماء يكفي للوضوء لا للاغتسال فإنه يتوضأ، ويغسل رجله، ولا يجوز لمسح؛ لأن الجنابة حلت القدم. اهـ ١٢ (ثم ظهر لي) أن مراد جللي، النشر على ترتيب اللف فالصورة الأولى في "الكفاية"، والأخرى في "العناية". ١٢

[٥١٦] قوله: وقال: وخرج عنه ما كان من كربس بالكسر: وهو الثوب^(٣)؛ أي: فلا يجوز عليه وإن كان متعللاً أو ثخيناً؛ لما نصّ عليه شمس الأئمة الحنوي إلا أن يكون مجلداً، فيجوز كما نصّ عليه في "الخلاصة"^(٤) هذا حاصل "الغنية"^(٥). ١٢

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، مطلب، إعراب قولهم: إلا أن يقال، ١٨٨/٢-١٨٩، تحت قول "الدر": وفيه... إلخ.

(٢) لكن لم أره في نسختي "العناية". ١٢ منه [مصنف - رضي الله تعالى عنه -].

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، مطلب، إعراب قولهم: إلا أن يقال، ١٩٧/٢، تحت قول "الدر": ولو من غزل أو شعر.

(٤) "الخلاصة"، كتاب الطهارة، مسائل مسح الخفين، ٢٨/١ ٢٩.

(٥) "الغنية"، فصل في المسح على الخفين، ص ١٢١-١٢٢.

[٥١٧] قوله: أنه لا يشترط استيعاب الجلد جميع ما يستر القدم على

خلاف ما يزعمه بعض الناس، وقال في "شرح المنية"^(١):

الذي حطّ عليه كلام العلامة إبراهيم الحلبي في "شرح المنية"، أن

المسح على المجلّد يجوز مطلقاً ولو من كرباس، وكذا على المنعل ولو رقيقاً، إن

كان من مرغري أو غزل أو شعر، لا من كرباس أو كتان أو إبريسم وسائر ما

كان من نوع الخيط، وهذا كله بالاتفاق، أمّا غيرهما أعني غير المنعل والمجلّد

وإن رقيقاً لم يحز بلا خلاف، وإن ثخيناً جاز عندهما، وعليه الفتوى، والشخين

ما يمكن المشي فيه فرسخاً ويستمسك بلا شدّ لصفاقته، لا بضيقه. ١٢

[٥١٨] قوله: (كتيمّم) أي: أن اللبس لو كان بعد التيمّم، فوجد بعده

الماء... إلخ^(٢):

للوصوء أمّا لو كان جنباً فتيمّم، ثم أحدث فتوضّأ ولبس خفيه؛ فإنّه

إن أحدث بعده بمسح، كما يستفاد من "البحر"، بل هو نصّ محمّد في "الأصل"،

نقله في "الخلاصة"، وحاصله: أنه إذا أجنب فتيمّم، ثم أحدث ووجد وضوءاً

فتوضّأ ولبس خفيه، فإذا أحدث بعد ذلك يتوضّأ ويمسح إلا أن يمرّ بعد

الوضوء الأوّل ولبس الخف على الماء ولا يغتسل حتّى يعلم الماء فتيمّم، ثم

يحدث فإنّه لا يمسح، انظر "الخلاصة". ١٢

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، مطلب: إعراب قولهم: إلا أن

يقال، ٢٠١/٢، تحت قول "الدر": والمجلدين.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠٢، تحت قول "الدر": كتيمّم.

مطلب: نواقض المسح

[٥١٩] قوله: وهذه المسألة من تخریجات المشايخ... إلخ^(١)

أقول: على أن مثل هذا إنما يتمشى في المسائل الكثيرة الوقوع، فعدم

التذكر فيها بذكر العدم، وهذا ليس كذلك. ١٢

[٥٢٠] قوله، أي: "الدر": والحاصل لزوم غسل المحل ولو بماء حار، فإن

ضر مسح^(٢):

فإن ضر غسلها لما سيأتي بعد سطور، فإن ضر مسحها... إلخ. ١٢

مطلب في لفظة "كل" إذا دخلت على منكر أو معروف

[٥٢١] قوله: هل يكفي بمسح أكثره لكونه كالجيرة، أم لا بد من

الاستيعاب؟ فليراجع. اهـ "ح"^(٣):

قلت: والظاهر الثاني نظراً إلى تعليل "الكافي" لعدم الاستيعاب في

مسح الجوائر من أن الاستقصاء في إيصال البتة إلى أجزائها يؤدي إلى إيصال

البتة إلى الخرح، والمعرض أن وصول البتة إليه مضر، فلا بد من اعتبار الأكثر؛

ودلك لأن الدواء إن لم يكن ذا جرم كدهن، فلا شك أن مسح كل البدن

لازم إن لم يضر؛ لأن المسح حيث لا يكون إلا على البدن ولا تجزئ فيه، وإن

(١) المرجع السابق، مطلب: نواقض للمسح، ص ٢٢٦، تحت قول "الدر": وهو

الأظهر.

(٢) "الدر"، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، ٢/٢٣٥.

(٣) "رد المحتار"، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، مطلب في لفظة "كل" إذا

دخلت على منكر أو معروف، ٢/٢٣٨، تحت قول "الدر": وإلا مسح.

كان ذا جرم فنفوذ بلة المسح منه إلى الجرح غير ظاهر، فلا يتحقق الضرورة المسقطة للاستيعاب، والله تعالى أعلم. ١٢

[٥٢٢] قوله: لم يجز، وأفسد الماء، بخلاف الخف^(١):

ذكره ابن ملك^(٢) وردّه في "البحر" من الماء المستعمل^(٣). ١٢

[٥٢٣] قوله: ويجوز عند الثاني بخلافًا — محمد^(٤):

ذكره في "المجمع" و"الخانية" و"الفتح"^(٥) وغيرها، وصحّح في "البدائع"

أنه يجوز عند محمد أيضاً^(٦)، فلنا حقّ في "البحر" أن لا خلاف^(٧)، لكن نصّ في

(١) المرجع السابق، ص ٢٤٣، تحت قول "الدر": وكذا لا يشترط فيها بية.

(٢) ابن ملك: عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن الملك الحففي، (ت ٨٠١ هـ)

له من: "شرح مشارق الأنوار في صحاح الأخبار"، و"شرح المنار" للنسفي وغير ذلك. ("معجم المؤلفين"، ٢/٢١٥).

(٣) "البحر"، كتاب الطهارة، ١/١٦٥.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، مطلب في لفظة "كل" إذا دخلت على منكر. - إلخ، ج ٢، ص ٢٤٣، تحت قول "الدر": وكذا لا يشترط فيها بية.

(٥) "الخانية"، كتاب الطهارة، فصل في ماء المستعمل، ج ١، ص ٨، ملخصاً، "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجسوز، ١/٧٦، ملخصاً.

(٦) "البدائع"، كتاب الطهارة، فصل في الطهارة الحقيقية، أحكام الماء المستعمل، ١/٢١٤، ملخصاً.

(٧) "البحر"، كتاب الطهارة، ١/١٦٥، ملخصاً.

"الفتح" من الماء المستعمل^(١)، وفي "زهرالروض"^(٢) عن القدوري عن الجرجاني: أن يادخال رأسه بصير الماء مستعملاً لعدم الضرورة بخلاف إدخال اليد للاغتراف ولم يحكوا خلافاً. ١٢.

(١) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز، ٧٦/١، ملخصاً.

(٢) "زهرالروض".

باب الحيض

[٥٢٤] قوله، أي: "الدر": وآيسة ومشكل^(١):

إلا ما كان دماً خالصاً، كما سيأتي^(٢)، أو على لوها المعتاد لها قبل

آياسها. ١٢

[٥٢٥] قوله: لم يكن دماً خالصاً^(٣):

ولا على لوها المعتاد قبل آياسها. ١٢

مبحث في مسائل المتحيرة

[٥٢٦] قوله: والأصل أنها إذا أضلت أيامها في ضعفها... إلخ^(٤):

كمن اعتادت سبعا ولا تعلم أنها من أول الشهر أو آخره، أو أنها من أوله أو أوسطه مثلاً، فلا يمكن التيقن بشيء من الأيام أنه يوم حيض؛ لأنها تجدد سبعة أيام في كل أصراف الشهر بخلاف ما إذا علمت أنها في العشرة الأولى مثلاً، ولم تعلم بدايتها من أول تلك العشرة أو ثانيها، وثالثها أو رابعها؛ فإنها تعلم يقيناً أن الرابع إلى السابع حيض؛ إذ لا يمكن تأخير بدايته من اليوم الرابع، ولا تقدم نهايته على اليوم السابع، كما لا يخفى. ١٣

(١) "الدر"، كتاب الطهارة، باب الحيض، ٢/٢٤٦.

(٢) انظر بسط هذه المسألة في "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الحيض، مطلب في

أحكام الآيسة، ٢/٣٠٨.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الحيض، ٢/٢٥٠، تحت قول "الدر": وآيسة.

(٤) المرجع السابق، مبحث في مسائل المتحيرة، ص ٢٥٥، تحت قول "الدر": أو

يمكن.

[٥٢٧] قوله: إذا أضلّت ثلاثة في خمسة تتيقّن بالحيض في الثالث^(١):

أي: تعلم أنّها تحيض ثلاثة أيّام في الخمسة الفلانية من الشهر لكن أضلّت أنّ بداية الثلاثة من أوّل الخمسة أو ثانيها أو ثالثها. ١٢
[٥٢٨] قوله: فإنّه أوّل الحيض أو آخره^(٢):

أو أوسطه، وبالجملة كيف ما كان هو يوم حيض قطعاً. ١٢
[٥٢٩] قوله: إلى آخر الشهر بالغسل لوقت كلّ صلاة للتردد بين الطهر والخروج من الحيض... إلخ^(٣):

إذ يمكن أن تكون تلك الثلاثة هي هذه الثلاثة المارّة، فيكون الحيض قد انقطع وأوجب الغسل، ويمكن أن تكون بدايتها بعد مصي وقت الصّلاة من أوّل العشر، فتخرج في وقت الصّلاة الآتية، وهكذا كلّ وقت صلاة إلى آخر العشرة. ١٢

[٥٣٠] قوله: وقس عليه الخمسة، وإنّ ستّة في عشرة تتيقّن بالحيض في الخامس والسادس^(٤):

لأنّ نهاية تعجّله، إن ابتدأ أوّل العشرة وتم سادسها، ونهاية تأخّره إن ابتدأ خامس العشرة وتم آخرها، فالخامس والسادس حيض بكلّ حال. ١٢

(١) للرجع السابق.

(٢) للرجع السابق.

(٣) للرجع السابق، ص ٢٥٦.

(٤) للرجع السابق.

[٥٣٠] قوله، أي: "الدر": وحاصله: أنها تتحرى، ومتى ترددت بين

حيض... إلخ^(١).

والحاصل أنها مطلقاً تتحرى، فإن وقع تحرّرها على أن هذا الوقت ليس وقت انقطاع حيضها أي: ليست ممن سبق لها الحيض الأخير وانقطع، سواء علمت أنها طاهرة لم يأتها الحيض بعد أو ترددت بين كونها طاهرة ومتلبسة بالحيض، فإنها تتوضأ لوقت كل صلاة، وإن علمت أنها متلبسة بالحيض تترك الصلاة، وإن لم يقع تحرّرها على أنها ليست في انقطاع الحيض، بل ترددت في أنها متلبسة بالحيض أو انقطع، فإنها تغتسل لكل صلاة. والحاصل أن كل وقت يحتمل عندها انقطاع الحيض تغسل وكل وقت لا يحتمل عندها هذا تتوضأ، والله تعالى أعلم. ١٢

[٥٣٢] قوله: فإنها في النصف الأول تردّد بين الحيض والطهر، وفي

الثاني بينهما والدخول في الطهر^(٢).

أي: أنها متلبسة بالحيض أو الطهر ويتبدل الحيض بعده فينقطع في النصف الثاني.

أقول: وهذه لا تردّد بين الحيض والطهر في خمسة أيام من النصف الأول، بل تستيقن بالطهر لعدمها أن انقطاع حيضها في النصف الثاني وكيفما

(١) "الدر"، كتاب الطهارة، باب الحيض، ٢/٢٥٦-٢٥٧.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الحيض، مسحت في مسائل المنحرة، ٢/٢٥٧،

نحت قول "الدر": وإن بينهما.

كان فإثما تتوضأ لوقت كل صلاة، وفي النصف الثاني من الشهر تردّد بينهما والدخول في الطهر أي: يحتمل عندها أنها طاهرة لم يندئ حيضها بعد.

أقول: وهذا الاحتمال لا يكون إلا إلى ما قبل ثلاث ليال يقيّن من الشهر، وإلا لا ينقطع حيضها في النصف الثاني، ويحتمل عندها أنها حائض.

أقول: وهذا الاحتمال يستمرّ إلى قيل آخر الشهر، ويحتمل أن حيضها انقطعت، وهذا الاحتمال أيضاً مستمرّ كذلك، وبالجملة هي متردّة

في كلّ وقت من النصف الثاني أنها حائضة، أو قد انقطع حيضها فيجب عليها الغسل لكل صلاة، والله تعالى أعلم. ١٢

[٥٣٣] قوله: وأمّا إذا لم تذكر شيئاً أصلاً فهي مردّدة في كلّ زمان بين الطهر والحيض، فحكمها حكم التردّد بينهما والدخول في الطهر. قوله: "تغتسل لكل صلاة"^(١):

لجواز أنه وقت الخروج من الحيض والدخول في الطهر، وأمّا احتمال دخول في حيض فلا ينفع؛ لأنها لما احتمل أنها طاهرة، وإنها حائض فقد استوى فعل الصلاة وتركها في الحل والحرم، وزاد احتمال دخول في الطهر فتغتسل لكل صلاة، وإن لم يزد لكان حكمها الوضوء لكل صلاة، ويظهر منه أن لا فائدة في قول الماتن ص ٢٩٥^(٢) ودخول فيه، كما ذكره الشارح؛ لأن احتمال دخول في الحيض والحيض سواء، بخلاف دخول في الطهر؛ لأنه سبب للغسل فافهم؛ فإنّ الحل.....

(١) المرجع السابق.

(٢) هذا بمطابق نسخة الإمام وفي نسخة، "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الحيض،

مدة الحيض، ٢/٢٥١.

.... من مرآة الأقدام. ١٢

[٥٣٤] قوله: وأنكر أبو يوسف الكدرة في أول الحيض دون آخره^(١):

أي: لا يجعلها حيضاً مثلاً إذا رأت يوماً كُدرة وثلاثاً حُمرة، فعندنا

الكل حيض، وعنده الثلاثة الأخيرة. ١٢

[٥٣٥] قوله: ومنهم من أنكر الحضرة... إلخ^(٢): أن تكون حيضاً. ١٢

مطلب: لو أفقفت بشيء من هذه الأقوال في مواضع الضرورة
طلباً للتيسير كان حسناً

[٥٣٦] قوله: وموضعه موضع البكارة^(٣):

وهو فم المرج الداخل لا فم الرحم، كما وقع في بعض كتب الطب،

وكأنه جعله فم الرحم؛ لأنه باب الطريق إلى الرحم. ١٢

[٥٣٧] قوله: ويكره في الفرج الداخل^(٤):

أي: يكره تغيبه في الفرج الداخل، وإنما يوضع على فمه كما

سيأتي^(٥)، وهو الباب المدور الواقع تحت الهنة الناقية بين الأسكتين. ١٢

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب لياها، منقوت في مسائل المتحيرة، ص ٢٦٢، تحت قول

"الدر": ككُدرة وتربية.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق، مطلب: لو أفقفت بشيء من هذه الأقوال في مواضع الضرورة

طلباً للتيسير كان حسناً، ص ٢٦٣.

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر المقولة: [٥٣٨] قوله: ما يوضع على فم المرج.

[٥٣٨] قوله: ما يوضع على فم الفرج^(١):

ليس معنى وضعه على فم الفرج الداخل أن يكون موضوعاً فوقه بحيث لا يكون شيء منه في فم الفرج الداخل، كما ليس معنى قوله للار: "يكره في الفرج الداخل"، أنه يكره أن يكون شيء منه في الفرج الداخل؛ وذلك لأن هذا الوضع لا يعني شيئاً عما استحَبَّ لأجته الكرشف، وإنما المعنى أن يوضع الكرشف في فم الفرج الداخل، ولا يغيب فيه، بل يبقى بارزاً في الفرج الخارج، ولذا قال في "المحر": إنه يثبت الحيض إذا حاذت البلة من الكرشف حرف الفرج الداخل، كما مر^(٢) ١٢.

[٥٣٩] قوله: فإنه ليس بمحيض^(٣):

أقول: هذا لا يختص بكثرة مثلاً، بل الدم الأحمر الفاني أيضاً كذلك. ١٢

[٥٤٠] قوله، أي: "الدر": (سوى بياض حالص)^(٤):

م (لساطع البرهاني) مرحي ديد در أيام حيض، باسفندي آميحه^(٥)

والبياض غالب فليس بمحيض كمسألة البزاق. ١٢ "قنية"^(٦).

(١) رد المختار، كتاب الطهارة، باب الحيض، بحث في مسائل المتحيرة، ص ٢٦٣،

تحت قول "الدر": ككثرة ونرية.

(٢) انظر "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الحيض، ٢/٢٤٧، تحت قول "الدر" وركه برور.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الحيض، مطلب: لو أفنى مفت شيء من هذه الأقوال

في مواضع الصرورة طلباً للتيسر كان حساً، ٢/٢٦٤، تحت قول "الدر": المعتادة.

(٤) "الدر"، كتاب الطهارة، باب الحيض، ٢/٢٦٤.

(٥) رأيت الحمرة مختلطاً بالبياض في أيام الحيض (بالتعريب).

(٦) "القنية"، كتاب الطهارة، باب الحيض والنفس، ص ٨.

أقول: هذه المسألة مشككة؛ فإن مبنى مسألة البراق على أن القليل من غير السبيلين غير بحس، أما منهما فالقليل والكثير سواء، ولذا ترى عامة المتون والشروح وافتاوى لم يعرجوا على هذا، ومعلوم أن ما في "القضية" مخالفاً للقواعد لا يعتمد عليه ما لم ينضّ على تصحيحه، والله تعالى أعلم. ١٢

[٥٤١] قوله: من الدمين نصاباً^(١): أحدهما أو كلاهما. ١٢

[٥٤٢] قوله: يكون كالدم المتوالي^(٢):

أعم من أن يكون حيضاً أو استحاضة. ١٢

[٥٤٣] قوله: فالعشرة الأولى حيض^(٣): وكانت نهاية الحيض بالطهر. ١٢

[٥٤٤] قوله: حيض^(٤): والستة الباقية استحاضة. ١٢

[٥٤٥] قوله: إن كانت^(٥): العشرة. ١٢

[٥٤٦] قوله: ردت إلى أيام عاداتها^(٦): وما راد عيها فاستحاضة. ١٢

(١) 'رد المختار'، كتاب الطهارة، باب الحيض، مطلب: لو أتى مفت بشيء من هذه الأقوال في مواضع الضرورة طبعاً للتيسير كان حساً، ٢٦٤/٢، تحت قول "الدر": ولو المرئي طهراً... الخ.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

[٥٤٧] قوله: لطرفي مدة الحيض^(١): بداية ونهاية كلاهما بالطهر. ١٢
[٥٤٨] قوله: لا يكون شيء منه حيضاً^(٢): لعدم الإحاطة في
العشرة. ١٢

[٥٤٩] قوله: إن الشرط... إلخ^(٣):
في جعله دماً متوالياً على وجه التعميم المذكور. ١٢
[٥٥٠] قوله: مثل الدمين أو أقل في مدة الحيض، فلو كان أكثر فصل^(٤):
أي لم يعد دماً أصلاً لا حيضاً ولا استحاضة. ١٢
[٥٥١] قوله: وهو قول أبي حنيفة الآخر "نهاية"^(٥):
قلت: فعليه فليكن المعول لاختلاف الفتوى مع كونه هو الأيسر. ١٢
[٥٥٢] قوله: والقعود في مصلاها، وهو تشبه بالصلاة^(٦):
أقول: أين مجرد القعود عن الصلاة بخلاف الإمساك عن المفطرات؛
فإنه هو الصوم ولا فرق إلا بالنية. ١٢
[٥٥٣] قوله، أي: "الدر": وهل يحل النظر^(٧): الجواب: لا. ١٢

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٦٥.

(٦) المرجع السابق، ص ٢٦٨، تحت قول "الدر": للخرج.

(٧) "الدر"، كتاب الطهارة، باب الحيض، ٢/٢٧٢.

[٥٥٤] قوله، أي: "الدر": ومباشرتها له؟ فيه تردد^(١)؛

الجواب: نعم، بما وراء ما تحت إزارها بأن تباشر بما فوق سرّها وتحت ركبته ما شاءت من بدنه حتى ذكره. ١٢

[مطلب: التوراة والإنجيل والزبور كالقرآن في حق الحائض]

[٥٥٥] قوله: الأكل والشرب بعد المضمضة والغسل بسدليل قول الشارح: "وأما قبلهما فيكره"^(٢)؛

أي: فلا يستحب الوضوء لهما أي: لا يدب إلى ذلك؛ إذ لو استحب لكره تركه، وإنما الكراهة في ترك غسل اليد والمضمضة، كما بين الشارح، هذا حاصل ما أراده، وهي مسألة أن ترك المندوب، هل يكره تنزيهاً فافهم، والله تعالى أعلم. ١٣

[٥٥٦] قوله، أي: "الدر": لم يحل^(٣): الوطء. ١٢

[٥٥٧] قوله، أي: "الدر": ولبس الثياب^(٤)؛

أي: الميحة للصلاة ولو رداءً واحداً يسترها من قرنها إلى قدمها؛ لأن المقصود كون الصلاة ديباً عليها وذلك يحصل بهذا القدر، ولذا استظهر العلامة الحبي في الغسل أن المراد قدر الفرض وهو ظاهر. ١٢

(١) المرجع السابق، ص—٢٧٣.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الحيض، مطلب: التوراة والإنجيل والزبور كالقرآن في حق الحائض، ٢/٢٧٦، تحت قول "الدر": ولا بأس.

(٣) "الدر"، كتاب الطهارة، باب الحيض، ٢/٢٧٩.

(٤) المرجع السابق، ص—٢٨٢.

[٥٥٨] قوله: من اعتقد الحرام حلالاً أو على القلب يكفر إذا كان حراماً لعيه، وثبتت حرمة بدليل قطعي، أمّا إذا كان حراماً لغيره بدليل قطعي أو حراماً لعيه بإخبار الآحاد لا يكفر إذا اعتقده حلالاً. اهـ ومثله في "شرح العقائد النسفية" (١):

أقول: وهذا عجيب! بل المدار هو كون الحرمة ضرورية في الدين، ألا ترى! أن من أحلّ الربوا وهو في دار الإسلام مخالط للمسلمين، فقد أحلّ ما علم حرمة ضرورية من الدين، فلا شك في كفره لتكذيب الشرع المبين وذكرنا في "المعتمد المستند" (٢) كلاماً يتعلّق به. ١٢

[٥٥٩] قوله: في أول الحيض فدينار، أو آخره فبنصفه، وقيل: بدينار لو الدّم أسود (٣):
أقول: هو قريب من الأول، فإنّ الدّم في أول الحيض أحمر وفي آخره أصفر. ١٢
[٥٦٠] قوله: فتخصيص الحلّ بوقت عدم السيّلان يحتاج إلى نقل صريح ولم يوجد (٤):

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الحيض، مطلب: التوراة والإنجيل والزبور كالقرآن في حقّ الحائض، ٢/٢٨٩، تحت قول "الدر": لأنه حرام لغيره.

(٢) "المعتمد المستند" = "المعتمد المستند بآء بحجة الأبد شرح المعتمد المستند"، مطلب إنكار حرمة الربا كهر، وقد أخطأ من أنكر، ص ٢١١، ملخصاً: للشيخ الإمام أحمد رضا حان عليه رحمة الرحمن - البريلوي الحنفي، (ت ١٣٤٠هـ). ("حياة أعلى حضرة"، ٢/٢٩٥).

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الحيض، مطلب: التوراة والإنجيل والزبور كالقرآن في حقّ الحائض، ٢/٢٩٠، تحت قول "الدر": ويندب... إلخ.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٩٢، تحت قول "الدر": وجماعاً.

أقول: انظر هل يرد هناك قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢] فَإِنْ إِجْرَاءُ الْعَلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ لَا يَخْصُ بِالْمُجْتَهِدِ. ١٢
مطلب في حكم وطء المستحاضة ومن بذكره نجاسة
[٥٦١] قوله: وإلا فلا^(١):

أقول: مبني على أن الاستحشاء بالحجر ليس بتطهير، وهو أحد قولين عندنا، والراجح عندي بخلافه لنص الحديث^(٢). ١٢

[٥٦٢] قوله، أي: "الدر": (دم) هل لم تره هل تكون فساء؟ المعتمد نعم^(٣):
لا تكون فساء في قول أبي يوسف ومحمد آخراً، وهو الصحيح لتعلق
النفاس بالدم، ولم يوجد وعليها الوضوء للربطوبة، وقال أبو حنيفة: عليها
الغسل احتياطاً لعدم خلوه عن قليل دم ظاهراً، وصححه في الفتاوى، وبه أفتى
الصدر الشهيد رحمه الله تعالى. ١٢ "مراقى الملاح" من نواقض الوضوء،
وأكثر المشايخ على قول الإمام. ١٢، "طم" من النفاس. ١٢

[٥٦٣] قوله، أي: "الدر": إلا في سبعة ذكرتها في "الخراش" وشرحي
لـ "المتقى"^(٤): عدّ الحموي ثلاثة عشر وفي البعض نظر. ١٢

-
- (١) المرجع السابق، مطلب في حكم وطء للمستحاضة... إلخ، ٢٩٢/٢، تحت قول "الدر": وجماعاً.
(٢) الحديث: ((الرجل يغيب لا يقدر على الماء أصيب أهله؟ قال: "نعم")) أخرجه البيهقي
في "السنن الكبرى"، كتاب الطهارة، باب الرجل يعرب عن الماء ومعه أهله فيصيبها... إلخ،
٢٣٤/١ من طريق الخفاف عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.
(٣) "الدر"، كتاب الطهارة، باب الحيض، ٢٩٣/٢.
(٤) للرجع السابق، ص ٢٩٥.

[٥٦٤] قوله: (وكذا الحيض) يعني: إن زاد على عشرة في المبتدأة

فالنزائد استحاضة وترد المعتادة لعادتها، "ط"^(١)؛

أقول: ويتأني هاهنا أيضاً الخلاف بينهما؛ فإنّ معتادة ستّة، مثلاً إذا

رأت خمسة دمًا، ثم طهرت، ثم عاود وجاوز العشرة فأبو يوسف يردّها لعادتها

ويجعل اليوم السادس أيضاً من الحيض؛ لأنه يجوز ختم الحيض وكذا بدؤه

بالطهر، أمّا محمّد فلا يقول فلا يمكنه الردّ للعادة، ثم الطهر إن لم تتوفر فيه

شروط جعده دمًا عنده بأن لم يخطّ الدم به في العشرة أو غلب طرفه، فالأمر

واضح وهو أن لا حيض إلاّ الخمسة والطهر طهر مطلق حقيقةً وحكمًا،

والمعاود هو الاستحاضة، أمّا إذا توقّرت وجعل الكلّ دمًا متوالياً فهل الحكم

كذلك في الحيض وما زاد على الخمسة طهرًا ودمًا فكلّه استحاضة، أم يجعل

تمام العشرة حيضًا؟ وما راد عليها وحده استحاضة ينظر ويحرّر، ولعلّ الظاهر

هو الأوّل على قياس ما قال من النفس. ١٢

[٥٦٥] قوله: فإن لم يقع في زمان العادة نصاب وانتقلت زمانًا،

والعدم بحاله يعتبر من أوّل ما رأت^(٢)؛

كان كانت ترى من أوّل الشهر خمسة أيام والآن رأت من اليوم

الرابع إلى الرابع عشر بإدخال الغائتين، فلم يقع في زمن العادة إلاّ يومان،

فهذان مع الثلاثة معدهما أعني: إلى ثامن الشهر لا أيام الخمسة حيض، والباقي

(١) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، باب الحيض، مطلب في حكم وطء المستحاضة ومن

بذكره بحاشية ٢/٢٩٩، تحت قول "الدر": وكذا الحيض.

(٢) المرجع السابق، ص ١: ٣، تحت قول "الدر": به يُفنى.

استحاضة وكذلك إذا رأت من الحادي والعشرين إلى تمام الثلاثين ويومين في غرة الشهر الآخر، فمن ٢١ إلى ٢٥ حيض والباقي استحاضة، فقد انقلبت العادة زماناً لا عدداً. ١٢

[٥٦٦] قوله: وإن وقع فالواقع في زمانها فقط^(١):

كأن رأت في الصورة المذكورة من الثالث إلى ثالث عشر أو من ٢٢ إلى ثلاثة أيام من غرة الشهر الآتي، ففي كلتا صورتين لا حيض إلا الثلاثة الواقعة في أيام العادة، والتي قبلها في الصورة الأخيرة، وبعدها في الصورة الأولى استحاضة، فهذه صورة بقاء العلة زماناً، وانتقاضها عدداً، وإن رأت من غرة اشهر إلى ١١ مثلاً أو من ٢١ إلى تمام الخمسة من الشهر الآتي فالعادية باقية زماناً وعدداً. ١٢

[٥٦٧] قوله: في زمانها فقط حيض، والباقي استحاضة^(٢):

سواء ساوى أيام العادة أو انتقص منها. ١٢

[٥٦٨] قوله: عدداً فالعادة باقية^(٣):

عدداً أيضاً، كما هي باقية زماناً. ١٢

[٥٦٩] قوله: العادة عدداً إلى ما رآته ناقصاً^(٤):

في أيام العادة.

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

أقول: ناقصاً من عدد العادة؛ إذ لا يتصور الواقع في أيام العادة وإلاّ مساوياً لها أو ناقصاً منها. ١٢

[٥٧٠] قوله: صار الثاني عادة^(١):

وانتقلت عدة ومدة؛ لأنّ زمانيّ المختلفين عدداً مختلفان، وإن وقع

الوفاق في إحدى الغائتين. ١٢

[٥٧١] قوله: وإلاّ فالعدد بحاله^(٢):

وانتقلت زماناً؛ إذ لو وقع التساوي في زمن العادة لم يكن من مخالفة

العادة في شيء، وإنما فيها الكلام. ١٢

[٥٧٢] قوله، أي: "الدر": وعمامة^(٣): أي: إن تساوي. ١٢

مطلب في أحكام المعذور

[٥٧٣] قوله: لا يمكنه فيه الوضوء^(٤):

هكذا نرسخ في عقيدتي من أساتذتي الواقفين على هذه الحقائق. ١٢

"قنية"^(٥).

[٥٧٤] قوله: من أول.....

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) "الدر"، كتاب الطهارة، باب الحيض، ٣٠١/٢.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الحيض، مطلب في أحكام المعذور، ٣١٤/٢،

تحت قول "الدر": (ولو حكماً)

(٥) "القنية"، كتاب الطهارة، باب المستحاضة، ص ٨ بتغير قليل.

.... الانقطاع^(١):

ليكون الانقطاع مستوعباً وقتاً كاملاً. ١٢

[٥٧٥] قوله: ودام الانقطاع إلى آخر الوقت الثاني يعيد^(٢):

لاستناد بطلان المعذورية إلى أول حدوث الانقطاع. ١٢

[٥٧٦] قوله: انقطع في أثناء الوقت الثاني يعيد تلك الصلاة^(٣):

لعدم استيعابه وقتاً كاملاً معروضه بعد ذهاب جزء من الوقت الأول،

وانقصاعه مع بقاء شيء من الوقت الثاني، فلم يستوعب أحد الوقتين. ١٢

[٥٧٧] قوله: لو انقطع بعد المراغ من الصلاة^(٤): في الوقت الثاني. ١٢

[٥٧٨] قوله: إن لم يفد كما يأتي متناً^(٥):

أقول: إن أفاد لم يكن ذلك حكمه، بل حكمه النجاسة، بخلاف

الوضوء لكل فرض فقط، فإن ذلك حكمه، أما حكم الحدث فقد كان

الوضوء كلما حدث. ١٢

[٥٧٩] قوله: عن قاضي صدر^(٦): هو الإمام أبو اليسر صدر الإسلام. ١٢

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الحيض، مطلب في أحكام للعنود، ٣١٥/٢،

تحت قول "الدر": تمام الوقت حقيقة.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق، ص ٣١٥، تحت قول "الدر": لا غسل ثوبه.

(٦) المرجع السابق، ص ٣١٩، تحت قول "الدر": هو المختار لفتوى.

[٥٨٠] قوله: وكان حدثه منقطعاً، كما في "شرح المنية" * (١):

هو مصرّح به في الشرح فالمراد تأييده بعرويه لـ "الغنية" ١٢.

[٥٨١] قوله: النقض فيه بالعدر: أنّ الوضوء لم يقع له فكان عدماً في

حقه، "بدائع" (٢):

صـ (٣) مفاده أن لو وجد الحدث في الوقت الماضي، ثم لم يوجد إلى

الآن، وتوضاً في الوقت ولم يكن توضاً قبل هذا بعد الحدث في الوقت الماضي،

فإن وضوئه لا يكون على الانقطاع؛ لأنه يقع للحدث الذي هو معذور به،

وعلى هذا إما يكون توضيه على الانقطاع بأن وجد في الوقت الماضي فتوضاً،

ثم أحدث حدثاً آخر في الوقت الماضي، أو في هذا الوقت، فتوضاً لهذا الوقت

ولم يتخلل العذر بين الوضوئين؛ فإنه على هذا لا يقع وضوئه لعذره، بل

لحدث آخر، فعلى هذا يكون ما تقدم لمحشي (٤) أنه يظهر حدثه الذي قارن

الوضوء أو طرء عليه بمعنى مقارنة النجاسة الحكمية الحاصلة بذلك العذر

❖ "شرح المنية الكبير"، كتاب الطهارة، فصل في نواقض الوضوء، صـ ١٣٦.

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الحيض، مطلب في أحكام المعذور، ٣٢٠/٢،

تحت قول "الدر": أما إذا توضاً لحدث آخر.

(٢) المرجع السابق، صـ ٣٢٠.

(٣) "بدائع الصنائع"، كتاب الطهارة، فصل في نواقض الوضوء، ١٢٨/١، يتصرف

بمميز.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الحيض، مطلب في أحكام المعذور، ٣١٧/٢،

تحت قول "الدر": حتى لو توضاً... إلخ.

للوضوء، لا مقارنة نفس العذر له، لكن لفظ "التبيين" إنما تنتقض طهارتها لو توضأت والدم سائل أو سال بعد الوضوء في الوقت، حتى لو توضأت والدم مقطوع ثم خرج الوقت وهي على وضوئها، لها أن تصلي بذلك ما لم يسأل أو تحدث حديثاً آخر^(١) اهـ.

فهذا يدل على وجوب مقارنة نفس العذر للوضوء أو طريانه عليه، حتى لو وجد في الوقت ثم انقطع إلى آخر الوقت وتوضأ فيه، كان وضوئه على الانقطاع لعدم وجود العذر ولا بعده، فلا يبطل بخروج الوقت بل باسبيلان وإن كان يقع هذا الوضوء له، لكن في "التبيين" أيضاً: "لو جددت الوضوء في الوقت الثاني ثم سال الدم، انتقض طهارتها؛ لأن تحديد الوضوء وقع من غير حاجة فلا يعتد به، بخلاف ما إذا توضأت بعد السيلان"^(٢) اهـ.

فهذا يلح إلى ما في "البدائع"، ثم رأيت في "الفتح" و"العناية": "إذا رأت الدم أول الوقت ثم انقطع فتوضأت ودام الانقطاع حتى خرج الوقت لا تنتقض طهارتها"^(٣) اهـ.

فهذا نص في أن الواجب لكونه وضوء معدور عند عدم الطريان عليه في الوقت مقارنة نفس العذر للوضوء لا مجرد وقوع الوضوء به، ثم راجعت "البدائع" فوجدت نصها هكذا: "إذا توضأ للحدث أولاً ثم سال الدم فعليه

(١) "التبيين"، كتاب الطهارة، باب الحيض والاستحاضة، ١/١٨٥-١٨٦، ملقطاً.

(٢) المرجع السابق، فصل في الاستحاضة، ص ١٦٣.

(٣) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الحيض والاستحاضة، فصل في الاستحاضة، ١/١٦٣.

الوضوء؛ لأنّ ذلك الوضوء لم يقع لعدم العذر فكان عدماً في حقّه" (١) اهـ،
ومرادّه بالحدث قطعاً حدث آخر غير ما هو معذور به، فالمعنى توضاً لعذره،
ثم أحدث حدثاً آخر، فتوضاً له وعذره منقطع، ثم سال انتقض، وهذا الحكم
صحيح لا شك، وإنما العلة في التعليل فيعمل على ما في "الفتح" و"التبيين" بأنّ
وضوئه وضوء صحيح؛ لكونه حين انقطاع دام إلى آخر الوقت فينتقض به،
وعلمّه في "البدائع" بما ترى، ولا يوافق ما في "جامع الرموز" عن "الحيط": "لو
استحيضت فدخل وقت العصر والدم منقطع، فتوضأت وصليت العصر، ثم
سال في هذا الوقت لم ينتقض وضوئها" (٢). اهـ

فقد جعل وضوئها وضوء المعذور؛ لأنّه وجد الطريان في الوقت لا
لكونه وقع للعذر العذر، ويوافق "الفتح" ما في "البحر" عن "السراج الوهّاج":
"لمستحاضة وضوءان، كامل وناقص، فالكامل أن تتوضأ والدم منقطع فهذه
لا يضرّها خروج الوقت إذا لم يسل إلى خروجه، والناقص أن تتوضأ وهو
سائل فهذه يضرّها خروجه سال بعد ذلك أو لا" (٣) اهـ، وفيه أيضاً قبله: "إنّما
يبطل بخروجه إذا توضّؤوا على اسيلان أو وجد السيلان بعد الوضوء، أمّا إذا
كن على الانقطاع ودام إلى خروج الوقت فلا يبطل بالخروج" (٤) اهـ، وفي "المنحة"
عن "النهاية"، و"معراج الدراية" عن "الجوامع الكبير" لشمس الأئمة

(١) 'البدائع'، كتاب الطهارة، نواقض الوضوء، ١/١٢٨.

(٢) "جامع الرموز"، كتاب الطهارة، فصل الحيض، ١/٩٤.

(٣) 'البحر'، كتاب الطهارة، باب الحيض، ١/٣٧٧، عن "السراج الوهّاج".

(٤) المرجع السابق، ص ٣٧٦.

السرْحسي: الطهارة تنتقض عند خروج الوقت بسيلان مقارن لطهارة أو موجود بعده^(١)، اهـ، ووقع هاهنا في "المنحة" نزاعٌ مع "الدر"، ثم رجع لغير مرجع، كما بيّناه على هامشها ص ٢٢٨^(٢)، هذا وقد علّل في "الغنية"^(٣) كتعليل "البدائع"، ثم رأيت في "الحلبة" أيضاً ما يفيد معناه بحيث يوافق "البدائع"، فإنه قال (م): إذا توضّأ للحدث والدم مقطوع، ثم سأل فعليه الوضوء، ذكره في "أحكام الفقه"^(٤) (ش) ولا حاجة إلى سميته إلى كتاب بخصوصه؛ فإنه كذلك في عامة الكتب.

وفي "محيط رضي الدين": طعن عيسى وقال: لا ينتقض؛ لأن الانقطاع ناقص فلا يعتبر فاصلاً بين اليمين، ولنا أن الوضوء وقع للحدث كاملاً لوجوده

(١) "المنحة"، كتاب الطهارة، باب الحيض، ٣٧٥/١.

(٢) هذا مطابق نسخة الإمام وفي نسخة، ٣٧٦/١.

[قال الإمام أحمد رضا خان في "هامش المنحة":] قوله: "بدون خروج الوقت مبطل وليس كذلك"، أقول: نعم! لأن وضوئه إذا كان على انقطاع عذره كان كوضوء الأصحاء فينقضه السيالان من دون خروج الوقت وكلام "جامع الكبير" في وضوء المعدور وهو ينقضه العذر بل خروج الوقت وقد قال العلامة المحشي نفسه في "رد المختار"، ص ٣١٥ [هذا مطابق بنسخة الإمام وفي نسخة، ٣١٧/٢] "إذا توضّأ على الانقطاع، ودام إلى الخروج فلا حدث، بل هو طاهرة كاملة، فلا يبطل بالخروج". (حاشية على "المنحة"، ص ١).

(٣) "غنية المتملّي"، فصل في نوافض الوضوء، ص ١٣٦.

(٤) "أحكام الفقه".

لا للسيلان لعدمه، فيسطل بالسيلان^(١) اه، فإنما اعتبر السيلا معدوماً؛ لأنّه منقطع حسّاً ومعدوم حكماً؛ لأنّ الوضوء بعده قد حصل، ثم حدث حدث آخر فتوضّأ له مع الانقطاع؛ إذ لو لا ذلك وسال ثم انقطع ولم يتوضّأ إلى أن أحدث فتوضّأ، لكان هذا الوضوء للسيلان أيضاً كما قدّم المحشي آنفاً^(٢)، ولا يمكن أن يكون معناه أنّ الوضوء للسيلان لا يكون إلاّ إذا وجد السيلا معه؛ فإنّه ظاهر الفساد، بل الوضوء لشيء أن ترتفع النجاسة الحكيمية اللاحقة بالشيء بمنّا الوضوء، والفرع الذي قدّمنا^(٣) عن "الفتح" و"العناية" نقله الأكمل عن "الجامع الكبير"^(٤) لشمس الأئمة السرخسي وعَلَّله به "أنّ الدم كان فيه قبل الوضوء، والمعتبر أن يكون بعده أو عنده"^(٥) اه، ولمّا قسّال في "الهداية": لو توضّأ مرّة للظهر في وقته، وأخرى فيه للعصر فعندهما ليس له أن يصلي العصر به لانتقاضه بمخرج وقت المفروضة قال في "الفتح": لا يخفى أنّ

(١) "محيط رضي الدين".

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، باب الحيض، مطلب في أحكام المعنور، ٣١٧/٢، تحت قول "الدر": حتى لو توضّأ... إلخ.

(٣) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الحيض والاستحاضة، فصل في الاستحاضة، ١٦٣/١.

(٤) "الجامع الكبير": أي: "شرح الجامع الكبير": لمحمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي شمس الأئمة أبو بكر الحنفي، (ت ٥٤٧٣هـ).

(٥) "هدية العارفين"، ٧٦/٦، ملقطاً.

(٥) "العناية"، كتاب الطهارات، باب الحيض والاستحاضة، فصل في الاستحاضة، ١٦٣/١.

علم جواز العصر بهذه الطهارة فيما إذا كانت على السيلان أو وجد بعدها وإلا فله ذلك^(١) اهـ

وبالجملة نظافت النصوص على اعتبار العذر المقارن أو اللاحق في الوقت دون السابق وإن كان له الوضوء له (والحق) أن لا تحف، فإن مفاد كلامهم أن كون وضوء المعذور وضوء عذر أي: ما حكمه حكم انتقاس بذلك العذر، بل بخروج الوقت يتوقف على أحد أمرين إما أن يقارنه العذر أو يلحقه في الوقت، أما لو سبقه ولم يوجد مع الوضوء ولا بعده في الوقت، فهو كوضوء صحة ينتقض بالعذر، ولا ينتقض بخروج الوقت، وصاحب 'البدائع' لا يخالف فيه ولا يقول: إن مجرد وقوع الوضوء للعذر، كاف في جعله وضوء المعذور، وإن لم يقارنه العذر ولا طرء عليه، بل إنما أفاد قيداً زائداً في كونه وضوء معذور، وهو أن يقع للعذر، حتى لو وقع لحدث آخر لم يكن وضوء معذور فيبطل بلحق العذر في الوقت، ولا يبطل بخروج الوقت، كيف ومثل ما ذكره مصرح به في نفس 'البدائع'؛ إذ قال: "لو توضأت مستحاضة ودمها سائل أو سال بعد الوضوء قبل خروج الوقت فطهارتها تنقضي بخروج الوقت"^(٢) اهـ، فاقصر في جعله وضوء المعذور على المقارن والطارئ غير أنه ترك جاهلاً في الطارئ التقيد بكون الوضوء وقع للعذر كما تركوه، فالحمد لله على التوفيق. ١٢

(١) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الحيض والاستحاضة، فصل في الاستحاضة،

(٢) "البدائع"، كتاب الطهارات، نوافض الوضوء، ١/١٢٩، منقطاً.

باب الأنجاس

[٥٨٢] قوله: لكى فيه: "أنهم ذكروا... إلخ" ^(١):

أقول: لقائل أن يقول: الحصر بالنسبة إلى المياه أي: لا يجوز بماء غير

مطلق، لا أنه لا يجوز إلا بالماء مع اشتراط الإطلاق. ١٢

[٥٨٣] قوله: وعلى قول محمد لا ^(٢):

لأنه لا يقول بالطهارة بماء غير مطلق، والريق ماء القم لا ماء مطلق. ١٢

[٥٨٤] قوله: وهو الصحيح ^(٣):

نقل تصحيحه عن "التحسيس"، ثم تكلم فيه مشيراً إلى اختيار الطهارة.

وبكن تقدم عن "الغنية" ^(٤): أن الصحيح ظاهر الرواية أن قيء الماء نجس مغظاً

إذا وصل إلى معدته، وإن خرج من ساعته. ١٢

[٥٨٥] قوله، أي: "الدر": فيغسل ^(٥):

أي: اتفاقاً، كما نصّ عليه العيني ثم الطحطاوي في "شرح المراقي"،

لكن مال الإمام ابن الهمام بحثاً إلى شمول الحكم غير ذي الحرم أيضاً مع

تصريحه أن أكثر المشايخ على قول أبي يوسف، وهو المختار للفتوى، فاستخرج

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، ٣٢٧/٢، تحت قول "الدر": به يفتى.

(٢) المرجع السابق، ص—٣٢٨، تحت قول "الدر": فتطهر أصبع... إلخ.

(٣) المرجع السابق.

(٤) 'شرح المنية الكبير'، كتاب الطهارة، فصل في نواقض الوضوء، ص—١٢٩،

وانظر المقولة: [١١٩] قوله. وإنما اتصل به قليل القبيء.

(٥) "الدر"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، ٣٣١/٢.

تلميذه المحقق في "الحلبة" مستنداً له عن "البدائع" عن أبي يوسف في رواية عنه وعن "المجتبى" عن المحرّد عن الإمام -رضي الله تعالى عنه- قال: وهذا موافق لإطلاق الحديث المذكور، والله تعالى أعلم.

أقول: إنما في الحديث ((فإن رأى... إلخ))^(١) فإنما يعيد حكم المرئي، نعم! يشمل الرقيق المرئي قبل جفافه، والله تعالى أعلم. ١٢

[٥٨٦] قوله: بالحث^(٢): لا ذهاب عينها. ١٢

[٥٨٧] قوله: والمسح بما فيه^(٣): لا ذهاب أثرها. ١٢

[٥٨٨] قوله: فالمسح^(٤): ولا حث، إذ لا حرم. ١٢

[٥٨٩] قوله: فالمسح بخرقه مبتلة أو لا^(٥):

لأن الرطبة يذهب للمسح ولو بخرقه يابسة عيها، وأثرها جميعاً، كما لا يخفى. ١٢

[٥٩٠] قوله: خرق رطبات نظاف أجزأه^(٦):

أفاد تبديل الخرق في كل مرة. ١٢

[٥٩١] قوله: لكن في "الحاية" لو مسح^(٧):

(١) "سنن أبي داود"، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الليل، ٢٦١/١.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنحاس، ٣٢٢/٢، تحت قول "الدر"، مطبقاً.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

(٧) المرجع السابق.

استدراك على طهارته بالمسح، فإن الإمام فقيه النفس نصّ على اشتراط الإسالة بقوله: "إن كان الماء متقاطراً" ١٢.

[٥٩٢] قوله: والظاهر أن هذا مبني على قول أبي يوسف في المسألة بلزوم الغسل، كما نقله عنه في "الحلية" (١):

أقول: وتدل مسألتنا لحس الأصبع وارتضاع اثدي المارتان في الصفحة الماضية شرحاً (٢) أن الإسالة غير شرط، إنما المطلوب روال النجاسة ولو بثلاث، فليحرر، وكذلك يؤيده مسألتنا سور شارب الخمر وسور هرة أكلت قارة بعد ما لحسا شفتيهما المارتان متناً (٣). ١٢.

وكذلك مسألة من قاء فصلّى بعد زمان ولم يغسل فمسه، كما في "الحلية" عن "الحانية" ص ١٨٨ (٤)، ومراجعتها أعني: "الحلية" تحرر أن في المسألة ثلاثة أقوال لأئمتنا الثلاثة رضي الله تعالى عنهم، فقال محمد: لا يجوز مطلقاً، إذ لا طهارة عنده بغير الماء المطلق، وقال أبو يوسف: يجوز لكن بشرط الإسالة، وهو الذي مشى عليه في "الحانية" (٥) و"الفتح" (٦) و"الولوالجية"،

(١) المرجع السابق، ص ٣٣٣.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، ٣٢٨/٢، تحت قول "الستر": فنطهر أصبع... إلخ.

(٣) "الدر"، كتاب الطهارة، فصل في البئر، ٤٦/٢.

(٤) "الحانية"، كتاب الطهارة، فصل في النجاسة... إلخ، ١١/١.

(٥) المرجع السابق.

(٦) "الفتح"، كتاب الطهارات، فصل في نواقض الوضوء، ٣٤/١، ملخصاً.

واختاره الفقيه أبو جعفر، وقال الإمام الأعظم: يجريه مطلقاً سال أو لم يسأل إذا زالت النجاسة؛ لأنه عمل عمل الغسل، كما في "محيط رضي الدين"^(١)، وعليه مشى في "الذخيرة"^(٢) و"تنمّة الفتاوى"^(٣) وغيرهما، والمسائل الخمس المسارة مهتية على قول صاحب المذهب - رضي الله تعالى عنه - وهو الأوسع والأوفق والأظهر وجهاً، وهو قول الإمام، وقد اختلف اختيار المرجّحين، فعليه فيمكن التعويل، ثم لا شك أن هنا إثمًا هو في البدن دون الثوب، ولذا قيده في "الحبة" بنجاسة أصابت بعض أعصابه (فتحصل) أن النجاسة التي على البدن تطهر بالمسح بماء مزيل، حتى تزول أو يغلب على الظن زوالها، ولا يشترط إسالة ولا خصوص ماء فاحفظ، والله تعالى أعلم.

ثم يردّ على أبي يوسف أنه وافق الإمام في مسألة الهرة، وأجاب في "الغنية" أن أبا يوسف ترك ما هنا شرط الصب لمكان الضرورة، قال: ويجوز أن يقال: إن إمرار الريق باللسان بمنزلة الصب اه، ص ١٦٩.

قلت: وفي هذا التحوير نظر ظاهر، فالأظهر ما مشى عليه أولاً من الضرورة، والله تعالى أعلم. ١٢

[٥٩٣] قوله: فإنه مع التقاطر يكون غسلاً لا مسحاً لما في "الولولة الجبة"^(٤):

(١) "محيط رضي الدين".

(٢) "ذخيرة العقي".

(٣) "تنمّة الفتاوى": للإمام برهان الدين محمود بن أحمد، صاحب "المحيط" (ت ٦١٦هـ). ("كشف الظنون"، ١/٣٤٣-٣٤٤).

(٤) "رد المحتار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، ٢/٣٣٣، تحت قول "الدر": مطلقاً.

دليل على أنه مع التقاطر غسلي. ١٢ .

[٥٩٤] قوله: إن كانت البلة من يده متقاطرة جاز؛ لأنه يكون غسلاً^(١).
أفاد أن التقاطر يجب أن يكون على المحل المصاب ليكون غسلاً له،
حتى لو كان متقاطراً على يده، فإذا مسح الموضع لم يسلم عليه لم يجز. ١٢
[٥٩٥] قوله: من قول "البحر"^(٢):

ص ٢٣٨ عن "السراج الوهاج" و"الخلاصة" و"المحيط". ١٢

[٥٩٦] قوله: في "شرح المنية" بأن اللبن والآجر قد خرجا بالطبخ
والصنعة عن ماهيتهما الأصلية بخلاف الحجر، فإنه على أصل خلقته، فأشبهه
الأرض^(٣):

أقول: فعلى هذا يلزم طهارة حجر ومدر استنجى بهما من البول
وتراب ورمل مجموعين^(٤) بعد الجفاف، فلا تنجس البثر بوقوعها بعده، وفيه
تأمل فليراجع وليحرر. ١٢

والحق أن من قال بطهارة الحجر الخشن المفصل يلزمه القول بطهارة
مدر الاستحاء وكذا اللبن والآجر المفصلين؛ إذ لا فارق يظهر مع عدم اشتراط
الاتصال فافهم، والله تعالى أعلم.

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٣٤، تحت قول "الدر": يبيسها.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٣٧، تحت قول "الدر": إلا حجراً عشناً... إلخ.

(٤) قيد به؛ لأن للتبسطين على وجه الأرض لا شك في طهارتهما تبعاً للأرض كما قدم
المحشي في هذه الصفحة، ١٢ منه.

أقول: بل ويلزمه الفنون بطهارة أواني الخنزف الجديدة بالجفاف؛ لوجود المعنى فيها أيضاً كما لا يخفى، فإذا لعل الأقرب قصر الحكم على الأرض، وما اتصل بها اتصال قرار، والله تعالى أعلم. كيف ومسألة الخصى لبارة عن "المنية" و"التاترخاية" أول هذه الصفحة نص في المقصود، فإذا قد ظهر ما بحث في "الغنية"، واستظهر في "الحلبة" وتعين حمل كلام "الخانية" على المفروش وقيد الخشن لا مفهوم له، والله تعالى أعلم. ١٢

[٥٩٧] قوله: (برطوبة الفرج) أي: الداحل بدليل قوله: "أولج"^(١):
أقول: بل يدل^(٢) ذلك على طهارة رطوبة الرحم أيضاً؛ لأن الذكر إذا أولج كله فالغالب دخوله في الرحم وتلوّثه برطوبتها، ويؤيده طهارة رطوبة الولد.....

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، ٣٣٩/٢، تحت قول "الدر": برطوبة الفرج.

(٢) أقول: لكن رأيت للزيلعي في "التبيين" ما نصّه: لو ولدت ولم تر دمًا يجب عليها الغسل عند أي حنيفة وزفر وهو اعتبار أبو عبي الدقاق؛ لأن نفس خروج النمس نفاس على ما تقدّم، وعند أبي يوسف، وهو رواية عن محمد لا غسل عليها لعدم الدم قال: في "المفيد" هو الصحيح، لكن يجب عليها الوضوء لخروج الحاسة مع الولد؛ إذ لا يخالو من رطوبة أمه. ونقله في "البحر" وفي "مجمع الأنهر" وأقرّه ونصّه الشرنبلالي في "مراقي الفلاح" فقال: ينقضه أي: الوضوء ولادة من غير رؤية دم، ولا تكون نفساء وعليها الوضوء للربطوبة أمه. (ملخصاً)، وأفسره الطحطاوي في "شرحها". ١٢ منه - رحمه الله تعالى -.

...والسُّخْلَةُ^(١) الآتية^(٢) حاشيةً فليحرر. ١٢

[٥٩٨] قوله: وأما رطوبة الفرج الخارج فطاهرة اتفاقاً^(٣):

وقد تقدّم^(٤). ١٢

(١) ثم رجعت 'الغُبة' فعَلَّ ص. ١٥٠ مسألة السُّخْلَةُ إذا وقعت من أمها رطبة في الماء فلا تفسده بأن الرطوبة التي عليها ليست بنجسة لكونها في محلها له. فهذا يشهد بنجاسة رطوبة الرحم، ولكن في التعليل الذي ذكر نظر ظاهر ذكرناه على هامشها. ١٢
ثم بما يرد على قول "الغُبة" إن الإمام قاضي حان في مسألة السُّخْلَةُ، إنها لا تفسد الماء على قياس قول أبي حنيفة، كما مرَّ في المقالة: [٢٥٩] قوله: إذا وقعت من الدَّجاجة أو الشاة في الماء لا تفسده {نص} منه أن عدم الإفساد مبني على طهارة تلك الرطوبة في نفسها لا لعدم الانفصال، فإتباع قصبة مجمع عليها غير مختصة بقول الإمام. كما لا يخفى فالذي يظهر، والله تعالى أعلم.

إن الاختلاف بين الصَّاحِبَيْنِ يجري في رطوبة الرحم أيضاً وما في "الزَيْلَعِي" وتوابعه في مسألة النساء مبني على قولهما، كيف وما ذكر، ثم من عدم وجوب الغسل عليها إذا لم تر الدم إنما هو قولهما، وعلى مذهب الإمام يجب وهو المعتمد، فما ذكر من وجوب الوضوء، إنما ينأى على قولهما فيشبه أن يكون من تنمة قولهما، والله تعالى أعلم. منه رحمه الله تعالى.

(٢) انظر المقالة: [١٦٩] (قوله: أن رطوبة المولد عند الولادة طاهرة)، وبعد هذه المقالة.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأبحاس، ٣٣٩/٢، تحت قول "الدر": برطوبة الفرج.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، ما يوجب الغسل وما لا يوجب، مطلب في رطوبة الفرج، ٥٥٤/١، تحت قول "الدر": الفرج.

[٥٩٩] قوله: أن رطوبة الولد طاهرة^(١)؛

أي: وظاهره أن رطوبة الرحم أيضاً طاهرة بخلاف ما تقدم من ابن

حجر^(٢) من أن الخارجة من وراء باطن الفرج نجس^(٣). ١٢

[٦٠٠] قوله: ولا خفاء أنه كان من جماع؛ لأن الأنثى لا تحتلم، فيلزم

اختلاط مني المرأة به، فيدل على طهارة منيها بالفرك بالأثر لا بالإلحاق، فتدبر^(٤)؛

أقول: لا نمنى المرأة في كل جماع ولو وقع ذلك لأقصى بها إلى اهلاك،

كما صرح به الأطباء والمجربون، وأيضاً ربما يتأخر إنزالها وإذا لم يكن علوق

فلا بد لمنى الزوج من الخروج، ولا يتوقف ذلك على قذف الرحم منى المرأة

فتزيل الحركة القاذفة منى الزوج من الخروج عن موقعه، بل ربما يخرج وهي لا

تنزل، وربما يخرج قبل أن تنزل، وإذا كان ذلك كذلك، لم يكن خروج

منى الزوج دليلاً على اختلاط منى المرأة ولا نجاسة إلا بيقين، فالاستدلال بالأثر

محل نظر، ولعله إليه يشير بقوله: "تدبر". ١٢

[٦٠١] قوله: "ولو صب ماء في خمير أو بالعكس، ثم صار خلاً طهر

في الصحيح؛ بخلاف ما لو وقعت فيها فارة، ثم أخرجت بعد ما تخللت في

الصحيح؛ لأنها تنجست بعد التخلل، بخلاف ما لو أخرجت قبله" اه^(٥)؛

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، ٣٣٩/٢، تحت قول "الدر": رطوبة الفرج.

(٢) انظر المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٤١، تحت قول "الدر": ومنيها.

(٥) المرجع السابق، ص ٣٤٥ - ٣٤٦، تحت قول "الدر": وتخلل.

من دون الانتفاخ والنفسّخ، كما يأتي شرحاً وحاشية^(١). ١٢

[٦٠٢] قوله: وكذا لو وقعت (الفأرة، ١٢) في العصير، أو ولغ فيه

كسب، ثم تخمر، ثم تحلل لا يطهر، هو المختار^(٢):

أقول: يظهر تقييده بما إذا تفسّخ، وإلا فلا تورث نجاسة أشدّ من

نجاسة الخمر، وإنها تطهر بالانقلاب، فكذا هذا، وكونه تخمراً لا يزيده شيئاً؛

إذ النجس لا يؤثر في مثله، فليحرّر. ١٢

[٦٠٣] قوله: المراد أن ما استحالت به النجاسة بالنار^(٣):

كما في الرماد. ١٢

[٦٠٤] قوله: أو زال أثرها بما يطهر^(٤).

كما في طير نجس جعل كوزاً وطبخ، فإن الأجزاء المائية النجسة تسذهب

بعمل النار كما تذهب بالشمس بل أكثر، ولذا حكموا بطهارة الأرض بجفاف. ١٢

[٦٠٥] قوله: جعل الدهن النجس في صابون يفتي بطهارته؛ لأنه تغير،

والتغير يطهر عند محمد^(٥).

(١) "الدر" و"رد"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، مطلب في الفرق بين الاستبراء والاستسقاء

والاستحقاء، ٢/٤٥٠، وانظر المقولة: [١٧١] قوله: وانقلاب الخمر خللاً لا يوجب.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، ٢/٣٤٦، تحت قول "الدر": وتحليل.

(٣) للمرجع السابق، ص—٣٤٧، تحت قول "الدر": ونار.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق، ص—٣٤٨، تحت قول "الدر": ويطهر زيت... إلخ.

اعلم أنه ليس بين الزيت وبين الصابون المغلي إلا الانعقاد يضربه برشقات من ماء القلي والنورة، ومثل هذا بل أكثر السكر مع عصير قصب السكر، لكن المقام بعد غير محرر فليحرر. ١٢

[٦٠٦] قوله: كل ما كان فيه تغير وانقلاب حقيقة، وكان فيه بلوى عامة^(١):

أقول: مقتضى كلام المحقق في "الفتح" الآتي^(٢) وقد ارتضاه كثير من العلماء من بعدهم منهم: الشامي نفسه أن اختيار قول محمد - رحمه الله تعالى - بقوة دليله لا لمجرد التوسع لعموم البلوى، فلا ينبغي أن يتقيد به، وعبرة "المحتى" لا تعارض كلام المحقق على الإطلاق المقارب للاجتهاد على أن الضمير في قوله: يفتى به لبلوى يمكن أن يكون إلى طهارة الصابون، لا إلى قول محمد مطلقاً؛ وذلك لأن ح تغيره بحيث يوجب الطهارة محل تردد، فافهم. ١٢

[٦٠٧] قوله: كذلك في دبس المطبوخ^(٣):

بالسكر دوشاب يعني شيره انگور وشيره خرما^(٤)، كما في "المنتخب"^(٥). ١٢

(١) المرجع السابق، ص ٣٤٨/٣٤٩.

(٢) انظر المقولة. [١٢٥] قوله، أي: "الدر" (رماد قذر).

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، ٣٤٩/٢، تحت قول "الدر": ويطهر

زيت... إلخ.

(٤) دوشاب يعني: دبس العنب والتمر.

(٥) "المنتخب".

[٦٠٨] قوله: وكذا السمسّم إذا دُرِسَ واحتلط دهنه بأجرائه^(١):

المنجسة. ١٢

[٦٠٩] قوله: وظفره كان قريباً من كفّنا^(٢): مقعر، ١٢

[٦١٠] قوله: فلو كانت أزيد من الدرهم وقت الإصابة، ثم جفّت •

فجفّت فصارت أقلّ منعت^(٣):

أقول: ما أصاب لا يكون بالحفاف غير مصيب ولا يزول به العين
وم يعتبر مطهراً في غير الأرض وتوابعها، ثم لا فرق بين الإصابة من خارج،
والإصابة من جزء مجاور، وإنّما مراد الشرع إرالة ما أصاب، كيف ما أصاب،
ولا شك أنّ ما زاد بالانبساط ليس إلّا بتعدي أجزاء النجاسة من المصاب
الأوّل إلى ما جاوره، فكانت إصابة جديدةً فالأشبه الاعتبار بوقت الإصابة
مطلقاً، والمع في كلتا صورتني ما جفّ وجفّ، فقلّ أو انبسط فزاد، أمّا على
الأوّل فظاهر، وأمّا على الثاني فلما عمت أنّها إصابة جديدة، هذا ما عندي
وليحرّر، والله تعالى أعلم. ١٢

[٦١١] قوله: أنّ قدر الدرهم من الكثيفة لو كان منسطاً في الثوب

أكثر من عرص الكف لا يمنع، كما ذكره سيدي عبد الغني^(٤):

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، ٣٤٩/٢، تحت قول "الدر": ويظهر زيت... إلخ.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٥٠، تحت قول "الدر": وعفا الشارع.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٥٣، تحت قول "الدر": والعبرة لوقت الصلاة

(٤) المرجع السابق، ص ٣٥٤، تحت قول "الدر": في نجس كثيف.

وكذا في "الغنية" حيث مرّ آخر الصفحة المارة أنّ للمختار في الكثيفة
جواهر النجاسة دون المتنجس. ١٢

[٦١٢] قوله: "بول الخفافيش وخرؤها ليس بتنجس لتعذر صيانة
الثوب والأواني عنها؛ لأنها تبول من الهوى وهي فأرة طيارة، فلهذا تبول" اهـ^(١)؛
لأنه لا بول لطائر غيره إلا البيلة التي في الخراء، كما في "الحموي" عن
"مجمع الفتاوى"^(٢). ١٢

[٦١٣] قوله: وعليه يتمشى قول الشارح فظاهر^(٣):

أقول: كيف يبنى عليه، وهو يستثني من بول غير مأكول. ١٢

[٦١٤] قوله: الضرورة متحققة في بول الهرة في غير المائعات كالثياب،
وكذا في خراء الفأرة في نحو الحنطة دون الثياب والمائعات^(٤):

سيأتي آخر الكتاب متناً وشرحاً^(٥) ما نصّه: لا يفسد خراء الفأرة الدهن
والماء والحنطة للضرورة، إلا إذا ظهر طعمه أو لونه في الدهن، ونحوه لمحشه وإمكان
التحرّز عنه حيث "حانية"^(٦)، له وبأبي هنالك للمحشي عن "البحر" عن "المحيط":

(١) المرجع السابق، ص ٣٥٧، تحت قول "الدر": إلا بول الخفافيش.

(٢) "مجمع الفتاوى": لأحمد بن محمد بن أبي بكر الحنفي، (ت....).

(٣) "كشف الطنون"، ١٦٠٣/٢.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأبخاس، ٣٥٨/٢، تحت قول "الدر": إلا بول الخفافيش.

(٥) المرجع السابق، تحت قول "الدر": وكذا بول الفأرة... إلخ.

(٦) انظر "الدر"، و"الرد"، كتاب الخنثى، مسائل شتى، ١٨٥/١٠، (دار المعرفة).

(٦) "الحانية"، كتاب الطهارة، فصل في النجاسة... إلخ، ١٤/١، ملخصاً.

"أَنَّ خَرَاءَ الْفَأْرَةِ وَبَوْلَهَا نَجَسٌ، وَالْإِحْتِرَازُ عَنْهُ مَحْكُومٌ فِي الْمَاءِ لَا فِي الطَّعَامِ وَالثِّيَابِ، فَصَارَ مَعْفُورًا فِيهِمَا"^(١) اهـ. وعن القهستاني عن "المحيط": "خَرَاءُ الْفَأْرَةِ لَا يُفْسِدُ الدِّهْنَ وَالْحَنَظَةَ الْمُطَحَّوْنَ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُمَا، قَالَ أَبُو الْيَلِثِ: وَبِهِ نَأْخُذُ"^(٢) اهـ. ١٢

[٦١٥] قوله: وكذا الدَّمُ الباقي في عروق المذَكَّاة بعد الذَّبْحِ^(٣):

أي: عروق المذَكَّاة في غير محلِّ الذَّبْحِ أو في عروق اللحم، وهو الذي يعلو على الماء أجزائه عند غَسْلِ اللحم، لا الذي بقي في محلِّ الذَكَاة؛ فَإِنَّهُ مِنْ لِّلْمَسْفُوحِ لَا شَكَّ فِيهِدَكَ كُلَّ"^(٤) ذلك كلام "الحلبة". ١٢

[٦١٦] قوله: عن الإمام الثاني أَنَّهُ يُفْسِدُ الثَّوْبَ إِذَا فَحَشَ، وَلَا يُفْسِدُ

الْقَدِرَ لِلضَّرُورَةِ أَوْ الْأَثَرِ^(٥):

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، ٣٥٨/٢.

(٢) "جامع الرموز"، كتاب الطهارة، فصل: يظهر الشيء، ١٠١/١.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، مبحث في بول الفأرة... إلخ،

٣٥٩/٢، تحت قول "الدر": وما بقي في لحم... إلخ.

(٤) انظر ما في شتى "ط" و"ش"، أَنَّ الباقي في العروق بعد الذَّبْحِ طاهر، وقال ط: قيل

فصل الاستنجاء في مسألة الدِّجَاجَةِ لِلْمَلَقَةِ فِي الْمَاءِ الْمُسَخَّنِ لِّلْتَفِ الْأُولَى قِيلَ وَضَعَهَا

فِي الْمَاءِ الْمُسَخَّنِ أَنَّ يَخْرُجَ مَا فِي جَوْفِهَا وَيَغْسَلُ مَحَلَّ الذَّبْحِ مِمَّا عَلَيْهِ مِنْ دَمٍ مَسْفُوحٍ

اهـ. أي: فلا يحتاج بعد ذلك إلى غسل اللحم لتنجسه بذلك الدم وما في الأمعاء.

١٢ منه - رحمه الله تعالى -.

(٥) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، مبحث في بول الفأرة... إلخ،

٣٥٩/٢، تحت قول "الدر": وما بقي في لحم... إلخ.

أفاد في "الحلبة" أنه إذا لم يكن مسفوحاً فطاهر، لا معنى لإفساده
الثوب وتماحه فيها. ١٢

[٦١٧] قوله: وكذا الدم الخارج من اللحم المهزول عند القطع، إن
منه فطاهر، وإلا فلا. وكذا دم مطلق اللحم ودم القلب^(١).
ونجسه في "القنية" و"خزانة الفتاوى"^(٢) و"العناية"، قال في "الحلبة":
إليه مال صاحب "التحجير"^(٣). ١٢

[٦١٨] قوله: صلى وفي ثوبه دون الكثير الماحش من السكر أو
المنصف بخزيه في الأصح، قال ح: وهو نص في التخفيف، فكان هو الحق؛ لأن
فيه الرجوع إلى الفرع المخصوص في المذهب^(٤).

أقول: في "الحانية" من كتاب الأشربة عند ذكر الشراب الثاني من
العنب، وهو الباذق ما نصّه: 'اختلف الروايات عن أصحابنا في نجاسته أنها
غليظة أم خفيفة، قال محمد: كلّ ما يحرم شربه إذا أصاب الثوب أكثر من قدر
الدرهم منع جوار الصلاة. فيكون الباذق نجساً نجاسة غليظة، وهكذا روى
هشام عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى وحكى عن الشيخ

(١) المرجع السابق.

(٢) "خزانة الفتاوى": لأحمد بن محمد بن أبي بكر الحنفى صاحب 'مجمع الفتاوى'
(ت ٨٥٢٢هـ). ("كشف الظنون"، ١/٢٠٣).

(٣) "الحبة".

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، بحث في بول المارة، ٢/٣٦١-
٣٦٢، تحت قول "الدر": وفي النهر الأوسط.

الإمام محمد بن الفضل - رحمه الله - أنه قال على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف: يكون نجساً نجاسة خفيفة يعتبر فيه الكثير الفاحش، وهكذا روى المعنى عن أبي يوسف^(١) اه وفي "الهدية" من الأشربة تحت بيان ما هو حرام عند عامة العلماء نقلاً عن "الظهيرية" ما نصّه: "ذكر محمد في الكتاب: كل ما هو حرام شربه، إذا أصاب الثوب منه أكثر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلاة"، قالوا: وهكذا روى هشام عن أبي يوسف، وحكي عن الفضلي أنه قال على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى: يجب أن يكون نجساً نجاسة خفيفة، والمتوى على أنه نجس نجاسة غليظة^(٢) اه. فهذه نصوص صرائح بها سقط ما في "النهر"^(٣) واستغنى عن بحث "البحر"، وتبين أن الكس نجاسة غليظة على المفتي به. اه

[٦١٩] قوله: "وأما سوى الخمر من الأشربة المحرمة فغليظة في ظاهر

الرواية، خفيفة على قياس قولهما اه^(٤)؛

يعني: الصاحبين؛ فإن مدار التخفيف عندهما على اختلاف العلماء. ١٢

[٦٢٠] قوله: بلا تفاوت في الأحكام، يقتضي أنها مغلظة^(٥)؛

أقول: لكن يجب استثناء الحد لشرب مقدار لا يُسكر. ١٢

(١) "الحاية"، كتاب الأشربة، فصل في معرفة الأشربة، ٢٥٧/٤.

(٢) "الهدية"، كتاب الأشربة، الباب الأول في تفسير الأشربة... إلخ، ٤١٢/٥.

(٣) "النهر"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، ١٤٧/١.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، مسحت في بول الفارة، ٣٦٢/٢.

(٥) المرجع السابق.

[٦٢١] قوله: أي: وإلا يكن مأكولاً كالصقر والباري والحدأة، فهو

نجس مخفف عنه^(١): أي: عند محمد. ١٢

[٦٢٢] قوله: معطوف عندها^(٢): يعني الشيخين. ١٢

[٦٢٣] قوله: وفيه نظراء لأن مقتضى قولهم: كاليدين والرجل اعتبار كل

من اليد والرجل بتمامه عضواً واحداً، فلا يلزم ما قل، تأمل^(٣):

أقول: ماذا يقال في الثياب الصغار أمثال غلاف التعويذات^(٤) وغير

ذلك، فقد لا يبلغ ربعها قدر الدرهم. ١٢

[مطلب: إذا صرح بعض الأئمة بقيد لم يصرح غيره بخلافه وجب اتباعه]

[٦٢٤] قوله: قال في "الحلية": ثم لو وقع هذا الثوب المنتضع عليه البول

مثل رؤوس الإبر في الماء القليل هل ينجس؟ ففي "الحلاصة" عن أبي جعفر:

نقائل أن يقول: ينجس، ولقائل أن يقول: لا ينجس^(٥):

شم نقاط بول في البئر مثل رأس الإبر لا يتنجس ١٢ "قبة"^(٦).

(١) للرجع السابق، ص ٣٦٣، تحت قول "الدر": وإلا فمخفف.

(٢) للرجع السابق.

(٣) للرجع السابق، ص ٣٦٧، تحت قوله "الدر": وإن قال... إلخ.

(٤) أي: الرقبة.

(٥) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، مبحث في بول الفأرة، مطلب: إذا صرح

بعض الأئمة بقيد... إلخ، ٣٧٢/٢، تحت قوله "الدر": نجسه في الأصح.

(٦) "لقية"، كتاب الطهارة، باب الجنابة والغسل، ص ٥/٤.

مطلب في العفو عن طين الشارع

[٦٢٥] قوله: والظاهر أن وجه الاستحسان فيه ضرورة لتعذر

التحرز^(١)؛

أقول: إن قيل: إن وجهه الطهارة بانقلاب العين كان ماذا وح،

فانظر الأحكام. ١٢

مطلب: العرفي الذي يستقطر من دردي الخمر نجس حرام بخلاف النشادر

[٦٢٦] قوله: العرفي الذي يستقطر من دردي الخمر نجس حرام

بخلاف النشادر^(٢)؛

قلت: به يُعلم حكم "اسپرت"، وهو عرق الخمر المستقطر من

بحارها المدخل في الصنع، فعلى ما ذكر العلامة الحلبي يكون نجساً، وما صنع

به يصير نجساً، أما إن كان وجهه الاستحسان هو انقلاب العين ولم يكن

"اسپرت" مسكراً فالحكم الطهارة، فليحرر ولبتقح حاله. ١٢

ثم تحقق لي أنه مسكرٌ ورأيت في كتاب "الدر المكنون في الصنائع

والفنون"^(٣) لبعض أطباء "بيروت"، وهو.....

(١) "رد المختار"، كتاب للطهارة، باب الأنجاس، مطلب في العفو عن طين الشارع، ٣٧٧/٢،

نحت قول "الدر": وعجار نجس.

(٢) المرجع السابق، مطلب: العرفي الذي يستقطر من دردي الخمر.. إلخ.

(٣) "الدر المكنون في الصنائع والفنون": لخرجس طنوس عون اللبناني الصبلي المسيحي

(ت ١٣٠١هـ). ("معجم المؤلفين"، ١/٤٧٨، "هدية العارفين"، ٥/٢٥١).

..... حرجس اللبناني النصراني^(١) أن رائحته مسكرة، وأن قوة الخمر المحتلبة من أوربا، إنما هي بمزج قطرات من "أسرتو"، فلا شك أنه نجس عند محمد، والله تعالى أعلم، وسيجيء أول الأثرية من المحشي^(٢) أن العرق المستقطر من فضلات الخمر نجاسته غليظة كأصله. ١٢

[٦٢٧] قوله: وأما النوشادر المستجمع من دخان النجاسة، فهو ظاهر كما يعلم مما مرّ، وأوضحه سيدي عبد الغني في رسالة سماها "إتحاف من بادر إلى حكم النوشادر"^(٣):

أقول: لا أدري ماذا أراد بـ "ما مرّ" فإن الذي مرّ ههنا الاستحسان، فإن كان وجهه الضرورة لامتناع التحرّز فلا ضرورة في النوشادر، وأي فرق بينه وبين النجاسة المستقطرة، وإن كان وجهه الطهارة بالانقلاب فكذلك للمستقطرة، وهنا هو الذي يركن القلب إليه، فإن الطهارة بالانقلاب أصل مقرّر في المذهب، وقد اجتمع المسمون على أكل النوشادر، نعم المستقطر من الخمر وفضلاته يكون حراماً نجساً إذا كان مسكراً، كما هو معلوم في "أسرتو" فنجاسته وحرمة لكونه مائعاً مسكراً لا لكونه مستقطراً. ١٢

(١) حرجس اللبناني النصراني: حرجس طنوس عون اللبناني، نزيل 'بيروت'، الصيدلي. من آثاره: "الدرّ المكنون في الصنائع والعنون" طبع بـ "القسطنطينية" سنة ١٣٠١ هـ في حياة المؤلف، "صدق البيان في طبّ الحيوان". ("معجم المؤلفين"، ١/٤٧٨).

(٢) "رد المختار"، كتاب الأثرية، ٣٤/١٠، تحت قول "الدرّ": إلا أنه لا يحدّد. (دار المعرفة).

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، مطلب: العرفي الذي يستقطر من دردي الخمر... إلخ، ٣٧٧/٢-٣٧٨، تحت قول "الدرّ": وينجس نجس.

[٦٢٨] قوله: قال في "انقنية" راقماً: "لا عبرة للغبار النجس إذا وقع

في الماء، إنما العبرة للتراب" اهـ^(١)؛

عك للفاضي عند الجبار وعين الأئمة الكرابيسي، ١٢

[٦٢٩] قوله: أي: "الدر": (ورد) أي: جرى على نجس إذا ورد

كله أو أكثره ولو أقله لا كحيفة في هر أو نجاسة على سطح، لكن قدّمت^(٢) أن العبرة للأثر (كعكسه) أي: إذا وردت النجاسة على الماء تنجس الماء إجماعاً اهـ^(٣).

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: بل لا يتنجس إجماعاً إذا كان جارياً ما لم يتغير فالمراد الراكد القليل قطعاً، ولو حمل عليه لم يحتج في الأولى إلى تقيدها ولا الاستدراك عليها، والعجب أن السادات الثلاثة ح وط وش كلهم حملوه على ما يعم الراكد والجاري فاعترض الأولان على الشارح قائلين على قوله: "جرى" هذا خاص بما إذا جرى على أرض أو سطح ولا يشمل ما إذا صب على نجاسة؛ لأنّ الصب لا يقال له: جريان مع أن الحكم عام فالأولى إبقاء المصنف على عمومته^(٤) اهـ .

(١) المرجع السابق، تحت قول "الدر": وغبار مرقين.

(٢) "الدر المختار"، كتاب الطهارة، باب لباه، ٦٢٦/١.

(٣) "الدر المختار"، كتاب الطهارة، باب الانجاس، ٣٧٩/٢ - ٣٨١.

(٤) "ط"، كتاب الطهارة، باب الانجاس، ١٦١/١.

أقول: أترون ماءً جارياً أو كثيراً ورد على نجس أو بالعكس، هل يتنجس بالورود...؟ فأين العموم؟ وأشار الثالث إلى جوابين فقال: فسر الورود به ليتأتى له التفصيل، والخلاف الذان ذكرهما وإلاً فالورود أعم، وأيضاً فاجريان أبلغ من الصب، فصرح به مع علم حكم الصب منه بالأولى دفعاً لتوهم عدم إرادته^(١) اهـ.

أقول: لا عموم وعنى فرضه، كيف يصح تفسيره بخاص ليتأتى له: تقييده وجعله خلافية، بل كان عليه أن يُقيه على عمومه ويقول: وإن كان جارياً إذا ورد كله... إلخ^(٢).

[٦٣٠] قوله: أنه لو سال دم رجله مع العصير لا ينجس بخلافاً لمحمد^(٣):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

قلت: المسألة في "الدر" عن الشمني^(٤) وغيره، وفي "المنية" عن المحيط، وفي "الحلبة" عن "البحني" وعن "مختارات النوازل"، وهي مقيدة بأن

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الانجاس، مطلب: العرق الذي يستقطر من دردي الخمر... إلخ، ٣٧٩/٢، تحت قول "الدر": أي: جرى.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة "رحب المساحة في مياه لا يستوي وجهها وجوفها في المساحة"، ٣٨٢/٣٨١/٢.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الانجاس، مطلب: العرق الذي يستقطر من دردي الخمر... إلخ، ٣٨٠/٢، تحت قول "الدر": أي: جرى.

(٤) الشمني: أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن عبي بن يحيى ابن محمد بن خلف الله التميمي الداري القسنطيني الأصل، ويعرف بالشمني (توفي لدين، أبو العباس) =

كان المصير يسيل و لم يظهر فيه أثر الدّم، كما نصّوا عليه، قال: وفي "الحزاة":
فذكر ما قدّمنا في الأصل العاشر^(١) من مسألة اختلاط ماء الإنائين في الهواء أو
إجرائه في الأرض، قال: ونظّمها المصنّف في "تحفة الأقران"^(٢) قال: وفي
الدخيرة^(٣) فذكر ما مرّ في "العاشر" عن الحسن بن أبي مطيع^(٤).

[٦٣١] قوله: لو أخذ الإناء، فصبّ الماء على يده للاستنجاء، فوصلت
قطرة بول إلى الماء النازل قبل أن يصل إلى يده قال بعض المشايخ: لا ينحس؛
لأنّه جاري، فلا يتأثر بذلك^(٥).

مفسر، محدث، فقيه، أصولي، متكلم، محو، (ت ٨٧٢هـ) من تصانيفه: "منهج
المسالك إلى ألوية ابن مالك" في النحو، "أوفق المسالك لتأدية المناسك"، "كمال
الدرية في شرح النقاية" في الفقه، شرح نظم "نخبة المكر في مصطلح أهل الأثر" في
علوم الحديث وسمّاه "العلي الرتبة شرح نظم النخبة"، "مزيل الخفاء عن شرح المعاني
الشفاء" في السيرة. ("معجم المؤلفين" ١/٢٩٢).

(١) انظر "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة "رحب
الساحة في مياه لا يستوي وجهها وجوفها في الساحة"، ٢/٣٧٨.

(٢) "تحفة الأقران" في الفقه الحنفي: شمس الدين محمد ابن عبد الله الميرقاشي
(ت ١٠٠٤هـ). ("إصباح المكنون"، ٣/٢٤١).

(٣) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطهارة، باب المياه، من ضمن الرسالة "رحب الساحة
في مياه لا يستوي وجهها وجوفها في الساحة"، ٢/٣٩٥.

(٤) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، مطلب: العرق الذي يستفطر من
دردي الخمر... إلخ، ٢/٣٨٠، تحت قول "الدر": أي: جرى.

أقول: حزم به في "الخلاصة" عارياً للفتاوى ولم يحكياً خلافاً. ١٢

[١٢٢] قوله: ويؤيد عدم التنجس ما ذكرناه من انفروع، والله

أعلم^(١):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: وقد حزم به في "الخلاصة" عازياً لـ "الفتاوى"، وفي "الزازية"

ولم يحكوا خلافاً، ونصّها في ما يتصل بالماء الجاري في "الفتاوى": رجل

استنحى فلماً صبّ الماء من القمقمّة على يده لاقى الماء الذي يسيل من

القمقمّة البول قبل أن يقع على يده بعض ما خرج فهو طاهر^(٢) اهـ.

قال ش بخلاف مسألة الجيفة، فإنّ الماء الجاري عليها لم يذهب

بالنجاسة ولم يستهلكها، بل هي باقية في محلّها، وعينها قائمة على أنّ فيها

اختلافاً، ولهذا استدرك الشارح بقوله: "ولكن قدّمنا^(٣) أنّ العبرة للأثر"^(٤) اهـ.

كلام الشامي، وقدّمنا أنّ ما استدرك به الشارح هو المفتي به المعتمد، والله

تعالى أعلم^(٥).

(١) المرجع السابق.

(٢) "خلاصة"، كتاب الطهارة، بحث وما يتصل بالماء الجاري، ١٠/١.

(٣) انظر "الدر المختار"، كتاب الطهارة، باب المياه، ٦٢٦/١.

(٤) "رد المحتار"، كتاب الطهارة، باب الأبخاس، مطلب: العرفي الذي يستقطر من

درديّ الخمر... إلخ، ٣٨٠/٢-٣٨١، تحت قول "الدر": أي: جرى.

(٥) "الفتاوى الرضوية"، من ضمن الرسالة "رحب المساحة في مياه لا يسنوي وجهها

وجوفها في المساحة"، ٣٧٥/٢.

[٦٣٣] قوله، أي: "الدر": لا يحكم بنجاسته إذا لاقى المتنجس ما لم يفصل^(١):

أقول: تعليل "البحر" بسقوط حكم النجاسة على خلاف القياس لمكان انضرورة قاضي بأنه إنما لا يحكم بنجاسته إذا أورد المتنجس على الماء للتطهير؛ فإن الضرورة إنما هي هذا، وما كان ثابتاً لما تقدّر بقدرها، فلا يلزم أن لا يتنجس ثوب لاقى ماء في إجانة فيها ثوب نجس لم يفصل عنه بعد نظراً إلى أن الماء لم يحكم تنجسه بعد لعدم انفصال الثوب المتنجس عنه، هذا ما يحظر بيالي وليحرّر، والله تعالى أعلم. ١٢

[٦٣٤] قوله: ولا فرق على المعتمد بين الثوب المتنجس والعضو اهـ^(٢):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: وظاهر التعليل بضرورة تطهير الثوب أنه طاهر في حق ذلك الثوب لا غير، فلو وضع الثوب النجس في إجانة وصب الماء، فوقع فيه ثوب آخر طاهر، يتنجس، وإن لم يفصل الماء عن الثوب الأول بعد؛ لأن ما كان بضرورة تقدّر بقدرها، فمن كان يصلي ووقع طرف رداءه في الإجانة، فأصابه أكثر من الدرهم، وهو يتحرك بتحريكه لم يجز صلاته، هذا ما ظهر فليحرّر، والله تعالى أعلم^(٣).

(١) "الدر"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، ٣٨١/٢.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، مطلب: العرق الذي يستقطر من دردي الخمر نجس حرام، ٣٨٢/٢، تحت قول "الدر": ما لم يفصل.

(٣) "الفتاوى الرضوية" من ضمن الرسالة 'رحب الساحة في مياه لا يستوي وجهها وجوفها في الساحة'، ٣٧٤/٢.

[٦٣٥] قوله، أي: "الدر" (رماد قذر)^(١):

في "الحديقة الندية"^(٢): في "الفيض" أن رماد السرقين نجس عند أبي يوسف، طاهر عند محمد به يفتي، وعلى هذا الخنزير، لو وقع في المحلة وصار ملحاً كله؛ لأنّ تبدّل العين يوجب تبدّل الحكم، وفي "درر البحار": أنّ الفتوى على قول محمد، وفي "المجمع": أنّه المختار^(٣)، وذكر في "الفتح": أنّ كثيراً من المشايخ اختاروا قول محمد، وإنّه المختار^(٤). ١٢.

[٦٣٦] قوله: "أنّ العلة هي انقلاب العين" كما يأتي^(٥)، لكن قدّمنا^(٦)

عن "المجتبى" أنّ العلة هذه، وأنّ الفتوى على هذا القول للبلوى^(٧)؛

(١) "الدر"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، ٣٨١/٢-٣٨٢.

(٢) "الحديقة الندية" = شرح "الطريقة المحمدية"، الباب الثالث تمام الأبواب الثلاثة، الصنف الثاني من الصنفين... إلخ، ٦٧٥/٢: للشيخ العالم عبد الغني بن إسماعيل بن عبد العبي النابلسي (ت ١١٤٤هـ).

(٣) "كشف الظنون"، ١١١٢/٢.

(٤) "المجمع"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، ٩١/١.

(٥) "الفتح"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس ونظيرها، ١٧٦/١.

(٦) انظر "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، مطلب: العرق الذي يستقطر من درديّ الحمر نجس حرام، ٣٨٣/٢، تحت قول "الدر". لانقلاب العين.

(٧) انظر "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، ٣٤٨/٢، تحت قول "الدر": ويظهر زيت.

(٨) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، مطلب: العرق الذي يستقطر من درديّ الحمر نجس حرام، ٣٨٢/٢، تحت قول "الدر": وإلاّ.

أقول: سيأتي في الصفحة القابلة^(١) ما يفيد أن القول به لقوة دليله لا

للضرورة. ١٢

[٦٣٧] قوله: يجوز أكل ذلك الملح، والصلاة على ذلك الرماد^(٢):

أقول: هذا أيضاً يرد ما يوهمه بغض العبارات من القول بهذا للضرورة وعموم البدوى، فإنه لا ضرورة في الصلاة عليه، وما كان لضرورة تقدّر بقدرها. ١٢

[٦٣٨] قوله: هذا سهو من الشارح تبع فيه "المهر"^(٣):

إذا تبع غيره لم يكن لسهوه. ١٢

[٦٣٩] قوله: وتقدم^(٤): شرحاً في مسألة الخف. ١٢

[٦٤٠] قوله: أن ما له جرم^(٥):

أقول: هذا في مسألة الخف، ومنه ما يأتي عن "تنمّة الفناوى"، أما ما في "غاية البيان" ففي مسألة التطهير بزوال العين والأثر أو التثليث والمرئي في المسألة الأولى مساوٍ لذي الجرم، والمراد رؤية ذاته لا أثره، وكذا في مسألة اعتبار قدر الدرهم وزناً، والمرئي هاهنا أعني: في مسألة الإزالة والتثليث ما يرى

(١) انظر المقالة الآتية.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، مطلب: العرق الذي يستقطر من دردي الخمر نجس حرام، ٣٨٣/٢، تحت قول "الدر": لانقلاب العين.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٨٥، تحت قول "الدر": وفي "الظهيرية" ... إلخ.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٨٧، تحت قول "الدر": بعد جفاف.

(٥) المرجع السابق.

بعد الحقائق عيناً أو أثراً، وهو الذي في 'غاية البيان'، فاندفع القلق، وظهر الحقّ مثل الفلق، فإنّما الخطأ ممن نقل أحد تعريفي المرئي في محلّ الآخر. ١٢

[٦٤١] قوله: وغيرها: المرئية ما لها جرّم^(١):

كالصغرى، كما في "جامع الرموز". ١٢

[٦٤٢] قوله: وبه يظهر أنّ مراد "غاية البيان" بالمرئي ما يكون ذاته

مشاهدة بحسّ البصر^(٢): ليس كذلك كما علمت. ١٢

[٦٤٣] قوله: ويوافقه التوفيق المارّ^(٣):

أقول. هو في اعتبار الوزن والمساحة لا هاهنا. ١٢

[٦٤٤] قوله: لكن فيه نظر؛ لأنّه يلزم عليه أنّ الدم الرقيق والبول الذي

يرى لونه من النجاسة الغير المرئية^(٤): قد سقط النظر، والله الحمد. ١٢

[٦٤٥] قوله: مع أنّ المفهوم من كلامهم أنّ غير المرئية ما لا يرى له

أثر أصلاً؛ لاكتفائهم فيها بمجرّد الغسل^(٥): نعم! هو هاهنا. ١٢

[٦٤٦] قوله: ما في "غاية البيان": وأنّ مراده بالبول ما لا لون له،

والأ كان من المرئية^(٦): لكّنه خلاف صريح ما مرّ عن "النتمة"، وغيرها. ١٢

(١) المرجع السابق

(٢) المرجع السابق، ص ٣٨٨.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

مطلب في حكم الوشم

[٦٤٧] قوله: لو أصاب ماءً قليلاً أو مائناً بحسه، لكنّ تعبير الأكل

بـ "قليل" يُفيد عدم اعتماده، وهو مذهب الشافعية، فالظاهر أنّه نقله عنهم^(١):

أفاد أنّه قد ينقل مذهب الغير بلفظه "قليل".

قلت: ومن نظائره ما ذكر الشمس القهستاني في مذاهب حدّ المصر

ما بعد مصرّاً عند حدّ الأمصار، وإنّما هو مذهب الإمام سفيان الثوري، كما

في "الحلة" وغيرها. ١٢

[٦٤٨] قوله: لو في يده تصاوير ويؤمّ الناس لا تكره إمامته اه^(٢):

علّة في "الخانية"؛ لأنّها مستورة تحت الثياب^(٣). ١٢

[٦٤٩] قوله: وعن محمد في غير رواية الأصول: يُكتفى به في المرة

الأخيرة^(٤):

وهو أوسع وأرفق بالناس وعليه الفتوى اه "جواهر الأحلاطي"^(٥)

(١) ارجع السابق، مطلب في حكم الوشم، صـ ٣٩٤، تحت قول "الدر": والأولى غسله... إلخ.

(٢) ارجع السابق، صـ ٢٩٥.

(٣) "الخانية"، كتاب الصلاة، فصل فيمن يصحّ الاقتداء وفيمن لا يصحّ، ٤٥/١.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، مطلب في حكم الوشم، ٣٩٨/٢، تحت قول "الدر": ثلاثاً.

(٥) "جواهر الأحلاطي": ليهان الدين إبراهيم بن أبي بكر الأحلاطي (ت...).

("الفتاوى الرضوية" (الجديدة)، ٨٣٧/١).

أقول: غريب، ١٢.

[٦٥٠] قوله: ذكره في "الملتقى" و"الاختيار"، وهذا على جهة النذب خروجاً من خلاف الإمام أحمد رحمه الله تعالى^(١): بل المختار، ١٢.

[٦٥١] قوله: أنه يُعطى حكم ما لا ينصرف من تثليث الجفاف^(٢):

قلت: وبه يحصل الجواب عما عللوا به من الضرورة، ١٢.

مطلب في تطهير الدهن والعسل

[٦٥٢] قوله: يحتمل أن قلداً مصحفاً عن قدره بالضمير فيوافق ما ذكرناه عن "شرح المجمع"^(٣):

و"الكافي"، و"مجمع الرواية"^(٤) و"شرح القلوري" و"الفتاوى الخيرية"^(٥)، ١٢.

[٦٥٣] قوله، أي: "الدر": ولحم طبخ بخمر يغلي وتبريد ثلاثاً^(٦):

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، مطلب في حكم الوشم، ٣٩٩/٢، تحت قول "الدر": أو سبغاً.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٠٠، تحت قول "الدر": الأظهر نعماً للضرورة.

(٣) المرجع السابق، مطلب في تطهير الدهن والغسل، ص ٤٠٨، تحت قول "الدر": ويظهر لبن وعسل... الخ.

(٤) "مجمع الرواية": لم يبين لنا المراد.

(٥) "الفتاوى الخيرية" = "الفتاوى الخيرية لنفع البرية": خير الدين بن أحمد بن علي بن زين الدين بن عبد الوهاب الأيوبي العلمي الفاروقي الرملي الحنفي، معسر، محدث، فقيه (ت ١٠٨١هـ). ("معجم المؤلفين"، ١/٦٩٤).

(٦) "الدر"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، ٤٠٨/٢.

في الماء.

[٦٥٤] قوله، أي: "الدر": وكذا دجاجة ملقاة حالة غلي الماء للتنف

قبل شقها "فتح"^(١):

أقول: إنما بناءه في "الفتح" على قول الثاني، ونقل أن الفتوى على

قول الإمام، وهذا نصّه في "التحيس": طبخت الحنطة في الخمر، قال أبو

يوسف: تطبخ ثلاثاً بالماء وتخفف كل مرة وكذا اللحم، وقال أبو حنيفة: إذا

طبخت في الخمر لا تطهر أبداً، وبه يفتي، انتهى. والكل عند محمد لا تطهر

أبداً ولو ألقيت دجاجة حالة الغليان في الماء قبل أن يشق بطنها لتتنف أو

كرش قبل الغسل لا تطهر أبداً، لكن على قول أبي يوسف يجب أن تطهر على

قانون ما تقدّم في اللحم.

قلت: وهو سبحانه وتعالى أعلم، هو معتل بتشريحيما النجاسة المتخللة في اللحم

بواسطة الغليان... إلخ^(٢). فحاصل ما في "الفتح" إن الماء إن كان بالغاً حدّ

الغليان ومكثت الدجاجة فيه زمناً تشرب فيه لحمها النجاسة المتخللة في

بطنها، فإنها على المفتي به لا تطهر أبداً، إمّا إن كان الماء حارّاً غير بالغ حدّ

الغليان أو لم تمكث الدجاجة قدر دخول النجاسة في اللحم بعسل لحمها ثلاثاً،

ويؤكل من دون حاجة إلى غلي وتبريد. والله تعالى أعلم. ١٢

(١) المرجع السابق، ص ٤٠٩.

(٢) "الفتح"، كتاب الطهارات، باب الأنجاس وتطهيرها، ١/١٨٥-١٨٦، ملخصاً.

فصل في الاستنجاء

مطلب: إذا دخل المستنجي في ماء قليل

[٦٥٥] قوله: أن لا يتنجس الماء على الراجح^(١):

سند كتحقيق الأمر فيه في الورق الآتي^(٢). ١٢

[٦٥٦] قوله: ويدلّ على اعتبار الشرع طهارته بالحجر ما رواه الدار قطني وصحّحه: أنه -صلى الله تعالى عليه وسلم- هي أن يُستنجى بروت أو عظم، وقال: ((إنهما لا يطهران))^(٣). اهـ^(٤).

أقول: وأخرج الطبراني في "الكبير" بسند حسن عن خزيمة بن ثابت رضي الله تعالى عنه، قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: ((من استطاب بثلاثة أحجار ليس فيهنّ رجيع كنّ له طهوراً))^(٥) اهـ فهنا نصّ صريح -بحمد الله تعالى- في المقصود، وقد قال العلماء كالحلي في "الحلّة"

(١) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، فصل الاستنجاء، مطلب: إذا دخل المستنجي في ماء قليل، ٤١٧/٢، تحت قوله "الدر": منقّ.

(٢) المقولة الآتية.

❦ "سنن الدارقطني"، كتاب الطهارة، باب الاستنجاء، رقم الحديث: ١٤٩، ٨١/١.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، فصل الاستنجاء، مطلب: إذا دخل المستنجي في ماء قليل، ٤١٧/٢، تحت قوله "الدر": منقّ.

(٤) "الكبير"، باب من اسمه خزيمة، رقم الترجمة: ٣٦٦، ر: ٣٧٢٩، ٨٧/٣: لسيما بن أحمد بن أيوب بن مطر اللحني، الطبراني، (أبو القاسم)، (ت ٣٦٠هـ).

(معجم المؤلفين، ٧٨٣/١).

وغيره: أنه لا يعدل عن دراية ما وافقتها رواية^(١) اهـ. فكيف إذا كان ثم اختلاف تصحيح؟ فعليك بهذا القول، أعني: الطهارة اتعقت الأقوال أو اختلفت. ١٢

[٦٥٧] قوله، أي: الدر: ويعتبر القدر المانع لصلاة (فيما وراء موضع الاستنجاء)؛ لأن ما على المخرج... إلخ^(٢)؛
أي: ما كان على المخرج فمسحه بالحجر. ١٢

[٦٥٨] قوله: من استحمر بالأحجار وأصابته نجاسة يسيرة لم تجز صلاته؛ لأنه إذا جمع زاد على الدرهم اهـ.
قدّمنا عن "الاختيار": "أنه الأحوط"^(٣)؛

أقول: التحقيق الذي ظهر للعبد الضعيف من مراجعة "الحلة" وغيرها أن الشرع قد اعتبر الأحجار مطهرة فيما على المخرج، وهذا وارد على خلاف القياس في سائر البدن حيث لا يطهر بمحرد مسح بحجر، فيبقى فيما وراء المخرج على القياس، فإن تجاوزت النجاسة المخرج وكانت فيما وراءه أكثر من قدر الدرهم أو أقل، لم يكن تطهيرها إلا بالماء أو نحوه من المائعات، بيد أن الأقل من الدرهم عفو، فلا يجب غسله، والأكثر مانع فيفترض، ولا معنى لضم

(١) "حطبة".

(٢) "الدر"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، فصل في الاستنجاء، ٤٢٤/٢-٤٢٥.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، فصل في الاستنجاء، مطلب: إذا دخل المستنحي في ماء قليل، ٤٢٤/٢، تحت قول "الدر": ويعتبر... إلخ.

ما على المخرج إليه، فإنه قد طهر بالحجر، فالوجه مع الشيعيين - رضي الله تعالى عنهما - وما نصّوا عليه قاطبةً أنّ النجاسة إذا تجاوزت قدر الدرهم لا يكفي الحجر بالإجماع، فمعناه إذا زاد ما وراء المخرج، ثم عدم أجزاء الحجر وإن كان عاماً لكل ما وراء المخرج وإن قلّ، لكنّ القليل عفو، فلا يجب الغسل بخلاف الكثير. وبالجملة الاستحمار مطهر لما على المخرج مطلقاً، سواء تجاوزت النجاسة عن المخرج أو لا، وسواء زادت على الدرهم أو لا، وما كان منهما فيما وراء المخرج لا يطهر إلاّ بالماء وإن كان قليلاً، فإذا اكفى بالحجر ودخل الماء أفسده؛ لأنّ الحجر وإن كان يطف ما على المخرج إنما كان جفّ ما وراءه وإن كان معفوفاً في الصلّة لقلته، فإذا لاقى الماء القليل أفسده بخلاف ما إذا لم يتجاوز المخرج أصلاً، واجتزأ بالحجر، حيث لا يفسد الماء؛ لأنّ الحجر مطهر لما على المخرج، هذا ما ظهر لي فعليك به، فإنه التحقيق، والله تعالى ولي التوفيق. ١٢

[٦٥٩] قوله، أي: "الدر": ساقط شرعاً وإن كثر، ولهذا لا تكره الصلّة معه^(١)؛ مبني على أنّ المسح بالحجر مخفّف، والصحيح أنّه مطهر فلا يقال فيه ساقط، ولا معنى لجمعه مع غيره. ١٢

[٦٦٠] قوله: أمّا غير المحترم كفلسفة وتوراة ورنجيل علم تبدلها خلوها عن اسم معظم، فيحوز الاستنجاء به اهـ.^(٢)

(١) "الدر"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، فصل في الاستنجاء، ٤٢٥/٢.

(٢) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، فصل في الاستنجاء، مطلب: إذا دخل المستنجي في ماء قليل، ٤٢٩/٢، تحت قول "الدر": وشيء محترم.

أقول: هذا مستبشع جداً فإنه وإن عُلِمَ تحريفهما فلا سبيل إلى العلم بأنه لم يبق فيهما لفظ من الألفاظ الحقة، فلا محيد عن الحكم بالاحترام وتحريم الاستحفاف، لا سيما بمثل هذا. ١٢

[٦٦١] قوله: وذكر بعض القراء أن حروف الهجاء قرآن أنزلت على هود عليه السلام^(١):

مرّ ذلك قبيل المياه معزياً للإمام القسطلاني نقل عنه سيدي عبد الغني. ١٢

[٦٦٢] قوله: كمن توضأ بماء مغصوب؛ فإنه يسقط به المرض وإن أثم، بخلاف ما إذا جدّد به الرضوء، فالظاهر أنه - وإن صح - لم يكن له ثواب^(٢):

قلت: والظاهر عند الفقير أن يؤتى ثواب إتيان سنة الإزالة والتخفيف قبل الغسل بالماء، ويستحق اللوم بتركه السنة في الحجر. ١٢

مطلب في الفرق بين الاستبراء والاستنقاء والاستنجاء

[٦٦٣] قوله: من كان بطيء الاستبراء فليقتل نحو ورقة مثل الشعيرة، ويحشيها في الإحليل، فإنها تتشرب ما بقي من أثر الرطوبة التي يخاف خروجها، ويبغي أن يعيها في المحلّ لئلا تظهر الرطوبة إلى طرفها الخارج، وللمخرج من خلاف الشافعية، وقد جرب ذلك، فوجد أنفع من ربط المحلّ،

(١) المرجع السابق، ص ٤٣٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٣٢، تحت قول "الدر": وفيه نظر.

لكن الربط أولى إن كان صائماً لئلا يفسد صومه على قول الإمام الشافعي^(١)
- رحمه الله تعالى - اهـ.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: لكن مجرد الربط لا يسد الخلة لصاحب السبس، فهو يجب عليه الاحتشاء كما ذكرنا ولا مراعاة للخلاف في إتيان الواجبات، وعندى أحسن من وضع المقتول أن يأخذ ورقة لها صلابة مع نعومة كورقة التمر اهدي، فيطويه طياً ويحتشي به بحيث يكون وسطه داخلاً، ويبقى طرفاه عند رأس الإحليل؛ فإنه إحدى وأخرى لسد المجرى، فإن خشي الخروج ربط المحل إلى فوق، كما وصفناه، والله تعالى أعلم^(٢).

[٦٦٤] قوله. والظاهر أن الفرق بين القولين أنه على الأول يلزمه شمّ يده حتى يعلم زوال الرائحة، وعلى الثاني لا يلزمه، بل يكفي غلبة الظن^(٣).
أقول: لا أضنّ أحداً يوجب كل مرة على كل متسنج شمّ يده، وهل سمعت به في نقل أصلاً؟ وإنما الفرق عندي - والله تعالى أعلم - أن على الثاني يكفيه غلبة الظن بزوال العين، وعلى الأول به وبزوال الريح، ولا حاجة إلى الشمّ أصلاً. ١٢

(١) المرجع السابق، مطلب: في الفرق بين الاستبراء والاستنقاء... إلخ، ص ٤٤٣ - ٤٤٤، تحت قول "الدر": ويختلف... إلخ.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب لطهارة، باب الحيض، فصل في الغسل، ٣٦٩/٤.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأمانس، فصل في الاستنجاء، مطلب في الفرق بين الاستبراء والاستنقاء... إلخ، ٤٤٤/٢، تحت قول "الدر": وبشرط... إلخ.

[٦٦٥] قوله: ولأن الغالب أن الرشاش المتصاعد إنما هو من أجزاء الماء لا من أجزاء الشيء الصادم، فيحكم بالغالب ما لم يظهر خلافه له، فتأمل، فإن كون ذلك هو الغالب محل نظر^(١):

أقول: إن سلم فكان ماذا؟ فإن كون الغالب خلاف ذلك أيضاً لا يصح عملاً بالأصل، كما حققت في "الأحلى من السكر"^(٢). ١٢

[٦٦٦] قوله: إذا كان النجس مبلولاً بالماء، لا بنحو البول^(٣):

سيأتي الكلام فيه في الصفحة انقابلة^(٤). ١٢

[٦٦٧] قوله: وبما إذا لم يظهر في الثوب الطاهر أثر النجاسة^(٥):

يفيد ما يأتي شرحاً^(٦) أن هذا القيد في للبئل بنجس دون الميتل محتجس. ١٢

[٦٦٨] قوله: إذا لم ينبع من الطاهر شيء عند عصره ليكون ما اكتسبه

بجرد

(١) المرجع السابق، ص ٤٤٧، تحت قول "الدر": ولو وقعت.

(٢) "الأحلى من السكر" = "الأحلى من السكر لطلبة سكر روسر": للشيخ الإمام أحمد رضا خان البريلوي الهندي الخنمي، هذه الرسالة شاملة في "الفناوي الرضوية" (معيدة)، المجلد الرابع، على رقم الصفحة: ٤٧٣.

(٣) "رد المحتار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، فصل في الاستنجاء، مطلب في الفرق بين الاستبراء والاستنقاء... إلخ، ٤٤٨/٢، تحت قول "الدر": لف طاهر... إلخ.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) انظر "الدر": كتاب الطهارة، باب الأنجاس، فصل في الاستنجاء، ٤٤٨/٢ - ٤٥٠.

....نُدْوَةٌ^(١): وإن لم يسئل. ١٢

[٦٦٩] قوله: قد يحصل بلي الثوب وعصره نبع رؤوسٍ صغرى ليس لها

قوة السيالان، ثم ترجع^(٢): في الثوب. ١٢

[٦٧٠] قوله: العبرة للنجس المبتل، إن كان بحيث لو عُصرَ قطر تنجس

الظاهر، سواء كان الظاهر بهذه الحالة أو لا، وإن كان بحيث لم يقطر لم

يتنجس الظاهر^(٣): لأنه ليس حيثُ إلا مجرد ندوة. ١٢

[٦٧١] قوله: وانقلاب الحمر حلاً لا يوجب انقلاب الأجزاء النجسة

طاهرة اه^(٤):

أي: لأنها لا تنقب حلاً فلا تطهر، لا أنها تنقلب ولا تطهر؛ لأن

الانقلاب مطهر مطلقاً، ويفيد ما قررنا قول "الخانية" الآتي^(٥). ١٢

[٦٧٢] قوله: وكذا الكلب إذا وقع في عصير ثم تخمر، ثم تخلل، لا

يحلّ أكله؛ لأنّ لعاب الكلب أقام فيه، وأنه لا يصير حلاً^(٦):

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، فصل في الاستنجاء، مطلب في الفرق

بين الاستبراء والاستنقاء... إلخ، ٤٤٨/٢، تحت قول "الدر": لف ظاهر... إلخ..

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٤٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٤٥٠، تحت قول "الدر": إن متفسحة تنجس.

(٥) انظر المقولة الآتية.

(٦) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، فصل في الاستنجاء، مطلب في الفرق

بين الاستبراء والاستنقاء... إلخ، ٤٥٠/٢، تحت قول "الدر": إن متفسحة تنجس.

أقول: ولا يردّ عليه أنّه لا علم بذلك، والأصل الطهارة؛ إذ فترض
المسألة إنّما هو فيما عُلِمَ ذلك، وإلاّ فبدن الكلب طاهر على أصحّ التصحيحين،
وهو المختار فلا يوجب التنجيس لا احتلاط اللعاب. ١٢

[١٧٣] قوله: لا يتنجس الحلّ لعدم بقاء شيء بعد التخلّل، والفأرة
وإن كانت نجسة قبل التخلّل مثل الخمر، لكنّ النجس لا يورث في مثله، فإذا
ألقيت^(١): أي: رميت وأخرجت من الخمر. ١٢

[١٧٤] قوله: أنّ ذلك الأثر^(٢): أي: الأجزاء الساقية. ١٢

[١٧٥] قوله: أحد من حبّ، ثم من حبّ آخر ماء، وجعل في
إناء، ثم وجد في الإناء فأرة، فإن غاب ساعة فالتجاسة للإناء، وإلاّ فإن
تحرّى ووقع تحرّيه على أحد الحيتين عمل به، وإن لم يقع على شيء
فللحبّ الأخير^(٣).

انظر إذا نسي الأخير. ١٢

[١٧٦] قوله: بقي ما إذا لم يظهر الحال بذلك، ويبقى أن يفصل فيه،
كما قدّمناه آنفاً^(٤) عن "الفتح"^(٥):

(١) المرجع السابق، تحت قول "الدر": وإلاّ لا.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٥١، تحت قول "الدر": يحمل على القمّة.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق، ص ٤٥٢، تحت قول "الدر": وإلاّ.

أي: يتحرى فإن لم يقع على شيء، فالآخر وإن تعدد الملاك وكل
يُكره فالكُل طاهر. ١٢

[١٦٧] قوله: وبه يُعلم حكم الدود في الفواكه واشمار^(١):

قلت: ولكن في الحديث: أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ((هى أن

يفتش التمر))^(٢) فافهم، والله تعالى أعلم. ١٢

[١٦٨] قوله: ارنضع، ثم قء فأصاب ثياب الأم إن زاد على درهم

منع، وروى الحسن عن أبي حنيفة: أنه لا يمنع ما لم يفجش؛ لأنه لم يتغير من
كل وجه، فكان نجاسته دون نجاسة البول؛ لأنها متغيرة من كل وجه، وهو
الصحيح اهـ.. كذا في "فتح القدير"^(٣):

بيناه على هامشه ص ٨٢ وص ١٨ ما يوضح الصواب بعون الوهاب،

وقد قدم الشارح العلامة^(٤) في النواقص تصحيح كونه نجساً مغتبطاً، وإن كان

عاد من ماعته، وقدم المحشي^(٥) -رحمة الله تعالى عليه- أنه لا يعدل عن

ظاهر الرواية، فكان عليه أن لا يقر على خلافه هاهنا. ١٢

(١) المرجع السابق، ص ٤٥٤، تحت قول "الدر": يحرم أكل حم أتي.

(٢) "مجمع الروائد ومنيع القوائد"، كتاب الأطعمة، باب تفتيش التمر، ر: ٨٠٢١، ٤٥٤/٥.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأنجس، فصل في الاستنجاء، مطلب في الفرق

بين الاستبراء والاستنقاء. . بح، ٤٥٦/٢، تحت قول "الدر": وجبرته كزبله.

(٤) انظر "الدر"، كتاب الطهارة، نواقض الوضوء، ٤٥٨/٢.

(٥) "رد المختار"، كتاب الطهارة، نواقض الوضوء، مطلب أحكام المفضة، ٤٥٩/١، تحت قول

"الدر": ذكره الحبيبي وانظر للمقولة: [١١٧] قوله: وإنما اتصل به قليل البقيء.

[٦٧٩] قوله: أن رطوبة الولد عند الولادة طاهرة^(١):

أقول: هذا نص صريح في المذهب في طهارة رطوبة الرحم، ويؤيده ما مر^(٢) من عدم وجوب غسل الذكر إذا أوج ولم يمن عند الإمام، كما قدّمناه على هامشها، وقدّمنا ثم ما يعطى خلافه عن "الغنية" و"التبيين" و"البحر" و"مجمع الأنهر" و"مراقي الفلاح" فليحرر. ١٢

[٦٨٠] قوله: طاهرة^(٣):

لكن تقدّم عن "الخانية"^(٤) أن السقط المستهل إذا وقع في الماء بعد ما غسل لا يفسده، فهو بظاهره يفيد الإفساد قبل الغسل، إلا أن يكون مثباً منه على قولهما، ويفيده قوله في البيضة والسخلة الرطبتين أنهما لا تفسدان الماء على قياس قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه. ١٢

(١) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأجناس، فصل في الاستنجاء، مطلب في الفرق بين الاستبراء والاستنقاء... إلخ، ٤٥٦/٢-٤٥٧، تحت قول "الدر": رطوبة الفرج طاهرة.

(٢) انظر المقولة: [٥٩٧] قوله: (برطوبة الفرج)، وما بعدها.

(٣) "رد المختار"، كتاب الطهارة، باب الأجناس، فصل في الاستنجاء، مطلب في الفرق بين الاستبراء والاستنقاء... إلخ، ٤٥٧/٢، تحت قول "الدر": رطوبة الفرج طاهرة.

(٤) انظر المقولة: [٣٥٧] قوله: (فإنه يفسد الماء القليل)، وما بعدها.

و"الخانية"، كتاب الطهارة، فصل فيما يقع في البئر، ٦/١.

[٦٨١] قوله: وكذا السخلة إذا خرجت من أمها^(١):

تقدم نحوه عن "الخانية"^(٢). ١٢

[٦٨٢] قوله: أي: "الدر": رطوبة الفرج طاهرة خلافاً لهما^(٣):

ومرت المسألة^(٤) و^(٥). ١٢

[٦٨٣] قوله: وقيل: العبرة للماء إن كان نجساً فالطين نجس وإلا

فطاهر، وقيل: العبرة للتراب، وقيل: للغالب، وقيل: أيهما كان نجساً فالطين نجس^(٦):

أقول: القيلان الأولان لا وجه لهما، والثالث له وجه، والرابع هو الأوجه، بل الوجه وتأييد بصحيح قاضي خان الذي صرحوا أنه لا يعدل عن تصحيحه. ١٢

(١) "رد المحتار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، فصل في الاستنجاء، مطلب في الفرق بين الاستبراء والاستنقاء... إلخ، ٤٥٧/٢، تحت قول "الدر": رطوبة الفرج طاهرة.

(٢) انظر المقولة: [٢٠٨] قوله: البيضة الرطبة أو السخلة.

(٣) "الدر"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، فصل في الاستنجاء، ٤٥٦/٢.

(٤) انظر المقولة: [١١٤] وما بعدها.

(٥) انظر المقولة: [٥٩٨] قوله: وأما رطوبة الفرج الخارج فطاهرة اتفاقاً.

(٦) "رد المحتار"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، فصل في الاستنجاء، مطلب في الفرق بين الاستبراء والاستنقاء... إلخ، ٤٥٧/٢، تحت قول "الدر": العبرة للطاهر... إلخ.

[٦٨٤] قوله، أي: 'الدر': -١٢- لا ينبغي أخذ الماء من الأنبوبة؛ لأنه

يصير الماء راكداً^(١): أي: ماء الحوض. ١٢

(١) "الدر"، كتاب الطهارة، باب الأنجاس، ٤٥٨/٢.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ . الآية	٢	الجمعة	٤٦٦
قُلْ هُوَ أَدْنَىٰ فَاغْتَرِلُوا الْبَسَاءَ فِي الْمَحِيصِ	٢٢٢	البقرة	٤٦٦
لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا	٢٧٣	البقرة	١٥
فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً	٤٣	النساء	٤٠١
فَتَنَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا	٤٣	النساء	٣٧٥
حَتَّىٰ إِذَا آذَرْتُمُوهُنَّ فِيهَا	٣٨	الأعراف	١٣٨
إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ	١٢٠	التوبة	٣٢١
بَيَّنَّتْ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ	٢٧	إبراهيم	١٤٣
بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ	٢٧	إبراهيم	٢٧٦
وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ	٢٦	الحجر	٢٥٣
أَنَا اللَّهُ	١٤	طه	٢٥٦

٢٥٦	صه	١٤	فَاعْبُدْنِي
٢٥٦	هـ	١٢١	عَصَى آدَمُ
٢٨٨	الحج	٧٨	وَمَا جَعَلْ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ
١٥٥	لقمان	١٤	وَهَيَّا عَلَيَّ وَهْنِي
٢٥	الأحزاب	٥٦	إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا
٢٥٤	ص	١	ص
٢٢١	محمد	٣٣	وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ
٢٥٤	ن	١	ف
٢٥٥/٢٥١	الرحمن	٦٤	مَذَهَامَيْنِ
٢٨	المجادلة	٢٢	أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنَّا
١٦٦	الحشر	٧	وَمَا نَهَنَكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا
٢٥١/١٣٤ ٢٥٩	الزمن	٢٠	فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ

مَا تَسْتَرْ	٢٠	للمرمل	٢٥٨
فَأَقْرَأُوا مَا تَسْتَرْ مِنْهُ	٢٠	للمرمل	٢٥٢
ثُمَّ نَظَرَ	٢١	المذكر	٢٥٨/٢٥٦
وَنُطِافُ عَلَيْهِمْ بِمَا نَزَّلُوا مِنْ فَضْلٍ وَأَكْوَابِ	١٥	الإنسان	٦٨
يُرِيدُونَ أَنْ يُبْذِلُوا كَلِمَةَ اللَّهِ	١٥	الفتح	٤٥
خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ ذَافِقٍ	٦	الطارق	٢٢٩
لَمْ يَلِدْ	٣	الإخلاص	٢٥٨
لَمْ يُولَدْ	٣	الإخلاص	٢٥٦

فهرس الأحادآ والآثار

الحدآ	الصفحة
أردوا بالطهر؛ فأن شدة الحر من فبح جهنم	٨٤
اختلاف أمني رحمة	١٢١
أخفض شيئاً	٨٤
أخفض من صوتك شيئاً	٨٢
إذا ابتدأت بسورة فأقمها على نحوها	٨٣
إذا ابتدأت سورة فأقمها على نحوها	٨٢
إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن	٣٢٠
اقرأ ما تيسر معك من القرآن	٢٥٨
أقبل رسول الله - صلى الله تعالى عليه وسلم -	٣٩٦
إلى نصف الليل	٨٥

- ٢٦٣ إِنَّ أَحَقَّ مَا اتَّخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ
- ٩٨ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيهَا حَرَمَ عَلَيْكُمْ
- ٨٢ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خَرَجَ لَيْلَةً، فَوَذا هُوَ بِأَبِي بَكْرٍ يَصَلِّي
يَنْفَضُّ مِنْ صَوْتِهِ، وَمَرَّ بِعَمْرٍو وَهُوَ يَصَلِّي رَافِعاً صَوْتَهُ،
- ٨٨ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: الْخُفَاءُ كُلُّ الْجُمُعَاءِ وَالْكَفَرِ
وَالنِّفَاقِ مِنْ مَعَ مَنَادِي اللَّهِ يَنَادِي بِالصَّلَاةِ فَلَا يُجِيبُهُ
- ٤٥ أَنِ عَدَّ ظَنُّ عَبْدِي لِي
- ٣٢٠ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى ...
- ١٣٦ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ الْحَرِّ وَيَوْمَ الْفِطْرِ ..
- ١٦١ أَتَى حَاجَتَهُ بِحَرَّةٍ بَعْدَ الْغَسْلِ، فَرَدَّهَا وَجَعَلَ يَنْفَضُ الْمَاءَ بِيَدِهِ
- ٥٠٢ إِنَّهُمَا لَا يُطَهَّرَانِ
- ٨٨ بِحَسَبِ الْمَوَاسِّ مِنَ الشِّقَاءِ وَالْخَيْبَةِ أَنْ يَسْمَعَ النَّوْذَنَ يَتَوَبَّ بِالصَّلَاةِ فَلَا يُجِيبُهُ

الحج عرفة.....	١٣٥
حوكت رحلي البارحة.....	٤١٧
فإن رأى... إلخ.....	٤٧٤
فقال لأي بكر: لرفع شيعاً.....	٨٢
قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: ليس صلاة أثقل على المسافقين من افجر والعشاء، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما حبواً، لقد هممت إلخ.....	٨٨
القرآن أحب إلى الله تعالى من السموات والأرض ومن فيهن.....	٧٨
الرجل يعيب لا يقدر على الماء أ يصيب أهله؟ قال: "نعم".....	٤٦٢
كان صلى الله تعالى عليه وسلم - جوساً بالند، ويغتسل بالصاع إلى خمسة لمدا.....	٢٢٨
كان صلى الله تعالى عليه وسلم يغتسل يوم العيدين.....	١٣٦
كان نبي من الأنبياء بخط فمن وافق عطه فذاك.....	٣٥٢
كلكم قد أصاب.....	٨٢

٢٧٣ لا تستمروا الغيب الكرم
١٣٢ لا صلاة إلا بمناحة الكتاب
١٤٩ لا صلاة لجار المسجد
١٣٢ لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه
١٤٩ لا وضوء لمن لم يسم
٢٥٩ لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن
٣٩٥ لم يمنعني أن أردد عليك السلام إلا أنني لم أكن على طهر
٨٥ ما لم تصفر الشمس
٨٥ ما لم يسقط ثور الشفق
٨٥ ما لم يطلع قرن الشمس
١٦٦ ما هيئكم به فجنبوا وما أمرتكم به فأنوا منه ما استطعتم

مرّرجل في سكة من السكك فسلم عليه صلى الله تعالى عليه وسلم- ٣٩٦

الماء طهور لا ينقضه شيء..... ٢٨٧

من استطاب بثلاثة أحجار ليس فيهن رجيع كرك له طهوراً ٥٠٢

من عشا فليس مئاً..... ٣٨٦

من وضع سواكه بالأرض فحنّ من ذلك فلا يلومن إلا نفسه ١٥١

هي أن يفتش التمر ٥١٠

نهي بلالاً رضي الله تعالى عنه- عن الانتقال من سورة إلى سورة ٨٢

وقت صلاة الظهر ما لم يحضر العصر ٨٥

وقد سمعتك يا بلال! ٨٢

يا أبا بكر! ارفع من صوتك شيئاً..... ٨٢

فهرس الأعلام المترجمة

الاسم	الصفحة
إبراهيم بن حسين بن أحمد بن محمد بن أحمد بيري الحنفي	١٢٦
إبراهيم بن موسى بن أبي بكر الطرايسى	٤٢٠
أبي قطلوبغا: أبو الحداد قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله المصري	٢٣٩
أبي البيطار: عبد الله بن أحمد المالقي	٣٩٢
أبي الشحنة الحلبي: عبد الله بن محمد بن محمد: أبو المراكات سري الدين	٢٩٣
أبي الشلبي: أحمد بن محمد بن أحمد بن يوسف: شهاب الدين: المصري	١٩٩
أبي الحمام: محمد بن عبد الواحد السنوسي الإسكندري	٣٣٣
أبي أمير حاج: محمد بن محمد بن محمد: ابن ابوقت شمس الدين: الحلبي	١٣٥
أبي حجر: أحمد بن محمد بن علي: شهاب الدين: الهيمى	١١٧
أبي حجر: أحمد بن محمد: أبو الفضل شهاب الدين: العسقلاني	١٢١

- ابن حنكان: أحمد بن محمد بن أبي بكر. شمس الدين: أبو العباس ١١٩
- ابن مينا: الحسين بن عبد الله: أبو علي ٣٩٢
- ابن عبد البر: يوسف بن عبد الله: أبو عمر المصري ١١٤
- ابن فروخ: محمد بن عبد العظيم بن فروخ الهندي ١٢٦
- ابن كمال باشا: أحمد بن سليمان: شمس الدين ٣١٥
- ابن معين: يحيى بن معين: أبو زكريا البغدادي ١١٧
- ابن ملك: عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين ٤٥٠
- ابن نجيم: زين الدين بن إبراهيم بن محمد المصري ٣٣٨
- أبو الإخلاص: حسن بن عمار بن علي: الوعائي: الشرنبلالي ٢٧٧
- أبو التاء وأبو محمد: محمود بن أحمد بدر الدين العيني ١٧١
- أبو الحسين: أحمد بن محمد القنوري ٣٣٠
- أبو السعود: محمد بن علي بن علي بن إسكندر السيد الشريف الحسيني ٢٣٨

- أبو العباس: أحمد بن محمد بن علي القيصري ثم الجموي ٣٠٨
- أبو العباس: أحمد بن محمد بن عمر الباطني ٣٤٤
- أبو العباس: أحمد بن محمد بن محمد تقي الدين الشامي ٤٩٢
- أبو العدل: قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله ٢٣٩
- أبو العسر: علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم: أبو الحسن فخر الإسلام الكردوي ١١٠
- أبو الفتح: ناصر بن عبد السيد المظفرزي الخوارزمي الحنفي ٤١٦
- أبو الفرج العجلي: أسعد بن محمود بن علف العجلي ٢٧٠
- أبو الفضل: محمد بن محمد بن أحمد الحاكم الشهيد للروزي ١٤١
- أبو القاسم: الحسين بن محمد بن الفضيل الراغب الأصفهاني ٤١٧
- أبو القاسم: محمود بن عبيد الله بن صاعد المروزي ٢٣٧
- أبو الليث: نصر بن محمد السمرقندي ٤٠٤
- أبو الوجد: محمد بن عبد الستار شمس الأئمة الكردوي ٢٨٤

- أبو اليسر: محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم البزدوي ١١١
- أبو أمانة: أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري ١٢٠
- أبو بكر: شمس الأئمة: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ٣٣٣
- أبو بكر: قاضي أحمد بن علي بن سعيد المروزي ١١٨
- أبو بكر: محمد بن زكريا: الرازي ٣٣٢
- أبو جعفر: محمد بن عبد الله بن محمد الخندواني ٢٣٩
- أبو حفص: عمر بن إسحاق بن أحمد سراج الدين الهندي القزويني ٣٣٥
- أبو حفص: عمر بن محمد: نجم الدين: النسفي ١١٠
- أبو حنيفة: الإمام الأعظم نعمان بن ثابت بن كاوس الكوفي البغدادي ١١٤
- أبو دلود: الإمام المحدث سليمان بن أشعث السجستاني ١٧٤
- أبو زكريا: يحيى بن شرف: يحيى الدين: النووي: الدمشقي ٣٩٦
- أبو زكريا: يحيى بن معين البغدادي ١١٧

- أبو زيد: عبيد الله: أو عبد الله بن عمر بن عيسى: الديلمي ٢٧٦
- أبو سلحة: مسعر بن كدام بن ظهير الهلالي الكوفي ١١٨
- أبو سليمان: موسى بن سليمان الجوزجاني: البغدادي ٢٩٩
- أبو عبد الله: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ١٧٣
- أبو عبد الله: محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ٢٠٦
- أبو علي: الحسين بن الخضر بن يوسف: الشيباني النحوي: القاضي الإمام ٢٤٦
- أبو علي: الحسين بن عبد الله: ابن سينا ٣٩٢
- أبو عمر: يوسف بن عبد الله: بن عبد الله: النعمري ١١٤
- أبو محمد - وأبو إسماعيل -: محمود بن أحمد بن الحسين العيني ١٧١
- أبو محمد: عبد العزيز بن أحمد طمس الأئمة الخلفاء ٣٣١
- أبو محمد: عبد الله بن أحمد بن أبيطار: ضياء الدين الملقب ٣٩٢
- أبو محمد: عثمان بن علي فخر الدين الزيلعي ٣٣٣

أبو نصر: محمد بن سلام	٢٩٩
أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الكوفي ثم البغدادي	٣٠٧
الإتقاني: أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير عازي	٤١٠
أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني	١٧٣
أحمد بن عبد الله: أبي الخير: مرداد	٤١
أحمد بن علي بن سعيد: قاضي أبو بكر أحمد بن علي بن سعيد المروزي	١١٨
أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس: شهاب الدين، ابن الشلبي: المصري	٢٧٦
أخي حلي: يوسف بن حميد التوقاني أخني زاده	٢٨٣
أخي زاده: عبد الحليم بن محمد القسطنطيني أخني	٢٩٦
الإسبحاني: علي بن محمد إسحاق: شيخ الإسلام	٢٤٠
إسحاق بن أبي بكر: أبو المكارم الولوالجي	٣٣٧
أسعد بن سهل بن حبيب: أبو أمامة أسعد بن سهل بن حبيب الأنصاري	١٢٠

٣٣٩إسماعيل بن عبد الغني بن إسماعيل: البابلي
٤١٧الأصبهاني أو الأصفهاني: الحسين بن محمد بن الفضل: أبو القاسم الراغب
٣٣٦أكمل الدين: محمد بن محمد بن محمود: الرومي: الباقري
١١٤الإمام الأعظم: أبو حيفة نعمان بن ثابت بن كارس الكوفي ثم البغدادي
١٣٣الإمام الشافعي: محمد بن إدريس بن عباس بن عثمان الجعاري
٤٠٤إمام الهندي: أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي
١٧٢الإمام مالك: أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبغي الهندي
٢٠٦الإمام محمد: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني
٤١٠أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير عازي: الإثفاني
١٢٠الأصبغاري: أبو أمامة أسعد بن سهل بن حنيف
٣٣٦الباقري: محمد بن محمد بن محمود: أكمال الدين: الرومي
٢٧٧الباقري: محمود بن بركات بن محمد

- ٤٠٤ البخاري: عبد العزيز بن عمر بن مازة: نجم الأئمة
- ٤٠٩ البخاري: علاء الدين: عبد العزيز بن أحمد بن محمد الحنفي
- ١٧١ بدر الدين: محمود بن أحمد: أبو الشتاء - وأبو محمد - العيني
- ١٩٢ البرجندي: عبد العلي بن محمد بن حسن البرجندي
- ١٧٥ البركلي: محمد بن مير علي: المولى تقي الدين البركلي
- ٤٠٤ برهان الأئمة: عبد العزيز بن عمر بن مازة:
- ١٣٣ برهان الدين: علي بن أبي بكر بن عبد الخليل الإمام المرحوماني
- ١١٠ البزدوي: علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم: أبو العسر وفخر الإسلام
- ١١١ البزدوي: محمد بن محمد بن عبد الكريم: أبو اليسر: صابر الإسلام
- ١٧١ البغوي: الحسين بن مسعود بن محمد: أبو محمد
- ٣٣١ بكر: محمد بن الحسين بن محمد شيخ الإسلام: أبو بكر حواشر زاده: البخاري
- ٤٠٨ تاج الشريعة: محمود بن أحمد بن عبيد الله بن إبراهيم الحنوي

- ٧٠ الثمر تاشي: شمس الدين محمد ابن عبد الله
- ٤٩٢ التميمي: أحمد بن محمد بن حمس بن علي الناري: الشمني
- ١١٦ التميمي: يحيى بن أكرم: أبو محمد الأسدي الروزي
- ٣٩٣ جالينوس: جالينوس: طيب يوناني
- ٣٣٤ الجرجاني: محمد بن يحيى بن مهدي: أبو عبد الله
- ٤٩٠ جرجس اللباني النصراني: طئوس عون
- ١٢١ جلال الدين: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد: اسبوطي
- ١٧٦ حلي: مصطفى بن عبد الله الحنفي
- جمال الدين: الحنفي
- ٢٩٩ الجوزجاني: أبو سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني ثم البغدادي
- ١٧٦ حاضي خليفة حلي: مصطفى بن عبد الله الحنفي حلي
- ١٤١ الخاكم الشهيد: محمد بن محمد بن أحمد: أبو الفصل المروزي

- حسام الدين: الحسين بن علي بن حجاج بن علي: السفناقي ٤٠٨
- حسام الدين: عمر بن عبد العزيز مازن أبو محمد: الصدر الشهيد ٣١١
- الحسن البصري: الحسن بن بلال البصري التابعي ١٧٥
- الحسين بن عبد الله: أبو علي: بن سينا ٣٩٢
- الحصكفي: محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن ٧٣
- الخطيب: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الخطيب ٢١٠
- الخطيب: محمد بن محمد بن محمد: شمس الدين: ابن أمير حاج ١٣٥
- الخلواقي: عبد العزيز بن أحمد: أبو محمد شمس الأئمة ٣٣١
- الحموي: أبو العباس أحمد بن محمد بن علي القيومي ٣٠٨
- الخدومي: محمد بن مصطفى أو مصطفى بن أحمد الخدومي ٢٦٦
- الخاصي: الموفق بن محمد بن الحسن ٢٦٠
- الخبازي: عمر بن محمد بن عمر: جلال الدين ٣٣٤

- الخراساني: شمس الدين محمد بن حمام الدين القهستاني ١٦٧
- خواجه بارسا: محمد بن محمد بن محمود: الحافظي: البخاري ١١٦
- خواهر زاده: محمد بن الحسين بن محمد: شيع الإسلام بكر: أبو بكر البخاري ٣٣١
- خير الدين بن أحمد بن علي بن زين الدين بن عبد الوهاب الرمي ٥٠٠
- الديوسي: عبيد الله أو عبد الله بن عمر بن عيسى: أبو زيد ٢٧٦
- ديسقريندس: طيب يولاني ٣٩٣
- ذو الرمة: غيلان بن عتبة بن حمس المعروف بذي الرمة ٣٦٤
- الرازي: أبو بكر محمد بن زكريا الرازي ٣٣٢
- الرابع: الحسين بن محمد بن الفضل: أبو القاسم: الأصمعي أو الأصمعي ٤١٧
- الرملي: خير الدين بن أحمد بن علي بن زين الدين بن عبد الوهاب: العيني: الشاروني ٥٠٠
- رغر بن عبدل بن قيس بن سليم: العمري ٤٠٥
- الزبيعي: عثمان بن علي: أبو محمد: فخر الدين ٣٣٣

- المجستاني: أبو داود سليمان بن أشعث ١٧٤
- سراج الدين: عمر بن إسحاق بن أحمد: أبو حفص الهندي الغزنوي ٣٣٥
- السرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل: أبو بكر شمس الأئمة ٣٣٣
- السروجي: أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني: أبو العباس رين الدين: المصري ١٣٨
- سعدى أفندي: سعد الله بن عيسى بن أمير خان القسطنطيني ثم الرومي ١٨١
- سعيد بن المسيب: المقرئ القزويني ١٧٥
- المقناني: الحسن بن علي بن حجاج بن علي: حسان الدين ٤٠٨
- السمرقندي: الشيخ: الإمام علاء الدين: محمد بن عبد الحميد ٢٣٧
- السمرقندي: معق التتالين: عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل ١١٠
- السمرقندي: نصر بن محمد: أبو الليث ٤٠٤
- السيد الأرمري —
- السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد: جلال الدين ١٢١

- الشافعي: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الشافعي الحجازي ١٣٣
- الشمسي: السيد محمد أمين عابدين بن السيد عمر عابدين ٧٤/١١
- الشرنبلالي: حسن بن عمار بن علي: أبو الإخلاص: الوفاي ٢٧٧
- شمس الأكمة: عبد العزيز بن أحمد: أبو محمد الحبولقي ٣٣١
- شمس الأكمة: محمد بن أحمد: أبو بكر السرخسي ٣٣٣
- شمس الأكمة: محمد بن عبد الستار: أبو الوجود الكردي ٢٨٤
- شمس الدين: أحمد بن سليمان: ابن كمال باشا ٣١٥
- شمس الدين: محمد ابن عبد الله التمرقاشي ٧٠
- الشمسي: أحمد بن محمد بن محمد بن محمد: تقي الدين: أبو العباس ٤٩٢
- شهاب الدين: أحمد بن محمد بن علي: ابن حجر الحنفي ١١٧
- شهاب الدين: أحمد بن محمد: أبو الفضل: ابن حجر العسقلاني ١٢١
- الشيبياني: أبو عبد الله محمد بن حسن بن فرقد ٢٠٦

- ٢٣٧ شيخ الإسلام: محمود بن عبيد الله بن صاعد: أبو القاسم الروزي
- ٢٦٩ الشيرازي: قطب الدين محمود بن مسعود بن مصحح ..
- ٤١١ صاحب "التحفة": محمد بن أحمد السمرقندي الحنفي
- ١٧٢ صاحب "انوطا": أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي المدني
- ١٣٣ صاحب "الهداية" علي بن أبي بكر الإمام برهان الدين: المرغيناني
- ٢٧٧ صاحب "بدائع الصائغ"، أي: الكاساني أبو بكر بن مسعود بن أحمد ..
- ٣١١ الصدر الشهيد: عمر بن عبد العزيز بن مازن: أبو محمد: حسام الدين
- ٤٣ الصديقي: عبد العزيز بن عبد الحكيم: الميرزا ..
- ٣٩٢ ضياء الدين: عبد الله بن أحمد بن البيطار المالقي
- ١٥٦ الطحطاوي: أحمد بن محمد إسماعيل الطحطاوي
- ٤٢٠ الطرابلسي: إبراهيم بن موسى بن أبي بكر ..
- ١٧٢ عالم أهل "المدينة": أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي المدني

- ١٢١ عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد: جلال الدين السيوطي
- ١١٩ عبد العزيز بن أبي حازم: أبو تمام سمعة بن دينار، المدني
- ١١٩ عبد العزيز بن محمد بن عبيد: أبو محمد الجهندي المدني الدراوردي
- ٤٣ عبد العظيم بن عبد الحكيم: المزي: الصديقي
- ٢٧٧ عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني: التاطلسي
- ٤٠ عبد الله بن أحمد: مرداد
- ١٧٤ عبد الله بن سرجس: عبد الله بن سرجس المزي
- ٣٦٦ العتامي: أبو نصر أحمد بن محمد بن عمر العتامي، البخاري
- ٢٧٠ العجلي: أبو الفرج أسعد بن محمود بن خلف
- ١٢١ العسقلاني: أحمد بن محمد: أبو الفضل: شهاب الدين: ابن حجر
- ٧٣ علاء الدين الحصكفي، المدققي: محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن
- ٤٠٩ علاء الدين: عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري الحنفي

- علاء الدين: محمد بن أحمد السمرقندي الحنفي ٤٠٤
- علاء الدين: محمود بن عبيد الله بن صاعد شيخ الإسلام الحارثي المروزي ٢٣٧
- علي المقدسي: علي بن أحمد بن محمد بن سليمان بن حمزة المصاطحي ٣٣٩
- علي بن أبي طالب القرواني —
- علي بن سلطان محمد: نور الدين: الهروي: الفاري ١٧٠
- عمر بن محمد: أبو حفص: نجم الدين: النسفي ١١٠
- العنبري: زفر بن الخليل بن قيس بن سليم ٤٠٥
- العيني: محمود بن أحمد: أبو محمد وأبو الثناء: بدر الدين ١٧١
- الغزالي: شرف الدين عبد القادر بن بركات ٢٧٨
- فاكه بن سعد: فاكه بن سعد الصحابي رضي الله تعالى عنه ١٣٦
- فخر الإسلام: علي بن محمد بن الحسين: أبو العسر الزردوي ١١٠
- الفاري: علي بن سلطان محمد: نور الدين: الهروي ١٧٠

- ٢٣٩ قسم بن قطوبغا بن عبد الله: أبو العباس زبي الدين
- ١١٨ القاضي أبو بكر: أحمد بن علي بن سعيد المروزي
- ١١١ القاضي الصدر
- ٢٧٠ القاضي حسين: حسين بن محمد: أبو علي المروزي
- ١٤٠ القاضي عيان: الحسن بن منصور: أبو الحسن: فخر الدين الأوزجندی الفرغاني
- ٣٣٠ القدوري: أبو الحسين أحمد بن محمد
- ٤٣٦ القره باغي: يوسف بن محمد جان القره باغي
- ٢٦٩ قطب الدين الشيرازي: قطب الدين محمود بن مسعود بن مصلح
- ١٦٧ القهستاني: شمس الدين محمد بن حسام الدين الخراساني
- ٢٧٧ الكاساني: أبو بكر بن مسعود بن أحمد
- ٢٨٤ الكردي: شمس الأئمة: أبو الوجود: محمد بن محمد بن عبد الستار
- ١١٨ الكوفي: مسعر بن كدام بن ظهير: أبو سلمة الحلالي

- الكوفي: نعمان بن ثابت كاوس: أبو حنيفة ١١٤
- اللباني النصراني: جرجيس طنوس عون ٤٩٠
- الثابت بن سعد بن عبد الرحمن: أبو الحارث الفهسي المصري ١١٨
- المحبوبي: محمود بن أحمد بن عبيد الله بن إبراهيم: تاج الشريعة ٤٠٨
- المحدث إندهلوي: أبو محمد عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله ١٧٠
- محمد بارما: محمد بن محمد بن محمود الحافظي البعاري المعروف بمواجه ٩١٦
- محمد بن أحمد بن أبي سهل: أبو بكر شمس الأئمة السرخسي ٣٣٣
- محمد بن ببر علي: تقي الدين الكلبي التركوي ١٧٥
- محمد بن عبد الله: معين الدين: ملا مسكين العراقي الهروي ٢٣٨
- محمد بن عبد الواحد: بن القمام السيواسي ٣٣٣
- محيي الدين: يحيى بن شرف: أبو ركريا الوري الدمشقي ٣٩٦
- المدقق الملائي: محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن الحمصكي ٧٣

- مرداد: أحمد بن عبد الله بن محمد بن محمد أبي الخير ٤١
- مرداد: عبد الله بن أحمد أبي الخير ٤٠
- المرغيناني: علي بن أبي بكر بن عبد الجليل: الإمام: برهان الدين ١٣٣
- المروزي، يحيى بن أكثم: أبو محمد الأسدي التميمي ١١٦
- المرقي: عبد الله بن سرجس ١٧٤
- مسعر بن كدام بن ظهير: أبو سلعة الحلائي الكوفي ١١٨
- المصري: قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله: أبو العدى ٢٣٩
- الطرزى: ناصر بن عبد السيد: أبو الفتح ٤١٦
- معين الدين: محمد بن عبد الله: ملا مسكين المرهبي الطروي ٢٣٨ -
- مفي "مكة": عبد الله بن هبة: لعلة عبد الله بن عباس بن جعفر بن عباس الحنفي ٢٦٢
- المكي
- المقدام: المقدم بن معديكر بن عمرو بن يزيد بن معديكر ١٢

- ٢٧٧ ملك العلماء: أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكسائي
- ٢٦٧ منلا حصرو: محمد بن فرامور بن علي: منلا خسرو
- ٢٣٨ منلا مسكين: محمد بن عبد الله: معين الدين القراهي القروي
- ٣٣٩ النابلسي: إسماعيل بن عبد الغني بن إسماعيل
- ٢٧٧ النابلسي: عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني
- ٣٤٤ الناطقي: أحمد بن محمد بن عمر: أبو العباس الطبري
- ٤٠٤ نجم الأئمة: عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري
- ١١٠ نجم الدين: عمر بن محمد: أبو حفص: النسفي
- ٢٤٦ النسفي: الحسن بن الخضر بن يوسف: أبو علي: المشيدرجي: القاضي الإمام
- ٢٨٣ النسفي: عبد الله بن أحمد: أبو البركات حافظ الدين
- ١١٠ النسفي: عمر بن محمد: أبو حفص: نجم الدين
- ١١٤ نعمان بن ثابت بن كلاس: أبو حيفة: الكوفي

- نوح بن مصطفى: الرومي القونوي ١٥٦
- الهندواقي: محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر الهندواقي: أبو جعفر ٢٣٩
- الهندي: أبو حفص عمر بن إسحاق بن أحمد سراج الدين ٣٣٥
- الولواجي: إسحاق بن أبي بكر: أبو المكارم ٢٣٧
- الولواجي: عبد الرشيد بن أبي حنيفة بن عيد الرزاق ٣٣٧
- يحيى بن أكرم: أبو محمد: الأسدي التميمي للرومي ١١٦
- يحيى بن سعيد فروخ: أبو سعيد انقطاع ١١٧
- يحيى بن شرف: أبو زكريا: يحيى الدين النوي الدمشقي ٣٩٦
- يوسف بن حنيد: التوقاني - يحيى حلي - أو أخي زاده ٢٨٣
- يوسف بن عبد الله بن عبد الله: أبو عمر النمرقي ١١٤

فهرس الكتب المترجمة

الكتاب	الصفحة
الأحكام والعلل في أشكال الأحتلام والبلل: للإمام أحمد رضا	١٥٠
الأحلى من السكر: للإمام أحمد رضا	٥٠٧
الاختيار لتعليل المختار: للموصلي	٢٤٩
الأركان الأربعة: بعد العلي بحر العلوم، صاحب "قواتح الرحوت"	١٨٤
الأسرار: لأبي زيد الدهوسي	٣٣٧
الأشياء والنظائر: لابن نجيم	١٢٦
أشعة النعمات في شرح المشكاة: للشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي	١٧١
الأصل: للإمام محمد بن الحسن الشيباني	٣٣٤
إصلاح الوقاية: لابن كمال باشا	٣١٥
الأمالى الإمام أبي يوسف: للقاضي لأبي يوسف	٣٨٤

الإيضاح: لأبي الفضل الكرماني	٣٧٣
البحر الرائق شرح كسز الدقائق: نزيل الدين بن نجيم	١٣٠
بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: لنكاساني	١٤١
البرهان شرح مواهب الرحمن في مذهب النعمان: للطرايس	٤٢٠
دح العروس من جواهر القاموس: لأبي العيص المرتضى	٢٦٩
تبيين الحقائق: لنعمان بن علي الزيلعي	١٨٣
تكملة افتاوى: للإمام برهان الدين	٤٧٦
التحريد: للإمام القسوري	٣١٠
التحسيس = التحنيس وللمريد: للمرغيناني	٢٤٨
التحرير في أصول الفقه: للكمال بن الهمام	١٤٨
تحفة الأقران: لمحمس الدين التمرقاضي	٤٩٣

٢٠٨	تحفة الفقهاء: لعلاء الدين السمرقندي.....
٢٧٨	تنوير البصائر على الأشباه والنظائر: لشرف الدين الغري.....
٧٠	سرور الألبصار: للتمرتاشي.....
١١٨	مذهب التهذيب: لابن حجر العسقلاني.....
٢٦٠	التوشيح: لسراج الدين المهندي.....
١٥٤	التيسير شرح الجامع الصغير: للمناوي.....
١٦٧	جامع الرموز وحواشي البحرين: لنقهبستاني.....
٣٥٦	الجامع الصحيح = صحيح البخاري: لمحمد بن إسماعيل البخاري.....
١٢١	الجامع الصغير: للسيوطي.....
٤٧١	الجامع الكبير: للإمام محمد.....
٤٠٤	جمع العلوم.....

- جواهر الأحلاطي: لبرهان الدين إبراهيم بن أبي بكر الأحلاطي ٤٩٩
- جواهر الفتاوى: للكرماني ١٦٧
- الجمهرة النيرة: لرضي الدين الحداد الزبيدي ١٧٦
- حاشية الطحطاوي على الدر المختار: لأحمد بن إسماعيل الطحطاوي ١٣٠
- حاشية الصحتوي على مرافق العلاج: لأحمد بن إسماعيل الطحطاوي ١٥١
- حاشية العشماوية = المناهل العذبة الفقهية: للأسنوي ٢٢٥
- حاشية العلامة نوح = نتائج النظر في حواشي الدرر: لنوح بن مصطفى ٢٣٥
- حاشية على العناية: للسعدي جلي ١٨١
- الحديقة الندية شرح طريقة الحمدي: للشيخ عبد الغني التابلسي ٤٩٧
- الحصر = حصر المسائل: للسمرقندي ٢٣٧
- حلبة المحلي وبغية المهدي: لابن أمير حاج ١٣٥

٣٢٢	حواشي المجموع = حاشية المجمع: بقاسم بن قطنوبغا
٢٧٠	حياة الحيوان الكبرى: للدميري
٣٣٩	عزائس الأسرار وهدائع الأفكار: للحصكفي على تنوير الأبصار للتمرتاشي
٣٣٩	الخرائص، للحصكفي
١٨٤	عزائفة الروايات: للقاضي حكن الخندي
٤٨٦	عزائفة الفتاوى: لأبي بكر
٤٠٤	عزائفة الفقه: لأبي الليث
٣٣٦	عزائفة المفتين: للشيخ حسين الحنفي
—	عزائفة الوقعات: لافتخار الدين طاهر بن أحمد
١٢٤	علاصة لأثر في تراجم أعيان القرن الحادي عشر: للمصفي
١٦٠	علاصة المتناوى: لافتخار الدين البخاري

١١٧	سجلات الحسنان: لابن حجر الهيتمي
٤٨٩	الدر المختون: لمخرج طوس
٣٠٨	الدر النير في قراءة ابن كثير: للسيوطي
٢٦٧	الدر = درر الحكم في شرح غرر الأحكام: لمنلا خسرو
١٨٢	الذخيرة = الذخيرة المرامية = ذخيرة العتاي: لمرهان الدين محمود بن أحمد
٣٣٨	رفع الاشتباه عن مسألة المياه: لابن قطلوبغا
٣٠٠	زهر الروض في مسألة الخوض: لابن الشحنة
٤٢٣	ازيادات: لمحمد بن الحسن الشيباني
١٧٥	السراج الوهاج الموضح لكل طالب محتاج: لرضي الدين الخداد الربيعي
١٧٧	السنن الكبر: للنسائي
٤٠٣	شرح الإرشاد

- ١٨٥ شرح الجامع = شرح الجامع الصغير: لقاضيخان
- ٤٧١ شرح الجامع الكبير: لشمس الأئمة السرخسي
- ٢٢٢ شرح الزاهدي على مختصر القنوري
- ٢٥٤ شرح المختصر = شرح مختصر الطحاوي: لعلي السمرقندي
- ٣٤٠ شرح المية الصغير وهو اختصار لشرح الكبير للشيخ إبراهيم الحلبي
- ١٩٦ شرح النقاية = شرح البرجندي
- ٢٧٠ شرح الوجيز
- ٢٩٣ شرح الوهبانية = تفصيل عقد الفرائد بتكميل قيد الشرائد: لابن الشحنة
- ١٥٤ شرح شرعة الإسلام = مفاتيح الجنان ومصابيح الجنان: للبروسوي
- ٢٥٤ شرح مختصر الطحاوي: للإسبغاني
- ٤٢٢ شرح مسكين - كنز الدقائق: لملا مسكين

٣٩٦ شرح مسلم: لأبي زكريا
١٥٤ شرعة الإسلام: بركن الإسلام إمام زوده البخاري
٢٧٧ الشربلية = حاشية الشرنبلالي على الدرر والعرر
١٣٨ الصحاح في اللغة والعلوم: للجوهري
٣٦ صحيح البخاري = الجامع الرضوي: لملك العلماء ظفر الدين البخاري
٣٠٧ الصراح = صراح اللغة من الصحاح: لنجماني
٣٤٠ الصغير = الصغيري
٣٢٩ انطرس المعدل في حد الماء للمستعمل: لإمام أحمد رضا
١٧١ عمدة القاري في شرح صحيح البخاري: للعيني
١٧٩ العنية شرح الهداية: للبائري
٢٣٧ المعون: لأبي القاسم محمود بن عبيد الله لبروزي

٤٠٩ عيني « أبنية شرح الهداية: ليدر الدين
٢٤٠ عيون المسائل: لأبي الليث السمرقندي
١٨١ غية البيان ونادرة الأقران: لقوام الدين الإتقاني
٢٣٨ العناية شرح الهداية: للسروجي
٣١٥ لمرر = غرر الأحكام: لئلا محسوف
٤٤١ غريب الرواية: لأبي الشجاع
١٨٦ غنية للمتملي شرح المنية: لإبراهيم الحلبي
٣٣٠ غية ذوي الأحكام: للشرنبلالي
١٩٩ فتاوى ابن الشلبي
١٥٣ الفتاوى التاترحانية: لعالم بن العلاء الأندريسي الهندي
١٤٠ الفتاوى الحفانية: لمخير الدين قاصبيجان

الفتاوى الخيرية: خير الدين	٥٠٠
الفتاوى الرينية: لزين الدين نجيم	٣٦٩
الفتاوى الطهرية: لظهر الدين البخاري	٢٣٧
فتاوى العتبية = جوامع الفقه: لزين الدين العتابي	٢٣٧
فتاوى الفيض = فيض المولى الكريم على عبيده إبراهيم: لإبراهيم الكركي	٣٤٢
الفتاوى الهندية: لفتاوى العالمكيرية: جماعة من علماء الهند	١٥٣
فتح القدير: للكمال بن الهمام	١٣١
فتح الله المعين: لأبي السعود	٢٣٨
فتح المعين: للمليباري	١٤٣
فصل القضاء في رسم الإفتاء: للإمام أحمد رضا	٤٢٥
الفوائد: ينسب إلى علماء عدة	٣٦٣

٢٦٩ القاموس المحيط: للعروز آبادي
١٤٣ قرّة العين شرح فتح العين
٢٧١ الغيبة = قنية النية لتتميم الغيبة: لنجم الدين الراشدي
١٥٧ الكافي شرح الوافي: لحافظ الدين السمي
٥٠٢ الكبير: لبطريركي
١١٢ كشف الظنون: للمحاجي حليلة جلي
١١٤ كشف الغطاء ما لزم للموتى على الأحياء: لشيخ الإسلام محمد بن محمد
٣١٥ الكنسر = كنز الدقائق: لحافظ الدين السمي
١٩٤ لمع الأحكام أن لا وضوء من الزكّام: للإمام أحمد رضا
١٧١ لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح: للشيخ عبد الحق الدهلوي
١٦٣ المبتغي: لعيسى بن محمد القرشهرى

الميسوط: للسرخسي	٣٣٣
المجتبى = المجتبى في شرح مختصر القدوري	—
المجتبى في مختصر السنن الكبرى: للنسائي	١٧٦
مجمع البحار في شرح بحر الأسرار: لمظفر الدين الكرماني	٤١٧
مجمع البحار في غرائب التبريل ولطائف الأخبار: لظاهر الفتني	٣٠٨
مجمع الفتاوى: لأحمد بن محمد بن أبي بكر	٤٨٤
محاضرة الأبرار ومسامرة الأخبار: لابن عربي	١١٢
المحيط البرهاني: لبرهان الدين محمود بن أحمد	٢٠٠
المحيط الرضوي: للسرخسي	٢٠٠
مختار الصحاح: للرازي	٣٠٨
مختارات النوارل: للمرعيني	٢٨١

- المختلف = مختلف الرواية: لأي الليث السمرقندي ٢٣٧
- مختلف الرواية: للسمرقندي ٢٣٧
- المختلفات: لأي الليث السمرقندي ٢٣٧
- مرواة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: لملا علي القاري ١٧٠
- مستخلص الحقائق: لأي القاسم السمرقندي ١٨٥
- المستصفى: لحافظ الدين النسفي ٢٨٤
- المسلك المنقسط في المسلك المتوسط: لملا علي القاري ٢١٧
- المصباح النور في غرائب الشرح الكبير: للفيومي ٣٠٨
- المصنف مختصر المستصفى: لأي البركات حافظ الدين النسفي ٢٣٦
- المعتمد المستند بآء نجات الأبد: للإمام أحمد رضا ٤٦١
- معراج الدراية شرح الهداية = الدراية = المعراج: لقولم الدين الكاكي ١٨٠

- المغرب في اللغة: لأبي الفتح ٤١٦
- المفردات = مفردات ألقاط انقرآن: للراغب الأصفهاني ٣٠٨
- الملقط = مآل الفتاوى: لناصر الدين السمرقندي ٢٦١
- الملتقى = ملتقى الأبحر: لإبراهيم الحلبي ٣١٥
- مناقب الكردري = مناقب أبي حنيفة: لليزاري الكردري ١١٦
- المتخب في أصول المذهب: للأندلسي ٥
- المنح = منح الفقار شرح تنوير الأبصار: للتمرتاشي ٢٧٧
- منحة = مسحة الخائف: لابن عابدين الشامي النمطي ٣١٨
- المنية = مية الأصلي وغنية المبتدي: لسديد الدين الكشغري ١٨٢
- النقابة مختصر الوقاية: لصدر الشريعة الأصغر المحبوبي ١٤٨
- النهاية شرح الهداية: للسقناقي ١٢٨

١٣١ الشهر الفائق: لعمر بن نجيم
٤٠٣ السوارى: للإمام أبي الليث
٣١٥ نور الإيضاح ونجاة الأرواح: للشرنبلالي
١٣٦ الهاد للكاتب في حكم الضعاف: للإمام أحمد رضا
١٨٠ الهداية: للمرغيني
٣١٥ الوافي: لعبد الله بن أحمد النسفي
١١٩ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي خلكان

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
حياة العلامة ابن عابدين الشامي	١١
نسبه الشريف	١١
مولده ومنشأه	١١
مصنفاته الحليلة	١٢
أحواله الطيبة	١٤
سند ابن عابدين	٢١
حياة إمام أهل السنة والجماعة الشيخ أحمد رضا حاك	٢٤
أسرة الإمام	٢٧
مولد الإمام ونشأته	٢٧
تسمية الإمام	٢٨

٢٨	تعليم الإمام وقرة ذاكرته
٢٩	تبحر الإمام في العلوم والفنون ونبوغه فيها
٣١	منهج الإمام
٣٢	البيعة والخلافة
٣٣	مشايخ الإمام
٣٥	تلامذة الإمام وخلفائه
٣٧	من علماء العرب
٤٢	العلماء من بلاد العجم
٤٥	أهم مشاغبه
٤٥	عبقريّة الإمام في الفقه الإسلامي
٤٧	زيارة الحرمين الشريفين

٤٨	تصانيف الإمام
٥٠	بعض حواشي الإمام على الكتب
٥٢	بعض رسائل الإمام باللغة الأردويّة
٥٣	أولاد الإمام
٥٤	الدكتوراه في شخصيّة الإمام
٥٨	المراكز البحثيّة في شخصيّة الإمام
٥٩	اعتراف علماء العالم بتفقه الإمام وتجليده
٦٨	وفاة الإمام
٦٩	تعريف الكتاب
٧٠	التنوير = تنوير الأبصار
٧٣	النسخ المختار

رد المختار على لدر المختار ٧٤ -

جد المختار على رد المختار ٧٥ -

سند الإمام أحمد رضا في الفقه ١٠٥ -

١١٠ في حاجة الكتاب

مطلب المحقق حيث أطلق هو الكمال بن الحمام ١١١ -

مطلب نعم الفقه أفضل من قيام الليل ونعم باقي القرآن ١١٢ -

مطلب في السحر والكهانة ١١٣ -

مطلب ترجمة محمد بن الحسن الشيباني ١١٣ -

مطلب في ألف في مدح أبي حنيفة وفسن ألف في الطعن فيه ١١٤ -

مطلب فيما اختلف فيه من رواية الإمام عن بعض اصحابه ١٢٠ -

مطلب في حديث اختلاف أمي رحمة ١٢١ -

- مطلب الكتب التي لا يعول عليها في الإفتاء في المذهب ١٢٣ -
- مطلب إذا تعارض التصحيح ١٢٤
- مطلب حيث استلحق الشارح لفظة شيخنا فأمراد به الرملي ١٢٥ -
- مطلب لا يجوز العمل بالضعيف حتى لنفسه عندنا ١٢٥ -
- مطلب في طبقات الفقهاء ١٢٧
- ١٢٨ - كتاب الطهارة
- مطلب في اعتبارات المركب التام ١٢٨
- مطلب الفرق بين عموم المحار والجمع بين الحقيقة والمحار ١٢٩
- مطلب قد يطلق الفرص على ما ليس بركن ولا شرط ١٢٩ -
- مطلب في الفرض القطعي والظني ١٣٠
- مطلب في معنى الاشتقاق وتنسيبه إلى ثلاثة أقسام ١٣٨

- ١٤٣ مطلب تعريف بكتاب البدائع وصاحبه الكاساني
- ١٤٥ مطلب في السبة وتعريمها
- ١٤٧ مطلب الفرق بين الطاعة والقربة والعبادة
- ١٤٨ مطلب سائر معنى باقي لا معنى جميع
- ١٥١ مطلب من النصوص ما يعتبر فيها مفهوم للمخالفة عند الحنفية كمنع العقوبة
- ١٥٢ مطلب في سافع السواك
- ١٥٣ مطلب في الوضوء على الوضوء
- ١٥٥ مطلب كلمة لا بأس قد تستعمل في المنسوب
- ١٥٨ مطلب قد يطلق الحائز على ما لا يتمتع شرعاً فيشمل المكروه
- ١٥٨ مطلب ترك المنسوب هل يكره كسبها وهل يفرق بين التنزيه وخلاف الأولى؟
- ١٦٠ مطلب في تنعيم منقوبات الوضوء

١٦٠ مطالب الفرض أفضل من النفل إلا في مسائل
١٦١ مطالب في التمسح بمندبل
١٦١	مطلب في تعريف المكروه وأنه قد يطلق على الحرام والمكروه تحريماً وتنزيهاً
١٦٣ مطالب في الإسراف في الوضوء
١٧٨ مطالب نواقض الوضوء
١٩٠ مطالب في حكم كي الحمصة
١٩٨ مطالب يوم من به انفعالات ريح غير نافض
٢٠٠ مطالب لفظ "حيث" موضوع للمكان ويُستعار لجهة الشيء
٢١٦ مطالب نوم الأنبياء غير نافض
٢١٧ مطالب في ندب مراعاة الخلاف إذا لم يرتكب مكروه مذهبه
٢٢٢	أبحاث الفصل

- مطلب سنن العسل ٢٢٨
- مطلب في تحرير الصاع والمد والرطل ٢٢٨
- مطلب يوم عرفة أفضل من يوم الجمعة ٢٤٩
- مطلب يطلق الدعاء على ما يشمل الثناء ٢٥٣
- باب المياه ٢٦٥
- مطلب في حديث لا تسبوا العنب والكرم ٢٧٣
- مطلب في مسألة للوضوء من القساق ٢٧٤
- مطلب حكم سائر انائعات كالماء في الأصح ٢٨١
- مطلب في أن التوصية من الخوص أفضل رعباً للمعتزلة ويان الجزاء الذي لا يجرأ ٢٨١
- مطلب الأصح أنه لا يشترط في الجريان المدد ٢٨٦
- مطلب لو دخل الماء من أعلى الخوص وخرج من أسفله فليس بجار ٢٩١
- مطلب يظهر الخوص بمجرد الجريان ٣٠٨

مطلب في إحقاق نحو القصعة باحوض ٣٠٨

مطلب في مقدار الدراع ونعيبه ٣١٢

مطلب في تفسير القربة والثوب ٣١٦

مطلب مسألة الشر ححط ٣٢٧

مطلب في أحكام الدباغة ٣٤١

مطلب في التدلوي بالحرم ٣٤٧

٣٥٧ فصل في البئر

مطلب مهم في تعريف الاستحسان ٣٦٧

مطلب في السور ٣٦٨

مطلب الكراهة حيث أطلقت فالمراد منها التحريم ٣٧٠

مطلب متى ثورث النسيان ٣٧٠

٣٧٢ باب التيمم

مطلب في تقدير العقوبة ٤٠٦

مطلب في الفرق بين الظن وغالب الظن ٤٠٦

مطلب في فاقد الطهورين ٤٢٧

باب المسح على الخفين ٤٤٢

مطلب في للمسح على الخف والختفي القصير عن الكمين إذا تحيط بالشخص ٤٤٢

مطلب: إعراب قولهم: "إلا أن يقال" ٤٤٥

مطلب: نوافض للمسح ٤٤٩

مطلب في لفظة "كل" إذا دخلت على مسكر أو معرف ٤٤٩

باب الحيض ٤٥٢

مبحث في مسائل المتحمة ٤٥٢

مطلب هو أفنى مفت بشيء من هذه الأقوال في مواضع لصورة طلباً للتيسير كان حسناً ٤٥٦

مطلب: الثوراة والإنجيل والزبور كالقرآن في حق الخائض ٤٦٠

- ٤٦٢ مطلب في حكم الوطء المستحاصة ومن بذكره نجاسة
- ٤٦٥ مطلب في أحكام العلنور
- ٤٧٣ باب الأنجاس
- ٤٨٨ مطلب: إذا صرح بعض الأئمة بقاء لم يصرح غيره بحلله وجب اتباعه
- ٤٨٩ مطلب في العفو عن طين الشارع
- ٤٨٩ مطلب: العرفي الذي يستقر من رددي بخمر نجس حرام بخلاف الشاذر
- ٤٩٩ مطلب في حكم الوشم
- ٥٠٠ مطلب في تطهير الدهن والعميل
- ٥٠٢ فصل في الاستنجاء
- ٥٠٢ مطلب: إذا دخل المستنحي في ماء قليل
- ٥٠٥ مطلب في الفرق بين الاستبراء والاستقاء والاستحشاء

مصادر التحقيق

فهرس المصادر المطبوعة والمخطوطة

الإجازات المثينة لعلماء بكة والمدنية، الإمام أحمد رضا (ت ١٣٤٠هـ)، لاهور: مؤسسة رضا ٢٠٠٣، ط ٣.

أحكام الفقه.

الإرشاد.

الأركان الأربعة، عبد العلي اللكنوي (١٣٠٤هـ).

الاستيعاب، ابن عد القبر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق علي محمد، بيروت: دار الكتب العلمية ٢٠٠٢، ط ٢.

أسد العابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٩٩٦، ط ١.

الأشباه والنظائر، ابن نجيم (ت ٨٣٢هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩، ط ١.

أشعة اللمعات، عبد الحق المحدث الدهلوي، كوكته: المكتبة الرشيدية، شارع مركي.

الأعلام، انور كلي (ت ١٣٩٦هـ)، بيروت: دار العلم للملايين ١٩٩٥، ط ١١.

ببضاح المكنون، إسماعيل البغدادي (ت ١٣٣٩هـ)، دار الكتب العلمية ١٩٩٢.

البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ابن نجيم (ت ٨٩٧هـ)، كوكته: المكتبة الرشيدية.

بدائع الصائغ، الكاسبي (ت ٥٨٧هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

اسبابة في شرح الهداية، العيني (ت ٨٥٥هـ)، متان: المكتبة الحفافية.

تاج البروس من جواهر القاموس، الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ).

تبين الجقائق شرح كبر الدقائق، الزبيدي (ت ٧٤٢هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٠هـ، ط ١.

التحرير، الكمال بن الحسام (ت ٨٦٦هـ).

تذكرة أكابر أهل السنة، شرف القادري، لاهور: فريدلث إستال، ٢٠٠٠، ط ٢.

الترغيب والترهيب، المنذري (ت ٦٥٦هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٦.

تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، بيروت: دار الفكر ١٩٩٥، ط ١.

تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، بيروت: دار الفكر ١٩٩٥، ط ١.

التيسير شرح الجامع الصغير، المناوي (ت ١٠٣٠هـ)، مصر: دار الحديث.

جامع الأحاديث، السوطي (ت ٩١١هـ)، بيروت: دار الفكر ١٩٩٤.

جامع الرموز وحواشي البحرين، القهستاني (ت ٩٦٢هـ)، كراتشي: شركة أيج ليم سعيد.

الجامع الصحيح، محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق جميل العطار، بيروت: دار الفكر.

الجامع الوجيز، البرازي (ت ٨٢٧هـ)، (هامش الفتاوى الهندية)، كراتشي: المكتبة الرشيدية ١٤٠٦هـ.

الجواهر الذهبية في طبقات الخفية، عبد القادر القرشي (ت ٧٧٥هـ)، كراتشي: مير محمد كتب خان.

الجواهر النيرة شرح مختصر القدوري، الحدادي (ت ٨٠٠هـ)، كراتشي: مير محمد كتب خان.

حاشية الدرر على الفرر، عبد الحلیم بن محمد الرومی.

حاشية الشربلاي، الشربلاي (ت ١٠٦٩هـ)، (هامش الدرر والفرر)، كراتشي: مير محمد كتب خانہ.

حاشية الشلي، الشلي (ت ٩٤٧هـ)، (هامش تبين الحقائق)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٠، ط ١.

حاشية الطحطاوي على الدر المختار، الطحطاوي (ت ١٢٣١هـ)، كوتہ: المكتبة العربية.

حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح، الطحطاوي (ت ١٢٣١هـ)، كراتشي: قديمي كتب خانہ.

حاشية العثماني، زانط الأسوي، مصر: مكتبة القاهرة.

الحاشية على الدرر شرح الفرر، الخادمي.

حاشية على العناية للسعدي أمدي مع الفتح، سعد الله (ت ٩٤٥هـ)، كوتہ: المكتبة الرشيدية.

حسام الحرمين على منحر الكهر والمين، إمام أحمد رضا (١٣٤٠هـ)، بريلي: مطبع أهل السنة والجماعة.

حلية المحلي شرح منية المصلي، ابن أمير الحاج (ت ٨٧٩هـ)، (مخطوط).

حياة أعلى حضرة، ظفر الدين البهاري (ت ١٣٨٢هـ)، لاهور: مكتبة النبوة ٢٠٠٣.

حياة الحيوان الكبرى، الذميري (ت ٨٠٨هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١.

خلاصة الفتاوى، طاهر بن أحمد السخاوي (ت ٥٤٢هـ)، كوتہ: المكتبة الرشيدية.

الخيرات الحسان، بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٣هـ)، كراتشي: مدينة يلشمنك كمبني.

الدر المختار مع الرد المحتار، الحصكفي (ت ١٠٨٨هـ)، تحقيق حسام الدين، دار الثقافة والراث ٢٠٠٠، ط ١.

الدر الثمر في قراءة ابن كثير، السيوطي (ت ٩١١هـ).

اندولة المكتبة بالمادة الغيبية، إمام أحمد رضا (١٣٤٠هـ)، لاهور: مؤسسة رضا ٢٠٠١، ط ١.

ذخيرة المعفي، يوسف هلي (ت ٩٠٥هـ).

دوق نعت، حسن رضا خان (ت ١٣٢٦هـ)، كراتشي: ضياء الدين پبليكيشنسر ١٩٩٢.

رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ)، دمشق: دار الثقافة والتراث ٢٠٠٠، ط ١.

الرسالة، العلامة قاسم.

زهر الروض في مسألة الخوض، ابن الشحنة الحمفي، الحلبي (ت ٩٢١هـ).

السراج الوهاج، الحدادي (ت في حدود ٨٠٠هـ).

سنن أبي داود، سليمان بن أشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد عدنان بن ياسين

درويش، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

سنن الترمذي = الجامع الصحيح.

سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، ملتان: نشر السنة.

السنن الكبرى، البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر، بيروت: دار الكتب العلمية ٢٠٠٣، ط ٣.

سير أعلام النبلاء، الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو عبد الله، بيروت: دار الفكر ١٩٩٧، ط ١.

سيرة صدر الشريعة، محمد عطاء الرحمن قادري، لاهور: مكتبة أعلى حضرة ٢٠٠٢.

سير وتراجم، الشيخ عمر عبد الجبار، مكة.

شرح الجامع الصغير، قاضي خان.

شرح صحيح مسلم، أنثوي (ت ٨٦٧٦)، (هامش صحيح مسلم)، كراتشي: شركة أيج لم سعيد.

شرح مختصر النفاة، المرحندي (ت ٨٩٣٢).

شرح النية الصغير، إبراهيم الحلبي (ت ٨٩٥٦)، كراتشي: مير محمد كتب خان.

شرح النية الكبير = غنية المتعالي.

شرح الوقاية، صدر الشريعة المحبوبي (ت ٨٧٤٧)، كراتشي: مير محمد كتب خان.

الصحيح، الجوهرى (ت ٨٣٩٣)، بيروت: دار إحياء التراث العربى ١٩٩٩، ط ١.

صحيح البخارى، محمد بن إسماعيل البخارى (ت ٢٥٦هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٨، ط ١.

صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ)، بيروت: دار ابن حزم ١٩٩٨، ط ١.

صراح اللغة، القرشي (ت ٦٨١هـ).

العطايا النبوية في الفتاوى الرضوية (الجديدة)، الإمام أحمد رضا (ت ١٣٤٠هـ)، لاهور:

مؤسسة رضا ١٤١٢هـ، ط ٢.

عمدة الرعاية هاشم شرح الوقاية، عبد الحى الكوي (ت ١٣٠٤هـ)، كراتشي: مير محمد كتب خان.

عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني (ت ٨٨٥٥هـ)، ملتان: دار الحديث.

الغاية شرح لهداية، أكمل الدين (ت ٧٨٦هـ)، (هامش فتح القدير)، كوثه: المكتبة الرشيدية.

عمر عيون البصائر، الحموي (١٠٩٨هـ)، كراتشي: إدارة القرآن ١٤١٨هـ، ط ١.

غنية المنملي شرح منية المصلي، إبراهيم الخليلي (ت ٩٥٦هـ)، لاهور: سهيل أكاديمي.

الفتاوى البزازية = الجامع الوجيز.

الفتاوى الحامدية، حامد رضا بن الإمام أحمد رضا (ت ١٤٠٢هـ)، لاهور: زاوية بلشرز ٢٠٠٤.

الفتاوى الخانية، قاضي خان (ت ٥٩٢هـ)، بشاور: المكتبة الخفائية.

الفتاوى الهندية، مجموعة من العلماء، كوتته: المكتبة الرشيدية ١٤٠٦هـ.

فتح القدير، كمال الدين ابن الحمام (ت ٨٦١هـ)، كوتته: المكتبة الرشيدية.

فتح الله المعين، أبو السعود (ت ١١٧٢هـ).

المؤيد السهي في تراجم اصفية، اللكوي (ت ١٣٠٤هـ)، كراتشي: إدارة القرآن.

القاموس المحيط، الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٩٩٧، ط ١.

فرة العين شرح فتح المعين، المياري (ت ٩٢٨هـ).

فنية المنية لتجميع الغنية، نجم الدين الزاهدي (ت ٩٥٨هـ)، (مخطوط).

الكفاي شرح الوافي، النسفي (ت ٧١٠هـ).

كشف الظنون، حاجي حليفة (ت ١٠٦٧هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٢.

الكفاية شرح الهداية، جلال الدين الكرلافي، (هامش فتح القدير)، كوتته: المكتبة الرشيدية.

اللباب في مذهب الأنساب، ابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ)، بيروت: دار صادر ١٩٨٠.

لغات الشقيح في شرح مشكاة المصابيح، الشيخ عبد الحق، طهذت الدهلوي (ت ١٠٥٢هـ).

مجمع الأهر، داماد ألفتني (ت ١٠٧٨هـ)، كوتة: المكتبة القفارية، بيروت: دار الكتب العلمية.

مجمع بحار الأنوار، طاهر الفنتي (ت ١٠٨١هـ).

مخطط الرضوي، السرخسي (ت ١٠٤٤هـ).

لمختصر من كتاب نشر النور والزهر، عبد الله مرداد أبو الخير، جنة: عالم المعرفة.

راقبي الفلاح، الشرنبلالي (ت ١٠٦٩هـ)، ملتان: مكتبة إمدادية.

رقلة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، القاري (ت ١٠١٤هـ)، تحقيق جميل العطارة، بيروت: دار الفكر ١٩٩٤.

سلك المنقسط في النسك المتوسط، القاري (ت ١٠١٤هـ)، كراتشي: إدارة القرآن ١٤٢٥هـ، ط ٢.

سند، أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، بيروت: دار الفكر ١٩٩٤، ط ٢.

سند الإمام الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية.

صباح المنير، الفيومي (ت ٧٧٠هـ)، بيروت: دار الفكر ٢٠٠٥، ط ١.

مارف الرضا (المجلة العربية السنوية)، كراتشي: إدارة تحقيقات الإمام أحمد رضا ١٤١٠هـ.

متمد المستند بقاء نجاه الأبد، الإمام أحمد رضا (١٣٤٠هـ)، كراتشي: بركاني بيلشون.

مجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٩٣، ط ١.

مجم البلدان، ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني (ت ٥٥٠٢هـ)، كراتشي: نور محمد كتب خانة.

المكرمة النبوية في الفتاوى المصطفوية، مصطفى رضا (ت ١٤٠٢هـ)، لاهور: شير برادرز.

ملقى الأبحر، إبراهيم الحلبي (ت ٩٥٦هـ)، كوته: المكتبة الغفارية، بيروت: دار الكتب العلمية.

مناقب أبي حنيفة، الكردي (ت ٨٢٧هـ)، كوته: المكتبة الإسلامية ١٤٠٧هـ.

المنتخب.

المنجد في الأعلام، دار المشرق ١٤٢١هـ، ط ١.

منحة الخالق، الشامي (ت ١٢٥٢هـ)، (هامش البحر الرائق)، كوته: المكتبة الرشيدية ١٩٩٩، ط ١.

من عقائد أهل السنة، عبد الحكيم شرف القادري، لاهور: منظمة الدعوة الإسلامية ١٩٩٥، ط ١.

منية المصلي، الكاشغري (ت ٧٠٥هـ)، لاهور: ضياء القرآن يبلي كيشنرز.

نتائج النظر في حواشي الدرر، لوح الرومي (ت ١٠٧٠هـ).

النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٧، ط ١.

النهر الفائق شرح كسر اللغات، عمر بن نجيم (ت ١٠٠٥هـ)، تحقيق أحمد، ملتان: المكتبة الإمدادية ٢٠٠١.

الهداية، المرغيناني (ت ٥٩٣هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٢م.

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق يوسف علي، بيروت: دار

الكتب العلمية ١٩٩٨، ط ١.

فهرس الفهارس

الفهرس	رقم الصفحة
فهرس الآيات القرآنية	٥١٤
فهرس الأحاديث والآثار	٥١٧
فهرس الأعلام المترجمة	٥٢٢
فهرس الكتب المترجمة	٥٤٣
فهرس الموضوعات	٥٥٨
فهرس المصادر	٥٦٩

وسياتي قريباً المجلد الثاني من

﴿جدّ الممتار﴾

(كتاب الصلاة)

— إن شاء الله عزّ وجلّ —

- وقد طبع بـ "المدينة العلمية" الكتب العربيّة والرسائل، منها:
- (١)... أجلى الإعلام بأنّ الفتوى مطلقاً على قول الإمام.
 - (٢)... الإجازات المتينة لعلماء بكّة والمدينة.
 - (٣)... إقامة القيامة على طاعن القيام لنبىّ التهامة.
 - (٤)... كفل الفقيه الفاهم في أحكام قرطاس الدرّاهم.
 - (٥)... الفضل للموهبي في معنى إذا صحّ الحديث فهو مذهبي.
 - (٦)... نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر.

